شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطناوي نبيل صلاح سليم

المجلد الأول

دار ابن الجوزي

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

١

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن
شرح ابن عقيل على ألفية جمال الدين محمد بن مالك./ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل.- الدمام، ١٤٤٠هـ
٣مج.
ردمك: ٠ ـ ٦٢ ـ ٨٢٤٥ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ٧ ـ ٦٣ ـ ٨٢٤٥ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج١)
١ ـ اللغة العربية ـ النحو اللغة العربية ـ الصرف أ. العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٠/٢٨٧٨

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي : ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:
القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

حقوق الطبع محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الثانية

١٤٤٤هـ

الباركود الدولي: 9786038245620

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٤٤هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي　　　نبيل صلاح سليم

المجلد الأول

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

اللَّهُمَّ إنا نحمدك على ما علَّمت ونشكرك على ما أنعمت، ونستوهب منك علمًا نافعًا يزلف إليك، وعملًا صالحًا نرجو به الخلاص بين يديك، فإنه لا حول ولا قوة إلا بك. ولا نجاة إلا لمعتصم بحبلك، لائذ بجنابك، ونسألك أن تصلي على خيرتك من خلقك القائم من تبليغ رسالتك بواجب حقك، الذي بعثته إلى جميع العالمين بلسان عربي مبين، محمد نبيك وعبدك، ورحمتك المهداة إلينا من عندك، وعلى آله الذين أعانوا وآزروا، وآووا ونصروا من أجلك وفي ذاتك وابتغاء مرضاتك، حتى قام دينك دين الحق على ساق، واتسق شمله أي اتساق، وسلم تسليمًا(١).

أما بعد:

فقد أثرى علماؤنا الأفذاذ وأسلافنا الجهابذة المكتبة بتراث عظيم يتمثل في هذا الزخم العاطر والكم الهائل من المؤلفات والمصنفات في مختلف فنون المعرفة وضروب العلم، ولكن هذه الأسفار العظام والكتب قابعة في ظلمات الخزائن تهيل عليها السنون مزيدًا من النسيان، لذا؛ فإن تحقيق المخطوطات، وبعثها وإخراج كنوزها وفض غبار السنين عنها وإتاحة الفرصة لها لترى النور، من أعظم الخدمات التي تقدم للتراث.

ومن أهم العلوم التي يجب على المتصدي لعلوم الشريعة أن يتعلمها: علم لغة العرب بفروعه المختلفة من نحو وصرف وبلاغة وشعر وغير ذلك.

---

(١) مقتبس من: «المقاصد الشافية» للشاطبي (١/ ١).

فاللغة العربية وسيلة لفهم كلام الله وكلام رسوله ﷺ، فاللغة العربية هي الوسيلةُ للوصولِ إلى أسرارهما، وفهم دقائقهما، وارتباط اللغة العربية بهذا الكتابِ المُنَزَّل المحفوظ جعلها محفوظةً ما دام محفوظًا، فارتباطُ اللغةِ العربية بالقرآن الكريم كان سببًا في بقائها وانتشارها.

يقول عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه: «تعلَّموا العربيةَ؛ فإنها من دينِكم، وتعلَّموا الفرائضَ؛ فإنها من دينكم»(١).

قال ابن تيمية: «فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسُّنَّة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب... لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السُّنَّة هو فقه أعماله»(٢).

ويقول الرازي: «لما كان المرجعُ في معرفة شرعِنا إلى القرآنِ والأخبار، وهما واردان بلغةِ العرب ونحوهم وتصريفهم، كان العلم بشرعنا موقوفًا على العلم بهذه الأمور، وما لا يتمُّ الواجبُ المطلق إلا به ـ وكان مقدورًا للمكلف ـ فهو واجب»(٣).

وقد جرت سُنَّة العلماء قديمًا وحديثًا على نظم العلوم في أراجيز ليسهل حفظها، ويتيسر للطلاب استحضار ما اشتملت عليه من أحكام العلوم.

ولما كانت هذا الأراجيز تتسم بالإيجاز والاختصار، ويتقيد ناظمها بالقافية أحيانًا فتقصُرُ عبارته في النظم عن الوفاء بكامل المعنى؛ جاءت شروح العلماء لتلك الأراجيز لتبين معانيها، وذلك بتقييد مطلقها وتخصيص عامها وإيضاح مبهمها، وغير ذلك مما في الشروح والحواشي.

---

(١) «مسبوك الذهب في فضل العرب وشرف العلم على شرف النسب» (١/ ٩).
(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (١/ ٥٢٧، ٥٢٨)
(٣) «المحصول» للرازي (١/ ٢٧٥)

ومن أهم المنظومات في علمي النحو والصرف المنظومة المشهورة بـ«ألفية ابن مالك»، واسمها: «الخلاصة»، لكنها اشتهرت بهذا الاسم، وغلب الاستعمال لها.

وهي بمثابة الاختصار لمنظومة أكبر منها لابن مالك أيضًا، وهي: «الكافية الشافية»، وعدد أبياتها (٣٠٠٠) تقريبًا، لكنها وفت بالمقصود، وذاعت وانتشرت وتلقاها الناس بالقبول.

ومن أفضل شروح الألفية وأشهرها وأسهلها شرح ابن عقيل النحوي، فهو الشرح الذي درج غالب طلاب العربية على العكوف عليه، سواء كان ذلك في الدراسة الفردية أو الدراسة النظامية، وذلك في المعاهد والجامعات وغيرها.

ومن أهم شروح الألفية:

١ ـ شرح ابنه «بدر الدين محمد بن محمد» (ت٦٨٦هـ) وقد اشتهر هذا الشرح بشرح «ابن الناظم» وقد تعقب ابن الناظم أباه كثيرًا كما في أبواب المفعول المطلق والتنازع والصفة المشبهة، وربما حمله هذا التعقب على الإتيان ببيت بدل بيت الناظم إلا أنَّ شرَّاح الألفية من بعده تصدوا للردِّ عليه، وقد يلجأ ابن الناظم إلى الاستشهاد بأشعار المحدثين، وقد وضع العديد من النحاة الحواشي والتعليقات على شرح ابن الناظم كما فعل ابن جماعة والعيني والسيوطي وزكريا الأنصاري وغيرهم.

٢ ـ شرح شمس الدين محمد بن يوسف بن عبد الله المعروف بابن الحشاش الجزري (ت٧١١هـ) وقد سمى شرحه: «كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة».

٣ ـ شرح أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الغرناطي المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) وأسماه: «منهج السالك في ألفية ابن مالك»، وقد توفي عنه ولم يكمله.

٤ ـ شرح إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) المعروف بـ«المقاصد الشافية».

٥ ـ شرح أبو زيد عبد الرحمٰن بن علي المكودي (ت٨٠٧هـ) وهو من علماء المغرب، وقد قامت الدكتورة فاطمة الراجحي من جامعة الكويت بتحقيقه وإخراجه سنة ١٩٩٣م، وهو من الشروح الميسرة التي تخلصت من الحشو والتفريع والإغراق في الآراء الخلافية.

٦ ـ شرح المرادي الحسن بن قاسم المصري (ت٧٤٩هـ) المسمى: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك».

٧ ـ شرح جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) وأسماه: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك».

٨ ـ شرح محمد بن أحمد بن جابر الضرير الأندلسي (ت٧٨٠هـ).

٩ ـ شرح ابن عقيل، أبو عبد الله بهاء الدين الحلبي (ت٧٦٩هـ) وهو الأشهر ويمتاز هذا الشرح بالسهولة والوضوح، وليس مبالغةً أن يقال: إنَّ هذا الشرح هو الذي أرشد العديد من طلاب النحو إلى معرفة المراد من الألفية، ويتجلى في هذا الشرح موافقة الشارح للناظم، وقد وُضعت حواشٍ عديدة على هذا الشرح منها: حاشية ابن الميت وحاشية عطية الآجهوري وحاشية السجاعي وحاشية الخضري وغيرها كثير، وقد تصدى الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لتحقيق ونشر هذا الكتاب.

١٠ ـ شرح الأشموني أبو الحسن علي بن محمد (ت٩١٨هـ) الذي أسماه: «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، وهو أغزر الشروح مادةً وشواهدًا، ومن أوفى كتب النحو جمعًا للمذاهب النحوية وتعقبًا لتعليلاتهم وشواهدهم.

١١ ـ شرح جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) المسمى: «البهجة المرضية في شرح الألفية»، وكان السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أكابر علماء العربية،

وله إضافة إلى هذا الشرح أكثر من تعليق وحاشية على الألفية وشروحها، وكان قد بلغ مبلغًا سامقًا في علوم العربية ومنها علم النحو، وقد تحدث عن نفسه قائلًا: «رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع؛ على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة»(١).

ومع كثرة هذه الشروح ومكانة شراحها العلمية؛ لم يكتب لها الانتشار والقبول بين الناس كما كُتب لشرح ابن عقيل، ولعل مرجع هذا إلى اختصار العبارة ووضوحها وجودة ترتيبها، مع اقتصاره على الأمور الخلافية دون الدخول في تفاصيلها المذكورة في كتب الخلاف.

ولذلك كان مثل هذا الكتاب يحتاج إلى عناية تحقيقية خاصة، فقمنا فيه بالآتي:

أولًا: تمت مقابلة الكتاب على ست نسخ خطية؛ للوصول إلى أقوم نص يغلب على الظن أن الشارح قد كتبه.

ثانيًا: تم ضبط نص الشرح ونص الألفية ضبطًا كاملًا؛ تسهيلًا لقراءتها على الطلاب.

ثالثًا: تم التعليق على الكتاب بما يتناسب مع المواضع، وذلك من الشروح والحواشي التي تشتمل على تقييدات وتوضيحات يحتاج إليها الشرح.

رابعًا: قمنا بإثبات تعليقات كثيرة للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على الألفية، لا سيما التي لا يستغني الكتاب عنها.

خامسًا: قمنا بعمل عناوين على أطراف الصفحات لكل فقرة من الشرح أو التعليقات التي قمنا بكتابتها على هامش الشرح.

---

(١) «حسن المحاضرة» (١/٣٣٨).

سادسًا: قمنا بعمل فهرس موضوعي للكتاب والحواشي.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أحمد الله تعالى وأشكره، على ما أولانا من نعمة خدمة كتب العلم، ودوام النظر فيها، والسعي في تسهيلها على الطلاب، ولا شك ان هذه نعمة عظيمة تستحق دوام الشكر وأعظم الحمد.

فيا رب... هذه يدي تكتب، ومن ورائها قلب يدعوك، يشكرك، يرجوك، يستغيث بك، يستغفرك، يسترحمك، أن تكتب لنا في صحائفنا القبول، وأن ترزقنا العمل الصالح بعد العلم النافع، وأن تنفع بهذا الكتاب وغيره الإسلام والمسلمين... آمين آمين آمين.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

وكتبه أفقر العباد إلى رحمة الله وعفوه

د. علي محمد ونيس

مصر المحروسة - القليوبية - طوخ - أجهور الكبرى

في يوم الجمعة ١٢ من شهر صفر ١٤٤٠هـ

الموافق ١٩ من أكتوبر ٢٠١٨م

أولًا: ترجمة ابن مالك

أولًا: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو: الإمام العلَّامة المقرئ، النحوي اللغوي، الحافظ، المشهود بجلالة القدر ورفعة الدرجة، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ـ أيضًا ـ ابن مالك الطائي الأندلسي الجَّيانِيّ(١).

ثانيًا: مولده:

ولد ابن مالك في «جَيَّان» ـ بفتح الجيم وتشديد الياء ـ وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى، وكانت ولادته سنة ٦٠٠هـ على أكثر الروايات وأقربها إلى الصحة(٢).

ثالثًا: شيوخه:

قال الدماميني: «قرأ النحو والقراءات على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار أبي طاهر الكلاعي اللبلي.

---

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» للدماميني (١/ ٢٥)، وهكذا في دائرة المعارف الإسلامية، وعند بروكلمان، ولكن قال المقري في نفح الطيب: إن بعض الحُفاظ ـ حين عَرف بابن مالك ـ قال «يقال: إن «عبد الله» في نسبه مذكور مرتين متواليتين، وبعض يقول مرة واحدة، وأما محمد بن علي بن طولون فقال في هداية السالك: هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله ـ ثلاثًا ـ ابن مالك».
واكتفى بعضهم بذكر المشهور فقال: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك. راجع: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي في مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٩).

(٢) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» للدماميني (١/ ٢٥)، و«مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» لمحققه د. محمد بن عوض السهلي (١/ ١٠).

وقرأ كتاب سيبويه على ابن أبي المرشاني.

ومن مشايخه ابن يعيش شارح «المفصل»، لازمه مدة ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش.

ويقال: إنه جلس عند أبي علي الشلوبين بضعة عشر يومًا.

قلت: وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر شرحه لـ«الحاجبية النحوية» أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب رَحِمَهُ اللَّهُ وأخذ عنه (واستفاد منه)، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال»[(١)].

قال ابن الجزري: «أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار فيما ذكر جماعة وذلك ببلده جيان. ثم قدم دمشق فأخذ عن أبي الحسن علي بن محمد السخاوي وسمع منه، ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، ومحمد بن أبي الفضل المرسي»[(٢)].

ولكن زعم أبو حيان أن ابن مالك ـ رحمهما الله تعالى ـ أخذ العربية عن غير شيخ فقال أبو حيان: «والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز[(٣)] في هذا الفنّ والاستبحار والإمامة»[(٤)].

وقد رد عن ابن مالك أحدُ تلاميذِ أبي حيان وهو ناظرُ الجيش ـ رحمهم الله تعالى ـ فقال: «كأنه يشير بذلك إلى أنه ما صحب أبا علي الشلوبين ولا قرأ عليه، كما اتفق ذلك للحلقة الشلوبينية كابن عصفور وابن الضائع والأبّذيّ وابن هشام وابن أبي الربيع، وأصحابهم، وهذا أمر

---

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» للدماميني (١/ ٢٧).

(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ١٨٠).

(٣) «الاقتراح في أصول النحو» للسيوطي (ص٨٣)، ط. القلم.

(٤) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش (٩/ ٤٤٠٨).

عجيب، فإن الله تعالى من كرمه وإنعامه على عباده لم يحصر العلم في ناحية ولا في إنسان؛ بل فضل الله منتشر في الجهات ومثبوث في العباد ولا يختص بجهة دون جهة، ولا بإنسان دون آخر، وهب أنه صحب من له الإمامة في الفن أو من ليست له الإمامة أليس الله تعالى قد أنعم عليه وأوصله عن هذا العلم إلى ما لم يصل إليه من صحب له التمييز في هذا الفن والاستبحار كما ذكر والإمامة؟!»[١].

وأيضًا فقد قال ابن الجزري ـ في طبقات القراء ـ: «وقد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك؛ بل قد أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار كما تقدم، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يومًا وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه، وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف، وبدون ذلك ما كان يصير أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه، وقد أخذ عنه العربية غير واحد من الأئمة». اهـ[٢].

رابعًا: نشأته ورحلته في طلب العلم:

ولد ابن مالك ونشأ يطلب العلم في جَيَّان بالأندلس، ثم ارتحل إلى المشرق في طلب العلم، فسافر كما يقول الدماميني: «إلى حماة من البلاد الشامية، وأقام بها مدة ونشر بها علمًا جمًّا، ثم استوطن دمشق، وعكف بها على الإفادة وانتفع به خلائق، ولم يزل على ذلك إلى أن توفي»[٣].

ولكن ابن الجزري جعل الرحلة إلى دمشق مرتين فصل بينهما بالرحلة إلى حلب وحماة فقال: «أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار فيما ذكر

---

(١) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش (٩/ ٤٤١١).
(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ١٨١).
(٣) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (١/ ٢٦).

جماعة، وذلك ببلده جيان ثم قدم دمشق فأخذ عن أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، وسمع منه ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، ومحمد بن أبي الفضل المرسي، ثم توجه إلى حلب فنزل بها وبحماة، وأخذ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشق»[١].

يقول (د.) محمد بن عوض بن محمد السهلي: «ولقد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى بلاد المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكي المذهب، وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد فلما استوطن المشرق عدل عن مذهبه وأخذ بمذهب الشافعي، أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال الصفدي عنه: «إن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي». وذكر نحو قول الصفدي هذا ابنُ عساكر والسيوطي، وزاد ابن العماد: «حسن الخلق»، ولا غرابة في ذلك، فإن الهجرة من أكبر عوامل التأثير والتأثر»[٢].

خامسًا: منهجه المتميز في النحو:

كان ابن مالك رحمه الله تعالى ذا شخصية علمية متميزة، فلم يكن مجرد عالم يجمع أقوال من سبقوه ويرتبها، أو يشرحها أو يختصرها؛ بل يدل تراثه على أنه كان رجلًا نقّادة مبتكرًا، ذا طريقة فذة في العلم، فمن ذلك تميزه في طريقة: التصنيف، والاختيار المذهبي، والاستنباط، وموارد الاستشهاد.

كل ذلك أهَّل ابن مالك ليكون ذا تراث كبير من الاختيارات النحوية التي استدرك بها على جمهور من سبقه من النحاة، وسوف يأتي إن شاء الله بيان ذلك تحت العناوين الآتية.

---

(١) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ١٨٠).

(٢) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٢).

سادسًا: طريقته في التصنيف:

عمد ابن مالك في تصنيف النحو: «إلى الابتكار، فبينما نجد صاحب الكتاب رَحِمَهُ اللَّهُ قد قسم النحو إلى أبواب، والزمخشري قد قسمه إلى فصول في كتابه المفصل، وكذلك فعل ابن الحاجب في كافيته، وهذه الكتب الثلاثة من أهم كتب النحو السابقة لابن مالك، نجد ابن مالك يستعمل كلا المصطلحين جاعلًا «الباب» لرؤوس المسائل، و«الفصل» لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها. وكذلك نجده ينهج في ترتيب أبوابه منهجًا تعليميًّا يعتمد على المناسبة والارتباط»(١).

سابعًا: طريقته في الاختيار المذهبي:

كان اختياره: «يقوم على أساس المزج بين المذاهب النحوية، واختيار الراجح منها دون ميل أو انحياز مع جنوح واضح إلى التجديد والاجتهاد»(٢)، فهو يُعمل وسائل الاجتهاد في استنباط ما يراه أصوب، ومن ثم فقد خالف من سبقه كثيرًا.

ثامنًا: طريقته في استنباط الحكم النحوي:

«لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر. وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس، ولا تأويل؛ بل يقول: إنه شاذ، أو ضرورة، كقوله في التمييز:

* والفعل ذو التصريف نزرا سبقا *

وقوله في مد المقصور:

---

(١) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٦).

(٢) انظر مقالة: ألفية ابن مالك والمنظومات النحوية، على هذا الرابط:
http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=1946

* والعكس في شعر يقع *»[١].

وكان رحمه الله تعالى: «رائده دائمًا السماع، فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده.

وكان عقله دقيقًا ولم يستغله في تمثل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب؛ بل استغله أيضًا في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته وتذليل مشاكله وصعابه»[٢].

وقد أشاد بطريقته ابن هشام فقال: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين[٣].

وهكذا يعده الجوجري في شرح الشذور من المحققين يقول: «وهذا منه (من ابن هشام) تصريح بأنه ليس للإشارة إلا مرتبتان قُرْبى وبُعْدى، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين. لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب»[٤].

لا جرم؛ فقد كان ابن مالك رحمه الله تعالى شيخ المحققين؛ يقول الشيخ محمد محيي الدين بن عبد الحميد في حواشيه على الإنصاف المسماة بالانتصاف: «وقد اختار هذا الرأي شيخ المحققين ابن مالك»[٥].

تاسعًا: طريقته في موارد الاستشهاد:

وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب[٦].

---

(١) ينظر: «الاقتراح في أصول النحو» (ص٤٣٤).
(٢) «المدارس النحوية» (ص٣١٧).
(٣) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٤٣٤).
(٤) «شرح شذور الذهب» للجوجري (١/ ٢٩٨).
(٥) «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» (١/ ١٣٠).
(٦) راجع: «فوات الوفيات» (٣/ ٤٠٧).

عاشرًا: استشهاده بالحديث على اللغة والنحو:

استشهد ابن مالك بالقرآن الكريم وقراءاته، وأشعار العرب وأمثالها وأقوالها، كما فعل النحاة قبله، ولكنه استشهد كذلك بالحديث، يقول الشاطبي: «أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين»(١).

حادي عشر: مجيزو الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو:

المجيزون للاستشهاد بالحديث على اللغة ـ بحمد الله ـ «أكثر من المانعين، وعلى رأسهم ابن مالك المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة ـ رحمه الله تعالى ـ وهو إمام النحاة واللغويين لعصره، وأكبر عالم نحويّ اهتمَّ بالحديث الشريف، وجعله المصدر الثاني للتقعيد بعد القرآن الكريم، كما أنه المصدر الثاني للتشريع. ومن ثَمَّ وجه إليه المانعون نقدهم وإنكارهم، وكان قد سبقه إلى الاحتجاج بالحديث علماء أجلّاء من علماء الأندلس، منهم: أبو القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله السهيلي المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة من الهجرة، وابن خروف وهو: علي بن محمد بن علي الأندلسي المتوفى سنة تسع وستمائة من الهجرة، ثم قيَّد الله للحديث الشريف بعد ابن مالك من يسير على دَرْبه، ويُعيد رفع لواء الاحتجاج به، ومن هؤلاء جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة»(٢).

«وممن انتصر لهذا المذهب: البدر الدماميني في شرحه لـ «كفاية المتحفظ» المسمى بتحرير الرواية، وعد من أصحاب هذا المذهب: الجوهري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري،

---

(١) «المقاصد الشافية» (٣/ ٤٠١).

(٢) «أصول النحو» جامعة المدينة (١/ ٧٦).

والسهيلي، حتى قال: لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في «شرح التسهيل»، وأبو الحسن الضائع في «شرح الجمل»، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي»[١].

ثاني عشر: منكرو الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو:

«أوَّل من رفع لواء منع الاستشهاد بالحديث في مجال الدراسات النحوية ـ فيما نعلم ـ هو: ابن الضائع، وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي الكتامي المتوفى سنة ثمانين وستمائة من الهجرة، ثم تلميذه من بعده أبو حيان محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطي المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة، الذي كان على مذهب أستاذه ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث، ثم جاء من بعدهما جلال الدين السيوطي المصري المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة من الهجرة، وهو صاحب كتاب (الاقتراح) فوجدناه أقرب إلى المنع منه إلى الإجازة، ولعله في هذا كان متأثرًا بأستاذه أبي حيان الذي يُعدُّ كتابه «ارتشاف الضرب من لسان العرب» من أهم المصادر العلمية التي استقى منها السيوطي مادة كتابه «همع الهوامع»»[٢].

فمن ثم أنكر أبو حيان على ابن مالك رحمهما الله تعالى استشهاده بالحديث قائلًا: «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي،

(١) الإمام محمد الخضر بن حسين، «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (٣/ ١٩٩)، شعبان ١٣٥٥هـ ـ أكتوبر ١٩٣٦م.

(٢) «أصول النحو» جامعة المدينة (١/ ٧٥).

والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ـ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»(١).

ثالث عشر: حجج المانعين:

قال البغدادي: «وقد منعه ابن الضائع وأبو حيان، وسندهما **أمران**:

أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي وإنما رويت بالمعنى.

وثانيهما: أن أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَين [البصرة والكوفة] لم يحتجوا بشيء منه»(٢).

وزعموا أيضًا وقوع اللحن في الحديث، قال أبو حيان: «الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون»(٣).

فلأجل هذه الأسباب لم يطمئن النحاة إلى أن ألفاظ الحديث هي ألفاظ الرسول ﷺ، قال أبو حيان: «إنما ترك العلماء ذلك، لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية». اهـ(٤).

وقد كان ألحنهم بالحجة في التعبير عن مذهب المنع الشاطبي رحمه الله تعالى، قال الشاطبي: «ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ، ولذلك

---

(١) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٧٦).
(٢) «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» للبغدادي (١/ ٩).
(٣) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٨٢). (٤) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٧٧).

تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرًا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافًا متفاوتًا، ما بين جارٍ على ما عرف من كلام العرب، وما لم يعرف، وليس ذلك إلا لما ساغ لهم ـ أعني: للرواة ـ من نقله بالمعنى. ومن ههنا أجاز المحققون ذلك للعارفِ بدلالات الألفاظ؛ لأن المعاني إذا سلمت في النقل فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة، خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر، وكلام العرب فإنهم ـ أعني: رواته ـ لم ينقلوه أخذًا لمعناه فقط؛ بل المعتني به عندهم كان اللفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية»[(١)].

هكذا قال رحمه الله تعالى، وسوف يتبين لك إن شاء الله أن الأمر ليس كما قال.

رابع عشر: الرد على المانعين:

أ ـ أما قولهم: نُقلت بالمعنى.

فيرد عليه: بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوين الحديث في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين اللفظين لأنهما ناشئان عن أهل الاحتجاج، فـ «عن ابن عون قال: كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه»[(٢)].

فذكر إبراهيم النخعي والحسن والشعبي، وقد توفوا قبل فساد اللغة، فتوفي إبراهيم عام ٩٦هـ، وتوفي الحسن عام ١١٠هـ، وتوفي الشعبي عام ١٠٣هـ، رحمهم الله تعالى.

---

(١) «المقاصد الشافية» (٣/ ٤٠١).

(٢) «سنن الترمذي»، ت. بشار (٦/ ٢٤٢).

والأثر الذي تأيَّد به أبو حيان وتلقفه المانعون من بعده، أن سفيان الثوري قال: «إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني؛ إنما هو المعنى»[١]؛ لا حجة فيه لمن تبيّن مَن سفيان؟ وأين نشأ؟ ومتى مات؟ إنه رجل عربي مضري، ولد وعاش في أزمان الاحتجاج، فقد كانت وفاته عام ١٦١هـ[٢]، وطلب العلم واستقام وتتبع الآثار حتى مات وهو «شَيْخُ الإِسلامِ، إِمامُ الحُفاظِ، سيدُ العلماءِ العَاملينَ فِي زمانهِ»[٣]، أفتراه كان لا يحسن يتكلم؟

ثم لو أن القوم جمعوا بين أطراف الأدلة، لما ذهبت بهم الغلواء هذه المذاهب، ولعلموا أن الرجل يقول هذا في باب التواضع وهضم النفس، فأين هم عن هذه الآثار التي تبين فضل الرجل وحفظه وضبطه وعقله، قال الذهبي: «روى: وكيع، عن شعبة، قال: سفيان أحفظ مني. وقال عبد العزيز بن أبي رزمة: قال رجل لشعبة: خالفك سفيان. فقال: دمغتني.

وقال ابن مهدي: كان وهيب يقدم سفيان في الحفظ على مالك.

وقال يحيى القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان، أخذت بقول سفيان. وقال عباس الدوري: رأيت يحيى بن معين، لا يقدم على سفيان أحدًا في زمانه في الفقه، والحديث، والزهد، وكل شيء.

ابن شوذب: سمعت أيوب السختياني يقول: ما قدم علينا من الكوفة أحد أفضل من سفيان الثوري.

وقال ابن مهدي: رأى أبو إسحاق السبيعي سفيان الثوري مقبلًا، فقال: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾»[٤].

---

(١) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٨٢). (٢) «الأعلام» للزركلي (٣/ ١٠٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٣٠).
(٤) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٣٧).

أجل ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مَرْيَمُ: ١٢] فقد كان سفيان في الناس إمامًا مذ هو غلام، قال الذهبي: «قال يحيى بن أيوب العابد: حدثنا أبو المثنى، قال: سمعتهم بمرو يقولون: قد جاء الثوري، قد جاء الثوري. فخرجت أنظر إليه، فإذا هو غلام قد بقل وجهه.

قلت: كان ينوه بذكره في صغره، من أجل فرط ذكائه، وحفظه، وحدث وهو شاب.

قال عبد الرزاق، وغيره: عن سفيان، قال: ما استودعت قلبي شيئًا قط، فخانني»(١).

مَن سفيان؟

قال الذهبي: «قال أبو عبيدة الآجري: سمعت أبا داود يقول:

ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء، إلا يظفر به سفيان، خالفه في أكثر من خمسين حديثًا، القول فيها قول سفيان.

وعن يحيى بن معين، قال: ما خالف أحد سفيان في شيء، إلا كان القول قول سفيان.

روى: يحيى بن نصر بن حاجب، عن ورقاء، قال: لم ير الثوري مثل نفسه.

قال ابن عيينة: أصحاب الحديث ثلاثة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه.

قال علي بن المديني: لا أعلم سفيان صحف في شيء قط، إلا في اسم امرأة أبي عبيدة، كان يقول: حفينة؛ يعني: الصواب بجيم»(٢).

قال الذهبي: «قال عبد الرزاق: ما رأيت أحدًا أحفظ لما عنده من الثوري»(٣).

---

(١) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٣٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٤٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٤٦).

قال الذهبي: «وعن يحيى بن يمان، عن سفيان، قال: إني لأمر بالحائك فأسد أذني مخافة أن أحفظ ما يقول»[(١)].

مَن سفيان؟

إنه نشأ فتًى من أبناء الخاصة، الذين حفتهم عناية آبائهم، ووجهتهم وجهة العلم والاستقامة والتصوّن، وكان هؤلاء أزمان ذاكم يتصونون من اللحن كما تتصون الحرائر من الريَب؛ فإن سفيان: «طلب العلم وهو حدث باعتناء والده المحدث الصادق سعيد بن مسروق الثوري، وكان والده من أصحاب الشعبي، وخيثمة بن عبد الرحمٰن، ومن ثقات الكوفيين، وعداده في صغار التابعين»[(٢)].

ومع أنه نشأ في أسرة تعتني بالعلم مما يبعده عن اللحن، فإنه نشأ في عصر الاحتجاج قبل دبيب الفساد في اللغة، فقد: «أخذ الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الإسلامية العرب بالعجم، وأسرع إلى ألسنة طائفتين من أبناء العرب، أو الناشئين في بيئتهم:

طائفة كانت أمهاتهم من الأعاجم.

وطائفة العامة الذين يسكنون الأمصار، وتكثر مخالطتهم للأعاجم.

وظهر اللحن بجلاء في أواخر عهد الدولة الأموية، وكان انقراضها سنة ١٣٢هـ.

وبقي بجانب هاتين الطائفتين فريقان:

سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الأعاجم مخالطة تمس فصاحتهم بسوء.

وأبناء الخاصة من سكان الأمصار الذين لم تكن أمهاتهم من الأعاجم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٧٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٣٠).

أما سكان الجزيرة، فإنهم ما برحوا على فصاحة اللغة إلى أواسط القرن الرابع، وأما الخاصة من سكان المدن، فبقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل عهد الدولة العباسية. وذكر الباحثون في طبقات الشعراء: أن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم، وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمئة بقليل.

والذين نشئوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشارًا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها، يوثق بأقوالهم، ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني؛ كالإمام الشافعي؛ فإنه ولد سنة ١٥٠هـ، ولكنه نشأ في بيئة عربية، وهي مكة، فيصح الاستشهاد بما يستعمله من الألفاظ. قال الإمام أحمد: «كلام الشافعي حجة في اللغة»، وقال الأزهري في «إيضاح ما استشكل من مختصر المزني»: «ألفاظ الإمام الشافعي عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة»»[(١)].

لذا يقول الدماميني رحمه الله تعالى: «وتدوين الأحاديث والأخبار؛ بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوّن ذلك المبدَّل ـ على تقدير التبديل ـ ومُنع من تغييره ونقله بالمعنى»[(٢)].

على أن الغالب على الرواة كان شدة التحري للفظ الرسول ﷺ «حتى إذا شك راوٍ بين «على وجوههم» أو «على مناخرهم» أثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحري»[(٣)].

---

(١) الإمام محمد الخضر بن حسين، «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (٣/ ٢٠٥)، شعبان ١٣٥٥هـ ـ أكتوبر ١٩٣٦م.
(٢) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٤/ ٢٤٣).
(٣) سعيد الأفغاني «في أصول النحو» (ص٥١).

وقال الأعمش رحمه الله تعالى: «كَانَ هَذَا الْعِلْمُ عِنْدَ أَقْوَام، كَانَ أَحَدُهُمْ لأَنْ يَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ وَاوًا، أَوْ أَلِفًا، أَوْ دَالًا...»(١) وعَنْ مَعْنِ بْنِ عِيسَى، قَالَ: «كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنسٍ يَتَّقِي فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا بَيْنَ الَّتِي وَالَّذِي وَنَحْوِهِمَا»، وعنه: «كَانَ مَالِكٌ يَتَحَفَّظُ مِنَ الْبَاءِ وَالتَّاءِ وَالثَّاءِ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ»(٢).

ومما يدل على ذلك التحري أبلغ الدلالة حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ وَأَسْلَمُ وَغِفَارٌ، أَوْ غِفَارٌ وَأَسْلَمُ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَشْجَعَ وَجُهَيْنَةَ، أَوْ جُهَيْنَةَ وَأَشْجَعَ، حُلَفَاءُ، مَوَالِيَّ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللهِ وَلَا رَسُولِهِ مَوْلًى**»(٣)، فقد تحرج الراوي من تقديم كلمة على أخرى فأثبت الحالين جميعًا.

وانظر كيف لم يدع ابن عمر راويًا يغير كلمة في الحديث، فعن أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُصُّ بِمَكَّةَ وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ وَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ، إِنْ مَالَتْ إِلَى هَذَا الْجَانِبِ نُطِحَتْ، وَإِنْ مَالَتْ إِلَى هَذَا الْجَانِبِ نُطِحَتْ**» قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَيْسَ هَكَذَا، فَغَضِبَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَقَالَ: تَرُدُّ عَلَيَّ؟ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرُدَّ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنِّي شَهِدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ قَالَ: فَقَالَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ: فَكَيْفَ قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: «**بَيْنَ الرَّبِيضَيْنِ**»، قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بَيْنَ الرَّبِيضَيْنِ، وَبَيْنَ الْغَنَمَيْنِ سَوَاءٌ، قَالَ: كَذَا سَمِعْتُ، كَذَا سَمِعْتُ، كَذَا سَمِعْتُ»(٤).

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص١٧٧).
(٢) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص١٧٨).
(٣) «مسند أحمد» (٢١٦٨٨) بسند حسن.
(٤) «صحيح ابن حبان» ـ مخرجًا (٤٩٦/١) بسند صحيح.

وأما قولهم لم يستدل متقدمي النحاة بالحديث: فلا يلزم من عدم استدلال متقدمي النحاة بالحديث عدم صحة الاستدلال به عندهم(١)، فقد يكون ذلك لقلة بضاعتهم من الحديث؛ لأنهم ليسوا من أهل صناعته، مع عدم استقرار المصنفات الحديثية المحررة يومذاك(٢).

كما قد يكون ذلك ـ حتى لو أن الحديث متوفر ـ للضعف البشري عن الإحاطة بكل مصادر العلم، ولا سيما في مبدأ التدوين، فإنه لا يُختلف على أن النحاة واللغويين يستدلون بالقرآن والأشعار، ومع ذلك لم يمكنهم الضعف البشري من الإحاطة بكل ما فيهما من العلم؛ ومن عجيب ما وقع من ذلك ما وقع للخليل ووافقه عليه سيبويه ووافقهما عليه السيرافي رحمهم الله تعالى، من تقرير حكم نحوي بالنظر المجرد، والذهول عن مخالفته للمستعمل كثيرا في القرآن الكريم.

---

(١) راجع: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» للبغدادي (١/٩).

(٢) راجع: الإمام محمد الخضر بن حسين، «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (٣/٢٠٧)، شعبان ١٣٥٥هـ ـ أكتوبر ١٩٣٦م.

وراجع: (ا. د) محمود بن فجّال في كتابه «الحديث النبوي في النحو العربي» (ص١١٠، ١٢٦)، وقد اعتنى ابن فجّال بإثبات مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي، وتناولها في العديد من المصنفات التي حوَت الأدلة على جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي، مفنّدًا آراء المانعين بالحجج والبراهين، ومن أبرز كتبه في هذا الميدان:

١ ـ كتاب «السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو»، مطبوع في جزأين.

٢ ـ كتاب «الحديث النبوي في النحو العربي»، مطبوع في مجلد واحد.

٣ ـ «تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية» للبغدادي، وقد صدّره بمقدّمة حول الاحتجاج بالحديث.

٤ ـ «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه».

إضافة إلى تعرضه لهذه المسألة في مناقشاته للسيوطي في «الاقتراح في أصول النحو وجدله»، وكذا في كتاب ابن الطيب الفاسي «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح»... إلى غير ذلك من الكتب والأبحاث المنشورة في المجلات والكتب غير المطبوعة.

يقول الشيخ ابن عُظيمة: «وللنحويين قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن، فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن، من ذلك ما ذكر سيبويه من قبح (كل) المضافة إلى نكرة في أن تلي العوامل، فقال (١/ ٢٧٤): «أكلت شاة كل شاة حسن، وأكلت كل شاة ضعيف».اهـ. وقد جاءت (كل) المضافة إلى نكرة مفعولًا به في ٣٦ موضعًا في القرآن، كما تصرفت في وجوه كثيرة من الإعراب»[(١)].

ويقول في بحث «كل»: «في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولًا به قال (١/ ٢٧٤): «أكلت شاة كل شاة حسن، وأكلت كل شاة ضعيف؛ لأنهم لا يَعُمُّون هكذا، فيما زعم الخليل». لم يعلق السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه على هذا النص شيئًا (٢/ ٢١٥ ـ ١٢٦). وهذا الذي منعه سيبويه والخليل [وأقرهما عليه السيرافي] قد جاء كثيرًا في القرآن الكريم.

١ ـ ﴿وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ٢٥].

٢ ـ ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام: ٨٠]

٣ ـ ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

٤ ـ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

٥ ـ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١].

٦ ـ ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأعراف: ٨٩].

٧ ـ ﴿وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٦].

٨ ـ ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

٩ ـ ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

١٠ ـ ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣].

---

(١) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٦ ـ ١٣).

١١ ـ ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ [يوسف: ٣١].

١٢ ـ ﴿لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [إبراهيم: ٥١].

١٣ ـ ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١].

١٤ ـ ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩].

١٥ ـ ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾ [طه: ٥٠].

١٦ ـ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨].

١٧ ـ ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

١٨ ـ ﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ﴾ [الحج: ٣].

١٩ ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: ٣٨].

٢٠ ـ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

٢١ ـ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥].

٢٢ ـ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

٢٣ ـ ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]].

٢٤ ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨].

٢٥ ـ ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾ [السجدة: ٧].

٢٦ ـ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣].

٢٧ ـ ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦].

٢٨ ـ ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

٢٩ ـ ﴿قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

٣٠ ـ ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨].

٣١ ـ ﴿رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٢٤ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٤، ٢٥].

٣٢ ـ ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۝٢٤﴾ [ق: ٢٤].

٣٣ - ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].

٣٤ - ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠﴾ [القلم: ١٠].

٣٥ - ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

٣٦ - ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [المنافقون: ٤][1].

فمما يقضي العجب أن يجيء حكم المسألة في القرآن الكريم كثيرًا كل هذه الكثرة، ثم يذهلون عنه، ويرجعون إلى مجرد النظر، فيحكمون به على خلاف الصواب! وما ذلك إلا لضعف الإنسان، وحاجة بنيه إلى أن يتساعدوا، ويراجع الآخرون منهم عمل الأولين، ويكملوه ويتمموه.

فهذا مثال من أمثلة كثيرة من التقصير في استيفاء النحو، ومن التقصير في الاستنباط من آيات القرآن الكريم، ومما وقع من التقصير في استيفاء ألفاظ اللغة ومعانيها، والتقصير في الاستنباط من الأشعار الصحيحة؛ ما سجله الشيخان ابن شاكر وابن هارون في مقدمة تحقيقهما وشرحهما للمفضليات، يقولان رحمهما الله تعالى: «ووجدنا فيما نقل أبو محمد من التفسير حروفًا فسرها بمعان لم تذكر في المعاجم، أو حروفًا فاتت المعاجم بتة، فعنينا بالنص على ذلك وأثبتناها في فهرس خاص»[2].

أما اعتراض المانعين بوقوع اللحن في الحديث فما هو إلا «ضرب من ضروب المصادرة في الاستدلال، إذ لو احتجوا بالأحاديث لَما وسعهم اتهامُها باللحن، ولَكان ما اعتبروه لحنًا مثالًا يُحتذى في العربية، وبرهانًا على صحة أمثاله من ضروب القول، كسائر الكلام الذي يُحتج به»[3].

أما اعتراضهم بعدم الوثوق والتيقن أنها لفظ الرسول؛ فإن اليقين ليس شرطًا لقبول النص المستشهد به؛ بل الظن كاف.

---

(١) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٣٦١، ٣٦٣).

(٢) «المفضليات» (ص٧).

(٣) طه بن صالح الراوي، «نظرة في النحو»، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (١٤/ ٣٢٥).

يقول الدماميني رحمه الله تعالى: «اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ، ولا يخفي أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضيه؛ فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا فيلغي»(١).

وأيضًا فعلى تقدير وقوع ما يخافون من تبديل لفظ الرسول ﷺ، على مرجوحية ذلك التقدير؛ لكان واقعًا ممن يُحتج بلغتهم من الرواة، لكونه وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة.

وأيضًا فإن المنكرين «تعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها وارد (بصورة أقوى) على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر»(٢).

«فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع، وربما كان ما فطنوا إلى وضعه منه أقل من القليل، وجاز عليهم أكثر الموضوع إذا كان واضعه قد أحسن المحاكاة»(٣).

فمما استشهدوا به وهو مصنوع موضوع بيت:

حَذِرٌ أمورًا لا تَضِير وآمِنٌ ... ما لَيْسَ مُنجِيَهُ مِنَ الأقدارِ

قال ابن السِّيد البَطَلْيَوسي: «هذا البيت: مصنوع ليس بعربي، واختلف

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٤/ ٢٤١).
(٢) سعيد الأفغاني في «أصول النحو» (ص٤٦).
(٣) سعيد الأفغاني في «أصول النحو» (ص٥١).

في صانعه: فزعم قوم أنه لابن المقفع، وحكى المازني قال: أخبرني أبو يحيى اللاحقي، قال: سألني سيبويه عن فَعِل أيتعدى؟ فوضعت له هذا البيت، ولأجل هذا رُدّ هذا البيت على سيبويه!»[١].

قال المبرد: وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة، لما ذكرت من انفصال الكناية، والبيتان اللذان رواهما سيبويه:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالأَمِرُونَه   إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُعْظَمِ الأَمْرِ مُعْظَما

وأنشد:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ   جَمِيعًا وأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ[٢]

ومما استشهدوا به وله روايات من موضع الشاهد؛ بيت:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا ما كُنْتِ جَارَتَنَا   أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلّاكِ دَيَّارُ

قال الشيخ محيي الدين: «وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية: ألا يجاورنا سواك ديار، وقال صاحب اللب: رواية البصريين: ألا يجاورنا حاشاك ديار، فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين، فتفطن لذلك»[٣].

واستشهدوا ببيت:

أَمُوْتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّني   يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

قال الشيخ محيي الدين: «الشاهد فيه: قوله: «كائد» بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قومًا من النحاة، وقيل: إن الصواب في الرواية «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه»[٤].

---

(١) «الحلل في شرح أبيات الجمل» (ص٢١)، بترقيم الشاملة آليًا.
(٢) «الكامل في اللغة والأدب» (١/ ٢٨٥).
(٣) «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (١/ ٩١).
(٤) «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (١/ ٣٤٠).

فقد تتعدد روايات الأشعار كما تتعدد روايات الحديث، وما أحسن ما قاله الشيخ محيي الدين رحمه الله تعالى في تعدد روايات الشاهد، وتوجيهها بالعلم الصحيح النافع، الذي يجب أن يُقال بمثله في تعدد روايات الحديث؛ ما قاله فيما استشهد به النحاة من قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِما   يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ وَقاسِما

قال الشيخ محيي الدين: «الشاهد فيه: قوله «تقول القلص... يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين: الأول: قوله: «القلص» والثاني: جملة: «يحملن» كما قررناه في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم: متى تظن... إلخ، فلا شاهد فيه. ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مجرى تظن؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد، إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى، لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد»[(١)].

فهذا لعمري هو العلم النافع الصحيح، لا أن تضيق الصدور، وتضطرب المدارك، وتستولي الريَب، وتسوء الظنون، حتى يُطرح العلم، ويُؤثر الجهل.

وقد كان الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى يتخوف وضع الوضاعين في اللغة بمثل ما يتخوف به المحدثون الوضع في الحديث، قال رحمه الله تعالى: «فهذه مولَّدات لا تجوز في كلام العرب؛ لأنه ليس فيهن شيء من حروف الذَلَق والشفوية فلا تَقْبَلَنَّ منها شيئًا، وإنْ أشبَهَ لفظهم وتأليفهم، فإن النحارير منهم [من الوضاعين] ربَّما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام

(١) «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (٢/ ٥٩).

العرب إرادة اللَّبس والتعنيت»(١).

وقال ابن فارس: «فَلْيَتَحرّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة. فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد مَا بلغنا»(٢).

وقد قارن الفيومي رحمه الله تعالى بين الحديث وغيره في وثاقة النقل فقال: «لَوْ كَانَ الثَّنَاءُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ كَانَ قَوْلُ الْقَائِلِ: أَثْنَيْتُ عَلَى زَيْدٍ، كَافِيًا فِي الْمَدْحِ، وَكَانَ قَوْلُهُ: وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا يُفِيدُ إِلَّا التَّأْكِيدَ، وَالتَّأْسِيسُ أَوْلَى، فَكَانَ فِي قَوْلِهِ: الْحَسَنُ، احْتِرَازٌ عَنْ غَيْرِ الْحَسَنِ، فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي النَّوْعَيْنِ، كَمَا قَالَ: وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ «مَرُّوا بِجِنَازَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا فَقَالَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ: **«وَجَبَتْ»** ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا فَقَالَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ: **«وَجَبَتْ»** وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: **«وَجَبَتْ»** فَقَالَ: **«هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ»**» الْحَدِيثَ. وَقَدْ نُقِلَ النَّوْعَانِ فِي وَاقِعَتَيْنِ تَرَاخَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ الْأُخْرَى مِنْ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ عَنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ، فَكَانَ أَوْثَقَ مِنْ نَقْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ يَكْتَفُونَ بِالنَّقْلِ عَنْ وَاحِدٍ، وَلَا يُعْرَفُ حَالُهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ لَهُ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَيِّزِ الِاعْتِدَالِ مِنْ دَهَشٍ وَسُكْرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِذَا عُرِفَ حَالُهُ لَمْ يُحْتَجَّ بِقَوْلِهِ. وَيَرْجِعُ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ إِلَى النَّفْيِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يُسْمَعْ فَلَا يُقَالُ، وَالْإِثْبَاتُ أَوْلَى، وَلِلَّهِ دَرُّ مَنْ قَالَ:

وَإِنَّ الْحَقَّ سُلْطَانٌ مُطَاعٌ ... وَمَا لِخِلَافِهِ أَبَدًا سَبِيلٌ»(٣)

خامس عشر: هل ترك متقدمو النحاة الاستشهاد بالحديث؟ ولم يجيزوه؟

ثمت آراء ثلاثة حول استشهاد متقدمي النحاة بالحديث:

---

(١) «العين» (١/ ٥٢). (٢) «الصاحبي» (ص٣٤).

(٣) «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (١/ ٨٦).

الرأي الأول: تركوا الاستشهاد بالحديث حقًّا، وتركوه عن عمد.

يقول أبو حيان في نكيره على ابن مالك رحمهما الله تعالى: «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين _ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»(١).

ويقول طه بن صالح الراوي رحمه الله تعالى: «لا تعرف العربية بعد القرآن الكريم كلامًا يسامي الكلام النبوي أو يدانيه، فصاحة مبنى، وبلاغة معنى، وبراعة تركيب، وجمال أسلوب، وروعة تأثير، لا يختلف في ذلك مخالف، ولا يمتري ممار، ومع ذلك تجد النحاة متقدميهم ومتأخريهم لم يعتمدوا عليه في الاحتجاج لتأييد قواعدهم وإثبات ضوابطهم»(٢).

الرأي الثاني: أهملوا الاستشهاد بالحديث، ولكن لم يكن إهمالهم ذلك لأنهم لا يرونه حجة في ذاته، وإنما لعدم استقرار المصنفات الحديثية المحررة يومذاك؛ فإن الخليل (ت١٧٠هـ)، وسيبويه (ت١٨٠هـ) عاشا في أواسط القرن الثاني، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، ومسلم (ت٢٦١هـ) عاشا في أوائل القرن الثالث، فلم تكن قد نضجت في زمن النحاة الأوائل المصنفات الحديثية التي يُطمأن إلى صحتها، مع كون النحاة منهمكين في صناعتهم غير ملمين بصناعة الحديث، وهو الرأي الصواب إن شاء الله.

---

(١) «الاقتراح في أصول النحو»، ط. القلم (ص٧٦).

(٢) طه بن صالح الراوي، «نظرة في النحو»، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (١٤/ ٣٢٥).

يقول الإمام محمد الخضر بن حسين: «إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنما اشتهرت دواوينه، ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد، فإن سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث، فلعدم انتشاره بينهم، لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به. على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على إثبات الكلمات بألفاظ الحديث، واللغة أخت النحو كما صرحوا به»(١).

الرأي الثالث: لم يهملوه أصلًا! بل إن النحاة الأوائل كسيبويه كانوا يستشهدون بالحديث! بل كان الحديث عمادًا من أعمدة الفكر النحوي! كما بالغ بذلك (ا. د) محمود بن فجّال، فيقول: «إنّ سيبويه احتجّ بالحديث والأثر في إثبات الفكر النحوي، كقوله: (ونخلع ونترك من يفجرك)، وقوله: (شاهداك)، وجاء في الحديث: «شاهداك أو يمينه»، و(مرحبًا وأهلًا) من قول الصحابية له ﷺ. وقوله: (تربت يداك)، وقوله: (فداءٌ لك أبي وأمّي)، وقوله: (لبّيك وسعديك)، إلخ ما أورده»(٢).

والحق أن سيبويه رحمه الله لم يورد ذلك استشهادًا ليثبت به قاعدة، إنما يورده استئناسًا به لِما فرغ من إثباته، أو تمثيلًا به له. ثم هو لم يورده غالبًا على أنه حديث، إنما يورده كلامًا من الكلام العربي، فأكثر هذه العبارات التي جمعها (ا. د) محمود بن فجال إنما هي عبارات اصطلاحية عامة في حوارات العرب، لا تزال تقولها العرب كافة، فمن ثم جاء منها ما جاء في

---

(١) الإمام محمد الخضر بن حسين، «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (٣/٢٠٧)، شعبان ١٣٥٥هـ - أكتوبر ١٩٣٦م. وراجع: (ا.د) محمود بن فجّال في كتابه: «الحديث النبوي في النحو العربي» (ص١١٠، ١٢٦).

(٢) (ا.د) محمود بن فجّال في كتابه «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه» راجع: صدور كتاب «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه». تحت هذا الرابط:

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=161667

عبارات الحديث؛ فمَن مِن العرب كان لا يقول: لبيك وسعديك؟ ومن منهم كان لا يقول: مرحبًا وأهلًا؟ ومن منهم كان لا يقول: تربت يداك؟

ولا أَدَعُك الآن حتى تقارن بين نصوص جملة من الأحاديث النبوية ونصوص ما يظن (ا. د) محمود بن فجال أنه استشهاد من سيبويه به، وذلك فيما يأتي:

من الأحاديث في كتاب سيبويه:

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ**»(١)، وقال سيبويه: ويجوز هذا أيضًا على قولك: شاهِداك؛ أي: ما ثبت لك شاهِداكَ(٢)، أقول: تأمل، فإنه قال: «على قولك» لم يقل على قول رسول الله ﷺ، ولا حتى: «على قوله»، ثم إنه يوجّه القول ولا يُثبتُ به شيئًا.

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ، ...**»(٣).

وقال سيبويه: «ومما يقوَّى تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَب، قولُه ﷻ: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فلم يُعْمِلِ الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه، ومثلُ ذلك: ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ من يَفْجُرك»(٤).

أقول: فتأمل، قال: «ومثلُ ذلك» فاستأنس بعد أن عوّل على الآية الكريمة.

وفي الحديث: فَلَمَّا رَأَتْهُ الْمَرْأَةُ، قَالَتْ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَيْنَ فُلَانٌ؟**»(٥)، وقال سيبويه: «ومن ذلك قولهم: مَرْحَبًا وأهلًا، وإن تأتِني فأَهْلَ اللَّيل والنهارِ»(٦).

---

(١) «البخاري» (٢٥١٥).
(٢) «الكتاب» (١/ ١٤١).
(٣) «مصنف عبد الرزاق الصنعاني» (٤٩٦٨).
(٤) «الكتاب» (١/ ٧٤).
(٥) «مسلم» (٢٠٣٨).
(٦) «الكتاب» (١/ ٢٩٥).

أقول: فهذا مما تقوله كافة العرب لضيفانها: مَرْحَبًا وأَهلًا، إنما هي عبارة اصطلاحية؛ ولذلك قال: «ومن ذلك قولهم»، مشيرًا إلى العرب، ولم يقل: «ومن ذلك قولها» فيكون قد أشار إلى الحديث.

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ»**(١)، وقال سيبويه: وأما ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]؛ فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثتَ عنه كما تحدث عن الأناسي. وكذلك ﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]؛ لأنها جُعلت ـ في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مُطرنا بنَوْء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئًا منها ـ بمنزلة من يَعقل من المخلوقين ويُبصر الأمور(٢).

أقول: وبأدنى تأمل في قوله: «وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مُطرنا بنَوْء كذا» نعلم أنه استشهاد على حكم معنويّ بأمر شرعي، وليس استدلالًا على حكم نحوي بنص لغويّ، فتأمل.

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»**(٣)، وقال سيبويه: وأما قولهم: «كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه»، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان والنصب وجه واحد. الكتاب (٢/ ٣٩٣)، أقول: قال: «وأما قولهم كذا» وذكر الوجوه التي فيه، ولم يجعله شاهدًا على شيء؛ بل ولا حتى التفت إلى أنه حديث فقال مثلًا: «وأما قوله» ﷺ.

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«قُمْ يَا نَوْمَانُ»** «صحيح مسلم» (١٧٨٨)، وقال سيبويه: ومن هذا النحو أسماء اختُص بها الاسم المنادى لا يجوز منها

---

(١) «مسلم» (١/ ٨٣).
(٢) «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٧).
(٣) «صحيح البخاري» (١٣٨٥).

شيء في غير النداء، نحو: يا نومانُ، ويا هناء، ويا فل. الكتاب لسيبويه (١٩٨/٢)، أقول: فقوله: «نحو: يا نومانُ» تمثيل لما اختص من الأسماء بالنداء، وهي عبارة اصطلاحية شاعت في كلام العرب لتنبيه النائم، قال اليشكري لعبيد الله: ثم سرنا فأطرق طويلًا، وهو على ناقته، فظننت أنه نائم، فناديته: يا نومان[١].

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ**» البخاري (٥٠٩٠)، وقال سيبويه: واختُزل الفعلُ ههنا لأنَّهم جعلوه بدلًا من قولك: «تَرِبَتْ يداك» و«جُنْدِلتَ»[٢].

أقول: فكل العرب يجري على ألسنتها ذلك لعمري؛ قال المازَري: «هذا اللفظ وشبهه يجري على ألسنة العرب من غير قصد للدعاء وعلى ذلك يحمل ما وقع له ﷺ».اهـ[٣].

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ**»[٤]، وقال سيبويه: واعلم أن هذا البيت ينشد على وجهين على إرادة اللام، وعلى الابتداء، قال الفرزدق:

منعتُ تميمًا منك أنِّي أنا ابنُها   وشاعرُها المعروفُ عند المَواسِمِ

وسمعنا من العرب من يقول: إنِّي أنا ابنها. وتقول: لبيك إن الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: أن. ولو قال إنسان: إن «أنَّ» في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم: وبلدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحًا؛ لكان قولًا قويًّا[٥].

(١) «الأخبار الطوال» (ص٢٨٤).
(٢) «الكتاب» (١/ ٣١٤).
(٣) «المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٣٧٣).
(٤) «البخاري» (١٥٤٩).
(٥) «الكتاب» (٣/ ١٢٨).

أقول: فهذه تلبية الناس تواترت عن رسول الله ﷺ، يتلقاها الجماء الغفير عن الجماء الغفير في المواسم، فهذا لا ريب أنه كلام الرسول ﷺ ثابت عنه بالعلم القطعي، ثم لا ريب أنه كلام العرب من أهل المواسم ثابت عنهم بالعلم القطعي، فأين هذا مما نحن فيه؟ ثم تأمل قوله: «ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار»، لتعلم أنه استعمله على أنه كلام عامة العرب.

ومما تأيد به (ا. د) محمود بن فجال أن قال: «نعم سيبويه لم يرفع قولًا إلى النبي ﷺ، وهذا شأنه في الشعر أيضًا، فإنّه لا ينسب الشعر إلى قائله». اهـ[(١)].

والحق أن سيبويه ينسب الشعر إلى شاعره، والقول إلى قائله؛ حينًا وحينًا لا، وقد مر بنا في النقل الأخير من كتابه عزوه شعرًا للفرزدق، وأيضًا فمن نسبته القول إلى قائله ما جاء في كتابه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك[(٢)]، ولكنه لم يعز مرة واحدة لرسول الله ﷺ قولًا، فلا حجة في هذا.

سادس عشر: المتوسطون من النحاة بين الفريقين:

ممن توسط بين الفريقين في الاستشهاد بالحديث النبوي على اللغة الإمام الشاطبي يقول رحمه الله تعالى: «إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عرف أن المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عرف أن المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها،

---

(١) راجع: صدور كتاب «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه». على هذا الرابط: http://majles.alukah.net/showthread.php?t=26948

(٢) «الكتاب» (٢/ ٣٩٢).

فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله ﷺ»[(١)].

ومنهم: السيوطي، قال رحمه الله تعالى: «وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرًا جدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضًا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجه شتى بعبارت مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث»[(٢)].

والحق أن كلام السيوطي آيل في حقيقته إلى كلام شيخه أبي حيان، فلا كبير فرق بينهما، فالسيوطي يرى ما يصلح للحجة من الحديث «نادرًا جدًّا».

ومن محدثي المتوسطين في المسألة الإمام محمد الخضر بن الحسين قال رحمه الله تعالى: «والحق أن الأحاديث التي تعددت أسانيدها ولم يختلف لفظها يبعد فيها احتمال الرواية بالمعنى فيصح الاحتجاج بها من غير شبهة»[(٣)].

سابع عشر: اختياراته النحوية:

يقول شوقي بن ضيف: «ولابن مالك وراء هذه الاختيارات من مذاهب النحاة السابقين آراء كثيرة ينفرد بها، من ذلك أنه كان:

يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها.

---

(١) «المقاصد الشافية» (٣/ ٤٠٢).
(٢) «الاقتراح في أصول النحو»، ط. القلم (ص٧٤).
(٣) «مجلة المنار» (٢٢/ ٦٠٢).

وكان يرى أن «ذان وتان واللذان واللتان» مثناة حقيقة، وأنها لذلك معربة لا مبنية.

وذهب إلى أن قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] إنما هي على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائمًا.

وجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر مستدلًّا بمثل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٥٥].

كما جوّز حذف عائد الموصول قياسًا على حذفه في الخبر، وجعل منه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]؛ أي: به.

وجوّز الإخبار عن اسم عين بظرف الزمان بشرط الفائدة مثل: الليلة الهلالَ والبلح شهرين.

وكان يذهب إلى أن «أم» المنقطعة تعطف المفردات مثل «بل» مستدلًّا بقول بعض العرب: «إن هناك لإبلًا أم شاء».

وأن «حرى» في مثل: «حرى أن يفعل» من أخوات كاد.

وأن «أو» العاطفة تأتي للتقسيم مثل «الكلمة: اسم أو فعل أو حرف».

وأن «من» الداخلة على «عن» في قولك: «قعدت من عن يمينه» زائدة.

وأن الفاء تدخل في جواب لما مثل: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] وذهب الجمهور في الآية إلى أن الجواب محذوف؛ أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد.

وكان يرى أن «إذ» قد تقع للاستقبال مستدلًّا بقوله جلَّ شأنه: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤].

وأن إلى قد تأتي بمعنى في مثل: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧].

وأن من معاني «عن» الاستعانة مثل: «رميت عن القوس».

وأن زيدًا في قولك: «بحسبك زيد» مبتدأ مؤخر.

وأن على تأتي بمعنى مع مثل: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وأن الكاف تأتي للتعليل مثل: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

وأن ذا زائدة في مثل: «ماذا صنعت؟»

وأن مثل: «بادئ بدْء» و«أيادي سبأ» حالات مبنية.

وكان يمنع إبدال المضمر من الظاهر ويعرب «إياه» في مثل: «رأيت زيدًا إياه» توكيدًا لا بدلًا.

وذهب إلى أن الجملة الحالية قد تخلو من الواو والضمير معًا مثل: «رأيت القمح القدح بدرهمين»؛ أي: منه.

وكان يرى أن «مثل» إذا كانت مضافة إلى معرفة وحذفت جاز في المعرفة أن تكون صفة نحو: «مررت برجل زهير»، وحالًا نحو: «هذا زيد زهيرًا».

وكان يذهب إلى أن لكن في مثل: «ما قام زيد ولكن عمرو» غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة حُذف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها، والتقدير: ولكن قام عمرو.

وكان الجمهور يذهب في مثل قول شاعر:

وزججن الحواجب والعيونا

وقول آخر:

علفتها تبنا وماء باردًا

إلى أنه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل: كحلن في الشطر الأول وسقيتها في الشطر الثاني، وذهب ابن مالك إلى أنه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين في الأول والطعام في الثاني.

وكان الجمهور يرى أن رفع المضارع بعد لم الجازمة في قول بعض الشعراء:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ضرورة، وذهب ابن مالك إلى أنه لغة.

وذكر أن المضارع قد يجزم بعد لعل عند سقوط فاء السببية، مستدلًّا بقول أحد الشعراء:

لعلّ الْتِفاتًا مِنْك نَحْوي مُقَدَّرٌ يَمِلْ بك مِنْ بعْدِ القساوة لِلرَّحِم(١)

ثامن عشر: مصنفاته:

قال السيوطي: «وَأما تصانيفه فَرَأَيْت فِي تذكرة الشَّيْخ تَاج الدّين بن مَكْتُوم أَن بَعضهم نظمها فِي أَبْيَات، قَالَ الشَّيْخ تَاج الدّين: وَقد أهمل أَشْيَاء أخر من مؤلفاته، فذيلت عَلَيْهَا. وَهَا أَنا أورد نظمها مُبينًا:

سقى اللَّه رب الْعَرْش قبر ابْن مالكٍ سحائب غفران تغاديه هطلا
فقد ضم شَمل النَّحْو من بعد شته وَبَين أَقْوَال النُّحَاة وفصلا
بألفيةٍ تسمى الْخُلَاصَة قد حوت خُلَاصَة علم النَّحْو وَالصرْف مكملا
وكافيةٍ مشروحةٍ أَصبَحت تفي لعمري بالعلمين فِيهَا تسهلا
ومختصر سَمَّاهُ عُمْدَة لاقط يضم أصُول النَّحْو لَا غير مُجملا
وَبَين مَعْنَاهُ بشرحٍ منقحٍ أَفَادَ بِهِ مَا كَانَ لولاه مهملا
وَآخر سَمَّاهُ بإكمال عمدةٍ فَزَاد عَلَيْهَا فِي البحوث وعللا
وصنف للإكمال شرحًا مُبينًا مَعَانِيه حَتَّى غَدَتْ ربة أنجلا
وَلَا سِيمَا التسهيل لَو تمّ شَرحه لَكَانَ كبحر ماج عذبًا وسلسلا
ونظم فِي الْأَفْعَال أَيْضا قصيدةً فسهل مِنْهَا كل وعر وذللا
وأرجوزة تحوي المثلث بَينا مربعة المصراع غراء تجتلى
وصنف فِي الْمَقْصُور أَيْضا قصيدةً وضمنها الْمَمْدُود أَيْضا فكملا
وأتبعها شرحًا لَهَا متضمنًا بَيَان مَعَانِيهَا بهَا متكفلا

---

(١) شوقي بن ضيف «المدارس النحوية» (ص٣١٥ ـ ٣١٧).

وأعرب توضيحًا أَحَادِيث ضمنت صَحِيح البُخَارِيّ الإِمَام وسهلًا
ويكفيه ذَا بَين الْخَلَائق رفْعَة وَعند النَّبِي الْمُصْطَفى متوسلا
فيا رب عَنَّا جازه الْآن خير مَا جزيت وليا لم يزل متفضلا
وَفِي الضَّاد والظا قد أَتَى بقصيدةٍ وأتبعها أُخْرَى بوزنين أصلا
وَبَين فِي شرحيهما كل مَا غَدا على الذِّهْن معتاصًا فَأصْبح مجتلى
ونظم أُخْرَى فِي الَّذِي يهمزونه وَمَا لَيْسَ مهموزًا بشرح لَهَا تَلا
وَجَاء بنظمٍ للمفصل بارعٍ رفيع على المنظوم يدعى المؤصلا
وَعرف بالتعريف فِي الصّرْف أَنه إِمَام غَدا فِي كل فضلٍ مفضلا
وَفِي شرح ذَا التَّعْرِيف فصل كل مَا أَتَى مُجملا فِيهِ وَبَين مُشكلا
وصنف فِيمَا جا بأفعل مَعَ فعل كتابا لطيفًا للمهم محصلًا
وَألف فِي الْإِبْدَال مُخْتَصرا لَهُ دَعَاهُ الْوِفَاق فاق تصنيف من خلا
ونظم فِي علم الْقرَاءَات موجزًا قصيدًا يُسمى الْمَالِكِي مبجلا
وأرجوزةً فِي الظَّاء وَالضَّاد قد حوى بهَا لَهما معنى لطيفًا وحصلا
وَآخر لم أدر اسْمه غير أَنه على نَحْو نظم الْحَوْز منظومة انجلا
فجملتها عشرُون تتلو ثمانيا فدونكها نسخا وحفظًا لتنبلا

وَقد رَأَيْت لَهُ غير مَا ذكر فِي هَذِه الأبيات كتابا سَمَّاهُ نظم الْفَوَائِد، وَهُوَ ضوابط فَوَائِد منظومة، لَيست على رُوِيَ وَاحِد.

وَرَأَيْت فِي بعض المجاميع الْمَوْقُوفَة بخزانة مَحْمُود فَتَاوَى لَهُ فِي الْعَرَبيَّة، جمعهَا لَهُ بعض طلبته، وَقد نقلتها فِيَ تذكرتي، ثمَّ فِي الطَّبَقَات الْكُبْرَى فِي تَرْجَمته.

وَله مَجْمُوع يُسمى الْفَوَائِد فِي النَّحْو، وَهُوَ الَّذِي لخص مِنْهُ التسهيل»[١].

---

(١) «بغية الوعاة» (١/١٣١، ١٣٢).

تاسع عشر: تلاميذه:

تتلمذ على ابن مالك خلق كثيرون، ممن أبرز من تلقى عنه:

- ابنه بدر الدين المشهور بابن الناظم، وقد شرح ألفية والده وتوفي سنة ٦٨٦هـ.
- القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجم الدين الجهني الشهير بابن البارزي، المتوفى سنة ٧٣٨هـ.
- أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب، المتوفي سنة ٧٦٩هـ[(١)].

عشرون: أخلاقه:

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان ذا دين متين، وسمت حسن، وقلب رقيق، وعقل راجح، وتؤدة، ووقار، وكان شديد الطلب للعلم، شديد الحرص على الوقت، كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب من محفوظة حتى يراجعه في محلهن وكان لا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف ويقرئ[(٢)].

حادي والعشرون: وفاته:

توفي ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢هـ باتفاق، وصلي عليه بالجامع الأموي ودفن بسفح قاسيون، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: بتربة ابن جعوان[(٣)].

قال ابن الجزري: «مات رَحِمَهُ اللهُ بدمشق ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون»[(٤)].

---

(١) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٧).

(٢) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٩).

(٣) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ٢٠).

(٤) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ١٨١).

ثانيًا: ترجمة بهاء الدين بن عقيل

أولًا: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه:

هو: الشيخ الإمام بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل الحلبي البالسي الأصل نزيل القاهرة القرشي الهاشمي الشافعي الفقيه النحوي، ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب، ولد يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة ٦٩٤هـ أو ٦٩٨هـ الموافق ١٢٩٤م أو ١٢٩٨م، وقدم القاهرة فلازم طلب العلم إلى أن نبغ فيه[١].

ثانيًا: شيوخه:

١ ـ لازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة فأخذ عنه كتاب سيبويه والتسهيل وشرحه حتي كان من أجلِّ تلامذته، وشهد له بالمهارة حتى قال: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»[٢].

٢ ـ لازم الشيخ علاء الدين القونوي فأخذ عنه الفقه والأصول والخلاف والمنطق وسمع من التحصيل جملة كبيرة وقرأ عليه تلخيص المفتاح في المعاني والبيان[٣].

٣ ـ سمع من أبي الهدى أحمد بن محمد بداية الهداية للغزالي.

٤ ـ الشيخ حسن بن عمر بن عمر الكردي.

٥ ـ محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن أيوب كمال الدين أبو الفضل بن الشحنة (ت٧٧٦هـ).

(١) «المنهل الصافي» (٧/ ٩٤).
(٢) «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٤).
(٣) «المنهل الصافي» (٧/ ٩٥).

٦ ـ وزيرة بنت عمر بن أسعد التنوخية ست الوزراء، مسندة الوقت (ت٧١٦هـ).

٧ ـ أخذ زين الدين بن الكتاني.

٨ ـ الشيخ جلال الدين القزويني واستنابه في الحكم بالحسينية(١).

٩ ـ وأخذ القراءات السبع عن الشيخ تقي الدين أبي عبد الله بن الصايغ (ت٧٢٥هـ)(٢).

١٠ ـ الشيخ شرف الدين بن الصابوني.

١١ ـ قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة.

ثالثًا: مناصبه:

تولى نيابة الحكم بمصر والجيزة نائبًا عن عز الدين بن جماعة وسار سيرة حسنة جيدة، ثم عزله لواقعة وقعت منه مع القاضي موفق الدين الحجاوي الحنبلي، وكان سببه أن القاضي صنع حفلًا لولده سراج الدين بمناسبة إجلاسه للتدريس بجامع الأقمر في صفر سنة ٧٤٤هـ فحضره أعيان المذاهب فجرى البحث بين موفق الدين والشيخ بهاء الدين بن عقيل حتى أدى إلى المشادة فغضب الشيخ بن جماعة لرفيقه وعزل الشيخ ابن عقيل عن نيابته وولاها تاج الدين المناوي، فلما عزل ابن عقيل غضب له الأمير صرغتمش وولاه القضاء وعزل ابن جماعة فأصبح ابن عقيل هو قاضي القضاة بالديار المصرية وذلك في يوم الخميس الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٧٥٩هـ.

ومما يستفاد من أخلاق العلماء أنه بعد توليته جاء الإمام ابن جماعة إلى منزله فهنأه ثم ذهب إليه ابن عقيل بعد ذلك إلى منزله فجلس بين يديه وقال: «إنما أنا نائبك» وتلك هي أخلاق العلماء، ولما تخلى الأمير

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٤).

(٢) «المنهل الصافي» (٧/ ٩٥).

صرغتمش عن دعمه أعيد الشيخ عز الدين بن جماعة إلى منصبه وعزل ابن عقيل وكان عزله في رمضان فكانت مدة ولاية ابن عقيل على القضاء ثمانين يومًا[١].

رابعًا: صفاته:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ ـ رئيس العلماء ـ وصدر الشافعية بالديار المصرية، إمامًا في العربية والبيان والمعاني ويتكلم في الفقه والأصول كلامًا حسنًا، قوي النفس يتيه على أرباب الدولة وهم يخضعون له ويعظمونه، وكان عنده حشمة بالغة وتأنق بالغ في ملبسه ومأكله ومسكنه، وكان جوادًا مهيبًا لا يتودد الى أحد ويتودد إليه الكثير من الناس، وكان في لسانه لثغة، ومات وعليه دين وكان لا يبقي على شيء رَحِمَهُ اللَّهُ وفرق على الطلبة والفقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم؛ أي: ما يعادل أكثر من ثلاثة آلاف مثقال ذهبًا.

وقد درس بالمدرسة القطبية العتيقة بالقاهرة، ودرس الفقه بجامع القلعة، وولي الزاوية الخشابية بعد عز الدين بن جماعة، ثم درس في آخر عمره بالزاوية الكبرى بالجامع العتيق بمصر، وهو المكان الذي كان الشافعي يدرس فيه، ودرس التفسير بالجامع الطولوني فختم فيه القرآن تفسيرًا في مدة ثلاثة وعشرين سنة، ثم شرع في أول القرآن بعد ذلك فمات في أثناء ذلك وكان القضاة قبله أمروا أن لا يكتب من الشهود وصيه إلا بإذن القاضي، فأبطل ذلك وقال: إلى أن يحصل الإذن قد يموت الرجل[٢].

قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَالَ الْإِسْنَوِيّ فِي طبقاته: وَكَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبيَّة وَالْبَيَان، وَيتَكَلَّم فِي

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٣).

(٢) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ٩٧).

الْأُصُول وَالْفِقْه كلَامًا حسنًا؛ وَكَانَ غير مَحْمُود التَّصَرُّفَات الْمَالِيَّة، حاد الْخلق، جوادًا مهيبًا، لَا يتَرَدَّد إِلَى أحد.

إلى أن قال:

وَقَالَ غَيره: مَا أنصف الشَّيْخ جمال الدّين الْإِسْنَوِيّ ابْن عقيل، وَفِي كَلَامه تحامل عَلَيْهِ؛ لأن ابْن عقيل كَانَ لَا ينصفه فِي الْبَحْث فِي مجْلِس أبي حَيَّان؛ وَرُبمَا خرج عَلَيْهِ(١).

خامسًا: مؤلفاته:

١ ـ «الكتاب الجليل في شرح ألفية بن مالك» طار صيته في الآفاق وكان عليه المعمول في التدريس مددًا عديدة في الأزهر وغيره من معاهد العلم.

٢ ـ «التعليق الوجيز على الكتاب العزيز» في التفسير ولكن لم يكمله.

٣ ـ «الجامع النفيس لمذهب ابن إدريس»، أطال فيه النفس جدًّا في فقه الشافعية، كتب منه ستة مجلدات الى آخر الاستطابة، ولم يكمله.

٤ ـ «المساعد شرح تسهيل الفوائد»، للإسفراييني.

٥ ـ «الذخيرة في تفسير القرآن»، وصل فيه إلى سورة النساء.

٦ ـ «تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد»، وهو تلخيص الجامع النفيس.

٧ ـ كتاب مطول على مسألة «رفع اليدين»، ثم لخصه بعد ذلك.

٨ ـ رسالة على قول: «أنا مؤمن إن شاء الله».

٩ ـ «الأوهام الواقعة» للنووي وابن الرفعة، مختصر من الرافعي، ولم يفته شيء من مسائله ولا من خلاف المذاهب، وضم إليه زوائد الروضة والتنبيه على ما خالف النووي(٢).

---

(١) «بغية الوعاة» (٢/٤٧، ٤٨).

(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» (١/٤٢٨)، «هدية العارفين» (١/٤٦٧).

وَمن شعره:

ولابن عقيل ﷺ شعر حسن، فمن شعره:

قسَمًا بِمَا أوليتمُ مِن فَضلكُمْ ... لـلْـعَـبـدِ عِـنْـدَ قـوارعِ الْأَيَّـام
مَـا غـاضَ مَـاءُ ودادِهِ وثـنـائِـه ... بلْ ضاعفتهُ سحائبُ الإنعامِ(١)

سادسًا: تلامذته:

درس على يد الشيخ ابن عقيل تلاميذ كُثر نبغ منهم:

١ ـ السراج البلقيني، عمر بن رسلان، بن نصر، بن صالح، بن شهاب، بن عبد الخالق، بن عبد الحق السراج، أبو حفص الكناني البلقيني، القاهري الشافعي (ت٨٠٥هـ) وقد زوجه ابن عقيل ابنته، فهو جد ولديه العلامة بدر الدين محمد وقاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمٰن، وقال عنه الشيخ ابن عقيل: هو أحق الناس بالفتيا في زمانه(٢).

٢ ـ سبطه جلال الدين عبد الرحمٰن قاضي القضاة.

٣ ـ جمال الدين بن ظهيرة.

٤ ـ الحافظ ولي الدين العراقي.

سابعًا: وفاته:

توفي الشيخ ابن عقيل وهو في طريق عودته من الحج في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ٧٦٩هـ الموافق ٢٤ من نوفمبر ١٣٦٧م، ودفن بالقرافة قريبًا من تربة الإمام الشافعي ﷺ(٣).

رحم الله الشيخ رحمة واسعة وتغمده بواسع المغفرة.

---

(١) «بغية الوعاة» (٢/ ٤٨).
(٢) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٣٩).
(٣) «المنهل الصافي» (٧/ ٩٧).

ثالثًا: طريقتنا في التعليق على شرح ابن عقيل

١ ـ عزونا الآياتِ إلى سُورها، بذكر رقم الآية، واسم السُّورة، كما خرَّجنا القراءات القرآنيَّة مِن كتب القراءات والتفسير واللغة، وتوجيهها أحيانًا.

٢ ـ خرَّجنا الأبيات الشعرية من مظانها، ونسبناها إلى قائليها.

٣ ـ أحلنا النصوص المذكورة في الكتاب إلى مصادرها، وفي حالة عدم التمكن من المصدر الأصلي، أحلنا على مصدر نقل النص من الأصل حسب الطاقة.

٤ ـ التعليق على المسائل التي تحتاج إلى تعليق، وتنوع تعليقنا على النحو الآتي:

١ ـ تعريف ما لم يعرفه الناظم أو الشارح(١).

٢ ـ ذكر بعض المحترزات في التعريف مما فات الناظم أو الشارح(٢).

٣ ـ شرح بعض عبارات الناظم مما فات الشارح(٣).

٤ ـ نسبة أقوال نقلها الشارح، ولم ينسبها لأحد(٤).

٥ ـ إيضاح المبهم(٥).

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٨، ٢٩، ١٠٢، ٢٢٩، ٣٠٥).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٣٤، ١١٤، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٣٩٣).

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٢٧).

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٤٨، ٤٣٦).

(٥) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٥٥) أنه ذكر من شروط (ذا) لكي تكون موصولة: (ألا تكون ملغاة) ولم يفسر معنى الإلغاء.

٦ ـ التنبيه على أن في بعض تعبيرات الناظم ما يحتاج إلى دقة أو إصلاح أو تحرير(١).

٧ ـ التنبيه على أن في بعض عبارات الألفية زيادة أو حشوًا ليس به

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٣٦١) قال: (كذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرَا)، قال الشاطبي في «شرح الألفية» (٢/ ٧١): «كان من حقه أن يقول: (كذا إذا ما الخبر كان فِعْلًا)؛ لأن كلامه إما هو في الخبر بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره، بحسب ما يعرض فيه، فهو المبتدأُ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلًا. فهذا الكلام على القلب لفهم المعنى، وهو جائز في الشعر».
وقالَ المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٨٢): «فإن قلت: أطلق في قوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا) وهو مقيد بأن يوهم فاعلية المبتدأ كما سبق.
قلت: كأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله».
وانظر: حاشية الأسقاطي (ق٤٢/ب).
وقال ابن الوردي في «تحرير الخصاصة» (١/ ١٧٦): «ويوهم كلام الشيخ أن مثل هذا لا يجوز أن يصدق عليه أن الفعل فيه خبر، فلو قال بدل البيت نحو:

أو كان فعل خبر كابني قرا أو قصد استعماله منحصرا

لكان أوضح؛ لأنّ التمثيل بابني قرا، المبتدأ فيه مفرد والفعل مسند إلى ضميره».
وفي (ص٥٩٦): قال: (فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ)، فاعترض على الناظم أن تقديم الفتح مشعر بتفضيلِه له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر أنه لم يحفل بهذا التفاوت اليسير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لو قال: «فارفع أو انصبن أو افتح تعدل» لكان أحسن قاله الشاطبي (٢/ ٤٣٩).
وفي (ص٧٦٥): قال الناظم: (وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ)، قال الشاطبي في «المقاصد» (٣/ ٣٧٤): «قوله: (ولكن نصبه اختر إن ورد) عبارة غير محررة وذلك أن الكلام مفروض على أن التقديم قياسٌ لا أنه سماع، وهذه العبارة تؤذن بأنه سماع لا قياس، ألا ترى أن قوله: (إن ورد) إنما معناه: إن ورد في السماع، إذ لا يقال فيما كان قياسًا الوجه فيه كذا إن ورد عن العرب؛ لأن ما ورد عن العرب، وكان الكلام فيه موقوفًا على الورود عنهم بعيدٌ من أن يقال: إنه قياس، وأيضًا فإن قوله: (نصبه اختر) مع قوله: (إن ورد) كالمتناقض؛ فإنه إذا توقف الحكم باختيار النصب على وروده، فوروده لا بد أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا، وعلى كلا التقديرين لا اختيار فيه؛ إذ لا يقال إلا كما سمع، فثبت أن قوله: (إن ورد) غير محصل ولا محرر، فلو قال مثلًا: (ولكن نصبه قد اعتمد) أو ما أشبهه مما يزيل ذلك اللفظ المشكل لكان أولى. ولا جواب لي عنه الآن. ونصبه مفعول (اختر) قدم عليه».

جديد[١].

٨ ـ التنبيه على ما قد يكون في بعض التجاوز في العبارات في الألفية[٢].

٩ ـ الاعتذار عن الناظم في بعض ما قصر فيه[٣].

١٠ ـ نقض بعض اطلاقات الناظم في الألفية[٤].

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٤٢٧) قال الناظم:
(كـذاكَ سَـبْـقُ خَـبَـرٍ مَـا الـنَّـافِـيَـهْ فَـجِـئْ بِـهَـا مَـتْـلُـوَّةً لَا تَـالِـيَـهْ)
فقوله: فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ، تكرار لما تقدم، وفَضْلٌ غير محتاج إليه؛ لأن قوله:
«كَـذَاكَ سَـبْـقُ خَـبَـرٍ مَـا الـنـافِـيَـهْ»
معناه: لا يجوزُ أن تكونَ ما تاليةً؛ بل متلوّةٌ؛ أي: يمتنع تقديمُ الخبر على ما.

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٤٥٣) قال الناظم:
(وبعدَ أنْ تَعْوِيضُ ما عنها ارْتُكِبْ)
قال الخضري: «مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى».

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٤٥٤) قال الناظم:
(كـمِـثْـلِ أَمَّـا أنـتَ بَـرًّا فـاقْـتَـرِبْ)
الناظم لم يُحَرِّر عبارته في المحذوف ما هو؟ فإنه قد ذكر أنّ المحذوفَ مع إِنْ ولو كان واسمُها، لا كان وحدها، ثم عقّب ذلك بأنّ ما تأتي عوضًا من كان مع أَنْ، ولم يشعر بأنّ الاسم ثابت، فيُوهم أنه يُحْذَفُ أَيضًا معها. وذلك غير صحيح؛ بل «أنت» في قوله: «أَمّا أَنْتَ بَرّا» وهو اسمُ كان، وبَرًّا وخبرها. وعلى هذا يجري حكم سائر المُثُل، وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته مُوهِمة.
وقد يُعتَذَرُ عنه بأنه لما ذكر هنا التّعويض مخصوصًا بكان وحدها، وذلك قوله:
«وَبَعْدَ أَنْ تَعويضُ ما عَنْها ارتُكِبْ»
فضمير عنها عائدٌ إلى كان وحدها ـ أشعر بأن المحذوف كان وحدها، إذ لا يحذف شيئان فيعوضَ من أحدهما دون الآخر. ولم نَجِدْ ذلك مقولًا ولا منبّهًا عليه هنا إلا في كان دون اسمها، وإذا كان كذلك لم يبق إلا أن يعتقد اختصاصُ كان بالحذف دون اسمها وخبرها. والله أعلم.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢١٠).

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٤٣٠) قال:
(والنَّقْصُ فِي فَتِئَ لَيْسَ زالَ دَائمًا قُفِي)

١١ ـ توجيه بعض اختيار الناظم لبعض التعبيرات[١].

١٢ ـ ذكر بعض الإيرادات على الناظم والجواب عنها إن أمكن[٢].

= قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ١٨٥): «وليس فيما قاله فيهما صحيح.
وأما زال فإنها على **وجهين**:
أحدهما: أن يكون مضارعها يزول أو يَزِيلُ، وهذا لم يتكلم فيه الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص؛ بل تقول: زال الشيء يَزِيله زيلًا: إذا مَيّزه منه وفَرّقه. ويقال: أزلتُه فلم يَنْزَلْ ـ على يَنْفَعِل ـ. فهذان على فَعَلَ بفعُلُ، وفَعَل يَفْعِلُ، لا يكونان ناقصين.
والثاني: الذي على فَعِل يَفْعَل، وهو الذى قصد ذكره، والذي لا يستعملُ عنده إلا ناقصًا.
فإن قيل: كيف زعم ذلك وقال: إن النقص فيها دائمًا تُفِي ـ أي: تُبِّعَ، يقال: قفوت أثَرَه؛ أي: تبعتُه ـ فالمعنى: أن السماع تُتِبّع فوجد كذلك، ونحن نجد الأمر بخلاف ما قال، ففي الحماسة من قولِ عبد الله بن ثعلبةَ الحنَفِي:

لِـكُـلِّ أُنَـاسٍ مَـقْـبَـرٌ بِـفِـنَـائِـهِـمْ فَـهُـمْ يَـنْـقُـصُـونَ والـقُـبُـورُ تَـزِيـدُ
وَمَـا إن يَـزَالُ رَسْـمُ دَارٍ قَـدَ اخْـلَـقَـتْ وَبَـيـتٌ لِـمَـيْـتٍ بِـالـفِـنَـاءِ جَـدِيـدُ

فيزالُ ـ هنا ـ لا خَبَر له، والكلام قد تَمّ. وكذلك قولُ الآخر، أنشده المؤلف:

وَلَا يَـــــزَالُ وَهْـــــوَ أَلْـــيَـــسُ

كأنّه قال: ولا يبرحُ في هذه الحال. فقد وُجِدت زال ـ التي على فَعِل يَفْعَلُ ـ تامةٌ لغوًا؟
فالجوابُ: أن هذا محتمل للنقصان على حذف الخبر، أما بيت الحماسة فإنّ ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف دلّ عليه المجرور المتقدم، وأراد: وَمَا إنْ يزالُ بِها رسمُ دارٍ. وأعادَ الضميرَ على البلدةِ أو البقية.
وأما البيت الآخر فقد تأوّله المؤلف على حذف الخبر كذلك، فانظر فيه في الشرح.
وإذا كان ذلك يحتملُ النقصانَ لم يثبت التمام إلا بأمرٍ بين وشاهدٍ ظاهرٍ، وإلا فالأصلُ الرجوعُ إلى ما ثبت وهو النقصان؛ فلذلك جَزَم الناظم بلزوم النقص وأكّده تنبيهًا على أنّ ما يُتوهّمُ فيه التمامُ ليس بمتعيّن له، وعلى أن ما أجازه الفارسي في «الحلبيّات» من وُقوعِ زال تامّةَ لا يثبتُ.
ولما عيّن للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دَلّ على أنّ ما عداها قد يأتي تامًّا، وذلك صحيح».

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٣٠٤).
(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٧٠، ٣٠٨، ٣٢٥).

١٣ ـ توجيه ما يحتاج إلى توجيه من كلام الناظم[١].

١٤ ـ ذكر بعض التعليلات لاختيار الناظم[٢].

١٥ ـ ذكر المذاهب الأخرى التي لم يذكرها المصنف[٣].

١٦ ـ تعليل بعض الترجيحات[٤].

١٧ ـ تعليل ما يحتاج إلى تعليل، سواء في كلام الناظم أو الشارح[٥].

١٨ ـ ذكر بعض الإيرادات على الشارح والجواب عنها إن أمكن[٦].

١٩ ـ قمنا بذكر المسائل التي لم يذكرها الشارح، مثل: أسباب تحريك المبني (١، ٧٥)، وأسباب الفتح (١/ ٧٦ ـ ٧٨)، ما ينقاس فيه ما جمع بألف وتاء مزيدتين (١/ ١٣٩)، وشروط التثنية (١/ ١٠٤)، مراتب الضمائر (١/ ١٦٢)، وأقسام الضمير (١٦٧)، شروط الموصول الاسمي (١/ ٢٣٧)، وعلامة (لو) لكي تكون حرف وصل (١/ ٢٣٦)، ومواضع الإخبار عن الجثة بظرف الزمان (١/ ٣٤٣)، مواضع وجوب تأخير الخبر (١/ ٣٧٣)، وشروط دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) (١/ ٥٤٠).

٢٠ ـ قد يفوت الشارح بعض شروط شيء، فنذكرها[٧].

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ١٦٦، ٢٩٧، ٣٨١).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٥٧، ٨٢).

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٥٥) وذكر أدلتهم، وكذلك توجيه لما ذهبوا إليه. انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٧٢، ٣٠٤).

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٨٧، ٢٩٣).

(٥) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ١٤، ٢٧، ٣٥، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٥، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٠٨، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٧، ٢٤٠، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٥٦، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٥، ٣٩٧).

(٦) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ١١، ١٦، ٣٩، ٥٤، ٧٠، ١٨٣، ٢٢٦، ٣١١، ٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٩٨، ٤٠٠).

(٧) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٥٩، ٢٨٣، ٥٣٦).

٢١ ـ ذكر ما فات الشارح من الأنواع[١].

٢٢ ـ الجواب عما اعترض به الشارح على الناظم إن أمكن[٢].

٢٣ ـ أكثر الناظم من ذكر الضمائر؛ بل تتعدد في البيت الواحد، فقمنا ببيان عود هذه الضمائر[٣].

٢٤ ـ ذكر شواهد على بعض المسائل، مما فات الشارح، فمن ذلك: جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف (١/ ٢٧٩).

وصف النسخ المخطوطة مع نماذج منها:

فقد اجتمع لنا ـ بتوفيق الله عزَّ شانه، ثم بمعونة الباحثين ـ نفع الله بهم ـ نسخٌ كثيرة من شرح العلَّامة المحقق بهاء الدين ابن عَقِيل (٧٦٩هـ) لألفية شيخ النحاة في وقته الإمام جمال الدين ابن مالك (٦٧٢هـ) ـ رحمهما الله جميعًا ـ.

وهي ـ على الإنصاف ـ كثيرة ومتداولة، وعلى بعضها حواشٍ مفيدة، وتعليقات نادرة، لكننا آثرنا انتخاب أجودها، وانتقاء أتقنها؛ لنطابق بها ما لدينا من النسخة المصفوفة.

ومهما يكن من شيء: فهذا وصف أهم النسخ المعتمدة في التحقيق:

النسخة (ح):

هي من محفوظات مكتبة الحرمين الشريفين، برقم (٣٠٢١)، وهي حوالي (٢٤٢) لوحة، كل لوحة وجهان، الوجه فيه حوالي ١٧ سطرًا، والسطر فيه ما يقارب ٩ كلمات، وعلى اللوحات السبع الأُوَل ـ فقط ـ تعليقات؛ منها الواضح ومنها الخفي.

---

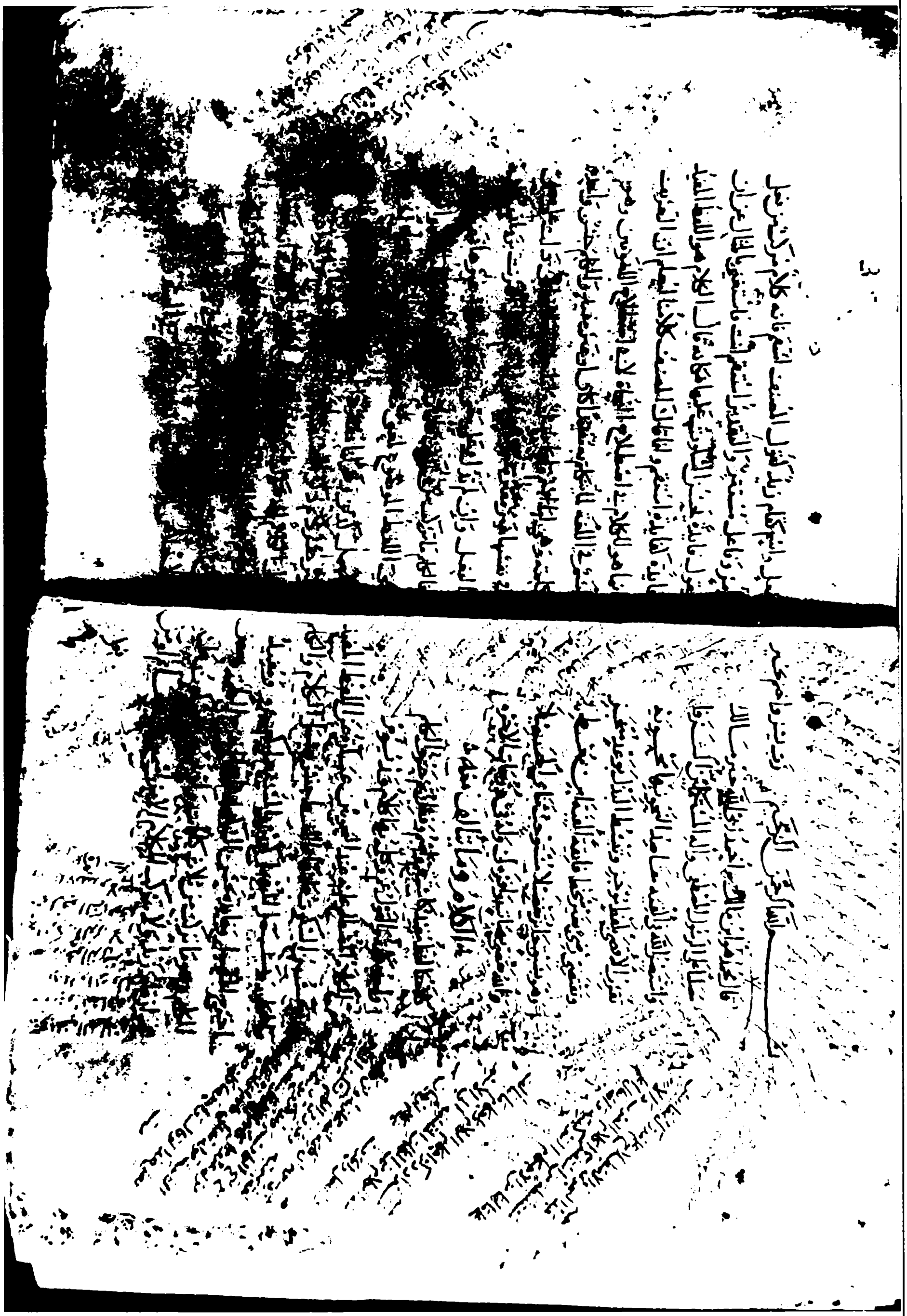
(١) مثل أنواع (ال): انظر: (١/ ٢٨٩).
(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٨٠، ٣٠٠).
(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٥٠٣، ٥٨٢، ٥٩٩).

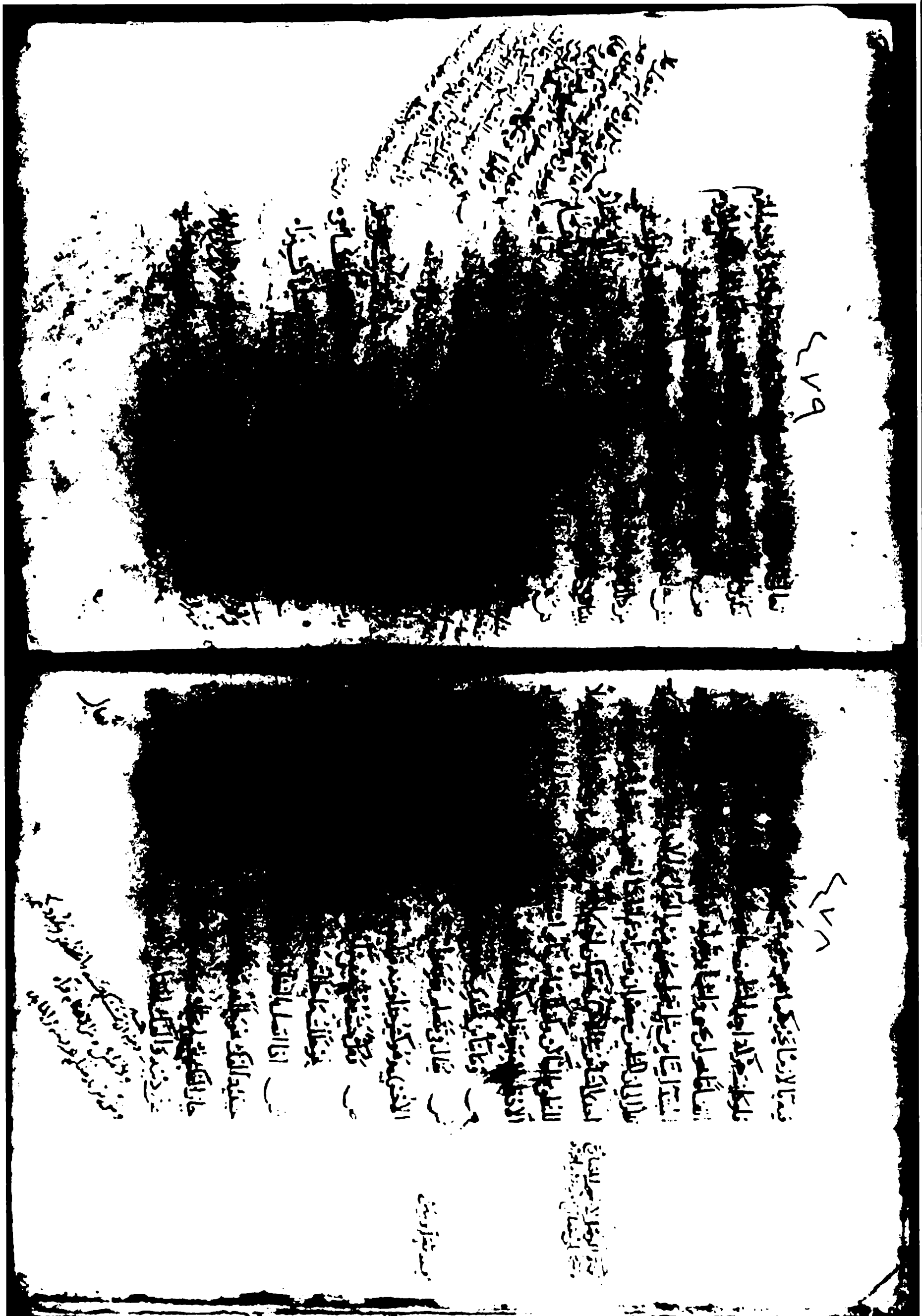
وأصلها: وقف السلطان الأعظم والخاقان المعظم عبد المجيد خان ابن السلطان الغازي محمود خان ـ كما هو في طُرَّة النسخة، وعليها عدة أختام يظهر أنها أختام ملكية.

وهي بلونين، الأحمر والأسود ـ وهو الأصل في الكتابة. لكن لا ضابط لما يكتب بالأحمر، فأحيانًا يكتب به أبيات الألفية، وأحيانًا الشواهد الشعرية، وأحيانًا الآيات القرآنية، وهكذا، ويرمز لبيت ابن مالك (ص)، و(ش) للشرح غالبًا.

جاء في صدرها ما نصه ـ باللون الأحمر: ««شرح ألفية الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك»، للشيخ الإمام العلامة قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله أبي محمد عبد الله ابن عقيلٍ المصري الشافعي، تغمدهما الله برحمته».

وفي ختامها: «فرغ من تعليقه يوم الخميس، خامس شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وستين وسبعمائة (٧٦٩هـ)، بدمشق المحروسة ـ حرسها الله تعالى ـ أحمد بن عمر بن مُسَلَّم بن سعيد الشافعي، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا».





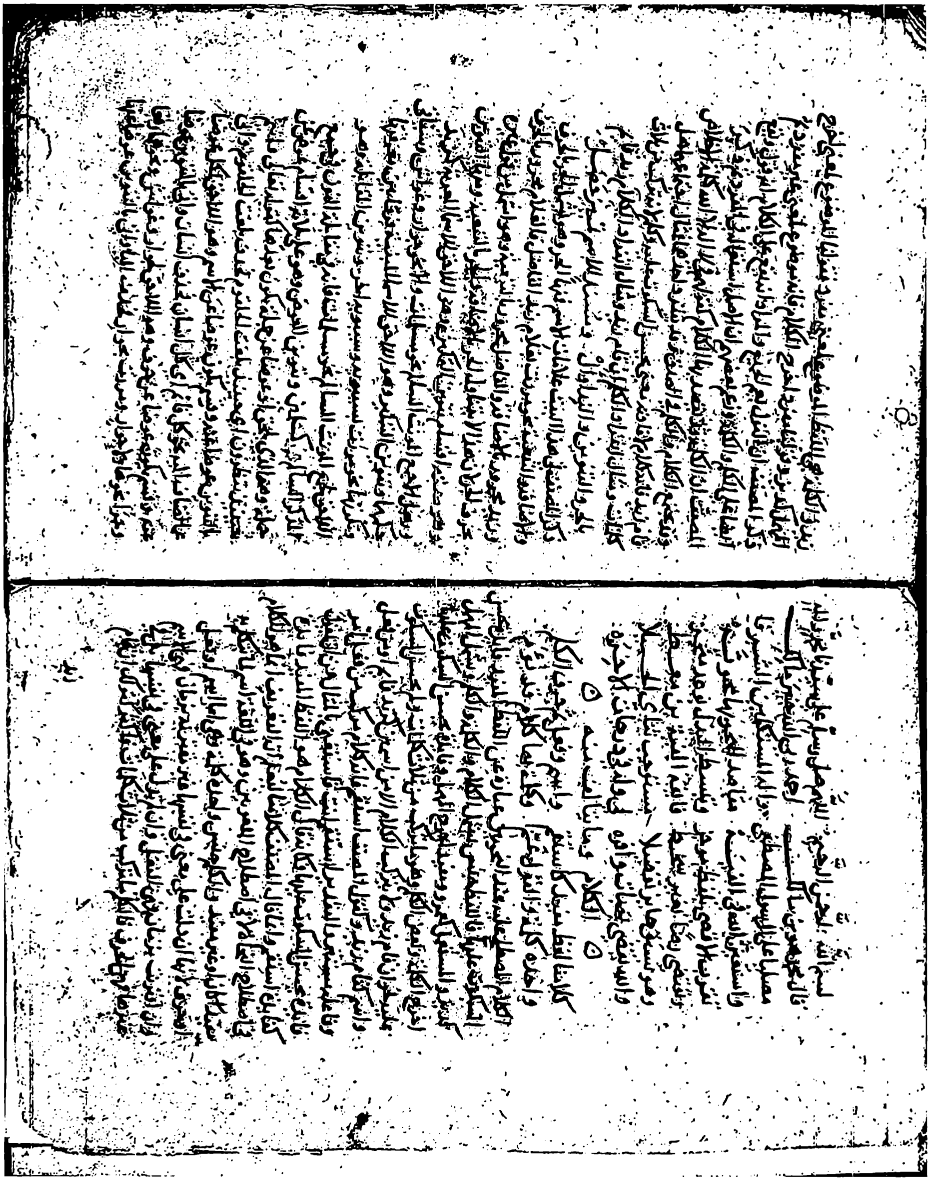
النسخة (ص):

برقم (...)، وهي حوالي ١٣٩ لوحة، كل لوحة وجهان، مسطرتها ٢٦، كل سطر ١٣ كلمة، وكلها بلون واحد بالمداد الأسود.

جاء في أولها ـ ما نصه: «كتاب شرح الألفية للشيخ الإمام العالم العامل حجة العرب ابن عقيل ـ رحمه الله تعالى، ونفعنا ببركته وبركة علومه، في الدنيا والآخرة، آمين.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلاة وسلام على أشرف المرسلين؛ محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، سبحان ربك ربِّ العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين، وحسبنا الله تعالى ونِعم الوكيل».

وفي خاتمة النسخة: «وفرغ من كتابته مالكه ـ إن شاء الله تعالى ـ العبد الفقير الضعيف المعترف بالتقصير والتسويف، الراجي عفو ربه ومغفرته ورحمته وشفاعة نبيّه محمد ﷺ النبيِّ الشريف، في يوم القيامة: عبد الوهاب بن علي بن أحمد بن خضر بن عبد الوهاب الطائفي بلدًا، والشافعي معتقدًا، غفر الله ـ تعالى ـ له ولوالديه ولأولاده وذريته ولنسله وعقبه، ولمن قرأ فيه ونظر فيه ودعا لكاتبه بالغربة، ولوالديه بالرحمة والمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات. . . آمين آمين آمين، والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والتسليم على أشرف المرسلين، وأفضل الخلق أجمعين سيد الأولين والآخرين محمد، وعلى آله وأصحابه وعترته وأهل بيته وسائر الصالحين، آمين، والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا؛ حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل ـ في يوم الاثنين المبارك، الموافق الثامن شهر ذي الحجة الحرام، سنة سبعين وثماني مائة (٨٧٠هـ). أحسن الله تعالى عاقبتها وما بعدها في خير وسلام آمين، والحمد لله ربِّ العالمين».



أي تَجْلِلْ ولَبِبَ الأصل رَدَدَ وضَنِنَ ولَبِبَ وأشار بقوله وشذ في
ألِلَ ونحوه فك نقل إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب
الإدغام فجعل شاذا يحفظ ولا يقاس عليه نحو ألِلَ السقاءُ إذا تغيرت
رائحته ولَحِحَتْ عينه إذا التصقت، والله تعالى أعلم

ص وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستتر

ش أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك وفهم منه أن ما ذكره
قبل ذلك واجب إدغامه والمراد بحيي ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما
نحو حَيِيَ وعَيِيَ فيجوز الإدغام نحو حَيَّ وعَيَّ فلو كانت حركة أحد
المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقا نحو لن يُحْيِيَ
وأشار بقوله كذاك نحو تتجلى واستتر إلى أن الفعل المبدوء بتاءين
مثل تتجلى يجوز فيه الفك والإدغام فمن فك وهو القياس نظر إلى أن
المثلين مُصَدَّران ومن أدغم أراد التخفيف فيقول اتَّجَلَّى فيدغم
إحدى التاءين في الأخرى فتسكن إحدى التاءين فيؤتى بهمزة الوصل
توصلا للنطق بالساكن وكذلك قياس تاء استتر الفك لسكون
ما قبل المثلين ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن
نحو سَتَّرَ يَسِتِّرُ سِتَّارًا، والله سبحانه أعلم

ص وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر

ش يقال في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها تَعَلَّمُ وتَنَزَّلُ بحذف إحدى التاءين
وإبقاء الأخرى وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى تنزل الملائكة والروح فيها

ص وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حللت ما حللته وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي

ش إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره فيجب حينئذ
الفك نحو حللت وحللنا والهندات حَلَلْنَ وإذا دخل عليه جازم جاز
الفك نحو لم يَحْلُلْ ومنه قوله تعالى ومن يحلل عليه ومن يرتدد منكم
عن دينه والفك لغة أهل الحجاز وجاز الإدغام نحو لم يَحُلَّ ومنه

قوله تعالى

139

قوله تعالى ومن يشاقّ الله في سورة الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكون الآخر في الأمر نحو احْلُلْ وإن شئت قلت حُلَّ
لأن حكم الأمر كحكم المجزوم، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ص وفك أفعل في التعجب التزم والتزم الإدغام أيضا في هلم

ش لما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان نحو احْلُلْ وحُلَّ استثنى من
ذلك شيئين أحدهما أفعل في التعجب فإنه يجب فكه نحو أحْبِبْ بزيد
وأشدد ببياض وجهه، الثاني هلم فإنهم التزموا إدغامه
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ص وما بجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة
فأحمد الله مصليا على محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتجبين الخيرة

وفرغ من كتابته [illegible] الفقير الضعيف المعترف
بالتقصير [illegible] الراجي عفو ربه ومغفرته ورحمته وشفاعة نبيه محمد صلى الله
عليه وسلم النبي الشريف في يوم [illegible] عبد الوهاب بن علي بن أحمد بن حسن
بن عبد الوهاب [illegible] الشافعي [illegible] غفر الله تعالى له ولوالديه
وللمؤمنين [illegible] ولمن قرأ فيه أو نظر فيه ودعا لكاتبه
بالمغفرة ولوالديه بالرحمة والمغفرة ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين
والمؤمنات [illegible] آمين والحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم
على أشرف المرسلين وأفضل الخلق أجمعين سيد الأولين والآخرين
محمد صلى الله [illegible] وأصحابه وعترته وأهل بيته و[illegible] الصالحين آمين
والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا [illegible]
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل
[illegible] الأشرف المبارك الموافق
[illegible] سبعين وثمانمائة أحسن الله [illegible]

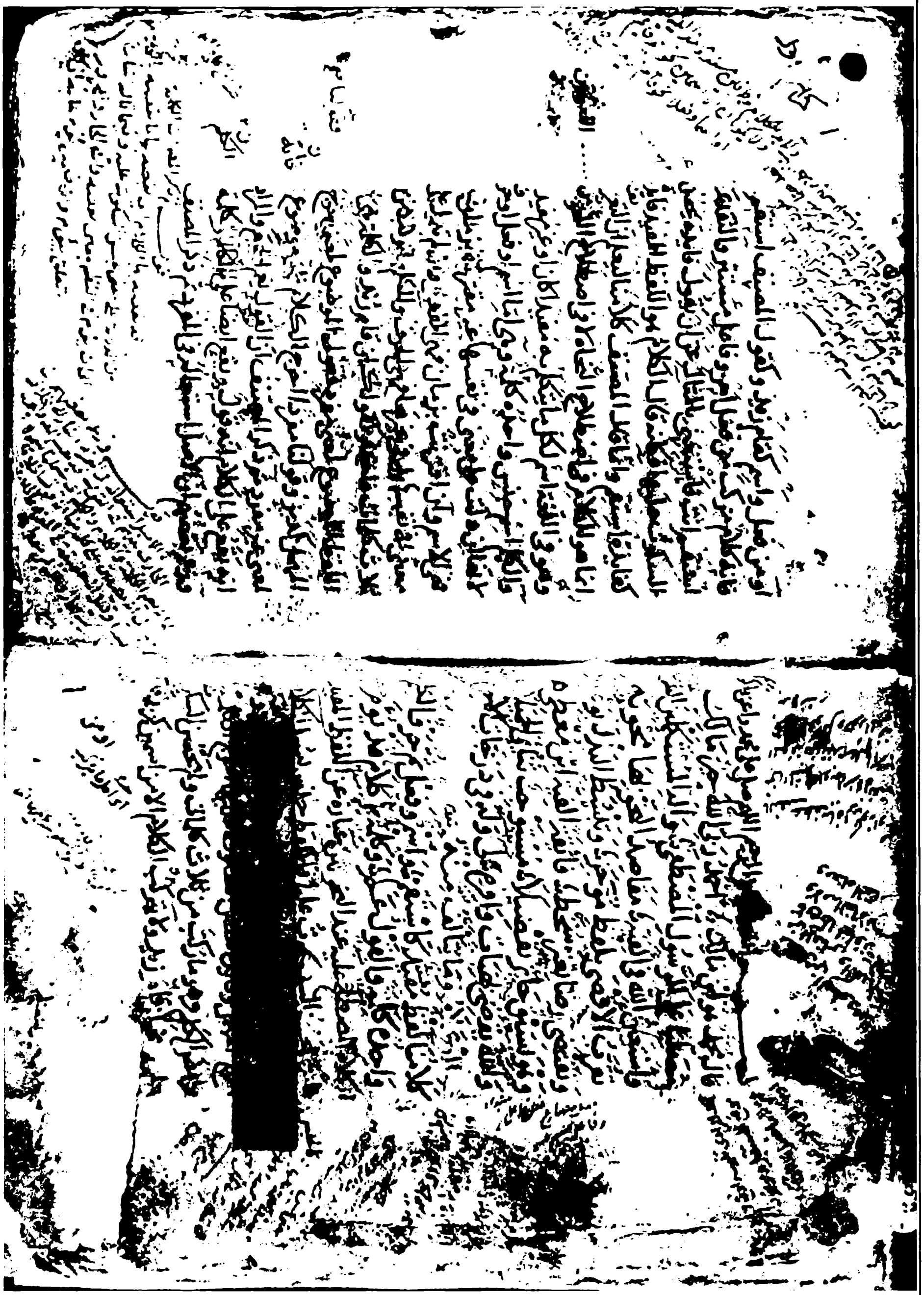
٨٧٥

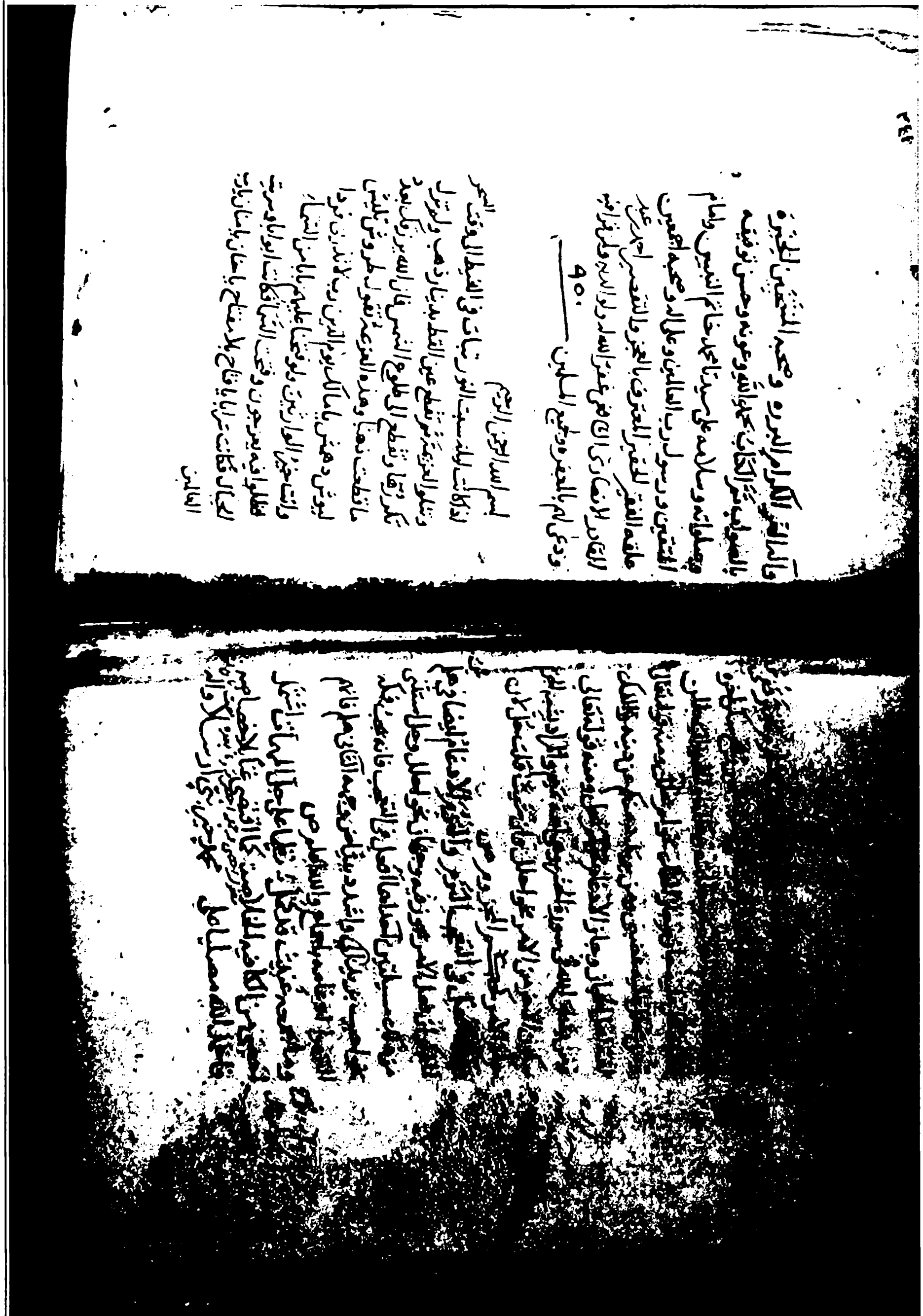
النسخة (ع):

هي برقم (٣٠٢٠)، خطها خط نسخٍ جيد، بلونين: الأحمر للمتن، والأسود للشرح، وهي حوالي (٢٤١) لوحة، كل لوحة وجهان، مسطرتها حوالي ١٧، كل سطر حوالي ١٢ كلمة، وعليها حواشٍ نادرة؛ قد تزيد ـ أحيانًا، في مواضع قليلة. واستدراكات لبعض ما سقط في النسخ باللون الأحمر في الحاشية، وفيها ضبط قلم مدقق.

وفي أولها: «شرح الألفية لابن عقيل».

وفي ختامها: «بالصواب تم الكتاب، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. علَّقه الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير: أحمد بن عبد القادر الأنصاري الشافعي، غفر الله له ولوالديه، ولمن قرأ فيه، ودعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين، سنة ٩٥٠هـ».





النسخة (س):

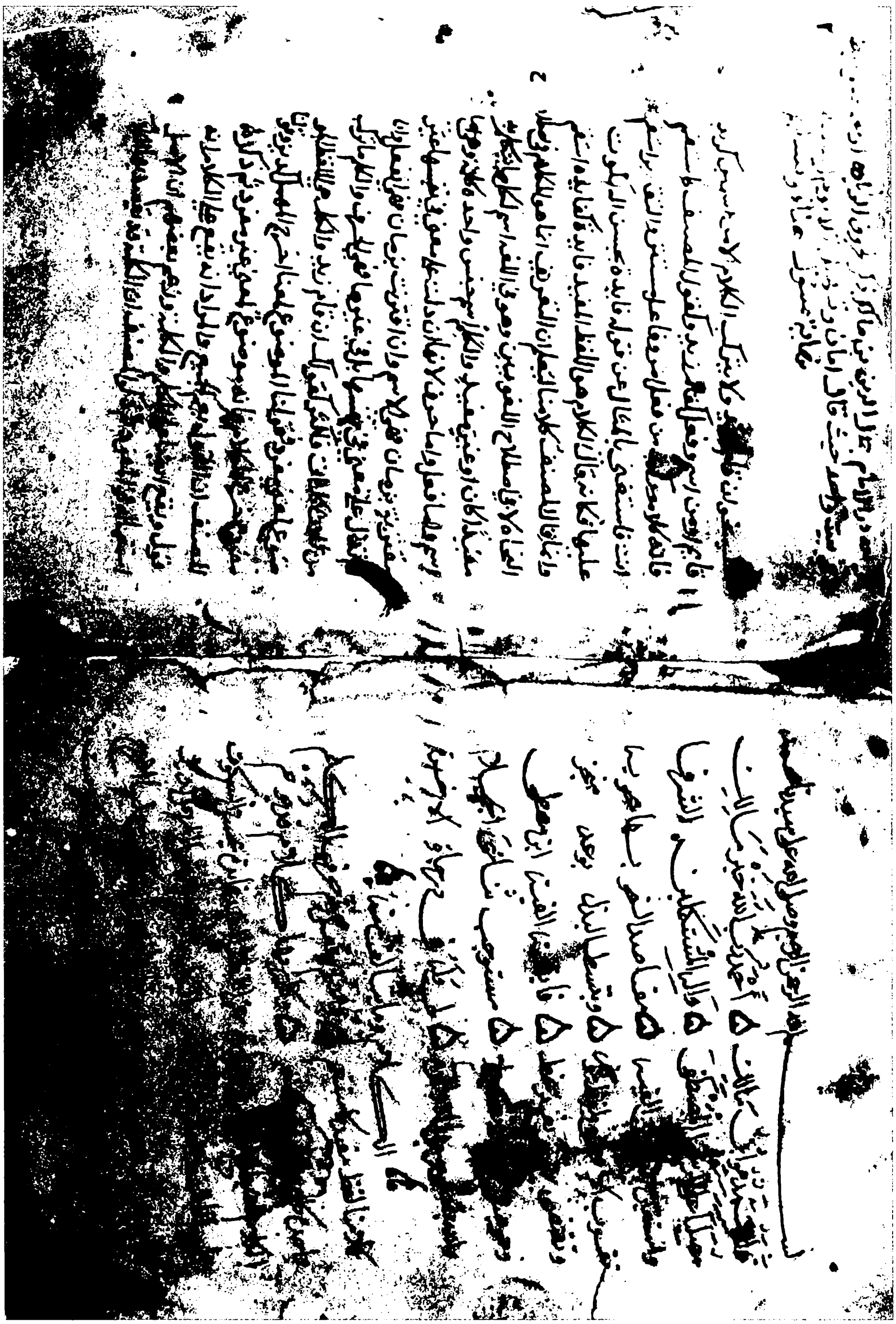
وهي نسخة من محفوظات المكتبة المركزية للمخطوطات المركزية؛ السيدة زينب رضي الله عنها بالقاهرة؛ إهداء مكتبة الأحمدي، برقم (١٧٥٩)، وهي حوالي ٢٤٣ لوحة، كل لوحة ورقتان، مسطرتها حوالي ١٧، كل سطر ١٣ كلمة، تاريخ النسخ (٩٧٢هـ).

وتتميز بتدقيقات تكتب أعلى الكلمات وأسفلها لعبارة الشارح.

جاء في أولها: «هذا الكتاب شرح الألفية لابن عقيل رحمه الله تعالى».

وجاء في خاتمتها، ما نصه: «تم الشرح بعون الله وتوفيقه، وببركة رسول الله ورفيقه، على يد كاتبه الفقير الحقير، راجي عفو ربه القدير، والمفتقر إلى رحمة من اللطيف الخبير: عبيد الباقي بن السقا الشهير، وكان الفراغ منه نهار الثلاثاء ثاني رمضان المعظم سنة ٩٧٢هـ.

سيبقى الخط بعدي في كتابي ... ويفنى الكف مني في التراب
فيا ليت الذي يقرا كتابي ... دعا لي بالخلاص من العذاب
خلقت من التراب بغير ذنب ... وأرجع بالذنوب إلى التراب
فأرجو رحمات اللّه ربي ... بحرمة من له الشفاعة في المآب»



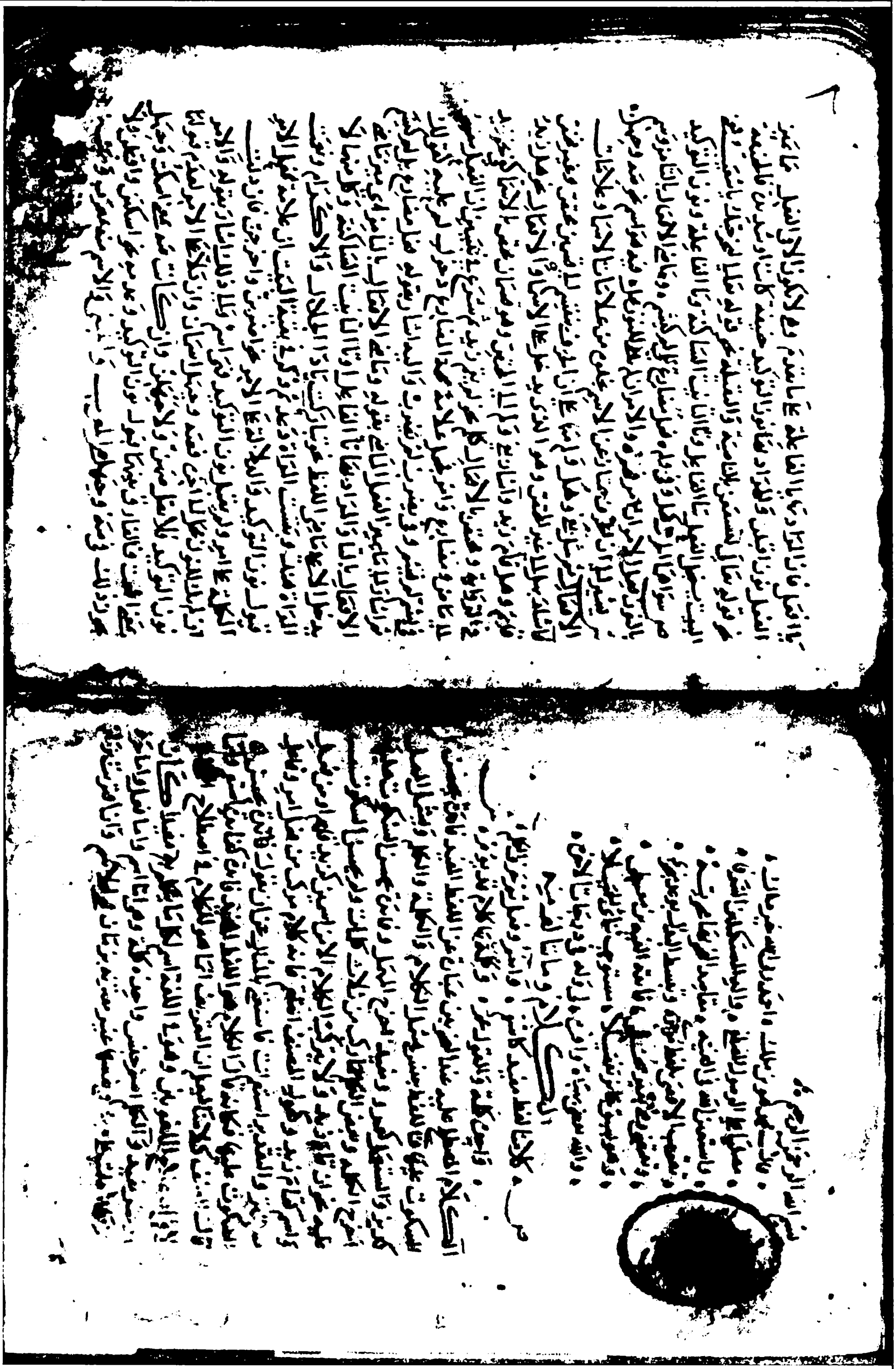
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا ... وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ
وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

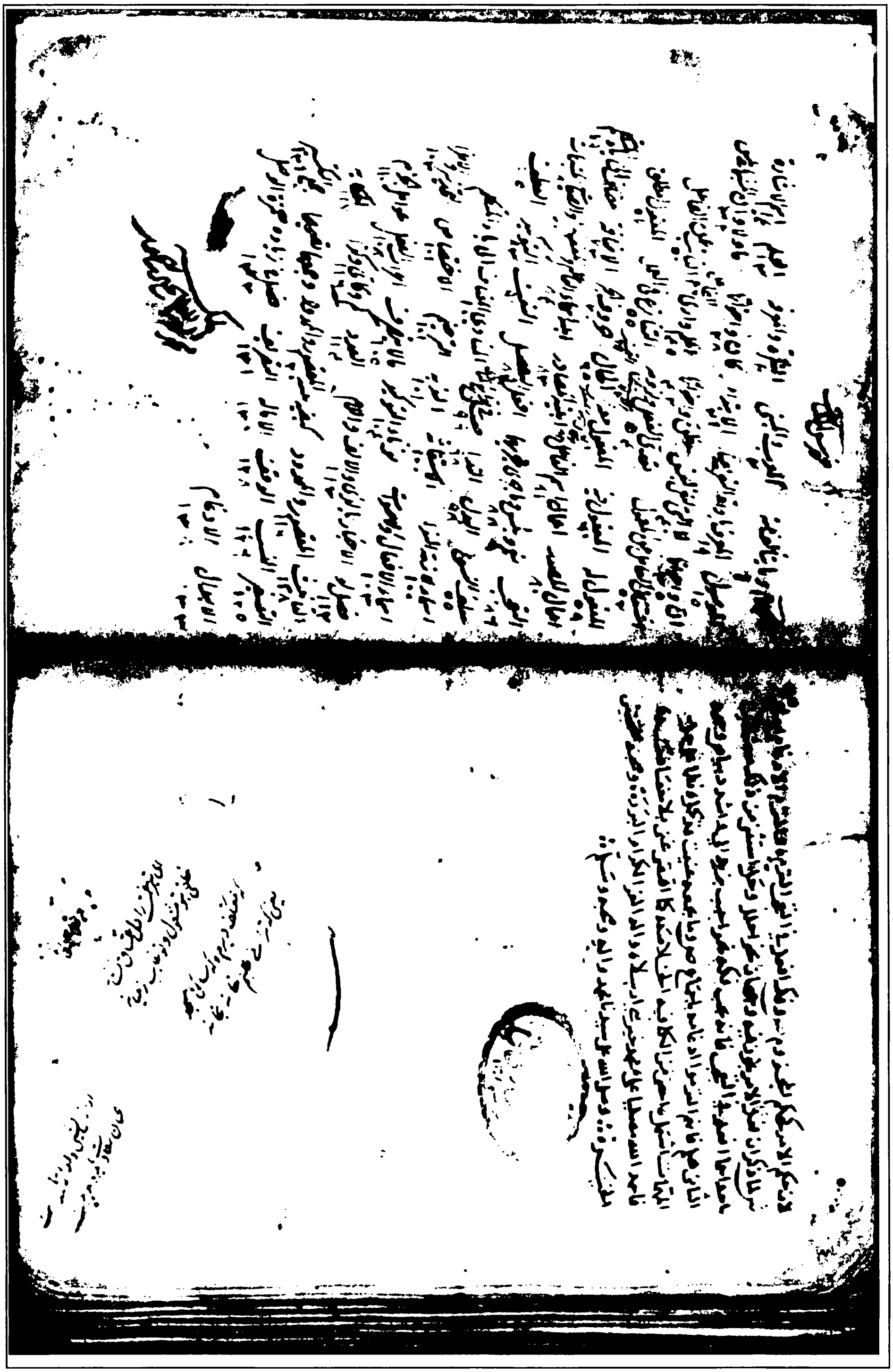
تم الشرح بعون الله وتوفيقه وببركة رسول الله ورفيقه على يد كاتبه الفقير
المقر الراجي عفو ربه القدير ومفتقر الى رحمة من اللطيف القدير الخبير
عبيد الله ابن السقا الشهير وكان الفراغ من نهار الثلاثا ثاني رمضان
المعظم سنة ٩٧٢ سيبقى الخط بعدي في كتابي ويفنى الكف
مني في التراب فيا ليت الذي يقرى كتابي دعا لي بالخلاص من العذاب
خلقت من التراب بغير ذنب وارجع بالذنوب الى التراب
فارجوا رحمة الله ربي بحرمة من له الشفاعة في المآب
هذا وصف دعا وجده النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج
بسم الله الرحمن الرحيم روي عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي
عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما عرج بي الى
السما ما زلت اقطع حجابا بعد حجاب الى ان قطعت سبعين حجابا ما
بين كل حجاب وحجاب مثل المشرق والمغرب حتى بقي بيني وبين ربي حجاب
واحد وهو حجاب القدرة فاوقفني جبريل على اسطر مكتوبة من
نور ثم قال لي جبريل يا محمد ان الله تعالى يقريك السلام ويخصك يا
حبيبه الاكرم ويهديك هذا الدعا ويقول في هذا الدعا اسم الله
الاعظم يا محمد لا تعلمه الا المومنين من امتك لكي يدعوا به العصاة

من

النسخة (ك):

وهي نسخة متأخرة، فقد كتبت بتاريخ (١٣٩٠هـ)، من محفوظات كتبخانة مجلس شورى ملي، برقم (٧٧٤٥)، وخطها رديء، وتنفرد بأشياء لا يعتمد عليها، وتتميز بأنها تكتب الكلمات برسم المصحف العثماني، وأيضًا بعض الأبيات بالخط العروضي؛ الذي لا يقاس عليه ـ كما هو مقرر ـ.





النسخة (م):

وهي نسخة الشيخ المحقق العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد؛ عفا الله عنه وغفر له ولوالديه والمسلمين.

قال في مقدمة الطبعة الأولى ـ ما نصه: «أريد أن أنبهك إلى أنني وفقت في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحًا دقيقًا، فإن نسخ الكتاب التي في أيدي الناس ـ رغم كثرتها، وتعدد طبعها ـ ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حدًّا ينفي عنك الريب والتوقف، فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر، وتجد بينها تفاوتًا في التعبير، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة، في زمان الطبع، ومكانه، ويسَّر لي ـ سبحانه! ـ معارضة بعضها ببعض، فاستخلصت لك من بينها أكملها بيانًا، وأصحها تعبيرًا، وأدناها إلى ما أحب لك، فجاءت فيما أعتقد خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب». اهـ.

وقال في خاتمتها: «الحمدُ للهِ الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحاتُ، وبمحضِ إحسانِه وتيسيرِه تكمُلُ الحسناتُ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمدٍ بنِ عبدُ اللهِ؛ خاتمِ النبيِّينَ، وعلى آلِه وصحبِه الذينَ بهداهم نهتدِي، وعلى ضوءِ حجَّتُهم ـ نعبرُ الطريقَ إلى الفوزِ برضوانِ اللهِ تعالى ومحبَّتِه.

وبعدُ، فقد كَمُلَ بتوفيقِ اللهِ وحُسْنِ تأييدِه ـ ما وفَّقَنَا اللهُ له من تحقيقِ مباحثَ وشرحِ شواهدِ «شرحِ الخلاصةِ»: «الألفيَّةِ» لقاضي القضاةِ بهاءِ الدين بنِ عَقِيلٍ، شرحًا موجزًا على قدرِ ما يحتاجُ إليه المبتدئونَ، وقد كانَ مجالُ القولِ ذا سعةٍ، لو أنَّنا أردْنا أن نتعرَّضَ للأقوالِ ومناقشتِها، وتفصيلِ ما أَجْمَلَ المؤلِّفُ منها وإيضاحِ ما أشارَ إليه من أدلَّتِها ولكنَّنا اجتزَأْنَا مِنْ ذلك كلِّه باللبابِ وما لا بدَّ مِنْ معرفتِه معَ إعرابِ أبياتِ الألفيَّةِ إعرابًا مبسوطًا سهلَ العبارةِ؛ لئلَّا يكونَ لمُتَنَاوِلِ الكتابِ مِنْ بعدِ هذا كلِّه حاجةٌ إلى أنْ يصطَحِبَ مع هذه النسخةِ كتابًا آخرَ مِنَ الكتبِ التي لها ارتباطٌ

بالمتنِ أو شرحِه، وقد تمَّ ذلكَ كلُّه في منتصفِ ليلةِ التاسعِ من شهرِ رمضانَ المعظَّمِ، مِنْ سنةِ خمسينَ وثلاثِمِائةٍ وألفٍ مِنْ هجرةِ أشرفِ الخلقِ صلى اللهُ عليه وسلَّم عليه وآلِه وصحبِه وسلَّمَ، واللهُ المسؤولُ أنْ ينفَعَ بعملي هذا، وأنْ يجعلَه خالصًا لوجهِه، وأن يجنِّبَنِي الغرور، ويحول بيني وبينَ العُجْبِ والزُّلُل، آمينُ».

المنهج في معالجة النسخ الخطية

أولًا: اعتمدنا منهج المزج بين النسخ؛ لاختيار وانتقاء أكمل الوجوه ـ في نظرنا ـ للشرح وَفق ما يلي:

أ ـ ما اتفقت عليه هذه النسخ: لا مندوحة من إثباته.

ب ـ ما اتفقت عليه أكثرها، وانفردت به إحداها: أثبتنا الأكثر في الأصل، ونبَّهنا في الحاشية على المنفرد، وإن كان لها وجهٌ ـ ولو ضعيفٌ ـ نبهنا عليه.

ج ـ ما اختلفت فيه النسخ: رجحنا بعضها، بناءً على قرينة أو أمارة من السياق أو اللحاق، أو: بالاستعانة بكتب النحاة من المتقدمين والمتأخرين بالنسبة لزمن الشارح، أو: لكونه أشبه بكلام النحاة وتعليل الشارحين.

د ـ اعتنينا اعتناءً خاصًّا بنسخة العلامة المحقق محيي الدين عبد الحميد، المطبوعة بـ(دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، ورمزنا لها بالرمز (م) ـ كما سبق ـ، باعتباره خاتمة النحاة في زمانه، لا سيما، وقد انتخبها من اثنتي عشرة نسخة، وإن كنا قد خالفناه في مواضع ليس قليلةً، بما ظهر لنا، في حين أن النسخ قد زادت عليه أشياء لم يقف عليها... وهو بسبق حائزٌ تفضيلا، في وقت أننا لم نستغن عن فرائده، ولم نُخْلِ الحواشي من عرائس مخدراته، فرحمه الله رحمة واسعةً، ونفعنا بعلومه...آمين.

ثانيًا: هناك خروم في بعض النسخ نبهنا عليها في الحاشية واستدركنا السقط من سائر النسخ التي بين أيدينا، ومنها:

في النسخة (ك):

خرمٌ بمقدار لوحة من أول قوله ـ في باب الكلام وما يتألف منه: «فهي الفعل. وإن لم تدل على معنى في نفسها».

إلى قوله ـ في الباب نفسه: «نحو إني بخلاف ياء افعلي».

خرم بمقدار لوحتين، من قوله في باب المعرب والمبني، وهو يتكلم عن الملحق بالجمع، وهو مثل (أذرعات): «. . . هذا هو المذهب الصحيح. وفيه مذهبان آخران: أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة».

إلى قوله ـ في باب المعرب والمبني ـ أيضًا: «وأشار بقوله: * واحذف جازمًا *».

في النسخة (ع):

خرمٌ بمقدار لوحة ـ في باب ما ولا ولات المشبهات بليس ـ من قوله: «متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيئًا؛ سواء كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا» إلخ.

إلى قوله ـ في الباب نفسه ـ: «وإن كان الحرف العاطف ـ غير مقتض للإيجاب. . .» إلخ.

خرمٌ بمقدار لوحة ـ في باب الإضافة ـ من قوله: «والأصل حبة البقلة الحمقاء. . .» إلخ.

إلى قوله: «والتأنيث وصوغ فعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس. . .» إلخ.

في النسخة (ح):

خرمٌ بمقدار لوحة ـ في باب ذكر كيفية تثنية المقصور الممدود ـ من قوله: «. . . وعصا: عَلَمى مؤنث فتيات وعصوات» إلى آخر الباب.

خرمٌ بمقدار لوحة ـ في باب الحال ـ من قوله: «موضع الحال من قرية وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي» إلخ.

إلى قوله ـ في الباب نفسه ـ: «ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه. . .» إلخ.

والله تعالى أعلى وأعلم وأعز وأكرم، وصلِّ اللَّهُمَّ على سيّدنا محمد وسلّم.

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢ ـ مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤ ـ تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطِي
٦ ـ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا
٧ ـ وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَهْ

الْكَلامُ ومَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

٨ ـ كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ(ٱسْتَقِمْ) وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
٩ ـ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، والْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ
١٠ ـ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ(أَلْ) وَمُسْنَدٍ لِلَاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ
١١ ـ بِتَا (فَعَلْتَ) وَ(أَتَتْ) وَيَا (ٱفْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
١٢ ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ(هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ(يَشَمّْ)
١٣ ـ وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
١٤ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ فِيهِ هُوَ ٱسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حَيَّهَلْ)

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي

١٥ ـ وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
١٦ ـ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي ٱسْمَيْ (جِئْتَنَا) وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

١٧ ـ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا ... تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

١٨ ـ وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَـ(أَرْضٍ) وَ(سُمَا)

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

٢١ ـ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢ ـ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمّْ ... كَـ(أَيْنَ)(أَمْسِ)(حَيْثُ)وَالسَّاكِنُ(كَمْ)

٢٣ ـ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إِعْرابَا ... لِٱسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

٢٤ ـ وَالِٱسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥ ـ فَٱرْفَعْ بِضَمٍّ، وٱنْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرّْ ... كَسْرًا كَـ(ذِكْرُ اللّٰهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ)

٢٦ ـ وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

٢٧ ـ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وٱنْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ... وٱجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

٢٨ ـ مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْـ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

٢٩ ـ (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) ... وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

٣٠ ـ وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

٣١ ـ وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيَا كَـ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا ٱعْتِلَا)

٣٢ ـ بِالْأَلِفِ ٱرْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا) ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

٣٣ ـ (كِلْتَا) كَذَاكَ، (ٱثْنَانِ) و(ٱثْنَتَانِ) ... كَـ(ٱبْنَيْنِ وَٱبْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

٣٤ ـ وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

٣٥ ـ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبِ)

٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الْأَهْلُونَا)

٣٧ ـ (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) ... وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

٣٨ ـ وَبَابُهُ، وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

٣٩ ـ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ ... فَٱفْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ ـ وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ فَٱنْتَبِهْ
٤١ ـ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
٤٢ ـ كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي ٱسْمًا قَدْ جُعِلْ ... كَـ(أَذْرِعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ
٤٣ ـ وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ
٤٤ ـ وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا ... رَفْعًا وَ(تَدْعِينَ) وَ(تَسْأَلُونَا)
٤٥ ـ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)
٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ... كَـ(الْمُصْطَفَى) و(الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا)
٤٧ ـ فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨ ـ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ
٤٩ ـ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ ٱوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ
٥٠ ـ فَالْأَلِفَ ٱنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ(يَدْعُو) (يَرْمِي)
٥١ ـ وَالرَّفْعَ فِيهِمَا ٱنْوِ وَٱحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

النَّكِرَةُ والْمَعْرِفَةُ

٥٢ ـ نَكِرَةٌ قَابِلُ (أَلْ) مُؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
٥٣ ـ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَـ(هُمْ) وَ(ذِي) ... وَ(هِنْدَ) وَ(ٱبْنِي) وَ(الْغُلَامِ) وَ(الَّذِي)
٥٤ ـ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ ٱوْ حُضُورِ ... ـ كَـ(أَنْتَ) وَ(هْوَ) ـ سَمِّ بِالضَّمِيرِ
٥٥ ـ وَذُو ٱتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا ... وَلَا يَلِي (إِلَّا) ٱخْتِيَارًا أَبَدَا
٥٦ ـ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ٱبْنِي أَكْرَمَكْ) ... وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)
٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ
٥٨ ـ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ ... كَـ(ٱعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)
٥٩ ـ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ(قَامَا) وَ(ٱعْلَمَا)
٦٠ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَـ(ٱفْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)
٦١ ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ وٱنْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوْ) ... وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

٦٢ ـ وَذُو انْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا
٦٣ ـ وَفِي ٱخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّىٰ أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ
٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ ٱنْتَمَى
٦٥ ـ كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَٱتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي ٱخْتَارَ الِٱنْفِصَالَا
٦٦ ـ وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ
٦٧ ـ وَفِي ٱتِّحَادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا
٦٨ ـ وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ ٱلتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ
٦٩ ـ وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا وَمَعْ (لَعَلَّ) ٱعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا
٧٠ ـ فِي الْبَاقِيَاتِ، وَٱضْطِرارًا خَفَّفَا (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ ـ وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي (قَدْنِي) وَ(قَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الْعَلَمُ

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَـ(جَعْفَرٍ) وَ(خِرْنِقَا)
٧٣ ـ وَ(قَرَنٍ) وَ(عَدَنٍ) وَ(لَاحِقِ) وَ(شَذْقَمٍ) وَ(هَيْلَةٍ) وَ(وَاشِقِ)
٧٤ ـ وَٱسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
٧٥ ـ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ
٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ(فَضْلٍ) وَ(أَسَدْ) وَذُو ٱرْتِجَالٍ كَـ(سُعَادَ) وَ(أُدَدْ)
٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا
٧٨ ـ وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَهْ)
٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّْ
٨٠ ـ مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ وَهٰكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ
٨١ ـ وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّهْ كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

اسْمُ الْإِشَارَةِ

٨٢ ـ بِـ(ذَا) لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ ... بِـ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ

٨٣ ـ وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) ٱذْكُرْ تُطِعْ

٨٤ ـ وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى الْبُعْدِ ٱنْطِقَا

٨٥ ـ بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَا) مُمْتَنِعَهْ

٨٦ ـ وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هٰهُنَا) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧ ـ فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) ٱنْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

الْمَوْصُولُ

٨٨ ـ مَوْصُولُ ٱلْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

٨٩ ـ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

٩٠ ـ وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا ... أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

٩١ ـ جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

٩٢ ـ بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا

٩٣ ـ وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهٰكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

٩٤ ـ وَكَـ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ: (ذَاتُ) ... وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

٩٥ ـ وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامِ ... أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

٩٦ ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَـ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ)

٩٨ ـ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ) ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

٩٩ ـ (أَيٌّ) كَـ(مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ... ذَا الْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

١٠١ ـ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢ ـ إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ ٱنْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

١٠٥ ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرّْ كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦ ـ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ) و(الْآنَ) و(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)

١٠٨ ـ وَلِاضْطِرَارٍ كَـ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

١٠٩ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠ ـ كَ(الْفَضْلِ) وَ(الْحَارِثِ) وَ(النُّعْمَانِ) فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

١١١ ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَ(الْعَقَبَهْ)

١١٢ ـ وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

الِٱبْتِدَاءُ

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ: (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ): خَبَرْ إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ)

١١٤ ـ وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ ٱغْنَى فِي: (أَسَارٍ ذَانِ؟)

١١٥ ـ وَقِسْ، وَكَٱسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

١١٦ ـ وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا ٱسْتَقَرّْ

١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِٱبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

١١٨ ـ وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَ(ٱللَّهُ بَرٌّ)، وَ(الْأَيَادِي شَاهِدَهْ)

١١٩ ـ وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

١٢٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى ٱكْتَفَى بِهَا كَ(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)

١٢١ ـ وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

١٢٢ ـ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

١٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرّْ)
١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا
١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)
١٢٦ ـ وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَـ(مَا خِلٌّ لَنَا) وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)
١٢٧ ـ وَ(رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ(عَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ
١٢٨ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا
١٢٩ ـ فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ
١٣٠ ـ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
١٣١ ـ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَـ(مَنْ لِي مُنْجِدَا)
١٣٢ ـ وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
١٣٣ ـ كَذَا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ
١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا كَـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)
١٣٥ ـ وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا كَـ(مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)
١٣٦ ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
١٣٧ ـ وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) فَـ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفْ
١٣٨ ـ وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ
١٣٩ ـ وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)
١٤٠ ـ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
١٤١ ـ كَـ(ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)، وَ(أَتَمّْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ)
١٤٢ ـ وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

١٤٣ ـ تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا اسْمًا، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)
١٤٤ ـ كَـ(كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا) (أَمْسَى) وَ(صَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)

١٤٥ ـ (فَتِئَ) وَ(ٱنْفَكَّ) وَهٰذِي الْأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

١٤٦ ـ وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)

١٤٧ ـ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا

١٤٨ ـ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ

١٤٩ ـ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) ٱصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

١٥٢ ـ وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّانِ ٱسْمًا ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ(مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا ٱشْتَهَرْ

١٥٦ ـ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ٱرْتُكِبْ كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَٱقْتَرِبْ)

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ (نُونٌ)، وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

فَصْلٌ

فِي (مَا) وَ(لَا) و(لَاتَ) و(إِنِ) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

١٥٨ ـ إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ ٱوْ ظَرْفٍ كَـ(مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَا

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لٰكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

١٦١ ـ وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّْ

١٦٢ ـ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ ـ كَـ(لَيْسَ) ـ (لَا) وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا

١٦٣ ـ وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّْ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

١٦٤ ـ كَ(كَانَ) (كَادَ) وَ(عَسَى)، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ
١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا
١٦٦ ـ وَكَ(عَسَى): (حَرَى)، وَلٰكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا
١٦٧ ـ وَأَلْزَمُوا (ٱخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) ٱنْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا
١٦٨ ـ وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ: (كَرَبَا) وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩ ـ كَ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)
١٧٠ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)
١٧١ ـ بَعْدَ (عَسَى) (ٱخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ
١٧٢ ـ وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ٱرْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا ٱسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا
١٧٣ ـ وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) وَٱنْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

١٧٤ ـ لِـ(إِنَّ) (أَنَّ) (لَيْتَ) (لٰكِنَّ) (لَعَلَّ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ
١٧٥ ـ كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلٰكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ)
١٧٦ ـ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي كَـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي)
١٧٧ ـ وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ ٱكْسِرِ
١٧٨ ـ فَٱكْسِرْ فِي الِٱبْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ حَالٍ كَـ(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)
١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَـ(ٱعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)
١٨١ ـ بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ، أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)
١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ٱبْتِدَاءٍ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)
١٨٤ ـ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَـ(رَضِيَا)

١٨٥ ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَـ(إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ، وَٱسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

١٨٧ ـ وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

١٨٨ ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لٰكِنَّ) وَ(أَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١ ـ وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

١٩٢ ـ وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا

١٩٣ ـ وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَٱسْمُهَا ٱسْتَكَنّْ وَالْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

١٩٤ ـ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥ ـ فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ ٱوْ تَنْفِيسٍ ٱوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوِي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

(لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

١٩٧ ـ عَمَلَ (إِنَّ) ٱجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

١٩٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافًا ٱوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِ ٱجْعَلَا

٢٠٠ ـ مَرْفُوعًا ٱوْ مَنْصُوبًا ٱوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

٢٠١ ـ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَٱفْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَٱنْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ ٱقْصِدِ

٢٠٣ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) ٱحْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ ٱنْتَمَى

٢٠٤ ـ وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦ ـ اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا ... أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)

٢٠٧ ـ (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدّْ) ... (حَجَا) (دَرَى)، وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَ(ٱعْتَقَدْ)

٢٠٨ ـ وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، وَالَّتِي كَ(صَيَّرَا) ... أَيْضًا بِهَا ٱنْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، والْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠ ـ كَذَا (تَعَلَّمْ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

٢١١ ـ وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَاءَ لَا فِي الْٱبْتِدَا ... وٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ٱبْتِدَا

٢١٢ ـ فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ... وَٱلْتَزِمِ التَّعلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

٢١٣ ـ وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ٱبْتداءٍ أَوْ قَسَمْ ... كَذَا، والْٱسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ

٢١٤ ـ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

٢١٥ ـ وَلِ(رَأَى) الرُّؤيا ٱنْمِ مَا لِ(عَلِمَا) ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَى

٢١٦ ـ وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

٢١٧ ـ وَكَ(تَظُنُّ) ٱجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِيْ ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

٢١٨ ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

٢١٩ ـ وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

أَعْلَمَ وَأَرَى

٢٢٠ ـ إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَا) ... عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)

٢٢١ ـ وَمَا لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا ... لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

٢٢٢ ـ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا ... هَمْزٍ فَلِٱثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ٱثْنَيْ (كَسَا) ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱئْتِسَا

٢٢٤ ـ وَكَ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) ... (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)

الْـفَــــاعِـلُ

٢٢٥ ـ الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى ... زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى)

٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ ٱسْتَتَرْ

٢٢٧ ـ وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِٱثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ(فَازَ الشُّهَدَا)

٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا) ... وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ

٢٢٩ ـ وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ... كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَا؟)

٢٣٠ ـ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِيْ إِذَا ... كَانَ لِأُنْثَى كَـ(أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)

٢٣١ ـ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)

٢٣٣ ـ وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّلَا ... كَـ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ الْعَلاَ)

٢٣٤ ـ وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ ـ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ ـ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى (اللَّبِنْ)

٢٣٦ ـ وَالْحَذْفَ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) ٱسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

٢٣٧ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يتَّصِلَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

٢٤٠ ـ وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) ٱنْحَصَرْ ... أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) ... وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

نَائِبُ الْفَاعِلِ

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ الْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ ... بِالْآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلْ)

٢٤٤ ـ وَٱجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَـ(يَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى)

٢٤٥ ـ وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ ... كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦ ـ وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَـ(ٱسْتُحْلِيْ)
٢٤٧ ـ وَٱكْسِرْ أَوَ ٱشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّْ عَيْنًا، وَضَمٌّ جا كَـ(بُوعَ) فَٱحْتُمِلْ
٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّْ)
٢٤٩ ـ وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي (ٱخْتَارَ) وَ(ٱنْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي
٢٥٠ ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ ٱوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي
٢٥١ ـ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ
٢٥٢ ـ وَبِٱتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ
٢٥٣ ـ فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ
٢٥٤ ـ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

٢٥٥ ـ إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ
٢٥٦ ـ فَالسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا
٢٥٧ ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)
٢٥٨ ـ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا
٢٥٩ ـ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ
٢٦٠ ـ وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦١ ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا
٢٦٢ ـ وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرَا
٢٦٣ ـ وَالرَّفْعُ فِي غَيرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ
٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي
٢٦٥ ـ وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ
٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

٢٦٧ ـ عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلْ)
٢٦٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)
٢٦٩ ـ وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ(نَهِمْ)
٢٧٠ ـ كَذَا (ٱفْعَلَلَّ) والْمُضَاهِي (ٱقْعَنْسَسَا) وَمَا ٱقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
٢٧١ ـ أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَـ(مَدَّهُ فَٱمْتَدَّا)
٢٧٢ ـ وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
٢٧٣ ـ نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)
٢٧٤ ـ وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَـ(مَنْ) مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)
٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى
٢٧٦ ـ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ
٢٧٧ ـ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

التَّنازُعُ في الْعَمَلِ

٢٧٨ ـ إِنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
٢٧٩ ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَٱخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ
٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا
٢٨١ ـ كَـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا) وَ(قَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)
٢٨٢ ـ وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا
٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ
٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ ٱنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
٢٨٥ ـ نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

٢٨٦ ـ الْمَصْدَرُ: ٱسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

٢٨٧ ـ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ

٢٨٨ ـ تَوْكِيدًا ٱوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ كَ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَٱفْرَحِ الْجَذَلْ)

٢٩٠ ـ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ، وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ، وَأَفْرِدَا

٢٩١ ـ وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

٢٩٢ ـ وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ كَ(نَدْلًا) اللَّذْ كَ(ٱنْدُلَا)

٢٩٣ ـ وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَـ(إِمَّا مَنَّا) عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

٢٩٤ ـ كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِٱسْمِ عَيْنٍ ٱسْتَنَدْ

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦ ـ نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) وَالثَّانِ كَ(ٱبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

٢٩٧ ـ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَـ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)

الْمَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ(جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)

٢٩٩ ـ وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠ ـ فَٱجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

٣٠١ ـ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا

٣٠٢ ـ «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ»

الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا (فِي) بِٱطِّرَادٍ كَ(هُنَا ٱمْكُثْ أَزْمُنَا)

٣٠٤ ـ فَٱنْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ، وَإِلَّا فَٱنْوِهِ مُقَدَّرَا

٣٠٥ ـ وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَـابِـلٌ ذَاكَ، وَمَـا ... يَـقْـبَـلُـهُ الْـمَـكَـانُ إِلَّا مُـبْـهَـمَـا
٣٠٦ ـ نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)
٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ
٣٠٨ ـ وَمَا يُـرَى ظَـرْفًـا وَغَـيْـرَ ظَـرْفِ ... فَـذَاكَ ذُو تَـصَـرُّفٍ فِـي الْـعُـرْفِ
٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ... ظَـرْفِـيَّـةً أَوْ شِـبْـهَـهَـا مِـنَ الْـكَـلِـمْ
٣١٠ ـ وَقَـدْ يَـنُـوبُ عَـنْ مَـكَـانٍ مَـصْـدَرُ ... وَذَاكَ فِـي ظَـرْفِ الـزَّمَـانِ يَـكْـثُـرُ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١ ـ يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ ... فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)
٣١٢ ـ بِـمَـا مِـنَ الْـفِـعْـلِ وَشِـبْـهِـهِ سَـبَـقْ ... ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ
٣١٣ ـ وَبَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ
٣١٤ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ
٣١٥ ـ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ ٱعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الِاسْتِثْنَاءُ

٣١٦ ـ مَا ٱسْتَثْنَتِ (ٱلَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ
٣١٧ ـ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ ... وَعَـنْ تَـمِـيـمٍ فِـيـهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ
٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي، وَلٰكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ
٣١٩ ـ وَإِنْ يُـفَـرَّغْ سَـابِـقٌ (إِلَّا) لِـمَـا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (ٱلَّا) عُدِمَا
٣٢٠ ـ وَأَلْـغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَـوْكِـيـدٍ كَـ(لَا ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)
٣٢١ ـ وَإِنْ تُـكَـرَّرْ لَا لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـمَـعْ ... تَـفْـرِيـغٍ التَّـأْثِـيـرَ بِـالْـعَـامِـلِ دَعْ
٣٢٢ ـ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) ٱسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي
٣٢٣ ـ وَدُونَ تَـفْـرِيـغٍ مَـعَ الـتَّـقَـدُّمِ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ ٱحْكُمْ بِهِ وٱلْتَزِمِ
٣٢٤ ـ وَٱنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

٣٢٥ ـ كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

٣٢٦ ـ وَٱسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا

٣٢٧ ـ وَلِـ(سِوًى) (سُوًى) (سَوَاءٍ) ٱجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

٣٢٨ ـ وَٱسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَبِـ(عَدَا)، وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

٣٢٩ ـ وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) ٱنْصِبْ، وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

٣٣١ ـ وَكَـ(خَلَا) (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا) وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَٱحْفَظْهُمَا

الْحَالُ

٣٣٢ ـ الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)

٣٣٣ ـ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

٣٣٥ ـ كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ) وَ(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)، أَيْ: كَأَسَدْ

٣٣٦ ـ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَٱعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَـ(وَحْدَكَ ٱجْتَهِدْ)

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ(لَا يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَى ٱمْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدْ

٣٤١ ـ وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا ٱقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ ـ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

٣٤٣ ـ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

٣٤٤ ـ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

٣٤٥ ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦ ـ كَـ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرْ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ
٣٤٨ ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فَٱعْلَمْ ـ وَغَيْرِ مُفْرَدِ
٣٤٩ ـ وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: (لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا)
٣٥٠ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)
٣٥٢ ـ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
٣٥٣ ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ ٱوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا
٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

التَّمْيِيزُ

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
٣٥٧ ـ كَـ(شِبْرٍ ٱرْضًا)، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا) وَ(مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا)
٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا ٱجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)
٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا)
٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى ٱنْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)
٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)
٣٦٢ ـ وَٱجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)
٣٦٣ ـ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

حُرُوفُ الْجَرِّ

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى
٣٦٥ ـ مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)
٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ ٱخْصُصْ (مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا)

٣٦٧ ـ وَٱخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا، وَبِـ(رُبْ) مُنَكَّرًا، وَالتَّاءُ لِـ(ٱللَّهِ)، وَ(رَبْ)
٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحوِ: (رُبَّهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى
٣٦٩ ـ بَعِّضْ وبَيِّنْ وَٱبْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ
٣٧٠ ـ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ نَكِرَةً كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ)
٣٧١ ـ لِلِانْتِهَا (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى) وَ(مِنْ)، وَ(بَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا
٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ ـ أَيْضًا ـ وَتَعْلِيلٍ قُفِي
٣٧٣ ـ وَزِيدَ، والظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِـ(بَا) وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا
٣٧٤ ـ بِـ(الْبَا) ٱسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا ٱنْطِقِ
٣٧٥ ـ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
٣٧٦ ـ وَقْد تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ)، وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا
٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
٣٧٨ ـ وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
٣٧٩ ـ وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)
٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) ٱسْتَبِنْ
٣٨١ ـ وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءٍ زِيدَ (ما) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَالْكَافِ فَكَفْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ
٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ
٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

الْإِضَافَةُ

٣٨٥ ـ نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كَـ(طُورِ سِينَا)
٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذا لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا
٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَٱخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩ - كـ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ ‏ ‏ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ)
٣٩٠ - وَذِي الإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ‏ ‏ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ
٣٩١ - وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ‏ ‏ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ)
٣٩٢ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ‏ ‏ كَـ(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)
٣٩٣ - وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ‏ ‏ مُثَنًّى، أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ ٱتَّبَعْ
٣٩٤ - وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا ‏ ‏ تَأْنِيثًا ٱنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا
٣٩٥ - وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ ‏ ‏ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ
٣٩٦ - وَبَعْضُ ٱلأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ‏ ‏ وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا
٣٩٧ - وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا ٱمْتَنَعْ ‏ ‏ إِيلَاؤُهُ ٱسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ
٣٩٨ - كَـ(وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ) ‏ ‏ وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)
٣٩٩ - وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ‏ ‏ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
٤٠٠ - إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ) ‏ ‏ أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَا نُبِذْ)
٤٠١ - وَٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ مَا كَـ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا ‏ ‏ وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢ - وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ‏ ‏ أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
٤٠٣ - وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى ‏ ‏ جُمَلِ ٱلأَفْعَالِ كَـ(هُنْ إِذَا ٱعْتَلَى)
٤٠٤ - لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا ‏ ‏ تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا)، وَ(كِلَا)
٤٠٥ - وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ‏ ‏ (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
٤٠٦ - أَوْ تَنْوِ ٱلأَجْزَا، وَٱخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ‏ ‏ مَوصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ ٱسْتِفْهَامَا ‏ ‏ فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا
٤٠٨ - وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ ‏ ‏ وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ
٤٠٩ - وَمَعَ (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ ‏ ‏ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ
٤١٠ - وَٱضْمُمْ - بِنَاءً - (غَيْرًا) ٱنْ عَدِمْتَ مَا ‏ ‏ لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
٤١١ - (قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ‏ ‏ وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)

٤١٢ ـ وَأَعْـرَبُـوا نَـصْـبًـا إِذَا مَـا نُـكِّـرَا ‏ (قَبْلًا)، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
٤١٣ ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ‏ عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ‏ قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
٤١٥ ـ لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ‏ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ
٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ ‏ كَـحَـالِـهِ إِذَا بِـهِ يَـتَّـصِـلُ
٤١٧ ـ بِـشَـرْطِ عَـطْـفٍ وَإِضَـافَـةٍ إِلَـى ‏ مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا
٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ‏ مَفْعُولًا ٱوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ
٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ، وَٱضْطِرَارًا وُجِدَا ‏ بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا ٱكْسِرْ إِذَا ‏ لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ(رَامٍ) وَ(قَذَى)
٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَـ(ٱبْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَذِي ‏ جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا ٱحْتُذِي
٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ ‏ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَٱكْسِرْهُ يَهُنْ
٤٢٣ ـ وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ‏ هُذَيْلٍ ٱنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ‏ مُضَافًا ٱوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)
٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ ‏ مَحَلَّهُ، وَلِٱسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ
٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ ‏ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ
٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ ‏ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [واسمِ الْمفْعُول]

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ‏ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
٤٢٩ ـ وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَامًا ٱوْ حَرْفَ نِدَا ‏ أَوْ نَفْيًا ٱوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا
٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ‏ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِيْ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

٤٣٢ ـ (فَعَّالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولُ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

٤٣٥ ـ وَٱنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَٱخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

٤٣٦ ـ وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي ٱنْخَفَضْ كَ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ)

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِٱسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى ٱسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَ(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ)

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠ ـ (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(رَدَّ رَدًّا)

٤٤١ ـ وَ(فَعِلَ) اللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلْ) كَـ(فَرِحٍ) وَكَـ(جَوًى) وَكَـ(شَلَلْ)

٤٤٢ ـ وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِٱطِّرَادٍ كَـ(غَدَا)

٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) أَوْ (فَعَلَانًا) ـ فَٱدْرِ ـ أَوْ (فُعَالَا)

٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي ٱمْتِنَاعٍ كَـ(أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي ٱقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥ ـ لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَ(صَهَلْ)

٤٤٦ ـ (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لِـ(فَعُلَا) كَـ(سَهُلَ الْأَمْرُ) وَ(زَيْدٌ جَزُلَا)

٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ(سُخْطٍ) وَ(رِضَا)

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَـ(قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)

٤٤٩ ـ وَ(زَكِّهِ تَزْكِيَةً) وَ(أَجْمِلَا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا)

٤٥٠ ـ وَ(ٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً)، ثُمَّ (أَقِمْ إِقَامَةً)، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

٤٥١ ـ وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدَّ وَٱفْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا

٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ٱصْطَفَى) وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)

٤٥٣ ـ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ(فَعْلَلَا) وَٱجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
٤٥٤ ـ لِـ(فَاعَلَ): (الْفِعَالُ) وَ(الْمُفَاعَلَهْ) وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ
٤٥٥ ـ وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ كَـ(جَلْسَهْ) وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ كَـ(جِلْسَهْ)
٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ(الْخِمْرَهْ)

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

٤٥٧ ـ كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ(غَذَا)
٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
٤٥٩ ـ وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشِرِ) وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)
٤٦٠ ـ وَ(فَعْلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) كَـ(الضَّخْمِ) وَ(الْجَمِيلِ)، وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)
٤٦١ ـ وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ) وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)
٤٦٢ ـ وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ(الْمُوَاصِلِ)
٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَرْ)
٤٦٥ ـ وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَـآتٍ مِنْ (قَصَدْ)
٤٦٦ ـ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧ ـ صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ الْفَاعِلِ
٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَـ(طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)
٤٦٩ ـ وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا
٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ
٤٧١ ـ فَٱرْفَعْ بِهَا وَٱنْصِبْ وَجُرَّ ـ مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ) ـ مَصْحُوبَ (أَلْ)، وَمَا ٱتَّصَلْ

٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ (أَلْ) ـ سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا
٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

التَّعَجُّبُ

٤٧٤ ـ بِـ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)
٤٧٥ ـ وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) انْصِبَنَّهُ كَـ(مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقْ بِهِمَا)
٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ
٤٧٧ ـ وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا
٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا
٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)
٤٨٠ ـ وَ(أَشْدِدَ) أَوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ
٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ولَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ
٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)
٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)
٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ
٤٨٩ ـ وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)
٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا
٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ(الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)

٤٩٢ ـ وَٱجْعَلْ كَ(بِئْسَ): (سَاءَ)، وَٱجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ(نِعْمَ) مُسْجَلَا
٤٩٣ ـ وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)
٤٩٤ ـ وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لَا تَعْدِلْ بِ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا
٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى (ذَا) ٱرْفَعْ بِ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرّْ بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ
٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ
٤٩٨ ـ وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا ٱوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا
٤٩٩ ـ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا
٥٠٠ ـ وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ
٥٠١ ـ هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ
٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
٥٠٣ ـ كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا
٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
٥٠٥ ـ كَ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

[التوابع]

١ ـ النَّعْتُ

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ
٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ
٥٠٨ ـ ولْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَ(ٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)
٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَٱقْفُ مَا قَفَوْا
٥١٠ ـ وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَ(صَعْبٍ) وَ(ذَرِبْ) وَشِبْهِهِ كَ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
٥١٢ ـ وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ
٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا ... فَٱلْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا
٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ
٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا
٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
٥١٧ ـ وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا
٥١٨ ـ وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا
٥١٩ ـ وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

٢ ـ التَّوكِيدُ

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
٥٢١ ـ وَٱجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا
٥٢٢ ـ وَ(كُلًّا) ٱذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِلَا) ... (كِلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا
٥٢٣ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) ... مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: (النَّافِلَهْ)
٥٢٤ ـ وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) ... (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)
٥٢٥ ـ وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) ... (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)
٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ
٥٢٧ ـ وَٱغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا) ... عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)
٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ
٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا
٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)
٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ ... إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ
٥٣٢ ـ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ... بِهِ جَوَابٌ كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَـمِـيـرٍ ٱتَّـصَـلْ

٣ ـ الْعَطْفُ

[أ ـ عَطْفُ الْبَيَانِ]

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ وَالْـغَـرَضُ الآنَ بَـيَـانُ مَـا سَـبَـقْ
٥٣٥ ـ فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَهْ حَـقِـيقَـةُ الْقَـصْـدِ بِـهِ مُـنْكَـشِفَـهْ
٥٣٦ ـ فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي
٥٣٧ ـ فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ
٥٣٨ ـ وَصَـالِـحًـا لِـبَـدَلِـيَّـةٍ يُـرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)
٥٣٩ ـ وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَـيْـسَ أَنْ يُـبْـدَلَ بِـالْـمَـرْضِـيِّ

ب ـ عَطْفُ النَّسَقِ

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ كَـ(ٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ)
٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ(وَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ ٱوْ) كَـ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)
٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) (لٰكِنْ) كَـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لٰكِنْ طَلَا)
٥٤٣ ـ فَٱعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أو سَابِقَا ـ فِي الْحُكْمِ ـ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا
٥٤٤ ـ وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ(ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي)
٥٤٥ ـ وَالْـفَـاءُ لِـلـتَّـرْتِـيـبِ بِـٱتِّـصَـالِ وَ(ثُـمَّ) لِـلـتَّـرْتِـيـبِ بِـٱنْـفِـصَـالِ
٥٤٦ ـ وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَـلَى الَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّـهُ الصِّـلَـهْ
٥٤٧ ـ بَعْضًا بِـ(حَتَّى) ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا يَـكُـونُ إِلَّا غَـايَـةَ الَّـذِي تَـلَا
٥٤٨ ـ وَ(أَمْ) بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ
٥٤٩ ـ وَرُبَّـمَـا أُسْـقِـطَـتِ الْـهَـمْـزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ
٥٥٠ ـ وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ إِنْ تَـكُ مِـمَّـا قُـيِّـدَتْ بِـهِ خَـلَـتْ
٥٥١ ـ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ وَٱشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذا ... لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا
٥٥٣ ـ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَه)
٥٥٤ ـ وَأَوْلِ (لٰكِنْ) نَفْيًا اَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) ... نِدَاءً اَوْ أَمْرًا، أَوِ اَثْبَاتًا تَلَا
٥٥٥ ـ وَ(بَلْ) كَـ(لٰكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَـ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)
٥٥٦ ـ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، والْأَمْرِ الْجَلِي
٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ
٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا
٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ ٱنْفَرَدَتْ
٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي
٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا ٱسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ
٥٦٤ ـ وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْسًا ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

٤ ـ الْبَدَلُ

٥٦٥ ـ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا
٥٦٦ ـ مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، اَوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)
٥٦٧ ـ وَذَا لِلِاضْرَابِ ٱعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨ ـ كَـ(زُرْهُ خَالِدًا)، وَ(قَبِّلْهُ الْيَدَا) ... وَ(ٱعْرِفْهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ نَبْلًا مُدَى)
٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ... تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
٥٧٠ ـ أَوِ ٱقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ ٱشْتِمَالَا ... كَـ(إِنَّكَ ٱبْتِهَاجَكَ ٱسْتَمَالَا)
٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي ... هَمْزًا كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)
٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

النِّـــدَاءُ

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)
٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ ٱجْتُنِبْ
٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَٱعْلَمَا
٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي ٱسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَٱنْصُرْ عَاذِلَهْ
٥٧٧ ـ وَٱبْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
٥٧٨ ـ وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
٥٧٩ ـ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ ٱنْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا
٥٨٠ ـ وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وٱفْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ: (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)
٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِ(ٱبْنُ) عَلَمَا أَوْ يَلِ الِ(ٱبْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
٥٨٢ ـ وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا
٥٨٣ ـ وَبِٱضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ
٥٨٤ ـ وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

«فَصْـــلٌ»
[فِي تَابِعِ الْمُنَادَى]

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَ(أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)
٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ، وَٱجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا
٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى
٥٨٨ ـ وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ
٥٨٩ ـ وَ(أَيُّهٰذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هٰذَا يُرَدّْ
٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كَ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ
٥٩١ ـ فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثَانٍ، وَضُمَّ وَٱفْتَحَ ٱوَّلًا تُصِبْ

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢ ـ وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَـ(عَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)
٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا ٱسْتَمَرّْ ... فِي: (يَا ٱبْنَ أُمَّ يَا ٱبْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ)
٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ ... وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

٥٩٥ ـ وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَٱطَّرَدَا
٥٩٦ ـ فِي سَبِّ ٱلْأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) ... وَالْأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي
٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) ... وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

الِاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨ ـ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَـ(يَا لَلْمُرْتَضَى)
٥٩٩ ـ وَٱفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا
٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

النُّدْبَةُ

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا
٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ ... كَـ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرْ)
٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلْ
٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا ... إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا
٦٠٦ ـ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ
٦٠٧ ـ وَقَائِلٌ: (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا) ... مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

التَّـرْخِيمُ

٦٠٨ ـ تَرْخِيمًا ٱحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى   كَـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)

٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا   أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَٱحْظُلَا   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١ ـ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ   دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ ٱحْذِفِ الَّذِي تَلَا   إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣ ـ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي   وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ   تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ   فَالْبَاقِيَ ٱسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ ـ وَٱجْعَلْهُ ـ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ـ كَمَا   لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: (يَا   ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِـ(يَا)

٦١٨ ـ وَٱلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ)   وَجوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)

٦١٩ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا   مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

الْاخْـتِـصَـاصُ

٦٢٠ ـ الِٱخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا)   كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ٱرْجُونِيَا)

٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ)   كَمِثْلِ: (نَحْنُ ـ الْعُرْبَ ـ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢ ـ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ   مُحَذِّرٌ بِمَا ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ

٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) ٱنْسُبْ، وَمَا   سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤ ـ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ   كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

٦٢٥ ـ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذّْ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) ٱجْعَلَا   مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) وَ(مَهْ)
٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى (ٱفْعَلْ) كَ(آمِينَ) كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ
٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) وَهٰكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)
٦٣٠ ـ كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ
٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ
٦٣٢ ـ وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ) وَٱلْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَي (ٱذْهَبَنَّ) وَ(ٱقْصِدَنْهُمَا)
٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ (ٱفْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا
٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)
٦٣٨ ـ وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ ٱفْتَحْ كَـ(ٱبْرُزَا)
٦٣٩ ـ وَٱشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
٦٤٠ ـ والْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١ ـ فَٱجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ ـ يَاءً كَـ(ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)
٦٤٢ ـ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
٦٤٣ ـ نَحْوُ: (ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا قَوْمُ ٱخْشَوُنْ) وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا
٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ لٰكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ
٦٤٥ ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦ ـ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
٦٤٧ ـ وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

٦٥١ ـ وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ ٱصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ(أَشْهَلَا)

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ ـ فَالْأَدْهَمُ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا ٱنْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥ ـ وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ) كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفاعِلَا) أَوِ (الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ ـ وَذَا ٱعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ(الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ(سَارِي)

٦٦٠ ـ وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ ٱقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيكَرِبَا)

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) كَـ(غَطَفَانَ) وَكَـ(أَصْبَهَانَا)

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَ(جُورَ) أَوْ (سَقَرْ) أَوْ (زَيْدٍ) ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لَا ٱسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَـ(أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا   كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ(ثُعَلَا)

٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ)   إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

٦٧٢ ـ وَٱبْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا   مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)

٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ، وَٱصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا   مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي   إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي

٦٧٥ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ   ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

إِعْرَابُ الْفِعْلِ [الْمُضَارِعِ]

٦٧٦ ـ اِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ(تَسْعَدُ)

٦٧٧ ـ وَبِـ(لَنِ) ٱنْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ)   لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

٦٧٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَٱعْتَقِدْ   تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى   (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا   إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا   إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ   إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣ ـ (لَا) فَـ(أَنِ) اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا   وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي   مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (ٱلَّا) (أَنْ) خَفِي

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ (حَتَّى) هٰكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ)   حَتْمٌ كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

٦٨٦ ـ وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا ٱوْ مُؤَوَّلَا   بِهِ ٱرْفَعَنَّ، وٱنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ)   كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ   إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ   (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

٦٩١ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (ٱفْعَلْ) فَلَا   تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا

٦٩٢ ـ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ
٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ
٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَٱقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥ ـ بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هٰكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)
٦٩٦ ـ وَٱجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا
٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا) كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا
٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا
٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ
٧٠١ ـ وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)
٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ
٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ ٱوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ ٱنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا
٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ
٧٠٦ ـ وَٱحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ
٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

فَصْلُ (لَوْ)

٧٠٩ ـ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لٰكِنْ قُبِلْ
٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) لٰكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

(أَمَّا) وَ(لَوْلَا) وَ(لَوْمَا)

٧١٢ ـ (أَمَّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)، وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

٧١٤ ـ (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الِٱبْتِدَا إِذَا ٱمْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا ٱسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

الْإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) والْأَلِفِ وَاللَّامِ

٧١٧ ـ مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبَرْ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدأً قَبْلُ ٱسْتَقَرّْ

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ ـ نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَٱدْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠ ـ وَبِـ(اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي) أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ ٱوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ)

٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَٱنْفَصَلْ

الْعَدَدُ

٧٢٦ ـ (ثَلَاثَةً) بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

٧٢٧ ـ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزَ ٱجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

٧٢٨ ـ وَ(مِائَةً) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

٧٢٩ ـ وَ(أَحَدَ) ٱذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

٧٣١ ـ وَمَـعَ غَـيْـرِ (أَحَـدٍ) وَ(إِحْـدَى) مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَٱفْعَلْ قَصْدَا
٧٣٢ ـ وَلِـ(ثَـلَاثَـةٍ) وَ(تِـسْـعَـةٍ) وَمَـا بَـيْـنَـهُـمَـا إِنْ رُكِّـبَـا مَـا قُـدِّمَـا
٧٣٣ ـ وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشَرَا) (إِثْنَيْ) إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَٱرْفَعْ بِالْأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ
٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْـ(عِشْرِينَ) لِلـ(تِّسْعِينَا) بِـوَاحِـدٍ كَـ(أَرْبَـعِـيـنَ حِـيـنَـا)
٧٣٦ ـ وَمَـيَّـزُوا مُـرَكَّـبًـا بِـمِـثْـلِ مَـا مُـيِّـزَ (عِـشْـرُونَ) فَـسَـوِّيَـنْـهُـمَـا
٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِـيـفَ عَـدَدٌ مُـرَكَّـبُ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ
٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ (ٱثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)
٧٣٩ ـ وَٱخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ ٱحْكُمَا
٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي ٱثْنَيْنِ) مُـرَكَّـبًـا فَـجِـئْ بِـتَـرْكِـيـبَـيْـنِ
٧٤٣ ـ أَوْ (فَـاعِـلًا) بِـحَـالَـتَـيْـهِ أَضِـفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤ ـ وَشَاعَ الْٱسْتِغْنَا بِـ(حَادِيْ عَشَرَا) وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) ٱذْكُرَا
٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِـحَـالَـتَـيْـهِ قَـبْـلَ وَاوٍ يُـعْـتَـمَـدْ

(كَمْ)، وَ(كَأَيِّنْ)، وَ(كَذَا)

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الِٱسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)
٧٤٧ ـ وَأَجِزَ ٱنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا
٧٤٨ ـ وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)
٧٤٩ ـ كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

الْحِكَايَةُ

٧٥٠ ـ اِحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١ ـ وَوَقْفًا ٱحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢ ـ وَقُلْ: (مَنَانِ) وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ: (لِي إِلْفَانِ بِٱبْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥ ـ وَقُلْ: (مَنُونَ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ ٱحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا ٱقْتَرَنْ

التَّأْنِيثُ

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ: تَاءٌ أَوْ أَلِفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

٧٦٠ ـ وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا) أَصْلًا وَلَا الْـ(مِفْعَالَ) وَالْـ(مِفْعِيلَا)

٧٦١ ـ كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

٧٦٢ ـ وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

٧٦٤ ـ وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى، وَالطُّولَى

٧٦٥ ـ وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَـ(شَبْعَى)

٧٦٦ ـ وَكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (الْكُفُرَّى)

٧٦٧ ـ كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى) وَٱعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ ٱسْتِنْدَارَا

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَ(فَعْلَلَاءُ)

٧٦٩ ـ ثُمَّ (فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا)

٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالَا)، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١ ـ إِذَا ٱسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الْأَسَفْ)
٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣ ـ كَـ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا ... كَـ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)
٧٧٤ ـ وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(ٱرْعَوَى) وَكَـ(ٱرْتَأَى)
٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَـ(الْحِجَا) وَكَـ(الْحِذَا)
٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ ٱضْطِرَارًا مُجْمَعُ ... عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا
٧٧٩ ـ كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: (الْفَتَى) ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)
٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ
٧٨١ ـ وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)
٧٨٢ ـ بِوَاوٍ ٱوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ
٧٨٣ ـ وَٱحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا
٧٨٤ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
٧٨٥ ـ فَالْأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ
٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي ٱسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَهْ) ... وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَهْ)
٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَى

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١ ـ (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) ثُمَّتَ (أَفْعَالُ): جُمُوعُ قِلَّهْ

٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَ(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ(الصُّفِي)

٧٩٣ ـ لِ(فَعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْمًا ٱيْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤ ـ إِنْ كَانَ كَ(الْعَنَاقِ) وَ(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

٧٩٥ ـ وَغَيْرُ ما (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلَاثِي ٱسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ

٧٩٦ ـ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

٧٩٧ ـ فِي ٱسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثٍ (ٱفْعِلَةُ) عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ

٧٩٨ ـ وَٱلْزَمْهُ فِي (فَعَالٍ) ٱوْ (فِعَالٍ) مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ٱوْ إِعْلَالِ

٧٩٩ ـ (فُعْلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

٨٠٠ ـ وَ(فُعُلٌ) لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ٱعْلَالًا فَقَدْ

٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِـ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ

٨٠٢ ـ وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)

٨٠٣ ـ فِي نَحْوِ: (رَامٍ) ذُو ٱطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهْ)

٨٠٤ ـ (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيلٍ) وَ(زَمِنْ) وَ(هَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ

٨٠٥ ـ لِ(فُعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ

٨٠٦ ـ وَ(فُعَّلٌ) لِـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَهْ)

٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ الْـ(فُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

٨٠٨ ـ (فَعْلٌ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨٠٩ ـ وَ(فَعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ

٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلٍ): ذُو التَّا وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَٱقْبَلِ

٨١١ ـ وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا ٱطَّرَدْ

٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)

٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَٱلْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي
٨١٤ ـ وَبِـ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ
٨١٥ ـ فِي (فَعْلٍ) ٱسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَ(فَعَلْ) لَهُ، وَلِلْ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ
٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا
٨١٧ ـ وَ(فَعْلًا) ٱسْمًا وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعَلْ) ـ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ ـ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ
٨١٨ ـ وَلِـ(كَرِيمٍ) وَ(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ
٨٢٠ ـ (فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلٍ) وَ(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلٍ)
٨٢١ ـ وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي الْ(فَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ
٨٢٢ ـ وَبِـ(فَعَائِلَ) ٱجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ ٱوْ مُزَالَهْ
٨٢٣ ـ وَبِالْ(فَعَالِي) وَالْ(فَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْ(عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ ٱتْبَعَا
٨٢٤ ـ وَٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْ(كُرْسِيِّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ
٨٢٥ ـ وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ ٱنْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ٱرْتَقَى
٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْآخِرَ ٱنْفِ بِالْقِيَاسِ
٨٢٧ ـ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ
٨٢٨ ـ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا
٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ
٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جَمَعْتَ مَا كَـ(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا
٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ(الْعَلَنْدَى)

التَّصْغِيرُ

٨٣٣ ـ (فُعَيْلًا) ٱجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)
٨٣٤ ـ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمَا)

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ   بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ   إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا   خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ ـ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ   تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ ـ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ   أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا   وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ   وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

٨٤٢ ـ وَهٰكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)   مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ(زَعْفَرَانَا)

٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى   تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى   زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ   بَيْنَ الْ(حُبَيْرَى) ـ فَادْرِ ـ وَالْ(حُبَيِّرِ)

٨٤٦ ـ وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ   فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ

٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ   لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨ ـ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ   وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـ(مَا)

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى   بِالْأَصْلِ كَـ(الْعُطَيْفِ) يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)

٨٥١ ـ وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ   مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ(سِنّْ)

٨٥٢ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ   كَـ(شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)

٨٥٣ ـ وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ   لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي)   وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

النَّسَبُ

٨٥٥ ـ يَاءً كَيَا الْ(كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا   تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

٨٥٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاوًا، وَحَذْفُهَا حَسَنْ
٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا   لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
٨٥٩ ـ وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ   كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ
٨٦٠ ـ وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ   قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ
٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ ٱنْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ)   وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَ(فِعِلْ)
٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي الْ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ)   وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)
٨٦٣ ـ وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ   وَٱرْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ
٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ
٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ   وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالْأَلِفْ
٨٦٦ ـ وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ   وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ
٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا   مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا
٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ)   وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَـ(الْجَلِيلَهْ)
٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ   مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ
٨٧٠ ـ وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا   رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا
٨٧١ ـ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ٱبْنٍ) أَوَ (ٱبْ)   أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ
٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هٰذَا ٱنْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ   مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ(عَبْدِ الْأَشْهَلِ)
٨٧٣ ـ وَٱجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَوَازًا ٱنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
٨٧٤ ـ فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ   وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهٰذِي تَوْفِيَهْ
٨٧٥ ـ وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ٱبْنٍ) (بِنْتًا)   أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا
٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي   ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ(لَا) وَ(لَائِي)
٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ   فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ
٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ   إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
٨٧٩ ـ وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ)   فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

الْوَقْفُ

٨٨١ ـ تَنْوِينًا ٱثْرَ فَتْحٍ ٱجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ ٱحْذِفَا

٨٨٢ ـ وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ٱضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ ما ... لَمْ يُنْصَبَ ـ ٱوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَٱعْلَمَا

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي ... نَحْوِ: (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا ٱقْتُفِي

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ ٱنْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

٨٩١ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ ٱنْتَمَى

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ ... كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٨٩٥ ـ وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا ... بِٱسْمٍ كَقَوْلِكَ: (ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَى؟)

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ ٱسْتُحْسِنَا

٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

الْإِمَالَةُ

٩٠٠ ـ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا
٩٠٢ ـ وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي: (خَفْ) وَ(دِنْ)
٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ ٱغْتُفِرْ بِحَرْفٍ ٱوْ مَعْ هَا كَ(جَيْبَهَا أَدِرْ)
٩٠٤ ـ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
٩٠٥ ـ كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ فَ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ
٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ ٱوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا
٩٠٧ ـ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
٩٠٨ ـ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ ٱثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)
٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)
٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ
٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَ(عِمَادَا) وَ(تَلَا)
٩١٢ ـ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)
٩١٣ ـ وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)
٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

التَّصْرِيفُ

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا
٩١٧ ـ وَمُنْتَهَى ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي ٱفْتَحْ وَضُمّْ وَٱكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ
٩١٩ ـ وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فُعِلْ)
٩٢٠ ـ وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضُمِنْ)
٩٢١ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
٩٢٢ ـ لِٱسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ) وَ(فِعْلِلٌ)، وَ(فِعْلَلٌ)، وَ(فُعْلُلُ)

٩٢٣ ـ وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا ... فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)
٩٢٤ ـ كَذَا (فُعَلِّلٌ)، (وَفِعْلَلٌّ)، وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ ٱنْتَمَى
٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (ٱحْتُذِي)
٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِي
٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)
٩٢٨ ـ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَٱجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
٩٢٩ ـ وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) ... وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلِمِ)
٩٣٠ ـ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
٩٣١ ـ وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)
٩٣٢ ـ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا
٩٣٣ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ... نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي
٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ
٩٣٦ ـ وَالْهَاءُ وَقْفًا كَـ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) ... وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ
٩٣٧ ـ وَٱمْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ(حَظِلَتْ)

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَـ(ٱسْتَثْبِتُوا)
٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (ٱنْجَلَى)
٩٤٠ ـ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ(ٱخْشَ)، وَ(ٱمْضِ)، وَ(ٱنْفُذَا)
٩٤١ ـ وَفِي (ٱسْمٍ، ٱسْتٍ، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ) سُمِعْ ... وَ(ٱثْنَيْنِ) وَ(ٱمْرِئٍ) وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢ ـ وَ(ٱيْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، ويُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

الْإِبْـــدَالُ

٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الِابْدَالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيَا) ... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

٩٤٤ ـ آخِـرًا ٱثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِـي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا ٱقْتُفِي
٩٤٥ ـ وَالْـمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ(الْقَلَائِدِ)
٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعٍ (نَيِّفَا)
٩٤٧ ـ وَٱفْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ
٩٤٨ ـ وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: (وُوفِيَ الْأَشُدّْ)
٩٤٩ ـ وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ ٱنْ يَسْكُنْ كَـ(آثِرْ) و(ٱئْتَمِنْ)
٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ ٱثْرَ ضَمٍّ ٱوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّْ وَاوًا أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ
٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّْ) وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ
٩٥٣ ـ وَيَاءً ٱقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا ٱفْعَلَا
٩٥٤ ـ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا
٩٥٥ ـ فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْـ(فِعَلْ) مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحِوَلْ)
٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَٱحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ
٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ(الْحِيَلْ)
٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ كَـ(الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) وَوَجَبْ
٩٥٩ ـ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَـ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا ٱعْتُرِفْ
٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)
٩٦١ ـ وَوَاوًا ٱثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ ٱوْ مِنْ قَبْلِ تَا
٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَهْ) كَذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ
٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

فَصْلٌ

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) ٱسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَـ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ
٩٦٥ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

فَصْلٌ

٩٦٦ ـ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
٩٦٧ ـ فَيَاءً الْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا
٩٦٨ ـ مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
٩٦٩ ـ إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّْ
٩٧٠ ـ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ
٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلَا) ... ذَا (أَفْعَلٍ) كَـ(أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)
٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (ٱفْتَعَلْ) ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ
٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ
٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
٩٧٥ ـ وَقَبْلَ بَا ٱقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَـ(مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)

فَصْلٌ

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ(أَبِنْ)
٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا ... كَـ(ٱبْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا
٩٧٨ ـ ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ ٱسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ
٩٧٩ ـ وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالْـ(مِفْعَالِ) ... وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) وَ(ٱسْتِفْعَالِ)
٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ
٩٨١ ـ وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
٩٨٢ ـ نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا ٱشْتَهَرْ
٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) ... وَأَعْلِلِ ٱنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا
٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ ٱوْ فَرْدٍ يَعِنّْ
٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمِ) ... وَنَحْوُ: (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

فَصْلٌ

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (ٱفْتِعَالٍ) أُبْدِلَا ... وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (ٱئتَكَلَا)

٩٨٧ ـ طَا تَا (ٱفْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ... فِي (ٱدَّانَ) وَ(ٱزْدَدْ) وَ(ٱدَّكِرْ) دالًا بَقِي

فَصْلٌ

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ اَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) ... إِحْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ ٱطَّرَدْ

٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) ٱسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

٩٩٠ ـ (ظِلْتُ)وَ(ظَلْتُ)فِي(ظَلِلْتُ)ٱسْتُعمِلَا ... وَ(قِرْنَ) فِي (ٱقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

الْإِدْغَــامُ

٩٩١ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ)

٩٩٢ ـ وَ(ذُلُلٍ)، وَ(كِلَلٍ)، وَ(لَبَبِ) ... وَلَا كَـ(جُسَّسٍ)، وَلَا كَـ(ٱخْصُصَ ٱبِي)

٩٩٣ ـ وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

٩٩٤ ـ وَ(حَيِيَ) ٱفْكُكْ وَٱدّغِمْ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(ٱسْتَتَرْ)

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ

٩٩٧ ـ نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٩٩٨ ـ وَفَكُّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ ... وَٱلْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

١٠٠٠ ـ أَحْصَىٰ مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَهْ) ... كَمَا ٱقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي نبيل صلاح سليم

المجلد الأول

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)

[وصلّى الله على سيِّدنا محمد](٢)، [وهو حسبي ونِعْم الوكيل](٣)

[ص](٤)[١] قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ(٥): أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ(٦)

---

(١) بعدها في (م): «اللَّهُمَّ صل على محمد، وأعن يا كريم».
والبسملة ثابتة في جميع نسخ الألفية، قال القرطبي: «اتفقوا على كتب بسم الله الرحمٰن الرحيم في أول الكتب والرسائل» «تفسير القرطبي» (١٣/ ١٩٣). وقال ابن حجر: «اسْتَقَرَّ عَمَلُ الْأَئِمَّةِ الْمُصَنِّفِينَ عَلَى افْتِتَاحِ كُتُبِ الْعِلْمِ بِالْبَسْمَلَةِ وَكَذَا مُعْظَمُ كُتُبِ الرَّسَائِلِ». «فتح الباري» (١/ ٩).

(٢) من (س). (٣) من (م).

(٤) [ص]: اختصار للمصنف، و[ش] ـ وستأتي: اختصار للشارح، وهي ثابتة في عدة نسخ خطية، منها: (ك)، (ص)، في المواضع كلها؛ إلا أن الناسخ قد يسهو عنها في مواضع معدودة، وقد اخترنا إثباتها في جميع المواضع. وأما في نسخة (ع): فقد استعاض عن ذلك، بجعل الأبيات بالمداد الأحمر.

(٥) رسمت في (ك) في الموضعين: «ملك»، على الرسم القديم.
[الانتساب لأشهر الأجداد] ومالك: ليس أبوه بل هو من أجداده، وهذا بناء على ما اشتهر من انتساب الإنسان إلى أشهر جدوده، كابن حنبل وابن تيمية. «حاشية الصبان» (١/ ٩)، «حاشية الخضري» (١/ ٧).

(٦) (م): **(ابْنُ)** خبرُ المبتدأِ، **(مالِكٍ)** مضافٌ إليه، وكانَ حَقُّ **(ابنُ)**: أنْ يكونَ نعتًا لـ**(مُحَمَّدٌ)**، ولكِنَّه قَطَعَه عنه، وجَعَلَه خبرًا لضميرِه، والأصل: أنَّ ذلكَ إنما يَجُوزُ إذا كانَ المنعوتُ معلومًا بدونِ النعتِ حقيقةً أو ادِّعاءً، كما أنَّ الأصلَ: أنه إذا قُطِعَ النعتُ عن اتِّبَاعِهِ لمنعوته في إعرابِه؛ يُنْظَرُ في الدَّاعِي إليه، فإنْ كانَ النعتُ لمَدْحٍ أو ذمٍّ وَجَبَ حَذْفُ العاملِ، وإنْ كانَ لغيرِ ذلكَ جازَ حذفُ العاملِ وذِكْرُه. [قطع النعت، وحكم حذف عامله]
والجملةُ هنا ـ وهي قولُه: **(هُوَ ابْنُ مَالِكٍ)** ـ لَيْسَتْ للمدحِ ولا للذمِّ؛ بل هي للبَيَانِ، فيَجُوزُ ذِكْرُ العاملِ وهو المبتدأُ، وإذًا: فلا غُبَارَ على عبارةِ الناظمِ؛ حيثُ ذَكَرَ العاملَ وهو المبتدأُ، والجملةُ مِن المبتدأِ والخبرِ لا محلَّ لها من الإعرابِ مُعْتَرِضَةٌ بينَ القولِ ومقولِه، **(أَحْمَدُ)** فِعْلٌ مضارِعٌ، وفاعِلُه: ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وُجُوبًا تقديرُه أنا (م).

[٢] مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ(١) الْمُصْطَفَى وآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا(٢)
[٣] وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ(٣)
[٤] تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ(٤) وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ(٥)

---

(١) في (ص)، (م): «النبي».

(٢) (م): (**مُصَلِّيًا**) حَالٌ مقدَّرةٌ، ومعنى كَونِهَا مُقَدَّرَةً: أنَّها تَحْدُثُ فِيمَا بَعدُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه لا يُصَلِّي عَلَى النبيِّ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عليه ـ فِي وَقْتِ حَمْدِه للهِ، وإنما تَقَعُ منه الصلاةُ بعدَ الانتهاءِ مِن الحمدِ، وصاحِبُهَا الضَّمِيرُ المستَتِرُ وجُوبًا فِي (**أَحْمَدُ**)، (**عَلَى النَّبِيِّ**) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بِالحَالِ. (**الْمُصْطَفَى**) نعتٌ للنَّبِيِّ، وَهوَ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الألفِ، منَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، (**وَآلِهِ**) (الوَاوُ) عَاطِفَةٌ، (**آلِ**): مَعْطُوفٌ عَلَى النبيِّ، و(**آلِ**) مُضَافٌ، و(**الهَاءُ**) مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ مبنيٌّ عَلَى الكَسْرِ فِي مَحلِّ جرٍّ، (**الْمُسْتَكْمِلِينَ**): نَعْتٌ لـ(**آلِ**)، مَجْرُورٌ بالياءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا، المَفْتُوحِ مَا بعدَها؛ لأنَّه جَمْعُ مذكَّرٍ سالِمٍ، وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ هو فَاعِلُهُ (م).
(**الشَّرَفَا**) بفتحِ الشينِ، مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**الْمُسْتَكْمِلِينَ**)، مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، والألِفُ للإطلاقِ، أو: بضَمِّ الشينِ ـ نعتٌ ثَانٍ لـ(**الآلِ**) مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مقدَّرةٍ عَلَى الألفِ؛ إذ هُو مقصُورٌ من المَمْدُودِ، وأَصْلُه: الشُّرَفَاءُ، جَمْعُ شَرِيفٍ، ككُرَمَاءَ وظُرَفَاءَ وعُلَمَاءَ وبُخَلاءَ ونُجَبَاءَ، فِي جَمْعِ كَرِيمٍ وظَرِيفٍ وعَلِيمٍ وبَخِيلٍ ونَجِيبٍ، وَعَلَى هَذَا الوجهِ: يَكُونُ مَفْعُولُ قولِه: (**الْمُسْتَكْمِلِينَ**) مَحْذُوفًا، وكأَنَّه قدْ قالَ: «مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُصْطَفَى وَعَلَى آلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ أنواعَ الفضائلِ الشُّرَفَاءِ».

(٣) (**وَأَسْتَعِينُ**) (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، أَسْتَعِينُ: فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: أنا، (**اللهَ**) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ، وجُمْلَةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِن المَعْمُولَاتِ: فِي مَحلِّ نصبٍ، معطوفةٌ عَلَى الجُمْلَةِ السابقةِ الواقعةِ مَفْعُولًا بِهِ لـ(**قال**). (**فِي أَلْفِيَّهْ**) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ(**أَسْتَعِينُ**). (**مَقَاصِدُ**): مُبْتَدَأٌ، و(**مقاصِدُ**) مُضَافٌ، و(**النَّحْوِ**) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (**بِهَا**) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ(**مَحْوِيَّهْ**)، (**مَحْوِيَّهْ**) خَبَرُ المُبْتَدَإِ، وجملةُ المُبْتَدَإِ وخَبَرِه: فِي مَحلِّ جرٍّ نعتٍ أَوَّلَ لـ(**أَلْفِيَّةٍ**).
وعدد أبيات ألفية ابن مالك (١٠٠٢) من مزدوج الرجز.

(٤) رسمت في (ك): «**موجزي**»....... «**منجزي**»، على الخط العروضي.

(٥) (م): (**تُقَرِّبُ**) فعلٌ مُضَارِعٌ. وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ: هِيَ يعُودُ إِلَى ألفيَّةٍ، (**الأَقْصَى**) مَفْعُولٌ بِهِ لِـ(**تُقَرِّبُ**)، (**بِلَفْظٍ**): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(**تُقَرِّبُ**)، (**مُوجَزٍ**): نعتٌ للفظٍ، (**وَتَبْسُطُ**): (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، (**تَبْسُطُ**): فعلٌ =

[٥] وتَقْتَضِي رِضًا[١] بِغَيْرِ سُخْطِ[٢] فَـائِـقَـةً أَلْـفِـيَّـةَ ابْـنِ مُـعْـطِ[٣]

[٦] وَهْـوَ بِـسَـبْـقٍ حَـائِـزٌ تَـفْـضِـيـلا مُـسْـتَـوْجِـبٌ ثَـنَـائِـيَ الـجَـمِـيـلَا[٤]

[٧] والـلَّـهُ يَـقْـضِـي بِـهِـبَـاتٍ وَافِـرَهْ لِـي وَلَـهُ فِـي دَرَجَـاتِ الآخِـرَهْ[٥]

= مُضَارِعٌ، وفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هي، يعُودُ إِلَى (**أَلْفِيَّةٍ**) أَيْضًا، (**البَذْلَ**) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**تَبْسُطُ**)، (**بوَعْدٍ**) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعَلِّقٌ بـ(**تَبْسُطُ**)، (**مُنْجَزٍ**) نعتٌ لـ(**وَعْدٍ**)، وجُمْلَتَا الفعليْنِ المضارعيْنِ اللذيْن هُمَا (**تُقَرِّبُ**) و(**تَبْسُطُ**) معَ فاعِلَيْهِمَا الضميريْنِ المُسْتَتِرَيْنِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بكلٍّ مِنْهُمَا: فِي مَحلِّ جرٍّ؛ عطفٌ عَلَى الجُمْلَةِ الواقعةِ نعتًا لـ(**ألفيَّةٍ**)، والجملتانِ نعتانِ ثانٍ وثالثٌ لـ(**ألفيَّةٍ**) (م).

(١) رسمت في (س)، (ك): «رِضًى».

(٢) رسمت في (ك): «**سخطي**»....... «**معطي**»، على الخط العروضي.

(٣) (م): (**وَتَقْتَضِي**) (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، (**تَقْتَضِي**): فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هي، يعُودُ إِلَى (**ألفيَّةٍ**)، (**رِضًا**) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**تَقْتَضِي**). (**بِغَيْرِ**): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ؛ نعتٌ لـ(**رِضًا**)، و(**غيرِ**) مُضَافٌ، و(**سُخْطِ**) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (**فَائِقَةً**): حالٌ مِن الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي (**تَقْتَضِي**)، وفَاعِلُ (**فائقةٍ**) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هي، (**أَلْفِيَّةَ**): مَفْعُولٌ بِهِ لاسمِ الفَاعِلِ الَّذِي هو (**فائقةً**)، و(**أَلْفِيَّةَ**): مُضَافٌ، و(**ابنِ**): مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(**ابنِ**): مُضَافٌ و(**مُعْطِ**): مُضَافٌ إِلَيْهِ، وجملةُ (**تَقْتَضِي**) معَ فَاعِلِه وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِن المَعْمُولَاتِ: فِي مَحلِّ جرٍّ عطفٌ عَلَى الجُمْلَةِ الوَاقعةِ نعتًا لـ(**ألفيَّةٍ**) أَيْضًا.

(٤) (م): (**وَهْوَ**) (الواوُ) للاستئنَافِ، وهُو: ضَمِيرٌ منفصِلٌ مُبْتَدَأٌ، (**بِسَبْقٍ**): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(**حائز**) الآتِي بعدُ، و (الباءُ) للسببيَّةِ، (**حائِزٌ**): خَبَرُ المُبْتَدَإِ، (**تفضيلًا**): مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**حائزٍ**)، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، (**مُسْتَوْجِبٌ**): خبرٌ ثانٍ لـ(**هو**)، وفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، (**ثَنَائِيَ**) (ثناءُ): مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**مُسْتَوْجِب**)، و(ثناءُ): مُضَافٌ، وياءُ المُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، (**الجَمِيلا**) نعتٌ لـ(**ثناءِ**)، والألفُ للإِطلاقِ (م).

(٥) (م): (**واللهُ**) (الواوُ) للاستئنافِ، ولفظُ الجلالةِ: مُبْتَدَأٌ، (**يَقْضِي**): فعلٌ مُضَارِعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ عَلَى (الياءِ)، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ، (**هو**) - يعُودُ إِلَى اللهِ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ الَّذِي هو (**يَقْضِي**)، وفَاعِلِه: فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ =

[الكلامُ وما يَتَألَّفُ(١) مِنه(٢)]

= المُبْتَدَإِ، (**بِهِبَاتٍ**): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(**يَقْضِي**)، (**وَافِرَهْ**): نعتٌ لـ(هباتٍ)، (**لي وَلَهُ فِي دَرَجَاتٍ**) كلُّ واحدٍ مِنْهُنَّ جارٌّ ومَجْرُورٌ، وكلُّهُنَّ مُتَعَلِّقَاتٌ بـ(**يَقْضِي**)، و(**دَرَجَاتٍ**): مُضَافٌ، و(**الآخِرَة**): مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَجْرُورٌ وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ، وسَكَّنَه لأجلِ الوقفِ، وَكَانَ مِن حقِّ المسلمينَ عليه أنْ يَعُمَّهُم بالدعاءِ؛ لِيَكُونَ ذلك أقربَ إِلَى الإجابةِ.

ولذا أصلحه بعضهم بقوله:

واللّه يقضي بالرضا والرحمة ... لي وله ولجميع الأمة

«حاشية الأشموني».

تنبيهٌ:

[ترجمة ابن مُعْطٍ]

ابنُ مُعْطٍ: هو الشيخُ زَيْنُ الدِّينِ، أبو الحُسَيْنِ، يَحْيَى بنُ عبدِ المُعْطِي بنِ عبدِ النُّورِ الزَّوَاوِيُّ ـ نسبةً إِلَى (زواوة)، وَهِيَ قبيلةٌ كبيرةٌ كانَتْ تَسْكُنُ بظاهرِ بجايةَ مِن أعمالِ إِفْرِيقْيَا الشماليَّةِ ـ الفَقِيهُ الحَنَفِيُّ.

وُلِدَ فِي سنةِ (٥٦٤هـ) وأَقْرَأَ العربيَّةَ مُدَّةً بمِصْرَ ودِمَشْقَ، ورَوَى عن القاسمِ ابنِ عَساكِرَ وغيرِه، وَهوَ أَجلُّ تلامِذَةِ الجَزُولِيِّ، وَكَانَ مِن المُنْفَرِدِينَ بعلم العربيَّةِ، وَهوَ صاحبُ الألفيَّةِ المشهورةِ وغيرِها مِن الكُتُبِ الممتعةِ، وقد طُبِعَتْ أَلْفِيَّتُه فِي أُورُبَّا، وللعلماءِ عليها عِدَّةُ شُرُوحٍ. وتُوُفِّيَ فِي شهرِ ذِي القَعْدَةِ مِن سنةِ (٦٢٨هـ) بمِصْرَ، وقبرُه قريبٌ مِن تُرْبَةِ الإمامِ الشافعيِّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم جميعًا. انْظُرْ تَرْجَمَتَه: فِي «شَذَرَاتِ الذَّهَبِ» لابنِ العِمادِ (٥/ ١٢٩)، و«بُغْيَةِ الوُعَاةِ» للسُّيُوطِيِّ (ص٤١)، و«النُّجُومَ الزاهرةَ» (٦/ ٢٧٨). (م): بزيادة البيت الذي تم إصلاحه.

(١) قال السيوطي في «النكت» (١/ ٥٦): «وفي تعليق آخر لابن هشام: (يتألف)، وفي بعضها: (يأتلف)، والأولى أحسن».

(٢) (م): (**الكلامُ**): خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ عَلَى تقديرِ مضافيْنِ، وأصلُ نَظْمِ الكلامِ: (هذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ مَا يَتَأَلَّفُ الكلامُ منه)؛ فحَذَفَ المبتدأَ ـ وَهوَ اسمُ الإشارةِ ـ ثمَّ حَذَفَ الخبرَ ـ وَهوَ (بابُ) ـ فأُقِيمَ (شَرْحُ) مُقامَه، فارْتَفَعَ ارتفاعَه، =

[ص] [٨] كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَـ(اسْتَقِمْ) وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ[١]

[٩] وَاحِدُهُ[٢] كَلِمَةٌ، والْقَوْلُ عَمٌّ [٣] وكِلْمَةٌ بهَا كَلامٌ قدْ يُؤَمّْ [٤]

= ثمَّ حُذِفَ (شرحُ) أَيْضًا، وأُقِيمَ (الكلامُ) مُقَامَه، فارْتَفَعَ كَمَا كَانَ الَّذِي قبلَه.

(وما) (الواوُ) عاطفةٌ، **(وما)**: اسمٌ موصولٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الكلام بتقديرِ مضافٍ؛ أي: شرحُ مَا يَتَأَلَّفُ، و**(يَتَأَلَّفُ)**: فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ إِلَى الكلام، و**(مِنْهُ)**: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ**(يَتَأَلَّفُ)**، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ الَّذِي هو **(يَتَأَلَّفُ)**، والفَاعِلِ: لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ (م).

(١) **(كَلَامُنَا) (كلامُ)**: مُبْتَدَأٌ، وَهوَ مُضَافٌ، و**(نا)** مُضَافٌ إِلَيْهِ، مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ، **(لَفْظٌ)**: خَبَرُ المُبْتَدَإِ، **(مُفِيدٌ)**: نعتٌ للفظِ، وليسَ خَبَرًا ثانيًا، **(كَاسْتَقِمْ)**: إنْ كَانَ مثالًا ـ فهو جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَذَلِكَ كاسْتَقِمْ، وَإِنْ كَانَ مِن تمامِ تعريفِ الكلامِ ـ فهو جارٌّ ومَجْرُورٌ أَيْضًا مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٌ لـ**(مُفِيدٍ)**، **(واسمٌ)**: خبرٌ مُقَدَّمٌ، **(وفِعْلٌ ثمَّ حرفٌ)**: معطوفانِ عليه؛ **الأَوَّلُ**: بـ(الواوِ)، **والثاني**: بـ**(ثُمَّ)**، **(الكَلِمْ)**: مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وكأنه قالَ: كلامُ النُّحاةِ هو اللفظُ الموصوفُ بوصفيْنِ: **أحدُهما**: الإفادةُ، **والثاني**: التركيبُ المماثِلُ لتركيبِ اسْتَقِمْ، والكَلِمُ ثلاثةُ أنواعٍ: **أحدُها**: الاسمُ، **وثانيها**: الفعلُ، **وثالثُها**: الحرفُ، وإنما عَطَفَ الفعلَ عَلَى الاسمِ بـ(الواوِ)؛ لقُرْبِ مَنْزِلَتِه مِنه؛ حَيْثُ يَدُلُّ كلٌّ مِنْهُمَا عَلَى معنًى فِي نفسِه، وعطَفَ الحرفَ بـ**(ثُمَّ)** لبُعْدِ رُتْبَتِه (م).

(٢) الضمير في **(واحده)** يعود على **(الكلم)**، وأعاد عليه ضمير المذكر؛ لأن الكلم يذكر ويؤنث؛ كسائر أسماء الأجناس، فتقول: هو الكلم، وهي الكلم. «المقاصد الشافية» (١/ ٤١). [الكلم لفظ يصلح للمذكر وللمؤنث]

(٣) أي: يعمُّ الكلام، والكلم، والكلمة.

(٤) (م): **(وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ)** مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، والجُمْلَةُ مُستأنَفَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، **(وَالْقَوْلُ)**: مُبْتَدَأٌ، **(عَمّْ)**: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فعلًا ماضِيًا، وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ فَاعِلُه ضميرًا مُسْتَتِرًا فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ إِلَى (القولِ)، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ والفَاعِلِ: فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ **(عَمّْ)** اسمَ تفضيلٍ ـ وأصلُه: (أَعَمُّ) ـ حُذِفَتْ همزتُه ـ كَمَا حُذِفَتْ مِن (خيرٍ وشرٍّ)؛ لكثرةِ استعمالِهِمَا، وأصلُهما: (أَخْيَرُ وأَشَرُّ)، بدليلِ مَجِيئِهما عَلَى الأصلِ أحيانًا، كَمَا فِي قوْلِ الراجزِ [رؤبة ـ كما في «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٣٥٧)]:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ =

[الكلام] [ش] الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عندَ النَّحْوِيينَ[١] عِبارةٌ عن **(اللفظِ المُفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها)**. فـ**(اللفظُ)**: جنسٌ[٢] يَشْمَلُ الكلامَ والكَلِمَةَ والكَلِمَ، ويَشْمَلُ المُهْمَلَ؛ كـ(دَيْزٍ)، والمُسْتَعْمَلَ؛ كـ(عَمْرٍو). [اللفظ]

و**(مُفِيدٌ)**: أَخْرَجَ المُهْمَلَ، و**(فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها)**: أَخْرَجَ الكَلِمَةَ وبعضَ الكَلِمِ ـ [وهو ما تَرَكَّبَ[٣]][٤] مِن ثلاثِ كَلِمَاتٍ فأَكْثَرَ[٥]،

= وقد قُرِئَ: (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴿) [قراءة أبي قلابة ـ كما في «المحتسب» (٢/ ٢٩٩)]؛ بفتحِ الشينِ وتشديدِ الراءِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أصلُ (عَمٌّ): (أَعَمٌّ) ـ كَمَا قُلنا، وَهوَ عَلَى هَذَا الوجهِ: خبرٌ للمبتدأِ، **(وَكِلْمَةٌ)**: مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، **(بِها)**: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بيُؤَم الآتِي، **(كَلامٌ)**: مُبْتَدَأٌ ثانٍ، **(قدْ)**: حرفُ تقليلٍ. **(يُؤَمْ)**: فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ عَلَى **(كلامٌ)**، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ ونائبِ الفَاعِلِ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ الثانِي، وجملةُ المُبْتَدَإِ الثاني وخبرِه: فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ الأوَّلِ، ومعنى **(يُؤَمْ)**: يُقْصَدُ، وتقديرُ البيتِ: ولفظُ كِلْمَةٍ معنى الكلامِ قد يُقْصَدُ بها؛ يعني: أنَّ لفظَ الكَلمَةِ قد يُطْلَقُ ويُقْصَدُ بها المعنى الَّذِي يَدُلُّ عليه لفظُ الكلامِ.

[مثال لإطلاق الكلمة وإرادة الكلام] ومثالُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ الشارحُ ـ من أنهم قالُوا: (كَلِمَةُ الإخلاصِ)، وقالوا: (كَلِمَةُ التوحيدِ)؛ وأرادُوا بهذيْن قَوْلَنَا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، وكذلك قالَ عليه الصلاةُ والسلامُ: **«أَفْضَلُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ»** [مسلم (٢٢٥٦)]. وَهوَ يُرِيدُ قصيدةَ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ العَامِرِيِّ [«ديوانه» (ص٨٥)]؛ التي أَوَّلُها:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ ... وكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ (م).

(١) في (م): «النُّحاةِ».

(٢) لم يخرج به الدَّوَالُّ الأربع؛ لأن شأن الجنس الإدخال، وما لم يتناوله ـ يقال: (خرج عنه)، لا (به)، وبعضهم أخرجها به؛ نظرًا لأن بين الجنس وفصله: العموم الوجهي؛ فيخرج بكل ما دخل في الآخر. والدَّوالُّ: هي **الكتابة**، و**الإشارة**، و**العقد بالأصابع**؛ الدالة على أعداد مخصوصة، **والنُّصَبُ** كغُرَف، وهي: العلامات المنصوبة: كالمحراب للقبلة؛ جمع نُصْبَة كعُقْدة، أما النُّصُبُ ـ بضمتين ـ: فالأصنامُ. «الخضري» (١/ ١٥).

(٣) في (ع): «رُكّب».

(٤) العبارة في (ك): «مما ركب».

(٥) من (ص)، (م).

ولم يَحْسُنِ السكوتُ [٢/و] عليه ـ نحوُ: (إنْ قامَ زيدٌ).

[صورة التركيب] ولا يَتَرَكَّبُ الكلامُ إلَّا مِن اسميْنِ(١)؛ كـ(زيدٌ قائمٌ)(٢)(٣)، أو: مِن فعلٍ واسمٍ؛ كـ(قامَ زيدٌ)، وكقولِ(٤) المصنِّفِ: (**اسْتَقِمْ**)؛ فإنَّه كلامٌ مركَّبٌ من فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مُسْتَتِرٍ، والتقديرُ: (اسْتَقِمْ أنتَ)(٥)، فاسْتَغْنَى بالمثالِ عن

---

(١) ظاهِرهُ الحصرُ، وهو قول ابن الحاجب [في «مختصره» ـ كما في «شرحه» للتاج السبكي (ص٣٥٤)] ـ وَوَجَّهَ السيدُ [كما في «حاشية الصبان» (١/ ٣٦)]: بأن الإسناد نسبة ـ فلا يقوم إلا بشيئين: مسندٍ، ومسندٍ إليه؛ وهما إما كلمتان، أو ما يجري مجراهما. وما عداهما من الكلمات التي تذكر ـ خارجةٌ عن حقيقة الكلام عارضة لها. واعتمد ابن هشام [«قطر الندى» (ص٥)]: أن ذلك أقل ما يتركب منه. وفصَّله في «شرح القطر» (ص٤٤): بأن صور تراكيب الكلام ستة: اسمان: **فعل واسم** ـ كما مثل، ومن الثاني: المنادى. فإن (يا) نائبة عن (أدعو) ، وما بعدها فَضْلَةٌ؛ لأنه مفعول به. **فعل واسمان** ـ نحو: (كان زيد قائمًا). **فعل وثلاثة أسماء**: كـ(**علمت زيدًا قائمًا**). **فعل وأربعة أسماء**: كـ(**أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا**). **السادسة**: جملتان؛ كجملة القسم وجوابه، والشرط وجوابه.اهـ. وبقي عليه المركب من اسم وجملة، نحو: (**زيد أبوه قائم**)، وعلى هذا: فالحصر إضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة: كفعلين، أو فعل وحرف مثلًا. «الخضري» (١/ ١٥). [صور تراكيب الكلام وأمثلته]

(٢) العبارة في (ص) (م): «نحوُ: زَيدٌ».

(٣) **اعترض**: بأن الوصف مع مرفوعه ـ اسمان، وبأن التنوين من حروف المعاني، فالأولى: التمثيل بـ(ذا أَحْمَدُ). **وَرُدَّ الأول**: بأن الوصف مع مرفوعه المستتر ـ في حكم المفرد؛ لعدم بروزه في تثنية ولا جمع. وأما نحو: (قائمان وقائمون)، فـ(الألف) و(الواو): فيه حرفا تثنية وجمع، والضمير مستتر ـ بخلافهما مع الفعل، **والثاني**: بأن التنوين ليس بكلمة اتفاقًا؛ لعدم استقلاله، كـ(ألف) المفاعلة، و(ياء التصغير)، و(ياء النسب)، ولذا زاد في «التسهيل» (ص٣) ـ قَيْدَ الاستقلال في حدِّ الكلمة؛ لإخراج هذه. «الخضري» (١/ ١٦).

(٤) في (ع): «وقول».

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٣٣ ـ ٣٤): «يبقى النظر في هذا الحدِّ في شيئين: [إيراد على المؤلف لما لم يذكر قيد التركيب في النظام؟ وجوابه]
أحدهما: أن يقال: لِمَ لم ينصّ على قيد التركيب، وعادة النحويين: أن يذكروه في حد الكلام، فيقولون: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع؛ لأن كل كلام لا بد أن يكون مركبًا لفظًا أو أصلًا؟ **فيقال** في الجواب عن هذا: إنه استغنى =

[أنْ يقولَ][1]: (فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها)، فكأنه قالَ: (الكلامُ هو اللفظُ المفيدُ فائدةً كفائدةِ اسْتَقِمْ). وإنما قالَ المصنِّفُ: **(كلامُنا)**: لِيُعْلَمَ أنَّ التعريفَ إنما هو للكلامِ في اصطلاحِ النُّحَاةِ[2]، لا في اصطلاحِ اللُّغَوِيِّينَ[3]،

= عنه لوجهين:

أحدهما: أن قوله: **(مفيد)** ـ أغنى عن هذا القيد؛ لأن كل مفيد مركب، فلما استلزمته الإفادة ـ استغنى عنه بها، ولذلك اعتُرِض على أبي موسى الجزولي [في «المقدمة الجزولية» (ص٣)]: بأن قوله: (المركب) ـ في حد الكلام ـ حشو؛ لأنَّ قيد الإفادة مغنٍ عنه.

وهذا السؤال أورده طلبة مالقة على شيخنا أبي عبد الله الفخَّار رَحِمَهُ اللهُ [هو محمد بن الحسن بن كامل الحضرمي المالقي (٥٣٩هـ)] ـ **وأجاب عنه** في الحال: بدخول أسماء الأعداد نحو: (اثنان ثلاثة أربعة)، فإنها مفيدة ـ مع كونها غير مركبة، والدليل على كونها غير مركبة: نطقهم بها على الوقف. وقولهم: (ثلاثة أربعة)؛ إذا أدرجوا فهي مفيدة، مع أنها لا يسمى واحد منها كلامًا.

[إفادة أسماء الأعداد]

وقد يجاب عن هذا الجواب: إنما أفادت مع القرينة. ألا ترى أنها تفيد إذا عدّ بها من غير حضور معدود؛ فقد حصل التركيب بوجهٍ ما، فلذلك حصلت الإفادة، فليست ألفاظ العدد إذا عدّ بها من المفردات على الإطلاق، وعلى هذا التقدير: تسمى كلامًا. . . . .

والوجه الثاني: أنّ مقصود الناظم إنما هو تقريب على المبتدئ ومن يليه، والتبيين بأوضح ما يمكن، فلو قيد اللفظ التركيب ـ لسبق فهمه إلى إنكار كون **(استقم)** كلامًا، لكونه ليس في اللفظ مركبًا، فضلًا عن إنكار كون (نعم) و(لا) و(بلى) و(قاف) في قول الراجز [هو للوليد بن عقبة بن أبي معيط ـ كما في «الأغاني» (٤/ ١٨١)]:

قلتُ لها قِفِي لنَا قالت قاف ....

ونحو ذلك كلامًا مع أنه كلام: لأن كون هذه الأشياء مركبة في التقدير أو غير مركبة ـ لا يتبين إلا بعد تمرين وتحصيل، فكان تركُ التقييد به أولى بما قصد له». انتهى.

(١) في (س): «قوله». (٢) في (ص)، (م): «النحويين».

(٣) رُدَّ: بأنه معلوم من الخُطْبَةِ. **وقد يجاب**: بأنه نبَّه عليه أيضًا في أول مسائل الفن زيادة في البيان؛ ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها، أو: أن فائدة الإضافة ـ الإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام، لا مجرد أنه في النحو. فمحط تعليل الشارح: قوله: **(لا في اصطلاح اللغويين)**. «الخضري» (١/ ١٦).

وهو في **اللغةِ**(١): اسمٌ لكلِّ ما يُتَكَلَّمُ به مفيدًا كانَ أو غيرَ مفيدٍ.

[الكلم] والكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ(٢)، واحِدُه كَلِمَةٌ، وهي: إما اسمٌ وإما فِعْلٌ وإما حرفٌ؛ [لأنَّها إنْ](٣) دَلَّتْ على معنًى في نفسِها غيرَ مقترِنةٍ بزمانٍ ـ

---

(١) ينظر: «الصحاح» للجوهري (٥/٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤).

(٢) (م) اسمُ الجنسِ عَلَى نوعيْنِ: **أحدُهما**: يُقالُ له: اسمُ جنسٍ جَمْعِيٌّ، **والثاني**: يُقالُ له: اسمُ جنسٍ إفراديٌّ. [نوعا اسم الجنس]

فأمَّا اسمُ الجنسِ الجمعيُّ: فهو (ما يَدُلُّ عَلَى أكثرَ مِن اثنيْنِ، ويُفَرَّقُ بينَه وبينَ واحِدِه بـ(التاءِ)، و(التاءُ) غالبًا تكونُ فِي المفرَدِ؛ كـ(بقرةٍ وبَقَرٍ، وشجرةٍ وشَجَرٍ)، ومنه: (كَلِمٌ وكَلِمَةٌ)، ورُبَّمَا كانَتْ زيادةُ (التاءِ) فِي (الدالِّ) عَلَى الجَمْعِ مِثلِ (كَمْءٍ) للواحدِ و(كَمْأَةٍ) للكثيرِ، وَهوَ نادرٌ، وقد يَكُونُ الفرقُ بينَ الواحدِ والكثيرِ بالياءِ، كـ(زِنْجٍ وزِنْجِيٍّ، ورُومٍ ورُومِيٍّ). فأمَّا اسمُ الجنسِ الإفراديُّ: فهو (ما يَصْدُقُ عَلَى الكثيرِ والقليلِ واللفظُ واحدٌ)، كـ(ماءٍ وذَهَبٍ وخَلٍّ وزَيْتٍ).

[الفرق بين اسم الجنس الجمعي وما شابهه من جموع التكسير] **فإنْ قُلْتَ**: فإني أَجِدُ كثيرًا مِن جُمُوعِ التكسيرِ يُفَرَّقُ بينَها وبينَ مُفْرَدِها بـ(التاءِ)، كَمَا يُفَرَّقُ بينَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ وواحِدِه، نحوَ: (قُرًى) وواحِدُه (قَرْيَةٌ)، و(مُدًى) وواحِدُه (مُدْيَةٌ)، فبماذا أُفَرِّقُ بينَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ، وَمَا كَانَ عَلَى هَذَا الوجهِ مِن الجُمُوعِ؟

فالجوابُ عَلَى ذلكَ: أَنْ تَعْلَمَ أنَّ بينَ النوعيْنِ ـ اختلافًا من وجهيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ الجمعَ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِن زِنَاتِ الجموعِ المحفوظةِ المعروفةِ. فأمَّا اسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيُّ: فلا يَلْزَمُ فيه ذلكَ، أفلا تَرَى أنَّ (بَقَرًا وشَجَرًا وثَمَرًا) لا يُوَافِقُ زِنَةً مِن زِناتِ الجمعِ؟!

والوجهُ الثاني: أنَّ الاستعمالَ العربيَّ جَرَى عَلَى أنَّ الضميرَ وَمَا أَشْبَهَهُ يَرْجِعُ إِلَى اسمِ الجنسِ الجمعيِّ مُذَكَّرًا؛ كقولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وقولِه جَلَّ شَأْنُه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأمَّا الجَمْعُ: فإنَّ الاستعمالَ العربيَّ جرى عَلَى أنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ مؤنَّثًا، كَمَا تَجِدُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]. وقولِه سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [العنكبوت: ٥٨]. وكقولِ الشاعرِ:

في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التِي وَجَبَتْ   لَهُمْ هُناكَ بِسَعْيٍ ـ كانَ ـ مَشْكُورِ (م)

(٣) طمسٌ في (ك).

فهي الاسمُ، وإنِ اقْتَرَنَتْ بزمانٍ [(١)فهي الفعلُ، وإنْ لم تَدُلَّ على معنًى في نفسِها؛ بل في غيرِها، فهي الحرفُ.

[صور تركيب الكلام] والكَلِمُ: ما تَرَكَّبَ مِن ثلاثِ كَلِماتٍ فأكثرَ، كقولِكَ: (إنْ قامَ زيدٌ)، [الكلمة] والكَلِمَةُ: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنًى مفردٍ. فقولُنا: (**الموضوعُ لمعنًى**): أَخْرَجَ المهمَلَ كـ(**دَيْزٍ**)، وقولُنا: (**مُفْردٍ**): أَخْرَجَ الكلامَ؛ فإنَّه موضوعٌ لمعنًى غيرِ مفردٍ.

[القول] ثم ذَكَرَ المُصَنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ، والمرادُ: أنه يَقَعُ على الكلامِ أنه قولٌ، ويَقَعُ أيضًا على الكَلِمِ والكَلِمَةِ(٢) [أنه قولٌ](٣). وزَعَمَ بعضُهم: أنَّ الأصلَ استعمالُه في المُفرَدِ.

[إطلاق الكلمة وإرادة الكلام] ثم ذَكَرَ المصنِّفُ: أنَّ الكَلِمَةَ قد يُقْصَدُ بها الكلامُ؛ [٢/ظ] كقولِهم في (لا إلٰهَ إلَّا اللهُ: كَلِمَةُ الإخلاصِ).

وقد يَجْتَمِعُ الكلامُ والكَلِمُ في الصدقِ، وقد يَنْفَرِدُ أحدُهما.

[مثال لاجتماع الكلام والكلم] فمثالُ اجتماعِهِمَا: (قد(٤) قامَ زيدٌ)؛ فإنَّه كلامٌ؛ لإفادتِه معنًى يَحْسُنُ السكوتُ عليه، وكَلِمٌ؛ لأنَّه مركَّبٌ مِن ثلاثِ كَلِماتٍ. ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ: (إنْ قامَ زيدٌ)(٥).

[مثال لانفراد الكلم] ومثالُ انفرادِ الكلامِ: زيدٌ قائمٌ(٦).

---

(١) من هنا يبدأ خرم في (ك)، ينتهي عند قوله: «وفي الحرفِ، نحوُ: (إنِّي)، بخلافِ» إلخ.

(٢) كشط في (ع) الألف واللام من قوله: «الكلمة».

(٣) ليس في (س)، (ع).

[تعليل: صلاح كونه كلامًا ولم يكن كلمًا. وكذا العكس]

(٤) في (س)، (ع): «هل».

(٥) لم يَكُنْ هَذَا المثالُ ونحوُه كلامًا؛ لأنَّه لا يُفِيدُ معنًى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليه.

(٦) لم يَكُنْ هَذَا المثالُ ونحوُه كَلِمًا؛ لأنَّه ليسَ مُؤَلَّفًا مِن ثلاثِ كَلِماتٍ.

[ص] [١٠] بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدَا، وَأَلْ وَمُسْنَدٍ ـ لِلاسمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[1]

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ في هذا البيتِ علاماتِ الاسمِ[2]: [علامات الاسم]

فمِنها: **الجرُّ**، وهو يَشمَلُ الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبَعِيَّةِ[3]، نحوَ: (مَرَرْتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ)، فـ(الغلام): مجرورٌ[4] بالحرفِ، و(زيدٍ): مجرورٌ بالإضافةِ، و(الفاضلِ): مجرورٌ[5] بالتبعيَّةِ، وهو[6] [أنواع الجر]

---

(١) **(بالجَرِّ)** جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بقولِه: **(حَصَلْ)** الآتي آخرَ البيتِ. ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بمحذوفٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ، مُبْتَدَؤُه المؤخَّرُ هو قَوْلُهُ: **(تَمْيِيز)** الآتي، **(والتَّنوينِ والنِّدا وأَلْ ومُسْنَدٍ)**: كُلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى قولِه: **(بالجَرِّ)**، **(للاسم)** جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقدَّمٌ ـ إنْ جَعَلْتَ قولَه: **(بالْجَرِّ)** مُتَعَلِّقًا بـ**(حَصَلْ)**، فَإِنْ جَعَلْتَ **(بالجرِّ)** خَبَرًا مُقَدَّمًا ـ وَهوَ الوجهُ الثانِي ـ كَانَ هَذَا الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بـ**(حَصَلْ)**، **(تَمْيِيزٌ)** مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وقد عَرَفْتَ أنَّ خبرَه واحدٌ من اثنيْنِ، **(حَصَلْ)** فعلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوازًا تَقْدِيرُهُ هو، يعُودُ إِلَى **(تمييزٌ)**، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ نعتٍ لتميِيزٌ، وتقديرُ البيتِ: التمييزُ الحاصلُ بالجرِّ والتنوينِ والنداءِ و(أَلْ) والإسنادِ كائنٌ للاسمِ، أو: التمييزُ الحاصلُ للاسمِ عن أَخَوَيْهِ: الفِعْلِ والحرفِ ـ كائنٌ بالجرِّ والتنوينِ والنداءِ وألْ والإسنادِ؛ أي: كائنٌ بكلِّ واحدٍ من هذه الخمسةِ.

(٢) أي: بعضها.

(٣) قال الخضري في «حاشيته» (١/١٨): «الصحيح: أن الجارَّ هو المضاف لا الإضافة، وأنَّ العامل في التابع ليس التبعية؛ بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف؛ إذ لا عامل للجر غيرهما حتى في المجاورة والتوهم ـ كما حقَّقه ابن هشام في «شرح اللمحة»، ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما. قال الجلال: ومذهب الناظم: أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر؛ فذكر الحرف شامل له؛ إلا أن يراعى مذهب غيره». [الجر منحصر في الحرف والإضافة]

(٤) ليس في (ع)، لكن استدركها في الحاشية بالمداد الأحمر.

(٥) ليس في (ع)، لكنه استدركها؛ فكتبها في الحاشية بالمداد الأحمر.

(٦) كتب تحتها في (س): «أي: الجر».

أَشْمَلُ مِن(١) قولِ غيرِه: (بحرفِ الجرِّ)؛ لأنَّ هذا لا يَتناوَلُ الجرَّ بالإضافةِ [ولا الجرَّ](٢) بالتبعيَّةِ(٣).

[التنوين وأقسامه] ومِنها: **التنوينُ**(٤)، (وهو على أربعةِ أقسامٍ)(٥):

[تنوين التمكين] **تنوينُ التمكينِ**: وهو اللاحِقُ للأسماءِ المُعرَبَةِ؛ كـ(زيدٍ ورَجُلٍ)؛ إلَّا جمعَ المؤنَّثِ السالِمَ نحوَ: (مُسْلِمَاتٍ)، وإلَّا نحوَ: (جَوَارٍ، وغَوَاشٍ) وسيأتي حُكْمُهما.

[تنوين التنكير] **وتنوينُ التنكيرُ**: وهو اللاحِقُ للأسماءِ المبنيَّةِ؛ فَرْقًا بينَ مَعْرِفَتِها

---

(١) كتب تحتها في (س): «أي: أعم».

(٢) في (س)، (ع): «والجرّ».

[من صور المجرورات] (٣) **عورِضَ**: بأن الحرف يتناول المبنيات، وَعَنْ، وَعَلى، والكاف: الاسميات. إذ يستدل على اسميتها به، لا بالجر لعدم ظهوره. ففي كلٍّ ما ليس في الآخر. نعم، الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرًا؛ كـ(عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ)، فيوقع المبتدئ في الخطأ والجرِّ. وإن كان كذلك في نحوِ: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المَائدة: ١١٩]. لكنه ليس ظاهرًا في الفعل حتى يوقع في الخطأ بخلاف الحرف، وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلِّي، فلا يخرج ما ذكره. «الخضري» (١/ ١٨).

(٤) **استُشْكِل عدُّه علامةً**: بأن معرفة أقسامه الآتية ـ فرع عن معرفة الاسم، إذ لا يعرف كونه للتمكين مثلًا ـ إلا إذا عرف أن مدخوله اسم مُعْرَبٌ منصرف. فكيف يكون علامة له؟ **وأجيب**: بأن المستدل به مطلق نونٍ، لا خصوص الأقسام، وهو لغةً: مصدر نوّنت؛ أي: صوَّت، أو: أدخلت نونًا على الكلمة. [تعريف التنوين] نقل اصطلاحًا إلى نفس النون المدخلة؛ أعني: (النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلًا لا خطًّا ووقفًا). فهو من إطلاق المصدر، إما على آلته؛ لأن النون يحصل بها التصويت لكونها حرفًا أغن، أو: على المفعول فخرج بـ(الساكنة): النون الأولى من (ضيفن). وأما الثانية فتنوين، وبـ(الزائدة): نون (إذن)؛ سواء كتبت ألفًا ـ وهو الصحيح، أو: نونًا لعدم زيادتها، وبلحوق الآخر نون (انكسر ومنكسر). وكذا نون إذن؛ لأنها نفس الآخر لا لاحقة له. «الخضري» (١/ ١٩).

(٥) العبارة في (س)، (ع): «وهو على أقسامٌ» (م). والمرادُ ـ عَلَى ذِكْرِ العددِ ـ أنَّ المُخْتَصَّ بالاسمِ أربعةُ أقسامٍ (م).

ونكِرَتِها، نحوُ: (مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهٍ[1] آخَرَ).

[تنوين المقابلة] **وتنوينُ المقابَلَةِ**: وهو اللاحِقُ لجمعِ المؤنَّثِ السالِمِ، نحوُ: (مُسْلِمَاتٍ)؛ فإنَّه في مقابلةِ النونِ في جمعِ المذكَّرِ السالِمِ؛ كـ(مُسلِمينَ).

[تنوين العوض وأنواعه] **وتنوينُ العِوَضِ**: وهو على ثلاثةٍ[2] أقسام: [٣/و] **١ ـ عِوَضٌ عن جملةٍ**؛ وهو الذي يَلْحَقُ (إذٍ)[3]؛ عِوَضًا عن جملةٍ تكونُ بعدَها؛ كقولِه تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝٨٤﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ أي: [حينَ إذْ[4]][5] بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقُومَ[6]. فحَذَفَ (بَلَغَتِ الرُّوحُ[7] الحُلْقُومَ)، وأتَى بالتنوينِ عِوَضًا عنه. **٢ ـ وقِسمٌ يكونُ عِوَضًا عن اسم**، وهو اللاحِقُ لـ(كُلٍّ)؛ عِوَضًا عمَّا تُضافُ[8] إليه، نحوُ: (كلٌّ قائِمٌ)؛ أي: (كلُّ إنسانٍ قائمٌ)، فحَذَفَ (إنسانٍ)، وأتى بالتنوينِ عِوَضًا عنه[9].

---

(١) في (ص)، (م): «وبسيبويهٍ».

(٢) رسمت في (ع): «ثلثة»؛ على الرسم القديم.

(٣) نونها في (س) بالكسر على الحكاية، وهو حسنٌ جدًّا.

(٤) كتبها في (س): «إذا». ثم كشط الألف.

(٥) في (ع): «حينئذ». ثم ضرب عليها، وكتب بالمداد الأحمر في الحاشية كالمثبت.

(٦) ينظر: «معاني الزجاج» (١١٦/٥).

(٧) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية بخط آخر.

(٨) في (ع): «يضاف».

(٩) [أمثلة لتنوين العوض عن كلمة] (م) ومِنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإِسْرَاء: ٨٤]، وقولُه جَلَّ شأنُه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ۝١١٦﴾ [البَقَرَة: ١١٦]، وقولُه تباركت كلماتُه: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَـٰٓؤُلَآءِ وَهَـٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الإِسْرَاء: ٢٠]، ومِثلُ كُلٍّ في هذا الموضوعِ كَلِمَةُ (بعضٍ)، [بعض ككل في تنوينها عوضًا عن مضاف إليه محذوف] ومِن شواهدِ حذفِ المفردِ الذي من حقِّ (بعضٍ) أنْ يُضافَ إليه، والإتيانِ بالتنوينِ عِوَضًا عنه ـ قولُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ، في مَطْلَعِ أُرْجُوزَةٍ طَوِيلَةٍ يَمْدَحُ فيها تَمِيمًا [في «ديوانه» (ص٧٩)]:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى ... فَمَطَلَتْ بَعْضًا وأَدَّتْ بَعْضَا

يُرِيدُ: فمَطَلَتْ بعضَ الدَّيْنِ وأَدَّتْ بعضَه الآخَرَ (م).

وقِسْمٌ يكونُ عِوَضًا عن حرفٍ، وهو اللاحِقُ لـ(جَوَارٍ وغَوَاشٍ) ونحوِهِما؛ [رفعًا وجرًّا][١]، نحوَ: (هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، ومَرَرْتُ بجَوَارٍ)، فحُذِفَتِ[٢] (الياءُ)، وأُتِيَ بالتنوينِ عِوَضًا عنها.

[تنوين الترنم]

وتنوينُ التَّرَنُّمِ[٣]: وهو [الذي يَلْحَقُ القوافِيَ][٤] المُطْلَقَةَ بحرفِ عِلَّةٍ؛ كقولِه[٥]:

١ - أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ[٦] ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[٧]

[فجِيءَ بالتنوينِ بدلًا مِن الألفِ؛ لأجلِ الترنُّمِ][٨]. [وكقولِه[٩]:

٢ - أَزِفَ[١٠] التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

---

(١) في (س)، (ع) بالإبدال: «جرًّا ورفعًا».

(٢) في (س): «فحذف». وأجرى الجملة بعدها على البناء للفاعل، فتأمل.

(٣) (م) هَذَا النوعُ خامسٌ: ولا يَخْتَصُّ بالاسمِ، وقد ذَكَرَه وَمَا بعدَه اسْتِطْرَادًا (م).

(٤) في (ع): «اللاحق للقوافي». ثم كتب في الحاشية أنها في نسخة كالمثبت.

(٥) في (س)، (ع): «كقول الشاعر». وهو: جَرِير بنُ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (ص٥٧).

(٦) رسمها في (س): «والعتابًا». . . «أصابًا».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قولُه: **(والعِتابنْ، وأَصابَنْ)** حيثُ دَخَلَهما ـ في الإنشادِ ـ تنوينُ التَّرَنُّمِ، وآخِرُهما حرفُ العِلَّةِ، وهو هنا ألفُ الإطلاقِ، والقافيةُ التي آخِرُها حرف عِلَّةٍ تُسَمَّى مُطْلَقَةً (م).

[ما هي القافية المطلقة؟]

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ع).

(٩) النَّابغَةُ الذُّبْيَانِيُّ في «ديوَانِهِ» (ص٨٩).

(١٠) في (س): «أَقلّي»، وهو موافق لما في «الجُمَل» (ص٢٥٥)، و«المقتضب» (١/ ٢٤٠)، و«الأصول» (٢/ ٣٨٦)، وعدة مصادر. وفي (ع): «**أفد**». وكتب في الحاشية بالمداد الأحمر: أي: من الوفود. **قلت: وهي** موافقة لما في «شرح السِيرافي» (٥/ ١٠٠)، و«الصناعتين» (ص٤٤٦)، و«المفصل» (ص٤٣٣)، وعدة مصادر أخرى، واختلاف النسخ اختلاف روايات ـ ولا تأثير له في محلّ الشاهد.

٢ - لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ(١)](٢)

[تنوين الغالي] **والتنوينُ الغالي**: وأَثْبَتَه الأخفشُ(٣)، وهو الذي يَلْحَقُ القوافِيَ المقيَّدَةَ؛ كقولِه:

٣ - وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ(٤)

[من التنوين ما يدخل الفعل والحرف] وظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ: أنَّ التنوينَ كلَّه مِن خَوَاصِّ الاسمِ. وليسَ كذلكَ؛ بل الذي يَخْتَصُّ [به الاسمُ](٥) إنما هو تنوينُ (التمكينِ، والتنكيرِ، والمقابَلَةِ، والعِوَضِ). وأمَّا (تنوينُ الترنُّمِ، والغالي): فيكونانِ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ(٦).

---

(١) رسمها في (س)، (ع): «قدِ». قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: «في هذا البيتِ شاهدانِ للنُّحاةِ: **أَوَّلُهما**: دُخولُ التنوينِ الذي للتَّرَنُّم على الحرفِ، وهو (قَدْ)، فذلك يَدُلُّ على أنَّ تنوينَ الترنُّم لا يَخْتَصُّ بالاسمِ؛ لأنَّ الشيءَ إذا اخْتَصَّ بشيءٍ لم يَجِئْ معَ غيرِه، **والثاني**: في تخفيفِ (كَأَنْ) التي للتشبيهِ، ومجيءِ اسْمِها ضميرَ الشأنِ، والفصلِ بينَها وبينَ خَبَرِها بـ(قَدْ)؛ لأنَّ الكلامَ إثباتٌ. ولو كانَ الكلامُ نفيًا: لكانَ الفصلُ بـ(لَمْ)، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَآ﴾ [هود: ٩٥]، ومثلُ هذا البيتِ في الاستشهادِ على ذلكَ قولُ الشاعرِ:

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ، فَمَحْذُورُها كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا».

انتهى.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ع)، لكنه أثبته في الحاشية، بالخط نفسه.

(٣) «القوافي» (ص١٧).

(٤) (م) هَذَا البيتُ لرُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ «ديوانه» (ص١٠٤)، وبعده: (**مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ**)، والشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الْمُخْتَرَقْنْ**) و(**الخَفَقْنْ**)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ عليهما التنوينَ - معَ اقترانِ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا بـ(أَلْ)، ولو كَانَ هَذَا التنوينُ ممَّا يَخْتَصُّ بالاسمِ - لم يَلْحَقْ الاسمَ المقترنَ بـ(أَلْ)، وإذا كَانَ آخرُ الكَلمَةِ التي فِي آخرِ البيتِ حرفًا صحيحًا ساكنًا - كَمَا هنا - تُسَمَّى القافيةُ حينَئِذٍ: (قافِيَةً مُقَيَّدَةً) (م) باختصار. [ما هي القافية المقيدة؟]

(٥) في (ع): « بالاسم». [دفع إيراد الشارح أن التنوين ليس كله من خواص الاسم]

(٦) (م) هذا الاعتراضُ لا يَرِدُ على الناظمِ؛ لأنَّ تسميةَ (نونِ التَّرَنُّمِ)، و(النونِ) التي =

[النداء] ومن خواصِّ الاسمِ: النداءُ، نحوُ: (يا زَيْدُ)، والألِفُ واللامُ، نحوُ: (الرَّجُلُ)، والإسنادُ إليه، نحوُ: (زَيْدٌ قائِمٌ). فمعنى البيتِ: حَصَلَ للاسمِ تمييزٌ عن الفعلِ والحرفِ بالجرِّ، والتنوينِ، والنداءِ، و (الألفِ واللامِ)، والإسنادِ إليه؛ أي: الإخبارِ عنه.

واسْتَعْمَلَ المصنِّفُ (أل) مكانَ (الألفِ [٣/ظ] واللامِ)، وقد وَقَعَ ذلك في عبارةِ بعضِ المتقدِّمينَ[١]، وهو الخليلُ[٢]. واسْتَعْمَلَ المصنِّفُ [(مُسْنَدٍ)[٣]، مكانَ (الإسنادِ له)][٤].

[علامات الفعل] [ص][١١] بِتَا (فَعَلْتُ وَأَتَتْ)، وَيَا (افْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) ـ فِعْلٌ يَنْجَلِي

[علامة الفعل الماضي] [ش] ثُمَّ ذكَرَ المصنِّفُ: أنَّ الفعلَ يَمتازُ عن الاسمِ والحرفِ بتاءِ (فَعَلْتُ)، والمرادُ بها: تاءُ الفاعلِ، وهي المضمومةُ للمتكلِّمِ، نحوُ: (فَعَلْتُ)، والمفتوحةُ للمخاطَبِ، نحوُ: (تَبَارَكْتَ)، والمكسورةُ للمخاطَبَةِ، نحوُ: (فَعَلْتِ).

ويَمْتَازُ أيضًا بتاءِ (أَتَتْ)، والمرادُ بها: تاءُ التأنيثِ الساكنةِ، نحوُ:

= تَلْحَقُ القوافِيَ المُطْلَقَةَ ـ تَنْوِينًا، إنما هي **(تسميةٌ مجازيَّةٌ)**، ولَيْسَتْ مِن الحقيقةِ التي وُضِعَ لها لفظُ التنوينِ، فأنتَ لو أَطْلَقْتَ لفظَ التنوينِ على المعنَى الحقيقيِّ الذي وُضِعَ له ـ لم يَشْمَلْهُما، **والأصلُ**: أنْ يُحْمَلَ اللفظُ على معناه الحقيقيِّ؛ ولذلك نَرَى أنه لا غُبارَ على كلامِ الناظمِ (م).

[حكم همزة (أل) هل هي أصلية أم زائدة؟] (١) **مقتضاه**: أنَّ التعبير بـ(الألف واللام): هو الأصل، وهو مبني على أنَّ المعرف (اللام) وحدها، و(الهمزة) زائدةٌ للوصل؛ إما على كونه (الهمزة) أصلية؛ وصلت لكثرة الاستعمال، فاللائق التعبير بـ(أل)؛ لأنَّ ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه، بخلاف الأحادي. وإما على كون (الهمزة) زائدة معتدًّا بها في الوضع فيعبر بـ(أل)؛ نظرًا للاعتداد بها ـ وهو الأقيس، وبـ(الألف واللام)؛ نظرًا لزيادتها، وقد استعمل سيبويه [«الكتاب» (١/ ١٥)، (٣/ ٣٢٥)] العبارتين؛ أفاده المُرَادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٢) في مواضع كثيرة ـ من كتابه «الجُمَل في النحو» منها (ص٦٨)، (٧٦)، (٩٩)، (١٠٩) وغيرها.

(٣) على الحكاية.

(٤) في (س): «مسندًا مكان الإسناد».

[الفرق بين تاء الاسم وتاء الفعل وتاء الحرف]

(نِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ)، فاحْتَرَزْنا[(١)] بـ(**الساكنةِ**) عن **اللاحقةِ للأسماءِ**؛ فإنَّها تكونُ[(٢)] متحرِّكةً بحركةِ الإعرابِ، نحوُ: (هذه مُسْلِمةٌ، ورأيتُ مُسْلِمةً، ومررتُ بمسلمةٍ)، ومن **اللاحقةِ للحرفِ**، نحوُ: (لاتَ ورُبَّتَ وثمَّتَ)[(٣)]. وأمَّا تسكينُها معَ (رُبَّ) و(ثمَّ): فقليلٌ، نحوُ: (رُبَّتْ وثُمَّتْ).

[علامة فعل الأمر]

ويَمْتَازُ أيضًا بـ(يَا افْعَلِي)، والمرادُ بها: (ياءُ الفاعلةِ)، وتَلْحَقُ فعلَ الأمرِ، نحوَ: (اضْرِبِي)، والفعلَ المضارعَ، نحوَ: (تَضْرِبِينَ)، ولا تَلْحَقُ الماضِيَ.

[الفرق بين «ياء افعلي» ومطلق ياء الضمير]

وإنما قالَ المصنِّفُ: (**يا افْعَلِي**)، ولم يَقُلْ: (ياء الضميرِ)؛ لأنَّ هذه تدخُلُ فيها (ياءُ المتكلِّمِ)، وهي لا تَخْتَصُّ بالفعلِ؛ بل تكونُ فيه، نحوُ: (أَكْرَمَنِي)، وفي الاسمِ، نحوُ: (غُلامِي)، وفي الحرفِ، نحوُ: (إِنِّي)، بخلافِ][(٤)] (**ياءِ افْعَلِي**)؛ فإنَّ المرادَ بها: ياءُ الفاعلةِ على ما تَقَدَّمَ، وهي لا تكونُ إلَّا في الفعلِ.

---

(١) في (س): «واحترزنا».   (٢) ليس في (س).

[شواهد التاء اللاحقة للحرف]

(٣) (م) أمَّا دخولُ (التاءِ) على (لا)؛ فأَشْهَرُ مِن أنْ يُسْتَدَلَّ عليه؛ بل قد اسْتُعْمِلَتْ (لاتَ) حرفَ نَفْيٍ بكثرةٍ، ووَرَدَ استعمالُه في فَصيحِ الكلامِ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]، وأمَّا دُخُولُها على (رُبَّ)؛ ففي نحوِ قولِ الشاعرِ [وهو لابن أحمر= عمرو بن أحمر الباهلي، في «ديوانه» (ص٧٦)]:

ورُبَّتَ سائلٍ عَنِّي حَفِيٍّ … أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحوِ قولِ الآخَرِ [هو ضمرة بن ضمرة النهشلي، كما في «المعاني الكبير» (٢/ ١٠٠٥)]:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ … شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وأمَّا دُخُولُها على (ثُمَّ)؛ ففي نحوِ قولِ الشاعرِ [شمر بن عمر الحنفيّ، كما في «الأصمعيات» (ص١٢٦)]:

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي … فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي (م)

(٤) هنا انتهاء الخرم المذكور آنفًا في (ك) بما يعادل لوحةً كاملةً، والذي بدأ عند قوله: (**فهي الفعلُ، وإنْ لم تَدُلَّ على معنًى في نفسِها؛ بل في غيرِها، فهي الحرفُ...**) إلخ.

[نوعا نون التوكيد] وممَّا[١] يُمَيِّزُ الفعلَ: نونُ (أَقْبِلَنَّ)، والمرادُ بها: نونُ التوكيدِ؛ خفيفةً كانَتْ [أو ثقيلةً][٢]. فالخفيفةُ][٣]: نحوُ قولِه تعالى: (لَنَسْفَعن[٤] بِالنَّاصِيَةِ) [العلق: ١٥]، [والثقيلةُ: نحوُ][٥] قولِه تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

[٤/و] فمعنى البيتِ: يَنْجَلِي الفعلُ بـ(تاءِ الفاعلِ)، و(تاءِ التأنيثِ الساكنةِ)[٦] و(ياءِ الفاعلةِ)، و(نونِ التوكيدِ).

[ص] [١٢] سِوَاهُمَا الْحَرْفُ، كَـ(هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمْ)[٧]

[١٣] وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ[٨]

[علامة الحرف] [ش] يُشِيرُ إلى أنَّ الحرفَ يَمْتازُ عن الاسمِ والفعلِ[٩]؛ بخُلُوِّه عن

---

(١) في (ك): «مما»، بدون واوٍ.

(٢) في (ك): «شديدة».

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س).

(٤) في (ك): «النسفعن».

(٥) في (س): «أو ثقيلة».

(٦) (م) بقَبولِ (تاءِ التأنيثِ) و(تاءِ الفاعلِ) ـ أَبْطَلَ الجمهورُ مَذْهَبَ القائلِ [ابن السرّاج، وتبعه الفارسيّ]؛ بأنَّ (ليسَ) حرفٌ، ومَذْهَبَ القائلِ [ثعلب]؛ بأنَّ (عَسَى) حرفٌ، وبقَبُولِ (تاءِ التأنيثِ) وَحْدَها ـ أَبْطَلُوا مَذْهَبَ القائلِ [الفرّاء]؛ بأنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) اسمانِ (م).

(٧) (م) **تقديرُ البيتِ كلِّه**: الحرفُ سِوَى الاسمِ والفعلِ، وَذَلِكَ (**كهَلْ وفي ولَمْ**)، والفعلُ المضارِعُ يلي (**لَمْ**)، وَذَلِكَ كائنٌ كـ(**يَشَمْ**)، و(**يَشَمْ**): فعلٌ مُضَارِعٌ ماضيه قولُكَ: (**شَمِمْتُ الطِّيبَ**) ونحوَه ـ من بابِ فَرِحَ ـ إذا نَشِقْتَه، وفيه لغةٌ أُخْرَى؛ من بابِ نَصَرَ يَنْصُرُ؛ حكاها الفَرَّاءُ (م).

(٨) (م) **تقديرُ البيتِ**: مَيِّزِ الماضِيَ مِن الأفعالِ بقَبولِ (التاءِ) التي ذَكَرْنا: أنها مِن علاماتِ كونِ الكَلمَةِ فِعلًا، وعَلِّمْ فعلَ الأمرِ بقَبُولِ (النونِ) إن فُهِمَ مِنه الطلبُ. و(**مِزْ**): أمرٌ مِن مازَ الشيءَ يَمِيزُهُ مَيْزًا ـ مثلُ: باعَ يَبِيعُ بَيْعًا ـ إذا مَيَّزَهُ، وسِمْ: أمرٌ مِن وَسَمَ الشيءَ يَسِمُه وَسْمًا ـ مثلُ وَصَفَه يَصِفُه وَصْفًا ـ إذا جَعَلَ له علامةً يَعْرِفُه بها، والأمرُ فِي قَوْلِهِ: (**إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ**): هو الأمرُ اللُّغَوِيُّ، ومعناه: الطلبُ الجازِمُ عَلَى وجهِ الاستعلاءِ (م).

(٩) ساقط في (ك).

[أقسام الحرف] علاماتِ الأسماءِ وعلاماتِ الأفعالِ، ثمَّ مَثَّلَ بـ[هَلْ وَفِي][(١)] وَلَمْ؛ منبِّهًا على أنَّ الحرفَ يَنقسِمُ إلى قِسميْنِ: مُخْتَصٍّ[(٢)] وغيرِ مختصٍّ[(٣)]، فأشارَ بِـ(هَلْ) إلى غيرِ المختَصِّ، وهو الذي يَدْخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ، نحوُ: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(هلْ قامَ زيدٌ)، وأشارَ بـ(في ولَمْ) إلى المختَصِّ، وهو قِسمانِ: مُخْتَصٌّ بالأسماءِ؛ كـ(فِي)، نحوُ: (زيدٌ في الدارِ)، ومختصٌّ بالأفعالِ كـ(لَمْ)، نحوُ: (لم يَقُمْ زيدٌ).

[أقسام الفعل المضارع وعلامته] ثم شَرَعَ في تَبْيِينِ أنَّ الفعلَ ينقسِمُ إلى ماضٍ ومضارِعٍ وأمرٍ، فجَعَلَ [علامةَ المضارِعِ صِحَّةَ][(٤)]: دخولِ (لَمْ) عليه؛ كقولِكَ في (يَشَمُّ): (لم يَشَمّ)، وفي (يَضْرِبُ): (لم يَضْرِبْ). وإليه أشارَ بقولِه: **(فِعْلٌ مضارعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ)**.

[علامة الفعل الماضي] ثم أشارَ إلى ما يُمَيِّزُ الفعلَ الماضيَ بقولِه[(٥)]: **(وماضِيَ الأفعالِ بالتَّا مِزْ)**؛ أي: مَيِّزْ ماضِيَ الأفعالِ بـ(التاءِ)، والمرادُ بها: تاءُ الفاعلِ، و[(٦)]تاءُ التأنيثِ الساكنةُ، وكلٌّ مِنهما لا يدخُلُ [٤/ظ] إلَّا على ماضي اللفظِ، نحوُ: (تَبَارَكْتَ يا ذا الجلالِ والإكرامِ)، و (نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ)، و(بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ).

[علامة فعل الأمر] ثم ذكَرَ في بقيَّةِ البيتِ: أنَّ علامةَ فعلِ الأمرِ: قَبُولُ نونِ التوكيدِ، والدَّلالةُ على الأمرِ بصيغتِه[(٧)]، نحوُ: اضْرِبَنْ واخْرُجَنَّ.

[الفرق بين فعل الأمر واسم فعله] فإنْ دَلَّتِ الكَلِمَةُ على أَمْرٍ[(٨)]، ولم تَقْبَلْ[(٩)] نونَ التوكيدِ: فهي اسمُ

---

(١) في (ك): «في وهل»، لكنه وضع عليهما: علامة الإبدال (م).

(٢) فوقها في (س): «فيعمل». (٣) فوقها في (س): «فلا يعمل».

(٤) العبارة في (ك): «علامة صحة المضارع».

(٥) ليس في (ع)، لكنها أثبتها في الحاشية بالخط نفسه.

(٦) في (س)، (ك)، (ع): «أو». (٧) ليس في (ع).

(٨) في (ص)، م): «الأمر». (٩) في (س): «يقبل».

فعلٍ[(١)(٢)] وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

[ص][١٤] **والأمرُ إنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلّْ** [فيهِ هوَ اسمٌ، نَحْوُ (صَهْ، وحَيَّهَلْ)[(٣)]][(٤)]

[ش] فـ**(صَهْ)** و**(حَيَّهَلِ)** اسمانِ ـ وإنْ دَلَّا على الأمرِ ـ لعَدَمِ قَبُولِهما نونَ التوكيدِ، فلا تقولُ: (صَهَنَّ) ولا (حَيَّهَلَنَّ)، وإنْ كانَتْ **(صه)** بمعنى (اسْكُتْ)، و**(حَيَّهَلْ)** بمعنى (أَقْبِلْ)[(٥)]، فالفارِقُ[(٦)] بينَهما: قَبُولُ نونِ ـ

---

(١) من (ص)، (م). وكتبها ـ أيضًا ـ في حاشية (ع).

(٢) (م) وكذا إذا دَلَّتِ الكَلِمَةُ عَلَى معنى الفِعْلِ المضارِعِ؛ ولم تَقْبَلْ علامتَه ـ وَهِيَ (لم) ـ فإنَّها تكونُ اسمَ فعلٍ مضارِعٍ، نحوُ: (أَوَّهْ، وأُفٍّ)، بمعنَى أَتَوَجَّعُ وأَتَضَجَّرُ، وَإِنْ دَلَّتْ الكَلِمَةُ عَلَى معنى الفِعْلِ الماضي وامْتَنَعَ قَبُولُها علامَتَه امْتِناعًا راجعًا إِلَى ذاتِ الكَلمَةِ ـ فإنَّها تكونُ اسمَ فعلٍ مَاضٍ، نحوُ: (هَيْهَاتَ وشَتَّانَ)، بمعنى بَعُدَ وافْتَرَقَ، فَإِنْ كَانَ امتناعُ قَبُولِ الكَلمَةِ الدالَّةِ عَلَى الماضِي لا يَرْجِعُ إِلَى ذاتِ الكَلِمَةِ، كَمَا فِي فِعْلِ التعجُّبِ، نحوُ: (ما أَحْسَنَ السماءَ)، وكما فِي (حَبَّذَا الاجتهادُ)؛ فإنَّ ذلك لا يَمْنَعُ مِن كونِ الكَلمَةِ فِعلًا (م).

[الفرق بين فعلي المضارع والماضي واسمي فعليهما]

(٣) (م) **(هُوَ اسْمٌ)** مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ مِنهما: في مَحَلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ، وإنما لم يَجِئْ بـ(الفاءِ) للضرورةِ، والجملةُ مِن الشرطِ وجوابِه: في محلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ، أو: تُجْعَلُ جملةُ **(هُوَ اسْمٌ)** في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ؛ الذي هو قولُه: **(الأمرُ)** في أوَّلِ البيتِ، وتكونُ جملةُ جوابِ الشرطِ محذوفةً؛ دَلَّتْ عليها جملةُ المبتدأِ وخبرِه، والتقديرُ على هذا: والدالُّ على الأمرِ ـ هو اسمٌ إنْ لم يَكُنْ فيه محلٌّ للنونِ فهو اسمٌ، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ عندَما لا يكونُ فعلُ الشرطِ ماضيًا ضرورةً أيضًا، فالبيتُ لا يَخْلُو من الضرورةِ (م).

(٤) مكان الشطر في (ك): «إلى آخره». (٥) فوقها في (ك): «ائت».

(٦) (م) أربعُ فوائدَ:

[المعرفة والنكرة في أسماء الأفعال]

الأُولَى: أسماءُ الأفعالِ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:

النوعُ الأوَّلُ: مَا هو واجبُ التنكيرِ، ، وَذَلِكَ نحوُ: (وَيْهًا ووَاهًا).

والنوعُ الثاني: مَا هو واجبُ التعريفِ، وَذَلِكَ نحوُ: (نَزَالِ وتَرَاكِ).

والثالثُ: مَا هو جائزُ التنكيرِ والتعريفِ، وَذَلِكَ نحوُ: (صَهْ ومَهْ)، فما نُوِّنَ وجُوبًا أو جَوَازًا ـ فهو نَكِرَةٌ، وَمَا لم يُنَوَّنْ ـ فهو معرفةٌ.

[مقارنة بين الأفعال وأسماء الأفعال] [١ ـ الموافقة]

والفائدةُ الثانيةُ: تُوَافِقُ أسماءُ الأفعالِ الأفعالَ فِي ثلاثةِ أُمورٍ:

أَوَّلُها: الدَّلالةُ عَلَى المعنَى.

=

= **وثانيها**: أنَّ كلَّ واحدٍ مِن أسماءِ الأفعالِ ـ يُوَافِقُ الفعلَ الَّذِي يَكُونُ بمعناه فِي التعدِّي واللُّزُومِ غَالِبًا.

وثالِثُها: أَنَّهُ يُوَافِقُ الفعلَ الَّذِي بمعناه فِي إظهارِ الفَاعِلِ وإضمارِه، ومِن غير الغالبِ فِي التعدِّي نحوُ: (آمِينَ)؛ فإنَّه لم يُحْفَظْ فِي كلامِ العربِ تَعَدِّيهِ لمفعولٍ، معَ أَنَّهُ بمعنَى: اسْتَجِبْ، وَهوَ فعلٌ مُتَعَدٍّ، وكذا (إِيهِ)؛ فإنَّه لازمٌ معَ أنَّ الفعلَ الَّذِي بمعناه ـ وَهوَ زِدْنِي ـ مُتَعَدٍّ.

وتُخَالِفُها فِي سبعةِ أُمُورٍ: [٢ـ المخالفة]

الأَوَّلُ: أَنَّهُ لا يَبْرُزُ معَها ضميرٌ؛ بل تَقُولُ: (صَهْ)؛ بلفظٍ واحدٍ للمفردِ والمثنَّى والجَمْعِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، بخلافِ (اسْكُتْ)؛ فإنكَ تقولُ: (اسْكُتِي، واسْكُتَا، واسْكُتُوا، واسْكُتْنَ).

والثاني: أنها لا يَتَقَدَّمُ معمولُها عليها، فلا تقولُ: (زيدًا عَلَيْكَ) كَمَا تقولُ: (مُحَمَّدًا الْزَمْ).

والثالثُ: أَنَّهُ يَجُوزُ توكيدُ الفِعْلِ توكيدًا لفظيًّا باسمِ الفعلِ، تقولُ: (انْزِلْ نَزَالِ)، وتقولُ: (اسْكُتْ صَهْ)، كَمَا تقولُ: (انْزِلِ انْزِلْ، واسْكُتِ اسْكُتْ)، ولا يَجُوزُ توكيدُ اسمِ الفِعْلِ بالفعلِ.

والرابعُ: أنَّ الفعلَ إذا دَلَّ عَلَى الطلبِ ـ جازَ نصبُ المضارعِ فِي جوابِه، فتقولُ: انْزِلْ فأُحَدِّثَكَ، ولا يَجُوزُ نصبُ المضارعِ فِي جوابِ اسمِ الفِعْلِ؛ ولو كَانَ دالًّا عَلَى الطلبِ؛ كـ(صَهْ ونَزَالِ).

والخامسُ: أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تَعْمَلُ مُضْمَرَةً، بحيثُ تُحْذَفُ ويَبْقَى معمولُها، ولا مُتَأَخِّرَةً عن معمولِها؛ بل مَتَى وَجَدْتَ مَعْمُولًا تَقَدَّمَ عَلَى اسمِ فعلٍ ـ تَعَيَّنَ عليكَ تقديرُ فِعْلٍ عامِلٍ فيه؛ فنحوُ قولُ الشاعرِ [رجل جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم]:

يا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا ... إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

يُقَدَّرُ: خُذْ دَلْوِي، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (دَلْوِي) مَعْمُولًا لدُونَكَا الموجودِ، ولا لآخَرَ مِثْلِه محذوفٍ، عَلَى الأصحِّ.

والسادسُ: أنَّ أسماءَ الأفعالِ غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ، فلا تَخْتَلِفُ أَبْنِيَتُها؛ لاختلافِ الزمانِ، بخلافِ الأفعالِ.

والسابعُ: أنها لا تَقْبَلُ علاماتِ الأفعالِ؛ كـ(النواصِبِ، والجوازِمِ، ونونِ التوكيدِ، وياءِ المخاطَبَةِ، وتاءِ الفَاعِلِ)، وَهوَ مَا ذَكَرَه الشارحُ فِي هَذَا الموضعِ. =

التوكيدِ وعَدَمُه[١]، نحوَ: (اسْكُتَنَّ) و(أَقْبِلَنَّ)، ولا يَجُوزُ ذلك في (**صَهْ**)، و(**حَيَّهَلْ**).

❁ ❁ ❁

[في أي باب تصنف أسماء الأفعال؟] = **الفائدةُ الثالثةُ**: اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي أسماءِ الأفعالِ؛ فقالَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ: هِيَ أسماءٌ قامَتْ مقامَ الأفعالِ فِي العملِ، ولا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ؛ بحيثُ تَخْتَلِفُ أَبْنِيَتُها لاختلافِ الزمانِ، ولا تُصْرَفُ الأسماءُ بحيثُ يُسْنَدُ إليها إسنادًا مَعْنَوِيًّا فتَقَعَ مُبْتَدأً وفَاعِلًا، وبهذا فارَقَتِ الصفاتِ: كأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ. وقالَ **جمهورُ الكُوفِيِّينَ**: إنها أفعالٌ؛ لأنَّها تَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ والزمانِ، كلُّ مَا فِي البابِ: أنها جامدةٌ لا تَتَصَرَّفُ، فهي كـ(ليسَ وعسَى) ونحوِهما. وقالَ أبو جَعْفَرِ بنُ صابرٍ: هِيَ نوعٌ خاصٌّ مِن أنواعِ الكَلِمَةِ، فلَيْسَتْ أفعالًا، ولَيْسَتْ أسماءً؛ لأنَّها لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ ولا تصرُّفَ الأسماءِ، ولأنَّها لا تَقْبَلُ علامةَ الأسماءِ ولا علامةَ الأفعالِ. وأَعْطَاهَا أبو جَعْفَرٍ اسمًا خاصًّا بها؛ حَيْثُ سَمَّاها (خَالِفَةً).

[مذهب الكوفيين في فعل الأمر] **والفائدةُ الرابعةُ**: مَا ذَكَرَه الناظِمُ مِن أنَّ الفعلَ ثلاثةُ أقسام: مَاضٍ ومُضَارِعٌ وأمرٌ ـ هو مذهَبُ البَصْرِيِّينَ مِن النُّحاةِ، وذهَبَ الكُوفِيُّون إِلَى أنَّ الفعلَ قِسمانِ: مَاضٍ ومُضَارِعٌ، وأمَّا مَا نُسَمِّيه فعلَ الأمرِ ـ فهو عندَهم مِن المضارعِ ومُقْتَطَعٌ منه، فأصلُ (اضْرِبْ) عندَهم (لَتَضْرِبْ) بلامِ الأمرِ، فحُذِفَتِ اللامُ، ثُمَّ حُذِفَ حرفُ المضارعةِ، ثمَّ جِيءَ بهمزةِ الوصلِ تَوَصُّلًا إِلَى النطقِ بالضادِ الساكنةِ. وَهوَ تَكَلُّفٌ لا داعِيَ له (م).

[النون ليست مختصة بفعل الأمر] (١) اعترض أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١١) ـ على الناظم: جعلَه (النون) علامةً للأمر؛ بقوله: «لأنها توجد في غيره: نحو فعل النهي والمضارع المثبت في القَسَم بشرطه، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عنه، فظهر بهذا: أنها لا تكون علامةً لفعل الأمر، إذ شركه غيره فيها».

المُعْرَبُ والمَبْنِيُّ(١)(٢)

---

(١) كتب في حاشية (س) ما نصّه: «للبناء معنيان: لغوي، وصناعي. فاللغوي: وضع الشيء على الشيء على صفةٍ يراد بها الثبوت، وحقيقته في الأجسام. ومعناه الصناعي: لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا، وسمي بناءً للزوم الحركات الثلاث، والسكون مشترك بين الإعراب والبناء». [تعريف البناء لغة وصناعة]

(٢) [النظر في علم النحو على قسمين]. [النظر في علم النحو على قسمين]

اعلم أنّ النظر في هذا العلم على قسمين:

أحدهما: الأحكام المتعلقة بالكلم؛ من حيث هي مفردات.

والثاني: الأحكام المتعلقة بها؛ من حيث هي مركبات.

وجرت عادة الناس بتقديم النظر في القسم الثاني؛ لما فيه من الفائدة العائدة على الناظر في هذا العلم، لكن هذا القسم يفتقر إلى تقديم مقدمتين؛ واجبٌ ذكرهما قبل الشروع فيه؛ لأن الأحكام التركيبية مبنية عليهما.

إحداهما: مقدمة الإعراب والبناء.

والثانية: مقدمة التعريف والتنكير.

فأما الأولى: فهي التي شرع الآن فيها، وإنما كانت ضرورية ومفتقَرًا إليها؛ لأن المعاني الثلاثة اللاحقة بعد التركيب؛ وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة ـ لا تتبين إلا بالإعراب والبناء.

وابتدأ بذكر المعرب والمبني، وقدَّم الكلام على ما الإعراب أصل فيه من الكلام الثلاث، وهو الاسم فقال:

والاسم منه معرب ومبني

«شرح الشاطبي على الألفية» (١/ ٧١).

[نوعية التقسيم]: [نوعية التقسيم]

قال الفاكهي في «الفواكه الجنية» (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦)، «المطالب السنية»: «تقسيم الاسم إلى معرب ومبني: هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقًا، لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه ـ كما توهمه بعضهم؛ إذ التقسيم: ضم =

= مختص إلى مشترك، فوجب كون القسم مطلقًا من المقسوم».

[سبب تقديم الكلام على المعرب]

[علة تقديم كلامه عن المعرب والمبني قبل الإعراب والبناء]:

المعرب والمبني اسما مفعول؛ مشتقان من الإعراب والبناء، فينبغي الكلام عليهما أولًا؛ إذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه. لكن قدّم المعرب والمبني لعلةٍ:

قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٤): «إنما قدم على أصله، وإن كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، لطول الكلام على الإعراب والبناء، تأصيلًا وتفريعًا».

ودقق ابن يعيش ذلك في «شرح المفصل» (١/ ١١٣) فقال: «وذلك من قِبَلِ أَنَّهُ لمّا كان المعربُ يقوم بنفسه من غير إعرابٍ، والإعرابُ لا يقوم بنفسه، صار المعربُ كالمَحلِّ له، والإعراب كالعَرَض فيه، فكما يلزم تقديمُ المَحلِّ على الحالِّ، كذلك يلزم تقدمُ المعرب على الإعراب»؛ وانظر: «شرح الأشموني على الألفية» (١/ ٤١).

ونقل الصبان في «حاشيته» (١/ ٤٧) عن ابن قاسم ـ: بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل؛ حتى يقال: معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق! بل من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه، وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه، وعلى هذا: ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الإعراب والبناء ـ توطئة لإجرائهما على الكلمة؛ لأن من عرف أولًا قابل الإعراب وغير قابله تأتي له إجراء الإعراب على قابله ونفيه من غير قابله؛ لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها ـ فرعا قبولها وعدم قبولها؛ فلذا بيَّن أولًا القابل وغير القابل، ثم بيَّن الإعراب. فتأمله؛ فإنه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر». اهـ.

[حد الإعراب لغة]

[حد الإعراب ومعانيه]:

الإعراب لغةً: مصدر أعرب الرباعي، ويأتي لمعانٍ كثيرة:

منها: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، وفي الحديث: «**الثيب تعرب عن نفسها**» [ابن ماجه (١٨٧٢)]؛ أي: تبين.

ومنها: التحسين، أعربت الشيء: حسنته. وقال الله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا ۝٣٧﴾ [الواقعة: ٣٧]؛ أي: حسانًا.

ومنها: التغيير، يقال: عرِبت المعدة؛ أي: تغيرت وفسدت، ومعناه على هذا: إزالة الفساد؛ أي: أزلت عُرْبة، نحو: شكاني فأشكيته؛ أي: أزلت شكايته، فالهمزة للسلب. =

= **ومنها**: الانتقال، عرِبت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها.
ومنها: المعرفة: يقال: أعرب الرجل، إذا كان عارفًا بالخيل.
ينظر: «ارتشاف الضرب» (١/ ٨٣٣)، و«التذيل والتكميل» (١/ ١١٥)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٢٢٣).
وقد جمعها بعضهم بقوله:
بيانٌ وحسنٌ وانتقالٌ تغيُّر ... وعرفانُ أي الاعراب في اللُّغةِ اعقِلَا
«التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة» (ص١٠)، و«حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٢٥).
وقد أنهى السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في همع الهوامع (١/ ٤٠)، معاني الإعراب اللغوية إلى عشرة.
والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي على أنه لفظي: الإبانة، والأنسب به على أنه معنوي: التغيير.
«حاشية الصبان» (١/ ٤٧).
ولذلك عرَّفه ابنُ جنِّي في «الخصائص» (١/ ٣٦) بأنّه: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعتَ أكرم سعيدٌ أباه، وشكَر سعيدًا أبوه ـ علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه».
إذِ الإعرابُ إنّما وُضع للفرق بين المعاني. «شرح المفصل» (٢/ ١٢٣).
[اشتقاق الإعراب]
[اشتقاقه]:
لغةً: هو مشتقٌّ من لفظِ (العَرَب) ومعناه؛ وذلك لِما يُعْزَى إليهم من الفصاحة. يقال: (أَعْرَبَ)، و(تَعَرَّبَ): إذا تَخَلَّقَ بخُلْق العرب في البيان والفصاحة. كما يقال: (تَمَعْدَدَ)، إذا تكلّم بكلام مَعَد؛ قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (١/ ١١٣)، وأصله في «الخصائص» (١/ ٣٧).
[تعريف الإعراب اصطلاحًا واختلاف أهل العلم فيه]
واصطلاحًا: فيه مذهبان:
الأول: أنه **لفظي**، عرَّفه الناظم في «التسهيل» (١/ ٣٣)، ط. هجر، بقوله: «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرف، أو سكون أو حذف». ونسبه في الشرح للمحققين من النحويين.
[تعريف العامل]
والعامل: وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم.
انظر: «حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص٩٩). =

= **الثاني**: أنه **معنوي**: وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، ، وهو ظاهر قول سيبويه، انظر: «الكتاب» (١/ ١٣)، واختيار الأعلم في «النكت على سيبويه» (١/ ١٢٠). قال السيوطي في «الأشباه والنظائر» (١/ ١٥٩): «وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية».

* والمرادُ بالكَلِمةُ: الاسمُ المتمكِّنُ والفعلُ المضارعُ الخالي؛ من نونِ الإناثِ ونونا التَّوكيدِ.

وأمَّا إذا اتّصلَتْ به نونُ التَّوكيدِ الخفيفةُ أو الثَّقيلةُ: فإنَّه يُبنَى على الفتحِ، كما في قولِهِ تعالى: (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا).

انظر: «حاشية عشماوي» (ص١٠٢ ـ ١٠٣)، و«المطالب السنية» (١/ ٣٥٢).

[الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي]

[الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي]:

اللفظي: نفس الحركات وما ناب عنها؛ كالضمة والفتحة والكسرة.

والمعنوي: هو الانتقال من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الجر. فتكون الحركات علامة على الإعراب الذي هو الانتقال، ويظهر الفرق في المثال، فإذا قلت: جاء زيد. . . فتقول في إعرابه على **الأول**: زيد فاعل مرفوع ورفعه الضمة الظاهرة، وعلى **الثاني**: زيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. أفاده العطار في «حاشيته على شرح الأزهرية».

[حد البناء لغة]

[حد البناء]:

لغةً: وضع شيء على شيء؛ على صفة يراد بها الثبوت.

قال ابن جني في «الخصائص» (١/ ٣٧): «وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضربًا واحدًا، فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك. وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان». وانظر: «أسرار العربية» (١/ ٤٧).

[تعريف البناء اصطلاحًا]

واصطلاحًا: عرَّفه الناظم في «التسهيل» (١/ ٥٣)، ط. هجر، بقوله: «ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعًا أو نقلًا أو تخلصًا من سكونين». فعلى هذا هو لفظي.

[مثال لحركة الحكاية]

فمثالُ حركةِ الحكايةِ: (مَنْ زيدًا)، بالنَّصبِ، في جوابِ: هل رأيتَ زيدًا؟ =

= فـ(مَنْ): اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ مبنيٌّ على السّكونِ في محلِّ رفعٍ.
و(زيدًا): خبرٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدّرةٍ في آخرِهِ منع من ظهورِهَا اشتغالُ المحل بحركةِ الحكايةِ.

[مثال لحركة النقل]
ومثالُ حركةِ النَّقلِ: كقولِهِ تعالى: (فَمَنُ اوتِيَ) بنقلِ ضمَّةِ الهمزةِ إلى ما قبلَها وهو النُّونُ.

[مثال لحركة الاتباع]
ومثالُ حركةِ الإتباعِ: كقولِهِ: الحمدِ للهِ، بكسرِ الدّالِ، باتباعِ حركةِ الدّالِ اللامَ وهي الكسرةُ.

وخرج بقولِهِ: «ولا تخلُّصًا من مسكونين» حركةُ التَّخلُّصِ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] بكسرِ النُّونِ.
«حاشية العشماوي» (ص١٠٠).

وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال؛ وعلى هذا هو معنوي.

قال الأشموني في شرح الألفية: «والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة».

وبيَّنه الصبان (٤٩) بقوله: «لأن ما جيء به للبيان أولًا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به، والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة».

[أنواع البناء]
وأنواع البناء أربعة، لا زائد عليها:

أحدها: السكون، وهو الأصل؛ وذلك لخفته واستصحابًا للأصل، وهو عدم الحركة، فلا ينبني عليها إلا لسبب؛ كالتقاء الساكنين في نحو: (أمس)، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء (قمت)، وكونها عرضة للابتداء بها كـ(لام الابتداء)، وكونها لها أصل في التمكن كـ(أول)، وكشبهها بالمعرب كـ(ضرب).

[ترتيب الحركات من حيث الخفة والثقل]
والنوع الثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون، لحصوله بأدنى فتح الفم، بخلاف الضم والكسر، فإن **الأول**: إنما يحصل بإعمال العضلتين معًا الواصلتين إلى طرفي الشفة، **والثاني**: إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل؛ فلهذا القرب دخل الفتح أيضًا في الكلم الثلاث: في الحرف نحو: سوف، وفي الفعل نحو: قامَ، وفي الاسم نحو: أينَ.

[سبب ثقل الضم والكسر]
والنوعان الآخران: وهما الكسر والضم ثقيلان، لكونهما يحتاجان إلى إعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما، وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة، والفاعل التزاما لم يدخلا فيه، لئلا يجمع بين ثقيلين، ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما، بدلالتهما على شيء واحد، فالكسر في الحرف نحو: لام الجر الداخلة =

= على ظاهر غير مستغاث، والكسر في الاسم نحو: أمس عند الحجازيين بشرطه الآتي، والضم في الحرف والاسم نحو: منذ في لغة من جر بها أو رفع، فإن الجارة للاسم حرف، والرافعة له اسم، وسيأتي إيضاح ذلك ـ في باب حروف الجر. «التصريح» (١/ ٥٥).

[ألقاب الإعراب والبناء]

[ألقاب الإعراب والبناء]:

فإن قيل: كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية ألقاب، فأربعة للإعراب، وأربعة للبناء.

فألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم. وألقاب البناء: ضم وفتح وكسر ووقف، وهي: وإن كانت ثمانية في المعنى؛ فهي أربعة في الصورة.

فإن قيل: فلم كانت أربعة؟ قيل: لأنه ليس إلا حركة، أو سكون فالحركة ثلاثة أنواع: الضم، والفتح، والكسر.

[مخارج الحركات]

فالضم من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والسكون هو الرّابع.

[أيهما الأصل حركات الإعراب أم البناء؟]:

[هل الأصل الإعراب أم البناء؟]

فإن قيل: هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء، أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك: فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأن حركات البناء فرع عليها؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء ـ وهي الأصل؛ فكانت أصلًا؛ والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف ـ وهي الفرع ـ فكانت فرعًا. وذهب آخرون: إلى أن حركات البناء هي الأصل، وأن حركات الإعراب فرع عليها؛ لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلًا مما يتغير.

[هل الإعراب نفس الحركات؟]

[هل الإعراب هو نفس الحركات؟]:

فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات، أو عن غيرها؟ قيل: الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب: (هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل)، وفي حدّ البناء: (لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون). ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، والذي يدل على ذلك، أن هذه الحركات، إذا وجدت بغير صفة الاختلاف، لم تكن للإعراب، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم، لم تكن =

[ص] **[١٥] والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي**(١)

[ش] يُشِيرُ إلى أنَّ الاسمَ يَنقسِمُ إلى قِسميْنِ(٢):

= للبناء؛ فدل على أن الإعراب: هو الاختلاف، والبناء: هو اللزوم، والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء؛ فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء؛ لما جاز أن تضاف إليه؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه، لا تجوز. ألا ترى أنك لو قلت: حركات الحركات لم يجز؟ فلما جاز أن يقال: حركات الإعراب وحركات البناء دلّ على أنهما غيرها؛ فاعرفه تُصِب؛ أفاده أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص٤٦).

(١) (ومَبْنِي) مُبْتَدَأٌ، وخبرُه محذوفٌ، والتقديرُ (ومِنه مَبْنِي). ولا يَجُوزُ أنْ تَعْطِفَ قولَه: (مبنِي) عَلَى (مُعْرَبٌ)؛ لأنَّه يَسْتَلْزِمُ أنْ يَكُونَ المعنى أنَّ بعضَ الاسم معربٌ ومبنيٌّ فِي آنٍ واحدٍ، أو يَسْتَلْزِمُ أنَّ بعضَ الاسم معربٌ ومبنيٌّ، وبعضَه الآخَرَ ليسَ بمعربٍ ولا مبنيٍّ، وَهوَ قولٌ ضعيفٌ أَبَاهُ جمهورُ المُحَقِّقِينَ مِن النُّحاةِ. وتقديرُ البيتِ: والاسمُ بعضُه مُعْرَبٌ وبعضُه الآخرُ مبنيٌّ، وبناءُ ذلك المبنيِّ ثابتٌ لِشَبَهٍ مُدْنٍ له مِن الحرفِ، و(مُدْنِي): اسمُ فاعلٍ فِعْلُه أَدْنَى، تقولُ: أَدْنَيْتُ الشيءَ مِن الشيءِ، إذا قَرَّبْتَه مِنه، والياءُ فيه هنا ياءٌ زائدةٌ للإشباعِ، ولَيْسَتْ لامَ الكَلِمَةِ؛ لأنَّ ياءَ المنقوصِ المنكَّرِ غيرِ المنصوبِ تُحْذَفُ وجُوبًا.

وتَضَمَّنَ هَذَا البيتُ عَلَى هَذَا الإعرابِ والتفسيرِ قَضِيَّتَيْنِ:

الأُولَى: أنَّ الاسمَ مُنْحَصِرٌ فِي قِسْمَيْنِ؛ المعرَبِ والمبنيِّ.

والثانيةُ: أنَّ سببَ بناءِ المبنيِّ مِنه مُنْحَصِرٌ فِي شَبَهِهِ للحرفِ لا يَتَجَاوَزُه (م).

(٢) خلافًا لمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة، وسماه خَصِيًّا؛ لأن إعرابه مقدر. وخلافًا لابن عصفور لجعله الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. وهو ليس قولًا بالواسطة؛ لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل؛ فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة: إنها معربة حكمًا؛ أي: قابلة له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف، وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها. [ذكر من خالف في قسمة الاسم إلى معرب ومبني]

ينظر: «حاشية الخضري» (١/ ٢٦)، «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (١/ ٢٩٧).

وردَّ ابن طولون في «شرح الألفية» (١/ ٥٧) قولَهم: «إن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني» بقوله: «ليس بشيء».

وقال ابن حمدون في «حاشيته على المكودي» (١/ ٢٥): «والحق: أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما؛ كالحركة والسكون، وأحسن ما يجاب به عن =

أحدُهما: المعرَبُ، وهو[1] ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروفِ.

والثانِي: المبنيُّ، وهو[2] ما أَشْبَهَ الحروفَ، وهو المَعْنِيُّ بقولِه: **(لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي)**؛ أي: لشَبَهٍ مُقَرِّبٍ[3] من الحروفِ[4]. فَعِلَّةُ البناءِ مُنْحَصِرَةٌ[5] عندَ المصنِّفِ[6] ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ فِي شَبَهِ الحرفِ[7].

[علة البناء منحصرة عند الناظم في شبه الحروف]

= الناظم أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا:

لـــشـــبـــه مـــن الـــحـــروف

مع قوله:

ومُـعـربُ الأسـمَـاءِ مـا قَـدْ سَـلِـمَـا مِـــنْ شَـــبَـــهِ الـــحَـــرفِ...

إذا يلزم من إعراب السالم من شبه الحرف ـ بناء غير السالم، فحينئذ لا واسطة بينهما».

(١) فوقها في (س): «الأصل، وهو». كأنه يدقق عبارة الشارح.

(٢) فوقها في (س): «الفرع، وهو». (٣) في (س): «يقرب».

(٤) بأن يكون قويًا، بخلاف ما عارضه شيء من خواصِّ الأسماء. فلا يقتضي البناء لضعفه، كما أعربت (أيُّ) مع شبهها الحرف موصولة، أو غيرها لمعارضته بلزومها الإضافة لفظًا أو تقديرًا؛ إلا بعض الموصولة. وإنما بنيت (لدن) مع لزومها الإضافة لفظًا؛ وهو أقوى؛ لأن إضافتها إما لمفرد أو جملة، فخرجت عن أصل الإضافة من الإفراد، فلم تقوَ على المعارضة، كما قاله ابن هشام. وقال ابن الأنباري: إنما أعربت (أيُّ) تنبيهًا على أن أصل المبني الإعراب، كما صحَّ بعض ما يجب إعلاله؛ تنبيهًا على أن أصله التصحيح. وعلى هذا لا ترد (لَدُنْ). قاله الخضري (١/ ٢٦).

[شرط الشبه المقرب من الحروف]

(٥) قال الخضري (١/ ٢٦): «وهذا هو المختار».

(٦) في (ك): «المؤلف».

(٧) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٣٢)، معترضًا: «لا أعلم أحدًا سلك هذا المسلك غير هذا المصنف، إلا أن في كتاب «البسيط» [هو لابن العلج (٧٤٩هـ)] نقلًا عن بعض النحويين: أنه ذهب إلى نحو من ذلك في بعض أسماء الأفعال، قال: «بُنِيَت؛ لأن فيها ما وضعه وضع الحروف نحو: قدك وهاك، وهي مبنيات فحملت البواقي عليها» وقد رُدَّ هذا المذهب.

[أسباب البناء]

قال: وأما غيره من النحويين؛ فذكروا أسبابًا للبناء:

منها: شبه الحرف، كالمضمر واسم الإشارة والموصول. ووجه الشبه: أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

ومنها: تضمن معنى الحرف؛ كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. =

= **ومنها**: وقوعه موقع المبني؛ كأسماء الأفعال، والمنادى المبني بسبب النداء.
ومنها: مضارعة ما وقع موقع المبني، وهو ما كان معدولًا لمؤنث، نحو: حذام ورقاش، ضارع نزال، ونزال وقع موقع انزل.
ومنها: ما خرج عن النظير، وهو أي: الموصول إذا اجتمع فيه شرط البناء، وذلك على مذهب سيبويه.
ومنها: الإضافة إلى مبني».
[هل حصر سيبويه علة البناء في شبه الحرف]
وقد ناقشه الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٦٠ ـ ٦١) بقوله: «قلت: حَصْرُ علة البناء في شبه الحرف ـ هو قول إمام النحو سيبويه، قال ابن هشام في «شرح الإيضاح»: لم يذكر سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ في أول «كتابه» ـ في موجب البناء إلا شبه الحرف. وهو صحيح؛ لأن تضمن معنى الحرف شبيه به.
وقال ابن أبي الربيع في «شرح الإيضاح»: «وسيبويه لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمن؛ لأن المتضمن للحرف مضارع له؛ فالمضارعة شاملة للنوعين». انتهى.
وكذا قال ابن العطار في «شرح الجزولية»: «لم يذكر سيبويه إلا شيئًا واحدًا وهو شبه الحرف، قال في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية): وأما الفتح والضم والكسر والوقف: فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: (سوف وقد)، فمضارعة الحرف هي سبب البناء في كل اسم مبني إلا ما ذكر في بناء (أيُّهم) لخروجها عن نظائرها». انتهى.
وهو مذهب أبي الفتح ابن جني نصًا، قال صاحب «البسيط»: اختلف النحاة في علة البناء: فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط. انتهى.
وقد رأيته في كلامه في «الخصائص» (١/ ١٨٠)، وهو قول الفارسي نفسه، الذي غاير أبو حيان بينه وبين قول ابن مالك؛ لأن تضمن المعنى من جملة أفراد الشبه، كما نَبَّهَ عليه شارحو «الإيضاح»، وممن جزم به أبو البقاء العكبري في «كتاب التلقين»، وهو مختصر لطيف، لكن المشهور تعدد علل البناء. قال صاحب «البسيط»: وهو قول أبي سعيد السيرافي وأكثر النحاة».
[حصر علة البناء]
قال أبو سعيد السِيرافي: «اعلم أن الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها من أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها، أو للتعلق بها وملابستها، أو لوقوع المبني موقع فعل مبني، أو لخروجه عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله».
انظر: «الخصائص» (١/ ١٨٠)، «الأغفال» (١/ ٢٧٩)، «التبيين» (ص١٧١)، «المقتضب» (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، «البسيط» لابن أبي الربيع (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، =

ثُمَّ نَوَّعَ المصنِّفُ وجوهَ الشَّبَهِ فِي البيتَيْنِ اللذيْنِ بعدَ هذا [٥/و] البيتِ، وهذا قريبٌ مِن مذهَبِ أبي عليٍّ الفَارِسِيِّ؛ حيثُ جعَلَ البناءَ منحصِرًا فِي شَبَهِ الحرفِ(١) أو ما(٢) تَضَمَّنَ معناه(٣)(٤)، وقد نَصَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ على أنَّ عِلَّةَ البناءِ كُلَّها تَرْجِعُ إلى شَبَهِ الحرفِ(٥)، وممَّن ذَكَرَه ابنُ أبي

= «أسرار العربية» (ص٤٧)، «شرح كتاب سيبويه» (١/١٠٦)، «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (١/١٣٢)، «المقاصد الشافية» (١/٧٣).

[الفرق بين تضمن معنى الحرف وما ضارعه]

«والفرقُ بين ما تَضمَّن معنى الحرف وما ضارَعَه: أن مضارَعَة الحرف إنّما هي مشابَهةٌ بينهما في خاصّة من خَواصِّ الحرف. والمرادُ بالحرف جنسُ الحروف، لا حرفٌ مخصوصٌ على ما سيُذكر في موضعه. وتضمُّنُه معنى الحرف أن يُنوَى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ، فيُفيد ذلك الاسمُ فائدةَ ذلك الحرف المنويِّ حتّى كأنّه موجود فيه، وكأنّ الاسمَ وعاءٌ لذلك الحرف. ولذلك قيل: تَضمَّن معناه، إذ كل شيء اشتمل على شيء، فقد صار متضمِّنًا له. ألا ترى أن (أَيْنَ)، و(كَيْفَ) يُفيدان الاستفهامَ، كما تفيده الهمزةُ في قولك: (أفي الدار زيدٌ)؟ و(نَزالِ)، (وتَراكِ)، ونحوهما من أسماء الأفعال بُنيا لأنهما وقعا موقعَ (انْزِلْ)، و(اتْرُكْ). فهذه أصولُ عِلَلِ البناء». قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/١٤٦).

«إذا عرفت ذلك فقد اعتُرِض على تعليلهم بناء الأسماء بشبه الحرف، فقيل: هذه العلة تقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبني؛ لأنه لو لم يُقدَّمْ وضعه لما تحققت علة البناء في المبنى لعدم تصوره أولًا قبل تصور الاسم الذي بُني لأجله؛ لأنه من أول وضعه مبني، فلا بد من نظر الواضع إليهما حتى يضعه على البناء». قاله الزركشي في «تأصيله» (ص٣٣).

(١) وضع في (س) إحالةً، وكتب في الحاشية: «في وَضْعه». كأنه تقييد للعبارة فيما نُرى. والله أعلم.

(٢) ليس في (ك)، (ع).

(٣) «الإغفال» (١/٢٨٠).

(٤) وهذا هو الشبه المعنوي، فهو إما من عطف الخاص على العام، أو المغاير إن خص الشبه الأول بما عدا المعنوي، فأو تنويعية. فهو في المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه. عبَّر الشارح بالقرب؛ أفاده السجاعي في حاشيته على ابن عقيل (ص١٢) وانظر: «الخضري» (١/٢٦).

(٥) في «الكتاب» (١/١٥) فلم يذكر رَحِمَهُ اللهُ إلا شيئًا واحدًا وهو شبه الحرف، فقال: «وأمَّا الفتح والكسر والضم والوقف: فللأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غيُر، نحو: سَوْفَ وقَدْ».

الرَّبِيعِ(١)(٢) ....

(١) في «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» (١/ ١٠٢)؛ حيث ذكر أن سيبويه ـ لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمن.

(٢) (م) اعْلَمْ أنهم اخْتَلَفُوا فِي سببِ بناءِ بعضِ الأسماءِ: أهو شيءٌ واحدٌ يُوجَدُ فِي كلِّ مبنيٍّ مِنها، أو أشياءُ مُتَعَدِّدَةٌ يُوجَدُ واحدٌ مِنها فِي بعضِ أنواعِ المبنيَّاتِ وبعضٌ آخرُ فِي نوعٍ آخرَ، وهكذا؟ فذَهَبَ جماعةٌ إِلَى أنَّ السببَ مُتَعَدِّدٌ، وأنَّ مِن الأسبابِ مُشَابَهَةَ الاسمِ فِي المعنى للفعلِ المبنيِّ، ومثالُه ـ عندَ هؤلاء ـ من الاسمِ: (نَزَالِ وهَيْهَاتَ) فإنَّهما لَمَّا أَشْبَهَا (انْزِلْ وبَعُدَ) فِي المعنى بُنِيَا، وهذا السببُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه لو صَحَّ لَلَزِمَ بِناءُ نَحْوِ: (سَقْيًا لكَ) و(ضَرْبًا زَيْدًا) فإنَّهما بمعنى فِعْلِ الأمرِ وَهوَ مبنيٌّ. [مناقشة اختلافهم في أسباب البناء]

وأَيْضًا يَلْزَمُه إعرابُ نحوِ: (أُفٍّ) و(أَوَّهْ)، ونحوُهما من الأسماءِ التي تَدُلُّ عَلَى معنى الفِعْلِ المضارِعِ المُعْرَبِ، ولم يَقُلْ بذلك أحدٌ. وإنما العِلَّةُ التي مِن أَجْلِها بُنِيَ (نَزَالِ) و(شَتَّانَ) و(أَوَّهْ) وغيرُها مِن أسماءِ الأفعالِ هِيَ مُشَابَهَتُها الحرفَ فِي كَوْنِها عاملةً فِي غَيْرِها غيرَ معمولةٍ لشيءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: (نَزَالِ) ـ كَانَ اسمَ فعلٍ مبنيًّا عَلَى الكَسْرِ لَا مَحَلَّ له مِن الإعرابِ، وَكَانَ له فَاعِلٌ هو ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ (أنتَ)، وهذا الفَاعِلُ هو المعمولُ لاسمِ الفعلِ، ولا يَكُونُ اسمُ الفِعْلِ أبدًا مُتَأَثِّرًا بِعَامِلٍ يَعْمَلُ فيه، لا فِي لفظِه ولا فِي مَحَلِّهِ.

وقالَ قومٌ، مِنهم ابنُ الحاجِبِ: إنَّ مِن أسبابِ البناءِ عدمَ التركيبِ، وعليه تكونُ الأسماءُ قبلَ تَرْكِيبِها فِي الجُمَلِ مَبْنِيَّةً، وَهوَ ظاهرُ الفسادِ. والصوابُ: أنَّ الأسماءَ قبلَ تَرْكِيبِها فِي الجُمَلِ لَيْسَتْ مُعْرَبَةً ولا مَبْنِيَّةً؛ لأنَّ الإعرابَ والبناءَ حُكمانِ مِن أحكامِ التَّراكيبِ، أَلَا تَرَى أنهم يُعَرِّفُونَ الإعرابَ بأنه: أَثَرٌ ظاهرٌ أو مُقَدَّرٌ يَجْلُبُه العامِلُ، أو يُعَرِّفُونَه بأنه: تَغَيُّرُ أَوَاخِرِ الكَلِمَاتِ؛ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها، والبناءُ ضِدُّه، فما لم يَكُنْ تَرِكيبٌ لا يَجُوزُ الحكمُ بإعرابِ الكَلِمَةِ ولا بِبِنَائِها.

وقالَ آخَرُونَ: إنَّ مِن أسبابِ البناءِ أنْ يَجْتَمِعَ فِي الاسمِ ثلاثةُ أسبابٍ مِن موانعِ الصرفِ، وعَلَّلُوه: بأنَّ السببيْنِ يَمْنَعَانِ مِن صَرْفِ الاسمِ، وليسَ بعدَ منعِ الصرفِ إِلَّا تَرْكُ الإعرابِ بالمَرَّةِ، ومَثَّلُوا لذلكَ بـ(حَذَامِ، وقَطَامِ) ونحوِهما، وادَّعَوْا أنَّ سببَ بناءِ هَذَا البابِ اجتماعُ العَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، والعَدْلُ عن حَاذِمَةَ وقَاطِمَةَ، وَهوَ فاسدٌ؛ فإنا وَجَدْنَا مِن الأسماءِ مَا اجْتَمَعَ فيه خمسةُ أسبابٍ مِن موانعِ الصرفِ، وَهوَ معَ ذلك مُعْرَبٌ، ومِثالُه (آذَرْبِيجَانَ)؛ فإنَّ فيه العَلَمِيَّةَ والتأنيثَ والعُجْمَةَ والتركيبَ وزيادةَ الألفِ والنونِ. وليسَ بناءُ (حَذَامِ) ونحوِه لِمَا ذَكَرُوه؛ بل =

[في الحرف][1]. [والله أعلم][2].

[ص] [١٦] كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) والمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)[3]

[١٧] وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا[4]

[ش] ذكَرَ فِي هذين البيتيْنِ وُجوهَ شَبَهِ (الاسمِ بالحرفِ)[5] فِي أربعةِ مواضعَ:

[شبه الوضع] **فالأوَّلُ**: شَبَهُه[6] له فِي الوَضْعِ[7]، كأنْ يكونَ الاسمُ موضوعًا على

= لمضارعتِه فِي الهيئةِ (نَزَالِ) ونحوِه، ممَّا بُنِيَ لشَبَهِهِ بالحرفِ فِي نِيابتِه عن الفِعْلِ وعدمِ تأثُّرِه بالعَامِلِ.

وقالَ قومٌ: مِنهم الذين ذَكَرَهم الشارِحُ: أنَّهُ لا عِلَّةَ للبناءِ إلَّا مُشابهةُ الحرفِ، وَهوَ رأيُ الحُذَّاقِ من النَّحْوِيِّينَ، كلُّ مَا فِي الأمرِ أنَّ شَبَهَ الحرفِ عَلَى أنواعٍ (م).

(١) من (ك). (٢) من (ع).

(٣) (م) **تقديرُ البيتِ**: والشَّبَهُ المُدْنِي من الحروفِ مثلُ الشَّبَهِ الوضعيِّ الكائنِ فِي الاسميْنِ الموجوديْنِ فِي قولِكَ: (جِئْتَنَا)، وهما تاءُ المخاطَبِ و(نا)، ومثلُ الشبهِ المعنويِّ الكائنِ فِي (مَتَى) الاستفهاميَّةِ والشرطيَّةِ، وفي (هنا) الإشاريَّةِ (م).

(٤) (م) (بلا تَأَثُّرٍ) الباءُ حرفُ جرٍّ، و(لا) اسمٌ بمعنى غيرِ مَجْرُورٌ بالباءِ، وظَهَرَ إعرابُه عَلَى مَا بعدَه بطريقِ العاريَّةِ، والجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٍ لنيابةٍ، و(لا) مُضَافٌ و(تَأَثُّرٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مقدَّرةٍ عَلَى آخِرِه، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشْتَغَالُ المَحلِّ بِحَرَكَةِ العاريَّةِ التي يَقْتَضِيها مَا قبلَه.

وتقديرُ البيتِ: ومثلُ النيابةِ عن الفِعْلِ فِي العملِ ـ معَ أنَّهُ لا يَتَأَثَّرُ بالعَامِلِ، ومثلُ الافتقارِ المتأصِّلِ، والافتقارُ المتأصِّلُ هو الافتقارُ اللازمُ له، الَّذِي لا يُفارِقُه فِي حالةٍ مِن حالاتِه (م).

(٥) العبارة في (س)، (ع): «الاسم الحرف»، وفي (ك): «الاسم بالحروف».

(٦) في (ك): «شبه».

[اعتراض أبي حيان بأنه لم يقف لمن اعتبر الشبه الوضعي غير المصنف] [وجواب الزركشي عليه]

(٧) اعترضه أبو حيان في «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» (ص٥) بقوله: «لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل؛ بل المنقول في كتب أصحابنا: أن من النحويين من اقتصر على شبه الحرف أو تضمن معناه، وهو الفارسي، وفسَّر شبه الحرف بالافتقار؛ كالموصولات. . . .» إلخ.

فأجاب الزركشي في «تأصيل البُنى في تعليل البِنَا» (ص٣٤ ـ ٣٥) بقوله: «فلأن =

حرفٍ واحدٍ[(١)]، كـ(التاءِ) فِي ضَرَبْتُ، أو على حرفيْنِ[(٢)]، كـ(نا) فِي

= عدم وجدانه لشخص ـ لا يدل على عدم وجوده في كلام العرب. ومن وجد حجَّة على من لم يجد». وقال ابن مالك: «ولذا كانت العلوم منحًا إلٰهية»، على أن أبا الفتح ابن جني قد راعاه فقال في «الخاطريات»، ما نصه: «علة بناء المكنيات: مشابهتها للحروف من وجهين: **أحدهما**: أن أكثرها على عدد الحروف. **والآخر**: استغناؤها عن الإعراب كاستغناء الحروف عنه، ولكن علة الاستغناء مختلفة، ففي الحروف لم تكن فاعلة ولا مفعولة ولا مضافًا إليها، وفي المكنيات اختصاص كلٍّ بموضع من الإعراب». انتهى لفظه بحروفه.

[سبب زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية في هذا البيت]

على أن الشبه اللفظي معتبر في لسانهم، وتأملْ زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية في قول الشاعر [هو للمعلوط القريعي]:

وَرجِّ الفتى للخير ما إنْ رأَيْتَهُ ... على السِّنِّ خيرًا لا يزال يزيدُ

وهي إنما تزاد بعد (ما) النافية، لكن سوَّغ ذلك كونُ اللفظ واحدًا، وكذلك ركَّبوا النكرة مع (لا) الزائدة، ومنه: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية، نحو: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾ [النمل: ١٨]؛ حملًا لها في اللفظ على (لا) الناهية، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وهو كثير، ومنه ما يتعلق بهذا الباب من بناء (حذامِ) تشبيهًا له بـ(نَزَالِ).

أما الخضري (١/ ٢٧)، فاكتفى بقوله: «ورُدَّ: بأنه ثقة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ».

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

[علة وجود بعض الكلمات على حرفين ومع ذلك لا تبنى]

(٢) يرد عليه (مع) فإنها منصوبة ظرفًا أو حالًا.

لكن أجاب السيوطيُّ في «الهمع» (١/ ٦٨) بقوله: «**فَالْجَوَاب**: أَن ذَلِك للزُومها الإضافة، وَذَلِكَ معَارض للشبه ـ كَمَا تقدم فِي أَيٍّ. وَقيل: إِنَّهَا ثلاثية الْوَضع، وَأَن أَصْلهَا مَعَى؛ فحذفت لامها اعتباطًا. وَلذَا ردَّتْ إِلَيْهَا عِنْد نصبها على الْحَال، فَيُقَال: مَعًا».

وأورد عليه (يد ودم)، فهما على حرفين، ومع ذلك أعربا. أجاب ابن الناظم في «شرحه» (ص١٣) بقوله: «قلت: لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما: (يدي ودمي)، بدليل قولهم: الأيدي والدماء، واليديان والدميان، فما لم يكن موضوعًا في الأصل على حرفين ـ لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يعتبر».

وكذا (أخ، وحم، وهَن) فإنها معربة مع أنها على حرفين، فهي ثلاثية في الوضع، =

(أَكْرَمْنَا)، وإلى ذلك أشارَ بقولِه: (**فِي اسْمَي جِئْتَنَا**[١])[٢]، فـ(التاءُ) [في (جِئْتَنَا)][٣] [اسمٌ؛ لأنَّه فاعلٌ، وهو مبنيٌّ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الحرفَ (فِي الوضعِ)][٤][٥]

= بدليل رجوع ذلك في التثنية، نحو: (أَبَوان، وأَخَوان، وحَمَوان، وَهَنَوان). والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ـ على حدّ قول الشاطبي:

وَتَثْنِيَةُ الأسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ ... رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهلا

[حكم ما كان على حرفين وثانيه حرف لين]

(١) قال الشاطبي في «المقاصد الوافية» (١/ ٤٧ ـ ٤٨): «(نا) في قوله: (جئتنا) موضوعة على حرفين، ثانيهما حرف لين وضعًا أوليًّا كـ(ما) و(لا) و(يا). فإن شيئًا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نصَّ عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين ليس ثانيهما حرف لين، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به».

ثم قال: «وبهذا بعينه اعتراض ابن جني على من اعتل لبناء (كم) و(من) و(ما) ونحو ذلك ـ بأنها موضوعة على حرفين فأشبهت (هل) و(بل) و(قد)».

ثم قال: «فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين ـ على حد ما مثَّل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف ـ فليس إطلاقه بسديد، وعلى إطلاقه أخذه ابن الناظم».

[هل الإضافة على معنى (من) أم (في)؟]

(٢) بإضافة (اسمي) إلى (جئتنا)؛ لأن المقصود لفظه، ولا يرد أن (التاء)، و(نا) حينئذ بمنزلة (الزاي) من (زيد) لا اسمان؛ لأن المراد في (اسمي) مسمى هذا اللفظ: وهو (جئتنا) المستعمل في معناه. ولا حاجة إلى تقدير قولك: (جئتنا)؛ لأنه لا يغني عن قصد اللفظ؛ فتدبر.

والإضافة على معنى (مِن)، وإن لم يصح الإخبار بالثاني عن الأول ـ كما هو ضابطها؛ لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف كباب ساج ـ كما قاله محشي «التصريح» الرُّوداني. والأظهر كونها بمعنى (فِي). «الخضري» (١/ ٢٧).

(٣) في (س): «من جئت».

(٤) ما بين القوسين ليس في (ع)، وهي ثابتة في حاشية (س) لا في أصلها، ووضع عليها علامة نسخة.

[سبب نسبة الشبه إلى الوضع]

(٥) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه، ولما كان التعبير بالوضعي منبهًا على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الأنسب في مقابلة المعنوي، ولعل الإتيان بهمزة الوصل، أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية، فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الإعراب بالحركات؛ كيد ودم، فاندفع ما نقله الشيخ يوسف الحنفي عن الطبلاوي ـ وسكت عليه ـ من استشكال الإتيان بالهمزة مع =

فِي كونِهِ على حرفٍ واحدٍ[١]، وكذلك[٢] (نا)][٣] اسمٌ[٤]؛ لأَنَّها مفعولٌ، وهو مبنيٌّ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي الوضعِ فِي كونِه على حرفيْنِ[٥].

= تحرك الآخر بحركات الإعراب وإنما قدم الوضعي مع إنكار كثيرين له تقديمًا للحسي أو اهتمامًا به لكونه في مظنة المنع؛ قاله الصبان (١/ ٥١).

(١) الظاهر أن قوله: «في كونه...» إلخ ـ بدل من قوله: «في الوضع»؛ بإعادة العامل، قال السِّجاعي في «حاشيته» (ص١٣): «وقد رأيت بعضهم جعل (فِي) للسببية. فتأمل».

(٢) في (ع): «وكذا».

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ك)، وهو انتقال نظر واضحٌ.

(٤) وحُمِل عليهما الباقي كـ(نحن)، و(أنتم) حتى يجري الباب على سنن واحد. [علة حمل الضمائر التي على ثلاثة حروف على ما كان عليه تنوين]
قال الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٣٣): «والحق: أن الوضع علة للضمائر المتصلة؛ لأنها الأصل، ولا يُعْدَلُ عنها إلى المنفصل إلا عند تعذرها، وليس في المتصل أكثر من حرفين. وأما المنفصلة: فعلة بنائها حملها على المتصلة؛ بجامع احتياجهما إلى ما يعودان إليه، ويكون مفسرًا لها؛ فهذا أولى من الإلحاق بلا مناسبة.
ومنهم من علل بناء المضمرات باستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني، واختصاص الرفع بضمائرَ والنصبِ بأخرى، وإن وقع اشتراك بين المنصوب والمجرور في بعض الصور ـ فالعامل فارق»، قال ابن الناظم في «شرح الألفية» (ص٣٥): «ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات؛ ولذلك عقَّبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء». [سبب بناء الضمائر]
قال الزركشي: «قلت: لكنه صرَّح في هذه الأبيات بأن العلة عنده فيها الوضع، والحاصل: أن العلة إما احتياجية أو استغنائية».

(٥) (م) الأصل في وضع الحرف: أنْ يَكُونَ عَلَى حرفِ هِجاءٍ واحدٍ؛ كباءِ الجرِّ، ولامِه، وكافِه، وفاءِ العطفِ، وواوِه وألفِ الاستفهامِ، وَمَا شاكَلَ ذلك. أو عَلَى حَرْفَي هِجاءٍ ثانيهما لَيِّنٌ؛ كلا وَمَا النافيتَيْنِ، والأصلُ فِي وضعِ الاسمِ: أنْ يَكُونَ عَلَى ثلاثةِ أحرفٍ فصاعِدًا، كَمَا لا يُحْصَى مِن الأسماءِ، فما زادَ من حروفِ المعاني عَلَى حرفيْنِ من حروفِ الهجاءِ، مِثْلُ: إنَّ ولَيْتَ وإلَّا وثُمَّ ولعلَّ، ولكِنَّ، فهو خارجٌ عن الأصلِ فِي نوعِه، وَمَا نَقَص من الأسماءِ عن ثلاثةِ الأحرفِ: كتاءِ الفَاعِلِ ونا، وأكثرِ الضمائرِ ـ فهو خارجٌ عن الأصلِ فِي نوعِه، وَمَا خرَجَ من الحروفِ عن الأصلِ فِي نوعِه: قد أَشْبَهَ الأسماءَ، وَمَا خَرَجَ مِن الأسماءِ عن الأصلِ فِي نوعِه أَشْبَهَ الحروفَ، وكِلا الشَّبَهَيْنِ راجعٌ إِلَى الوضعِ. = [بيان أصل وضع الاسم والحرف وما خرج عن ذلك]

[الشبه المعنوي]

[والثاني: شَبَهُ الاسمِ][1] له فِي المعنَى[2]، وهو قسمانِ: **أحدُهما**:

= وَكَانَ ذلك يَقْتَضِي أنْ يَأْخُذَ المُشَبَّهُ حُكْمَ المُشَبَّهِ بِهِ فِي الموضعيْنِ، إلا أنهم أَعْطَوْا الاسمَ الَّذِي يُشْبِهُ الحرفَ حُكْمَ الحرفِ، وَهوَ البناءُ، ولم يُعْطُوا الحرفَ الَّذِي أَشْبَهَ الاسمَ حُكْمَ الاسمِ، وَهوَ الإعرابُ، لسببيْنِ:

أَوَّلُهما: أنَّ الحرفَ حِينَ أَشْبَهَ الاسمَ قد أَشْبَهَه فِي شيءٍ لا يَخُصُّه وحدَه، فإنَّ الأَصْلَ فِي وضعِ الفِعْلِ أَيْضًا: أنْ يَكُونَ عَلَى ثلاثةِ أحرفٍ، بخلافِ الاسمِ الَّذِي قد أَشْبَهَ الحرفَ، فإنَّه قد أَشْبَهَهُ فِي شيءٍ يَخُصُّه ولا يَتَجَاوَزُه إِلَى نوعٍ آخَرَ من أنواعِ الكَلِمَةِ.

والسببُ الثانِي: أنَّ الحرفَ لا يَحْتَاجُ فِي حالةٍ مَا إِلَى الإعرابِ؛ لأنَّ الإعرابَ إنما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ من أنواعِ الكَلِمَةِ مَا يَقَعُ فِي مواقعَ متعدِّدةٍ من التراكيبِ بحيثُ لا يَتَمَيَّزُ بعضُها عن بعضٍ بغيرِ الإعرابِ، والحرفُ لا يَقَعُ فِي هذه المواقعِ المتعدِّدَةِ، فلم يَكُنْ ثَمَّةَ مَا يَدْعُو إِلَى أنْ يَأْخُذَ حكمَ الاسمِ حينَ يُشْبِهُه، ومعنى هَذَا الكلامِ: أنَّ فِي مُشابَهَةِ الحرفِ للاسمِ قد وُجِدَ المُقْتَضِي، ولكن لم يَنْتَفِ المانعُ، فالمُقْتَضِي هو شَبَهُ الاسمِ، والمانعُ هو عدمُ تَوَارُدِ المعاني المختلفةِ عليه، وشرطُ تأثيرِ المُقْتَضِي أنْ يَنْتَفِيَ المانِعُ (م).

(١) العبارة في (ع): «الثاني: شبهه له».

(٢) **[ضابطُه]**:

[ضابط الشبه المعنوي]

أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، وهي تنتهي إلى خمسين معنى، سواء وضع لذلك المعنى حرف، أم لا.

وذلك: أن المعاني إنما تستفاد بالحروف، كالنفي والشرط والاستفهام والاستثناء، وجاءت هذه الأسماء مفيدة ما تفيده الحروف، عُلِمَ أن ذلك من حيث وقوعها موقع الحروف.

«أوضح المسالك» (١/ ٢٧)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٢٣٨)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٢/ ٥٨٧)، و«المقاصد الشافية» (١/ ٧٦)، و«تأصيل البُنَى» (ص٣٦)، و«التصريح» (١/ ٤٨).

[معنى التضمن]

[معنى التضمن]:

قال الزركشي: «أن يَنْوِيَ مع الكلم حرفًا مخصوصًا، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم، ويصير الاسم فرعًا لمعنى ذلك الحرف ومشتملًا عليه، ولا يظهر ذلك الحرف معه لما في ذلك من عدم الفائدة. وإنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلبًا للاختصار، ألا ترى أنك لو لم تأت بـ (مَنْ) وأردتَ الشرط على =

= الأناسيِّ ـ لم يُفِدْ ذلك؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ أقم معه) ـ استغرقتَ ذوي العِلْم، ولو جئت بـ(إنْ) لاحتجت أن تذكر الأسماء، كقولك: (إن يقم زيد وعمرو وبكر وخالد. . . .) إلى غير ذلك، ولا تستغرق الجنس، وكذلك في أسماء الاستفهام.

[علة بناء أسماء الشرط والاستفهام]

وهذا القسم هو علة بناء أسماء الشرط والاستفهام، وذلك لأن الأصل في الأسماء: أن تدل على الأشخاص، نحو: (زيد وعمرو)، أو ما قام بالأشخاص، كـ(عِلْم، وجهل)، والأصل في الحروف: أن تدل إما على المعاني المتعلقة بالنسبة، كـ(هَلْ)، أو على معنى لا يعقل إلا من المتكلم وغيره، كتاء (أنت)؛ فإنها دالة على الخطاب، وهو معنى لا يعقل إلا لمخاطِب ومخاطب، فإذا ورد اسم دالًّا على أحد هذين الأمرين ـ وجب بناؤه، فالأول كـ(متى) فإنها تستعمل تارة استفهامًا كالهمزة، وتارة شرطًا كـ(إنْ).

والثاني: كأسماء الإشارة، فإنها دالة على معنى لا يُعْقل إلا بين شخصين: مشير ومشار إليه؛ فوجب بناؤها لمشابهتها لحرف الخطاب، كتاء (أنت)، وكاف (ذلك)؛ لأن الخطاب لا يعقل إلا بين شيئين، وقد عُلِم بذلك أنْ لا فرق في ذلك المعنى الذي بني لأجله الاسم بين أن يكون قد وُضِع له حرف كـ(متى)، أو لا يكون كأسماء الإشارة؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة؛ إذ الإشارة معنى. والموضوع لإفادة المعاني الحروف؛ فلما أفادت هذه الأسماءُ الإشارةَ عُلم أنه كان القياس يقتضي أن يكون لها حرف، فلما عَرِيَ من حرف ظاهر وكان ما يدل عليه موجودًا تضمنه الاسم فبُنِيَ، وذلك الحرف وإن لم يكن ظاهرًا في الاستعمال، لكنه مقدَّر في النية.

وهذا غير بِدَع في كلامهم، ألا ترى أن (مذاكير، وملاقيح) لا واحد لها من لفظها، وإنما الظاهر منه: (مُذْكِر ومُلْقِح)، وأنت تقدره واحدًا غير ما ظهر، كأنك قلت: (مُذْكِير ومُلْقِيح)، كذلك أيضًا تقدّر حرف الإشارة وإن لم يظهر لفظًا، ولكن ذكر ما يدل عليه من لفظ الاسم مع (ها) التنبيه؛ لقرب التنبيه من الإشارة، واستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة؛ ولذلك قيل في حدها: إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، وصار هذا نظير التعجب. هذا قول الناظم، وابن جني، والسيرافي، وقال صاحب «البسيط»: إنه المشهور. وردَّه الفارسي، وقال: «لا يبنى بتضمن الإشارة؛ لأن كل اسم يشار به إلى مسماه». وإنما علته كعلة (أَمْسِ) الآتية. =

ما أَشْبَهَ حرفًا موجودًا، **والثاني**: ما أَشْبَهَ حرفًا غيرَ موجودٍ(١).

= وجعل الزمخشري في «المفصل» علة بناء المبهمات تضمنَها شبه معنى الحرف، وحكى ابن بَرْهان، عن أبي الحسن، عن عيسى صاحب «الجامع» أنه: «إنما بُني المبهم لتضمنه معنى الإشارة التي تقوم مقام حرف التعريف؛ إلا أن حرف التعريف بالألف واللام ـ يرجع إلى جنس أو معهود. والتعريف بالإشارة خارج عنهما؛ لأنك تقول للمخاطب: (هذا) ـ مع الإشارة بجارحة أو ما يقوم مقامها من الكلام على غير معنى الجنس. ولا عهد بينك وبينه، وإنما هو تعريف لهذا الحاضر».

فإن قيل: إذا قلنا بالمشهور، وهو واضح في (أُولاءِ) ونحوه، أما (هؤلاء) فلا يمكن دعوى التضمن فيه لظهور الحرف، وهو (ها)، **فالجواب** ـ ما قال الأصفهاني: الحرف الذي هو (ها) غير ذاك الذي تضمن معناه، وهذا الموجود زائد، كما أن الألف واللام في (الأمس) عند من بناه زائدة، وأن الاسم بني لتضمنه معنى ألف ولام أخرى.

وذكر الفارسي: أن حرف الاستفهام والشرط ـ على مذهب سيبويه ـ مقدَّر مع أسماء الشرط والاستفهام، وحُذِفَ للعلم به. وعلى هذا: فالبناء في الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم. قال صاحب «البسيط»: «وهذا ضعيف؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء؛ فالوجه: المصير إلى تضمن معنى الحرف لتحقق علة البناء مع إفادة المعنى». انتهى.

[سبب إيجاب الشبه المعنوي للبناء]

وإنما كان الشبه المعنوي موجبًا للبناء؛ لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه؛ فإذا وجد مع ذلك أنه قد دل على معنى في غيره كان مشبهًا للحرف في ذلك؛ إذ الدلالة على معنى فِي الغير إنما هي من شأن الحروف. «تمهيد القواعد» (١/ ٢٣٩).

[الظروف معربة مع أنها مضمنة معنى (في)]

(١) أورد على الناظم الظروف؛ فإنها معربة، وقد نَصَّ رَحِمَهُ اللَّهُ على أنها مضمنة معنى (فِي)؛ حيث قال:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

[أسماء الشرط لاستفهام مضمنة معنى الحرف قبل التركيب]

أجاب ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٤/ ١٨٩٣) بقوله: «والذي يظهر أن يقال: إن أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ـ مثلًا ـ حالَ وضعها ضمنت معنى الحرف؛ فالتضمين حاصل لها قبل التركيب، وأما الاسم المستعمل ظرفًا، فإنما تضمن معنى (في) بعد التركيب، أعني: بعد استعماله ظرفًا، وإذا ـ كان كذلك: =

= فإنما تضمن الظرف معنى الحرف بانضمام العامل فيه إليه، فكأن الذي تضمن معنى (في) حينئذ ـ إنما هو مجموع الكلمتين لا الظرف وحده، ومما يدل على ذلك: أنه لا ينسب إلى الاسم المتضمن المذكور، حتى يكون ظرفًا؛ أي: منصوبًا، ولا يكون منصوبًا إلا بانضمام عامله إليه». [سبب تضمن الظرف معنى الحرف]

ويوافقه قول الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٣١٢): «وأجاز الفراء بناء (غير) على الفتح عند تفريغ العامل، سواء كان المضاف إليه معربًا أو مبنيًّا، فيقال على رأيه: ما جاء غيرَ زيد، وما جاءك أحد غيرَك، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمّن غير معنى (إلّا)، وذلك عارضٌ فلا يُجعل وحده سببًا». [علة بناء (غير) عند الفراء]

وقد سبقه إلى هذا الجواب: ابن الخشاب في «المرتجل» (ص١٠٢) وزاد: «فظهوره في بعض الأحوال كظهوره في جميعها، وفي بعض الظروف كظهوره في كلها».

قال الزركشي في «التأصيل» (ص٣٨): «وهو منتقض بالأسماء التي لم تستعمل إلا ظروفًا؛ فإن التضمن فيها لازم، ومع ذلك ليست مبنية.

وأجاب غيره: بأن الاسم المضمن لمعنى الحرف ـ إنما يبنى إذا كان مستغنيًا في أصل وضعه عن الحرف، وضُمِّنَ معناه للاختصار.

وأما الظروف: فظهور الحرف معها هو الأصل، وهي في أصل وضعها محتاجة إليه. وإنما أجيز حذفه للعلم به، ولو كان حذف حرف الجر من الاسم المتعدَّى إليه الفعل به يوجب بناءه ـ لوجب أن يُبْنَى المفعول به والمفعول له إذا حذف حرف الجر في الشعر. وأيضًا فالظروف كثيرة؛ فلو بنيت لَكثُرَ البناء في الاسم، وأنه خلاف الأصل.

والحق: أن المراد بـ(التضمن) ـ هنا ـ غير التضمن في باب الظروف؛ بل التضمن قسمان: [أنواع التضمن]

أحدهما: انتقال معنى الحرف إلى الاسم بالوضع، وهو المراد في باب البناء.

والثاني: مقارنة معنى الحرف للاسم حالة التركيب، لا بالوضع. وهو المراد في باب الظروف؛ فإن الظروف ضُمِّنَتْ معنى (في) حالة التركيب، لا حالة الوضع، بدليل أنك إذا لفظت بـ(يوم الخميس) وحده، لم تجد فيه معنى (في) ألبتة، وإنما تجده إذا قلت: (صمتُ يوم الخميس)، بخلاف (متى)، ونحوه من المبنيات، إلا أن تسمية الأول تضمينًا ظاهر، والآخر فيه تجوُّز؛ ولهذا رجع ابن مالك في بقية =

= كتبه عن (الظرف) بـ(التضمن) إلى (التقدير)، كما في «الكافية»، وإلى (المقارنة)، كما في «شرحها».

وقد يقال: إذا كان المراد بـ(التضمن) ـ هنا ـ تضمُّنَ حرف مخصوص، لا مطلق الحرف، كما صرح به صاحب «البسيط»، زال الاعتراض بالظرف.

وبعد؛ فهذا السؤال قديم، قال أبو الفتح في «خاطرياته»: «سألته عن الظروف المنصوبة؛ فقلتُ: قد قلتَ: إن فيها معنى (في)، فِلِمَ لم تبنها لتضمنها معنى الحرف؟ فقال: لم يدخلها معنى الحرف؛ لأنها ضمنت معناه، وترك اللفظ به؛ بل دخلها معنى الحرف قبل حد دخوله، والحرف ملفوظ به، بدليل إلزامهم ضمير الظرف الحرف، فدل على أن الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمره، تقول: (ضربت زيدًا، وضربته). فقلت له: فيلزم على هذا أن يكون الظرف مجرورًا، فقال: لم يُجَرَّ؛ لأن الحرف لما زال عن اللفظ عاقبه النصب، كما أنه لما زال من المفعول عاقبه النصب في قولك: (اخترتُ الرجال زيدًا)، وإن كان بمعنى المفعول، ولا حرف فيه بمعناه، وفيه الحرف.

قال: ونظيره: قوله:

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحضرَ الوغى

لأن (أن) كأنها مقدرة، ولكنه لما زال لفظها عاقبها الرفع، ونحو: (مررت بكُلٍّ قائمًا) فـ(كل) متعرفة بما أضيفت إليه بعد حذفه على حد تعرفها به ملفوظًا به، ولكنه لما حذف من اللفظ عاقبه التنوين. قال: فالإضافة في (كل)، و(أَنْ) في (أحضر الوغى)، والحرف في الظرف وفي المفعول كأنها مقدرة في هذه الحال، وهي في الحقيقة يُقَدَّرُ اللفظ بها مع زوال التنوين من (كل) وزوال النصب من الظرف والمفعول به، فهذا تقدير للفظ بالحرف والاسم على شرط. وليس هو تقديرًا مطلقًا ليُعْتَرض بما مَرَّ من التقدير». انتهى.

[الأسماء المتضمنة للحروف على ثلاثة أضرب]: [أنواع الأسماء المضمنة للحروف]

ذكر علم الدين اللورقي الأندلسي أنها على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما لا يجوز إظهار الحرف معه، نحو: (متى)، و(كَمْ). وهذا مبني لا محالة.

الثاني: ما يكون الحرف المتضمن مرادًا كالمنطوق به، لكن عُدل عن النطق به إلى النطق بدونه، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظًا به لم يكن مبنيًّا، وكذلك إذا =

= عُدل عن النطق به، كـ(سَحَر)، فمثل هذا لا يقتضى البناء.

والثالث: ما يجوز إظهار الحرف معه، كالظروف والإضافة التي بمعنى (مِنْ) أو اللام أو (في) عند من يثبتها؛ فهذا لا يجوز بناؤه لجواز إظهار ذلك الحرف.

وهذا ضابط حسن في كل ما ينوب عن الحروف من الأسماء ما يبني منها وما لا يبنى.

«تأصيل البُنَى» (ص٤٠)، و«الأشباه والنظائر» (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

[اعتراض أخر]:

[علة إعراب (أيّ) على الرغم من تضمنها معنى الحرف]

* وأورد عليه (أَيٌّ)؛ فإنها تأتِي شرطية واستفهامية، ومع ذلك فهي تعرب.

أجاب ابن الناظم بقوله (ص٢٧): «فإنها بالنظر إلى تضمنها معنى الحرف تستحق البناء، لكن عارض لزوم الإضافة إلى الاسم المفرد، التي هي من خواص الأسماء، فأعربت».

قال الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٤٢): «وفيه نظر؛ لأن (إذ، ولَدُنْ)، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل: ٦] ونحوهما، مبنيان مع ملازمتهما للإضافة.

وإنما الجواب: أن العلة مركبة من الإضافة وأمر آخر، وهو كونها بمعنى (كل) مع النكرة، و(بعض) مع المعرفة، و(كل، وبعض) معربان.

وأجاب ابن إياز في «قواعد المطارحة»: بأن (إذ) بناؤها لازم، و(كم)، (لَدُ) موضوعتان وضع الحروف، ولا يلزم من معارضة الإضافة البناءَ العارض معارضتُها البناء اللازم.

فإن قيل: فـ(أيُّهم) من قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ [مريم: ٦٩] مضافة، وبناؤها عارض، ومع ذلك فلم تعارض الإضافة عروض البناء عند سيبويه.

أجاب: لأجل ذلك فَرَّ ابن السراج، فقال: إنه على الحكاية، وبه قال الخليل.

نَعَمْ ههنا سببان: **أحدهما**: كونها موصولة. **والآخر**: حذف صدر صلتها.

والإضافة تعارض مقتضى البناء الواحد لا المقتضيين.

وأشار ابن مالك في «شرح التسهيل» ـ في باب الموصول ـ إلى فرق لطيف، وذلك أنه لم يأخذ كون (أيّ) مقام (تا، وحا) في مشابهة الحرف، لكن أخذ بمعنى لطيف؛ وهو أن إضافتها قد خالفت بها أخواتها من أسماء الشرط والاستفهام؛ فخرجت عن النظائر بإضافتها؛ فخرجت عنها بإعرابها. =

[أمثلة للشبه المعنوي]

فمثالُ الأوَّلِ(١): (متَى) فإنَّها(٢) مبنيَّةٌ؛ لِشَبَهِها الحرفَ فِي المعنى، فإنَّها تُسْتَعْمَلُ للاستفهامِ، نحوُ: (متَى تَقُومُ؟) وللشرطِ، نحوُ: (متَى تَقُمْ أَقُمْ)، وفي الحالتيْنِ(٣) هي مُشْبِهَةٌ لحرفٍ موجودٍ؛ لأنَّها فِي الاستفهامِ كـ(الهمزةِ)، وفِي الشرطِ كـ(إنْ).

ومثالُ الثانِي: (هنا)؛ فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبَهِها حرفًا كانَ يَنْبَغِي أنْ يُوضَعَ فلم [٥/ظ] يُوضَعْ.

[علة بناء اسماء الإشارة]

وذلكَ لأنَّ الإشارةَ معنًى من المعانِي(٤)، فحقُّها أنْ يُوضَعَ لها

= وبهذا يجاب عن مسألة (لَدُنْ) ونحوها؛ لأن (لدن) لم تخالف الظروف في ذلك؛ لأن كثيرًا منها مضاف، ثم إنه لم يأخذ معنى (الكلية، والبعضية) في الموصولة؛ لأنها لا تضاف إلا لمعرفة؛ فاعلمه فإنه حَسَنٌ.

[علة بناء (أيّ)]:

[علة بناء (أيّ) المضافة]

وهٰهنا سؤال، هو ما علة بناء (أيٍّ) إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها؟ فإنهم نصُّوا على أنها إنما خرجت عن نظائرها فأُعربت لأجل الإضافة، وهي موجودة في حالة وجوب بنائها؛ ومِنْ ثَمَّ أبطل ابن جني في «الخصائص» (٢/٣٨) اعتذارهم عن إعرابها بلزوم الإضافة. وقال: «الإضافة لا تنافي البناء؛ بل لو جعلها جاعل سببًا للبناء لكان أعذر ممن يجعلها نافية له؛ ألا ترى أن المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم صوت، والصوت واجب بناؤه. وقد قالوا: (كم رجل قد رأيت) فـ(كم) مبنية وهي مضافة، وقالوا أيضًا: (لأضربن أَيُّهم أفضل)، وهي مبنية عند سيبويه». انتهى.

وجواب هذا: أن الحذف للمُصَدَّرِ منها إنما هو لتنزيل المضاف إليه منزلته، فكأنها لم تضف لا لفظًا ولا نية. والمقتضى للإعراب المعارض لشبه الحرف هو الإضافة.

[تنبيه]: قد ظهر أن البناء لا يمنع من الإضافة في صور، منها: أنهم اختلفوا في المجرور بـ(كم) الخبرية هل هو بالإضافة أو بحرف الجر المقدر؟ فعند الجمهور كما قاله العكبري في «شرح الإيضاح»: «إنه بالإضافة. قالوا: والبناء لا يمنع من الإضافة كما في (لدن)».

(١) كتب فوقها في حاشية (ع): «أي: ما أشبه حرفًا موجودًا».

(٢) في (س): «لأنها». (٣) في (ع): «الحالين».

(٤) أي: الجزئية غير المستقلة، لكونها لا تتعقل إلا بين شيئين. فإن هذه هي معاني =

حرفٌ يَدُلُّ عليها، كما وَضَعُوا للنفيِ (ما)، وللنهيِ (لا)، وللتمنِّي (لَيْتَ)، وللترَجِّي (لَعَلَّ)، ونحوَ ذلك، فبُنِيَتْ أسماءُ الإشارةِ لِشَبَهِها فِي المعنى حرفًا مُقَدَّرًا[1][2].

[الشبه النيابي (الاستعمالي)]

والثالثُ: شَبَهُه لهُ فِي النيابةِ عن الفعلِ[3] وعدمِ التأثُّرِ بالعاملِ؛

= الحروف. «الخضري» (١/ ٢٨).

قال السجاعي في «حاشية» (ص١٣): «وبيان ذلك أن الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه، والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه، وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية؛ فحقه أن يؤدى بالحرف، لا بالاسم أو بالفعل؛ لأن كلًّا منهما مستقل بالمفهومية. فتأمل».

(١) كذا قال أبو حيان في «منهج السالك» (ص٧). قال الخضري: وتابعه جميع الشراح.

قال السيوطي: «وطالما فحصْتُ عن نظير لها في ذلك؛ حتى رأيت في «بحر أبي حيان» (٣/ ٨): أن بناء (لدن) لدلالتها على الملاصقة والقرب؛ زيادة على الظرفية المفادة بـ(عند). وهذا معنى جزئي حقُّه الحرف، ولم يضعوه. وذكر ابن الصائغ: أن (ما) التعجبية كذلك؛ لأنه لم يوضع للتعجب حرف؛ إلا أن الشبه الوضعي «الخضري» (١/ ٢٨).

(٢) (م) نَقَلَ ابنُ فَلاحٍ عن أبي عليٍّ الفارِسِيِّ: أنَّ أسماءَ الإشارةِ مبنيَّةٌ؛ لأنَّها مِن حَيْثُ المعنَى أَشْبَهَتْ حَرفًا موجودًا، وَهوَ (أل) العهديَّةُ؛ فإنَّها تُشِيرُ إِلَى معهودٍ بينَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ، ولمَّا كانَتِ الإشارةُ فِي هنا ونحوِها حِسِّيَّةً، وفي (ألِ) العهديَّةِ ذِهْنِيَّةً ـ لم يَرْتَضِ المُحَقِّقُونَ ذلك، وذَهَبُوا إِلَى مَا ذَكَرَه الشارِحُ: مِن أنَّ أسماءَ الإشارةِ بُنِيَتْ لِشَبَهِهَا فِي المعنَى حرفًا مقدَّرًا...

وأَيْضًا (ما) التعجبيَّةُ؛ فإنَّها دالَّةٌ عَلَى التعجُّبِ، ولم تَضَعِ العربُ للتعجُّبِ حرفًا، فيَكُونُ بناءُ كلٍّ واحدٍ مِن هذين الاسميْنِ لشَبَهِهِ فِي المعنى حرفًا مقدَّرًا. فافْهَمْ ذلك (م).

[ضابط الشبه النيابي]

(٣) هو الشبه الاستعمالي ـ وهو يعم: النيابة والافتقار. وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني؛ كأن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل، فيؤثر فيه لفظًا أو محلًّا:

[صور الشبه النيابي]=

[من صور الشبه الاستعمالي]:

وذلك كأسماءِ الأفعالِ، نحوِ: (دَرَاكِ زيدًا) فدَرَاكِ مبنيٌّ؛ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي كونِه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه[1] ـ كما أنَّ الحرفَ كذلك.

= أن ينوب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل؛ فإن شأن الحرف كذلك، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: (نزال، وهيهات)؛ فإنها نابت عن (انزل، وبَعُدَ)، ولا تقع معمولة لعامل أصلًا؛ فأشبهت نحو: (ليت، ولعل، وهل)، فإنها نابت عن (أتمنى، وأترجى، وأستفهم)، ولا تقع معمولة لعامل، فبُنِيَتْ لذلك.

وخرج بذلك شيئان: المصادر، نحو: (ضربًا زيدًا)، والأوصاف في نحو: (جاء الضارب زيدًا)، و(أقائم الزيدان؟)؛ فإنها وإن نابت عن الفعل، لكنها متأثرة بالعوامل؛ فلم يستحكم الشبه.

ومنها: أن يكون مفتقرًا افتقارًا أصليًّا إلى جملة، وذلك كالموصولات؛ فإنك تقول: (جاء زيد) فيتم الكلام، وتقول: (جاء الذي) فلا يتم حتى تقول: (قام أبوه)، أو نحوه، لا ينفك من ذلك.

[حكم الافتقار العارض] والافتقار العارض أو إلى المفرد لا يؤثر؛ **فالأول**: (اضرب رجلًا آمنًا)، فـ(رجلًا) ـ هنا ـ مفتقر إلى ما بعده، لكنه لا بطريق الأصالة، ألا ترى أنك تقول: (جاءني رجل)، فلا يفتقر إلى شيء أصلًا. **والثاني**: نحو: (سبحان الله).

«أوضح المسالك» (١/ ٣٢)، «التصريح» (١/ ٥٠)، «تأصيل البنى» (ص٤٦).

[حكم اسم الفعل إذا قصد به لفظه وكذا معناه] (١) (م) اسمُ الفِعْلِ مَا دامَ مقصودًا معناه: لا يَدْخُلُ عليه عاملٌ أصلًا، فَضْلًا عن أنْ يَعْمَلَ فيه. وعبارةُ الشارحِ كغيرِه تُوهِمُ أنَّ العواملَ قد تَدْخُلُ عليه، ولكنَّها لا تُؤَثِّرُ فيه، فكانَ الأَوْلَى بِهِ أنْ يقولَ: (ولا يَدْخُلُ عليه عاملٌ أصلًا) بدلًا من قولِه: (ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه). وقولُنا: (ما دامَ مقصودًا منه معناه) نُرِيدُ بِهِ الإشارةَ إِلَى أنَّ اسمَ الفِعْلِ إذا لم يُقْصَدْ بِهِ معناهُ، بأنْ يُقْصَدَ لفظُه ـ مثلًا ـ فإنَّ العَامِلَ قد يَدْخُلُ عليه، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

فنَزَالِ فِي هَذَا البيتِ مقصودٌ بها اللفظُ؛ ولذلكَ وَقَعَتْ نائبَ فاعلٍ، فهي مرفوعةٌ بضمَّةٍ مقدَّرَةٍ عَلَى آخِرِها، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشْتِغَالُ المَحلِّ بِحَرَكَةِ البناءِ الأصليِّ، ومِثْلُه قولُ زَيْدِ الخَيْلِ:

وقَدْ عَلِمَتْ سَلَامَةُ أَنَّ سَيْفِي ... كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرُهما قولُ جُرَيْبَةَ الفَقْعَسِيِّ:

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا ... وكَانَتْ نَزَالِ عليهمْ أَطَمْ (م) =

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (**بِلَا تَأَثُّرِ**) عمَّا[1] نابَ عن الفعلِ وهو متأثِّرٌ[2] بالعاملِ، [نحو: (ضَربًا زيدًا) فإنَّه نائبٌ منابَ (اضْرِبْ) وليسَ بمبنيٍّ؛ لتَأَثُّرِهِ بالعاملِ][3]؛ فإنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، بخلافِ (دَرَاكِ) فإنَّه ـ وإنْ كانَ نائبًا عن (أَدْرِكْ) ـ فليسَ[4] متأثِّرًا[5] بالعاملِ.

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ[6]: أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعالِ اشْتَرَكَا فِي النيابةِ مَنابَ الفعلِ، لكنَّ المصدرَ متأثِّرٌ[7] بالعاملِ[8]، فأُعْرِبَ لعدمِ مُشابَهَتِه الحرفَ، وأسماءَ الأفعالِ غيرُ متأثِّرَةٍ[9] بالعاملِ؛ فبُنِيَتْ لمُشَابَهَتِها الحرفَ فِي أنها نائِبَةٌ عن الفعلِ وغيرُ متأثِّرةٍ به.

[أسماء الأفعال عند الناظم لا محل لها من الإعراب]

وهذا[10] الذي ذَكَرَه المصنِّفُ مبنيٌّ[11] على أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا مَحَلَّ لها مِن الإعرابِ[12]، ....

= وينظر: «الخضري» (١/٢٨).

(١) في (س)، (ع): «مما».

(٢) كانت في (ك): «متأثرًا»، ثم كشط الألف المنون ـ على الجادة.

(٣) ما بين المعكوفين كتبه في (ك) في الحاشية، وكتب بعدها: «صح».

(٤) في (س)، (ك)، (ع): «ليس»، بدون فاءٍ. لكنه كتب في حاشية (س) كلمة: «لكنه»، ووضع بعدها صح. حتى تصبح العبارة عنده: «لكنه ليس»، والله أعلم.

(٥) رسمها في (ك): «متوثرًا». (٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) بين الكلمتين في (ك) بياض بمقدار حرف.

(٨) وضع على حرف العين في (ك) علامة «ع».

(٩) في حاشية (س) ما نصه: «لقائل أن يقول: عدم التأثر إن كان بعد الحكم بالبناء ـ فلا يصح جعله علةً له؟

[عله عدم التأثر سابقة في الذهن]

يكن الجواب عن ذلك: بأن يقال: علة عدم التأثر سابقة في الذهن، وإن كانت في الخارج مسبوقة؛ فليتأمل».

(١٠) في (ك): «فهذا». (١١) في (س)، (ك)، (ع): «ينبني».

(١٢) وَهُوَ رَأْيِ الْأَخْفَش، ونسبه صاحب الكافي إلى الجمهور، وصحَّحه جمع من أهل العلم، منهم: العلامة ابن هشام فى «شرح اللمحة» (٢/١٠٨)، والشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/٤٧)، و«الخضري» (١/٢٨).

وانظر: «الحلبيات» (ص١٠٨)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٣١١). =

والمسألةُ(١) خِلافِيَّةٌ(٢) [وسَنَذْكُرُ ذلكَ](٣) فِي بابِ أسماءِ الأفعالِ.

[الشبه الافتقاري]

الرابعُ(٤): شَبَهُ الحرفِ فِي الافتقارِ(٥) اللازمِ، وإليه أشارَ بقولِه: (**وكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا**(٦)) وذلك [٦/و] كالأسماءِ الموصولةِ، نحوِ: (الذي) فإنَّها

= ونصُّ أبي حيان في «الارتشاف»: «وذهب سيبويه، والمازني، وأبو علي الدينوري ـ إلى أنها في موضع نصب، والقولان عن الفارسي».

(١) رسمت في (ع): «والمسئلة».

[أقوال العلماء في إعراب (هيهات زيدٌ)]

(٢) (م) إذا قُلْتَ (هَيْهَاتَ زَيْدٌ) مثلًا ـ فللعلماءِ فِي إِعْرَابِهِ ثلاثةُ آراءٍ:

الأوَّلُ ـ وَهوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، وَهوَ الصحيحُ الَّذِي رَجَّحَهُ جمهورُ علماءِ النحوِ ـ: أنَّ (هَيْهَاتَ) اسمُ فعلٍ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وزَيْدٌ: فَاعِلٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ، وهذا الرأيُ هو الَّذِي عليه قولُ الناظمِ: «إنَّ سببَ البناءِ فِي أسماءِ الأفعالِ كونُها نائبةً عن الفِعْلِ وغيرَ متأثِّرةٍ بعاملٍ؛ لا ملفوظٍ بِهِ ولا مقدَّرٍ».

والثاني ـ وَهوَ رأيُ سِيبَوَيْهِ ـ: أنَّ (هَيْهَاتَ) مُبْتَدَأٌ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ رفعٍ، فهو متأثِّرٌ بِعَامِلٍ معنويٍّ وَهوَ الابتداءُ، وزيدٌ: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

والثالثُ ـ وَهوَ رأيُ المَازِنِيِّ ـ: أنَّ (هيهاتَ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ مِن معناه، وزَيْدٌ: فَاعِلٌ به، وكأنك قلتَ: بَعُدَ بُعْدًا زيدٌ، فهو متأثِّرٌ بِعَامِلٍ لفظيٍّ محذوفٍ من الكلامِ. ولا يَجْرِي كلامُ الناظمِ عَلَى واحدٍ من هذين القولَيْنِ: الثاني والثالثِ، وعِلَّةُ بناءِ اسمِ الفِعْلِ عَلَى هذين القولَيْنِ تَضَمُّنُ أغلبِ ألفاظِه ـ وَهِيَ الألفاظُ الدالَّةُ عَلَى الأمرِ منه ـ معنى لامِ الأمرِ، وسائِرُه محمولٌ عليه؛ يَعنِي: أنَّ اسمَ الفعلِ، عَلَى هذين الرأيينِ أَشْبَهَ الحرفَ شَبَهًا معنويًّا لا نِيابيًّا (م).

[علة بناء اسم فعل الأمر]

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «وسنذكرها».

(٤) في (ص)، (ح)، (م): «والرابع». (٥) إلى جملة.

(٦) قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/٤٨): «والأصل: كنياية أصلت وافتقار أصل، ليسلم مما نقله الشاطبي ـ عن بعض الشيوخ ـ حيث قال: «وهذا يعني بلا تأثر لا محصول له، فإن تقديره: من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرًا في لفظه، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه، فحاصل المعنى على هذا: من شرط بناء اسم الفعل، أن لا يكون معربًا، وهذا محال». اهـ.

[شرط بناء اسم الفعل]

[نيابة المصدر عن فعله عارضة]

[نيابة اسم الفعل عن الفعل متأصلة]

ولما ورد المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب ـ كما صرَّحوا به بخلاف اسم الفعل، فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات، ومنزلة منزلة المتأصلة في المنقولات، وهذا هو السر في بناء اسم =

مفتقِرَةٌ فِي سائرِ[١] أحوالِها إلى الصِّلَةِ، فأَشْبَهَتِ الحرفَ فِي مُلازمةِ[٢] الافتقارِ[٣] فبُنِيَتْ[٤].

= الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله، مع أن كلًّا منهما نائب عن الفعل، وإلا فما الفرق؟ فليتأمل!».

وقال رَحِمَهُ اللهُ في «تمرين الطلاب» (ص٨): «وفي (أصلًا) ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى افتقار، والألف فيه للإطلاق، ولو جعلت ضميرًا عائدًا على نيابة وافتقار لصحَّ، واستغني عن قوله: (بلا تأثرٍ) المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب دون بعض، ولذلك كان معربًا».

(١) في (ك): «جميع».

(٢) في (س)، (ك)، (ع): «ملازمته».

(٣) لأنه موضوع لربط معاني الأفعال، وشبهها بالأسماء فلا يفهم معناه إلا بجملة يقع فيها فهو مفتقر إليها أبدًا. «الخضري» (١/ ٢٩).

(٤) (م) زادَ ابنُ مالكٍ فِي «شَرْحِ الكافِيَةِ الكُبْرَى» ـ نوعًا خامسًا سَمَّاه: الشَّبَهَ الإهماليَّ، وفَسَّرَه: بأنْ يُشْبِهَ الاسمُ الحرفَ فِي كونِه لا عاملًا ومعمولًا. [الشبه الإهمالي]

ومَثَّلَ له بأوائلِ السُّوَرِ، نحوِ: (الم، ق، ص) وهذا جارٍ عَلَى القولِ بأنَّ فواتحَ السورِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ لأنَّها من المُتشابِهِ الَّذِي لا يُدْرَكُ معناه. وقيلَ: إنها فِي مَحلِّ رفعٍ عَلَى أنها مُبْتَدَأٌ خبرُه محذوفٌ، أو خبرٌ مبتدؤُه محذوفٌ، أو فِي مَحلِّ نصبٍ بفعلٍ مقدَّرٍ؛ كـ(اقْرَأْ) ونحوِه، أو فِي مَحلِّ جرٍّ بواوِ القَسَمِ المحذوفةِ، وجَعَلَ بعضُهم مِن هَذَا النوعِ الأسماءَ قبلَ التركيبِ، وأسماءَ الهِجاءِ المسرودةَ، وأسماءَ العددِ المسرودةَ، وزادَ ابنُ مالكٍ أَيْضًا نوعًا سادسًا سَمَّاهُ الشَّبَهَ اللفظيَّ، وهو: أنْ يَكُونَ لفظُ الاسم كلفظِ حرفٍ من حروفِ المعاني، وَذَلِكَ مِثْلُ (حاشَا) الاسميَّةِ؛ فإِنَّها أَشْبَهَتْ (حاشَا) الحرفيَّةَ فِي اللفظِ. [أمثلته] [الشبه اللفظي]

واعْلَمْ أَنَّهُ قد يَجْتَمِعُ فِي اسم واحدٍ مبنيٍّ شَبَهَانِ فأكثرُ، ومِن ذلك المُضْمَرَاتُ؛ فإنَّ فيها **الشَّبَهَ المعنويَّ**؛ إذ التكلُّمُ والخِطابُ والغَيبةُ من المعاني التي تَتَأَدَّى بالحروفِ، وفيها **الشَّبَهُ الافتقاريُّ**؛ لأنَّ كلَّ ضميرٍ يَفْتَقِرُ افتقارًا متأصِّلًا إِلَى مَا يُفَسِّرُه، وفيها **الشَّبَهُ الوضعيُّ**، فإنَّ أغلبَ الضمائرِ وُضِعَ عَلَى حرفٍ أو حرفيْنِ، وَمَا زادَ فِي وَضْعِه عَلَى ذلك فمحمولٌ عليه؛ طَرْدًا للبابِ عَلَى وَتِيرةٍ واحدةٍ، وقد نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابنُ مالكٍ فِي مَتْنِ «التَّسْهِيلِ» (م). [اجتماع أكثر من شبه في الاسم الواحد]

[أبواب البناء]

وحاصلُ البيتيْنِ(١): أنَّ البناءَ يكونُ فِي سِتَّةِ أبوابٍ(٢): المُضْمَرَاتِ(٣)، وأسماءِ الشرطِ، وأسماءِ الاستفهامِ، وأسماءِ الإشارةِ، وأسماءِ الأفعالِ، والأسماءِ الموصولةِ(٤). والله أعلم.

---

(١) في حاشية (س) ما نصه:

صل مضمرًا بشرط الاستفهام وشر إلى اسم فعل بالتزام

وكأنه يجمع هذه الستة في بيت واحد ليحفظ، والله أعلم.

(٢) وهي متفرقة على وجوه الشبه الأربعة المذكورة: **فالمضمرات** للشبه الوضعي؛ سواء أكان على حرف مثل (التاء) أو حرفين مثل (نا)، وحمل باقي المضمرات عليهما، **وأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة** للشبه المعنوي، **والموصولات، ونحوها** للافتقاري، **وأسماء الأفعال** للاستعمالي. وزاد في «شرح الكافية» الشبه الإهمالي؛ كالحروف المهملة، ومثله بالأسماء قبل التركيب.

[وجوه بناء المضمرات]

قال الخضري: «وذكر في «التسهيل» من وجوه بناء المضمرات ـ الشبه الجمودي؛ أي: عدم التصرف في لفظها لوجهٍ من الوجوه كالحرف. ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قولٍ، وبني (الآن) لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف (حين)، و(وقت). ويمكن إدراج هذين في **الاستعمالي** ـ كما أدرج ابن هشام فيه الافتقاري، وعدَّهما نوعًا واحدًا في سائر كتبه، وفسَّره: بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف، وهذا كله بناء أصلي. ومثله باب حذام فيما يظهر.

وأما العارض: فكالمنادى واسم لا، وأسماء الجهات، وقد علمتها، والمركب العددي، وبناؤه لتصمنه معنى العطف ـ مع وقوع الجزء الأول منه موقع ما قبل تاء التأنيث، والعلم المختوم بويه تغليبًا؛ لعجزه الذي هو من أسماء الأصوات.

[البناء الواجب والجائز]

وهذا البناء كله واجب. وأما الجائز، فمن أسبابه ما سيأتي في الإضافة من إضافة الاسم المبهم إلى مبني، والظرف إلى الجملة. وعدَّ بعضهم منه الشبه اللفظي ـ كما بنيت (حاشا) الاسمية؛ لشبهها بلفظ الحرفية كما في «شرح التسهيل» للمصنف، ومثلها: (عن)، و(على)، و(قد) الاسميات».

وانظر: «الخضري» (١/ ٢٩).

(٣) في (ك): «المضمر».

[ذكر بعض الأسماء المبنية التي فاتت الناظم]

(٤) وقد اعْتُرِض على الناظم: بأنه ترك كثيرًا من الأسماء المبنية، مع أنه ليس فيها شيء من هذه العلل:

[الأسماء قبل التركيب]

فمنها: (الأسماء قبل التركيب)، كفواتح السور ونحوها؛ فإن مختار المصنف =

= نفسه: أنها مبنية، وعلة بنائها ليس شيئًا مما سبق؛ بل كما قال في «شرح الكافية»: شبهها بالحروف المهملة؛ في أنها لا عاملة ولا معمولة؛ فكان ينبغي أن يُذْكَرَ من جملة الشبه: (الشبه الإهمالي).

قال الزركشي: «**والجواب**: أنها داخلة في كلامه؛ لأنه حصر العلة في شبه الحرف، وهذه تشبه الحرف، لكنه لم يذكره من جملة أنواع الشبه، ولم يأت في الأنواع بأداة حصر؛ بل قال: (**كالشبه الوضعي...**)، إلى آخره، ولأنّ كلامه في المُسْتَعْمَلات، ولأنه جعلها في «شرح العمدة». من الطراز الأول، كأسماء الأفعال؛ فقال: «بنيت لشبهها بالحروف في عدم التعلق بعامل كأسماء الأفعال».

ومنها: (أمس)، فإنها مبنية على المشهور ـ إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك، مع أنها لم تشبه الحرف فيما سبق. **وجوابه**: أن للعرب فيها مذهبين: منهم من يعربها إعراب ما لا ينصرف، وعلى هذا فلا كلام. ومنهم من يبنيها، وعلى هذا فعلة بنائها: تضمنها معنى الحرف؛ فهي داخلة في القسم الثاني من كلامه، فإن الأكثرين قالوا: إنه مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف؛ إذ ليس هو مُعَرَّفًا إلا بها، بدليل وصفه مما فيه اللام، كقولك: (أمس الدابر)، والصفة كالموصوف في التعريف والتنكير، وليس بِعَلَم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر، ولا بلام ظاهرة؛ فتعرَّفَ بذلك، ورأيناهم يقولون: (أَمْسِ) وهم يريدون اليوم الذي قبل يومك، وليس هنا تعريفه بشيء، دلَّ ذلك على أنه مضمَّن معنى الألف واللام؛ فتعين تقديرها؛ لأن حكم المعاني الطارئة أن تدل عليها الحروف، فلما لم يوجد الحرف والمعنى الذي يدل عليه الحرف بوجوده ـ حكمنا للاسم بتضمنه إياه. ولولا ذلك لما كان معرفة. وهذا ونحوه مما وقعت معرفته قبل نكرة، هذا هو الصحيح.

[الغايات المقطوعة عن الإضافة]

ومنها: (الغايات المقطوعة عن الإضافة)، نحو: (قَبْلُ، وبعدُ، وأولُ، وعَلُ)، وما حُمل عليها نحو: (حيث، ولدن).

وجوابه: أن علة بنائها ما ذُكر في الموصولات من افتقارها إلى ما يبين معناها؛ لأن المضاف شديد الافتقار إلى المضاف إليه، فصار كتوقف الحرف على متعلقه، فإذا قلت: (رأيته قبلُ)، فإنه يحتاج إلى ما يبينه ولا يُبْنَى على الضم إلا إذا تقدم ما يدل عليه، ونُوِي فيه المضاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]؛ أي: (من قبل الغلب ومن بعده)، ولو لم يتقدم ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ ما صحَّ إطلاقه، وكان المضاف ظاهرًا، ولو لم يُنْوَ أُعرب.

[المنادي المفرد العلم]

ومنها: (المنادي المفرد العلم)، نحو: (يا زيد)؛ فإنه يُبنى على الضم ـ مع أنه =

[المعرب [ص] من الأسماء] **[١٨] وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ(١) مَا قَدْ سَلِمَا**

= ليس فيه شيء مما ذكر.

وجوابه: أن علة بنائه: وقوعه موقع المضمر؛ لأن المنادى مخاطَب، وحق المخاطَبِ: أن يُؤْتَى له بضمير، كـ(ضربت، وضربتك)، فكأنه حقه أن يقال: (يا إياك)، و(يا أنت)، فوقع (يا زيد) موقعه. وهذا معنى قولهم: بُني لتضمنه معنى حرف الخطاب؛ لأنه صار بمعنى (أنت)، فإن كل منادى مخاطب، فلما لازم محلَّه تضمن معنى الحرف؛ ولهذا صار معرفًا، ولم يقولوا: (يا الحارث)، و(يا العباس)؛ لئلا يجتمع تعريفان، نصَّ عليه الفارسي وغيره. وأدرجه ابن الناظم في كلامه على التضمن المعنوي.

[مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى] **ومنها: (مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى)**، وذلك مختصٌّ بما كان على (فَعَالِ) عَلَمًا لمؤنث، كـ(حَذام، وَقَطامِ، ورَقَاشِ)، وبابه في اللغة الحجازية؛ فإنهم يبنونه على الكسر، قال:

إذا قالت حَذَامِ فصَدِّقوها ... فإن القولَ ما قالت حَذَامِ

فبناها على الكسر في الموضعين، وهي فاعل فيهما، وأما بنو تميم فيعربونه إعراب ما لا ينصرف. وقد جمع بين اللغتين الشاعر في قوله:

وَمَرَّ دهرٌ على وَبَارِ ... فَهَلَكَتْ جهرةً وَبَارُ

وجوابه: أن في علة بنائه أقوالًا.

[المضاف إلى غير متمكن] **ومنها: (المضاف إلى غير متمكن من الظروف والأسماء المبهمة)**، كـ(يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ)، قال تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] فيمن قرأ بفتح الميم؛ لإضافته إلى (إذ) وهي مبنية، و(يوم) مجرور لإضافة (عذاب) إليه. وكذلك (مثل، وغير، ودون، وبين) إذا أضفن إلى مبنى؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد.

«تأصيل البنى» (ص٤٦ ـ ٥٦) بتصرف.

(١) ذكر يس في «حاشيته على الألفية» (١/ ١٩): أن الإضافة هنا بمعنى (من)، قال: «وضابطها موجود؛ لأن بين المعرب والأسماء عمومًا وخصوصًا وجهًا».

وناقشه الحفناوي فيما نقله تلميذه السجاعي (ص١٣) بأن من شرط هذا النوع ـ كما ذكروا في باب الإضافة ـ صحة حمل الثاني على الأول كـ(خاتم حديد)؛ وهذا غير موجود هنا إلا بتكلف، فالأحسن أن يكون من إضافة الصفة للموصوف.

قال الخضري (١/ ٢٩): «إلا أن يقال: هذا الاختلاف لا ينظر إليه لعروضه، ولإمكان جعل (أل) جنسية؛ فتبطل معنى الجمع، وأما جعله من إضافة الصفة =

[ص] مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ، (كأَرْضٍ، وَسُمَا[1])[2]

[ش] يُرِيدُ[3]: أنَّ المعربَ[4] خلافُ المبنيِّ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ المبنيَّ: ما أَشْبَهَ الحرفَ، فالمعربُ: ما لم يُشْبِهِ الحرفَ، ويَنْقَسِمُ إلى صحيحٍ؛ وهو ما ليسَ آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ كأرضٍ، وإلى مُعْتَلٍّ؛ وهو ما آخِرُه حرفُ عِلَّةٍ (كسِمًا، وسُمًا)[5] ـ لغةٌ فِي الاسمِ، وفيه سِتُّ[6] لغاتٍ[7]: أُسمٌ ـ بضمِّ [لغات الاسم]

= للموصوف ـ فيرد بأنَّها غير قياسية».

(١) قال الشاطبي (١/ ٩٩): (سَمَا) وأصله (سماء) بالمدِّ من السُّمو... قصره للشعر.

(٢) (م) وهٰهنا سؤالٌ، وَهوَ أنَّ الناظمَ فِي ترجمةِ هَذَا البابِ بَدَأَ بالمعربِ وثنَّى بالمبنيِّ فقالَ: (المُعْرَبُ والمبنيُّ) وحينَ أرادَ التقسيمَ بَدَأَ بالمعربِ أَيْضًا فقالَ: (والاسمُ منه معربٌ ومَبْنِي) ولكنَّه حينَ بَدَأَ فِي التفصيلِ وتعريفِ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا بَدَأَ بالمبنيِّ وأَخَّرَ المعربَ، فما وَجْهُهُ؟ [لماذا بدأ الناظم في المعرب في الترجمة، وثنى به في التفصيل؟]

والجوابُ عن ذلك: أنَّهُ بَدَأَ فِي الترجمةِ والتقسيم بالمعرَبِ؛ لكونِه أشرفَ من المبنيِّ؛ بسببِ كونِه هو الأَصْلَ فِي الأسماءِ، وبَدَأَ فِي التعريفِ بالمبنيِّ لكونِه منحصِرًا، والمعربُ غيرُ منحصِرٍ، أَلَا تَرَى أنَّ خُلاصةَ الكلامِ فِي أسبابِ البناءِ قد أَنْتَجَتْ أنَّ المبنيَّ مِن الأسماءِ سِتَّةُ أبوابٍ ليسَ غيرُ؟! (م). [وجه شرف المعرب المبني والمعرب غير منحصر]

(٣) في (ك): «يذكر».

(٤) كتب تحتها في (ع): «أي: الاسم».

(٥) رسمت في (س)، (ع): «سمًى وسمًى»، وفي (ك): «سمًى وسم».

(٦) في (س): «ستة». ثم وضع على التاء الأخيرة علامة الإلغاء، لتكون على الجادة في قاعدة العدد. والله أعلم.

(٧) اختلفوا في عدد اللغات فيه على حد ما بلغ كل واحد من العلم، ففي «اللسان» (١٤/ ٤٠١): «وَفِيهِ أَربعُ لُغاتٍ: اسْمٌ واسْمٌ، بالضم، وسِمٌ وسُمٌ؛ ويُنْشَد: [ذكر اجتهاد العلماء في حصر لغات الاسم]

والـلَّـهُ أَسْـمـاكَ سُـمًـا مُـبـارَكـا ... آثَـرَكَ الـلَّـهُ بِـهِ إيـثـارَكـا

وَقَالَ آخَرُ:

وعـامُـنـا أَعْـجَـبَـنـا مُـقَـدَّمُـهْ ... يُدْعَى أَبا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سِمُه سُمُه».

وفي «الإنصاف» (١/ ١٥ ـ ١٦): خمس لغات.

وذكر زكريا الأنصاري في «الدرر السنية» (١/ ١٥٧) فيه سبع لغات.

وفي «مغني المحتاج»: عشر لغات نظمها بعضهم في بيت فقال:

سم وسما واسم بتثليث أول ... لهن سماء عاشر ثمت انجلى =

الهمزةِ وكسرِها، [و(سُمًى) ـ بضمِّ السينِ وكسرِها، و(سُمٌ) ـ بضمِّ السينِ وكسرِها أيضًا][(١)].

[قسمة المعرب إلى متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن]

وينقَسِمُ المعرَبُ أيضًا إلى مُتَمَكِّنٍ[(٢)] أَمْكَنَ[(٣)]، وهو المنصرِفُ؛ كزَيْدٍ وعَمْرٍو، وإلى مُتَمَكِّنٍ غيرِ أَمْكَنَ، وهو غيرُ المُنْصَرِفِ، نحوُ: أحمدَ

= وقال الأشموني في «منهج السالك» (١/ ٤٤): «وفيه عشر لغات؛ منقولة عن العرب: اسم، وسم، وسما، مثلثة، والعاشرة: سماة، وقد جمعتها في قولي [من الرجز]:

لغات الاسم قد حواها الحصر ... في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزة والقصر ... مثلثات مع سماة عشر».

وأوصلها بعضهم إلى ثمانية عشر ـ نظمها بقولِه:

سِمٌ سِمَةٌ وَاسْمٌ سَمَاةٌ كَذَا سَمَا ... سَمَاءٌ بتثليثٍ لأوَّلِ كُلِّهَا

«الصبان» (١/ ٥٧)، «الخضري» (١/ ٢٩)، «السجاعي» (ص١٤)، «المنة الرضية» (ص٧٤).

[اشتقاق الاسم]

وأما اشتقاقه: فمذهب البصريين: أنه مشتق من السمو، سمي به لسموه؛ أي: لعلوه على قسيمَيْه الفعل والحرف، وذلك لاستغنائه عنهما، وافتقارهما إليهما، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين: أنه من الوسم، وهو العلامةُ، وذلك أنه علامة على مسماه، فالمحذوف منه الفاء.

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٤٤): «والأول أرجح؛ لقولهم: أسميت وسميت وسمي وأسماء، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا: أوسمت ووسمت ووسيم وأوسام، وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورةَ تدعو إلى ذلك».

وإلى هذا أشار ابْنُ معطٍ فِي «ألفيته» (١/ ٢١٧) بقولِهِ:

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيُّ ... وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الكُوفِيُّ
وَالمَذْهَبُ المُقَدَّمُ الجَلِيُّ ... دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ وَالسَّمِيُّ

(١) العبارة في (ك): «وسم أيضًا وسمًى». وفي (ع): «و«سم»: بضم السين وكسرها، و«سمى»: بضم السين وكسرها».

(٢) أي: في باب الإسمية، وذلك بإعرابه، فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

[فائدة تنوين التمكين]

(٣) أي: هو الذي يدخله تنوين التمكين، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، وفائدتُه: الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية، وقال الخضري (١/ ٢٩): «وهو من (مكن) الثلاثي؛ لأن أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره».

ومساجِدَ ومصابِيحَ[١]، فغيرُ المتمكِّنِ: هو المبنيُّ.

[أقسام الاسم المتمكن] والمتمكِّنُ: هو المعرَبُ، وهو قسمانِ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنُ، ومُتَمَكِّنٌ غيرُ أَمْكَنَ[٢]. (والله أعلم)[٣].

[المعرب والمبنى من الأفعال]

[ص][١٩] وفِعْلُ أَمْرٍ ومُضِيٍّ[٤] بُنِيَا   وأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا ـ[٥]

[٢٠] مِن نونِ توكيدٍ مُباشِرٍ[٦]، ومِنْ   نونِ إناثٍ[٧]، كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

---

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) (م) والمُتَمَكِّنُ الأمكنُ: هو الَّذِي يَدْخُلُهُ التنوينُ، إِذَا خَلَا مِن (أَلْ) ومِن الإضافةِ، ويُجَرُّ بالكسرةِ، ويسمَّى المُنْصَرِفَ، والمُتَمَكِّنُ غيرُ الأمكنِ: هو الَّذِي لا يُنَوَّنُ، ولا يُجَرُّ بالكسرةِ إِلَّا إذا اقْتَرَنَ بـ(أَلْ) أو أُضِيفَ، ويُسَمَّى الاسمَ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ (م).

(٣) من (ع).

(٤) قوله: **(ومُضِيٍّ)** إن عطف على **(أَمْرٍ)**، فمجرور لا غيره، فتكون ألف **(بُنِيَا)** للإطلاق؛ لأن ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه، وإن عطف على **(فِعْلُ)** بتقدير مضاف أي: **(وفعلُ أمرٍ... وفعلُ مضي بنيا)** ـ فهو إما باقٍ على جرِّه بعد حذف المضاف المماثل للمذكور، أو مرفوع: بإقامته مقامه، أو بجعله بمعنى ماض. فألف **(بُنِيَا)** للتثنية؛ وهو مصدر (مَضَى) فأصله مضويّ، كقعود لقعد؛ أبدلت الواو ياء، وأدغمت، وكسر ما قبلها للمناسبة. «الخضري» (١/ ٢٩).

(٥) (م) **(عَرِيَا)** فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ؛ فِي مَحلِّ جزمِ فعلِ الشرطِ، وألفُه للإطلاقِ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ؛ يَدُلُّ عليه السابقُ من الكلامِ؛ أي: إنْ عَرِيَ الفعلُ المضارِعُ من النونِ أُعْرِبَ، و(عَرِيَ) من بابِ (رَضِيَ) بمعنى (خَلَا)، ويأتي من بابِ قَعَدَ بمعنًى آخَرَ، تقولُ: عَرَاهُ يَعْرُوهُ عُرُوًّا ـ مثلُ سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا ـ إذا نَزَلَ به، ومِنه قولُ أبي صَخْرٍ الهُذَلِيِّ:

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ (م)

(٦) أي: المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، ولو تقديرًا كقولِه:

لا تهين الفقير علك أن تركع   يومًا والدهر قد رفعه

[المقصود هنا بنون الإناث الموضوعة أصالة للإناث] أصله (تهينن) بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين؛ أفاده يس في «حاشيته على الألفية» (١/ ٢٠)، وانظر: «الخضري» (١/ ٣٠)، و«الصبان» (١/ ٥٨)، و«السجاعي» (ص١٤).

(٧) أي: الموضوعة أصالةً للإناث، وإن استعملت في الذكور مجازًا، فيشمل نحو: =

[الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال] [ش] لَمَّا فَرَغَ مِن بيانِ (المُعرَبِ والمَبْنِيِّ)(١) مِنَ الأسماءِ - شَرَعَ فِي بيانِ المعرَبِ والمبنيِّ من الأفعالِ، ومذهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأسماءِ فرعٌ فِي الأفعالِ(٢)، فالأصلُ فِي الفعلِ(٣) البناءُ عندَهم، [مذهب الكوفيين] وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأسماءِ (وفِي الأفعالِ)(٤)(٥)،

= يمُرُّونَ بالدّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحقَائِبِ
«حاشية يس على التصريح» (١/ ٥٦)، «الخضري» (١/ ٣٠)، «الصبان» (١/ ٥٩).

(١) في (س): «المبني [٦/ ظ] والمعرب».

(٢) [ما جاء على أصله لا يسأل عن علته] (م) لَمَّا كَانَ الأصلُ عندَ البَصْرِيِّينَ فِي الأسماءِ: الإعرابَ، فإنَّ مَا كَانَ منها مُعْرَبًا - لا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ إعرابِه؛ لأنَّ (مَا جاءَ عَلَى أصلِه لا يُسْأَلُ عن عِلَّتِه)، وَمَا جاءَ مِنها مَبْنِيًّا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ بنائِه، وقد تَقَدَّمَ للناظم والشارحِ بيانُ عِلَّةِ بِناءِ الاسمِ، وأنها مُشَابَهَتُه للحرفِ، ولَمَّا كَانَ الأصلُ فِي الأفعالِ عندَهم أيضًا البناءَ، فإنَّ مَا جاءَ منها مبنيًّا لا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ بِنائِه، وإنما يُسْأَلُ عن عِلَّةِ إعرابِ مَا أُعْرِبَ منه [علة إعراب الفعل المضارع] وَهوَ المضارِعُ، وعِلَّةُ إعرابِ الفِعْلِ المضارِعِ عندَ البَصريِّينَ: أنَّهُ أَشْبَهَ الاسمَ فِي أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا يَتَوارَدُ عليه معانٍ تركيبيَّةٌ؛ لا يَتَّضِحُ التميزُ بينَها إلا بالإعرابِ.
فأمَّا المعانِي التي تَتَوَارَدُ عَلَى الاسمِ: فمِثْلُ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ فِي نحوِ قولِكَ: (ما أحسن زيد)، فإنك لو رَفَعْتَ زيدًا لكانَ فاعلًا، وصارَ المرادُ: نَفْيَ إحسانِه، ولو نَصَبْتَه: لكانَ مَفْعُولًا بِهِ وصارَ المرادُ التعجُّبَ مِن حُسْنِهِ، ولو جَرَرْتَه: لكانَ مُضَافًا إِلَيْهِ، وصارَ المرادُ الاستفهامَ عن أحسنِ أجزائِه.
[المعاني التي تتوارد على الفعل] وأما المعانِي التي تَتَوَارَدُ عَلَى الفِعْلِ: فمثلُ النهيِ عن الفعلَيْنِ جميعًا أو عن الأَوَّلِ مِنْهُمَا وحدَه، أو عن فِعْلِهِما متصاحبَيْنِ فِي نحوِ قولِكَ: لا تُعْنَ بالجفاءِ وتَمْدَحْ عَمْرًا، فَإِنَّكَ لو جَزَمْتَ (تَمْدَحْ): لكنتَ منهيًّا عنه استقلالًا، وصارَ المرادُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ لكَ أنْ تُعْنَى بالجفاءِ ولا أنْ تَمْدَحَ عمرًا، ولو رَفَعْتَ (تَمْدَحُ) لكانَ مُسْتَأْنَفًا غيرَ داخلٍ فِي حكمِ النهيِ، وصارَ المرادُ: أَنَّكَ منهيٌّ عن الجفاءِ، مأذونٌ لكَ فِي مدحِ عمرٍو، ولو نَصَبْتَه لَكانَ معمولًا؛ لأنِ المصدريَّةِ المقدَّرَةِ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، وصارَ المرادُ: أَنَّكَ منهيٌّ عن الجَمْعِ بينَ الجفاءِ ومدحِ عمرٍو، وأنكَ لو فَعَلْتَ أَيَّهُما مُنْفَرِدًا جازَ (م).

(٣) في (ع): «الأفعال». (٤) في (ع): «والأفعال».

(٥) **[حجة البصريين]:**
احتج البصريون بأن الإعراب يفتقر إليه في الأسماء؛ في نحو: ما أحسن زيدًا! =

= إذا تعجبت، وما أحسنَ زيدٌ، إذا نفيت عنه الإحسان، وما أحسنُ زيدٍ؟ إذا استفهمتَ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شرب زيد الماء، كما حمل أعد وتعد ونعد على يعد، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها. «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٢).

وذكر العكبري في «التبيين» (ص١٥٤) أن حجَّتهم: «أن الإعرابَ أُتِيَ به لمعنًى لا يَصحّ إلّا في الاسم، فاختُصّ بالاسم كالتّصغير وغيره من خَواص الاسمِ، والدَّلِيلُ على ذلك: أنّ الأَصلَ عدمُ الإِعراب؛ لأنَّ الأصلَ دلالةُ الكلمةِ على المعنى اللازِمِ لها، والزّيادةُ على ذلك خارجةٌ عن هذه الدِّلالة، وإنّما يؤتى بها لِتَدُلَّ على معنى عارضٍ، يكون تارةً ويفقد تارةً، والمعنى الذي يدلُّ عليه الإِعرابُ: كونُ الاسم فاعلًا، أو مفعولًا، أو مضافًا إليه؛ لأنّه يفرِّق بين هذه المعاني. وهذه المعاني تَصِحُّ في الأسماء، ولا تَصحُّ في الأفعال، فعُلم أنّها ليست أصلًا؛ بل هي فرعُ محمول على الأسماءِ في ذلك».

[سبب اختصاص الاسم بالإعراب]

[المعنى الذي يدل عليه الإعراب]

[أدلة قول: «الإعراب أصل في الأسماء»]

واحتج ابن خروف ـ لما ذهب إليه البصريون: بأن أكثر الأسماء معرب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية. وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول. وانظر: «شرح الجزولية» (ص٦٥ ـ ٦٦).

وقال ابن عصفور في «شرح الجمل» (٢/ ٣٣٠): «فزعم أهل البصرة ـ أنَّ الإِعراب أصل في الأسماء؛ لأنَّه قد افتقر إليه فيها؛ بدليل أنَّك إذا قلت: ضربَ زيدٌ عمرًا، فلولا الإِعراب لالتبس الفاعل بالمفعول، وكذلك إذا قلت: ما أحسن زيد، لولا الإِعراب لم تدر هل تعجبت أو نفيت أو استفهمت؟ والفعل ليس كذلك، فلما كان هذا في بعض الأسماء: حمل سائرها عليها. وأما الفعل: فلم يفتقر إليه».

واحتج أيضًا لهم فيما نقله عنه أبو حيان في «التذييل» (١/ ١٢٢)، فقال: «الدليل على أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال: أن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنيًّا، والأفعال كلها مبنية ـ إلا ما أشبه منها المعرب، فارتباط الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب ـ دليل على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل ـ لوجب أن يدخل الإعراب جميع الأفعال كلها، وارتباط البناء في الاسم بوجوده مشبهًا لمبني ـ دليل على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنيًّا على أصله من الإعراب». =

= [حجة الكوفيين]:

أما أهل الكوفة فاستدلوا ـ كما قال ابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (٢/ ٣٣٠) ـ على أنَّ الإعراب أصل فيهما بنحو ما استدلَّ به أهل البصرة على أنَّه أصل في الأسماء من أنَّه قد افتقر إليه في الأفعال، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ)، وحذفتَ الإعراب ـ لم تدرِ هل نهيتَ عنهما على كلِّ حالٍ، أو عن الجمعِ بينهما، أو عن أحدهما وأبحت الآخر؟

[أدلة من قال: الإعراب أصل في الأسماء والأفعال]

وكذلك أيضًا قالوا: إذا قلت: (لِتَضرب زيدًا)، وتسقط الإعراب، لم تدر هل اللام لام كي أم لام الأمر؟ وكذلك إذا قلت: (لا تضرب زيدًا)، وتسقط الإعراب لم تدر هل (لا) للنهي أو للنفي؟

قال ابن عصفور: «وهذا الذي استدل به أهل الكوفة ـ لا حُجَّة فيه».

[بيان ضعف أدلتهم]

وقد بيَّن ذلك العكبري في «التبيين» (ص١٥٤) بقولِه: «**والجوابُ**: أمّا إعرابُ الفعلِ فلا يتوقَّف عليه فهم المعنى؛ بل المعنى يُدرَك بالقرائن المُختصّة به، والإشكال يحصُلُ فيه بالحَركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدَمِ الحَركة. ألا تَرى أنّ قوله: (أُريد أن أَزورك فيمنعني البوابُ) لو سَكَّنْتَ العين لفَهم المعنى، وإنَّما يُشكلُ إذا نَصَبْتَها، وإنَّما جاءَ الإشكالُ من جهةِ العطفِ، لا بالنظرِ إلى نفسِ الفِعلِ، إذ لا فرقَ بين قولِكَ: (يضرب زيد) في الضَمّ والفَتح والكَسر والسُّكون؛ فإنّه في كلِّ حالٍ يَدلُّ على الحدثِ والزَّمان وكذلك إذا قلت: (لم يَضرب، ولن يضرب) ـ فإنّ الفعل مَنفيٌّ ضَمَمْتَ أو فتحتَ أو سكّنتَ، وكذلك (لا يسعني شيء ويعجز عنك)، إذا فتحت: أردت الجواب، وإذا ضممت: عطفت، ولو أهملت: لَفَهِمْتَ المعنى، وكذلك (لا تأكل السّمكَ وتشرب اللّبن)، والحاصِلُ من ذَلِكَ كلِّه: أنه أمرٌ عَرَضَ بالعَطفِ وحرفُ العَطفِ يقعُ على معانٍ فلا بدَّ من تَخْلِيص بعضِها من بعضٍ فبالحركة يفرّق بين معاني حرف العَطف ولا يفرّق بين معنى الفعلِ ومعنى له آخر. والله أعلمُ بالصوابِ».

[مذهب الناظم في المسألة]

والناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥ ـ ٣٦) وافق البصريين: في أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالفهم في التعليل؛ فلم يجعل فرعيته من جهة المشابهة للاسم، وأنه جنح إلى تعليل الكوفيين، ولم يوافقهم في الحكم الذي ادعوه من أصالة الإعراب في الفعل.

ووافق البصريين في الحكم والكوفيين في التعليل؛ قال ناظر الجيش في «التمهيد» (١/ ٢٢٣): «فكان اختياره مركبًا من المذهبين، ولا يبعد ما اختاره من الصواب». =

والأوَّلُ(١) هو الصحيحُ.

ونَقَلَ ضِيَاءُ الدِّينِ بنُ العِلْجِ فِي (البسيطِ) أنَّ بعضَ النحويِّينَ ذَهَبَ إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأفعالِ، فرعٌ فِي الأسماءِ(٢).

[المبنى في الأفعال وأقسامه الفعل الماضي]

والمبنيُّ من الأفعالِ ضَربانِ:

أحدُهما: ما اتُّفِقَ على بنائِه، وهو الماضِي، وهو مبنيٌّ [عندَ البَصْرِيِّينَ](٣) على الفتحِ(٤)، نحوُ: (ضَرَبَ وانْطَلَقَ)، [ما لم يَتَّصِلْ به

= وبعد أن ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/١٢٦) أدلة الفريقين ـ قال: «والذي يظهر: أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، **فمنها**: ما يدخل عليهما قبل التركيب، كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل.

ومنها: ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعراب الاسم، فكذلك يدخل الفعل».

ثم قال: «والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف فِي علة، وأما الحكم: فهو أن الإعراب دخل في المضارع ـ كما دخل في الاسم».

(١) أي: مذهب البصريين.

[علة إعراب الاسم والفعل هي توارد المعاني]

(٢) لعله هو الذي ذكره أبو حيان في «التذييل» (١/١٢٢) بقوله: «حكي عن بعض المتأخرين: أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرعٌ».

وردَّه الصبان (١/٦٠) بقوله: «وهو باطلٌ ـ لما علمتَ من أن سببَ الإعرابِ فيهما تواردُ المَعانِي».

(٣) من (ك).

[علة بناء الفعل الماضي، وبناؤه على حركةٍ]

(٤) (م) بُنِيَ الفعلُ الماضي؛ لأنَّ البناءَ هو الأصلُ، وإنما كَانَ بناؤُه عَلَى حركةٍ، معَ أنَّ الأَصْلَ فِي البناءِ السكونُ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الفعلَ المضارِعَ المعرَبَ فِي وقوعِه خَبَرًا وصِفَةً وصِلَةً وحَالًا، والأصلُ فِي الإعرابِ: أنْ يَكُونَ بالحركاتِ، وإنما كانَتِ الحركةُ فِي الفِعْلِ الماضي ـ خُصُوصَ الفتحةِ؛ لأنَّها أخفُّ الحركاتِ، فقَصَدُوا أنْ تَتَعَادَلَ خِفَّتُها معَ ثِقَلِ الفِعْلِ؛ بسببِ كونِ معناه مركَّبًا؛ لئلا يَجْتَمِعَ ثَقيلانِ فِي شيءٍ واحدٍ، وتركيبُ معناه: هو دَلالتُه عَلَى الحدثِ والزمانِ (م).

قلنا: يشبهه في وقوعه صفة، نحو: (مررت برجل ضرب). ويشبهه في وقوعه صلة، نحو: (جاء الذي ضرب). =

واوُ جَمْعٍ فيُضَمّ(١)، ....

= ويشبهه في وقوعه خبرًا نحو: (زيد ضرب). ويشبهه في وقوعه حالًا نحو: (جاء زيد وقد ضرب). وكذا ويشبهه في وقوعه شرطًا نحو: (إن ضربت زيد ضربت).

وهناك وجوه أخر لبنائه على الفتح ـ ذكرها جمعٌ من أهل العلم منهم: السيرافي والعكبري وابن عصفور وابن الأنباري وغيرهم:

منها: أن الجرّ لما مُنع من الفعل، وهو كسرٌ عارضٌ، فالكسر اللازم أوّلى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، وإذا بطل أن يُبنى على الكسر؛ بطل أن يُبنَى على الضم ـ أيضًا ـ لثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنَّ الضَّمَّ أثقل، وإذا بَطَل أن يُبنَى على الثقيل، فَلِئَلا يُبنى على الأثقل أولى.

والوجه الثاني: أنَّ الضَّمَّ أخو الكسر؛ لأنَّ الواو أخت الياء، ألا ترى أنَّهما يجتمعان في الردف في نحو قوله:

ولا تكثر على ذي الضغن عتبا ... ولا ذِكرَ التَّجَرُّم للذُّنوبِ
ولا تسأله عمّا سوف يُبدِي ... ولا عن عيبه لك بالمغيب
متى تكُ في صديقٍ أو عدو ... تُخَبِّرْكَ العُيُونُ عَنِ القُلُوبِ

والوجه الثالث: إنَّما لم يُبْنَ على الضم؛ لأنَّ من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: (قامُ)، وفي كانوا: (كانُ) قال الشاعر:

فَلَوْ أنّ الأطبَّا كانُ حَوْلِي ... وكانَ مَعَ الأطبّاءِ الأُساةُ

فلو بُني على الضمِّ، لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعُدلَ عن الضمِّ مخافةَ الإلباس والكسرِ، فلم يبق إلَّا الفتح، فبُنِيَ عليه.

ومنها: أن الفعل الماضي قد يثنى ضمير فاعله بـ(الألف)، والألف توجب فتح ما قبلها، فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها، وقد وجب تحريك آخره حرك بأقرب الحركات إليه.

ومنها: أن الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في (فَعِلَ) من كسرة إلى ضمة وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في (فَعُلَ) من ضمة إلى كسرة؛ وهذا قليل مستثقل.

«شرح الجمل» (٢/ ٣٤٠)، و«اللباب» (٢/ ١٥)، و«المقتضب» (٢/ ١)، و«شرح الكتاب» (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، و«الأصول» (٢/ ١٤٥)، و«أسرار العربية» (ص٢٢٧)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ١١).

[علة بناء الماضي المتصل به واو الجماعة على الضم]

(١) أوجبها مناسبة الواو؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضمومًا، فـ(الباء) في =

أو ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ فيُسَكَّنَ][(١)(٢)].

[فعل الأمر] **والثاني**: ما اخْتُلِفَ فِي بِنائِهِ، والراجِحُ أنه مبنيٌّ، وهو فعلُ الأمرِ[(٣)]،

= ضربوا هي آخر الفعل، وحقها: أن تُبني على الفتح، ولكن ضمت لمناسبة الواو. واعترض: بأن كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة بناء، قال يس على «المجيب» (١/ ٦٢): «قال شيخنا: ولا منافاة؛ إذ قد صرحوا بأن الكسر في (أمس) للبناء ـ مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين. فتأمل».

وأما فتح نحو: (غَزوا، وقضوا، ودعوا، واشتروا)، ففتح بنية، وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف؛ إذ أصله: (غَزووا وقَضيوا ودعووا واشتريوا)، قلبت اللام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء للساكنين، وبقي ما قبلها على فتحه.

«الفواكه الجنية» (١/ ٣٦٨) المطالب، و«الخضري» (١/ ٣١).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) [علة بناء الماضي إذا اتصل به ضمير رفع على السكون] أوجبه كراهة توالي أربع متحركات ـ وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل ـ فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن تاء الفاعل لشدَّةِ اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء. «التصريح على التوضيح» (١/ ٥٥)، «كشف النقاب» (١/ ٢٠١)، «شرح شذور الذهب» للجوهري (١/ ٢٣٠).

واعترض بـ(شجرة)، فيه توالي أربع متحركات، ولم يكرهوه، ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل ـ كما قيل ـ للزم التحكم؛ إذ كل منهما لا غنى عنه. ولوجب في نحو: (قلنسُوة) قلب الواو ياء، والضمة كسرة؛ لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة، ومن ثم اختار بعضهم: أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أكرمنا) بسكون الميم، وفتحها، وحملت التاء ونون النسوة على (نا)؛ لأن كلًّا منهما ضمير رفع متصل متحرك، وخص الفاعل بالسكون؛ لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه.

وأما نحو (ضربا) مما اتصل به ألف الاثنين: ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف ـ لسبق البناء عليها، بخلاف نحو: (غلامي) في الجر؛ فإن كسره لمناسبة الياء لا للإعراب؛ لسبق الإضافة على دخول العامل. فتدبرّ.

«الخضري» (١/ ٣١).

(٣) [الفعل المضارع أصل لفعل الأمر] صيغة الأمر «من لفظ المضارع يُنْزَع منه حرفُ المضارعة، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرِّكًا، أبقيته على حركته، نحوَ قولك في: (تُدَحْرِجُ): (دَحْرِجْ)، وفي =

نحوُ: (اضْرِبْ)، وهو مبنيٌّ عندَ البَصْرِيِّينَ(١)، ....

= (تُسَرْهِفُ): (سَرْهِفْ)، وفي (تَرُدُّ): (رُدَّ)، وفي (تَقُومُ): (قُمْ). وإن كان ساكنًا، أتيتَ بهمزة الوصل ضرورةَ امتناع النطق بالساكن.

وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث منه مضمومًا، فإنه يضم إتباعًا لضمته، وكراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ، والحاجزُ بينهما ساكن غير حصين فهو كعدمه. والكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالثِ المستقبل، إن كان مضمومًا ضممتها، وإن كان مكسورًا كسرتها، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة؛ لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، نحوَ: (اعلم)، و(أَعْلَمُ).

فإن قيل: ولِمَ حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر؟ قيل: لكثرته في كلامهم، فآثروا تخفيفَه؛ لأنّ الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضورُ المأمور وحاضرُ الحال ـ يدلان على أن المأمور هو المخاطب، ولأنه ربما التبس الأمر بالخبر لو تُرِك حرف الخطاب على حاله.

فإن قيل: ولِمَ كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟ قيل: لمَّا كان زمنُ الأمر المستقبلَ؛ أُخذ من اللفظ الذي يدل عليه، وهو المضارع». قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (٧/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

وانظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» (٢/ ٣٩٢)، و«المقدمة الجزولية» (ص٤٢)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٨٥٦).

(١) [فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه] أي: على ما يجزم به مضارعه، فيبنى على السكُون إذا كان صحيح الآخر نحو: (اضرب)، وعَلى حذف النُّون في الأفعال الخمسة فِي نَحْو: (اضربا)، و(اضربوا)، و(اضربي)، وعَلى حذف حرف الْعلَّة فِي نَحْو: (اغزُ)، و(اخشَ)، و(ارمِ).

وقد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل؛ فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو: (إِ)، من الوَأْيِ كالوعد وزنًا ومعنى، وأصله: (إِوْئِي) حذفت واوه ـ كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء، نحو: (يوئي) ـ لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها، ثم بني على حذف آخره ـ كما يجزم المضارع، فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة. وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام.

وقد جمعها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في عشرة أبيات، مبينًا كيفية إسنادها للواحد المذكر، ثم المثنى مطلقًا، ثم الجمع لا المذكر، ثم الواحدة، ثم جمعها فقال:

إِنِّي أَقُولُ لِمَنْ تُرْجَى شَفَاعَتُهُ ... قِ الْمُسْتَجِيرَ قِيَاهُ قُوهُ قِي قِينْ =

ومعربٌ عندَ الكُوفِيِّينَ(١)(٢).

= وإنْ صَرَفت لِوَالٍ شغل آخر قل ... لِ شغل هذا لِياهُ لوهُ لي لِينْ
وإنْ وَشَى ثَوْبَ غيري قُلْتُ في ضَجرٍ ... شِ الثَّوْب وَيْكَ شيَاهُ شُوهُ شي شينْ
وَقُلْ لِقَاتِلِ إِنْسَانٍ عَلَى خَطَأٍ ... دِ مَنْ قَتَلتَ دِيَاهُ دُوهُ دي ديـنْ
وإن هموا لم يروا رأيي أَقُولُ لَهمْ ... رَ الرأيُ وَيْكَ رَياهُ رُوهُ رِي رينْ
وإن هموا لم يَعوا قولي أقولُ لهم ... عِ القولَ مني عِيَاهُ عوهُ عِي عينْ
وإن أمرْتَ بِوَأْيٍ للمحب فقُلْ ... إِ مَنْ تحب إياهُ أُوهُ إِي إينْ
وإن أردتَ الوَنَى وهو الفتورُ فَقُلْ ... نِ يا خليلي نِياهُ نُوهُ نِي نينْ
وإن أبى أن يفي بالعهدِ قلتَ لهُ ... فِ يا فلانُ فِيَاهُ فُوهُ فِي فِينْ
وقلْ لساكن قلبي أنْ سِواكَ بِهِ ... جِ القلبَ منِّي جِيَاهُ جُوهُ جِي جِينْ

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا (رَ) فيفتح في جميع أمثلته لفتح عين مضارعه، وكلها متعدية إلا (نِ) فلازم؛ لأنه بمعنى (تأن)، فالهاء في (نياه): هاء المصدر لا المفعول به، وإذا وقع قبل (ا) ساكن صحيح ـ جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلا يبقى من الفعل إلا حركة نحو: قلِ بالخير يا زيد، بكسر اللام، (قل) فعل أمر من القول، والوأيُ. وبهذا ألغز الدماميني من مجزوّ الرجز:

أَقُولُ يَا أَسْمَاءُ قُو ... لِي ثُمَّ يَا زَيْدُ قُلِ

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل أي: جملة النداء، وجملة القول، وجملة الأمر من الوأي، والباقي من هذه حركة اللام من (قلِ) ـ كما قال بعضهم:

فِي أَيِّ لفظ يَا نُحَاةَ المِلَّهْ ... حَرَكَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الجُمْلَهْ

وقال العطار:

نُحَاةَ العَصْرِ ما حَرْفٌ إذا مَا ... تَحَرَّكَ حَازَ أَجْزَاءَ الكَلامِ
بِهِ التَّحْرِيكُ قَامَ مَقَامَ فعلٍ ... بِهِ استَتَرَ الضَّمِيرُ على الدَّوَام

«الخضري» (١/ ٣١).

(١) كتب في حاشية (س)، (ع): «بالجزم بلام الأمر المقدرة».

[أدلة من قال بإعراب الأمر]

(٢) **[حجة الكوفيين]**:

استدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه ـ كما ذكر ذلك ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص٢٢٨) ـ:

الوجه الأول: أنهم قالوا: إنما قلنا: إنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في: (قُم، واذهب: لتقم، ولتذهب)، قال الله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس: ٥٨] وذُكر أنَّها قراءة النبي ﷺ وقد رُوي: عن النبي ﷺ أنه قال =

= في بعض مغازيه: «لتأخذوا مصافَّكم»؛ فدل على أن الأصل في (قم: لتقم، واذهب: لتذهب) إلا أنَّه لَمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم؛ استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه؛ فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا؛ كما قالوا: (إِيش) والأصل فيه: (أي شيء)، وكقولهم: (وَيْلُمِّه)، والأصل فيه: (ويلُ أُمِّه)؛ فحذفوا لكثرة الاستعمال؛ فكذلك ههنا.

والثَّاني: أنهم قالوا: أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم؛ نحو: (لا تقُم، ولا تذهب)؛ فكذلك فعل الأمر؛ نحو: (قُم، واقعد)؛ لأنَّ النهيَ ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره.

والثالث: أنهم قالوا: الدَّليل على أنه مجزوم، أنك تقول في المعتلّ: (اغزُ، ارم، اخشَ)؛ فتحذف الواو، والياء، والألف، كما تقول: (لم يغزُ، لم يرمِ، لَم يخش)، فدل على أنه مجزوم بلامٍ مقدَّرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف؛ قال الشاعر:

[بيان فساد قول الكوفيين]

محمدُ تفدِ نفسك كلُ نفسٍ ... إذا ما خفت من أمرٍ تبالا

قال أبو البركات: «وأمَّا ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد. وقولهم: إنَّ الأصل في: (قم: لتقم، واذهب: لتذهب) ـ إلا أنهم حذفوه؛ لكثرة الاستعمال! قلنا: ليس كذلك، فإنه لو كان الأمر كما زعمتم؛ لوجب أن يختصَّ الحذف بما يكثر استعماله، دون ما لا يكثر استعماله؛ فلمّا قيل: (اقعنسس، واحرنجم، واعلوَّط)... وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله؛ دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه».

[بيان ضعف من قال بأن الأمر مجزوم بلام محذوفة]

وزاد ابن يعيش في «شرح المفصل» (٧/ ١٠٨) وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لَمْ) و (لَنْ)... ونظائرهما، وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع. وعواملُ الأسماء على ضربين: أفعالٌ وحروفٌ، فما كان من الأفعال، فقد يجوز حذفه وتبقية عمله، نحوُ: (لولا زيد)، و(هَلَا عمرٌو)، ويجوز: (زيدًا ضربتَه) وأشباهُ ذلك. وما كان من الحروف، نحوِ: (إنَّ) وأخواتها وحروف الجرّ، فإنه لا يجوز حذفُ شيء من ذلك وتبقيةُ عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع».

وأصله في «اللامات» للزجاجي (ص٩٥)، و«شرح كتاب سيبويه» (١/ ٤٠٥)، و«عمدة الكتاب» (ص٢٠٠)، و«شرح جمل الزجاجي» (١/ ٤٥)، و«الإنصاف» لابن الأنباري (٢/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩).

[شرط بناء الفعل المضارع]

والمعرَبُ من الأفعالِ هو المضارِعُ(١)(٢)، ولا يُعْرَبُ إلَّا إذَا لم تَتَّصِلْ به نونُ [التوكيدِ، أو نونُ](٣) الإناثِ، فمثالُ نونِ التوكيدِ المباشِرَةِ(٤): (هلْ تَضْرِبَنَّ؟)، والفعلُ معَها مبنيٌّ على الفتحِ(٥)، ولا فرقَ فِي ذلكَ بينَ الخفيفةِ والثقيلةِ(٦)، فإنْ لم تَتَّصِلْ به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينَه وبينَها(٧) ألفُ اثْنَيْنِ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبَانِّ؟) وأصلُه: (هل(٨) تَضْرِبَانِنَّ؟)؛ فاجْتَمَعَتْ ثلاثُ نوناتٍ، فحُذِفَتِ الأُولَى، [٧/و] وهي نونُ

---

(١) بعدها في (س): «للام الأمر المقدرة»، وضرب عليها.

(٢) يعرب على خلاف الأصل، فيرفع بحركة لفظًا كـ(يضربُ)، أو تقديرًا كـ(يغزو، ويرمي، ويخشى)، أو حرف كـ(يضربون)، وينصب بحركة كـ(لن يضربَ)، أو حذف حرف كـ(لن يضربا)، ويجزم بحذف حركة كـ(لم يضرب)، أو حرف كـ(لم يرمِ ويضربا)، بالشروط التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) العبارة في (س)، (ع): «توكيد أو»، وفي (ك): «توكيدٍ ولا»!

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٥) [علة بناء المضارع هنا]:

[علة بناء الفعل المضارع]

بني الفعل لضعف شبهه بالاسم، وذلك بالاتصال ما هو من خواص الفعل به، وحرك لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الفعل.

(٦) (م) لا فَرْقَ فِي اتِّصالِ نونِ التوكيدِ بالفِعْلِ المضارِعِ ومباشرتِها له بينَ أنْ تكونَ ملفوظًا بها؛ كَمَا فِي مِثالِ الشارِحِ، وَإِنْ تكونَ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قولِ الشاعرِ، وَهوَ الأضبطُ بنُ قُرَيْعٍ:

[الفرق بين مباشرة نونا التوكيد للفعل المضارع وعدم مباشرتها]

لا تُهِينَ ٱلْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه

فإنَّ أصلَ قولِه: (لا تُهِينَ): (لا تُهِينَنْ) بنونيْنِ: أُولاهما لامُ الكَلِمَةِ، والثانيةُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ، فحُذِفَتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ، وبَقِيَ الفعلُ بعدَ حذفِها ـ مبنيًّا عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ جزم بلامِ النهيِ، ولو لم تَكُنْ نونُ التوكيدِ مقدرةً فِي هَذَا الفِعْلِ لَوَجَبَ عليه أنْ يقولَ: (لَا تُهِنْ)، بحذفِ الياءِ التي هِيَ عينُ الفعلِ؛ تَخَلُّصًا من التقاءِ الساكنيْنِ، وهما الياءُ وآخرُ الفِعْلِ، ثمَّ يَكْسِرَ آخرُ الفعلِ؛ تَخَلُّصًا من التقاءِ ساكنيْنِ آخريْنِ؛ هُمَا آخرُ الفِعْلِ ولامُ التعريفِ التي فِي أوَّلِ (الفقيرَ)؛ لأنَّ ألفَ الوصلِ لا يُعْتَدُّ بها؛ إذ هِيَ غيرُ منطوقٍ بها، فلَمَّا وَجَدْنَاهُ لم يَحْذِفِ الياءَ ـ عَلِمْنَا أنَّهُ قد حَذَفَ نونَ التوكيدِ وَهوَ يَنْوِيهَا (م).

(٧) في (ع): «وبين نون التوكيد». (٨) ليس في (س).

الرفعِ؛ كَراهةَ[١] توالِي الأمثالِ، فصارَ (هل تَضْرِبَانِّ؟)[٢].

وكذلك يُعْرَبُ الفعلُ المضارعُ إذا فَصَلَ بينَه وبينَ نونِ التوكيدِ ـ واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطَبةٍ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبُنَّ يا زَيْدُونَ) و(هل تَضْرِبِنَّ يا هِنْدُ)، وأصلُ (تَضْرِبُنَّ) تَضْرِبُونَنَّ، فحُذِفَتِ النونُ الأُولَى؛ لتوالي الأمثالِ، كما سَبَقَ، فصارَ (تَضْرِبُونَّ)، فحُذِفَتِ الواوُ؛ لالتقاءِ الساكنَيْنِ[٣]، فصارَ (تَضْرِبُنَّ)، وكذلك (تَضْرِبِنَّ) أصلُه (تَضْرِبِينَنَّ)، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بـ(تَضْرِبُونَنَّ).

[وهذا هو][٤] المرادُ بقولِه[٥]: **(وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إنْ عَرِيا مِن نونِ توكيدٍ مباشِرٍ[٦])**، فشَرْطُ فِي إعرابِه أنْ يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه: أنه إذا لم يَعْرَ منه[٧] يكونُ مَبْنِيًّا[٨].

---

(١) في (ع): «كراهية».

(٢) (م) أي: بعدَ أنْ حَرَّكَ نونَ التوكيدِ بالكَسْرِ بعدَ أنْ كانَتْ مفتوحةً؛ فرقًا بينَها وبينَ نونِ التوكيدِ التي تَتَّصِلُ بالفِعْلِ المسنَدِ للواحدِ فِي اللفظِ، فإنَّ ألفَ الاثنيْنِ تَظْهَرُ فِي النطقِ كحركةٍ مُشبَعةٍ، فلو لم تُكْسَرِ النونُ فِي المُثَنَّى الْتَبَسَ المُسْنَدُ للاثنيْنِ فِي اللفظِ بالمسندِ إِلَى المفردِ (م).

[إشكال ودفعه] (٣) **[رفع إشكال]:**

فإن قلتَ: هو هنا على حدِّه؛ لكون الأول من الساكنين: حرف مد، والثاني: مدغمًا، وهما في كلمة واحدة؛ لأن الواو والياء كجزئها، فَلِمَ لم يقبلْ كما قيل في نحو دابة؟

أجيب: بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة؛ إذ الواو والياء كلمة مستقلة، وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه، فلم يغتفر التقاؤها لثقله، وإنما اغتفر في فعل الاثنين؛ لأن حذف الألف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد؛ قاله «الخضري» (١/ ٣٢).

(٤) في (ك): «وهو».

(٥) في (ع): «له»، ثم كتبها في الحاشية كالمثبت.

[الفرق بين نون التوكيد ونون الإناث] (٦) قيد نون التوكيد بالمباشرة، ولم يذكر ذلك مع نون الإناث؛ لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة بالفعل؛ لأنها فاعل، بخلاف نونا التوكيد.

(٧) في (ك): «من ذلك».

(٨) **[ضابط ذلك]:**

فعُلِمَ أنَّ مذهبَه أنَّ الفعلَ المضارِعَ لا يُبْنَى؛ إلَّا إذا باشَرَتْه نونُ التوكيدِ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبَنَّ [يا زَيْدُ][1])، [فإنْ لم تُباشِرْه][2] أُعْرِبَ، وهذا هو[3] مذهَبُ الجمهورِ[4].

= أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة، فإنه إذا أكد بالنون يبنى. وإن كان يرفع بثبات النون، فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا؛ لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا.

وقد تبين بما قررنا: أن الإعراب التقديري فِي: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] خاصة بخلاف: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩] فإنه فيهما لفظي. «التصريح على التوضيح» (١/ ٥٧).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(٢) العبارة في (ك): «فإذا لم يباشره». (٣) من (ح)، (م).

(٤) نسبه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٦) إلى المحققين، وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٧): «وهو المشهور والمنصور»، قال الناظم: «ويدل على صحته: أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شَبَهُ الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثاني باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرًا ـ لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل؛ بل ضَعْف شبه هذه الثلاثة ـ أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون ـ وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم ـ فمعناها به لائق ـ بخلاف (لم، وحرف التنفيس، وياء المخاطبة) ـ بالفعل، لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيًّا؛ لأنها أمكن في الاختصاص، وفي عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب؛ إذ لا ثالث لهما. [موجب بناء الفعل المضارع]

وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب ـ لم يكن فيه لتفعلانِّ وأخويه نصيب؛ لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب.

وأيضًا: فإن الوقف على نحو: (هل تَفعلين؟)، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنيًّا ـ لبقي بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين، نحو: (هل تذكر الله؟)، والأصل: (تذكرنْ)، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة؛ لأن زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان لتفعلُنْ ونحوه قبل الوقف بناء ـ لاستصحب عند =

وذَهَبَ الأخفشُ إلى أنه مبنيٌّ معَ نونِ التوكيدِ، سواءٌ اتَّصَلَتْ به [نونُ التوكيدِ][(١)] أو لم تَتَّصِلْ[(٢)]، ونُقِلَ عن بعضِهم: أنه مُعْرَبٌ[(٣)] ـ وإنِ اتَّصَلَتْ به نونُ التوكيدِ[(٤)].

ومثالُ ما اتَّصَلَتْ به نونُ الإناثِ: (الهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ)، والفعلُ معَها

= عروض الوقف كما استصحب بناء (هل تذكرَنْ؟) عند عروض التقاء الساكنين».

(١) ليس في (ك)، (م)، (ع).

(٢) نسبه أبو حيان في «ارتشاف الضرب» (٢/ ٦٦٢) إلى الأخفش، والزجاج، وأبي عليٍّ في «الإيضاح» (ص٣٢٤). وانظر: «شرح المقدمة الجزولية» (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٣) في (ك): «يعرب».

(٤) نسبه ابن الخباز في «النهاية» (ص٢٣٠) لابن الدَّهان.

وعلته أمران:

[أدلة من قال بإعراب المضارع وإن اتصلت به نون التوكيد]

أحدهما: أنه قد ثبت إعراب ما آخره ضمير بارز، فيجب طرده؛ لأن العلة واحدة من التعذر، وكون نون التوكيد من خواص الفعل. فإن قيل: فرق بينهما التركيب فلا يسلم؛ لأنه لم يعهد فى الأفعال، وهو خلاف الأصل، فلا يعدل إليه إلا بدليل، ولا دليل، ولأنه ليس كل ما اتصل بالشيء يركب معه، ويبنيان معًا؛ بل إمَّا أن يعرب لفظًا كالمثنى والمجموع جمع السلامة، أو تقديرًا كالمضاف إلى ياء المتكلم، وإمَّا أن يجعل الإعراب على اللاحق لتاء التأنيث، وياء النسب، وإمَّا أن يبنى كـ(خمسة عشر)، أو يبنى الأول في تركيب المزج، وهذا ليس من تركيب المزج؛ لأنهما لم يجعلا لفظًا واحدًا، وجعلهما لفظًا واحدًا يحتاج إلى دليل، ولا من باب (خمسة عشر)؛ لأنهما لم يضمنا حرفًا.

الثاني: أنه قد استقر في المضارع الإعراب باتفاق. أمَّا عند الكوفيين: فبالأصالة، وأما عند البصري: فبالمشابهة، والحمل، فلا يجوز الخروج عنه إلا لموجب، ولا موجب.

وقد ردَّ بعضَ ذلك ـ العلَّامة جمال الدين الصنعاني في «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية» (٣/ ١٣٩٢) بقوله: «قولكم: (إن النون من خواص الفعل) ـ منقوض بالسين وسوف، والجوازم نحو لام الأمر وغيرها.

قولكم: (تعذر اللفظ به فلا يقدر) منقوض بالمعتل كـ (يغزو) و(يرمي) فإنه قدر فيه الرفع، ونحو: (يخشى) قدر الرفع والنصب.

ثم ومن أين إنه إذا تعذر اللفظ لم يقدر الإعراب؟ هذا خلاف ما قدر تقرر في الأسماء».

مبنيٌّ على السكونِ[(١)(٢)]، ونَقَلَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ فِي بعضِ كُتُبِه[(٣)]: أنه لا خِلافَ فِي بِناءِ الفعلِ المضارِعِ معَ نونِ الإناثِ، وليسَ كذلكَ؛ بل الخلافُ موجودٌ، [٧/ظ] ومِمَّن نَقَلَه الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عُصْفُورٍ فِي «شرحِ[(٤)] الإيضاحِ».

---

(١) العبارة في (س): «ونقل بعضهم عن».

(٢) و«نون الإناث»: حرف مبني على الفتح، لشبهه بالحرف شبهًا وضعيًّا، وحرك لكونه على حرف واحد، وكانت الحركة فتحةً للخفة مع ثقل الضمير، في محل رفع فاعل. [علة بناء نون الإناث]

(٣) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧).

وذكر في الاعتلال لبنائه ثلاث علل: [أدلة من قال ببناء الفعل المضارع المتصل بنون الإناث]

منها: ما ذهب إليه سيبويه من أنه يبنى؛ حملًا على الماضي المتصل بها، إذا أصلهما البناء على السكون، فأعرب المضارع للعلة التي تقدمت، وبني الماضي على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالًا وشرطًا ومسندًا بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون.

وقيل: بني لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال؛ لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي: أن يبنى إذا اتصل به (ألف الجمع، أو واوه، أو ياؤه)، لكن منعه من ذلك شبهه بالمثنى والمجموع، كما منع (أنا) من البناء شبهها ببعض وكل معنى واستعمالًا.

وقيل: بني لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء.

وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٩): «وما ذكره المصنف ـ ابن مالك ـ من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ـ ليس بصحيح؛ بل المسألة خلافية: ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب، وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين.

واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب ـ كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرًا، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا؛ قالوا: وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدرًا».

(٤) في (س)، (ك): «شرحه»، وذكر في (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

[بناء الحرف] [ص] [٢١] وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا⁽¹⁾ والأصلُ فِي المَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا
[٢٢] ومِنْهُ⁽²⁾ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وضَمّ كـ(أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ)، والساكِنُ (كَمْ)

[علة بناء الحروف] [ش] الحروفُ كلُّها مبنيَّةٌ؛ إذ لا يَعْتَوِرُها[3] ما تَفْتَقِرُ[4] فِي دَلالتِها عليه

---

(١) هذا مما أُخذ على الناظم؛ لأن فيه بيانًا لحق الحرف، دون بيان لواقعه النحوي؛ ولذا قال الغَزِّيُّ في شرح المنظوم للألفية الذي سمّاه «البهجة الوفية» (١٣ أ):

وكُلُّ حرفٍ مُستحقٌّ للبِنَا لو قال (مبنيٌّ) لكان أحْسَنَا
فليس كلُّ مستحقٍّ أمرٍ يكون موصوفًا بذاك الأمرِ

وانتصر صاحب «الفتح الودودي» (١/ ٥٠) لعبارة ابن مالك، ورد عنها النقد، وقال: «هذا وإن تمالؤوا عليه غلطٌ فاحش، وعبارة الناظم حسنةٌ غايةً». كذا في «تحقيق الفية ابن مالك» للعيوني (ص٧٢)، بتصرف.

(٢) قوله: (**وَمِنْهُ**...) إلخ، فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل، وأمر غير الواحد، وعن الضم الألف، والواو في نحو: يا زيدان ويا زيدون. وعن الفتح الكسر، والياء في نحو: لا مسلمات ولا مسلمين، لا الألف خلافًا لما في النكت، وأما نحو: «**لا وتْرَانِ في ليلةٍ**»؛ ففتحه مقدر؛ لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه، وأما نحو: (لا أبا لك)، فهو على قول سيبويه: إنه مضاف للكاف، واللام زائدة معرب لا مبني ـ كما سيأتي في باب (لا). وعلى كونه غير مضاف: إنما يبنى على ما ينصب به، وشرط نصبه بالألف كونه مضافًا، وهذا مفرد فالظاهر أن فتحه مقدر عليها أيضًا بناء على لغة قصره، وعلى هذا يخرج قوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

«الخضري» (١/ ٣٣).

[حرف البناء لا يكون إلا ظاهرًا] واعلم أن حرف البناء ـ لا يكون إلا ظاهرًا كما مثل، وأما حركته فظاهرة، أو مقدرة كضرب وضربت، وكذا السكون كمن وإذا فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلي في الألف كما تمنع الحركة الحركة؛ لأن ذات الألف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيًا لا من تأثير البناء بخلاف نحو: هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حرك البنية لأنه يقبلها وغيرها، فتخصيص الكسرة من تأثير البناء؛ أفاده الأمير. «الخضري» (١/ ٣٣).

(٣) أي: لا يتوارد عليه ما يحتاج إليه من معان تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب. وأما المعاني الإفرادية: كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى (من)؛ فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب. «الصبان» (١/ ٦٢).

(٤) في (س)، (ك): «يفتقر».

إلى إعرابٍ[1]، نحوُ: (أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ) فالتبعيضُ[2] مُستفادٌ مِن لفظِ (مِن) بدونِ الإعرابِ.

[علة بناء الحرف على السكون ومتى يحرك؟]

والأصلُ[3] فِي البِناءِ: أنْ يكونَ على السكونِ؛ لأنَّه أخفُّ من الحركةِ[4]، ولا يُحَرَّكُ[5] المَبْنِيُّ إلَّا لسببٍ[6]؛ [كالتخَلُّصِ مِن الْتِقَاءِ

---

(١) في (ع): «الإعراب».

(٢) العبارة في (ك): «بالتبعيض، فالتبعيض».

(٣) أي: الغالب الكثير.

(٤) ثقل الحركة ـ مع كون المبني ثقيلًا للزومه حالة واحدة، فلو حرك اجتمع ثقيلان، ولافتقار الحرف إلى ضميمة وتركب معنى الفعل، ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل. قال «الصبان» (١/ ٦٢): «وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبًا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلي ـ كما اقتصر عليه البعض فقاصر».
ويضاف إليه: أن الأصل عدم الحركة، ولا يعدل عنه إلا لسبب يقتضي ذلك، كما سيأتي إن شاء الله، فإذا جاء على الأصل فلا يسأل عن سبب بنائه؛ لأنه جاء على أصله الذي هو البناء.
وإن جاء مبنيًّا على حركة سئل عنه سؤالان:
كأن يقال: ما سبب العدول إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟
وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًّا على السكون؛ يسأل عنه سؤال واحد: لِم بُني ـ مع أن الأصل فيه الإعراب؟
وإن جاء مبنيًّا على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة: لمَ بني؟ ولمَ عدل إلى الحركة؟ ولِمَ كانت الحركة كذا؟.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٠)، و«الفواكه الجنية» (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣ مع المطالب)، و«شرح شذور الذهب للجوهري» (١/ ٢٦٨).

(٥) أثبتها في (ع) بالياء والتاء معًا.

[أسباب تحرك المبنى]

(٦) **[من أسباب تحريك المبني]**: ذكر النحاة عدة أسباب، منها:

[التقاء الساكنين]

١ ـ التقاء الساكنين كأين: وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر، وأصل حركة غير التقائهما: الفتح، ولا يعدل عنها إلا للاتباع نحو (مذ)، أو لكونها في كلمة كـ(الواو) في نظيرتها نحو: نحن ونظيرتها (همو)، أو لشبه بما هي فيه نحو: (اخشوا القوم)، أو لكونها لم تكن لها حالة الإعراب نحو: (من قبل)، أو لشبهها بذلك نحو: (يا زيد)، أو نطلب تخفيف نحو: (أين)، أو لفرق بين أداتين نحو: =

الساكنيْنِ](١)، وقد تكونُ الحركةُ فتحةً(٢)؛ ....

= (لموسى غلام، ولموسى غلام)، أو الفرق بين معنى أداة نحو: (يا لزيد لعمرو)، أو لمجانسة عمل نحو: (باء الجر) و(لامه)، أو مقابل المجانس نحو: (لام الأمر) في نحو: (ليقم زيد)، أو لكون الحركة للحرف في الأصل نحو: (مذ اليوم)؛ أو لشبه محلها بما في كنف (هاء التأنيث)، وما خرج عن هذا فشاذٌّ.
«ارتشاف الضرب» (٢/ ٦٧٤)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨)، و«المطالب السنية» (١/ ٣١٩).

[٢ـ كون المبني على حرف واحد] ٢ ـ **كون المبني على حرف واحد**، وهو معرض لأن يبتدأ به ولا يبتدأ بالساكن، فحرك لذلك نحو (واو) العطف و(فائه) و(همزة الاستفهام)، وبعض المضمرات.

[٣ـ الكلمة عرضة لأن يبتدأ] ٣ ـ **كون الكلمة عرضة لأن يبدأ بها**؛ كـ(لام الابتداء)، و(ياء الجر).

[٤ـ الكلمة أصل في التمكن] ٤ ـ **كون الكلمة لها أصل فِي التمكن**، نحو: (أول).

[٥ـ شبهها بالمعرب] ٥ ـ **الشبه بالمعرب**، كالماضي المشبه للمضارع.

٦ ـ وذكر الرضي ـ سببًا سادسًا؛ وهو: **الدلالة على استقلال الكلمة**، أو أصالة المحرك، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصحيح أن الضمير جملة هو وهي ـ كما عليه البصريون وإنما حركا لتصير الكلمة مستقلة؛ حتى يصح كونها ضميرًا منفصلًا؛ إذ لولا الحركة لتوهم كونهما للإشباع ـ كما ظن الكوفيون» انتهى.

[استشكال]:

إن قيل: كيف تُعَدّ حركة الساكنين والإتباع من البناء؛ مع قولهم في تعريفه: (وليس اتباعًا، ولا تخلصًا من سكونين)؟

أجيب: بأن محل ما هنا ـ إذا كانا في كلمة واحدة كـ(أين ومنذ) للزوم الحركة، وما في التعريف إذا كانا في كلمتين: كـ(اضربِ الرجل، والحمدِ لله)، بكسر الدال؛ لأن المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلًا؛ وهو منتفٍ عند فصلهما، أو أن ما هنا ـ إذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء، وما في التعريف إذا لم يصلح غيرها نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠]. فتأمل؛ قاله الخضري في «حاشيته» (١/ ٣٠).

(١) ما بين المعكوفين من (م).

[أسباب الفتح] (٢) **[من أسباب الفتح]:**

ذكروا عدة أسباب:

[الخفة] **الأول**: الخفة كما في (أين).

[شبه المحل] **الثاني**: شبه محلها ـ بما اكتنف هاء التأنيث، نحو: (بعلبك).

كأينَ(١) وقامَ(٢) وإنَّ، وقد تكونُ كسرةً(٣)؛

= **الثالث**: مجاورة الألف، كما في (أيان). [مجاورة الألف]

الرابع: كونها حركة الأصل، كما في (يا مضار)؛ ترخيم (مضارر) اسم مفعول.

والخامس: الفرق بين أداتين، نحو: (يا لَزيد لِعمرو)، كسرت الثانية على أصل لام الجر، وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به وله، وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبًا في نحو: (لَمُوسَى عَبْدٌ). وقد يلتبسان نحو: (إِنَّ الزَّيْدَيْنِ لَهُمْ عَبِيدٌ).

والسادس: الاتباع؛ كـ(كيف)؛ بنيت على الفتح اتباعًا لحركة الكاف؛ لأن الياء بينهما ساكنة، إذ الساكن حاجز غير حصين.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/٣١)، و«الصبان» (١/٦٤ ـ ٦٦).

(١) هذا مثالٌ لما بني على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبني لتضمنه معنى الهمزة في الاستفهام يسأل به عن المكان، ولتضمنه معنى (إن) الشرطية في الشرط. [مثال لما بني على الفتح]

وسبب تحريكه: التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحةً تخفيفًا للخفة.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/٣١٠)، و«الخضري» (١/٣١).

(٢) في (ك): «وضرب»، وكتبها في (ع) بعد المثبت، وضرب عليها.

(٣) **[من أسباب الكسرة]**: ذكروا عدة أسباب: [أسباب البناء على الكسر]

الأول: التقاء الساكنين نحو (أمس).

والثاني: مجانسة العمل نحو ياء الجر ولامه. ولا ترد الكاف، وواو القسم، وتاؤه؛ لأنها لا تلزم عمل الجر؛ إذِ الكاف ترد اسمًا كمثل، والواو، والتاء للعطف، والخطاب ففتحت للخفة. قال الأشموني: نعم، ترد اللام مع الضمير للزومها الجر، ولعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه.

والثالث: الحمل على المقابل، نحو: لام الأمر، فإنها كسرت؛ حملًا على لام الجر؛ لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو: (أنتِ). إذِ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث.

والخامس: كونها حركة الأصل نحو: (يا مضار)، ترخيم (مضارر) اسم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء في نحو: (لَموسى عبد). =

كأمسِ[(١)] وجَيْرِ[(٢)]، وقد تكونُ ضَمَّةً[(٣)]؛ ....

= **والسابع**: الاتباع؛ كذِهِ وِتِه.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«الصبان» (١/ ٦٤ ـ ٦٦)، و«المطالب السنية» (١/ ٣١٩).

[مثال لما بني على الكسر] (١) هذا مثال لما بني على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر، وحرف التعريف عليه في نحو: (بالأمس)، ولصحة الإسناد إليه، وبني عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة.

[شروط بنائه] وشرط بنائه خمسة: خلوه من (أل)، والإضافة، والتصغير والتكسير، وأن يراد به معين. وهو: اليوم الذي يليه يومك خاصة، أو اليوم المعهود، فإذا اجتمعت هذه الشروط بني على الكسر مطلقًا عند الحجازيين؛ لتضمنه معنى (أل). وأما تميم: فبعضهم يعربه ـ كما لا ينصرف مطلقًا لشبه العلمية. والعدل عن الأمس بـ(أل)، وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط لشرفه، ويبنيه على الكسر في غيره؛ عملًا بالموجبين.

[علة كون الحركة كسره] وحرك لالتقاء الساكنين، وكسر على أصل التقائهما.
وقال السهيلي: من كسر (أمس) في كل حال؛ فإنما شبه بما سمي بالفعل.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٠ ـ ٣١١)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«المطالب السنية» (١/ ٣٢٠).

(٢) قال ابن هشام في «المغني» (١/ ١٠٩): «جيرِ ـ بالكسر ـ على أصل التقاء الساكنين: كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف: حرف جواب بمعنى: نعم...».

[أسباب الضمة] (٣) **[أسباب الضمة]**، ذكروا عدة أسباب:
الأول: أن تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها كـ(نحن)، فإن نظيرتها (همو).
الثاني: شبه المبني بما هي فيه كذلك نحو: (اخشوا القوم).
والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم: ٤]، بالضم.
والرابع: شبه المبني بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو: (يا زيدُ) فإنه أشبه (قبل) و(بعد). قيل: من جهة أنه يكون متمكنًا في حالة أخرى. وقيل: من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب. قال السيرافي: من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب، ومن هذا (حيث): فإنها إنما ضمت لشبهها بـ(قبل) و(بعد)، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت =

كحيثُ[١]، [وهو اسمٌ][٢]، و(مُنْذُ) [وهو حرفٌ][٣]، [إذا جَرَرْتَ به][٤][٥]، وأمَّا السكونُ: فنحوُ: (كَمْ[٦] واضْرِبْ وأَجَلْ).

[البناء على الكسر والضم مختص بالاسم والحرف]

وعُلِمَ مِمَّا مَثَّلْنَا به أنَّ البناءَ على الكسرِ والضمِّ[٧] لا يكونُ فِي الفعلِ؛ بل في الاسمِ والحرفِ، وأنَّ البناءَ على الفتحِ [أو على[٨]

= (قبل) و(بعد) الإضافة.

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاج)، ترخيم (تحاجج) ـ مصدر تحاج. إذا سمي به.

والسادس: الاتباع؛ كمنذ.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«الصبان» (١/ ٦٤ ـ ٦٦).

[مثال لما بني على الضم]

(١) هذا مثال لما بني على الضم، وهو اسم لدخول (من) عليه في نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩] وبني عند غير فقعس، لشبهه بالحرف شبهًا افتقاريًّا إلى جملة افتقارًا لازمًا، وحرك فرارًا من التقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة على أشهر اللغات، حملًا لها على أسماء الغايات، ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت من ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«الخضري» (١/ ٣٢)، و«المطالب السنية» (١/ ٣٢١).

(٢) من (م). وكتبها في (ع) في الحاشية، وبعدها علامة التصحيح.

(٣) ليس في (ص)، (ك).

(٤) من (م).

(٥) واسمان إذا رفع نحو: (ما رأيته منذ)، أو (مذ يومان)، فهما إما مبتدأ. والمعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان، أو خبر مقدم، والمعنى: بيني وبين رؤيته يومان. ولعل علةَ بنائها حينئذ: شبه الحرف في الجمود؛ إذ لا يتصرف فيهما بتثنية، ولا غيرها، ويلزمان الرفع. «الخضري» (١/ ٣٢).

[مثال لما بني على السكون]

(٦) هذا مثالٌ لما بني على السكون، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، بنيت لتضمنها الاستفهام، أو معنى رُبَّ التكثيرية ـ لا للشبه الوضعي، لفوات شرطه. «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«الخضري» (١/ ٣٢).

(٧) ليس في (ع)، وأثبتها في الحاشية، مع التصحيح عليها.

(٨) من (ك).

السكونِ][١] يكونُ فِي الاسمِ والفعلِ والحرفِ[٢].

[علامات الإعراب]

[ص][٢٣] والرفعَ والنصبَ اجْعَلَنْ[٣] إعْرَابَا   لاسمٍ وفِعْلٍ، نحوُ (لَنْ أَهَابَا)

[٢٤] والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ[٤]، كَمَا   قدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِمَا

---

(١) ما بين المعكوفين في (س)، (ص): «والسكون».

(٢) (م) ذَكَرَ الناظِمُ والشارحُ أنَّ مِن المبنيَّاتِ مَا يَكُونُ بناؤُه عَلَى السُّكُونِ، ومنه مَا يَكُونُ بناؤُه عَلَى حركةٍ من الحركاتِ الثلاثِ. واعْلَمْ أنَّهُ يَنُوبُ عن السُّكُونِ فِي البناءِ الحذفُ.

[مواضع الحذف]

والحذفُ يَقَعُ فِي موضعيْنِ: **الأوَّلُ:** الأمرُ المعتلُّ الآخِرِ. نحوُ: اغْزُ وارْمِ واسْعَ، **والثاني**: الأمرُ المسندُ إِلَى ألفِ اثنيْنِ أو واوِ جماعةٍ أو ياءِ مخاطبةٍ، نحوُ: اكْتُبَا واكْتُبُوا واكْتُبِي، وأنه يَنُوبُ عن الفتحِ فِي البناءِ شيئانِ:

أوَّلُهما: الكسرُ، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ إذا وَقَعَ اسْمًا للا النافيةِ للجِنسِ، نحوَ: لا مُسْلِماتِ.

وثانيهما: الياءُ، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ والمثنَّى؛ إذا وَقَعَ أحدُهما اسمًا لـ(لا) النافيةِ للجنسِ أَيْضًا، نحوُ: (لا مُسْلِمين).

[ما ينوب عن الضم في البناء]

وأنه **يَنُوبُ عن الضمِّ فِي البناءِ** شيئانِ:

أحدُهما: **الألفُ**، وَذَلِكَ فِي المثنَّى إذا وَقَعَ مُنادًى نحوَ: يا زيدانِ.

وثانيهما: **الواوُ**، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ إذا وقَعَ منادًى أَيْضًا، نحوَ: يا زَيْدُونَ (م).

[هل الفعل المؤكد بالنون يتقدم معموله عليه؟]

(٣) اعترضه الجلال السيوطي: بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه، والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

وقوله:

وبه الكاف صِلا

قال «الصبان» (١/٦٦): «وعلله بعض «شراح الجزولية»: بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتمامًا به فيقدم؛ أفاده الشيخ يحيى. وينبغي حمل امتناع التقدم ـ إن سلم: على حالة الاختيار دون الضرورة ـ كما هنا، وحينئذٍ يندفع الاعتراض».

(٤) الباء هنا داخلة على المقصور.

[٢٥] فَارْفَعْ(١) بِضَمٍّ(٢)، وَانْصِبَنْ فَتْحًا(٣)، وَجُرْ كَسْرًا، كَـ(ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرْ)

[٢٦] واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ، نحوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

[ش] أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ(٤): ....

---

(١) (الفاء): فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، وهو: إذا أردت معرفة علامات الإعراب السابقة الرفع والنصب...، فأقول لك: فارفع بضم. [فاء الفصيحة]

(٢) (الباء): للتصوير من تصوير النوع بصنفه؛ ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي.

[ألقاب الإعراب والبناء]: [ألقاب الإعراب والبناء]

وألقاب الإعراب أربعة: رفع ونصب وجزم وخفض، وأن منها ما هو مشترك ومنها ما هو خاص.

ألقاب البناء: الضم، والفتح، والكسر، والسكون... فكيف أطلقَ الناظم ألقاب البناء للإعراب؟

لا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الإعراب لا علامته؛ لأن كونها إعرابًا من حيث عموم كونها (أثرًا جلبه العامل) ـ لا ينافي أن خصوص إحداها علامة على وجود مطلق الإعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه، وإن اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع، ورفعه ضمة لا علامة رفعه.

[اعتراض]:

فإن قيل: كان الأولى أن يقول: (ارفع برفعة) لا بضم؛ لأنه لقب البناء كما مر.

أجيب: بأن الخاص بالبناء هو الضم وأخواته، وبالإعراب الرفع وأخواته، وأما الضمة فمشتركة بينهما؛ غاية الأمر أنه تسمَّح في إطلاق الضم على الضمة مع أن الرَّضِي رَحِمَهُ اللَّهُ نصَّ على أن الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الإعراب؛ تسمحًا مع القرينة. والمقام هنا قرينة واضحة، وأما عند الإطلاق: فلا تنصرف إلا لحركات غير إعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل.اهـ. قال الخضري (١/ ٣٥): «وعلى هذا فهي أكثر موردًا من ألقاب الإعراب. ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة، وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها؛ فتدبر».

وانظر: «حاشية الصبان» (١/ ٦٦).

(٣) يعني: بفتح، فـ(فتحًا) منصوب بنزع الخافض، كأنه قال: (وانصبن: مصورًا النصب بفتح)، حينئذٍ تكون (الباء) التي نزعت تكون للتصوير. وكذا يقال في قوله: (كسرًا).

(٤) لا زائد عليها إجماعًا. «الكواكب الدرية» (ص١٥).

[الرفعُ(١) والنصبُ والجرُّ(٢) والجزمُ](٣). فأمَّا [٨/ظ] الرفعُ والنصبُ فيَشْتَرِكُ فيهما (الأسماءُ والأفعالُ)(٤)، نحوُ: (زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لنْ يَقُومَ)، وأمَّا الجرُّ فيَخْتَصُّ بالأسماءِ، نحوُ: (بزَيْدٍ)، وأمَّا الجزمُ فيَخْتَصُّ بالأفعالِ(٥)، نحوُ: (لم يَضْرِبْ).

---

(١) بدأ به؛ لاختصاصِه بالعمدةِ.

[علة البدء بالرفع]

وقد قال أبو حيان: «ولو بدأَ بالجرِّ؛ لأنه مختصٌّ بالاسم الذي الإعراب فيه أصلٌ ـ لاتَّجه أيضًا». وثنَّى بالنَّصبِ؛ لأنَّ عاملَهُ يكون فعلًا، والأصلُ في العملِ للأفعالِ. وثلّثَ بالخفضِ؛ لاختصاصِه بالأسماءِ، وهي أشرفُ من الأفعالِ.

وأخَّرَ الجزمَ؛ لأنَّ رتبتَهُ التَّأخيرُ.

قال الشيخ خالدٌ الأزهري: «أقوى الحركات الضَّم، ويليه الكسر، ثمَّ الفتح. وسمي الأولُ ضمًّا؛ لأنه ينشأ من ضمِّ الشفتين أولًا ثم رفعهمَا ثانيًا، وسمِّي الثاني كسرًا؛ لأنه ينشأُ من انجرارِ اللِّحى الأسفل إلى أسفلِ انجرارًا قويًّا، وسمِّي الثالثُ فتحًا؛ لأنه يتولدُ من مجرد فتحِ الفمِ. وهذه الحركاتُ تكونُ ظاهرةً ومقدرةً».

«حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص١١٢ ـ ١١٤)، و«الصبان» (١/ ٦٦)، و«التصريح» (١/ ٥٩).

[الفرق بين الجر والخفض]

(٢) عبارة بصرية، والخفض عبارة كوفية، ومفادهما واحدٌ.

(٣) العبارة في (ك): «رفع ونصب وجر وجزم».

(٤) في (ع): «الاسم والفعل».

[علة اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم]

(٥) [علة اختصاص الاسم بالجر، والفعل بالجزم]:

قال النحاة: اختصَّ الاسمُ بالجرِّ؛ لأنَّ الجرَّ ثقيلٌ والاسمَ خفيفٌ، فأُعطِيَ الثَّقيلُ للخفيفِ ليحصلَ التَّعادلُ.

ولأنَّ كلَّ مجرورٍ مخبرٌ عنهُ في المعنى، ولا يخبرُ إلا عنِ الاسمِ، فلا يجرُّ إلا الاسم، كزيدٍ وعمرٍو، في قولكَ: مررتُ بزيدٍ، ونظرتُ إلى عمرٍو.

كما أَنَّهُم **خصُّوا الفعلَ بالجزمِ**؛ ليكُون فيه كالعوَضِ من الجَرِّ فِي الاسْمِ.

وامتناعُ دخُولِ عاملِ الجرِّ على الفعلِ؛ وهو حرفُ الجرِّ والإضافة لاختصاصِهما بالاسم، والمُضَافُ لا يضَافُ إلا إلى الاسمِ، و(الاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ)، فلا يوجدُ في الفِعلِ؛ لامتناعِ دخُول عامل الجرِّ عليهِ.

ولأنَّ الجزمَ خفيفٌ والفعلَ ثقيلٌ، فحصل التَّعادلُ، ولو أُعطِيَ الخفيفُ للخفيفِ، =

والرفعُ يكونُ بالضمَّةِ، والنصبُ يكونُ بالفتحةِ، والجرُّ يكونُ[(١)] بالكسرةِ، والجزمُ يكونُ[(٢)] بالسكونِ، وما عدا ذلك يكونُ نائبًا عنه[(٣)]،

= وهو الجزمُ والاسمُ، وأُعطِيَ الثَّقيلُ للثَّقيلِ وهو الجرُّ والفعلُ لم يحصلْ تعادلٌ على جري العادةِ.

وحكمةُ خفَّةِ الاسم: أنَّ الاسمَ بسيطٌ.

ومعنى بساطتِهِ: أنَّه دالٌّ على شيءٍ واحدٍ وهو الذَّاتُ، والفعلُ مدلولُهُ مركَّبٌ من شيئين وهو: (الحدثُ والزَّمنُ)؛ فصار ثقيلًا.

«حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص١١٥ ـ ١١٦) بتصرف، و«شرح ابن الناظم» (ص٨)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«كشف النقاب» (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ مع رفع الحجاب).

(١) من (ح)، (م). (٢) من (ح)، (م).

(٣) [ذكر العلامات الأصلية وما ينوب عنها] **فللرفع** أربع علامات: أصله الضمة وفروعه ثلاثة، **وللنصب** خمس علامات؛ أصله الفتحة وفروعه أربعة، **وللجر** ثلاث علامات أصله الكسرة وفروعه اثنتان، **وللجزم** علامتان؛ أصله السكون وفرعه واحد وهو الحذف.

فهذه أربع عشرة علامة: أربعة أصول، وعشرة تنوب عن تلك الأصول.

ثم مثل ما أعرب بغير ما ذكر عن طريق النيابة بقوله: **(نحو جا أخو بَنِي نمر)**، فـ(أخو): مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، و(بَنِي): مجرور بالياء نيابة عن الكسرة.

والغالب في الاسم: الحركة فالحرف، وفي الفعل: إما حرف وإما حذف، فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم ـ تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٢)، و«حاشية العطار على الأزهرية» (ص٣٤).

وأصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها.

[الإعراب بالحركات هو الأصل وعلته]

[علة كون الإعراب بالحركات هو الأصل]:

وجهان: أحدهما: أنَّا لـمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أوْلى؛ لأنها أقلُّ وأخفُّ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّفِ ما هو أثقل، ولذلك كثُرتْ في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، ممَّا أُعْرِبَ به. وقُدِّر غيرها بها، ولم تُقدَّر هي به.

الوجه الثاني: أنَّا لمَّا افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكَلِم مركَّبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غيرَ الحروف؛ لأنّ العلامة =

كما نابَتِ الواوُ عن الضمَّةِ فِي (أَخُو[١])، والياءُ عن الكسرةِ فِي (بَنِي) مِن قولِه: (جَا[٢] أَخُو بَنِي نَمِرْ)، وسَيَذْكُرُ[٣] بعدَ هذا مواضِعَ النيابةِ.

[إعراب الأسماء الستة] [ص] **[٢٧] وارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ ما مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ**

[ش] شَرَعَ فِي بيانِ ما يُعْرَبُ بالنيابةِ[٤] عمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، والمرادُ بالأسماءِ التي سَيَصِفُها: الأسماءُ السِّتَّةُ، وهي: أبٌ وأخٌ وحَمٌ وهَنٌ[٥] وفُوهُ وذُو مالٍ، فهذه تُرْفَعُ بالواوِ، نحوُ: (جاءَ أبو زيدٍ) وتُنْصَبُ بالألفِ، نحوُ: (رأيْتُ أباه)، وتُجَرُّ بالياءِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بأَبِيهِ)، والمشهورُ: أنها مُعْرَبَةٌ بالحروفِ[٦]، فـ(الواوُ) نائبةٌ عن الضمَّةِ، والألفُ نائبةٌ عن الفتحةِ، والياءُ

= غيرُ المعلَّم، كالطّراز في الثوب.
ولذلك كانت الحركات هي الأصل؛ هذا هو القياس. وقد خُولف الدليل، وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه، وذلك في مواضعَ. منها: الأسماء السّتّة المعتلّة؛ إذا كانت مضافة؛ ومنها: (كِلا)؛ ومنها التثنية، والجمع السالم. «شرح المفصل للزمخشري» لابن يعيش (١/١١٧ ـ ١١٨).

(١) كتَب في (ك) في آخر الكلمة ألفًا، لكنه كشطها.
(٢) هي لغةٌ في الفعل (جاء)، وليست ضرورةً؛ لأنها إذا تلاها همزة، جاز حذف الهمزة الأولى، لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا.
(٣) في (م)، (ع): «وسنذكر».
(٤) في (س)، (ك): «بالنائب».
(٥) ليس في (ك).
(٦) [علة إعرابها بالحروف]: [علة إعراب الأسماء الستة بالحروف]
بيَّن ابن يعيش رَحِمَهُ اللهُ في «شرح المفصل»، ذلك، فقال (١/١١٨ ـ ١١٩): «وإنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنها أسماءٌ حُذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمّنت معنى الإضافة، فجُعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذفِ لاماتها. واحترزنا بقولنا: (وتضمّنت معنى الإضافة)، عن مثل: (يَدٍ)، و(دَم)، و(غَدٍ)، وشِبْهِها ممّا حُذفت لامه.
فإن قيل: قولكم: «تضمّنت معنى الإضافة» زيادةُ وصف لا تأثيرَ له، وإلحاقُه بالعلّة يكون حَشْوًا، فلا يكون جُزْء للعلّة؟! **فالجواب**: لا نُسلّم أنَّه لا تأثير له، وذلك لأنه إذا تضمّن معنى الإضافة ـ صار في معنى التثنية، لدلالته على شيئَيْن، مع أنّا نقول: إن إلحاق الوصف بالعلّة، مع عدم المناسَبة إذا ذُكر احترازًا من =

نائبةٌ عن الكسرةِ، وهذا هو(١) الذي أشارَ إليه المصنِّفُ(٢)؛ بقولِهِ: **(وارْفَعْ بواوٍ..)** إلى آخرِ البيتِ(٣).

= وُرود نَقصٍ ـ جائز كما لو كان له تأثير؛ وذلك لأنّ الأوصاف في العلّة تفتقر إلى شيئَيْن: **أحدهما**: أن يكون لها تأثيرٌ، **والثاني**: أن تكون للاحتراز. فكما لا يكون ما له تأثير حشوًا، كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوًا.

وقال قوم: إنّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف؛ توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف؛ وذلك أنهم لمّا اعتزموا إعرابَ التثنية والجمع بالحروف؛ جعلوا بعض المفردة بالحروف، حتى لا يُسْتوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف».

(١) ليس في (ك).　　(٢) في (ك): «المؤلف».

(٣) وهو مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه ومن وافقهم: أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ٤٣): «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلًا، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة».

وعلق عليه المرادي في «شرح الألفية» (١/ ٣١٥) بقوله: «قلت: ولكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات. ولعدم النظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد؛ فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذًا ـ بخلاف المذهب الأول.

فإن قلتَ: ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه في أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلتُ: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر، والحروف مفيدة ما تفيد الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين ـ مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه.

ويؤيد حمله على التسامح نصه في «التسهيل» ـ على أن إعرابها بالحركات هو الأصح».

وقد ردَّه ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٧١٦) قال: «وأما قول الفراء وأبي إسحاق الزيادي: «إن الألف هي الإعراب»!! فهو أبعد الأقاويل من =

= الصواب. قال أبو علي: يلزم من قال: إن الألف هي الإعراب ـ أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالًّا من معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه؛ لأنك لم تعرض لصيغة الاسم، وإنما حذفت إعرابه، فسبيل معناه: أن يكون قبل الحذف وبعده واحدا، كما أن (زيدًا) ونحوه متى حذفت إعرابه فمعناه الذي كان يدل عليه معربًا باق فيه بعد سلب إعرابه. ويفسده أيضًا شيء آخر: وهو أن الألف لو كانت إعرابًا ـ لوجب أن تقلب الواو في (مذروان) ياء؛ لأنها رابعة، وقد وقعت طرفًا، والألف بعدها إعراب كالضمة في (زيد) و(بكر)، وقد تقدم هذا ونحوه من باب (ثِنايَينِ) و(مَقتَوِينَ).

قال: ويدلك أيضًا ـ على أن ألف التثنية ليست إعرابًا ولا دليل إعراب ـ وجودك إياها في اسم العدد نحو: واحد اثنان، فكما أن جميع أسماء الأعداد مبنية لأنها كالأصوات نحو: ثلاثهْ، أربعهْ، خمسهْ، فكذلك (اثنان) لا إعراب فيه، ولو قال لك إنسان: اللفظ لي بالتثنية غير معربة ـ لم تقل إلا (الزيدان) بالألف».

[مذهب المصنف في إعراب الأسماء الستة]

وقال الناظم رحمه الله: «وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه».

وناقشه أبو حيان في «شرح التسهيل» (١/ ١٨٠) بقوله: «وقد ردَّ أصحابنا هذا المذهب الذي اختاره المصنف وقالوا: هو فاسد لأمرين:

[بيان فساد مذهب الناظم]

أحدهما: أن الواو قد ثبتت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعرابًا لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل. وقد تنبَّه المصنف لهذا حين قال: «ونحوهما فوك وأخواته ـ على الأصحِّ»؛ فقال في «الشرح» مرجحًا للأصح عنده: «إن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو، كقولك: أبو جاد هوز، فلو كانت الواو من الأسماء قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك». انتهى قوله.

وهو **منقود أيضًا**؛ لأن الضمة تساوي الواو، ولا يتوقفان على عامل، حكى النحويون أن العرب إذا تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد، ولم تعن معدودًا، ولا دخل عليها عامل لا في اللفظ ولا في التقدير، أنها تكون مضمومةً، لكن بشرط أن تعطف على غيرها، أو يعطف غيرها عليها، فيقولون لمجرد العدد بلا عامل: واحد واثنان وثلاثة وأربعة، كلها بالضم، فقد ساوت الضمة الواو في ذلك.

والأمر الثاني: في إفساد هذا المذهب: هو أن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء (فيك وذي مالٍ) على حرف واحد، وهما معربان وصلًا وابتداءً، وذلك لا يوجد إلا في شذوذ من الكلام: نحو ما حكي أبو بكر ابن مقسم عن =

[الصحيح في إعراب الأسماء الستة] والصحيحُ أنها معربةٌ بحَرَكَاتٍ مقدَّرةٍ(١) على الواوِ والألفِ والياءِ،

= أبي العباس أحمد بن يحيى من قولهم: (شربت ما يا فتى)، يريدون: شرب ماء يا فتى. وأما بقاء الاسم المعرب على حرف واحد في الوصل دون الابتداء فيوجد في كلامهم، نحو قولك: (من أب لك) في لغة من ينقل».اهـ.

(١) وهو مذهب سيبويه ـ على المشهور، والفارسي، وجمهور البصريين: أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قام أبو زيد) فأصله أبَوَ زيد. ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار: أبُوُ زيد، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رأيت أبا زيد) فأصله أبو زيد. فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وقيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعًا لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا.

قيل: وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع، والجر في الاتباع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبي زيد) فأصله بأبَوِ زيد، فأتبعت حركة الباء بحركة الواو فصار بأبُوِ زيد، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت في نحو (ميزان).

قال المرادي: «هذا تقدير المذهب الأول».

وذكر الناظم في «التسهيل» (١/ ٤٣ الشرح) أنه الأصح.

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٣)، و«الصبان» (١/ ٦٧)، و«الخضري» (١/ ٣٦)، و«رفع الحجاب» (١/ ٢٧٤).

وذهب **الأخفش** إلى مثلِ مذهب سيبويه في أنها حروف إعراب، ويدلُّ على الإعراب ـ في أحد قولَيْه، إلَّا أنه لا يقول: «إنّ فيها إعرابًا مَنْوِيًّا».

واختاره أبو العباس المبرد؛ فقد قال في «المقتضب» (٢/ ١٥٤): «وَالْقَوْل الَّذِي نختاره ونزعم أَنه لا يجوز غيره ـ قول أبي الْحسن الْأَخْفَش، وَذَلِكَ أَنه يزْعم أَن الْألف إِن كَانَت حرف إِعْرَاب، فَيَنْبَغِي أَن يكون فِيهَا إِعْرَاب هُوَ غَيرهَا كَمَا كَانَ فِي الدَّال من زيد وَنَحْوهَا، وَلكنهَا دَلِيل على الْإِعْرَاب؛ لِأَنَّهُ لَا يكون حرف إِعْرَاب وَلَا إِعْرَاب فِيهِ وَلَا يكون إِعْرَاب إِلَّا فِي حرف.

وَيُقَال لأبي عمر: إِذا زعمت أَن الْألف حرف إِعْرَاب، وَأَن انقلابها هُوَ الْإِعْرَاب، فقد لزمك فِي ذَلِك شَيْئَانِ:

أَحدهمَا: أَنَّك تزْعم أَن الْإِعْرَاب معنى وَلَيْسَ بِلَفْظ، فَهَذَا خلاف مَا أَعْطيته فِي الْوَاحِد وَالشَّيْء الآخر أَنَّك تعلم أَن أول أَحْوَال الِاسْم الرّفْع، فَأول مَا وَقعت =

= التَّثْنِيَة وَقعت وَالْألف فِيهَا، فقد وَجب أَلا يكون فِيهَا فِي مَوضِع الرّفْع إِعْرَاب؛ لِأَنَّهُ لَا انقلاب مَعهَا.
وَقَوْلنَا: (دَلِيل على الْإِعْرَاب): إِنَّمَا هُوَ أَنَّك تعلم أَن الْموضع مَوضِع رفع إِذا رَأَيْت الْألف وَمَوْضِع خفض وَنصب إِذا رَأَيْت الْيَاء وَكَذَلِكَ الْجمع بِالْوَاو وَالنُّون إِذا قلت: مُسلمُونَ ومسلمين، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ الْفَهم لموضعه حرفًا نَحْو قَوْلك: أَخُوك وأخاك وأخيك وَأَبُوك وأباك وَأَبِيك وَذُو مَال وَذَا مَال وَذي مَال، وَجَمِيع هَذِه الَّتِي يسميها الْكُوفِيُّونَ معربة من مكانين لَا يصلح فِي الْقيَاس إِلَّا مَا ذكرنَا، والزائدة الثَّانِيَة النُّون إِنَّمَا هِيَ بدل مِمَّا كَانَ فِي الْوَاحِد من الْحَرَكَة والتنوين».
وناقشه ابن جني في بعض ما قاله في «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٧١٤) ودافع عن الأخفش، وبيَّن مقصده بقوله: «قال أبو علي: ولا تمنع الألف على قياس قول سيبويه إنها حرف إعراب ـ أن تدل على الرفع كما دلت عليه عند أبي الحسن لوجودنا حروف إعراب تقوم مقام الإعراب في نحو قولك: أبوك، وأباك، وأبيك، وأخواته، وكلاهما، وكليهما، ولكن وجه الخلاف بينهما: أن سيبويه يزعم أنها حرف إعراب، وأبو الحسن يقول: إنها ليست حرف إعراب، فهذا ما في خلاف أبي الحسن.
وأما قول أبي عمر: إنها في الرفع حرف إعراب ـ كما قال سيبويه، ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب، فضعيف مدفوع أيضًا، وإن كان أدنى الأقوال إلى الصواب الذي هو رأي سيبويه. ووجه فساده: أنه جعل الإعراب في الجر والنصب: معنى لا لفظًا، وفي الرفع: لفظًا لا معنى، فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد؛ ألا ترى أن القلب معنى لا لفظ، وإنما اللفظ هو نفس المقلوب والمقلوب إليه، وليس كذلك قول سيبويه: «إن النون عوض مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين»؛ لأن النون على كل حال لفظ، وليست بمعنى.
وألزم أبو العباس أبا عمر هنا شيئًا ـ لا يلزمه عندي، وذلك أنه قال: قد علمنا أن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب أن لا يكون فيها في موضع الرفع إعراب. وذلك أن أبا عمر إذا كان يقول في الألف ما قاله سيبويه فله فيه ما له، وعليه ما عليه.
وقد صح أن سيبويه يقول: (إن النون عوض مما منع الاسم من الحركة والتنوين)، وكذلك أيضًا قول أبي عمر في الرفع: (إن النون عوض من الحركة والتنوين)، وإذا كانت عوضًا من الحركة ـ فإن الاسم معرب، والنون تقوم مقام حركة إعرابه، فقد كان يجب على أبي العباس أن لا يدعي على أبي عمر: أنه =

= يعتقد أن الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه.

فإن أراد أبو العباس أنه ليس في الألف إعراب، وإنما النون عوض من الإعراب، فهذا هو الذي قاله سيبويه أيضًا، وقد قامت الدلالة على صحته، فينبغي أن يكون قول أبي عمر صحيحًا؛ إذ هو قول سيبويه الصحيح، وإنما الذي يلزم أبا عمر في هذا ما قدمناه من أنه جعل اسمًا واحدًا في حال الرفع معربًا لفظًا، وجعل ذلك الاسم بعينه في حال الجر والنصب معربًا معنى، فخالف بين جهتي إعراب اسم واحد من حيث لا يجوز الخلاف.

فإن قلتَ: فإذا كان قلب الألف ياء في الجر والنصب هو الإعراب عند أبي عمر، فما الذي ينبغي أن يعتقد في النون في حال الجر والنصب، هل هي عنده عوض من الحركة والتنوين جميعًا أو عوض من التنوين وحده؛ إذ القلب قد ناب على مذهبه عن اعتقاد النون عوضًا من الحركة؟

فالجواب: أن أبا علي سوَّغ أن تكون النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، وإن كان يقول: إن الانقلاب هو الإعراب، قال: وذلك أنه لم تظهر إلى اللفظ حركة، وإنما هناك قلب، فحسُن العوض من الحركة وإن قام القلب مقامها في الإعراب». انتهى.

[حاصل المسألة]:

[خلاصة ما قيل في إعراب الأسماء الستة]

حصّل زبدةَ المسألة العلامة محيي الدين عبد الحميد خاتمة النحويين، فقال ما نصه:

(م) فِي هذه المسألةِ أقوالٌ كثيرةٌ: وأشهرُ هذه الأقوالِ ثلاثةٌ:

الأوَّلُ: أنها معربةٌ من مكانٍ واحدٍ، والواوُ والألفُ والياءُ هِيَ حروفُ الإعرابِ، وهذا رأيُ جمهورِ البَصْرِيِّينَ، وإليه ذهَبَ أبو الحسنِ الأَخْفَشُ فِي أحدِ قَوْلَيْهِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الناظِمُ هنا ومالَ إليه.

والثاني: أنها معربةٌ مِن مكانٍ واحدٍ أَيْضًا، وإعرابُها بحَرَكَاتٍ مقدَّرةٍ عَلَى الواوِ والألفِ والياءِ، فإذا قُلْتَ: (جاءَ أَبُوكَ) فأبوكَ: فَاعِلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ عَلَى الواوِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ، وهذا مذهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ وزَعَمَ أَنَّهُ الصحيحُ، ورَجَّحَهُ الناظِمُ فِي كِتَابِه (التَّسْهِيلِ)، ونَسَبَه جماعةٌ مِن المتأخِّرينَ إِلَى جمهورِ البَصْرِيِّينَ، والصحيحُ: أنَّ مَذْهَبَ هؤلاءِ هو الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَه.

قالَ أتباعُ سِيبَوَيْهِ: إنَّ الأَصْلَ فِي الإعرابِ أنْ يَكُونَ بحَرَكَاتٍ ظاهرةٍ أو مُقَدَّرَةٍ، فمَتَى أَمْكَنَ هَذَا الأصلُ لم يَجُزِ العدولُ عنه إِلَى الفروعِ، وقد أَمْكَنَ أنْ نَجْعَلَ =

فالرفعُ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الواوِ، والنصبُ بفتحةٍ [٨/ظ] مقدَّرةٍ على الألفِ، والجرُّ بكسرةٍ مقدَّرةٍ على الياءِ، فعلى هذا المذهَبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ ممَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ. (والله تعالى أعلم)[1].

[شروط إعراب (ذو)، و(فو)] [ص] [٢٨] مِن ذاكَ (ذُو) إنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

[ش] أي: من الأسماءِ التي تُرْفَعُ بالواوِ وتُنْصَبُ بالألفِ وتُجَرُّ بالياءِ (ذُو وفَمٌ)، ولكنْ يُشْتَرَطُ فِي (ذو[2]) أنْ تكونَ بمعنى صاحبٍ، نحوُ: (جَاءَنِي ذُو مالٍ)؛ أي: صاحِبُ مالٍ، وهو المرادُ بقولِهِ: (**إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا**)؛ أي:

= الإعرابَ بحركاتٍ مقدَّرةٍ، فيَجِبُ المصيرُ إليه.
والقولُ الثالثُ: قولُ جمهورِ الكُوفِيِّينَ، وحاصِلُه: أنها معربةٌ مِن مكانيْنِ، قالُوا: إنَّ الحركاتِ تكونُ إعرابًا لهذه الأسماءِ فِي حالِ إفرادِها؛ أي: قَطْعِها عن الإضافةِ، فتقولُ: هَذَا أَبٌ لكَ، وقد رَأَيْتُ أخًا لكَ، ومَرَرْتُ بحَمٍ، فإذا قلتَ فِي حالِ الإضافةِ: (هذا أبوكَ) فالضمَّةُ باقيةٌ عَلَى مَا كانَتْ عليه فِي حالِ الإفرادِ، فوَجَبَ أنْ تكونَ علامةَ إعرابٍ؛ لأنَّ الحركةَ التي تكونُ علامةَ إعرابٍ للمفردِ فِي حالةِ إفرادِه هِيَ بعينِها التي تكونُ علامةً لإِعْرَابِهِ فِي حالِ إضافتِه، أَلَا تَرَى أنكَ تقولُ: (هذا غلامٌ) فإذا قلتَ: (هذا غلامُكَ) لم يَتَغَيَّرِ الحالُ؟ فكذا هنا، وكذا الواوُ والألفُ والياءُ معَ هذه الحركاتِ فِي حالِ إضافةِ الأسماءِ الستَّةِ تَجْرِي مَجْرَى الحركاتِ فِي كَوْنِها إعرابًا، بدليلِ أنها تَتَغَيَّرُ فِي حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ.
فدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أنَّ الضَّمَّةَ والواوُ جميعًا علامةٌ للرفعِ، والفتحةَ والألفَ جميعًا علامةٌ للنصبِ، والكسرةَ والياءَ جميعًا علامةٌ للجرِّ، وإنما أَلْجَأَ العربَ إِلَى ذلك قِلَّةَ حروفِ هذه الأسماءِ، فرَفَدُوها - فِي حالِ الإضافةِ التي هِيَ من خصائصِ الاسمِ - بحروفٍ زائدةٍ؛ تكثيرًا لحروفِها (م).

(١) من (ع).

[الأصل في (ذو)] (٢) أصلُ (ذو): (ذَوا)، مثلُ (عَصا)، و(قَفا)، يدلّ على ذلك: قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ۝٤٨﴾ [الرحمٰن: ٤٨]. وأن تكون لامه ياءً أمثلُ من أن تكون واوًا، وذلك لأنّ القضاء عليها بالواو يُصيِّرها من باب (القُوَّة)، و(الهُوَّة)، ممّا عينه ولامه من وادٍ واحد؛ والقضاءُ عليها بالياء يصيّرها من بابِ (شَوَيْتُ)، و(لَوَيْتُ)، قال ابن يعيش: «وهو أكثر من الأوّل، والعملُ إنّما هو على الأكثر». «سر صناعة الإعراب» (٢/٥٧٨)، و«شرح المفصل» (١/١٢٢).

إنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً، واحْتَرَزَ بذلك من(١) (ذو)(٢) الطَّائِيَّةِ؛ فإنَّها لا تُفْهِمُ صُحْبَةً؛ بل هي بمعنَى الذي، [فلا تكونُ مثلَ (ذي(٣))](٤) بمعنى صاحبٍ؛ بل تكونُ مبنيَّةً، وآخِرُها الواوُ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحوُ: (جاءَنِي ذو قامَ، ورأيتُ ذُو قامَ، ومَرَرْتُ بذو قامَ)، ومنه (قولُ الشاعر)(٥):

٤ ـ فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(٦)

---

(١) في (س): «عن».

(٢) وكذا من (ذي) التي يشار بها إلى مؤنث.

(٣) في (ك): «ذو». وهما الوجهان المعروفان: على الحكاية والإعراب.

(٤) العبارة في (ك): «ولا تكون مثل ذو».

(٥) في (س)، (ع): «قوله». وهو: مَنْظُورُ بنُ سُحَيْمٍ الفَقْعَسِيُّ، كما في «ديوان الحماسة» (١١٥٨/٣ المرزوقي).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فحَسْبِيَ مِن ذُو عِنْدَهُمْ)**؛ فإنَّ (ذو) فِي هذه العبارةِ ـ اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي)، وقد رُوِيَتْ هذه الكَلِمَةُ بروايتيْنِ، فمِن العلماءِ مَن روَى **(فحَسْبِيَ مِن ذِي عندَهم)** بالياءِ، واسْتَدَلَّ بهذه الروايةِ عَلَى أن (ذا) الموصولةَ تُعامَلُ معاملةَ (ذِي) التي بمعنى صاحبٍ، والتي هِيَ من الأسماءِ الستَّةِ، فتُرْفَعُ بالواوُ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ؛ كَمَا فِي هذه العبارةِ ـ عَلَى هذه الروايةِ، ومعنى ذلك أنها معربةٌ ويَتَغَيَّرُ آخرُها بتغيُّرِ التركيبِ.

ومن العلماءِ مَن رَوَى **(فحَسْبِيَ مِن ذُو عندَهم)** بالواوِ، واسْتَدَلَّ بها عَلَى أن (ذو) التي هِيَ اسمٌ موصولٌ مبنيَّةٌ، وأنها تَجِيءُ بالواوِ فِي حالةِ الرفعِ وفي حالةِ النصبِ وفي حالةِ الجرِّ جميعًا، وهذا الوجهُ هو الراجحُ عندَ النُّحاةِ، وسَيَذْكُرُ الشارحُ هَذَا البيتَ مرَّةً أُخْرَى فِي (بابِ الموصولِ)، ويُنَبِّهُ عَلَى الروايتيْنِ جميعًا، وَعَلَى أنَّ روايةَ الواوِ تَدُلُّ عَلَى البناءِ، وروايةَ الياءِ تَدُلُّ عَلَى الإعرابِ، لكِنْ عَلَى روايةِ الياءِ: يَكُونُ الإعرابُ فيها بالحروفِ نيابةً عن الحركاتِ عَلَى الراجحِ، وَعَلَى روايةِ الواوِ: تكونُ الكَلِمَةُ فيها مبنيَّةً عَلَى السُّكُونِ. فاعْرِفْ ذلك ولا تَنْسَهُ.

قالَ ابنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسانِ العربِ» [(١٥/ ٤٦٠) ـ وهو كلام الأزهري في «التهذيب» (١٥/ ٣٥)]: وأما قولُ الشاعر:

فإنَّ بيتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ =

[شرط إعراب (فـو) بهذه الأحرف]

وكذلك[١] يُشترَطُ فِي إعرابِ الفَمِ[٢][٣] بهذه الأحرفِ[٤] زَوَالُ الميمِ منه، نحوُ: (هذا فُوهُ، ورأَيْتُ فاهُ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ) وإليه أشارَ[٥] بقولِه: **(وَالْفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا)**؛ أي: انْفَصَلَتْ منه الميمُ؛ أي: زالَتْ مِنه[٦][٧]،

= فإن (ذو) هنا بمعنى الذي، ولا يَكُونُ فِي الرفعِ والنصبِ والجرِّ إلا عَلَى لفظٍ واحدٍ، وليسَتْ بالصفةِ التي تُعْرَبُ نحوُ قولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ، وَهوَ ذو مالٍ، ورأيتُ رجلًا ذا مالٍ، وتقولُ: رأيتُ ذُو جَاءَكَ، وذُو جاءَاكَ، وذو جَاؤُوكَ، وذو جاءَتْك، وذُو جِئْنَكَ، بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، ومن أمثالِ العربِ: أتى عليه ذو أتَى عَلَى الناسِ؛ أي: الَّذِي أتَى عليهم، قالَ أبو منصورٍ: وَهِيَ لغةُ طَيِّئٍ، وذو بمعنى الذي. اهـ.

وفي البيتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ فِي صدرِ كلامِه شاهدٌ كالذي معَنا عَلَى أَنَّ (ذو) التي بمعنَى (الَّذِي) تكونُ بالواوِ ولو كَانَ موضِعُها جرًّا أو نصبًا؛ فإنَّ قولَ الشاعرِ: **(ذو سَمِعْتَ بِهِ)** نعتٌ لـ(بيتَ تَمِيمٍ) المنصوبِ عَلَى أَنَّهُ اسمُ إنَّ، ولو كانَتْ (ذو) معربةً - قال: (فإنَّ بيتَ تميمٍ ذا سَمِعْتَ بِهِ)، فلَمَّا جاءَ بها بالواوِ فِي حالِ النصبِ - عَلِمْنَا أَنَّهُ يَرَاهَا مبنيَّةً، وبناؤُها كَمَا عَلِمْتَ عَلَى السُّكُونِ (م).

(١) في (ص): «فكذلك».

[(فو) وأصلها]

(٢) أصله: (فَوْهٌ)، بزنة (فَوْزٍ)، يدلك على ذلك: قولك في تكسيره: (أَفْوَاهٌ)، وفي تصغيره: (فُوَيْهٌ). فهذا وحدَه لامُه هاءٌ، والهاءُ مشبَّهة بحروف العِلّة لخفائها وقُرْبها في المَخْرَج من الألف، فحُذفت كحذفِ حرف العلّة، فبقيت الواو، التي هي عينٌ، حرفَ الإعراب، وكان القياس قلبَها ألفًا لتحرّكها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثمّ يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو: (عَصًا)، و(رَحًى)، فتحذف الألف لالتقاء الساكنَيْن، فبقي الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدومُ النظير.

فلمّا كان القياس يُؤدِّي إلى ما ذُكر، أبدلوا من الواو ميمًا؛ لأن الميم حرفٌ جَلْدٌ، يتحمّل الحركاتِ من غير استثقال. وهما من الشفتَيْن فهما متقاربان، وقلت: (هذا فَمٌ)، و(رأيت فَمًا)، و(مررت بفَمٍ).

«شرح المفصل» (١/ ١٢٢)، و«شرح الملوكي» (ص٢٩٠).

(٣) في (س): «فم». (٤) في (ص)، (ك): «الحروف».

(٥) في (س)، (ع): «الإشارة». (٦) من (م).

(٧) وإن كان بالميم: ففيه عشر لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه، كل منها مع فتح =

فإنْ لم تَزُلْ مِنه[1] أُعْرِبَ بالحركاتِ، نحوُ: (هذا فمٌ، ورأيتُ فَمًا، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ).

[اللغات الواردة في الأسماء الستة]

[ص] [٢٩] (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ) كَذَاكَ، (وَهَنُ) وَالنَّقْصُ[2] فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

[٣٠] وفي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وقَصْرُهَا مِن نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ[3]

[لغة التمام]

[ش] يعني: أن (أبًا وأخًا وحَمًا) تَجْرِي [٩/و] مَجْرَى (ذُو وفَم) اللذيْنِ سَبَقَ ذِكْرُهما، فتُرْفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ، نحوُ: (هذا أَبُوه وأخوه وحَمُوها، ورأيتُ أباه وأخاه وحَمَاها، ومَرَرْتُ بأبيه وأخيه وحَمِيها)، وهذه هي اللغةُ المشهورةُ فِي هذه الثلاثةِ، وَسَيَذْكُرُ[4]

= الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة، إتباع فائه لميمه وأفصحها فتح فائه منقوصًا.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٥)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (٤٨/١)، و«شرح شذور الذهب» للجوهري (١/ ١٨٧).

(١) ليس في (ع).

(٢) مراده بالنقص ـ هنا: حذف اللام، والإعراب على العين لا النقص المتعارف في نحو (قاضٍ). «حاشية الخضري» (١/ ٣٧).

(٣) عبَّر بضمير الإفراد، ثم بضمير الجمع؛ إشارةً إلى جواز الأمرين وإن كان الأفصح في الثلاث إلى العشر (هن) وفيما فوق العشر (ها) ـ كما يشير إليه الإفراد أولًا والجمع ثانيًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ الآية [التوبة: ٣٦]. ذكره السيوطي في كتابه المسمى بـ«الشماريخ في علم التاريخ».

قال الصبان (١/ ٧٠): «فما في حاشية شيخنا السيد: من أن العشر كما فوقها ـ ليس على ما ينبغي».

قوله: (أشهر) ـ يفيد أن النقص شهير، وهو كذلك، ولا ينافيه.

قوله: **(وفي أب وتاليه يندر)**؛ أي: النقص؛ لأن الشهرة ضد الخفاء، فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال. و(أشهر) أفعل تفضيل شاذ؛ لأنه إمَّا من شهر المبني للمجهول، أو أشهر الزائد على الثلاثي.

(٤) ضرب في نسخة (س) على حرفي السين والياء من هذه الكلمة، وكتب فوقها «قد»، لتصبح: «وقد ذكر».

قلت: وهو تدقيقٌ للعبارة حسنٌ.

المصنِّفُ(١) في هذه الثلاثةِ(٢) لُغَتيْنِ أُخْرَيَيْنِ(٣).

[الفصيح في (هنٌ)] وأمَّا(٤) (هَنٌ)(٥): فالفصيحُ(٦) فيه أنْ يُعْرَبَ بالحَرَكَاتِ الظاهرةِ على النونِ، ولا(٧) يكونَ فِي آخِرِه حرفُ عِلَّةٍ، نحوُ: (هذا هَنُ زَيْدٍ، ورأيتُ هَنَ زيدٍ، ومَرَرْتُ بِهَنِ زَيْدٍ). وإليه أشارَ بقولِه: **(والنَّقْصُ فِي هذا الأخيرِ أَحْسَنُ)**؛ [النقص] أي: النقصُ فِي (هَنٍ) أحسنُ من الإتمامِ، والإتمامُ جائزٌ، لكنَّه قليلٌ جِدًّا(٨)، نحوُ: (هذا هَنُوهُ، ورأيتُ هَنَاهُ، [وَمَرَرْتُ بِهَنِيهِ](٩))، وأَنْكَرَ الفَرَّاءُ جوازَ إتمامِه(١٠)، وهو محجوجٌ بحكايةِ سِيبَوَيْهِ الإتمامَ عن العربِ(١١)، ومَن حَفِظَ

---

(١) اختصرها في (ع): «المُصَـ». وهي طريقة لبعض النساخ.

(٢) ليس في (ك). (٣) في (ص): «أخرتين».

(٤) في (م): «فأما».

(٥) هي كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل: عما يستقبح ذكره، وقيل: عن الفرج خاصة. «شرح الأشموني» (١/ ٤٨).
وقال أبو الفتح الخوارزمي ـ في «المغرب» (ص٥٠٧ ـ ٥٠٨): «(الْهَنُ): لَامُهُ ذَاتُ وَجْهَيْنِ، فَمَنْ قَالَ: وَاوٌ قَالَ فِي الْجَمْعِ: (هَنَوَاتٌ)، وَفِي التَّصْغِيرِ (هُنَيَّةٌ). وَمَنْ قَالَ: هَاءٌ قَالَ: هُنَيْهَةٌ (وَمِنْهَا): قَوْلُهُ: مَكَثَ هُنَيْهَةً؛ أَيْ: سَاعَةً يَسِيرَةً».

(٦) في (ص): «فالصحيح». (٧) في (ص): «فلا».

(٨) ليس في (س)، (ص).

(٩) العبارة في (م): «ونظرت إلى هنيه». والمثال لا يعترض.

(١٠) ونصُّه: «وأما ما لم يتم في حال، وجاء منقوصًا؛ فكقولهم: دمٌ، ومثله هن وهنة»، قال: «فهذا لم نجد له في الواحد تمامًا». كما في «التذييل والتكميل» (١/ ١٦٣).

(١١) قال في «الكتاب» (٣/ ٣٦٠): «واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان؛ فيجريه مجرى الأب».
قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٤٤): «وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا (الهن) مع هذه الأسماء ـ فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال! وليس كذلك؛ بل المشهور فيه: إجراؤه مجْرَى (يدٍ)؛ في ملازمة النقص إفرادًا وإضافة، وفي إعرابه بالحركات، كما رُوي: أن النبي ﷺ قال: «**من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية ـ فأعضُّوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا**» [البخاري في «الأدب المفرد» (٩٦٣)]، وقال =

. . . .

= علي رضي الله عنه: «من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به» [يريد: من كثر إخوانه شدوا ظهره، كالمنطقة].

ومن ذلك قول الشاعر:

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هنْك من المِئزَر

أراد: قد بدا هنُك، فشبه بعضد، فسكن النون ـ كما تسكن الضاد.

ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل، **فمن لم ينبه على قلّته ـ فليس بمصيب**، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب».

قال الشاطبي: «وما قاله صحيح ـ كما ترى، فغيره من إخوته بهذا المثابة، فلما كان ترك التنبيه على لغاتها مخلًّا بالفهم مخيلًا لا يستقيم ـ نبَّه على ما يجب التنبيه عليه.

فإن قيل: إن الإحالة باقية؛ لأنه حين اقتصر في (حم) مثلًا ـ على نقل لغتين سوى الأولى، أوهم أن سائر العرب سوى أصحاب هاتين اللغتين متفقون على الإعراب بالحروف، وهذا غير صحيح؛ بل للعرب في (حم) ست لغات: الثلاث المذكورة، والرابعة: (حمو) كدلو، والخامسة: (حمءٌ) كخبْءٍ، والسادسة: (حمأ) كَرَشأ.

كما أن في أخ خمس لغات: الثلاث التي ذكر، والرابعة: (أخّ) مشددًا كفخّ، والخامسة: (أخو) كدلو، وكما أن في أب أربع لغات: رابعهن: (أبّ) مشددًا كحبّ.

وكما أن في (هن) ثلاث لغات: ثالثتهن هنّ مشددة كـ(منّ)، لا يقال: إن ما ذكرت لغات قليلة غير مشهورة، فلذلك لم يذكرها، بخلاف ما ذكر فإنها شهيرة؛ لأنا نقول ليس كذلك؛ لأنه في ذكر في (هن) الإعراب بالحروف، وهو قليل، وذكر النقص في (أب وأخ) وهو نادر. وكذلك في (حم) ـ على ما نص عليه هنا، وكذلك القصر فيهن على ما نص عليه في «التسهيل» حيث قال: (وربما قصرا أو ضُعِّفَ دم)؛ يعني: أخًا وأبًا، وترك ذكر (حمو وحمء)، وأهل اللغة لا يصفونهما بالقلة؛ بل إطلاقهم يدل على خلاف ذلك، **فقد ظهر أن كلام الناظم معترض عليه**. [(هنٌ) فيها ثلاث لغات]

والجواب من وجهين:

أحدهما: أنه لو اقتصر على ذكر الإعراب بالحروف فيها كلها ـ لأوهم اتفاق العرب فيها على ذلك. وهو غير صحيح، فلما ذكر فيها لغات أخر ارتفع ذلك الإيهام، وحصل أن إعرابها بالحروف جائز على الجملة، لا واجب؛ يعني: أن ما عدا (فوك وذو مال)، كما أنه لو ذكر جميع لغاتها لم يزدنا على جواز الإعراب =

حُجَّةٌ على مَن لم يَحْفَظْ[(١)].

[ندرة مجتمعها على لغة (النقص) حرفين]

وأشارَ المصنِّفُ[(٢)] بقولِهِ: (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ[(٣)]...) إلى آخرِ البيتِ، إلى اللُّغَتَيْنِ الباقيتيْنِ فِي (أبٍ) وتالِيَيْهِ؛ وهما (أَخٌ وحَمٌ) فإحدى اللغتيْنِ النقصُ، وهو حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ والإعرابُ بالحركاتِ الظاهرةِ على الباءِ[(٤)] والخاءِ والميمِ، نحوُ: (هذا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا، ورَأَيْتُ

= بالحروف شيئًا سوى استيفاء لغات لا حاجة بنا إليها. وما ذكر من بقاء الايهام بالاقتصار على ذكر البعض ـ فغير متجه على قصد الناظم؛ لأن ظاهر قصده: أن يبين لنا كيف نحتذي كلامهم، فذكر أن لنا أن نعربها بالحروف على القياس التي ذكر، ولنا ألا نعربها إلا بالحركات على الأصل؛ لأن العرب فيها مختلفون.

فإذا قيل له: فاشرح لنا ما للعرب فيها من الخلاف. كان جوابه أن هذا من وظائف اللغوي، وحسبك هنا أن يتبين لك أنهم ليسوا بمتفقين على الإعراب بالحروف.

والوجه الثاني: أن إعرابها بالحروف بيَّن أنها معتلة الأواخر، مذبذبة في الاعتلال بين النقص والتمام، فهي في الإضافة إلى غير (الياء) تامة غير منقوصة، وفي الإفراد والإضافة إلى (الياء) على خلاف ذلك، فأراد أن يبين اختلاف العرب فيها إذا كانت معتلة الأواخر؛ لأنها من مادَّة واحدة، وعلى حكم واحد، تكملةً لما قصد ذكره، ويكون قصده بذكر (هن) هنا ما ذكره من التنكيت على إطلاق النحويين فيه، وأنهم ليسوا على صواب في ذلك الإطلاق، أما من قال في حم: (حمء أو حمأ) فهذا من مادة أخرى غير مادة حم، وكذلك (أخ وأب وهن) المشددات هي من مواد أخر غير مواد (أخ وأب وهن)، فصارت منها كالأجنبيات وكالألفاظ المترادفة؛ فعدُّ هذه في جملة لغات تلك ـ كعد الألفاظ المتباينة في اللفظ المترادفة في المعنى في جملة اللغات: كالأسد والليث والسبع ونحو ذلك، وهذا غير لائق بالقصد النحوي، وأما (أخو وحمو) فلما جريا مجرى الصحي كغزو ودلو ـ فارق المعتل الآخر، وأشبه الصحيح الآخر، فلم يعده في اللغات، كما لم يعد المضاعف والمهموز». «شرح الألفية» للشاطبي (١/١٥٣) بتصرف يسير.

(١) قاله أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/١٦٣). ثم قال: «ولما لم يكن ذلك بالمشهور في كلام العرب ـ لم يعده كثير من النحويين منها، والمشهور نقصه ـ كما قال الفراء».

(٢) من (م).

(٣) ليس في (ع).

(٤) في (ص)، (ك): «الياء»!

أَبَهُ وأَخَهُ وحَمَهَا، ومَرَرْتُ بِأَبِهِ وَأَخِهِ وحَمِهَا). وعليه قولُه(١): [٩/ظ]

٥ - **بِأَبِهِ اقْتَدَى [عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ](٢) وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ(٣)**

[لغة القصر] وهذه اللغةُ نادرةٌ فِي (أَبٍ) وتَالِيَيْهِ(٤)؛ ولهذا قالَ: **(وفي أَبٍ وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ)**؛ أي: يَنْدُرُ النقصُ، واللغةُ الأخرَى فِي (أَبٍ) وتَالِيَيْهِ أَنْ يكونَ بالألفِ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحوُ: (هذا أباهُ وأخاهُ وحَماها، ورأيتُ أَبَاهُ وأخاه وحماها، ومَرَرْتُ بأباهُ وأخاهُ وحَماها)، [وعليه قولُ الشاعرِ(٥):

٦ - **إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا](٦)(٧)**

فعلامةُ الرفعِ والنصبِ والجرِّ حركةٌ(٨) مقدَّرةٌ على الألفِ، كما تُقَدَّرُ فِي المقصورِ، وهذه اللغةُ أشهرُ من النقصِ.

[حاصل ما ورد في (أب، وأخ وحم) من اللغات] وحاصلُ ما ذَكَرَ(٩) أنَّ فِي (أَبٍ وأَخٍ وحَمٍ) ثلاثَ لغاتٍ، **أَشْهَرُها**:

---

(١) في (ص): «قول الراجز». وهو يُنْسَبُ لِرُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ «مُلْحَقَات ديوَانِهِ» (ص١٨٢).

(٢) في (ص): «علي بالكرم». ثم صححها في حاشيتها كالمثبت من باقي النسخ، وكتب بعدها: صح.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(بِأَبِهِ... يُشَابِهْ أَبَهُ)** حَيْثُ جرَّ الأوَّلَ بالكسرةِ الظَاهِرَةِ، ونَصَبَ الثانِيَ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ. وهذا يَدُلُّ عَلَى أنَّ قومًا من العربِ يُعْرِبُونَ هَذَا الاسمَ بالحركاتِ الظَاهِرَةِ عَلَى أواخِرِه، ولا يَجْتَلِبُونَ لها حروفَ العلةِ لتكونَ علامةَ إعرابٍ (م).

(٤) كتب بعدها في (ك): «يندر». ثم ضرب عليها.

(٥) لأبي النَّجْمِ العِجْلِيِّ فِي «ديوَانِه» (ص٢٢٧).

(٦) ما بين المعكوفين من (م).

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: الَّذِي يَتَعَيَّنُ الاستشهادُ بِهِ فِي هَذَا البيتِ لِمَا ذَكَرَ الشارحُ هو قَوْلُهُ: **(أَبَاهَا)** الثالثةُ؛ لأنَّ الأولى والثانيةَ يَحْتَمِلانِ الإجراءَ عَلَى اللغةِ المشهورةِ الصحيحةِ، فيَكُونُ نَصْبُها بالألفِ، أما الثالثةُ: فهي فِي موضعِ الجرِّ بإضافةِ مَا قبلَها إليها، ومعَ ذلك جاءَ بها بالألفِ، والأرجحُ: إجراءُ الأُولَيَيْنِ كالثالثةِ؛ لأنَّه يَبْعُدُ جِدًّا أنْ يَجِيءَ الشاعرُ بكَلِمَةٍ واحدةٍ فِي بيتٍ واحدٍ عَلَى لغتَيْنِ مختلفتيْنِ (م).

(٨) من (م). وكتبت في نسخة (ع) بين السطرين بلونٍ مخالف.

(٩) في (م): «ذُكره». وضبطها بالبناء للمعلوم في (ع).

أنْ تكونَ[١] بالواوِ والألفِ والياءِ، [**والثانيةُ**: أنْ][٢] تكونَ[٣] بالألفِ مُطلقًا[٤]، **والثالثةُ**: أنْ تُحْذَفَ[٥] مِنها الأحرفُ الثلاثةُ، وهذا نادرٌ[٦]، وأن فِي (هَنٍ) لُغتَيْنِ: **إحداهما**[٧]: النَّقْصُ، وهو الأشهرُ، **والثانيةُ**: الإتمامُ، وهو قليلٌ.

[شروط إعراب الأسماء الستة بالأحرف]

[ص] **[٣١] وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضفْنَ لَا** لِلْيَا، كَـ(جَا [أَخُو أَبِيكَ][٨] ذَا اعْتِلَا)[٩]

[ش] ذكَرَ النَّحويُّونَ لإعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ شروطًا أربعةً:

[١ ـ الإضافة] **أَحَدُها**: أنْ تكونَ مُضافةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن ألَّا تضافَ؛ فإنَّها حينئذٍ تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحوُ: (هذا أبٌ، ورأَيْتُ أبًا، ومَرَرْتُ بأَبٍ).

---

(١) في (ع): «يكون». (٢) في (ك): «وأن».

(٣) في (ع): «يكون».

(٤) (م) هذه لغةُ قوم بأعيانِهم من العربِ، واشْتُهِرَتْ نِسْبَتُها إِلَى بَنِي الحارثِ وخَثْعَم وزُبَيْدٍ، وكلُّهم ممَّن يُلْزِمُونَ المُثَنَّى الألفَ فِي أحوالِه كلِّها، وقد تَكَلَّمَ بها فِي الموضعيْنِ النبيُّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «**مَا صَنَعَ أَبَا جَهْلٍ؟**» [البخاري (٤٠٢٠)، بلفظ: «**أنت أبا جهل؟**»]، وقولِه: «**لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ**» [الترمذي (٤٧٠)]، وَعَلَى هذه اللغةِ: قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ ﷺ: «لا قَوَدَ فِي مُثْقلٍ ولو ضَرَبَه **بأَبَا قُبَيْسٍ**»! [«تاريخ بغداد» (١٥/٥٥٨)] وأبو قُبَيْسٍ: جبلٌ معروفٌ (م). وانظر: «حاشية الخضري» (١/٣٧ ـ ٣٨).

(٥) في (س): «يحذف».

(٦) في (س)، (ك): «ناذر». بالذال المعجمة واضحةً.

(٧) في (ع): «أحدها». (٨) في (م): «أبو أخيك».

(٩) (م): (**اعْتِلَا**) أصلُه اعتلاءٌ، فقَصَرَه للاضطرارِ، وتقديرُ البيتِ: وشرطُ هَذَا الإعرابِ الَّذِي هو كونُها بالواوِ رفعًا وبالألفِ نصبًا وبالياءِ جرًّا فِي كلِّ كَلِمَةٍ من هذه الكلماتِ ـ كَوْنُها مضافةً إِلَى اسم؛ أيِّ اسم من الأسماءِ لا لياءِ المتكلِّمِ، ومثالُ ذلك قولُكَ: (جاءَ أخو أبيكَ ذا اعتلاءٍ)، فأَخو: مثالٌ للمرفوعِ بالواوِ، وَهوَ مُضَافٌ لِمَا بعدَه، وأَبِيكَ: مثالٌ للمجرورِ بالياءِ، وَهوَ مُضَافٌ لضميرِ المخاطَبِ، وذا: مثالٌ للمنصوبِ بالألفِ، وَهوَ مُضَافٌ إِلَى (**اعْتِلَا**). وكلُّ واحدٍ مِن المضافِ إليهنَّ اسمٌ غيرُ ياءِ المُتَكَلِّمِ كَمَا ترَى (م).

الثاني: أنْ تُضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ[١]، نحوُ: (هذا أبو زَيْدٍ وأَخُوه وحَمُوه[٢])، فإنْ أُضِيفَتْ إلى ياءِ المتكلِّم أُعْرِبَتْ بحَرَكَاتٍ مقدَّرةٍ[٣]، نحوُ: ([١٠/و] هذا أبي، ورَأَيْتُ أبي، ومَرَرْتُ بأبي) [ولم تُعْرَبْ بهذه الحروفِ، وسيأتي ذِكْرُ ما تُعْرَبُ به حينَئذٍ][٤]. [٢-الإضافة لغير ياء المتكلم]

الثالثُ: أنْ تكونَ مُكَبَّرَةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن أنْ تكونَ مصغَّرةً؛ فإنَّها حينَئذٍ تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحوُ: (هذا أُبَيُّ[٥] [زيدٍ وذُوَيُّ مالٍ، ورأيتُ أُبَيَّ زَيدٍ وذُوَيَّ مالٍ، ومَرَرْتُ بأُبَيِّ زيدٍ][٦] وذُوَيِّ مالٍ). [٣-التكبير]

الرابعُ: أنْ تكونَ مُفْرَدَةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن أنْ تكونَ مجموعةً أو [٤-الإفراد]

---

(١) أي: لغير الياء الدالة على التكلم، سواء في ذلك الاسم الظاهر نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أو ضمير المتكلم مع غيره نحو: ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٥]، أو ضمير المخاطب نحو: رأيت أباك، أو ضمير الغائب نحو: جاء أبوه وفروعها، سواء كانت الإضافة لغيرها لفظًا ـ كما سبق، أو تقديرًا: كقول العجاج:

خالط من سلمى خياشيم وفا

أي: خياشيمها وفاها؛ فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، منصوب بالألف، فالإضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه؛ أي: (خالط من سلمى خياشيمها وفاها)، فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة.

وقال ابن كيسان: إنما جاز ذلك؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين، فحذف؛ يعني: التنوين؛ وبقي مفردًا على حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد. فعلى قول ابن مالك، لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة؛ بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء.

«التذييل والتكميل» (١/ ١٨٥)، «التصريح على التوضيح» (١/ ٦٢)، «رفع الحجاب» (١/ ٢٧٠).

(٢) في (س)، (ص)، (ك)، (م)، (ع): «وحموك».

(٣) كتب في حاشية (س) ما نصه: «أي: على ما قبل الياء». ووضع بعدها: صح.

(٤) ليس في (ع)، لكن كتبت بخط آخر في الحاشية، وبعدها علامة التصحيح.

(٥) كذا ضبطت ـ الكلمة ونظيرتَها في المواضع الثلاث، في (س)، (ص)، (ع) ـ ضبط قلم.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط في (ع)، وألحقه بعض المصححين بالحاشية بخط آخر.

مُثَنَّاةً. فإنْ كانَتْ مجموعةً[١] أُعْرِبَتْ بالحركاتِ الظاهرةِ[٢]، نحوُ: (هؤلاءِ آبَاءُ الزَّيْدِينَ، ورَأَيْتُ آبَاءَهُم، ومَرَرْتُ بآبائِهم)، وإن كانَتْ مُثَنَّاةً أُعْرِبَتْ [إعرابَ المثنَّى[٣]][٤]؛ بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونصبًا، نحوُ: (هذانِ أبوا زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أَبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بأَبَوَيْهِ).

[التأكيد على أن المصنف ما ذكر إلا شرطين]

ولم يَذْكُرِ المُصَنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ مِن هذه الأربعةِ سِوَى الشرطيْنِ الأوَّلَيْنِ، وَأشارَ[٥] إليهما بقولِه: **(وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا... لِلْيَا)**؛ أي: شرطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ أنْ تُضافَ [إلى غيرِ][٦] (ياءِ المتكلِّم)[٧]، فعُلِمَ من هذا: أنه لا بُدَّ مِن إضافتِها، وأنه لا بُدَّ أنْ تكونَ[٨] إضافتُها[٩] لِغيرِ[١٠] ياءِ المتكلِّمِ.

---

(١) بعدها في (ص): «أو مثناة». وضرب عليها.

[ما ورد جمعه في الأسماء الستة]

(٢) (م) المرادُ جَمْعُ التكسيرِ ـ كَمَا مَثَّلَ، فأمَّا جَمْعُ المذكَّرِ السالمِ: فإنَّها لا تُجمَعُ عليه إلا شُذُوذًا، وَهِيَ حينَئِذٍ تُعرَبُ إعرابَ جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ شُذُوذًا، بالواوِ رفعًا، وبالياءِ المَكْسُورِ مَا قبلَها ـ نصبًا وجَرًّا، ولَم يَجْمَعُوا مِنها جمعَ المذكَّرِ إلَّا (الأبَ وذُو).

فأمَّا الأبُ: فقد وَرَدَ جمعُه فِي قولِ زِيادِ بنِ واصلِ السُّلَمِيِّ:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

وأمَّا (ذو) فقدْ وَرَدَ جَمْعُه مُضافًا مرتيْنِ: **إحداهما**: إِلَى اسمِ الجنسِ، **والأُخرَى**: إِلَى الضَّمِيرِ شُذُوذًا، وَذَلِكَ فِي قولِ كَعْبِ بنِ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ففي (ذَوُوهَا) شذوذٌ من ناحيتيْنِ: إضافتُه إِلَى الضَّمِيرِ، وجمعُه جمعَ المذكَّرِ السالِمِ (م).

(٣) في (س): «المثناة».

(٤) من (م). وأثبتها ـ كذلك ـ في حاشية (ع) بالخط نفسه.

(٥) في (م): «ثم أشار».

(٦) في (ص)، (ن): «لغير».

(٧) في (ن): «الياء».

(٨) كتبها في (ع) بالياء والتاء على الوجهين.

(٩) ليس في (ن)، (ع).

(١٠) في (م): «إلى غير».

ويُمْكِنُ أنْ يُفْهَمَ الشرطانِ الآخَرَانِ[١] مِن كلامِه[٢]؛ وذلك أنَّ الضميرَ فِي[٣] قَوْلِهِ: **(يُضَفْنَ)** راجعٌ إلى الأسماءِ التي سَبَقَ ذِكْرُها، [وهو لم يَذْكُرْها][٤] إلَّا مُفْرَدَةً مكبَّرَةً، فكأنَّه قالَ: وشَرْطُ [١٠/ظ] ذا الإعرابِ أنْ يُضافَ أبٌ وَأَخَوَاتُهُ[٥] المذكورةُ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ.

[ما تختص به (ذو)]

واعْلَمْ أنَّ (ذو) لا[٦] تُسْتَعْمَلُ إلَّا[٧] مضافةً، ولا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ؛ بل إلى اسم جِنْسٍ ظاهرٍ غيرِ صفةٍ، نحوُ: (جَاءَنِي ذُو مالٍ) ولا[٨] يَجُوزُ: (جاءَنِي[٩] ذُو قائمٍ[١٠])[١١].

---

(١) في (ص): «الأخيران».

(٢) كتب فوقها في (ص): «أي: الإضافة».

(٣) في (ك)، (ن)، (ع): «من». وصححها في (ص) كالمثبت.

(٤) في (ص): «وهي لم تذكر هنا».

(٥) في (م): «وإخوته». ووجها التذكير والتأنيث سائغ.

(٦) كررت في (س) مرتين.

(٧) في (ك)، (ن): «غير».

(٨) في (ن)، (م): «فلا».

(٩) في (س): «جاءني وهو».

(١٠) في (ك): «قامَ». ووضع على آخر الفعل فتحةً.

(١١) (م) اعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ فِي وَضْعِ (ذو) التي بمعنى صاحبٍ: أنْ يُتَوَصَّلَ بها إِلَى نعتِ مَا قبلَها بما بعدَها، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي شيئَيْنِ:

أحدُهما: أنْ يَكُونَ مَا بعدَها ممَّا لا يَمْتَنِعُ أنْ يُوصَفَ به.

والثاني: أنْ يَكُونَ مَا بعدَها ممَّا لا يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ صِفَةً من غيرِ حاجةٍ إِلَى توسُّطِ شيءٍ؛ ومن أجلِ ذَلِكَ لازَمَتِ الإضافةَ إِلَى أسماءِ الأجناسِ المعنويَّةِ كالعِلْمِ والمالِ والفضلِ والجاهِ، فتقولُ: مُحَمَّدٌ ذو عِلْمٍ، وخالدٌ ذو مالٍ. وبَكْرٌ ذو فضلٍ، وعليٌّ ذو جاهٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لا يُوصَفُ بها إلا بواسطةِ شيءٍ، أَلَا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ: (مُحَمَّدٌ فضلٌ) ـ إلا بواسطةِ تأويلِ المصدرِ بالمشتقِّ أو بواسطةِ تقديرِ مضافٍ، أو بواسطةِ قصدِ المبالغةِ.

فأمَّا **الأسماءُ التي يَمْتَنِعُ أنْ تكونَ نعتًا** ـ وَذَلِكَ الضَّمِيرُ والعَلَمُ ـ فلا يُضافُ (ذو) ولا مُثَنَّاهُ ولا جمعُه إِلَى شيءٍ منها، وشَذَّ قولُ كَعْبِ بنِ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ؛ الَّذِي سَبَقَ إنشادُه:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا =

[إعراب المثنى وما ألحق به]

[ص] [٣٢] [١٢/ و][1] بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى (وكِلا) إِذَا بمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلا[2]

[٣٣] (كِلْتَا) كَذاكَ، (اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ) كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

[٣٤] وتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا ونَصْبًا بعدَ فَتْحٍ قدْ أُلِفْ

[ش] ذَكَرَ[3] المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: أنَّ[4] مِمَّا[5] تَنُوبُ[6] فيه الحروفُ عن الحركاتِ الأسماءَ الستَّةَ، [وقد تَقَدَّمَ][7] الكلامُ عليها، ثُمَّ ذَكَرَ[8] المُثَنَّى، وهو مِمَّا[9] يُعْرَبُ بالحروفِ[10].

= كما شَذَّ قولُ الآخَرِ:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذا الفَضْـ ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشَذَّ كذلك مَا أَنْشَدَهُ الأَصْمَعِيُّ، قالَ: أَنْشَدَنِي أعرابِيٌّ مِن بَنِي تَمِيمٍ، ثُمَّ مِن بَنِي حَنْظَلَةَ لنفسِه:

أَهْنَأُ المعروفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فيهِ الوُجُوهْ

إنما يَصْطَنِعُ المَعْـ ـرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهْ

وإنْ كَانَ الاسمُ أو مَا يَقُومُ مقامَه مِمَّا يَصِحُّ أنْ يَكُونَ نَعتًا بغيرِ حاجةٍ إِلَى شيءٍ ـ وَذَلِكَ الاسمُ المشتَقُّ والجُمْلَةُ ـ لم يَصِحَّ إضافةُ (ذو) إِلَيْهِ، ونَدَرَ نحوُ قولِهم: (اذْهَبْ بذِي تَسْلَمُ)، والمعنى: اذْهَبْ بطريقٍ ذِي سلامةٍ.

فتَلَخَّصَ: أنَّ (ذو) لا تُضافُ إِلَى واحدٍ من أربعةِ أشياءَ: العَلَم، والضَّمِيرِ، والمشتَقِّ، والجُمْلَةِ، وأنها تُضافُ إِلَى اسمِ الجنسِ الجامدِ، سواءٌ أكانَ مَصدرًا أم لم يَكُنْ (م).

(١) هذا هو ترقيم اللوحة في النسخة (س)، وكانت الجادة [١١/ و]، فتبعناه حتى لا يختل الترقيم التالي؛ لأنه هكذا سار، والله الموفق.

(٢) (م): **(وُصِلَا)** فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، والألفُ للإطلاقِ، ونائبُ فَاعِلِه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، والجُمْلَةُ مِن الفِعْلِ ونائبِ الفَاعِلِ ـ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها، وجوابُ (إذا) محذوفٌ، والتقديرُ: إذا وُصِلَ كلا بالضَّمِيرِ حالَ كونِ كلا مضافًا إِلَى ذلك الضَّمِيرِ ـ فارْفَعْه بالألفِ (م).

(٣) في (م): «قد ذكر». (٤) من (م).

(٥) في (ك): «ما». (٦) في (ع): «ينوب».

(٧) في (م)، (ع): «وتقدم». ثم كتب فوقها بخط مخالف في (ع) بعد الواو: «قد»، لتكون كالمثبت هنا.

(٨) في (س): «ذكر المصنف». (٩) في (ص)، (ك): «ما».

[حد المثنى لغة واصطلاحًا]

(١٠) **[حد «المثنى» لغةً واصطلاحًا]**: =

= المثنى من جهة الصيغة: اسم مفعول من (ثَنَّى) المضعف، يقال: ثنى اللفظ: إذا جعله دالًا على اثنين؛ فهو مثنٍّ وذاك مثنى، وسمي مثنى؛ لدلالته على اثنين.

وأصل التَّثْنِيَة: الْعَطف مِنْ قَوْلك: (ثنيت الْعود) إِذا عطفته، وَكَانَ الأَصْل أَن يعْطف اسْم على اسْم، وَقد جَاءَ مِنْ ذَلِك فِي الشّعْر كثير، لكِنهمْ اكتفوْا باسم وَاحِد وحرف، وجعلوه عوضًا من الْأَسْمَاء المعطوفة اختصارًا. «اللباب» (ص٩٦).

وهو في اللغة: ما كان دالًا على اثنين، فدخل (كلا)، و(كلتا)، و(اثنان)، و(اثنتان).

وفي الاصطلاح: **ما وضع للدلالة على اثنين بزيادة في آخره، صالحًا من التجريد منها، وعطف مثله عليه.**

فـ**(ما وضع)**: جنس. و**(للدلالة على اثنين)** مخرج لما وضع لأقل، كرَجِلان أي: ماشٍ، ولِمَا دل على أكثر كصنوان جمع صنو، ولِمَا أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد، أو علم كالبحرين، لمكان.

(بزيادة في آخره) الباء سببية؛ يعني: أن الدلالة بسبب زيادة في آخر اللفظ، غيَّرت اللفظ أو نقلت اللفظ من الدلالة على المفرد إلى الدلالة على الاثنين. **وبالزيادة** أخرج ما دَلَّ على اثنين بدون زيادة كـ(شفع) و(زوج)؛ فهما لفظان موضوعان للدلالة على اثنين دون زيادة في آخرها. وهي الألف والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًّا.

و**(صالح للتجريد)** أي: من الزيادة من (الألف والنون)، و(الياء والنون).

و**(عطف مثله)** مخرجٌ لنحو: كلا وكلتا، واثنان واثنتان، وشفع وزوج، وزكًا بالتنوين: اسم للشيئين، ودخل فيه نحو: القمران للشمس والقمر.

قال الموضح في «شرح اللمحة»: «والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى؛ لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وغايته: أن هذا مثنى في أصله تجوز».

وصرح المرادي: بأنه ملحق بالمثنى، ودخل فيه أيضًا تثنية المفرد المذكر اسمًا كان أو صفة: كـ(الزيدان المسلمان)، والمؤنث كذلك نحو: (الهندان المسلمتان)، وتثنية الجمع المكسر: كالجمالان، وتثنية اسم الجمع: كالركبان، وتسمية اسم الجنس: كالغنمان. وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة ـ من استعمال الشيء في أول أحواله؛ وهو الرفع، واقترانها بـ(أل) المعرفة، عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية، وجميع ذلك معرب =

= على الأصح، (فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها).

وقوله: **(وعطف مثله عليه)** أي: أغنت عن العاطف والمعطوف؛ فلا يقال: جاء زيد وزيد مثلًا في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة؛ **كقصد تكثير** نحو: أعطيتك مائة ومائة، **وكفصل ظاهر** نحو: جاء رجل طويل ورجل قصير، أو **مقدر** نحو قول الحجاج: «إنا لله! محمد ومحمد في يوم»؛ أي: محمد ابني ومحمد أخي!! و(أل) في العاطف للعهد، والمعهود الواو خاصة؛ ففي «كتاب العسكري» [«التصحيف الكبير» لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٣٨٢هـ)]: لا يجوز في (قام زيد فزيد): (قام الزيدان)، بخلاف (قام زيد وزيد). قال: ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان؛ لأن النعت كالمنعوت؛ فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد، كذلك نعتاهما كذا في «الدماميني». وعلى هذا: لا يجوز بالطريق الأولى (جاء زيد فعمرو الظريفان). وعندي: أنه يجوز (جاء زيد فزيد الظريفان)، و(جاء زيد فعمرو الظريفان)؛ لانتفاء اللبس المانع من جواز (جاء الزيدان) في (جاء زيد فزيد أو فعمرو)، ولأنه (يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع)، فعليك بالإنصاف. و(أل) في المعطوف أيضًا للعهد، والمعهود المعطوف من لفظ المثنى؛ فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن (رجل ورجل)، واثنتان لنيابته عن (امرأة وامرأة)؛ لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى.

[شروط التثنية]: [شروط التثنية]

ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ـ ثمانية شروط:

جمعها بعضهم في قوله:

شـرطُ الـمُـثـنَّـى أن يـكُـونَ مُـعَـربًـا ... ومُـفْـرَدًا، مـنـكَّـرًا، مـا رُكِّـبـا
مـوافقًـا في اللَّفْظِ والـمَعْنَى، لَه ... مُـمَـاثِـلٌ، لَـمْ يُـغـنِ عَـنْـهُ غَـيْـرهُ

وزاد بعضهم شرطًا آخر هو: أن يكون في تثنيته فائدة؛ فلا يثنى: (كل)؛ لعدم الفائدة. وكذلك الأسماء التي لا تستعمل إلا بعد نفي عام، وتقتصر في الاستعمال عليه؛ مثل: أَحَد، وعَرِيب، تقول: ما في الدار أحد، وما رأيتَ عَرِيبًا... أي: أحدًا.

فقال:

وَلَـمْ يَـكُـنْ كُـلًّا وَلَا بَـعْـضًـا وَلَا ... مُسْتَغرِقًا فِي النَّفْيِ نِلْتَ الأَمَلَا

وبعضهم بقوله: =

وحَدُّهُ: **(لفظٌ دالٌّ على اثنيْنِ بزيادةٍ [في آخِرِه]**[1] **صالحٌ للتجريدِ، وعَطْفِ مِثْلِه عليه)**. فيَدْخُلُ فِي قولِنَا: **(لفظٌ دالٌّ على اثنيْنِ)** المُثنَّى، نحوُ: (الزيدانِ)، والألفاظُ الموضوعةُ للاثنين[2]، نحوُ: (شَفْعٌ)، وخَرَجَ[3] [بقولِنَا[4]: **(بزيادةٍ)** نحوُ: (شَفْعٍ).

وخَرَجَ][5] بقولِنَا: **(صالحٌ للتجريدِ)** نحوُ[6]: (اثنانِ)؛ فإنَّه لا يَصْلُحُ لإسقاطِ الزيادةِ منه، فلا تقولُ: (اثْنٌ)، وخَرَجَ بقولِنَا: **(وعَطْفِ**

= ولِلَّذِي ثَنَّى قُلْ ثَمَانِي ... مِنَ الشُّرُوطِ فُزْت بِالبَيَانِ
أَوَّلُهَا الإِعْرَابُ والتَّنْكِيرُ ... وَعَدَمُ التَّرْكِيبِ والنَّظِيرِ
وَأَن يَكُونَ مُفْرَدًا وأَلَّا ... يُغْنِي عَنهُ غَيرُهُ عِ نقلا
كَذَا اتِّفَاقُ اللَّفْظِ والمَعْنَى فذِي ... شرُوطُهُ مَجْمُوعَة للمُحتذِي

ينظر تفصيل ذلك في:
«المسائل الحلبيات» (ص٦٨)، و«شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/ ٢٤٤)، و«التذييل والتكميل» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٣٠٤ ـ ٣١٣)، و«التصريح» (١/ ٦٦ ـ ٦٧)، و«الصبان» (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، و«حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٣٥ ـ ٣٦).

(١) ليس في (ص).
(٢) في (م): «لاثْنَيْنِ»، وفي (س)، (ع): «للزوج».
(٣) في (ص)، (ك)، (ن)، (ع): «فخرج». والمثبت من باقي النسخ أفصح في الاستعمال هنا.
(٤) (م) وخَرَجَ بقولِهِ: **(دالٌّ عَلَى اثنيْنِ)** الاسمُ الَّذِي تكونُ فِي آخرِه زيادةُ المثنَّى وَهوَ معَ ذلك لا يَدُلُّ عَلَى اثنيْنِ، وإنما يَدُلُّ عَلَى واحدٍ أو عَلَى ثلاثةٍ فصاعدًا، فأمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الواحدِ معَ هذه الزيادةِ فمثالُه من الصفاتِ: رجلانُ، وشبعانُ، وجَوْعَانُ، وسَكْرانُ، ونَدْمَانُ، ومثالُه من الأعلامِ: عُثمانُ، وعَفَّانُ، وحَسَّانُ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، وأمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الثلاثةِ فصاعدًا فمثالُه: صِنْوَانٌ، وغِلْمَانٌ، وصِرْدانٌ، ورُغْفَانٌ، وجُرْذَانٌ، وإعرابُ هذين النوعيْنِ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ، والألفُ ملازمةٌ لها فِي كلِّ حالٍ؛ لأنَّها نونُ الصيغةِ، وليسَتِ النونَ القائمةَ مقامَ التنوينِ (م).
(٥) ساقط في (س)، وهو انتقال نظر.
(٦) من (م). وهي زيادة دقيقة؛ إذ المراد جنسها ونظائرها، لا هي بعينها؛ فليتأمل (م).

مِثْلِه عليه) ما صَلَحَ للتجريدِ وعطفِ غيرِه عليه؛ كالقمريْنِ؛ فإنَّه صالحٌ للتجريدِ، فتقولُ: (قَمَرٌ)، ولكن يُعْطَفُ [عليه مُغايِرُهُ(١)](٢)، لا مِثْلُه، نحوُ: (قَمَرٌ وشَمْسٌ)، وهو المقصودُ بقولِهِم: (القمريْنِ)(٣).

وأشارَ(٤) المصنِّفُ بقولِهِ: **(بِالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلَا)** إلى أنَّ المُثَنَّى يُرْفَعُ بالألِفِ، وكذلك (*)(٥) شِبْهُ المثنَّى، [وهو (كلُّ ما)(٦) لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى)](٧)، وأشارَ [إليه المصنِّفُ](٨) بقولِهِ: **(وكِلَا)** فما(٩) لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى ممَّا دَلَّ على اثنيْنِ بزيادةٍ **[أو شِبْهِها]**(١٠)؛ فهو(١١)

---

(١) ضبَط الراء والهاء كليهما ـ بالضم في (ن). والذي في (ك): «مغَايرَةً». ووضع فتحةً على حرفي الغين والراء كليهما.

(٢) في (ع): «غيره عليه».

[سر اتفاق المفردين في اللفظ والمعنى]

(٣) (م) سرُّ هذه المسألةِ: أنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي المثنَّى أنْ يَتَّفِقُ لفظُ المفرديْنِ ومعناهما، فإنِ اخْتَلَفَ اللفظانِ فِي الحروفِ أو فِي الحركاتِ أو فِي المعنَى ـ لم تَكُنْ تَثْنِيَتُهما من المثنَّى؛ عَلَى التحقيقِ، فمثالُ مَا اخْتَلَفَ المفردانِ فِي الحروفِ: شَمْسٌ وقمرٌ، فقد قالُوا فيهما: القمريْنِ، وعمرُ وأبو بكرٍ، فقد قالُوا فيهما: العُمَرَيْنِ، والأبُ والأمُّ، فقد قالُوا فيهما: الأبويْنِ، ومثالُ مَا اخْتَلَفَا فِي الحركاتِ: قولُه ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ: «**اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلَامَ بِأَحَدِ الْعُمَرَيْنِ**» [لا أصل له ـ كما في «كشف الخفا» (١/ ٢٠٩)]، يُرِيدُ: عمرَ بنَ الخطَّابِ، وعمرَو بنَ هِشَامٍ المُكَنَّى أبا جَهْلٍ، ومثالُ مَا اخْتَلَفَا فيه فِي المعنَى: قولُهم: (القلمُ أحسنُ اللسانيْنِ)؛ فهذا كلُّه مُلْحَقٌ بالمثنَّى عندَ الجمهورِ (م).

(٤) في (ص)، (ك)، (ن): «فأشار».

(٥) من هنا يبدأ سقط في النسخة (ع)، ينتهي عند قوله الآتي: «فلا يُقالُ فِي (لاحِقٍ) ـ اسمِ فرسٍ: لاحِقُونَ، وإنْ كانَ فيه».

(٦) رسمها في (س): «كلما».

(٧) ليس في (ص)، (ك)، وهي ثابتة في حاشية (س)، (ن)، وبعدها علامة الصحة.

(٨) في (س)، (ك): «المصنف إليه».

(٩) في (س)، (ص)، (ن): «مما»، وفي (ك): «إلى أن ما».

(١٠) في (ك): «في آخره».

(١١) في (ن): «وهو».

مُلْحَقٌ بالمثنَّى[1]، فكِلا[2] وكِلْتَا[3] واثنانِ واثنتانِ[4] مُلْحَقَةٌ بالمُثَنَّى؛ لأنَّها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المُثَنَّى، لكِنْ[5] لا يُلْحَقُ[6] (كِلا وكِلْتَا) بالمثنَّى إلَّا إذا أُضِيفَا[7] إلى مُضْمَرٍ[8]، نحوُ: (جَاءَنِي كِلاهُما، ورَأَيْتُ

---

(١) اعلم أنَّ ما أعرب إعراب المثنى، وليس معناه معناه، بالنسبة إلى المدلول ـ على قسمين: [ما يعرب إعراب المثنى ومعناه مختلف]

قسم هو مفرد المعنى، وقسم هو لأكثر من اثنين:

فالأول على قسمين: جنس، نحو المقصَّيْن والجلمَيْن وكلبتَيْ الحداد والأبهرَيْن وحوالَيْك. **وعلم**، وهو قسمان: **قسم** سمي بالمثنى كالبحرين.

وقسم سمي بالمفرد، ثم عرضت له التثنية؛ كالأخرمين، وعاقلين.

والقسم الذي هو لأكثر من اثنين ـ قسمان:

قسم مدلوله الكثرة نحو: ﴿كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤]، وحنانيه.

وقسم يراد به الجمع من غير اعتبار الكثرة، نحو: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٠].

فمِثْل المقصَّيْن ـ لا يجرد عن التثنية، والأبهران وحوالَيْك: المعتاد تجريده عن التثنية، ولا يعطف عليه لفقدان مثل، والبحران لا يجرد عن التثنية، والأخرمان وعاقلان ـ يجردان، ولا عطف لفقدان مثل، ومثل: (كرتين) يجرد بعطف وبغير عطف، ونحو: (بين أخويكم)، و(بين يديها) لا يجرد. «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٣).

(٢) في (س): «وكلا».

(٣) هما مفردان في اللفظ، مثنيان في المعنى، وهذان مخالفان لما قبلهما؛ لأن مدلولهما مدلول المثنى، وليس مدلول ما قبلهما ـ إلا مدلول المفرد، أو مدلول أكثر من اثنين، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما ـ أكثر من اعتبار معنى التثنية، قال تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]. «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٤).

(٤) في (ك): «وثنتان».

(٥) في (م): «ولكن».

(٦) في (ن): «تلحق».

(٧) في (ص): «أضيفت»، وفي (س)، (ن): «أضيفتا»، لكنه ضرب على التاء في نسخة (ن).

(٨) احترزًا من أن يضافا إلى ظاهرٍ، فإنهما إذا أضيفا إلى ظاهر: كانا بالألف مطلقًا، وإذا أضيفا إلى مضمر: كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر، قال =

كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بكِلَيْهِمَا، وجَاءَتْنِي كِلْتَاهُما، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بِكِلْتَيْهِمَا)، فإنْ أُضِيفَا[1] إلى ظاهرٍ كانا بالألفِ[2][3] رَفعًا ونصبًا وجرًّا[4]، نحوُ: (جَاءَنِي كِلا الرجليْنِ، وكِلْتَا المرأتيْنِ، ورَأَيْتُ كِلا

= أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٤): «هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب، ولا يجيز البصريون غيره».

(١) في (س): «أضيفتا».

(٢) كتب في حاشية (س) ما نصه: «فيعرب في هذه الحالة؛ كإعراب المقصور؛ أي: بالحركات المقدَّرة على الألف».

(٣) أي: مقدّرًا كالمقصور، وذلك لأنهما حظًّا من الإفراد والتثنية؛ لأن لفظهما مفرد، ومعناهما: مثنى؛ فأعربا كالمفرد تارةً، وكالمثنى أخرى. ولما كان إعراب المثنى فرع المفرد، والمضمر فرع المظهر ـ أعطي الأصل للأصل، والفرع للفرع للمناسبة. وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقًا، وبعضهم كالمقصور مطلقًا.
ومنه قوله:

نِعمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي … فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلَانَا

«حاشية الخضري» (١/ ٤٠).

[علة إعراب المثنى والجمع بالحروف]

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟
قيل: لأن التثنية والجمع فرعٌ على المفرد، والإعراب بالحروف فرعٌ على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك، أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل الأصل؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها أشبه الحروف بالحركات.
فإن قيل: فَلِمَ خصوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟
قيل: إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو؛ لأن التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل؛ جعلوا الأخف، وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل؛ ليعادلوا بين التثنية والجمع؛ وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر؛ لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال، وليس إلا ثلاثة أحرف، فوقعت الشركة ضرورة. =

الرجلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ، ومَرَرْتُ بِكِلا الرجلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ).

فلهذا قالَ المصنِّفُ: (**وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا**(١) **وُصِلَا**(٢))(٣).

= **الإعراب**: ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، ومن تابعهما، إلى أن هذه الحروف تدل على الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب.

وذهب أبو عمر الجرمي ـ إلى أن انقلابها هو الإعراب.

وذهب قُطْرُب، والفرّاء، والزيادي ـ إلى أنها هي الإعراب. قال أبو البركات ابن الأنباري: «والصحيح هو الأول. وأما من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب، وليست بحروف إعراب ـ ففاسد؛ لأنه لا يخلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة، فلا بد من تقديره فيها، فيرجع هذا القول إلى القول الأول، وهو مذهب سيبويه، وإن كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة، فليس بصحيح؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين، وليس بمذهب لقائل هذا القول، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال، وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب، فقد ضعَّفه بغض النحويين؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع؛ لأنه لم ينقلب عن غيره، إذ أوّل أحوال الاسم الرفع، وليس من مذهب هذا القائل ـ بناءُ التثنية والجمع في حال من الأحوال. وأما من ذهب إلى أنها أنفسها هي الإعراب: فظاهر الفساد. وذلك؛ لأن الإعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة، ولو أسقطنا هذه الأحرف؛ لبطل معنى التثنية والجمع، واختلَّ معنى الكلمة، فدل ذلك على أنها ليست بإعراب، وإنما هي حروف إعراب على ما بينا». «أسرار العربية» (ص٦٣ ـ ٦٤).

(١) في (ص)، (ك): «مضافٍ».

(٢) قال في حاشية (س): «كلتا كذلك».

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ تَبَعًا للناظمِ مِن أنَّ لِـ(كِلا وكِلْتَا) حالتَيْنِ: حالةً يعاملانِ فيها معاملةَ المثنَّى، وحالةً يُعاملانِ فيها معاملةَ المفردِ المقصورِ، فيكونانِ بالألفِ فِي الأحوالِ الثلاثةِ؛ كالفتَى والعَصَا ـ هو مشهورُ لغةِ العربِ. **والسرُّ فيه** ـ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ نُحاةُ البصرةِ ـ أنَّ (كِلا وكلتا) لفظُهما لفظُ المفردِ ومعناهما معنَى المثنَّى، فكانَ لهما شَبَهَانِ: شبهٌ بالمفردِ من جهةِ اللفظِ، وشبهٌ بالمثنَّى من جهةِ المعنى، فأَخَذَا حكمَ المفردِ تارَةً وحكمَ المثنَّى تارَةً أُخْرَى، حتى يَكُونَ لكلِّ شَبَهٍ حَظٌّ فِي الإعرابِ، وفي إعادةِ الضَّمِيرِ عليهما أَيْضًا. [حالات إعراب (كلا وكلتا)]

ومن العربِ مَن يُعامِلُهما معاملةَ المقصورِ فِي كلِّ حالٍ، فيُغَلِّبُ جانبَ اللفظِ، =

ثم بَيَّنَ أنَّ [(اثنيْنِ واثنتيْنِ) يَجْرِيَانِ مَجْرَى (ابنيْنِ وابنتيْنِ)][(١)]، فاثنانِ واثنتانِ: مُلْحَقَانِ بالمُثَنَّى [كما تَقَدَّمَ][(٢)]، وابنانِ وابنتانِ مُثَنَّى حقيقةً.

ثمَّ ذَكَرَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ أنَّ الياءَ تَخْلُفُ الألفَ فِي المثَنَّى والمُلْحَقِ به فِي حالَتَي الجَرِّ والنصبِ، وأنَّ ما قَبْلَها لا يكونُ إلَّا مفتوحًا، نحوُ: (رَأَيْتُ الزيدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بالزيدَيْنِ كِلَيْهِمَا)، واحْتُرِزَ بذلكَ من[(٣)] ياءِ الجمعِ؛ فإنَّ ما قَبْلَها لا يَكونُ إلَّا مكسورًا[(٤)]، نحوُ: (مَرَرْتُ بالزيدِينَ)، وسيأتي ذلكَ.

= وعليه جاءَ قولُ الشاعرِ:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلَانَا

ومَحَلُّ الشاهدِ فِي قَوْلِهِ: **(كِلانا)** فإنَّه توكيدٌ للضميرِ المجرورِ مَحَلًّا بالباءِ فِي قَوْلِهِ: **(بِنَا)** وَهوَ معَ ذلك مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ، وقد جاءَ بِهِ بالألفِ فِي حالةِ الجرِّ.
وقد جَمَعَ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عليهما بينَ مراعاةِ اللفظِ والمعنى الأسودُ بنُ يَعْفُرَ فِي قَوْلِهِ:

إِنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهُما ... يُوفِي المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتَرَاهُ قالَ: **(يُوفِي المَخَارِمَ)** بالإفرادِ. ثم قالَ: **(يَرْقُبَانِ)** بالتثنيةِ، فأمَّا الإعرابُ فِي هَذَا البيتِ فَإِنْ جَعَلْتَ **(كِلاهما)** توكيدًا كَانَ كإعرابِ المقصورِ، ولكِنَّ ذلك ليسَ بمُتَعَيِّنٍ؛ بل يَجُوزُ أنْ يَكُونَ **(كلاهما)** مبتدأً خَبَرُه جملةُ المضارعِ بعدَه، وجملةُ المُبْتَدَإِ وخبرِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللفظُ: كإعرابِ المثنَّى جاريًا عَلَى اللغةِ الفُصحَى (م).

(١) العبارة في (ص): «(ابنيْنِ وابنتيْنِ) يَجْرِيَانِ مَجْرَى (اثنيْنِ واثنتيْنِ)».

(٢) من (م)، وأثبتها في حاشية (س)، ووضع بعدها: صح.

(٣) في (م): «عن».

(٤) [علة فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع] **فإن قيل**: فَلِمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟
قيل: لثلاثة أوجه:
الوجه الأول: أن التثنية أكثر من الجمع على ما بَيّنّا، فلمَّا كانت التثنية أكثر من الجمع، والجمع أقل، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة، وهي الفتح، والأقل الحركة الثقيلة، وهي الكسرة. =

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ [١٢/ظ]: أنَّ المُثنَّى وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالألفِ [ويُنْصَبُ ويُجَرُّ][(١)] بالياءِ، وهذا (المذهبُ ـ هو)[(٢)] المشهورُ، والصحيحُ[(٣)]: أنَّ الإعرابَ فِي المُثَنَّى والمُلْحَقِ [بحركةٍ مُقَدَّرَةٍ على الألفِ (رَفعًا، والياءِ نصبًا وجرًّا)[(٤)].

وما ذَكَرَه المُصَنِّفُ من أنَّ المثنَّى والمُلْحَقَ به[(٥)] ـ يكونانِ بالألفِ رفعًا، والياءِ (نصبًا وجرًّا)[(٦)] هو المشهورُ مِن[(٧)] لغةِ العربِ. (ومِن العربِ[(٨)] ....

= **والوجه الثاني**: أن حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية، أشبه (تاء التأنيث) التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث، و(تاء التأنيث) يفتح ما قبلها، فكذلك ما أشبهها، وكانت التثنية أولى بالفتح، لهذا المعنى من الجمع؛ لأنها قبل الجمع.

والوجه الثالث: أن بعض علامات التثنية الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، ففتحوا ما قبل الياء؛ لئلا يختلف، إذ لا علة ـ ههنا ـ توجب المخالفة. «أسرار العربية» (ص٦٥).

(١) في (ص): «ويجر وينصب».

(٢) في (ك): «هو المذهب». واقتصر في (ص)، (ن) على كلمة: «هو».

(٣) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة، ولم يوافقهم الناظم هنا؛ لأنه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

«حاشية الخضري» (١/ ٤٠)

(٤) مكان ما بين القوسين في (س)، (ص)، (ع): «والياء».

(٥) كتب في حاشية (س): «في الإعراب». وهو بيانٌ للحيثية.

(٦) في (ن): «جرًّا ونصبًا». (٧) في (ن)، (م): «في».

(٨) (م) هذه لغةُ كِنَانَةَ وبني الحارثِ بنِ كَعْبٍ وبني العَنْبَرِ وبني هُجَيْم وبُطُونٍ مِن رَبيعةَ بكرِ بنِ وائلٍ وزُبَيْدٍ وخَثْعَم وهَمْدَانَ وعُذْرَةَ، وخَرَجَ عليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] [في قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائى]، وقولُه ﷺ: «**لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ**» [الترمذي (٤٧٠)]، وجاءَ عليها قولُ الشاعرِ:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً ... دَعَتْهُ إِلَى هابِي التُّرَابِ عَقِيم

فإنَّ مِن حقِّ (هذانِ، ووِترانِ، وأُذْنَاهُ) ـ لو جَرَيْنَ عَلَى اللغةِ المشهورةِ ـ أنْ تكونَ =

مَن يَجْعَلُ المثنَّى والمُلْحَقَ به][(١)] بالألفِ)[(٢)] مُطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقولُ[(٣)]: (جَاءَ الزيدَانِ كِلاهما، ورَأَيْتُ الزيدَانِ كلاهما، ومَرَرْتُ بالزيدَانِ كِلاهما).

[إعـــراب جـمـع المـذكـر السالم]

[ص] **[٣٥]** وارْفَعْ بواوٍ، وبِيَا[(٤)] اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ قِسْمَيْنِ يُعْرَبَانِ بالحروفِ: **أحدُهما**: الأسماءُ الستَّةُ، **والثاني**: المُثَنَّى، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليهما.

ثمَّ ذَكَرَ[(٥)] فِي هذا البيتِ **القِسْمَ الثالثَ**، وهو جمعُ المذكَّرِ السالمُ

= بالياءِ: فإنَّ الأولَى: اسمُ (إنَّ)، والثانيةَ: اسمُ (لا)، وهما منصوبانِ، والثالثةَ: فِي موضِعِ المجرورِ بإضافةِ الظرفِ قبلَها، وفي الآيةِ الكريمةِ تَخْرِيجَاتٌ أُخْرَى تُجْرِيهَا عَلَى المستعمَلِ فِي لغةِ عامَّةِ العربِ:

مِنها: أنَّ (إنَّ) حرفٌ بمعنى (نعمْ)، مثلُها فِي قولِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

بَكَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

يُرِيدُ: فقلتُ: نعمْ، والهاءُ عَلَى ذلك هِيَ هاءُ السكتِ، و﴿هَٰذَانِ﴾ فِي الآيةِ الكريمةِ حينَئذٍ: مُبْتَدَأٌ، واللامُ بعدَه زائدةٌ، و(ساحرانِ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ.

ومنها: أن (إنَّ) مؤكِّدَةٌ ناصبةٌ للاسمِ رافعةٌ للخبرِ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، و(هذانِ ساحرانِ) مُبْتَدَأٌ وخبرٌ ـ كَمَا فِي الوجهِ السابقِ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، والتقديرُ: أَنَّهُ (أي: الحالَ والشأنَ) هذان لساحرانِ (م).

(١) ما بين المعكوفين كتب في (ك) أيضًا، لكن في حاشيتها، وصحح بعدها.

(٢) العبارة فيما بين القوسين المزدوجين في (ن) نصها: «وفي لغة أخرى أنه يكون بالألف». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت هنا.

(٣) في (م): «فتقول».

(٤) بقصر **(يا)**، بلا تنوين للضرورة. وهو متعلق بـ**(اجرر)**، وحذف مثله من **(انصب)** لدلالته عليه، ولم يتنازعا لتأخرهما عنه؛ فلا يتوجه العامل الثاني إليه ـ على الأصح ـ عند الناظم؛ للفصل بينهما بالأول، وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة ـ يتعين هنا إعمال الثاني؛ إذ لو كان الأول لَوَجَبَ الضمير في الثاني، وإن كان فضلة. «الخضري» (١/ ٤١).

(٥) في (ن): «ذكر المصنف».

[أقسام جمع المذكر السالم]

وما حُمِلَ عليه، وإعرابُه[١] بالواوِ رفعًا[٢]، وبالياءِ نصبًا وجرًّا[٣]، وأشارَ بقولِه: **(عَامِرٍ ومُذْنِبِ)** إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمعَ، وهو قِسمانِ: جامدٌ وصِفَةٌ.

[ما يشترط في الجامد]

فيُشْتَرَطُ[٤] فِي الجامدِ: أنْ يكونَ عَلَمًا[٥] ....

---

(١) في (س)، (ن): «فإعرابه».

(٢) المضموم ما قبلها لفظًا، نحو: (جاء الزيدون)، أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

(٣) المكسور ما قبلها لفظًا، نحو: (رأيت الزيدين)، و(مررت بالزيدين). أو تقديرًا، نحو: (رأيت المصطفين)، ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ۝٤٧﴾ [ص: ٤٧].

(٤) ويشترط فيه أيضًا ما اشترط في المثنى، ويزاد عليه ما ذكره الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا.

[الجمع الجنسي لا يجمع منه إلا التوكيدي]

(٥) أي: شخصيًّا. أما الجنسيُّ: فلا يجمع منه إلا التوكيدي كأجمعون؛ لأنه في الأصل وصف أفعل تفضيل.

فإن قلتَ: كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عن الجمع كما مر في التثنية؟

قلتُ: اشتراطها لا لذاتها ـ وهو التشخيص حتى تنافي الجمع؛ بل لتحصيل الوصفية تأويلًا، وذلك دلالة الواو على الجمعية: إنما هي بالأصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه، فلا يجمع بها إلا ما شابهه معنًى وصحةً وإعلالًا؛ وهو الوصف المشتق، وحمل عليه العلم؛ لأنه وصف تأويلًا لتأوله بالمسمى دون باقي الأسماء، ولا حاجة لما يقال: العلمية شرط للإقدام، وعدمها للتحقق، أو هي شرط مُعِدٌّ؛ أي: مهيئ لقبول الجمعية، والمُعِدّ لا يجامع المشروط وإن توقف عليه، بخلاف الشرط الحقيقي، وتسميته شرطًا لمشابهته له في التوقف عليه. «الخضري» (١/ ٤١).

ودخل في قوله: (علمًا) ـ ما كان علمًا على التوكيد نحو: (أجمع)؛ فإنه يقال في جمعه: (أجمعون). «التصريح على التوضيح» (١/ ٧٠).

فإنْ لم يَكُنْ عَلَمًا: لم يُجْمَعْ بالواوِ والنونِ، فلا يُقالُ فِي رجلٍ: رَجلُونَ، لكن إِذَا صُغِّرَ جازَ ذلك، فتقول في: (رجيل وغليم وفتى وأحمير وسكيران ونصيف): (رجيلون وغليمون وفتيون وأحيمرون وسكيرانون ونصيفون). وإنما جمع كذلك ـ ولم يجمع مكبره ـ لتعذر تكسيره؛ لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم.

[حكم جمع الكلمة التي بنيت على التصغير]

فإن كانت الكلمة بنيت على التصغير: نحو (كميت وكعيت) ـ جاز التكسير، فتقول: كمت وكعتان؛ لأن المعنى الذي أوجب التصغير ملازم لهما، وليس =

لمذكرٍ[1] عاقلٍ[2][3]، ....

= (رجيل وأحمير) كذلك؛ لأن معنى التصغير غير لازم لهما، فلو قلت في جمعهما (رجال وحُمْر) ـ لم يدر هل هما جمع (رجل وأحمر) أو هو جمع (رجيل وأحمير). «التكميل والتذييل» (١/ ٣١٠).

(١) أي: مذكر باعتبار المعنى، لا اللفظ ـ فدخل: (زينب وسعدى) عَلَمين لمذكرين، وخرج (زيد وعمرو) عَلَمين لمؤنثين. وإنما لم يعتبروا المعنى في (طلحة)، واعتبروا اللفظ؛ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون؛ بل جمعوه بالألف والتاء؛ لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث ـ كذا نقل عن الغَزِّي.

والمراد مذكر عاقل، ولو تنزيلًا ـ ومنه في الصفة: قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١] ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤] والمراد: ما شأن جنسه العقل؛ فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا.

وقد ذكر في «التسهيل»: أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله ـ مع اتحاد المادة؛ أي: لا مع اختلافها فلا يقال: رجلان في رجل وامرأة، ولا عالمون في عالم وقائمتين.

قال «الصبان» (١/ ٨٠): قال ابن أم قاسم: وقضية عبارته: اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضًا؛ فليحرر.اهـ. أقول في «الدماميني على التسهيل»: أن إدخال المثنى في هذا الحكم سهو، وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا؛ لأن الاتفاق في اللفظ ـ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع.

(٢) أبدل بعضهم هنا: (عاقل)؛ بقوله: (عالم) ـ ليدخل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المرسلات: ٢٣]. قال أبو حيان: «ولا حاجة إلى ذلك؛ لأن جميع صفاته ـ تعالى ـ مسموع لا مقياس. ولذلك ذكر المصنف ﴿ٱلۡوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحجر: ٢٣] بعد ذلك مع (أولى) و(عليين)؛ مما لا ينقاس جمعه. وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ٤٢).

[الشبيه بالعاقل يجمع جمعًا مذكرًا سالمًا]

(٣) «أو مشبه به»، مثل: ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤]؛ لأن نسبة السجود إلى ما لا يعقل ـ هو لتشبيهه بمن يعقل وقول الشاعر:

محالفتي دون الأخلاء نبعة ... ترن إذا ما حركت وتزمجر
لها فتية ماضون حيث رمت بهم ... شرابهم قان من الدم أحمر

ومن المشبه بما يعقل الدواهي والأشياء المستعظمة، نحو: (أصابهم الآمرون والفتكرون والبُرحون وعمل بهم العمِلِّين)؛ أي: الأعمال العجيبة. وقالوا الذي يعظم شأنه ويعم نفعه: (وابلون) ـ قال الشاعر: =

خالِيًا[(١)] ....

= فأصبحت المذاهب قد أذاعت بها الإعصار بعد الوابلينا

وقال أبو صخر:

تلاعب الريح بالعصرين قسطله والوابلون وتهنان التجاويد

ومما نزل منزله العاقل في الأنس به والحنو عليه: قول الراجز:

قد رويت إلا دهيدهينا قليبصات وأبيكرينا

«التذييل والتكميل» (١/٣٠٧ ـ ٣٠٨).

[أسئلة في الباب]:

[علة اشتراط العقل في جمع المذكر السالم]

إن قيل: فَلِمَ قلتم: إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟

قيل: تفضيلًا لهم؛ لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم، وتفضيله إياهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠]. «أسرار العربية» (ص٦٦).

[علة التفريق بين ما يعقل وما لا يعقل]

فإن قيل: ولِمَ فُرق بين جمع من يعقل، وما لا يعقل؟

قيل: القياس يقتضي التفرقةَ بين جمعِ من يعقل، وبين جمع ما لا يعقل، وبين كل مختلفَيْن في لفظٍ، أو معنى. هذا هو الأصل، إلّا أن يدخل شيءٌ في غير بابه لضرب من المشاكلة.

[علة اختصاص هذا الجمع مِمن يعقل وصفاتهم]

فإن قيل: ولِمَ اختصّ هذا الجمعُ بأعلامِ من يعقل وصفاتهم؟

قيل: لمّا كانت الحاجة ماسّةً إلى الأعلام للإخبار عن كل شخص ممن يعقل بما له أو عليه، من تبايُع ومُعامَلة وغيرِها، كانوا بثباتها مُعتنين. وتصحيح ألفاظها لفرطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظًا يحفظ صيغتَها من التغيير والتكسير.

وأمّا **صفاتُهم**؛ فإنّها جارية مجرى الأفعال، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع، كما يُفعل ذلك بالفعل في نحو: (يَقُومُونَ)، و(يَضْرِبُونَ)؛ فكما جمعوا أفعالَهم بالواو والنون، كذلك جمعوا صفاتِهم؛ لأنّ الصفة تجري مجرى الفعل. وأمّا النون: فكالعوض من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد. وتحريكُها لالتقاء الساكنين، وهما النون، وما قبلها من حروف اللِّين. «شرح المفصل» (٥/٧).

(١) بالنصب؛ صفة لقوله: **(علمًا)** أي: علمًا خاليًا **(من تاء التأنيث)** ـ ما لم تكن عوض (فاء)، نحو: (عِدَة)، أو لام نحو (ثُبَة). فلو سمي رجلٌ بذاك، فيجوز لك ـ إن لم يكسر قبل التسمية به أو تعتل لامه ـ أن تجمعه بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا، وبالألف والتاء، فتقول: (جاء عدون وثبون)، و(جاء =

= عدات وثبات).
فإن كسر قبل العملية نحو (شفة)؛ فإنك إذا سميت به رجلًا ؛ فلا يجوز إلا تكسيره.
وإن أعلت لامه نحو (دية)، وسميت به رجلًا، فلا يجوز جمعه إلا بالألف والتاء.
ذكر هذا القيد ابن السراج ـ في «الأصول» (٢/ ٤٢١).
قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥): «وهذا القيد الذي ذكره ابن السراج ـ يحتاج إلى اعتباره من لسان العرب؛ لأن باب (ثُبَة وسِنَة) ـ مما جمع بالواو والنون ليس قياسًا ؛ فتبنى عليه الأحكام في باب التسمية، وإن قيل بقياس شيء منه ـ فليكن فيما سمع من العرب وشاع جمعه مما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يكسر، فإذا سمي بشيء منه جمع بالواو والنون ـ كما جمع حين كان غير مسمى به، أما ما لم يجمع قبل ذلك بالواو والنون نحو: (عدة)؛ فلا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، ولا يلحق ما عوض من فائه هاء التأنيث، ولم يجمع بالواو والنون، بما عوض من لامه (الهاء)، وجمع قبل التسمية به بالواو والنون».
وقد قال سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠): «ولو سميت رجلًا أو امرأة بسنةٍ ـ لكنت بالخيار، إن شئت قلت: (سنواتٌ) وإن شئت قلت: (سنون)، لا تعدو جمعهم إياها قبل ذلك؛ لأنَّها ـ ثمَّ ـ اسمٌ غير وصف، كما هي ههنا اسم غير وصف. فهذا اسمٌ قد كفيت جمعه، ولو سمّيته (ثُبَة) لم تجاوز أيضًا جمعهم إياها قبل ذلك ثُبَاتٌ وثبون».
أما ألف التأنيث ـ فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة، فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء، جمع هذا الجمع بحذف المقصورة، وقلب همزة الممدودة واوًا.

[علة اشتراط الخلو من تاء التأنيث]

وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث؛ لأنها إن حذفت في الجمع ـ التبس بجمع ما لا تاء فيه، وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر. ووقوع تاء التأنيث حشو، وإنما اغتفروا وقوعها حشوًا في التثنية؛ لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها؛ فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه ـ بخلاف جمعه. «الصبان» (١/ ٨٠).
وأوجب أبو العباس المبرد جمع ذلك بالألف والتاء، ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث؛ بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوًا، فيقال: (حُبْلَوْنَ، وصحراوون) ـ عند التسمية.

مِن تاءِ التأنيثِ، ومِن التركيبِ[١].

فإنْ[٢] لم يَكُنْ عَلَمًا ـ لم يُجْمَعْ بالواوِ والنونِ، فلا يُقالُ فِي (رجلٍ): رَجلُونَ، (نعمْ؛ إذَا)[٣] صُغِّرَ جازَ ذلك[٤]، نحوُ: (رُجَيْلٌ ورُجَيْلُونَ)؛ [لأنَّه وَصْفٌ][٥][٦].

وإنْ كانَ عَلَمًا لغيرِ مذكَّرٍ لم يُجْمَعْ بهما، فلا يُقالُ [في

(١) سواء كان مركبًا تركيبًا إسناديًا أو مزجيًا، فلا يجمع المركب الإسنادي، نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ علما؛ لأن المحكي لا يغير، ولا المزجي نحو: (معديكرب)، ونحو: (سيبويه) ـ على الأصح فيهما، تشبيهًا بالمحكي في التركيب.
وقيل: يجوز مطلقًا. وقيل: إن خُتِم بـ(ويه) جاز، وإلا فلا.
وتخريجًا على القول بالجواز في المختوم بـ(ويه): فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: (سيبويهون)، ومنهم من يحذف (ويه) ويقول: (سيبون). وسكت عن المركب الإضافي؛ فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني، فيقول في (غلام زيد) علمًا: (غلامو زيد)؛ و(غلامي زيد)، وعن الكوفيين إجازة جمعها معًا، فيقال: (غلامو الزيدين)، و(غلامي الزيدين)؛ بكسر الدال فيهما. «التصريح على التوضيح» (١/ ٧١)، بتصرف يسير.
ويرى «الخضرى» (١/ ٤٢) أن الأَوْلى: حذف اشترط عدم التركيب وعلل ذلك بقوله: «لأنه شرط لكل جمع؛ بل وللتثنية أيضًا كما مرَّ».
(٢) في (س): «وإن».
(٣) في (ن): «فإن». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت من باقي النسخ.
(٤) لأن يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه، وكذا نحو: (بصري وكوفي)؛ لتأوله بالمنسوب لكذا. «الخضري» (١/ ٤٢).
(٥) من (م)، وحاشية (ن).
(٦) (م) وجاءَ من ذلك قولُ الشاعرِ:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

مَحَلُّ الشاهدِ فِي قَوْلِهِ: (**أُبَيْنُوهَا**)؛ فإنَّه جَمَعَ مُصَغَّرَ (ابنٍ) جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا، ورَفَعَه بالواوِ نِيابةً عن الضمَّةِ، ولولا التصغيرُ ـ لَمَا جازَ أنْ يَجْمَعَه هَذَا الجمعَ؛ لأنَّ (ابنًا) اسمٌ جامدٌ وليسَ بعَلَم، وإنما سَوَّغَ التصغيرُ ذلك؛ لأنَّ الاسمَ المصغَّرَ فِي قوَّةِ الوصفِ، ألَا تَرَى أنَّ (رُجَيْلًا) فِي قوةِ قولِكَ: (رجلٌ صغيرٌ، أو حقيرٌ)، وأنَّ (أُبَيْنًا) فِي قوةِ قولِكَ: ابنٌ صغيرٌ؟ (م).

(زَيْنَبَ)](١): زَيْنَبُونَ. [١٣/و]

[مذهب الكوفيين في جمع ما ختم بتاء التأنيث]

وكذا إنْ كانَ عَلَمًا لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ، فلا يُقالُ فِي (لاحِقٍ) اسم فرسٍ: (لاحِقُونَ)، وإنْ كانَ فيه (*)(٢) تاءُ التأنيثِ فكذلك لا يُجْمَعُ بهما، فلا يُقالُ فِي (طَلْحَةَ): (طَلْحُونَ)، وأجازَ ذلكَ الكُوفِيُّونَ(٣)، وكذلك إذا(٤) كانَ مُرَكَّبًا، فلا يُقالُ فِي (سِيبَوَيْهِ): (سِيبَوَيْهُونَ)، وأجازَه بعضُهم(٥).

---

(١) ليس في (ص)، (ك).

(٢) هنا انتهاء السقط المشار إليه آنفًا ـ في النسخة (ع).

[أدلة مذهب الكوفيين]

(٣) (م) ذهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ العلم المذكَّرِ المختومِ بتاءِ التأنيثِ، كـ(طَلْحَةَ وحَمْزَةَ)، جَمْعَ مذكَّرٍ سالِمًا بالواوِ والنونِ، أو الياءِ والنونِ ـ بعد حذفِ تاءِ التأنيثِ التي فِي المفردِ، ووَافَقَهُم عَلَى ذَلِكَ: أبو الحسنِ بنُ كَيْسَانَ. وَعَلَى ذلك يقولونَ: (جاءَ الطَّلْحُونَ والحَمْزُونَ)، و(رأيتُ الطَّلْحِينَ والحَمْزِينَ)، ولهم عَلَى ذلك ثلاثةُ أدلَّةٍ:

الأوَّلُ: أن هَذَا علمٌ عَلَى مذكَّرٍ، وَإِنْ كَانَ لفظُه مؤنَّثًا، والعِبْرَةُ بالمعنى لا باللفظِ.

والثاني: أن هذه (التاءَ) فِي تقديرِ الانفصالِ؛ بدليلِ سُقُوطِها فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ، فِي قَوْلِهِم: (طَلَحاتٍ، وحَمَزَاتٍ).

والثالثُ: أنَّ الإجماعَ منعقِدٌ عَلَى جوازِ جَمْعِ العَلَمِ المذكَّرِ المختومِ بألفِ التأنيثِ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فلو سَمَّيْنا رجلًا بـ(حَمْرَاءَ أو حُبْلَى) ـ جازَ جَمْعُه عَلَى (حَمْرَاوِينَ وحُبْلِينَ)، ولا شكَّ أنَّ الاسمَ المختومَ بألفِ التأنيثِ أشدُّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ مِن المختومِ بتاءِ التأنيثِ، وإذا جازَ جَمْعُ الاسمِ الأشدِّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ جَمْعَ مذكَّرٍ سالمًا، فجَوَازُ جَمْعِ الاسمِ الأخفِّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ هَذَا الجمعَ ـ جائزٌ من بابِ أَوْلَى.

[ذكر خلاف النحاة في جمع العلم المركب تركيبًا مزجيًا]

واختَلَفَ النُّحاةُ فِي جَمْعِ العَلَمِ المُرَكَّبِ تركيبًا مَزْجِيًّا، هل يُجَمْعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا؟ فقالَ الجمهورُ: لا. وقالَ قومٌ: نعمْ، ويُجَمْعُ صدرُه، فيقالُ فِي جَمْعِ (سِيبَوَيْهِ): (سِيبُونَ). وقالَ قومٌ: نعمْ. وتُجَمْعُ جُمْلَتُه فيُقالُ: (سِيبَوَيْهُونَ). أمَّا المُرَكَّبُ تَرْكِيبًا إسناديًّا: فقدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لا يُجَمْعُ بالواوِ والنونِ أو الياءِ والنونِ (م).

(٤) في (ن): «إن». وكتبها في الحاشية كالمثبت، ووضع بعدها علامة التصحيح.

(٥) أي: (سيبويهون) بجمع الجزأين، وبعضهم يقول: (سيبون) بجمع الأول فقط. =

ويُشْتَرَطُ فِي الصفةِ أنْ تكونَ صفةً[(١)] لمذكَّرٍ عاقلٍ[(٢)] خاليةً مِن تاءِ التأنيثِ[(٣)]، لَيْسَتْ من بابِ (أَفْعَلَ فَعْلاءَ)، ولا مِن بابِ (فَعْلانَ فَعْلَى)، ولا ممَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ.

فخَرَجَ بقَوْلِنا: **(صِفَةً لمذكَّرٍ)** ما كانَ صفةً لمؤنَّثٍ، فلا يُقالُ فِي حائضٍ: (حَائِضُونَ). وخَرَجَ بقولِنا: **(عاقل)** ما كانَ[(٤)] صفةً لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ، فلا يُقالُ فِي (سابقٍ) ـ صفةِ فَرَسٍ[(٥)]: سابقونَ.

وخَرَجَ بقولِنَا: **(خاليًا[(٦)] من تاءِ التأنيثِ)** ما كانَ صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ

= وبعضهم يجمع المزجي ـ وإن لم يختم بـ(ويه). أما الإسنادي: فلا يجمع ولا يثنى اتفاقًا؛ بل يقال: (ذوو) أو (ذوا برق نحره) مثلًا، من إضافة المسمى إلى الاسم كـ(ذات مرة)، و(ذات يوم) ـ كما يقال في المزجي؛ على القول الأول.

ويظهر: أن التقييدي كذلك، وأما الإضافي فيثنى ويجمع جزؤه الأول مضافًا للثاني: كـ(غلامو زيد)، (وعبدو الله). وجوَّز الكوفيون جمع الجزأين. قال الروداني: «لا أظن أحدًا يجترئ على ذلك في نحو: (عبد الله)، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]». اهـ.

قال «الخضري»: ومن هنا يؤخذ ما اختاره الأمير؛ من أن إطلاق المذهبين لا يحسن؛ بل إن انفرد المضاف إليه جمع الصدر فقط قولًا واحدًا: كعبيد زيد، وإن تعدد كل منهما: كـ(عبد زيد المكي وعبد زيد المصري) مثلًا؛ فالوجه جمعهما: كـ(عبيد الزيود). «الخضري» (١/ ٤٢).

(١) أي: أن يكون مفرده صفة يعني: مشتقًّا؛ وهو: ما دل على ذاتٍ ومعنًى.

(٢) ولو تنزيلًا ليدخل نحو: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١]، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤] وليس ذلك ملحقًا بالجمع ـ كما قيل: لأنها لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود، جمعت جمعهم، ويغلَّب المذكر والعاقل على غيره؛ فيقال: (زيد والهندات أو والحمير منطلقون). «الخضري» (١/ ٤٢).

(٣) أي: الموضوعة له، وإن استعملت في غيره كالمبالغة في تاء (علامة ونسَّابة)، وإنما اشترطوا خلوها من التاء؛ لكراهة اجتماع صفة جمع المذكر وتاء التأنيث، ولو حذفت لزم اللبس. «الخضري»، و«ملا جامي»، و«رفع الحجاب» (١/ ٣٢٢).

(٤) في (ص): «كان منه».

(٥) في (ص): «الفرس».

(٦) في (س)، (م): «خاليةً». **ووجها التذكير والتأنيث سائغان.**

ولكنْ فيه تاءُ التأنيثِ، نحوُ: (علَّامَةٍ) فلا يُقالُ فيه[١]: (عَلَّامُونَ)[٢].

وخَرَجَ بقولِنَا: (لَيْسَتْ مِن بابِ أَفْعَلَ [فَعْلَاءَ ما كانَ كذلك، نحوُ: (أَحْمَرَ؛ فإنَّ مُؤَنَّثَه حَمْرَاءُ)[٣]، فلا يُقالُ فيه: أَحْمَرُونَ، وكذلك ما كانَ من بابِ فَعْلانَ][٤] فَعْلَى[٥]، نحوُ: (سَكْرَانَ وسَكْرَى[٦])، فلا يُقالُ: سَكْرَانُونَ[٧].

---

(١) ليس في (ص)، (ك).

(٢) اشترط الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٧٦) في جمع صفة المذكر وصفين:
أحدهما: قبول تاء التأنيث.

[تقييد قبول العلم (التاء) المقصودة به معنى التأنيث]

والوصف الثاني: تقييد قبوله (التاء) بقصد معناه، فإن قبل (التاء) ـ لا لمعنى التأنيث نحو: (ملولة وفروقةً)؛ فإنك تقول: (ملول وفروق)، ثم تدخل (تاء التأنيث) لا لقصد التأنيث؛ بل للمبالغةً، و(فروق وطول) لا تجمع بالواو والنون؛ لأنها يشترك فيها الذكر والمؤنث بغير (تاء)، فلا تجمع في المذكر بالواو والنون، ولا في المؤنث، بالألف والتاء؛ لأنها صفةٌ قبلت (تاء التأنيث)، لا لقصد معناه.
وقال في (١/ ٧٩): «ولم يشترط الكوفيون الخلو من (تاء التأنيث)، ولا قبولها عند قصد معناه؛ بل أجازوا أن يقال في هبيرة: (الهبيرون)، وفي أحمر: (أحمرون). وإلى ذلك الإشارة بقولنا: (خلافًا للكوفيين في الأول والآخر).
والبصريون لا يجيزون شيئًا من ذلك، فإن سمع منه شيء: عدوه نادرًا ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب: (عَلانون) في جمع (علانية) ـ قالها الفراء. ومثله في الندور قولهم: (رجل رَبْعة وربعون)، في جمع (ربعة)، وهو المعتدل القامة».
ومن النادر أيضا قول الشاعر:

فـمـا وَجَـدَتْ نـسـاءُ بـنـي نِـزار ... حـلائـلَ أسـودِيـن وأحْـمَـرِيـنـا

وأسود وأحمر من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثها ليس على بناء مذكرها».

(٣) ما بين القوسين المزدوجين في (ص): «أحمر وحمراء».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ك)، وهو انتقال نظر ظاهر.

(٥) رسمت في (ع): «فعلا». (٦) رسمت في (ع): «سكرا».

[علة جمع (أفضل) بواو ونون]

(٧) **فإن قلتَ**: كيف جمعوا الأفعل للتفضيل بواو ونون، ومؤنثها(الفعلى)، وهي لا تشبه الفعل؟
فالجواب: أن هذه الصفة لا يجوز تنكيرها إلا في ضرورة، فلما التزم فيها =

وكذلك إن(١) اسْتَوَى [في الوصفِ](٢) المذكَّرُ والمؤنَّثُ، نحوُ: (صَبُورٍ وجَرِيحٍ) فإنَّه يُقالُ: رجلٌ صَبُورٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ، ورجلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ، [١٣/ظ] فلا(٣) يُقالُ فِي جمعِ المذكَّرِ السالمِ(٤): صَبُورُونَ ولا جَرِيحُونَ(٥).

وأشارَ(٦) المصنِّفُ(٧) رَحِمَهُ اللهُ إلى الجامدِ الجامعِ للشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها [بقولِهِ: **(عَامِرٍ)**](٨)؛ فإنَّه عَلَمٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومِن التركيبِ، فيُقالُ فيه: (عامِرُونَ).

وأشارَ إلى الصفةِ المذكورةِ أوَّلًا(٩) بقولِهِ: **(و(١٠)مُذْنِبٍ)**؛ فإنَّه صفةٌ

= التعريف ـ وهو فرع على التنكير ـ أشبهت لذلك الفعل؛ لأن الفعل فرع عن الاسم، فلما أشبهته في الفرعية حملت عليها، فجمعت بالواو والنون لذلك. ولهذه العلةً نفسها ـ جمع الاسم الجامد إذا كان علمًا بالواو والنون، وإن كان نكرةً لم يجمع بهما؛ لأن تعريف العلمية فرع، فأشبه بذلك الفعل، والتنكير أصل، فلم يشبه الفعل أفاده أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٣١٧). وبنحوه في: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٣٦٠).

(١) في (م): «إذا».

(٢) في (ع): «به»، ثم كتب ـ في حاشيتها بخط مخالفٍ ـ المثبت.

(٣) في (س): «ولا».

(٤) ليس في (س)، (ن)، (ع).

(٥) لأن (أحمر وسكران) يؤنثان بغير التاء، و(صبور) يصلح للمؤنث بنفسه، وعدم قبول التاء ـ يبعد الوصف عن الفعل؛ مع أن جمعه بالحمل عليه، وإنما جمع الأفضل مع عدم قبوله التاء أيضًا ـ لالتزام تعريفه عند جمعه؛ فأشبه الفعل اللازم حالة التنكير، ومن الشاذ ـ خلافًا للكوفيين قوله:

فَمَا وَجدَتْ نِسَاءُ بني تَمِيمٍ ... حَلائِلَ أَسْوَدَيْنِ وَأَحْمَرَيْنِ

وقوله:

مِنّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طُرّ شَارِبُهُ ... والعَانِسونَ وَمِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ

حيث جمع (العانس)، وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى. «الخضري» (١/ ٤٣).

(٦) في (س): «فأشار».

(٧) في (ك): «المؤلف».

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص). وكتب بعدها في (ن): «ومذنب». ثم ضرب عليها.

(٩) ليس في (ن).

(١٠) من (ع)، (م).

لمذكَّرٍ عاقلٍ خاليةٌ[(١)] من تاءِ التأنيثِ، و[(٢)]لَيْسَتْ مِن بابِ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ، ولا من بابِ فَعْلَانَ فَعْلَى[(٣)]، ولا ممَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فيُقالُ فيه: مُذْنِبُونَ.

[الملحق [ص] بجمع المذكر السالم]

[٣٦] وشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا ... وبابُهُ أُلْحِقَ، والأَهْلُونَا

[٣٧] أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا ... وأَرَضُونَ شَذَّ، والسِّنُونَا

[٣٨] وبابُهُ. ومِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذا البابُ، وهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[(٤)]

[ش] أشارَ [المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ][(٥)] بقولِهِ: (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى شِبْهِ (عامرٍ)، وهو: كلُّ: عَلَمٍ[(٦)] مُسْتَجْمِعٍ للشروطِ[(٧)] السابقِ ذِكْرُها؛ كمُحَمَّدٍ وإبراهيمَ، فتقولُ: مُحَمَّدُونَ وإبراهِيمُونَ، وإلى شِبْهِ (مُذْنِبٍ)، وهو: كلُّ صفةٍ اجْتَمَعَ فيها الشروطُ؛ كالأفضلِ وضَرَّابٍ[(٨)] ونَحْوِهِما، فتقولُ[(٩)]: الأَفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَبِهِ عِشْرُونَ...) [إلى آخره][(١٠)] إلى ما أُلْحِقَ بجمعِ المذكَّرِ السالِمِ فِي إعرابِهِ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونَصْبًا[(١١)].

---

(١) في (ن): «خالٍ»، ونونها بالكسر والضم معًا.

(٢) من (م).

(٣) رسمها في (ع): «فعلا».

(٤) (م) (يَطَّرِدْ) فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى الضَّمِيرِ المنفصِلِ الواقِعِ مبتدأً، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ، وتقديرُ البيتِ: وقد يَرِدُ هَذَا البابُ (وهو بابُ سِنِينَ) مُعربًا بحَرَكَاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ مَعَ لُزُومِ الياءِ، مثلُ إعرابِ (حِينٍ) بالضمَّةِ رفعًا، والفتحةِ نَصبًا، والكسرةِ جَرًّا.
والإعرابُ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ معَ لزومِ الياءِ يَطَّرِدُ فِي كلِّ جَمْعِ المذكَّرِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ عندَ قومٍ مِن النُّحاةِ أو من العربِ (م).

(٥) من (م).

(٦) ليس في (ك). وهي في (م): «شبهٍ»، وكتب فوقها: هكذا!

(٧) في (ص): «للشرائط».

(٨) في (م): «والضرّاب».

(٩) في (س): «فيقال».

(١٠) ليس في (م).

(١١) **فإن قيل**: فَلِمَ جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؟
قيل: إنما جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؛ لأن الأعداد لَمّا =

[تعريف جمع المذكر السالم]

وجَمْعُ المذكَّرِ السالِمُ: هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحِدِ، ووُجِدَ [١٤/و] (في الواحد)[١] الشروطُ (التي سَبَقَ)[٢] ذِكْرُها[٣]، فمَا لا واحِدَ له [مِن لَفْظِه][٤][٥]، أو له واحدٌ، لكنه[٦] غيرُ مستكمِلٍ للشروطِ فليسَ بجَمْعِ مذكَّرٍ سالِمٍ؛ بل هو مُلْحَقٌ به، فعِشْرُونَ[٧] وبابُه وهو ثلاثونَ إلى تِسعينَ [مُلْحَقٌ (بجمعِ المذكَّرِ السالِمِ)[٨]][٩]؛ لأنَّه لا واحدَ له (مِن لَفْظِه)[١٠]؛ إذ لا يُقالُ: عِشْرٌ[١١].

= كان يقع على من يعقل نحو: (عشرين رجلًا)، وعلى ما لا يعقل نحو: (عشرين ثوبًا)، وكذلك إلى التسعين، غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل، كما يغلب جانب المذكر على المؤنث، في نحو: أخواك: هند وزيد، وما أشبه ذلك. «أسرار العربية» (ص٦٦).

(١) في (م): «فيه».
(٢) في (س)، (ع): «المتقدم».
(٣) ليس في (ع)، لكن أثبتها في الحاشية.
(٤) ليس في (س)، (ص).
(٥) لا من لفظه، ولا معناه.
(٦) من (ع).
(٧) في (ك): «وعشرون»، وليس في (ص).
(٨) مكان ما بين القوسين في (س)، (ع): «بالجمع المذكر».
(٩) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(١٠) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية بخط مخالف.
(١١) فهذه ترجع إلى أربعة أنواع:

[أنواع الجموع]

النوع الأول: أسماء جموع كـ(أولو).
الثاني: جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد، وأعربت بالحروف كـ(بنون) جمع (ابن)، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون، كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة.
الثالث: جموع تصحيح، لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة، كـ(أهلون) جمع (أهل)، وهم العشيرة، و(وابلون) جمع (وابل)، وهو المطر الغزير؛ لأن (أهلًا ووابلًا) ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأن (وابلًا) لغير عاقل.
والرابع: ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط، ومن ما ألحق به.
فالثاني: كـ(عليون)، والأول: نحو: (زيدون)، مسمى به شخص، فيعربان بالحروف إجراءً لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما، وإن كانا مفردين حينئذٍ.
ويجوز في هذا النوع المسمى به: أن يجرى في الإعراب مجرى (غسلين)، وهو =

[علة إلحاق (أهلون) بجمع المذكر السالم]

وكذلك[1] (أَهْلُونَ) مُلْحَقٌ به؛ لأنَّ مفردَه وهو (أهلٌ) ليسَ فيه الشروطُ المذكورةُ[2]؛ لأنَّه اسمُ جِنْسٍ جامدٌ: كرجلٍ[3].

[علة إلحاق أولو وعالمون، عليون بجمع المذكر السالم]

وكذلك (أُولُو)؛ لأنَّه لا واحدَ له [مِن لَفْظِه][4][5]، (وعَالَمُونَ) جمعُ (عالمٍ)، وعَالَمٌ كرجلٍ اسمُ جِنْسٍ جامدٌ[6]، و(عِلِّيُّونَ) اسْمٌ لأعلَى

= ما يسيل من جلود أهل النار، في لزوم «الياء» في الأحوال الثلاثة. «التصريح مع التوضيح» (١/ ٧٣ ـ ٧٥).

(١) في (ك): «لذلك»، وفي (ص): «ولذلك».

(٢) (م) وقدْ جُمِعَ لفظُ (أهلٍ) جمعَ مذكَّرٍ سالِمًا شُذُوذًا، وَذَلِكَ كقولِ الشَّنْفَرَى:

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأَرْقَطُ ذُهْلُولٌ وعَرْفَاءُ جَيْأَلُ (م)

(٣) جمعه بالواو والنون شذوذًا؛ لأنه استعمل استعمال (مستحق) في قولهم: هو أهل كذا وأهل له، فأجري مجراه في الجمع، وقال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال النبي ﷺ: «**إنّ لله أهلين من النّاس**» [ابن ماجه (٢١٥)].

«التذييل والتكميل» (١/ ٣٢١)، و«شرح التسهيل» (١/ ٨١)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٦١).

(٤) ليس في (ك)، (ص)، (ع).

(٥) حتى يعتبر فيه قبول إلحاق التاء له على الشرط الذي ذكر.

(٦) هو ليس بعلم، فقد فات شرط العلمية. و«العالم» في اشتقاقه خلاف، من العلم أم من العلامة؟

قال أبو حيان: «فإن قلنا: عن العلم؛ فيكون مختصًا إذ ذاك بمن يعقل، وإن كان من العلامة ـ فيقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل، وحين جمع بالواو والنون ـ غلب من يعقل على ما لا يعقل».

وجعله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨١): اسم جمع مخصوص بمن يعقل، قال: «وليس جمعَ عالم؛ لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن الجموع، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين».

وجعله **بعضهم** جمع (عالم) مرادًا به من يعقل؛ وفعل به ذلك ليقوم جمعه مقام ذكره موصوفًا بما يدل على عقله.

وردَّ ذلك **الناظم** بأنه لو جاز في عالم هذا الذي زعم، لجاز في غيره من أسماء =

الجنَّةِ(١)، وليسَ فيه الشروطُ المذكورةُ؛ لكونِهِ لِمَا لا يُعْقَلُ.

وأَرَضُونَ جمعُ أرضٍ. وأرضٌ(٢): اسمُ جِنْسٍ جامدٌ [مؤنَّثٌ(٣).

والسِّنُونَ جَمْعُ سَنَةٍ، والسَّنَةُ(٤): اسمُ جِنْسٍ](٥) مُؤَنَّثٌ، فهذه كلُّها

= الأجناس الواقعة على ما يعقل وعلى ما لا يعقل، فكنا نقول في جمع (شيء)؛ إذا أريد به من يعقل: (شيئون)! وفي امتناع ذلك دليل على فساد ما أفضي إليه.

واعترضه **أبو حيان** في «التذييل» بقوله (١/ ٣٢١): «فأما قوله: «إنه مخصوص بمن يعقل» ـ فليس كما ذكر؛ بل (العالمون) قد يشمل من يعقل وما لا يعقل؛ عند من جعله مشتقًّا من العلامة لا من العلم، وأما ما ألزم ـ من جعله جمع عالم من أنه كان يجوز أن يقال: (شيئون وشخصون) ـ فلا يلزم لأنه ـ عنده ـ جمع عالم؛ على جهةِ الشذوذ لفوات شرط من شروطه، وهو العلميةُ، وإنما كان يلزمه ذلك: أن لو كان يدعي أنه جمع جمعًا قياسيًّا».

(١) فإنه اسم مفرد لما هو شيء فوق شيء، وكأنه ارتفاع لا غايةَ له. وقال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨١): «وأما (عليون) فاسم لأعلى الجنة؛ كأنه في الأصل: فعيِّل من العلو، فجمع جمع ما يعقل، وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله من أهله، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: (صَرِفُون، وصِفُّون، ونِصِّيبُون، والسَّيْلَحُون، وقِنَّسْرُون، ويَبْرُون، ودارون، وفلسطون)».

وقال أبو حيان في «التذييل» (١/ ٣٢٠): ووجه شذوذ هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها.

(٢) (م) وقد جَمَعَ لفظَ (أرضٍ) جَمْعَ مذكَّرٍ سالمًا ذَلِكَ الَّذِي يقولُ:

لقدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي ... سَدُوسٍ خَطِيبٌ فوقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ (م).

[ذكر ما فات (السنون) من الشروط]

(٣) لما لا يعقل، ففاته من الشروط: التذكير والعقل والعلمية.

وقضيتها عند بعض النحاة: أنها واقعةٌ على مؤنث، فكان قيامها: أن يقال فيها: (أرضة)، فلما منعت من ذلك: جمعت هذا الجمع، كما جمعوا (سِنَة) هذا الجمع عوضًا من لامها المحذوفةَ، فقد استوت (أرض وسِنَة) في الجمع تعويضًا، ولذلك فتحت راء (أرض) ـ كما غيرت سين (سنة).

وقيل: فتحت الراء؛ لأنها نابت عن (أرضات)، وكان ذلك خوفًا من الالتباس بجمع (أرضة). قال أبو حيان: «وهو من فضول الكلام». ينظر: «التذييل» (١/ ٣٢١)، و«أسرار العربية» (ص٦٧).

(٤) في (س)، (ص)، (ع): «وسنة».

(٥) ساقط من (ك)، لكن أثبتها في حاشيتها، ووضع: صح.

مُلْحَقَةٌ بالجمعِ المذكَّرِ؛ لِمَا سَبَقَ مِن أنها غيرُ مُسْتَكْمِلَةٍ للشروطِ.

وأشار بقولِهِ: **(وَبَابُهُ)** إلى بابِ سَنَةٍ، وهو: مَا[1] حُذِفَتْ لامُه وعُوِّضَ عنها تاءُ[2] التأنيثِ[3] ولم يُكَسَّرْ[4]، كمائةٍ ومِئِينَ، وثُبَةٍ وثُبِينَ، وهذا الاستعمالُ شائعٌ فِي هذا ونحوِه، فإنْ كُسِّرَ: كَشَفَةٍ وشِفَاهٍ[5] ـ لم يُسْتَعْمَلْ كذلك إلَّا شُذُوذًا، كظُبَةٍ؛ فإنَّهم كَسَرُوه على ظُبَاةٍ[6]، وجَمَعُوه أيضًا بالواوِ رفعًا، وبالياءِ [نصبًا وجرًّا][7]، فقالوا: ظُبُونَ[8] وظُبِينَ[9].

---

(١) في (م): «كلُّ اسم ثُلاثيٍّ».

(٢) في (م): «هاء». وأصلحها بعض المصححين في (ع)؛ لتكون هاءً، وأثر الإصلاح ظاهرٌ.

(٣) خرج بذلك: أخت وبنت؛ لأنها تاء التأنيث لا هاء التأنيث، فبنت وأخت قد حذف لامهما، ولا يجمعان هذا الجمع.

(٤) كتب فوقها في (ك): «فخرج».

(٥) حذفت لامهما، وعوض منها (الهاء)، لكنهما كسرًا، فقيل: (شِياه وشِفاه). وأصلهما: (شفهة ونزهةً)، ولأجل تكسيرهما لم يجمعا جمعَ سلامةً؛ لا بالألف والتاء ولا بالواو والنون، وذلك بخلاف ما لم يكسر من ذلك، فإنه جاء فيه الجمعان نحو ثبةً، تقول ثبات وثبون.

(٦) وتكتب ـ أيضًا: (ظبات). والذي في (س)، (ص)، (ك): «ظُباءٍ». أقول: وهو جمع عزيز ـ كما قال ابن سيده في «المحكم» (١٠/ ٤٠).
وقال في حاشية (س): والظبة: حدُّ السيف. وينظر: «اللسان» (١/ ٥٦٨).

(٧) في (ص): «جرًّا ونصبًا».

(٨) وضع كسرة تحت الظاء المشالة في (س)، (ع).

(٩) جمعت على (ظُبِين)، وقد كسروها على (ظُبًا)، و(لامها): المحذوفةُ واو، قالوا: ظبونه ـ إذا أصبته بالظبة، ومن جمعه بالواو: والنون قول الشاعر:

يرى الراؤون في الشفرات منها ... وقودًا في حباحب والظبينا

وأجاز الليث بن المظفر ـ جمع ظبةً السيف على ظُبوات؛ وكأنه قاس ذلك على (عضة وسنة)؛ حيث قالوا: (عضوات وسنوات)، والمسموع في جمعها بالألف والتاء ظُبَات، كما قال:

تسيل على حد الظُبات نفوسنا ... وليست على غير الظبات تسيل

ومثال (ظبة) ـ في كونه كسر وجمع الواو والنون وبالألف والتاء برةً، قالوا: (برا =

وأشارَ بقولِهِ: (ومِثْلَ حِينٍ قدْ يَرِدُ [١٤/ظ] ذا البابُ) إلى أنَّ سِنِينَ(١) ونحوَه ـ قد تَلْزَمُه الياءُ ويُجْعَلُ الإعرابُ على النونِ، فتقولُ:

= وبرات وبرون)، قال الشاعر:

كأن البرين والدماليج علقت ... على عشر أو خروع لم يخضد

«التذييل والتكميل» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٦٦).

(١) (م) اعْلَمْ أنَّ إعرابَ (سِنِينَ) وبابِه ـ إعرابَ الجَمْعِ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا؛ هِيَ لغةُ الحجازِ وعَلْيَاءِ قَيْسٍ. وأمَّا **بعضُ بني تَمِيم وبَنِي عامرٍ**: فيَجْعَلُ الإعرابَ بحَرَكَاتٍ عَلَى النونِ، ويَلْتَزِمُ الياءَ فِي جميعِ الأحوالِ، وهذا هو الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ المصنِّفُ بقولِهِ: **(وَمِثْلَ حِينٍ)**، وقد تَكَلَّمَ النبيُّ ﷺ بهذه اللغةِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ يدعُو عَلَى المشركينَ من أهلِ مكَّةَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**» [الشافعي في «مسنده» (٢٦٨)]. [لغات العرب في إعراب (سنين) وبابه]

وقد رُوِيَ هَذَا الحديثُ بروايةٍ أخرَى ـ عَلَى لغةِ عامَّةِ العربِ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ**» [البخاري (٨٠٤)]. فإمَّا أنْ يَكُونَ عليه الصلاةُ والسلامُ: قد تَكَلَّمَ باللغتيْنِ جميعًا مرَّةً بهذه ومرةً بتلكَ؛ لأنَّ الدعاءَ مقامُ تَكرارٍ للمدعوِّ به، وهذا هو الظاهرُ. وإمَّا أنْ يَكُونَ قد تَكَلَّمَ بإحدَى اللغتيْنِ، ورَوَاهُ الرُّواةُ بهما جميعًا، كلٌّ مِنهم رَوَاهُ بلغةِ قبيلتِه؛ لأنَّ الروايةَ بالمعنى جائزةٌ عندَ المُحَدِّثِينَ، وَعَلَى هذه اللغةِ جاءَ الشاهدُ الَّذِي رَوَاهُ الشارحُ، كَمَا جاءَ قولُ جَرِيرٍ:

أَرَى مَرَّ السِّنِينِ أَخَذْنَ مِنِّي ... كَمَا أَخَذَ السِّرَارُ مِن الهِلالِ

وقولُ الشاعرِ:

أَلَمْ نَسْقِ الحَجِيجَ سَلِي مَعَدًّا ... سِنِينًا مَا تُعَدُّ لَنَا حِسَابَا

ومِن العربِ مَن يُلْزِمُ هَذَا البابَ ـ الواوَ، ويفتَحُ النونَ فِي كلِّ أحوالِه، فيَكُونُ إعرابُه بحَرَكَاتٍ مقدَّرَةٍ عَلَى الواوِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ، **ومِنهم مَن يُلْزِمُه الواوَ** ويَجْعَلُ الإعرابَ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ؛ كإعرابِ (زيتونٍ) ونحوِه، **ومنهم مَن يُجْرِي الإعرابَ** الَّذِي ذَكَرْنَاه أوَّلًا فِي جميعِ أنواعِ جَمْعِ المذكرِ وَمَا أُلْحِقَ به، إجراءً له مُجْرَى المفردِ، ويَتَخَرَّجُ عَلَى هذه اللغةِ ـ قولُ ذِي الإِصْبَعِ العَدْوَانِيِّ. [بعض العرب يلزم هذا الباب بالواو]

إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ ... وابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِن أَبِيِّينِ

ويَجُوزُ فِي هَذَا البيتِ أنْ تُخرِجَه عَلَى مَا خَرَجَ عليه بَيْتُ سُحَيْمٍ الآتي قريبًا، فتَلَخَّصَ لكَ من هَذَا: أنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي (سِنِينَ) وبابِه ـ أربعُ لغاتٍ، وأنَّ مَا ذكرناه فِي الجَمْعِ عامَّةً ـ لغتانِ (م).

هذه سِنِينٌ، ورَأَيْتُ سِنِينًا، ومَرَرْتُ بِسِنِينٍ، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التنوينَ، وهو أقلُّ من إثباتِه، واخْتُلِفَ فِي اطِّرَادِ هذا، والصحيحُ: أنه لا يَطَّرِدُ، وأنه مقصورٌ على السماعِ، ومنه قولُه ﷺ: «**اللَّهُمَّ**[١] **اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**» ـ فِي إحدَى الروايتيْنِ. ومثلُه قولُ الشاعرِ[٢]:

٧ ـ **دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا**[٣]

[الشاهدُ فيه: إجراءُ السِّنِينَ مَجْرَى الحِينِ فِي الإعرابِ بالحركاتِ، وإلزامِ النونِ معَ الإضافةِ][٤][٥].

---

(١) ليس في (ك).

(٢) وهو: الصِّمَّةُ بنُ عبدِ اللهِ الْقُشَيْرِيُّ فِي «ديوانِه» (ص٦٠).

الرواية: (**سنينه**) بإثبات النون، وقد جمع بين النونَين والإضافةِ، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، والقياسُ فيه (**سنيّه**)، بحذف النون للإضافة، لكنّه جعل النونَ حرفَ الإعراب، وألزمه الياء، ليكون كـ(غِسْلِين)، وهذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخف عليهم؛ ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجودًا ـ لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه.

«شرح المفصل» (٥/ ٢٢)، و«التصريح» (١/ ٧٧).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَإِنَّ سِنِينَهُ**) حَيْثُ نَصَبَه بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، بدليلِ بقاءِ النونِ معَ الإضافةِ إِلَى الضَّمِيرِ، فجعَلَ هذه النونَ الزائدةَ عَلَى بِنْيَةِ الكَلِمَةِ ـ كالنونِ التي من أصلِ الكَلِمَةِ فِي نحوِ: مِسْكِينٍ وغِسْلِينٍ، ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ: هَذَا مِسكينٌ، ولقد رأيتُ رجلًا مسكينًا، ووَقَعَتْ عَيْنِي عَلَى رجلٍ مِسْكِينٍ، وتقولُ: هَذَا الرجلُ مِسْكِينُكُم، فتكونُ حركاتُ الإعرابِ عَلَى النونِ؛ سواءٌ أُضِيفَتِ الكَلِمَةُ أم لم تُضَفْ؛ لأنَّ مثلَها مثلُ: (الميم) فِي غُلامٍ، و(الباءِ) فِي كتابٍ، ولو أنَّ الشاعرَ اعْتَبَرَ هذه النونَ زائدةً معَ الياءِ لَلدَّلالةِ عَلَى أنَّ الكَلِمَةَ جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ ـ لوَجَبَ عليه هنا أنْ يَنْصِبَه بالياءِ ويَحْذِفَ النونَ، فيقولَ: (**فإِنَّ سِنِيهِ**) ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ رسولِ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**»، والأبياتُ التي أَنْشَدْنَاهَا (م).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).

[نونا التثنية والجمع تسقطان في الإضافة]

(٥) لأنَّ (نون التثنية)، و(نون الجمع) تسقطان في الإضافة، نحو قولك: (جاءني =

[ص] [٣٩] ونونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فافْتَحْ، وقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ(١) [حركة نون المثنى والجمع]

[٤٠] ونونُ ما ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ بعكسِ ذاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ(٢)

= مسلمُو زيدٍ)، و(رأيت مسلمِي زيد)، و(مررت بمسلمِي زيد)، كما تقول: (جاءني غلاما زيد) و(رأيت غلاميْ زيد)، و(مررت بغلامَيْ زيد). وإنّما حُذفت هذه النون في الإضافة؛ لأنها عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد، والتنوينُ يُحذف مع الإضافة، فحُذفت النون ها هنا كحَذْفه.

فإن قيل: فإذا كانت النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، فما بالُها تُحذف مع الإضافة مع ثبوتِ أحد بدلَيْها، وهو الحركةُ؟

قيل: لمّا ثبتتْ مع الألف واللام مع حذف أحد بدلَيْها، وهو التنوين؛ حُذفت مع الإضافة مع ثبوت أحد بدلَيْها، وهو الحركة، ليعتدلا.

فإن قيل: فهلّا عُكس الأمر فيهما؟ [الإضافة تقتضي الاتصال]

فالجواب: أنّ الإضافة تقتضي الاتّصالَ؛ لأنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف من تمامه، و(النونُ) تفصل الاسمَ ممّا بعده، فكان إثباتُ (النون) مع الإضافة؛ نقضًا للغرض بالإضافة. و(الألفُ واللام) يفصلان الاسمَ ممّا بعده؛ لأنهما يمنعان الإضافةَ على حدٍّ منع النون؛ فكأنّ في ثبوت (النون) مع (الألف واللام) تقريرًا للمعنى، وتأكيدًا له من غيرِ تدافُع.

ووجه ثانٍ: أنّ (الألف) قد تلحق الواحدَ المنصوبَ مع (الألف واللام) ـ في القوافي ورُؤُوسِ الآي، كقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ۝٦٧﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ۝١٠﴾ [الأحزاب: ١٠]، ونحو قول الشاعر:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا

فلو أسقط (النون) مع (الألف واللام) في التثنية، لالتبست بالواحد. «شرح المفصل» (٥/ ١٤).

(١) (م): **(نَطَقْ)** فعلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى مَن، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ صِلَةُ الموصولِ، وتقديرُ البيتِ: افْتَحْ نونَ الاسمِ المجموعِ والذي الْتَحَقَ به، وقَلَّ مِن العربِ مَن نَطَقَ بهذه النونِ مكسورةً؛ أي: فِي حالتَي النصبِ والجرِّ، **أمَّا فِي حالةِ الرفعِ: فلم يُسْمَعْ كسرُ هذه النونِ من أحدٍ مِنهم** (م).

(٢) (م) يُرِيدُ أنَّ لغةَ جمهورِ العربِ ـ جارِيَةٌ عَلَى أنْ يَنْطِقُوا بـ(نونِ المثنَّى) مكسورةً، وقليلٌ مِنهم مَن يَنطِقُ بها مفتوحةً (م).

وقد جمع الناظم بين البيتين (٣٩، ٤٠) في الكافية بقوله:

والنونُ في جمعٍ له فتحٌ، وفي تثنيةٍ كسرٌ، وعكس قد يفي

[ش] حقُّ نونِ الجمعِ وما أُلْحِقَ به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ(١) شُذُوذًا، ومنه قولُه(٢)(٣):

٨ ـ عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ(٤) وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ(٥)

[وقولُه(٦):

---

(١) في (ك): «يكسر». (٢) في (ك): «قول الشاعر».

(٣) هو: جَرِيرُ بنُ عَطِيَّةَ؛ وهُو فِي «الديوان» (١/ ٤٢٩).

(٤) في «الديوان»: «عبيد».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: كسرُ نونِ الجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: (آخَرِينِ)؛ بدليلِ أن القصيدةَ مكسورةُ حرفِ القافيةِ (م).

(٦) هو: سُحَيْمُ بنُ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيُّ ـ كما في «الأصمعيات» (ص١٩)، و«حماسة البحتري» (ص١٣)، و«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٦٢٧)، و«إصلاح المنطق» (ص١٥٦)، و«تذكرة النحاة» (ص٤٨٠)، و«خزانة الأدب» (٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨).

وعلق ابن جني في «سر الصناعة» (٢/ ٦٢٧) على البيت؛ بقوله: (فليست النون في «الأربعين») حرف إعراب، ولا الكسرة فيها ـ علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما (الياء والنون)، وكسرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا، فلم تفتح ـ كما تفتح نون الجمع؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك، لئلا تختلف حركة حرف الرويّ في سائر الأبيات، ألا ترى أن فيها:

أخو خمسينَ مجتمِعٌ أشُدّي ونجَّذني مداورة الشُّؤونِ

ويدلك على أن الكسرة في نون «الأربعينِ» ليست جرًّا، وأنها كسر التقاء الساكنين: قول ذي الإصبع:

إنِّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظةٍ وابنُ أبيٍّ أبيٍّ منْ أبيِّينِ

فـ(أبيُّون) جمعُ (أبيٍّ) مثل: (ظريفِين) من (ظريفٍ)، فكما لا يشك في أن كسرة نون (أبيينِ) إنما هي لالتقاء الساكنين لأنه جمع تصحيح، مثل: (الزيدينَ) و(العمرينَ)؛ كذلك ينبغي أن تكون كسرة نون «الأربعين».

وكذلك قول الآخر:

إلا الخلائفَ من بعد النَّبِيِّينِ

وهذه أيضًا جمع (نبيّ) على الصحة لا محالة، فكُسِرتْ نون الجمع في هذه الأشياء ضرورةً، وأجريت في ذلك مجرى نون التثنية، فلم يوقعوا بينهما فصلًا لما ذكرت لك.

=

٩ ـ **أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ ولا يَقِينِي]**(١)
وماذا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وقدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ(٢)

وليسَ كَسْرُها لغةً، خِلافًا لمَن زعَمَ ذلك(٣).

وحقُّ نونِ المُثَنَّى والمُلْحَقِ به الكسرُ(٤)،

= فاعرف هذا من حال (واو الجمع)، فقد تَقَصَّيْتُهُ، وقسمت وجوهه، واغترقتُ طرق الكلام فيه».

وبنحوه في «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٢٣ ـ ٢٤).

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(الأربعينِ)** حَيْثُ وَرَدَتِ الروايةُ فيه بكسرِ النونِ، كَمَا رأيتَ فِي أبياتِ القصيدةِ، فمِن العلماءِ مَن خَرَّجَه عَلَى أَنَّهُ **مُعْرَبٌ بالحركاتِ الظَاهِرَةِ** عَلَى النونِ؛ عَلَى أَنَّهُ عُومِلَ معاملةَ المفردِ مِن نحوِ: (حينٍ ومِسكينٍ وغِسْلِينٍ ويَقْطِينٍ)، ومنهم مَن خَرَّجَه ـ عَلَى أَنَّهُ **جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ** معربٌ بالياءِ نيابةً عن الكسرةِ، ولكنَّه كَسَرَ النونَ، وعليه الشارحُ هنا.

ونظيرُه: بَيْتُ ذِي الإِصْبَعِ العَدْوَانِيِّ الَّذِي رَوَيْنَاهُ لكَ (ص٤٠) وقولُ الفَرَزْدَقِ:

ما سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إِلَّا الخلائِفُ مِن بعدِ النَّبِيِّينِ(م)

(٣) كالناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨٦) قال: «فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة... ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة».

وفي «شرح الكافية» (١/ ٢٠٠) قال: «وكسرها لغة».

[علة كسر نون التثنية وفتح نون الجمع]

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ كسروا نون التثنية، وفتحوا نون الجمع؟

قيل: للفرق بينهما.

فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما؟

قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب، بتثنية الصحيح. ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى: رأيت مصطفَيْنَ، ومررت بمصطفَيْنَ؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ فلفظ مصطفَيْنَ؛ كلفظ: زيدَينِ، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية.

فإن قيل: فهلَّا عكسوا، ففتحوا نون التثنية، وكسروا نون الجمع، وكان الفرق حاصلًا؟ =

وفَتْحُهَا لغةٌ[(١)]، ومِنه قولُه[(٢)]:

١٠ ـ على أَحْوَذِيَّيْنَ[(٣)] اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلَّا[(٤)] لَمْحَةٌ[(٥)] وتَغِيبُ[(٦)]

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: أن فتحَ النونِ فِي التثنيَةِ ككسرِ نونِ الجمعِ فِي القِلَّةِ، وليسَ كذلك؛ بل كسرُها فِي الجمعِ شاذٌّ، وفَتْحُها فِي التثنيَةِ لغةٌ، كما قَدَّمْنَاهُ.

وهل [١٥/و] يَخْتَصُّ[(٧)] الفتحُ بالياءِ، أو يكونُ فيها وفي الألفِ؟ قولانِ، وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ الثاني[(٨)].

= **قيل**: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يتسثقلوا الكسرة فيها. وأما نون الجمع، فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة؛ ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء والكسرة. ولو عكسوا ذلك؛ لأدى ذلك إلى الاستثقال، إما لتوالي الأجناس، وإما للخروج من الضم إلى الكسر.

والوجه الثاني: أن التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع؛ لأن الفتح أخف من الضم.

والوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف؛ ليعادلوا بينهما. «أسرار العربية» (٦٥ ـ ٦٦).

(١) وينظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤٢٣)، و«التذييل والتكميل» (١/ ٢٣٨)، و«تخليص الشّواهد» (٧٨).

(٢) هو: حُمَيْد بنُ ثَوْرٍ الهِلاليُّ، في «ديوانه» (ص٥٥)، ط. دار الكتب المصرية.

(٣) في (ك): «أحوذين». (٤) ليس في (ك).

(٥) وضع على اللام فتحةً في (ع).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: فتحُ نونِ المُثَنَّى من قولِه: **(أَحْوَذِيَّيْنَ)** وَهِيَ لغةٌ، ولَيْسَتْ بضرورةٍ؛ لأنَّ كسرَها يأتي معَه الوزنُ، ولا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ (م).

(٧) في (ك): «فتح يختص»، ثم وضع فوق الكلمة الأولى علامةً لإلغائها.

[علة زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه، وبعد واو الجمع ويائه]

(٨) (م) اعْلَمْ أنهم اتَّفَقُوا عَلَى زيادةِ (نونٍ) بعدَ ألفِ المثنَّى ويائِه، وبعدَ واوِ الجَمْعِ ويائِه. واخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي تعليلِ هذه الزيادةِ عَلَى سَبْعَةِ أوجهٍ: =

= **الأوَّلُ**: وعليه ابنُ مالكٍ: أنها زِيدَتْ دَفْعًا لتوهُّمِ الإضافةِ فِي (رأيتُ بنينَ كُرَمَاءَ)؛ إذ لو قلتُ: (رأيتُ بَنِي كُرَمَاءَ) لم يَدْرِ السامعُ الكرامَ هم البنونَ أم الآباءُ؟ فلما جاءَتِ النونُ عَلِمْنَا ـ أنكَ إنْ قلتَ: (بني كُرَمَاءَ)؛ فقد أَرَدْتَ وصفَ الآباءِ بالكرمِ، وأنَّ (بني) مُضَافٌ و(كرماءَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ قلتَ: (بنينَ كرماءَ)؛ فقد أَرَدْتَ وصفَ الأبناءِ أنفسِهم بالكَرَمِ، وأنَّ (كرماءَ) نعتٌ لـ(بنينَ)؛ وبُعدًا عن تَوَهُّمِ الإفرادِ فِي (هذيْنِ)، ونحوِ: (الخَوْزَلَانِ) و(المُهْتَدِينَ)؛ إذ لولا النونُ لالْتَبَسَتِ الصفةُ بالمضافِ إِلَيْهِ عَلَى مَا عَلِمْتَ أوَّلًا، ولالْتَبَسَ المفردُ بالمثنَّى أو بالجمعِ.

الثاني: أنها زِيدَتْ عِوَضًا عن الحركةِ فِي الاسم المفردِ، وعليه الزَّجَّاجُ.

والثالثُ: أنَّ زيادَتَها عِوَضٌ عن التنوينِ فِي الاسمِ المفردِ، وعليه: ابنُ كَيْسَانَ، وَهوَ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ المُعْرِبِينَ.

والرابعُ: أنها عِوَضٌ عن الحركةِ والتنوينِ معًا، وعليه ابنُ وَلَّادٍ والجَزُولِيُّ.

والخامسُ: أنها عِوَضٌ عن الحركةِ والتنوينِ فيما كَانَ التنوينُ والحركةُ فِي مفردِه؛ كـ(مُحَمَّدٍ وعليٍّ)، وعن الحركةِ فقطْ فيما لا تَنْوِينَ فِي مفردِه: كـ(زَيْنَبَ وفاطمةَ)، وعن التنوينِ فقطْ فيما لا حَرَكَةَ فِي مفردِه كـ(القاضي والفتَى)، وليسَتْ عِوَضًا عن شيءٍ مِنْهُمَا فيما لا حركةَ ولا تنوينَ فِي مفردِه؛ كـ(الحُبْلَى)، وعليه ابنُ جِنِّيٍّ.

والسادسُ: أنها زِيدَتْ؛ فرقًا بينَ نصبِ المفردِ ورفعِ المثنَّى؛ إذ لو حَذَفْتَ النونَ مِن قولِكَ: (عَلِيَّانِ) ـ لأَشْكَلَ عليكَ أمرُه، فلم تَدْرِ أهو مفردٌ مَنْصُوبٌ أم مثنًّى مرفوعٌ، وَعَلَى هَذَا الفَرَّاءُ.

والسابعُ: أنها نَفْسُ التنوينِ حُرِّكَ للتخلُّصِ مِن الْتِقاءِ الساكنيْنِ.

ثم المشهورُ الكثيرُ: أنَّ هذه النونَ مكسورةٌ فِي المثنَّى، مفتوحةٌ فِي الجمعِ، فأمَّا مجرَّدُ حركتِها فيهما: فلأجلِ التخلُّصِ من التقاءِ الساكنيْنِ. وأما المخالفةُ بينَهما: فلِتَمَيُّزِ كلٍّ واحدٍ مِن الآخرِ، وأمَّا فتحُها فِي الجَمْعِ: فلأنَّ الجمعَ ثقيلٌ؛ لدلالتِه عَلَى العددِ الكثيرِ، والمثنَّى خفيفٌ، فقُصِدَتِ المعادلةُ بينَهما؛ لئلا يَجْتَمِعَ ثقيلانِ فِي كَلِمَةٍ، ووَرَدَ العكسُ فِي الموضعيْنِ؛ وَهوَ فتحُها معَ المثنَّى وكسرُها معَ الجَمْعِ ـ ضرورةً لا لغةً، ثمَّ قِيلَ: ذلك خاصٌّ بحالةِ الياءِ فيهما. وقيلَ: لا؛ بل معَ الألفِ والواوِ أَيْضًا.

وذَكَرَ الشَّيْبَانِيُّ وابنُ جِنِّيٍّ: أنَّ مِن العربِ مَن يَضُمُّ النونَ فِي المثنَّى، وَعَلَى هَذَا يُنْشِدُون قولَ الشاعرِ:

يَــا أَبَــتَــا أَرَّقَــنِــي الــقِــذَّانُ ... فــالــنــوْمُ لا تَــطْــعَــمُــهُ الــعَــيْــنَــانُ =

ومِن الفتحِ معَ الألفِ [قولُ الشاعِرِ][(١)(٢)]:

١١ ـ أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[(٣)]

وقد قِيلَ: إنه مصنوعٌ[(٤)(٥)]؛ فلا يُحْتَجُّ به.

= وهذا إنما يَجِيءُ معَ الألفِ، لا معَ الياءِ، وَالقِذَّانُ: البراغيثُ، واحدُها: قُذَذٌ، بوزنِ صُرَدٍ. وسُمِعَ تشديدُ نونِ المثنَّى فِي تثنيةِ اسم الإشارةِ والموصولِ فقطْ، وقد قُرِئَ بالتشديدِ فِي قَوْلِهِ تعالى: (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ)، وقولِه: (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا)، وقولِه: (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ)، وقولِهِ سُبْحَانَهُ: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ) (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «قوله».

(٢) اختلف في قائله، وقال أبو زيد الأنصاري في «النوادر» (ص١٦٨): أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة، هلك منذ أكثر من مائة سنة: . . . وفيه: **(أعرف منها الأنف والعينانا)**.

وقال ابن عصفور ـ في «المقرب» (٢/ ٤٧): «فأما قوله: **أعرف منها الجيد والعينانا**. . . فمصنوع».

وقال في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ١٥٠): «وهذا البيت لا حجة فيه؛ لأنه لا يعرف قائله».

وفي البيت تلفيقٌ من لغتين؛ لأنه رُوي في قوله: **(منخرين)** بالياء؛ على لغة من ينصبه ويجره بالياء، جرى في قوله: **(والعينانا)** على لغة من يلزم المثنى الألف، وقال الدماميني: في قوله: **(ومنخرين)** بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف؛ بل تارةً يستعملون المثنى بالألف مطلقًا، وتارةً يستعملونه كالجماعة. اهـ، فيكون الشاعر بذلك ـ قد جمع لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وقال ابن جني في «سر الصناعة» (٢/ ٦٧٥): «ثم إنه جاء بالمنخرين على اللغة الفاشية».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وَالْعَيْنَانَا)** حَيْثُ فتحَ نونَ المثنَّى، وقالَ جماعةٌ منهم الهَرَوِيُّ: الشاهدُ فيه فِي موضعيْنِ: أحدِهما مَا ذَكَرْنَا، وثانيهما قَوْلُهُ: **(ظَبْيَاناَ)**، ويَتَأَتَّى ذلك عَلَى أَنَّهُ تَثْنِيَةُ ظَبْيٍ. وَهوَ فاسدٌ من جهةِ المعنى، والصوابُ أَنَّهُ مفردٌ، وَهوَ اسمُ رجلٍ كَمَا قَدَّمْنَا لكَ عن أبي زيدٍ، وعليه لا شاهدَ فيه، وزعَمَ بعضُهم أن نونَ **(مَنْخِرَيْنَ)** مفتوحةٌ، وأن فيها شاهدًا أَيْضًا، فهو نظيرُ قولِ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ: (عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ) الَّذِي تَقَدَّمَ (ش رقم ١٠) (م).

(٤) في (ك): «موضوع»، وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

(٥) (م) حكَى ذلك ابنُ هِشامٍ رَحِمَهُ اللهُ، وشُبْهَةُ هَذَا القِيلِ: أنَّ الراجزَ قد جاءَ بالمثنى =

[ص] [٤١] وما بِتَا وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وفي النصْبِ مَعَا(١) [إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين]

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على الذي تَنُوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ - شَرَعَ فِي ذِكْرِ ما نَابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قِسمانِ: **أحدُهما**: جَمْعُ المؤنَّثِ السالِمُ(٢)، نحوُ: مُسْلِماتٍ.

وقَيَّدْنَا(٣) بـ(السالِمِ) احترازًا عن جمعِ التكسيرِ، وهو ما لم يَسْلَمْ

= بالألفِ فِي حالةِ النصبِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: **(وَالْعَيْنَانَا)** وفي قَوْلِهِ: **(ظَبْيَانَا)** عندَ الهَرَوِيِّ وجماعةٍ، ثمَّ جاءَ بِهِ بالياءِ فِي قَوْلِهِ: **(مَنْخِرَيْنِ)**، فجَمَعَ بينَ لغتَيْنِ مِن لغاتِ العربِ فِي بيتٍ واحدٍ، وَذَلِكَ قَلَّمَا يَتَّفِقُ لعَرَبِيٍّ، ويَرُدُّ هَذَا الكلامَ شيئانِ:

أَوَّلُهُما: أنَّ أبا زيدٍ رَحِمَهُ اللهُ قد رَوَى هذه الأبياتِ، ونَسَبَها لرجلٍ مِن ضَبَّةَ، وأبو زيدٍ: ثِقَةٌ ثَبتٌ، حتَّى إنَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ كَانَ يُعَبِّرُ عنه فِي كتابِه بقولِهِ: (حَدَّثَنِي الثِّقَةُ)، أو (أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ) ونحوِ ذلك.

وثانيهما: أنَّ الروايةَ عندَ أبي زيدٍ فِي «نوادِرِهِ»:

ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

بالألفِ فِي **(مَنْخِرَيْن)** أَيْضًا، فلا يَتِمُّ مَا ذَكَرُوه من الشُّبْهَةِ؛ لادِّعاءِ أنَّ الشاهدَ مصنوعٌ. فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

(١) لم يذكر الرفع، ولعله لدخوله في قوله: **(فارفع بضم)**، ولم يسكت عن الجر؛ ليبين أن النصب محمول عليها. ولذا قدَّمه.

(٢) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثًا بالمعنى فقط: كـ(هندات ودَعْدات)، أو (التاء)، والمعنى جميعًا كـ(فاطمات ومسلمات)، أو بالتاء دون المعنى كـ(طلحات وحمزات)، أو بالألف المقصورة كـ(حبليات)، أو الممدودة كـ(صحراوات)، أو يكون مسماهُ مذكرًا كـ(اصطبلات)، ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كـ(ضخمة وضخمات)، أو تغيرت: كـ(سجدة وسجدات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات).

فالأول: حرك وسطه.

والثاني: قلبت ألفه ياء.

والثالث: قلبت همزته واوًا. ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم، إلى أن قال: **(الجمع بألف وتاء مزيدتين)**؛ ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير؛ أفاده خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٧٩).

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «وقُيِّد». ووضع ضمة في (س) على القاف.

فيه بناءُ واحدِه[(١)]، نحوُ: هُنُودٍ، وأشارَ إليه المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ بقولِهِ: **(وَما بِتَا[(٢)] وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)**؛ أي: جُمِعَ بالألفِ والتاءِ المزيدتيْنِ[(٣)]، ....

(١) في (س)، (ك)، (ع): «الواحد».

(٢) قال الخضري (١/٤٦): «اعلم أن هذه الحروف إذا قصرت وجب تنوينها ـ عند الشاطبي؛ بناءً على قصرها من الممدود، كـ(شربت ما)، فيقدر إعرابها على الألف المحذوفة للتنوين؛ لأنَّ حذفها لعلَّةٍ تصريفية ـ فهي كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر. **نعم**، إن ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز. وقال ابن غازي: وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة؛ فتبنى للشبه الوضعي، ولا تنون. بقي أن يقال: إن أوقعت ما على جمع ـ كان قوله: **(قد جمع)** تحصيل حاصل، أو على مفرد. ورُدَّ: بأن الذي يكسر نصبًا هو الجمع. إلا أن يقال: المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بتا... إلخ».

[علة زيادة ألف وتاء]

(٣) **فإن قال قائل**: لِمَ زادوا في آخر هذا الجمع ألفًا وتاء؛ نحو: مسلمات وصالحات؟

قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو؛ لأنها أخفُّ منهما، ولم تجز زيادة أحدهما معها؛ لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله؛ لأنه كان يقطع طرفًا وقبله ألف زائدة فينقلب همزة، فزادوا التاء بدلًا عن الواو؛ لأنها تبدل منها كثيرًا؛ نحو: (تراث، وتجاه، وتهمة، وتخمة، وتكلة)، وما أشبه ذلك، والأصل في (مسلمات وصالحات: مسلمتات، وصالحتات)، إلا أنهم حذفوا التاء؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم: (رجل بصريّ وكوفيّ) في النسب إلى البصرة والكوفة، والأصل: (بصرتي وكوفتي)؛ لئلا يقولوا في المؤنث: (امرأة بصرتيّة، وكوفتيّة)، فجمعوا بين علامتي تأنيث، فلأَن يحذفوا ـ هٰهنا ـ مع تحقق الجمع، كان ذلك من طريق الأولى.

فإن قيل: فَلِمَ كان حذف التاء الأُولَى أَوْلَى؟

قيل: لأنها تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على الجمع والتأنيث، فلما كان في الثانية زيادة معنى، كان تبقيتها وحذف الأُولى أَولى.

فإن قيل: فَلِمَ لم يحذفوا الألف في جمع: (حبلى)، كما حذفوا التاء، فيقولوا: **(حبلات)**، كما قالوا **(مسلمات)**؟

قيل: لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة؛ لأنها صيغت الكلمة عليها =

= في أول أحوالها، وأما «التاء»: فليست كذلك؛ لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وإنما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم؛ كـ(حضرموت، وبعلبك)، وما أشبه ذلك.

[علة قلب الألف]

فإن قيل: فَلِمَ وجب قلب الألف؟

قيل: لأنها لو لم تقلب؛ لكان ذلك يؤدي إلى حذفها؛ لأنها ساكنة، وألف الجمع بعدها ساكن، وساكنان لا يجتمعان؛ فيجب حذفها لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فَلِمَ قلبت الألف ياء؛ فقيل: (حبليات)، ولم تقلب واوًا؟

قيل: لوجهين:

أحدهما: أن الياء تكون علامة للتأنيث، والواو ليست كذلك، فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما، كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو.

والوجه الثاني: أن الياء أخف من الواو، والواو أثقل، فلما وجب قلبها إلى أحدهما؛ كان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل.

[علة قلب الألف واوًا من جمع صحراء]

فإن قيل: فَلِمَ قلبوا الهمزة واوًا في جمع صحراء، فقالوا: صحراوات؟

قيل: لوجهين:

أحدهما: أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو: (أُقِّتَتْ) أبدلت الهمزة ـ ههنا ـ واوًا من التّقاص والتعويض.

والوجه الثاني: أنهم إنما أبدلوها واوًا، ولم يبدلوها ياء؛ لأن الواو أبعد من الألف، والياء أقرب إليه منها، فلو أبدلوها ياء؛ لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين، فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال، وهم إنما قلبوا الهمزة فرارًا من اجتماع الأمثال؛ لأنها تشبه الألف، وقد وقعت بين ألفين، وإذا كانت الهمزة إنما وجب قلبها؛ فرارًا من اجتماع الأمثال، وجب قلبها واوًا؛ لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال.

[علة حمل النصب على الجر في هذا الجمع]

فإن قيل: فَلِمَ حمل النصب على الجر في هذا الجمع؟

قيل: لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل ـ وجب ـ أيضًا ـ حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع؛ حملًا للفرع على الأصل، وإذا كانوا قد حملوا: (أعد، ونعد، وتعد) ـ على بعد في الاعتدال، وإن لم يكن فرعًا عليه، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر ـ وهو فرع عليه؛ كان ذلك من طريق الأولى.

«أسرار العربية» (٦٨ ـ ٦٩)، و«شرح المفصل» (٥/ ١١ ـ ١٢).

فخَرَجَ نحوُ: قُضَاةٍ(١)؛ فإنَّ أَلِفَه غيرُ زائدةٍ؛ بل هي مُنْقَلِبَةٌ عن أصلٍ، [وهو الياءُ؛ لأنَّ أصلَه قُضَيَةٌ](٢)، ونحوُ: أبياتٍ(٣)؛ فإنَّ (تاءَه) أصليَّةٌ، والمرادُ منه(٤): ما كانَتِ (الألفُ والتاءُ)(٥) سببًا فِي دَلالتِهِ على الجمعِ، نحوُ: (هِنْدَاتٍ)؛ فاحْتُرِزَ بذلك عن نحوِ: (قُضَاةٍ وأبياتٍ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما جَمْعٌ مُلْتَبِسٌ بالألفِ والتاءِ، وليسَ مِمَّا نحنُ فيه؛ لأنَّ دَلالةَ كلِّ واحدٍ مِنهما على الجمعِ ليسَ بالألفِ والتاءِ، وإنما هو بالصيغةِ.

فانْدَفَعَ(٦) بهذا التقريرِ ـ الاعتراضُ على المُصَنِّفِ ـ بمثلِ (قُضَاةٍ وأبياتٍ)، وعُلِمَ(٧) أنه لا حاجةَ إلى(٨) أنْ يقولَ: بألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، فالباءُ فِي قَوْلِهِ: **(بِتَا)** [١٥/ظ] متعلِّقَةٌ بقولِهِ: **(جُمِعَ)**(٩).

---

(١) (م) مثلُ قُضاةٍ فِي ذلك: (بُنَاةٌ، وهُدَاةٌ، ورُماةٌ، ونظيرُها: غُزَاةٌ، ودُعاةٌ، وكُساةٌ)؛ فإنَّ الألفَ فيها منقلِبَةٌ عن أصلٍ، لَكِنَّ الأَصْلَ في (غُزَاةٍ ودُعاةٍ وكُساةٍ) واوٌ لا ياءٌ ـ كَمَا هو أصلُ ألفِ (بُناةٍ وهُداةٍ ورُماةٍ) (م).

(٢) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٣) (م) ومثلُ أبياتٍ فِي ذلك: أمواتٌ، وأصواتٌ، وأَثْبَاتٌ، وأَحْوَاتٌ جَمْعُ حُوتٍ، وأَسْحَاتٌ جَمْعُ سُحْتٍ؛ بمعنى حرامٍ (م).

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٥) في (ك)، (ع): «التاء والألف»، ثم وضع فوق الكلمتين في (ع) علامة الإبدال، لتصبح كالمثبت.

(٦) في (س)، (ع): «واندفع».

(٧) وضع على العين ضمة في (ع)، والذي في (ك): «واعلم». ووضع تحت العين علامة الإهمال.

(٨) في (ك): «له».

(٩) [علة نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالفتحة] وإنما نصب هذا النوع بالفتحة؛ تشبيهًا لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء، أو جبرًا لما فاته من حذف لامه، كما أعرب نحو سنين بالحروف؛ جبرًا لما فاته من حذف لامه، وليس الوارد من ذلك مفردًا مردود اللام، خلافًا لأبي علي الفارسي ـ في زعمه أن نحو: (سمعت لغاتهم) بالفتح مفرد رُدَّت لامه، وأصله: (لغة أو لغوة)، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلب ألفًا، فصار لغات. ورُدَّ: بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض، فإن رُدَّت اللام في الجمع كسنوات أو =

وحُكْمُ هذا الجمعِ(١): أنْ يُرْفَعَ بالضمَّةِ، ويُنْصَبَ ويُجَرَّ بالكَسرةِ،

= سنهات؛ على اللغتين ـ نصب بالكسرة اتفاقًا، نحو: اعتكفت سنوات أو سنهات، بكسر التاء، هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين، (فإن كانت التاء أصلية)، والألف زائدة (كأبيات) جمع بيت، (وأموات) جمع ميت، (أو) كانت (الألف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض، (وغزاة) ـ جمع غاز: تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل، والتاء زائدة للتأنيث، (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو: وليت قضاة وجهزت غزاة. «التصريح» (١/ ٨٠ ـ ٨١).

(١) ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ١١٢) أن هذا الجمع يطرد في خمسة أنواع: مَا كَانَ مُقْتَرِنًا بالتاءِ، سواءٌ أكانَ عَلَمَ مؤنَّثٍ، أم عَلَمَ مذكَّرٍ، أم غيرَ عَلَمٍ، ومَا كَانَ آخرُه ألفَ التأنيثِ مقصورةً أو ممدودةً، ومَا كَانَ عَلَمًا لمؤنَّثٍ، ومُصَغَّرُ مَا لا يَعْقِلُ، ووصفُ مَا لا يَعْقِلُ. [ما ينقاس فيه هذا الجمع]

ونظمها الشاطبي في «شرح الألفية» (٦/ ٤٦٢) فقال:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّا ونَحوِ ذِكرى ... وَدِرْهَم مُصَغَّرٍ وَصَحْرا
وَزَيْنَبُ وَوَصْفُ غَيْرِ العَاقِلِ ... وَغَيْرُ ذا مُسَلَّمٌ للنَّاقِلِ

الأول: ذو تاء التأنيث: وهذه العبارة تعم ذا التاء المبدلة هاء في الوقف كتمرة، وذا التاء السالمة من ذلك كبنت وأخت. فلا يقال في جمعهما إلا بنات وأخوات، سمي بهما مؤنث أو مذكر أو لم يسم، وكذلك زيت وكيت لو سمي بهما لقيل في جمعهما: زيات وكيات مذكرًا ـ كان المسمى بهما أو مؤنثًا. [١ـ ذو تاء التأنيث]

وقول الناظم: **(يجمع بالألف والتّاء قياسًا ذو تاء التّأنيث مطلقًا)** ـ ليدخل في ذلك العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث ومبالغة كفاطمات وطلحات وسنبلات وبنات ورجال نسابات.

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٢/ ٩٣): «مما فيه تاء التأنيث أسماء ـ لا يجوز جمعها بالألف والتاء؛ ومن تلك الأسماء: شفة، وشاة، وأمة، ومرآة، وامرأة وفلة مؤنث فل المختص بالنداء، فقد أطلق في مكان التقييد».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٢): «ويمكن الجواب عن المصنف بأن يقال: ما لم يجمعه العرب لا يلزم استثناؤه لا سيما ما لم يكن فيه مانع يمنعه من الجمعية».

الثاني: ما كان علمًا لمؤنث: وإنما ذكر مطلقًا ليتناول العاري عن علامة والملتبس بعلامة: كزينب وسلمى وسعدى وعفراء، فيقال: زينبات وسلميات وسعديات وعفراوات. [٢ـ ما كان علمًا لمؤنث]

=

= قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٢/ ٩٤): «قد أطلق أيضًا في مكان التقييد؛ فإن علم المؤنث المعدول عن فاعلة في لغة من بناه؛ لا يجوز جمعه بالألف والتاء. وذلك نحو: قطام ورقاش وحذام. فأما لغة من منعه الصرف: فيجوز تقول: قطامات ورقاشات» انتهى.

ولا يَرِد ذلك على المصنف؛ فإن الاسم المبني لا يجوز جمعه؛ إذ من شرط الجمع أن يكون الاسم معربًا، قاله ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٣).

[٣ـ صفة المذكر الذي لا يعقل]

الثّالث: صفة المذكّر الّذي لا يعقل: نحو راسيات ومعدودات؛ من جبال راسيات، وأيام معدودات.

[٤ـ مصغر المذكر الذي لا يعقل]

الرّابع: مصغّر المذكّر الّذي لا يعقل: نحو دريهم ودريهمات، ودنينير ودنينيرات، وكتيب وكتيبات.

قال الناظم في «شرح الكافية الشافية» (١/ ٢٠٤): «واطّرد هذا الجمع في تصغير غير الثلاثيّ من أسماء المذكرات التي لا تعقل نحو دريهمات». والذي يظهر: أن التقييد بغير الثلاثي غير معتبر.

[٥ـ اسم الجنس المؤنث بالألف]

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف: نحو بهمى وبهميات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات وقاصعاء وقاصعاوات. إلا أن يكون الاسم المؤنث بالألف فعلى المقابل لفعلان، أو فعلاء المقابل لأفعل نحو سكرى وحمراء؛ فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء ـ كما لا يجمع مذكراهما بالواو والنون، فلا يقال: سكريات ولا حمراوات، كما لا يقال سكرانون ولا حمراؤون.

أما إذا صغر نحو سكرى وحمراء، فإنه يجوز جمعها بالألف والتاء قياسًا، ذكر ذلك ابن الضائع ـ رحمه الله تعالى ـ فيقال: سكيريات وحميراوات، وقد تقدم عنه أن مذكرهما يجمع بالواو والنون إذا كان مصغرًا أيضًا، فيقال: سكيرانون وأحيمرون.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١١٣): «ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء، ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم: (امرأة عجْزاء، وديمة هطلاء، وحُلة شوْكاء)؛ لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعهما بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في (خَيفاء)، وهي الناقة التي خَيِفتْ؛ أي: اتسع جلد ضرعها، وكذا سمع في (دَكَّاء)؛ وهي الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من (عجزاء وهطلاء وشوكاء)؛ في أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل، فثبت ما أشرت إليه». =

= قال الشيخ في «التذييل والتكميل» (٢/ ٩٣): «قال أصحابنا: قد يكون فعلاء وصفًا وليس له أفعل، ولا يجمع من ذلك بالألف والتاء نحو عذراء؛ لا يقال: أعذر، وعجزاء؛ لا يقال: أعجز؛ ومع ذلك لا يقال: عذراوات ولا عجزاوات، قال: فالذي ينبغي أن يقال: أن الذي ذكره المصنف ـ لا يجوز، وأما جمع خيفاء ودكاء بالألف والتاء فشاذ، وإجراء لهما مجرى الأسماء؛ ألا ترى إلى جريان دكاء على المذكر ـ في قوله تعالى: (فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّاءَ) [الأعراف: ١٤٣] في قراءة من قرأ بالمد». انتهى.

أما إذا نقل فعلى فعلان أو فعلاء أفعل، إلى الاسمية الحقيقية أو الحكمية، فإنه يجوز جمعهما إذ ذاك.

أما نقل فعلى إلى الاسمية: فمثَّل الشيخ أبو حيان للنقل الحقيقي فيها بسكرى؛ إذا سمي بها مؤنث منقول سكريات. قال: وأما **النقل الحكمي** فلم يحفظ؛ إذ لم تعامل (فعلى فعلان) معاملة الأسماء؛ فإن وجد كان تقسيم المصنف صحيحًا، وإلا كان قاصرًا.

وأما نقل فعلاء إلى الاسمية الحقيقية، فمثاله حواء.

قال الناظم: «فإن حوّاء علم امرأة منقول من حوّاء أنثى أحوى».

وأما نقله إلى **الاسمية الحكمية**، فمثاله بطحاء؛ فإنها صفة مقابلة في الأصل لأبطح؛ إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجاز أن تعامل في الجمع معاملة صحراء.

وما سوى هذه الأنواع الخمسة ـ لا ينقاس جمعه بالألف والتاء؛ فإن ورد منه شيء كذلك اقتصر فيه على السماع.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١١٤): «والمراد «بما سوى ذلك» ـ ما لا علمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته؛ فتدخل في ذلك نحو: (شمس ونفس، وأتان وعناق، وامرأة صبور، وكف خضيب، وجارية حائض ومعطار)، فلا يجمع شيء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سمع، فيعد من الشواذ عن القياس، ولا يُلْحقُ به غيره.

فمن الشاذ: سماء وسماوات، وأرض وأرَضات وعُرُس وعُرُسات وعِير وعِيرات، وشمال وشمالات، وخَوْد وخَوْدات، وثيب وثيبات.

وأشذ من هذا الجمع بعض المذكرات الجامدة المجردة: كحسام وحسامات، وحمّام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع». =

نحوُ: (جَاءَنِي هِنْدَاتٌ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ)، فنَابَتْ فيه الكسرةُ عن الفتحةِ، وزَعَمَ بعضُهم: أنه مبنِيٌّ فِي حالةِ النصبِ، وهو فاسدٌ؛ إذ لا مُوجِبَ لبنائِه(١).

= واعلم أن ابن الضائع ـ ذكر في نحو: صبور أنه إذا صغر جاز جمعه بالألف والتاء قياسًا، فيقال: صبيّرات.

وأما نحو حسام وحمّام من المذكرات الجامدة، فذهب ابن عصفور في «المقرب» (ص٤٠٧) في قوله الآخر ـ إلى أن جمعها بالألف والتاء قياس مطرد إذا لم تكسر.

[مذهب سيبويه في المذكر المكبر]

وقال الشيخ في «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٠): «ظاهر كلام سيبويه رحمه الله أن المذكر المكبر: **إما أن يكون جمع جمع تكسير**؛ فلا يجوز جمعه بالألف والتاء، وذلك نحو جوالق، لا يقال فيه: جوالقات؛ لأنهم كسروه. فقالوا فيه، وشذ من ذلك بوانات وعرسات وضفدعات؛ لأنهم كسروها وقالوا: أبوان وأعراس وضفادع، ولذلك لحن المتنبي في قوله:

إذا كان بعض النّاس سيفا لدولة ... ففي النّاس بوقات لها وطبول

لأنهم كسَّروا بوقًا؛ فقالوا: أبواق.

وإما ألا يكون جمع جمع تكسير، فيجوز جمعه **بهما قياسًا مطردًا**. فيقال في حمام وسجل وسرادق وإصطبل: حمامات وسجلات وسرادقات وإصطبلات».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٣): «فعلى ما ذكره ابن الضائع، وظهر من كلام سيبويه، يكون الذي يجمع بالألف والتاء قياسًا سبعة أنواع».

[حكم جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه]

(١) (م) اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ إذا دَخَلَ عليه عاملٌ يَقْتَضِي نصبَه؛ فقِيلَ: هو مبنيٌّ عَلَى الكَسْرِ فِي مَحلِّ نَصْبٍ، مثلُ: هؤلاءِ وحَذَامِ ونحوِهما. وقيل: هو مُعْرَبٌ. ثمَّ قيلَ: يُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ مُطلقًا؛ أي: سواءٌ أكانَ مُفْرَدُه صحيحَ الآخِرِ، نحوَ: زَيْنَبَاتٍ وطَلَحَاتٍ ـ فِي جَمْعِ زَيْنَبَ وطَلْحَةَ، أم كَانَ مُعْتَلًّا، نحوَ: لُغاتٍ وثُبَاتٍ فِي جَمْعِ لُغَةٍ وثُبَةٍ. وقيلَ: بل يُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ إذا كَانَ مفردُه معتلًّا، وبالكسرةِ إذا كَانَ مفردُه صحيحًا. وقيلَ: يُنْصَبُ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ مُطلقًا؛ حَمْلًا لنَصْبِهِ عَلَى جَرِّه، كَمَا حُمِلَ نَصْبُ جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ ـ الَّذِي هو أصلُ جَمْعِ المؤنَّثِ ـ عَلَى جَرِّه، فجُعِلا بالياءِ، وهذا الأخيرُ هو أشهرُ الأقوالِ وأصحُّها عندَهم، وَهوَ الَّذِي جَرَى عليه الناظِمُ هنا (م).

[ص] [٤٢] كَذَا (أُولَاتُ)، والذي اسْمًا قَدْ جُعِلْ ـ كأَذْرِعَاتٍ(١) ـ فيهِ ذا أيضًا قُبِلْ(٢)

[المحلق بما جمع بألف وتاء مزيدتين وأنواعه]

[ش] أشار بقولِهِ: (كذا أُولَاتُ(٣)) ـ إلى أنَّ (أُوَلاتٍ(٤)) تَجْرِي مَجْرَى جمعِ المؤنَّثِ السالِمِ فِي أنها تُنْصَبُ بالكسرةِ؛ ولَيْسَتْ بجمعِ مؤنَّثٍ سالِمٍ؛ بل هي مُلْحَقَةٌ به؛ وذلك لأنَّها لا مفردَ لها مِن لَفْظِها.

[ما سمى به من هذا الجمع]

ثم أشارَ بقولِه: (والذي اسْمًا قدْ جُعِلْ) إلى أنَّ ما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ [والملحَقِ به](٥)، نحوَ: (أَذْرِعَاتٍ) يُنْصَبُ بالكسرةِ، كما كانَ قبلَ التسميَةِ به، ولا يُحْذَفُ منه التنوينُ(٦)، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ

---

(١) ضبط الراء في (ع) بالكسر. وصرّح به في «الصَّحاح» (٣/ ١٢١١). وزاد في «القاموس» (ص: ٧١٧): «وقد تفتح»، وفيه وفي «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ١١٠): «النسبة إليها أذرَعي» بالفتح، وهي جمع (أذرعة)، و(أذرعة)، جمع ذراع ـ في لغة من ذكره، قال أبو الفتح الهمداني في «اشتقاق البلدان»: «وأذرعات: هي قرية من قرى الشام»، وقال الجوهري: «موضع بالشام»، قال خالد الأزهري: ولا منافاة بينهما. «التصريح» (١/ ٨٢).

(٢) (م) والتقديرُ الإعرابيُّ للبيتِ: وأُولاتُ كذلك؛ أي: كالجَمْعِ بالألِفِ والتاءِ، والجَمْعُ الَّذِي جُعِلَ اسمًا؛ أي: سُمِّيَ بِهِ بحيثُ صارَ عَلَمًا، ومثالُه: أَذْرِعَاتٌ، هَذَا الإعرابُ قد قُبِلَ فيه أَيْضًا، وأَذْرِعَاتٌ فِي الأصلِ: جَمْعُ أَذْرِعَةٍ، الَّذِي هو جَمْعُ ذِرَاعٍ، كَمَا قالُوا: رِجَالاتٌ وبُيُوتَاتٌ وجِمَالاتٌ، وقد سُمِّيَ بأَذْرِعَاتٍ بلدٌ فِي الشام [«معجم البلدان» (١/ ١٣٠)] (م).

(٣) في (ك): «ولات»!!

(٤) اسم جمع بمعنى: ذوات؛ لا واحد له من لفظه، وواحده في المعنى ذات، بمعنى صاحبة، وأصله (أُلَى)؛ بضم الهمزة وفتح اللام؛ قلبت الياء ألفًا، ثم حذفت لاجتماعها ـ مع الألف والتاء المزيدتين، ووزنه: (فعات): نحو ﴿وَإِن كُنَّ أُولَٰتِ حَمۡلٍ﴾ [الطلاق: ٦] فـ﴿أُولَٰتِ﴾ خبر (كان)؛ وهو منصوب بالكسرة، واسمها: ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها، وأصل ﴿كُنَّ﴾: (كُون) ـ بضم الواو، بعد النقل إلى باب (فعُل) بضم العين، فاستثقلت (الضمة) على (الواو)، فنقلت منها إلى ما قبلها، بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. «التصريح» (١/ ٨٢).

(٥) ليس في (س)، (ك).

(٦) لأنه للمقابلة مراعاة لأصله، وهو حال الجمعية، ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية =

أَذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتٍ) [*(١) هذا هو المذهَبُ الصحيحُ(٢).

وفيه مذهبانِ آخرانِ: **أَحَدُهما**: أنه يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالكسرةِ](٣)(٤)، ويُزالُ منه التنوينُ، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتِ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتِ).

والثاني: أنه يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالفتحةِ، ويُحْذَفُ مِنه التنوينُ(٥)، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتَ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتَ)(٦)، ويُرْوَى(٧) قولُه(٨):

١٢ ـ تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ [١٦/و] أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي(٩)

= والتأنيث أصلًا. «الخضري» (١/ ٤٧).

(١) من هنا يبدأ خرمٌ في النسخة (ك)، ينتهي عند قوله الآتي: «وأشارَ بقولِهِ: **(واحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ)** ـ إلى أنَّ الثلاثَ: وهي الألفُ والواوُ والياءُ ـ تُحْذَفُ فِي الجزمِ».

(٢) مراعاةً للجمع، ويترك تنوين ذلك؛ مراعاة للعلمية والتأنيث، قال الأزهري في «التصريح» (١/ ٨٢): وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة، ومن الأخير حذف التنوين.

(٣) العبارة في (س)، (ع): «ينصب بالكسرة».

(٤) مراعاةً لأصله، ويمنع التنوين نظرًا للعلتين؛ لأنه وإن كان للمقابلة ـ لكنه يشبه الصرف صورةً. والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله. «الخضري» (١/ ٤٧).

(٥) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاةً للتسمية.

(٦) بعدها في (س): «أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة». وكأن عينه انتقلت للعبارة السابقة، فتأمل!

(٧) ضرب عليها في (ع)، وكتب في حاشيتها: «ومنه».

(٨) كتب في حاشية (س): «قول امرئ القيس الكندي في محبوبته». وهو في «ديوَانِه» (ص٣١).

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أَذْرِعَاتٍ)**؛ فإنَّ أصلَه جَمْعٌ، كَمَا بَيَّنَّا فِي تقديرِ بيتِ الناظمِ، ثمَّ نُقِلَ فصارَ اسمَ بلدٍ، فهو فِي اللفظِ جمعٌ، وفي المعنَى مفردٌ. [مـا ورد فـي (أذرعات)]

ويُرْوَى فِي هَذَا البيتِ بالأوجهِ الثلاثةِ التي ذكَرَها الشارِحُ: فأمَّا مَن رَوَاهُ **بالجرِّ** =

بكسرِ التاءِ منونةً كالمَذْهَبِ الأوَّلِ، وبكَسْرِها بلا تنوينٍ كالمذهَبِ الثاني، وبفتحِها بلا تنوينٍ كالمَذْهَبِ الثالثِ.

[إعراب ما لا ينصرف]

[ص] [٤٣] وجُرَّ بالفتحةِ ما لا يَنْصَرِفْ ما لَم يُضَفْ أو يَكُ بعدَ (أَلْ) رَدِفْ[١]

[ش] أشارَ بهذا البيتِ إلى القسم الثاني ممَّا نابَ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسمُ الذي لا يَنْصَرِفُ، وحُكْمُه: أنه[٢] يُرْفَعُ بالضمَّةِ، [نحوُ: (جاءَ[٣] أحمدُ)][٤] ويُنْصَبُ بالفتحةِ، [نحوُ: (رأيتُ أحمدَ)][٥] ويُجَرُّ بالفتحةِ أيضًا، نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدَ). فنَابَتِ الفتحةُ عن الكَسرةِ، هذا إذا لم يُضَفْ أو يَقَعْ[٦]

= والتنوينِ: فإنما لاحَظَ حالَه قبلَ التسميةِ به، من أنَّهُ جُمِعَ بالألفِ والتاءِ المزيدتيْنِ، والذين يُلاحِظُونَ ذلك يَسْتَنِدُونَ إِلَى أنَّ التنوينَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ تنوينُ المقابلةِ؛ إذ هو فِي مقابلةِ النونِ التي فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ، وَعَلَى هَذَا لَا يُحْذَفُ التنوينُ، ولو وُجِدَ فِي الكَلِمَةِ مَا يَقْتَضِي منعَ صَرْفِها؛ لأنَّ التنوينَ الَّذِي يُحْذَفُ عندَ منعِ الصرفِ ـ هو تنوينُ التمكينِ، وهذا عندَهم كَمَا قُلنا تنوينُ المقابلةِ. وأمَّا مَن رَوَاهُ **بالكَسْرِ من غيرِ تنوينٍ** ـ وهم جماعةٌ مِنهم المُبَرِّدُ والزَّجَّاجُ ـ فقد لَاحَظُوا فيه أمريْنِ: **أَوَّلُهما**: أنَّهُ جمعٌ بحسَبِ أصلِه، **وثانيهما**: أنَّهُ عَلَمٌ عَلَى مؤنَّثٍ؛ فأَعْطَوْهُ مِن كلِّ جِهَةٍ شَبَهًا؛ فمِن جِهَةِ كَوْنِهِ جَمْعًا ـ نَصَبُوه بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، ومِن جِهَةِ كونِه عَلَمَ مؤنَّثٍ ـ حذَفوا تَنْوِينَه.

وأمَّا **الذين رَوَوْهُ بالفتحِ مِن غيرِ تنوينٍ** ـ وهم جماعةٌ مِنهم: سِيبَوَيْهِ وابنُ جِنِّيٍّ ـ فقد لاحَظُوا حالتَه الحاضرةَ فقطْ، وَهِيَ: أَنَّهُ عَلَمٌ عَلَى مؤنَّثٍ، فقدِ اجْتَمَعَ فيه العَلَمِيَّةُ والتأنيثُ، وكلُّ اسمٍ تَجْتَمِعُ فيه العَلَمِيَّةُ مَعَ التأنيثِ ـ يَكُونُ مَمْنُوعًا من الصرفِ، فيُجَرُّ بِالفَتْحَةِ نيابةً عن الكسرةِ (م).

(١) (م): (رَدِفْ) فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وسُكِّنَ للوقفِ، والفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نصبِ حالٍ من الاسمِ الموصولِ وَهوَ (ما)؛ أي: اجْرُرْ بِالفَتْحَةِ الاسمَ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ مُدَّةَ عَدَمِ إضافتِه وكونِه غيرَ واقعٍ بعدَ ألْ (م).

(٢) في (س): «أن».

(٣) في (س)، (ع): «هذا».

(٤) ما بين المعقوفين كتب في حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(٥) ما بين المعقوفين كتب في حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(٦) في (س)، (ع): «لم يقع». ووضع فوقها في (ع) علامة نسخة.

بعدَ الألفِ واللامِ(١)، فإنْ أُضِيفَ جُرَّ بالكسرةِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدِكم)، وكذا إذا(٢) دَخَلَه(٣) الألفُ واللامُ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالأحمدِ)(٤)؛ فإنَّه يُجَرُّ بالكسرةِ(٥).

[إعراب الأمثلة الخمسة] [ص] [٤٤] واجْعَلْ لِنَحْوِ: (يَفْعَلانِ) النُّونَا رَفْعًا، و(تَدْعِينَ وتَسْأَلُونَا)(٦)

[٤٥] وحَذْفُها (للجَزْمِ والنصبِ)(٧) سِمَهْ كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على ما يُعْرَبُ [من الأسماءِ بالنيابةِ](٨)؛ شَرَعَ

---

(١) **فإن قلتَ**: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) والجر بالكسرة؛ فهل يسمى منصرفًا؟ فيه خلافٌ مشهور.
قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٤٥): «والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو: (مررت بأحمدِكم)؛ وإلا فغير منصرف نحو: (مررت بأحسَنِكم).

(٢) في (س)، (ع): «إن».

(٣) في (س): «دخلته». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.

(٤) (م) قدْ دَخَلَتْ (ألْ) عَلَى العَلَم إمَّا للَمْحِ الأصلِ، وإمَّا لكثرةِ شَياعِه بسببِ تَعَدُّدِ المُسمَّى بالاسمِ الواحدِ - وَإِنْ تَعَدَّدَ الوَضْعُ، وقدْ أُضِيفَ العَلَمُ لذلكَ السببِ أَيْضًا.
فمِن أمثلةِ دُخولِ (ألْ) عَلَى العَلَمِ قولُ الراجزِ:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومن أمثلةِ إضافةِ العَلَمِ - قولُ الشاعرِ:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ بأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ (م)

(٥) (م) سواءٌ أكانَتْ (ألْ) مُعَرِّفَةً، نحوَ: (الصلاةُ فِي المساجدِ أفضلُ منها فِي المنازلِ)، أو موصولةً؛ كالأَعْمَى والأَصَمِّ، واليَقْظَانِ، أو زائدةً؛ كقولِ ابنِ مَيَّادَةَ - يَمْدَحُ الوَلِيدَ بنَ يَزِيدَ:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بأعباءِ الخِلافةِ كَاهِلُهْ

فإنَّ الاسمَ معَ كلٍّ واحدةٍ مِنها - يُجَرُّ بالكسرةِ (م).

(٦) رسمها في (س): «وتسئلونَ».

(٧) في (س): «للنصب والجزم».

(٨) في (س)، (ع): «بالنيابة من الأسماء».

فِي ذِكْرِ ما يُعْرَبُ مِن الأفعالِ بالنيابةِ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ(١).

فأشارَ بقولِهِ: **(يَفْعَلَانِ)** إلى كلِّ فِعْلٍ اشْتَمَلَ على ألفِ اثنيْنِ، سواءٌ كانَ فِي أوَّلِه (الياءُ)، نحوُ: (يَضْرِبانِ)، أو (التاءُ)، نحوُ: (تَضْرِبانِ).

وأشارَ بقولِهِ: **(وتَدْعِينَ)** إلى كلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ به ياءُ مُخاطبةٍ(٢)، نحوُ: (أنتِ تَضْرِبِينَ).

---

(١) [علة عدم إعراب الأمثلة الخمسة بأحرف العلة الموجودة] هذه الأمثلة لا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة؛ لئلا يحذفها الجازم. وهي ضمائر، ولا يمكن الإتيان بحرف علة آخر؛ لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانيًا ـ فرفعوها بالنون؛ لشدة شبهها بأحرف العلة، ولذا تدغم فيها نحو: (مِنْ وَالٍ)، وتبدل ألفًا في الوقف على نحو: (آذَنَ)، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة، ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء لتآخيهما في إعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة، أو تقديرها على حرف العلة. ولو قدرت هنا لفات إعرابها بالحروف.

[علة اختصاص الأمثلة الخمسة بالنون] **وإنّما خُصّت النون**؛ لأنها أقرب الحروف إلى حروف المدّ واللين، وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين، نحوَ: (يضربانِ)، و(تضربانِ)، وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك في ثنية الأسماء، لا فرق بينها.

وكانت مع الواو والياء في مثل: (يضربونَ)، و(تضربينَ) مفتوحة؛ لثقل الكسرة بعد الياء والواو، كما كان كذلك في الجمع، نحو: (الزيدون)، و(العمرين). فإذا قلت: (يضربان)، و(تضربان)، و(يضربون) و(تضربون)، و(تضربين)، كان مرفوعًا لا محالةَ، ولا تحذف هذه النون إلَّا لجزمٍ ونصبٍ، ولا تثبت إلَّا لرفع. فأمّا ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْعاء لم يُوفُون بالجارِ

فشاذّ، فسبيله عندنا على تشبيه (لَمْ) بـ(لَا). ومثله قول الآخر:

أن تَهْبِطِينَ بِلادَ قَو ... مٍ يَرْتَعُونَ من الطّلاحِ

فهذا على تشبيه (أن) بـ(مَا) المصدريّة. وهذا طريق الكوفيين؛ فأمّا البصريون فيحملونه وأشباهَه على أنها المخفّفة من الثقيلة، وتخفيفها ضرورة، والضمير فيها ضمير الشأن والحديثِ، والمراد: أنه تهبطين، فاعرفه.

«شرح المفصل» (٧/١٧)، و«الخضري» (١/٤٨).

(٢) في (س)، (ع): «المخاطبة».

وأشارَ بقولِهِ: **(وتَسْأَلُونَ)** إلى كلِّ فِعلٍ اتَّصَلَ به واوُ الجمعِ، نحوُ: (أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ)، سواءٌ [١٦/ظ] كانَ فِي أوَّلِه (التاءُ)؛ كما مَثَّلَ، أم[1] (الياءُ)، نحوُ: (الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ).

فهذه الأمثلةُ الخمسةُ ـ وهي (يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ)[2]، و(يَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ)[3] و(تَفْعَلِينَ) ـ تُرْفَعُ بالنونِ[4]، وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بحَذْفِها، فنابَتِ النونُ فيها[5] عن الحركةِ التي هي الضمَّةُ، نحوُ: (الزَّيْدَانِ يَفْعَلانِ)، فـ(يَفْعَلانِ): فِعْلٌ مُضارِعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه: ثُبُوتُ النونِ، (وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ)[6] بحذفِها، نحوُ: (الزيدانِ لنْ يَقُوما، ولم[7] يَخْرُجا) فعلامةُ (النصبِ [و)[8] الجزم][9]: سقوطُ النونِ[10] مِن (يَقُومَا ويَخْرُجَا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

---

(١) في (ن): «أو»، وكتب في حاشية (ع) أنها كذلك في نسخةٍ.

(٢) في (ص): «تفعلان ويفعلان».

(٣) في (ص): «وتفعلون ويفعلون».

(٤) في (ن): «بثبوت النون».

(٥) في (ن): «فيه».

(٦) في (س)، (ص): «وينصب ويجزم».

(٧) في (س)، (ص)، (ع): «ولن».

(٨) ما بين القوسين ليس في (س)، (ص).

(٩) ما بين المعكوفين ليس في (ع).

(١٠) لا يرد ثبوتها في: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأن هذه نون النسوة، والواو فيه لام الفعل؛ فوزنه (يفعلن) بالبناء على السكون، بخلاف: (الرجال يعفون)؛ فإن واوه ضمير الجمع ونونه للرفع، يحذفها الناصب نحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وأصله: (تعفوون)، بواوين حذفت الأولى، وهي لام الفعل؛ للإعلال، والنون للنصب، وقد تحذف النون ـ بلا ناصب وجازم وجوبًا مع نون التوكيد، وجوازًا بكثرة مع نون الوقاية. ويجوز إدغامها فيها وفكهما، وقد قرئ: ﴿تأمرونني﴾، بفك النونين وإدغامهما وبنون واحدة، والصحيح: أنها نون الوقاية لا الرفع، وبقلّة فيما عدا ذلك ـ كحديث: «**والّذِي نَفْسي بيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤمِنُوا وَلَا تُؤمِنُوا حَتَّى تَحابُّوا**» [مسلم (٥٤)]؛ أي: لا تدخلون ولا تؤمنون، وأصل تحابوا: تتحابوا؛ أفاده خالد الأزهري في «التصريح» (١/٨٦) ومقتضاه: جواز ذلك في السعة، لكن في «الهمع» (١/٢٠١)، وغيره: لا يقاس عليه اختيارًا؛ قاله الخضري (١/٤٨).

[ص] [٤٦] وسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأسماءِ مَا كالْمُصْطَفَى، والمُرْتَقِي مَكَارِمَا(١) [إعراب المعتل من الأسماء]

[٤٧] فالأوَّلُ الإعرابُ فيه قُدِّرَا جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قدْ قُصِرَا(٢)

[٤٨] والثَّانِ مَنْقُوصٌ، ونَصْبُهُ ظَهَرْ ورَفْعُهُ يُنْوَى، كذا أَيْضًا يُجَرّْ

[ش] شَرَعَ فِي ذِكْرِ إعرابِ المُعْتَلِّ مِن الأسماءِ والأفعالِ. (ثُمَّ ذكَرَ)(٣) أنَّ ما كانَ مِثلَ (**المُصْطَفَى والمُرْتَقِي**) يُسَمَّى مُعْتَلًّا، وأشارَ بـ(**المُصْطَفَى**): إلى ما فِي آخِرِه ألفٌ [لازمةٌ قبلَها فتحةٌ](٤)، مِثلُ (عَصا(٥) ورَحَى(٦)) وأشارَ بـ(**المُرْتَقِي**): إلى ما فِي آخِرِه ياءٌ، مكسورٌ ما قبلَها، نحوُ: (القاضِي والدَّاعِي).

ثم أشارَ إلى أنَّ(٧) ما فِي آخِرِه ألفٌ [مفتوحٌ ما قبلَها](٨)؛ يُقَدَّرُ فيه جميعُ(٩) حركاتِ الإعرابِ(١٠): الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وأنه يُسمَّى المقصورَ.

---

(١) (م) المعنى: سمِّ مَا كَانَ آخرُه ألفًا كالمُصْطَفَى، أو مَا كَانَ آخرُه ياءً كالمُرْتَقِي، حالَ كونِه من الأسماءِ، لا مِن الأفعالِ ـ مُعْتَلًّا (م).

(٢) (م) المعنى: فالأوَّلُ ـ وَهوَ مَا آخِرُه ألفٌ مِن الأسماءِ كالمُصْطَفَى ـ الإعرابُ جميعُه ـ أي: الرفعُ والنصبُ والجرُّ ـ قُدِّرَ عَلَى آخرِه الَّذِي هو الألفُ، وهذا النوعُ هو الَّذِي قد قُصِرا؛ أيْ: سُمِّيَ مَقْصُورًا، من القصرِ بمعنى الحَبْسِ، وإنما سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه قد حُبِسَ ومُنِعَ مِن جِنْسِ الحركةِ (م).

(٣) في (ن): «فذكر». (٤) من (ن).

(٥) وضع في (ص)، (ع) على حرفي العين والصاد فتحةً، ورسمت في (ع): «عصى».

(٦) رسمت في (س)، (ص)، (ع): «رَحَا». ووضع على الحاء فتحةً في (س)، (ص)، وزاد في (ص)، (ع): فتحة على الراء ـ أيضًا.

(٧) ليس في (ع). (٨) من (ن).

(٩) من (ن).

(١٠) وهذا غير الكسرة فيما لا ينصرف؛ فإنه تقدر فيه الفتحة. وهذا التقدير: لتعذر النطق بالحركات وإظهارها على الألف؛ لأن الألف اللينة لاستطالتها وجريها مع النفس ـ يتعذر تحريكها إلا بقلبها همزة. «الخضري» (١/ ٤٩)، و«كشف النقاب» =

= (١/ ٢٩٠ رفع الحجاب).

[ضابط التعذر] وضابط التعذر: ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره.

[المواضع التي يقدر فيها الحركات الإعرابية]

[المواضع التي يقدر فيها الحركات الإعرابية]:

هي سبعة عشر موضعًا:

الأول: المقصور؛ نحو: جاء الفتى.

الثاني: المنقوص؛ نحو: جاءت أسماء.

الثالث: ما سكن للوقف؛ نحو: جاء زيدْ.

الرابع: الإدغام؛ نحو: يضرب بّكر وداود جالوت.

الخامس: التخفيف؛ كتسكين ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿بُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، و﴿رُسُلُنَا﴾ [العنكبوت: ٣١]، ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. والصحيح: جوازه نثرًا للقراءة به في السبع.

السادس: الاتباع؛ نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

السابع: المحكي؛ كالعلم المركب إسنادًا.

الثامن: المضاف لياء المتكلم حتى في حال جره؛ لسبق حركة المناسبة على الإعراب.

التاسع: ما بدل ياء المناسبة؛ كيا غلامًا.

العاشر: التقاء الساكنين؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

الحادي عشر: ما أدغم في آخره؛ كلم يشد.

الثاني عشر: ما حرك من القوافي كقوله:

أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي ... وَأَنَّكِ مَهْما تَأْمُري القَلْبَ يَفْعَلِ

والظاهر: أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلًا.

الثالث عشر: تقدير (النون) في الأفعال الخمسة عند تأكيدها ـ كما مرَّ.

الرابع عشر: تقدير الأحرف الثلاثة في الأسماء الستة إذا وليها ساكن؛ كأبي الرجل.

الخامس عشر: تقدير ألف المثنى؛ كغلاما المرأة.

السادس عشر: تقدير (الواو) و(الياء) في جمع غير المقصور؛ كصالحو القوم، ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]. أما في جمع المكسور: فيحركان للساكن كياء =

[المقصور] [فالمقصورُ: هو الاسمُ المعرَبُ الذي في[1] آخِرِه ألفٌ لازمةٌ، (فاحْتَرَزَ بـ(الاسمِ) من[2] الفعلِ)[3]، نحوِ: يَرْضَى[4] وبـ(المُعْرَبِ) من[5] المبنيِّ، نحوِ*: ذَا، «وبـ(الألِفِ) من المنقوصِ، نحوِ: القاضِي، كما سيأتي»[6]، وبـ(لازمةٌ) (مِن المُثَنَّى فِي حالةِ الرفعِ، نحوُ: الزيدانِ؛ فإنَّ ألِفَه لا تَلْزَمُه؛ إذ تُقْلَبُ ياءً فِي الجرِّ والنصبِ، نحوِ: رأيتُ الزيديْنِ)[7][8].

= المثنى، ولا تحذف لعدم ما يدل عليها لفتح ما قبلها أبدًا. والظاهر: أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر.

السابع عشر: تقدير الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعًا؛ كجاء مسلمي؛ لذهاب صورتها، إذ أصله: مسلمون لي، حذفت النون واللام للإضافة، وقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء، وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها.

قال ابن الحاجب: وتقديرها للثقل؛ لأن الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم. فرُدَّ عليه: بأنها تتعذر ما دامت الياء الأولى، فاللائق: أنه للتعذر نظرًا للحال الراهنة ـ كما قدروه في الفتى للتعذر، مع أن أصل الألف لا تتعذر عليها الحركة؛ بل تثقل، لكن أنت خبيرٌ بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفًا ـ ليس مجرد الثقل كما هنا؛ بل تحركه بأي حركةٍ كانت، ولو خفيفة ـ مع فتح ما قبله؛ فاعتبر فيه الحال الراهنة؛ لأن الياء الأصلية ـ لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا؛ فتدبر هذا.

والمختار ـ وفاقًا لأبي حيان ـ أن إعرابه لفظي؛ لوجود ذات الواو، وتغير صفتها لعلة تصريفية ـ لا يقتضى تقديرها، والله أعلم. انظر: «حاشية الخضري» (١/ ٥١)، و«رفع الحجاب» (١/ ٢٩٢).

(١) ليس في (س)، (ع). (٢) في (ع): «عن».

(٣) العبارة في (س): «فخرج بالاسم [١٧/ و] الفعلُ». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.

(٤) وخرج الحرف كـ (إلى)؛ فهذا آخره ألف قبلها فتحة، ولا يسمى مقصورًا؛ لأنه حرف؛ والمقصور خاص في الاصطلاح بالاسم.

(٥) في (ع): «عن».

(٦) العبارة فيما بين القوسين المزدوجين في (س): «وبقولنا: «ألف» ـ ما آخره ياء، وهو المنقوص، نحو القاضي».

(٧) مكان هذه العبارة ـ بين القوسين ـ في (س): «نحو الزيدان».

[الاشتقاق اللغوي للام المقصور]= (٨) **[الاشتقاق اللغوي للمقصور]**:

= المقصور: اسم مفعول من القصر، وسمّي مقصورًا لأحد أمرَيْن:

الأول: إمّا أن يكون من القَصْر، وهو الحَبْس؛ من قوله ﷻ: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ [الرحمٰن: ٧٢].

ومنه قول الشاعر:

قد قصَرْنا السناءَ بَعدُ عَليهِ ... وهْو للذَّودِ أن يُقَسَّمنَ جارُ

ومنه قول الآخر:

وأنتِ التي حبّبتِ كل قَصِيَرةٍ ... إلى وإن لم تَدرِ ذاك القصائرُ
عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطَى شَرُّ النساء البَحاتِرُ

الثاني: أو من (قَصَرْتُه)؛ أي: نقصته من قَصْر الصلاة؛ من قوله تعالى: ﴿أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]؛ أي: تنقُصوا من عدد رَكَعاتها، أو هَيْأتها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد. ألا ترى أن قصر الصلاة إنما هو حبسُها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حُبس عما استحقه من الإعراب. «أسرار العربية» (ص٥٧)، و«شرح المفصل» (٦/ ٤٤ ـ ٤٥).

[أنواعه]:

[أنواع الاسم المقصور]

والمقصور على ضربَيْن: منصرفٌ، وغيرُ منصرف.

[١ ـ المنصرف]

١ ـ المنصرف: ما يدخله التنوينُ وحدَه؛ نحو: (عصا)، و(رحى). ثمّ يلتقي ساكنان الألفُ، التي هي لام الكلمة، والتنوينُ بعدها ساكنٌ، فيحذف لالتقاء الساكنين. **وكانت الألف أوْلى بالحذف** من التنوين لوجوه ثلاثة:

أحدُها: أن التنوين دخل لمعنًى، ويزول بزَوالِ ذلك المعنى، وليست الألف كذلك لأنّها لام الكلمة.

الثاني: أنّ الألف إذا حُذفت، بقي قبلها ما يدلّ على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها؛ وليس على حذف التنوين دليلٌ.

الثالثُ: أن الساكن الأول ـ هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع، فلذلك تقول: (هذا عصًا)، و(رأيت عصًا)، و(مررت بعصًا)، بالتنوين من غير ألف.

[٢ ـ غير المنصرف]

٢ ـ غير المنصرف: ما كان في آخِره ألفُ التأنيث المفردةُ؛ نحو: (حُبْلَى) و(سَكْرَى). فهذا **لا يدخله شيءٌ** من الإعراب؛ لأنّ في آخِره ألفًا، والألفُ لا تقبل الحركةَ؛ **ولا يدخله التنوين**؛ لأنّه غير منصرف، لأجل التأنيث اللازم، فتقول: (هذه حُبْلَى وسَكْرَى)، و(رأيت حبَلى وسكرَى)، و(مررت بحبلَى =

[المنقوص] وأشارَ بقولِه: (والثانِ منقوصٌ) إلى المُرْتَقِي][1]، فالمنقوصُ[2]: هو الاسمُ المعرَبُ الذي آخرُه ياءٌ لازمةٌ[3] قبلَها كسرةٌ[4]، * نحوُ: المُرْتَقِي، فاحْتَرَزَ[5] بـ(الاسمِ) عن الفعلِ، نحوَ: يَرْمِي، وبـ(المُعْرَبِ) عن المبنيِّ، نحوِ: *[6] الذي، وبقولِنا: (قبلَها كسرةٌ) مِنَ[7] التي قَبْلَها سكونٌ، نحوِ: ظَبْيٍ ورَمْيٍ، وهذا[8] معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيحِ؛ فِي رَفْعِه بالضمَّةِ، ونصبِه بالفتحةِ، وجَرِّه بالكسرةِ.

وحكمُ هذا المنقوصِ: أنه يَظْهَرُ فيه النصبُ[9] نحوُ: (رأيتُ

= وسكرَى)، فالألفُ ثابتةٌ على كلّ حال لا تُحْذَف، إلّا إذا لقِيها ساكنٌ بعدها من كلمة أخرى، نحوَ: (حُبْلَى الْقَوْمِ) و(سَكْرَى ابْنِكَ). «شرح المفصل» (١/ ١٢٩).

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ص).

(٢) في (س)، (ص): «والمنقوص». (٣) ليس في (س)، (ص).

(٤) [لِمَ سمي بالمنقوص؟]: [علة تسمية الاسم المنقوص بهذا الاسم]

سمّي منقوصًا؛ لأنه نقص شيئَيْن: حركةً وحرفًا. فالحركةُ: هي الضمّة أو الكسرة حُذفت للثقل؛ والحرفُ هو الياء، حُذف لالتقاء الساكنين. فتقول في الرفع: (هذا قاضٍ، يا فَتَى)؛ وفي الجرّ: (مررت بقاضٍ، يا فتى). وكان الأصل: (هذا قاضِيٌ)، بضمّ الياء وتنوينها، و(مررت بقاضِيٍ)، بكسر الياء وتنوينها أيضًا؛ فاستُثقلت الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها؛ لأنّها قد صارت مَدَّةً كالألف، لِسَعَةِ مَخْرَجها وكونِ حركةِ ما قبلها من جنسها، على ما تقدّم، فحُذفت الضمّة والكسرةُ لما تقدّم، ولمّا حُذفت سكنت الياءُ، وكان التنوين بعدها ساكنًا، فحُذفت لالتقاء الساكنين، على ما ذكرناه في المقصور. فلذلك تقول في الرفع: (هذا قاضٍ)؛ وفي الجرّ: (مررت بقاضٍ). قال الله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وقال: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وتقول في النصب: (رأيت قاضِيًا)، تُثْبِت الفتحة لخفتها. قال الله تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وقال: ﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]. «شرح المفصل» (١/ ١٢٩).

(٥) في (س): «واحترز»، وفي (ص): «فاحترزنا».

(٦) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ع)، قد يكون انتقال نظرٍ.

(٧) في (ن): «عن». (٨) في (ن): «فهذا».

(٩) (م) من العربِ مَن يُعامِلُ المنقوصَ فِي حالةِ النصبِ معاملتَه إيَّاه فِي حالتَي الرفعِ = [بعض العرب يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة في حالتي الرفع والجر]

القاضِيَ)، وقالَ اللهُ تعالى[(١)]: ﴿(يَٰقَوْمَنَآ)[(٢)] أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ؛ [لِثِقَلِهِمَا على الياءِ[(٣)]][(٤)]، نحوُ:

= والجرِّ، فيُقَدِّرُ فيه الفتحةَ عَلَى الياءِ أَيْضًا؛ إجراءً للنصبِ مُجْرَى الرفعِ والجرِّ، وقد جاءَ مِن ذَلِكَ قولُ مَجْنُونِ لَيْلَى:

ولَـوْ أَنَّ وَاشٍ بِـالـيَـمَـامَـةِ دَارُهُ ... ودَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقولُ بِشْرِ بنِ أبي خَازِمٍ، وَهوَ عربيٌّ جاهليٌّ:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِن أسماءَ كَافِي ... ولَيسَ لِنَأْيِهَا إذْ طَالَ شَافِي

فأنتَ تَرَى المجنونَ قالَ: **(أَنَّ وَاشٍ)**؛ فسَكَّنَ الياءَ ثُمَّ حَذَفَها ـ معَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ؛ لكونِه اسمَ «أنَّ»، وترَى بِشْرًا قالَ: **(كَافِي)** معَ أَنَّهُ حالٌ مِن النَّأْيِ أو مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ.

وقدِ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي ذلك؛ فقالَ المُبَرِّدُ: هو ضرورةٌ، ولكنَّها من أحسنِ ضَرُورَاتِ الشعرِ. والأصحُّ: جوازُه فِي سَعَةِ الكلامِ؛ فقد قُرِئَ **(مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ)** [قراءة جعفر بن محمد الصادق ـ كما في «المحتسب لابن جني» (١/ ٢١٧)]، بسكونِ الياءِ (م).

(١) كان الأليق أن يقال: قال الله تعالى ـ فيما حكاه عن الجنِّ المؤمن.. إلخ. ولهذا نظائر في كلام ابن عقيل ستأتي، فليتدبر ذلك.

(٢) ليس في (س)، لكن كتبها في الحاشية؛ استدراكًا، وعليها علامة التصحيح.

(٣) من (ن)، وهو اسم طائر ـ كما في «النحو الوافي» (١/ ١٨٨).

(٤) (م) مِن العربِ مَن يُعامِلُ **المنقوصَ** فِي حالتَيِ الرفعِ والجرِّ ـ كَمَا يُعامِلُه فِي حالةِ النصبِ، فيُظْهِرُ الضمَّةَ والكسرةَ عَلَى الياءِ كَمَا يُظْهِرُ الفتحةَ عليها، وقد وَرَدَ مِن ذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

[بعض العرب: يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر معاملة النصب]

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ ماضِيِ ... ويومًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ

وقولُ الشَّمَّاخِ بنِ ضِرَارٍ الغَطَفَانِيِّ:

كَأَنَّهَا وقَدْ بَدَا عَوَارِضُ ... وفَاضَ مِن أَيْدِيِهِنَّ فَائِضُ

وقولُ جَرِيرٍ ـ أَيْضًا:

وعِرْقُ الفَرَزْدَقِ شَرُّ العُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ

ولا خِلافَ بينَ أَحَدٍ مِن النُّحَاةِ ـ فِي أنَّ هَذَا ضرورةٌ لا تَجُوزُ فِي حالةِ السَّعَةِ، **والفرقُ بينَ هَذَا والذي قبلَه**: أنَّ فيما مَضَى حَمْلَ حالةٍ واحدةٍ عَلَى حالتَيْنِ، ففيه حملُ النصبِ عَلَى حالتَيِ الرفعِ والجرِّ، فأَعْطَيْنَا الأقلَّ ـ وَهوَ النصبُ ـ حكمَ =

(جاءَ[١] القاضِي، ومَرَرْتُ بالقاضِي)، فعلامةُ الرفعِ: ضمَّةٌ مقدَّرَةٌ على الياءِ، وعلامةُ الجرِّ: كسرةٌ مقدَّرَةٌ على الياءِ.

[مذهب الكوفيين في المعتل بالواو]

وعُلِمَ ممَّا ذُكِرَ ـ أنَّ الاسمَ لا يكونُ فِي آخِرِه واوٌ قبلَها ضمَّةٌ. نعمْ إنْ كانَ مبنيًّا وُجِدَ ذلك فيه، نحوُ: هو، ولم يُوجَدْ ذلك فِي المُعرَبِ ـ إلَّا فِي الأسماءِ الستَّةِ فِي حالةِ الرفعِ، نحوُ: (جاءَ أَبُوه)، وأجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ فِي موضعيْنِ آخريْنِ:

أحدُهما: ما سُمِّيَ به مِن الفعلِ، نحوُ: يَدْعُو ويَغْزُو.

والثاني: ما كانَ أعجميًّا، نحوَ: هِنْدُو[٢]، وقَمَنْدُو[٣]. (والله أعلم)[٤].

[تعريف الفعل المعتل وإعرابه]

[ص] **[٤٩] وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أو وَاوٌ او يَاءٌ فمُعْتَلًّا عُرِفْ**[٥]

الأكثرِ؛ ولهذا جَوَّزَهُ بعضُ العلماءِ فِي سَعَةِ الكلامِ.

= وورَدَ فِي قِرَاءَةِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ ﷺ: **﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾** [«المحتسب لابن جني» (١/٢١٧)]، أما هَذَا: ففيه حَمْلُ حالتيْنِ ـ وهما حالةُ الرفع وحالةُ الجرِّ ـ عَلَى حالةٍ واحدةٍ، وَهِيَ حالةُ النصبِ، وليسَ مِن شأنِ الأكثرِ ـ أنْ يُحْمَلَ عَلَى الأقلِّ؛ ومِن أجلِ هَذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ النُّحاةِ عَلَى أنَّهُ ضرورةٌ يُغْتَفَرُ مِنها مَا وقَعَ فِعلًا فِي الشعرِ، ولا يُنْقَاسُ عليها (م).

(١) في (ح): «جاءني».

(٢) في (ن): «سمندو». وذكر في (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

أقول: «سمندو»: حصن ببلاد الروم، وفي شأنه قال المتنبي:

فإنْ يُقْدِمْ فَقَدْ زُرْنَا سَمَنْدُو ... وإن يُحْجِمْ فَمَوْعِدُه الخَلِيجُ

وينظر: «شرح معاني شعر المتنبي» لابن الإِفْلِيلي (١/٣٣٩)، وله ذكر في «معجم البلدان» (٣/٢٥٣)، **وأمّا «هندو»**: فلم أقف في معناه على شئ ـ مع كثرة نظر ومطالعة، فالله أعلم.

(٣) من (ن).

(٤) من (ع).

(٥) (م) (أيُّ) هو مجموعُ جملةِ الشرطِ والجوابِ ـ عَلَى الَّذِي نَخْتَارُه فِي أخبارِ أسماءِ الشرطِ الواقعةِ مبتدأً، والتقديرُ: أيُّ فعلٍ مضارعٍ كَانَ هو ـ أي: الحالُ والشأنُ ـ آخِرَه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ؛ فقدْ عُرِفَ هَذَا الفعلُ بأنه مُعْتَلٌّ، يُرِيدُ: أنَّ المعتلَّ من =

[ش] أشارَ إلى أنَّ المُعْتَلَّ مِن الأفعالِ: هو[1] ما كانَ فِي آخِرِه واوٌ (قَبْلَها ضمَّةٌ)[2]، نحوُ: يَغْزُو، [١٧/ظ] أو ياءٌ قبلَها كسرةٌ، نحوُ: يَرْمِي، أو ألفٌ قبلَها فتحةٌ، نحوُ: يَخْشَى.

[ص] [٥٠] فالألفَ انْوِ فيه غيرَ الجَزْمِ ... وأَبْدِ نَصْبَ ما كـ(يَدْعُو، يَرْمِي)[3]

[٥١] والرفعَ فيهما انْوِ، واحْذِفْ جَازِما ... ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

[ش] ذَكَرَ فِي هذيْنِ البَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الإعرابِ فِي الفعلِ المعتَلِّ، فذَكَرَ أنَّ الألفَ يُقَدَّرُ فيها غيرُ الجزمِ، وهو الرفعُ والنصبُ، نحوُ: (زيدٌ يَخْشَى)، فيَخْشَى: مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألفِ، و(لَنْ يَخْشَى) فيَخْشَى: (فعل مضارع)[4] منصوبٌ وعلامةُ][5] النصبِ فتحةٌ مقدَّرَةٌ على الألفِ، وأمَّا الجَزْمُ فيَظْهَرُ؛ لأنَّه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ[6]، نحوُ: لم يَخْشَ.

وأشارَ بقولِهِ: **(وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي)** - إلى أنَّ النصبَ يَظْهَرُ فيما آخِرُه واوٌ أو ياءٌ، نحوُ: **(لنْ يَدْعُوَ ولنْ يَرْمِيَ)**، وأشارَ بقولِهِ: **(والرفعَ فيهما انْوِ)** - إلى أنَّ الرفعَ يُقَدَّرُ فِي الواوِ والياءِ، نحوُ: (يَدْعُو ويَرْمِي)، فعلامةُ الرفعِ: ضمَّةٌ مقدَّرَةٌ فِي[7] الواوِ والياءِ.

وأشارَ بقولِهِ: **(واحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ)** إلى أنَّ الثلاثَ - وهي

= الأفعالِ المُعْرَبَةِ: هو مَا آخِرُه حرفُ عِلَّةٍ؛ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ (م).

(١) ليس في (ص)، والذي في (ع): «وهو».

(٢) ليس في (س)، (ص)، وكتبها في النسختين في الحاشية تصحيحًا. وكذا قوله: (قبلها فتحة)، (قبلها كسرة) الآتيتين، فتأمل!

[النصب يظهر في المعتل بالواو]

(٣) (م) يُرِيدُ: أنَّ مَا كَانَ من الأفعالِ المعربَةِ آخرَه ألفٌ - يُقَدَّرُ فيه الرفعُ والنصبُ؛ اللذانِ هُمَا غيرُ الجزمِ، ممَّا يَلْحَقُ الأفعالَ من أنواعِ الإعرابِ، وَمَا كَانَ من الأفعالِ المعربةِ آخِرَه واوٌ كيَدْعُو أو ياءٌ كَيَرْمِي - يَظْهَرُ فيه النصبُ (م).

(٤) ليس في (ع)، (ح).

(٥) في (س): «فعلامته».

(٦) من (ن)، (ح). نعم، ذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة: «الأخير».

(٧) في (ن): «على».

الألفُ والواوُ والياءُ ـ تُحْذَفُ فِي الجزمِ *][1]، نحوُ: ([لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ][2]، ولم يَرْمِ)، فعلامةُ الجزمِ: حَذْفُ الألفِ والواوِ والياءِ.

[ملخص الكلام في إعراب الفعل المعتل]

وحاصلُ ما ذُكِرَ[3]: أنَّ الرفعَ يُقَدَّرُ فِي الألفِ والواوِ والياءِ، وأنَّ الجزمَ يَظْهَرُ فِي الثلاثةِ[4] بحذفِها، وأنَّ النصبَ يَظْهَرُ فِي [الواوِ وَالياءِ][5] ويُقَدَّرُ فِي الألفِ[6]. (والله ﷻ أعلم)[7].

❁ ❁ ❁

(١) هنا انتهى الخرم المشار إليها آنفًا ـ في النسخة: (ك).

(٢) في (ك): «لم يغز، ولم يخش». (٣) في (ن): «ذكره».

(٤) في (ح): «الثلاث». ورسمت في (ع)، (ك) «الثلثة»؛ على الرسم القديم.

(٥) في (ن): «الياء والواو».

(٦) (م) وقد وَرَدَ عن بعضِ العربِ: نصبُ الفِعْلِ المضارعِ المُعْتَلِّ بالواوِ أو بالياءِ بفتحةٍ مقدَّرَةٍ، ومن ذَلِكَ قولُ عامرِ بنِ الطُّفَيْلِ:

[ما ورد عن العرب خلاف القاعدة السابقة]

فما سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عن وِرَاثَةٍ   أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

ومِن ذَلِكَ قولُ حُنْدُجِ بنِ حُنْدُجٍ:

ما أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ   مَن دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صولُ

كما ورَدَ عنهم: جزمُ الفِعْلِ المعتلِّ بالسُّكُونِ، وبقاءُ حرفِ العِلَّةِ، كقولِ عَبْدِ يَغُوثَ:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا (م)

(٧) من (ح).

النكرةُ والمعرفةُ(١)(٢)

(١) لما كان كثير من الأحكام النحوية تُبتنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية ـ شرع المصنف في الكلام عليهما.

واعلم أن الفائدة إنما تحصل في الغالب بالمعرفة لا بالنكرة؛ من حيث كان الإخبار عن الشيء ثنيًا عن معرفة ذلك الشيء.

فإذا قلت: تكلم زيدٌ، حصلت به فائدةٌ. فإن قلت: تكلم إنسانٌ، لم يفد شيئًا، إذ لا يخلو الوجود من إنسان يتكلم، فقد كان هذا المعنى حاصلًا قبل الكلام به، فلم يفد الإخبار بذلك فائدة زائدة. وكذلك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، حصلت للمخاطب فائدة، فلو قلت: رجلٌ قائمٌ، لم يفد شيئًا، فلما كان الأمر هكذا، وكانت الإفادة في الغالب لا تحصل إلا مع المعرفة، والنكرة بضد ذلك، وأيضًا: فقد تقع النكرة في موضع لا تقع فيه المعرفة، وقد تحصل الفائدة بالنكرة على خلاف ما تحصل بالمعرفة ـ افتقر إلى بيان هذين النوعين لينبني حكم الإفادة على ذلك، فأخذ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر ذلك ليصل الناظر إلى أحكام الجمل المفيدة بعد تحصيل ما يكون به الإخبار مفيدًا مما ليس كذلك، ثم إن النكرة لا تنحصر أنواعها، لكن قد تعرف بالرسم، والمعرفة تنحصر أنواعها؛ فأتى للنكرة برسم جامع مانع يميزها عن المعرفة. «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٢)، «شرح الشاطبي للألفية» (١/ ٢٤٢).

(٢) (م) أصلُ النَّكِرَةِ ـ مَصْدَرُ (نَكِرْتُ الرجلَ) ـ بكسرِ الكافِ ـ وفي القرآنِ الكريم: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠]، وأصلُ المعرفةِ: مصدرُ (عَرَفْتُ الرجلَ) مِن بابِ ضَرَبَ. أو يَكُونُ أصلُ النكرةِ: اسمَ مصدرِ (نَكَّرْتُ) بتشديدِ الكافِ، والمعرفةِ اسمَ مصدرِ (عَرَّفْتُ) بتشديدِ الراءِ ـ ثمَّ نُقِلَ كلٌّ مِنهما: **الأوَّلُ**: اسمًا للاسمِ المنكَّرِ، **والثاني**: اسمًا للاسمِ المعرَّفِ، وهما حينَئذٍ اسْما جِنْسٍ وليسا عَلَمَيْنِ؛ وإلَّا لوَجَبَ مَنْعُهما من الصرفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ اللفظيِّ؛ كحَمْزَةَ وطَلْحَةَ (م).

[فائدة جليلة]:

[المعرفة مصدر وقع موقع الاسم]

اعلم أن المعرفة ـ من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة: =

= الشيء المعروف؛ كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]؛ أي: مَخْلُوقُه، وكذلك النكرةُ بمعنى **المنكور**، والمرادُ بالمعرفة: (ما خَصَّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيرَه)، وذلك متعلّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّمُ ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطبُ، فيكون منكورًا؛ كقول القائل لمن يخاطبه: (في داري رجلٌ)، و(لِي بُسْتانٌ)، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلّمُ أيضًا، نحو قولك: (أنا في طَلَبِ غلامٍ أشتريه، ودارٍ أكتريها)، ولا يكون قصدُه إلى شيء بعينه.

[الأصل في الاسم كونه نكرةً]

والنكرة هي الأصل، والتعريف حادثٌ ـ هذا مذهب سيبويه؛ لأنّ الاسم نكرة في أوّلِ أمره؛ مبهمٌ في جنسه، ثمّ يدخل عليه ما يُفْرِد بالتعريف، حتى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه؛ كقولك: (رجلٌ)، فيكون هذا الاسم لكلّ واحد من الجنس، ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحدٍ بعينه، فتقول: (الرجلُ)، فيكون مقصورًا على واحد بعينه، فالنكرةُ سابقةٌ؛ لأنّها اسم الجنس الذي لكلّ واحد منه مثلُ اسم سائرِ أُمَّتِه، وضعه الواضعُ للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفةً إلَّا وأصلُها النكرة؛ إلَّا اسمَ الله تعالى؛ لأنّه لا شريكَ له ﷻ، فالتعريفُ ثانٍ أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حُدّث عن النكرة، لَمَا علم المخاطبُ عمَّن الحديثُ، ويزيد ما ذكرناه عندك وُضوحًا: أنّ الإنسان حين يُولَد، فيُطلَق عليه حينئذ اسمُ رجل، أو امرأةٍ، ثمّ يُميَّز باللَّقَب، والاسم. «شرح الكتاب» للسيرافِي (٦/ ٨١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٢٥٢).

نعم، ذهب الكوفيون وابن الطراوة ـ إلى أن الأمر ليس على ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيد وزيدٍ آخر، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف.

ومنها: ما لا يفارقه التعريف أصلًا كالمضمرات.

ومنها: ما التنكير فيه قبل التعريف، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح.

وانفصل عن هذان الأستاذ أبو علي؛ بأن قال: لم يلتفت سيبويه هنا في التعريف والتنكير ـ إلا إلى حال الوجود لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود ـ كان التنكير قبل التعريف صحيحًا؛ لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع، ووضعهما على التنكير؛ إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع، فالذي قاله سيبويه صحيح، لا اعتراض عليه، إذ الذي =

[تعريف النكرة] [ص] [٥٢] نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا(١) أو واقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرَا [١٨/ و]

[ش] النكرةُ: ما يَقْبَلُ (أَلْ)، وتُؤَثِّرُ فيه التعريفَ، أو يَقَعُ موقعَ ما يَقْبَلُ (أَلْ)(٢). . . . .

= حصل له التعريف تناوله النكرة قبل. «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

(١) [العلاقة بين النكرة والعموم]:

[العلاقة بين النكرة والعموم] وقد تكلم النحويون هنا في النكرات بالنسبة إلى العموم والخصوص، فقالوا: أنكر النكرات شيءٌ ثم مُتحيزٌ ثم جسم ثم نامٍ ثم حيوانٌ ثم ماشٍ ذو رجلين ثم إنسانٌ ثم رجلٌ. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد منها ما هو في مرتبته، **فشيءٌ** ليس له ما هو في مرتبته لأنه أعم النكرات، **ومتحيزٌ** في مرتبته غير متحيز، وهو الله تعالى، **وجسمٌ** في مرتبته هيئةٌ، **ونام** في مرتبته غير نام كالحجر، **وحيوان** في مرتبته جمادٌ، **وماشٍ** في مرتبته سابحٌ وطائرٌ، **وذو رجلين** في مرتبته غير ذي رجلين وذو أرجل، **وإنسانٌ** في مرتبته بهيمةٌ، **ورجلٌ** في مرتبته امرأةٌ. **وضابط هذا**: أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولا تدخل تحت غيرها، فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها، فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص. «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٣).

(٢) حال من (أل) أي: حالة كون (أل) مؤثرًا فيما دخل عليه.

[الاعتراض على تعريف الناظم للنكرة] (م) **اعْتَرَضَ قومٌ عَلَى هَذَا التعريفِ**: بأنه غيرُ جامعٍ؛ وَذَلِكَ لأنَّ لنَا أسماءً نكراتٍ لا تَقْبَلُ (أَلْ)، ولا تَقَعُ موقِعَ مَا يَقْبَلُ أَلْ، وَذَلِكَ أربعةُ أشياءَ:

الحالُ فِي نحوِ: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، **والتمييزُ** فِي نحوِ: (اشْتَرَيْتُ رِطْلًا عَسَلًا)، **واسمُ لا النافيةِ للجنسِ** ـ فِي نحوِ: (لا رجلَ عندَنا)، **ومجرورُ رُبَّ** فِي نحوِ: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُهُ).

والجوابُ: أنَّ هذه كلَّها تَقْبَلُ (أَلْ) مِن حَيْثُ ذاتُها، لا مِن حَيْثُ كونُها حالًا، أو تَمييزًا، أو اسمَ لا، أو مجرورَ رُبَّ.

واعْتُرِضَ عليه أَيْضًا: بأنه غيرُ مانعٍ؛ وَذَلِكَ لأنَّ بعضَ المعارِفِ يَقْبَلُ (أَلْ)؛ نحوُ: يهودَ ومجوسَ، فإِنَّكَ تقولُ: اليهودُ، والمجوسُ. وبعضُ المعارفِ يقعُ موقِعَ مَا يَقْبَلُ (أَلْ)، مثلُ: ضَمِيرِ الغائبِ العائدِ إِلَى نكرةٍ، نحوُ قولِكَ: لَقِيتُ رَجُلًا فأَكْرَمْتُه، فإِنَّ هَذَا الضميرَ واقعٌ موقعَ (رجلٍ) السابقِ وَهوَ يَقْبَلُ (أَلْ).

والجوابُ: أن يهودَ ومجوسَ اللذيْن يَقبلانِ (أَلْ) ـ هُمَا جَمْعُ يَهُودِيٍّ ومَجُوسِيٍّ، فهما نَكِرَتَانِ، فَإِنْ كانَا عَلَمَيْنِ عَلَى القَبِيلَيْنِ المعروفيْنِ لم يَصِحَّ دخولُ (أَلْ) عليهما. =

فمثالُ ما يَقْبَلُ (ألْ)، [وتُؤَثِّرُ فيه التعريفَ][(١)] (رجلٌ)، تقولُ[(٢)]: الرجلُ.

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (وتُؤَثِّرُ[(٣)] فيه التعريفَ) ممَّا يَقْبَلُ (ألْ) ولا يُؤَثِّرُ[(٤)] فيه التعريفَ، كعَبَّاسٍ عَلَمًا؛ فإنَّكَ تقولُ فيه[(٥)]: العباسُ، فتَدْخُلُ[(٦)] [عليه (ألْ)][(٧)] لكنَّها[(٨)] لم تُؤَثِّرْ فيه التعريفَ؛ لأنَّه معرفةٌ[(٩)] قبلَ دخولِها عليه[(١٠)].

ومثالُ ما وَقَعَ موقعَ ما يَقْبَلُ (ألْ): ذو التي بمعنى صاحبٍ، نحوُ: (جاءَنِي ذو مالٍ)؛ [أي: صاحبُ مالٍ][(١١)]، فذو نكِرةٌ، وهي لا تَقْبَلُ (ألْ) [لكنها واقعةٌ موقِعَ (صاحبٍ)][(١٢)]، وصاحبٌ يَقْبَلُ (ألْ)، نحوُ: الصاحبُ.

= وأمَّا ضميرُ الغائبِ العائدُ إِلَى نَكِرَةٍ ـ فهو عندَ الكُوفِيِّينَ نكرةٌ، فلا يَضُرُّ عندَهم صِدْقُ هَذَا التعريفِ عليه.
والبَصريُّونَ يَجْعَلُونَه واقعًا موقعَ (الرجلِ)، لا مَوْقِعَ رَجُلٍ، وكأنَّكَ قلتَ: لَقِيتُ رجلًا فأَكْرَمْتُ الرجلَ، كَمَا قالَ تعالى: ﴿...كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. وإذا كَانَ كذلك: فهو واقعٌ موقعَ مَا لا يَقْبَلُ (ألْ)، فلا يَصْدُقُ التعريفُ عليه (م).

(١) من (س)، (ن).
(٢) في (ص)، (ن): «فتقول».
(٣) في (ك)، (ع): «ويؤثر».
(٤) في (ص)، (ن): «تؤثر».
(٥) من (ن).
(٦) في (ك): «تدخل».
(٧) في (س): «(أل) عليه».
(٨) في (ح): «ولكنها».
(٩) في (س)، (ك): «معرف».
(١٠) وإنما دخلت عليها «أل» للمح الأصل بها وهو التنكير، كـ(النعمان)؛ فإنه في الأصل: اسم عين للدم؛ بالدال المهملة وتخفيف الميم، وظاهر كلامه: أن (أل) في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام، وقال الشاطبي «شرح الألفية» (١/ ٣٥٧): لم تدخل عليها وهي أعلام؛ بل على تقدير تنكيرها، لتكون (أل) مشعرة بأصلها من الصفة، فدخولها عليها كدخولها على (القائم والقاعد) وبابه، وهذا معنى ما ذكر سيبويه «الكتاب» (٢/ ١١٠) وما بعدها. ثم قال: فإذا ثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرًا، ولمح الصفة؛ صار التعريف مشكلًا. **وأجاب عنه** ـ بما حاصله: أنها لم تؤثر تعريفًا، فيما لم يكن فيه تعريف. قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٩٤): «وفيه نظر يظهر بالتأمل». [ما تفيده (ال) إذا دخلت على الأعلام]
(١١) ليس في (ص).
(١٢) ليس في (ك).

[المعرفة] [ص] **[٥٣]** **وغَـيْـرُهُ مَـعْـرِفَـةٌ، كَـ(هُـم، وذِي،** **وهِنْدَ، وابْنِي، والغُلَام، والَّذي)**(١)

[ش] أي: غيرُ النَّكِرَةِ المعرفةُ(٢)، وهي ستَّةُ أقسامٍ: **المُضْمَرُ** كهُمْ، واسمُ الإشارةِ كذِي، **والعَلَمُ** كهِنْدَ، **والمُحَلَّى بالألِفِ واللامِ** كالغلامِ، **والموصولُ**؛ كالذي، وما أُضِيفَ إلى واحدٍ منها(٣)؛ كابني(٤).

---

(١) (م) **(وذِي، وهِنْدَ، وَابْنِي، والغُلام، والذي)** كُلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى **(هُمْ)**، وفي عبارةِ المصنِّفِ قَلْبٌ، وَكَانَ حَقُّه أنْ يقولَ: والمعرفةُ غيرُ ذلكَ؛ لأنَّ المعرفةَ هِيَ المحدَّثُ عنها.

وهذه العبارةُ تُنبِئُ عن انحصارِ الاسمِ فِي النكرةِ والمعرفةِ، وَذَلِكَ هو الراجحُ عندَ علماءِ النحوِ، ومنهم قومٌ جَعَلُوا الاسمَ عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: النكرةُ، وَهوَ مَا يَقْبَلُ أَلْ؛ كرجلٍ وكريمٍ.

والثاني: المعرفةُ، وَهوَ مَا وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي شيءٍ بعينِه؛ كالضَّمِيرِ والعَلَمِ.

والثالثُ: اسمٌ لا هو نكرةٌ ولا هو معرفةٌ، وَهوَ مَا لا تَنْوِينَ فيه ولا يَقْبَلُ (أَلْ)؛ كمَن وما، وهذا الرأيُ ليسَ بسَديدٍ (م).

(٢) يرى الناظم كما في «شرح التسهيل» (١/ ١١٥): أنه لا يمكن حد المعرفة، وردَّه أبو حيان في «التذييل» (٢/ ١٠٧).

ويمكن الجمع: بأن عدم الإمكان يراد به عسر الحد، وهذا قد يسلم من وجهٍ. والله أعلم.

(٣) ليس في (ع)، وكتبها في الحاشية تصحيحًا. والذي في (ك): «منهما».

[مراتب المعارف] (٤) لم يذكر مراتب المعارف، وقد جعلها في «التسهيل» (١/ ١١٥ الشرح) ست مراتب، فأعلاها: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب ـ السالم عن إبهام، ثم المشار به، ثم الموصول وذو الألف واللام، وأما المضاف: فبحسب المضاف عليه.

وقال في «الكافية الشافية» (١/ ٢٢٢):

[المضمر أعرف المعارف عند الناظم]

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمْ — واسم إِشَارَةٍ ومَوصُولٌ مُتَمْ
وذُو أَدَاةٍ أو مُنَادى عُيِّنَا — فَذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

قال الخضري (١/ ٥٣): «وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون، ونحو أجمع في التوكيد ـ لذكرها في أبوابها، وذكر (سحر) فيما لا ينصرف، ويقاس به (أمس)، وبعضهم: يرد ذلك إلى ما هنا؛ لأن تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة المقدرة، والباقي بـ(أل) مقدرة، لكن اختار في «التسهيل» (ص١٧٩): أن =

وسَنَتَكَلَّمُ(١) على هذه الأقسامِ، [إن شاء الله تعالى](٢). (والله ﷻ أعلم)(٣).

[ص][٥٤] فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ(٤) ـ كَـ(أَنْتَ، وَهُوَ) ـ سَمٍّ بالضميرِ [تعريف الضمير]

[ش] يُشِيرُ إلى أنَّ (الضميرَ)(٥)(٦): ....

= تعريف المنادى بالمواجهة له، والإقبال عليه؛ لا بـ(أل) فليس مما هنا.

[لفظ الجلالة أعرف المعارف على الإطلاق]

واعلم، أن (اسم الجلالة) أعرف المعارف **إجماعًا**. ثم الضمير على الأصح لا العلم، ولا الإشارة. وأعرفه: ضمير المتكلم، فالمخاطب، فالغائب: السالم من الإبهام؛ بأن يتقدمه اسم واحد كما في «التصريح» (٩٦/١ شرح خالد)، بخلاف جاء زيد وعمرو فأكرمته، فهذا كالعَلَم أو دونه، والمراد العَلَم الشخصي ـ كما في «التسهيل» (ص٣٠) وما بعدها. أما الجنسي: فالظاهر أنه دون الجميع، وأما المضاف، فكما أضيف إليه ـ عند المصنف مطلقًا، وعند الأكثر، إلَّا المضاف للضمير فكالعلم؛ لأنه يوصف به كمررت بزيد صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف؛ بل مثله أو دونه. **ورُدَّ** : بأنه لا ضرر في ذلك؛ بل هو الأنسب لكونها تعين الموصوف وتوضحه. ولذا اختاره ابن هشام «شرح الشذور» (ص٥٥٨) ـ تبعًا للفراء والشلوبين، وقال المصنف: إنه الصحيح... **نعم على** قول الناظم: ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع، والأنسب: كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقًا؛ لاكتسابه التعريف منه، ولأن نحو: (غلام زيد) ـ صادق بأي: غلمانه، ففيه إبهام عن (زيد)، اهـ ببعض تصرف.

(١) في (ح): «وسيتكلم». (٢) من (ص).

(٣) من (ح).

(٤) رسمت في (ح): «حضوري.... بالضميري»؛ على طريقة الخط العروضي.

(٥) في (ص)، (ح): «المضمر».

(٦) هو اصطلاح البصريين؛ يسمى عندهم بالضمير والمضمر. وهو اسم مفعول من أضمرته، إذا أخفيته وسترته؛ لأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر ـ مع ما فيه من حروف الهمس غالبًا. وهي (التاء والكاف والهاء)، وإطلاقه على البارز توسع. والضمير ـ بمعنى المضمر على حد قولهم: (عقدت العسل فهو عقيد)؛ أي: (معقود). وقيل: فعيل من الضمور، وهو الهزال؛ لقلة حروفه غالبًا. **والكوفيون** يسمونه: كناية ومكنيًّا؛ : أي كني به عن الظاهر اختصارًا؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح، قال ابن هانئ:

فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر =

ما دَلَّ على غَيْبَةٍ[(١)]، ....

= **فالضمير والكناية** بالاصطلاحين: اسْمًا لـ(ما وضع لتعيين مسماه)، وهو إما لمتكلم، كـ(أنا)، بزيادة الألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، أو المخاطب كـ(أنت)، بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين، أو الغائب كـ(هو)، بتمامها عند البصريين، و(الهاء) ـ وحدها عند الكوفيين. «التصريح (١/ ٩٥)، و«الخضري» (١/ ٥٣).

[لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين]

ولا فَرْقَ بين المضمر والمَكني ـ عند الكوفيين، فهُما من قبيلِ الأسماء المترادِفةِ، فمعناهما واحدٌ، وإن اختلفا من جهةِ اللفظ.

[تفريق البصريين بين المضمر والمكنى]

أمَّا البصريون، فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيّات، فكلُّ مضمر مَكنى، وليس كلُّ مكني مضمرًا.

فالكِنايةُ: (إقامةُ اسم مُقامَ اسم تَوْرِيَةً وإيجازًا)، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرةِ، نحو: (فُلان)، و(الفُلان)، و(كَيْتَ، وكَيْتَ) ، (وكَذَا، وكَذَا). فَفُلان كناية عن أعلام الأناسيّ، والفلان كناية عن أعلام البَهائم، و(كَيْتَ وكَيْتَ) كناية عن الحديث المُدْمَجِ. و(كَذَا وكَذَا) كنايةٌ عن العدد المبهَم.

وإذ كانت الكنايةُ قد تكون بالأسماء الظاهرةِ كما تكون بالمضمرة، كانت المضمراتُ نوعًا من الكنايات. «شرح المفصل» (١٥٣).

(١) أي: لفظ جامد وضع لذي غيبة... إلخ.

فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو: ذاك، وضمير الفصل عند البصريين؛ فإنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذتيهما، وخرج أيضًا: ما فيه (أل) الحضورية؛ كجئت الساعة، ونحو: يا زيد، فإن الحضور في ذلك ليس من الوضع؛ بل من القرائن.

والمراد بالحضور: خصوص التكلم والخطاب، بقرينة التمثيل ـ لا مطلق حضور؛ فخرج أسماء الإشارة ـ على أن حضورها لم يعتبر وضعًا، وإنما لزمها من كونها لا يشار بها إلا لحاضر، وبإيقاع (ما) على الاسم الجامد ـ خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب. فإنها مشتقة ـ على أن المراد هنا بالمتكلم: شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه، وبالمخاطب: شخص يوجه إليه الخطاب به، وبالغائب: ما تقدم له ذكر أي مرجع، وهذه ليست كذلك، وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة؛ بناء على أنها موضوعة للغائب؛ لأنها لم يتقدم ذكرها.

والأصح: أنها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور؛ فاستعمالها في كل منهما حقيقة.

واعلم أن ضمير الغائب ـ لا بد من تقدم مرجعه لفظًا، ولو بمادته كـ ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ =

كهُوَ، أو **حضورٍ**، وهو قِسمانِ: **أحدُهما**(١): ضميرُ المخاطَبِ، نحوُ: أنتَ، **والثاني**: ضميرُ المتكلِّمِ، نحوُ: أنا(٢).

= ﴿أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨]؛ أي: العدل المفهوم من ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾.

أو معنًى: بأن يعلم من السياق نحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ﴾ [النساء: ١١]؛ أي: الميت بقرينة ذكر الإرث، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴿٣٢﴾﴾ [ص: ٣٢]؛ أي: الشمس بقرينة ذكر العشيّ والإلهاء ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ﴾ [الجن: ١٧]؛ أي: صلاة العصر.

أو رتبة؛ كضرب غلامه زيد؛ فإن رتبة الفاعل قبل المفعول. ولا يعود على ما تأخر لفظًا ورتبة؛ إلا في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالإجمال ثم التفصيل، وهي: ضمير الشأن والقصة، والضمير المجرور برب، والمرفوع بنعم، أو بأول المتنازعين، والضمير المبدل مفسره كـ(**ضربته زيدًا، واللَّهُمَّ صلِّ عليه الرؤوف الرحيم**)، والضمير المخبر عنه بمفسره نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤].

وقولهم: (هي النفس تحمل ما حملت)، و(هي العرب تقول ما شاءت). وقيل: ضمير هذين للقصة. وقيل: من باب (ضربته زيدًا)، فجملة تقول وتحمل خبره. وفي «الهمع» (١/ ٢٦٤): أنه قد يرجع إلى نظير السابق نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١]؛ أي: عمر معمر آخر عندي درهم، ونصفه؛ أي: نصف درهم آخر.اهـ. «الخضري» (١/ ٥٣).

(١) ليس في (ح)، لكنه كتبها في الحاشية تصحيحًا.

(٢) أعرفُ المضمرات: المتكلِّمُ؛ لأنّه لا يُوَهِّمك غيره، ثمَّ **المخاطبُ**، والمخاطبُ تِلْوُ **المتكلّم** في الحضور والمشاهَدةِ. وأضعفُها تعريفًا: كنايةُ الغائب؛ لأنّه يكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ؛ حتّى قال بعضُ النحويّين: كنايةُ النكرة نكرةٌ. [ضمير المتكلم أعرف المضمرات]

فإن قال قائل: فقد يتكلم المتكلم فلا يعرفه السامع فيسأل عنه، فيقول: (من المتكلم؟)، كما يقال: (من المخاطب؟) إذا سمع خطاب لا يعرف المعنيّ به.

قيل له: المتكلم قد عرف حسًّا، وإن جهل نبه؛ لأن الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب ـ فهو يعاينه، ويسمع كلامه، وإن كان بينهما حجاب: فقد أحسّ كلامه بسمعه إياه، فأما سؤاله عنه ـ فكما يسأل الرجل عمن يعاينه، فيقول: من هذا؟ ومن الرجل؟ فيكشف ما ذكرناه أن رجلًا محجوبًا لو أحسّ بجماعة بقربه فسمع واحدًا منهم يقول: أنا قتلت فلانًا، وأنا فعلت وصنعت ـ علم أن القاتل هو المتكلم، لا يذهب وهمه إلى غيره، ولو سمع أنت قتلتَ فلانًا ـ لم يذهب وهمه إلى بعض من حضر دون بعض. «شرح الكتاب» (٩/ ٢٦)، و«شرح المفصل» (٣/ ١٥٤).

[الضمير المتصل] [ص] **[٥٥] وذُو اتِّصَالٍ مِنْـهُ مـا لا يُبْتَـدَا**(١) **ولا يَلِـي (إلَّا) اخْـتِيَـارًا أَبَـدَا**(٢)

[٥٦] كالياءِ والكافِ(٣) **مِن (ابْنِي أَكْرَمَكْ)** **والياءِ والْهَا مِن (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)**(٤)

[ش] المضمر(٥) البارِزُ(٦) يَنْقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ(٧)، فالمُتَّصِلُ: هو

---

(١) رسمت في (ح): «يُبْتدى».

(٢) (م) **(يُبْتَدَا)** فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: لا يُبْتَدَأُ به، كذا قالَ الشيخُ خالدٌ!! وَهوَ عجيبٌ غايةَ العَجَبِ؛ لأنَّ نائبَ الفَاعِلِ إذا كَانَ راجعًا إِلَى (ما) ـ كَانَ هو العائدَ، وَإِنْ كَانَ راجعًا إِلَى شيءٍ آخرَ غيرِ مذكورٍ ـ فَسَدَ الكلامُ، ولَزِمَ حذفُ العائدِ المجرورِ بحرفِ جرٍّ، معَ أنَّ الموصولَ غيرُ مجرورٍ بمِثْلِه، وَذَلِكَ غيرُ جائزٍ.
والصوابُ: أنَّ فِي قَوْلِهِ: **(يُبْتَدَأُ)** ضميرًا مُسْتَتِرًا؛ تَقْدِيرُهُ (هو) ـ يعُودُ إِلَى ما هو العائِدُ، وأنَّ أصلَ الكلام: مَا لا يُبْتَدَأُ به، فالجارُّ والمجرورُ نائبُ فاعلٍ، فحَذَفَ الجارَّ، وأَوْصَلَ الفعلَ إِلَى الضَّمِيرِ فاسْتَتَرَ فيه. فتَدَبَّرْ ذلك وتَفَهَّمْهُ. **(ولا)** الواوُ عاطفةٌ، لا: نافيةٌ، **(يَلِي)** فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا؛ تَقْدِيرُهُ: (هو) يعُودُ إِلَى (ما)، والجُمْلَةُ معطوفةٌ عَلَى جملةِ الصلةِ، **(إِلَّا)** قُصِدَ لفظُه: مَفْعُولٌ بِهِ لـ **(يَلِي)**، **(اختيارًا)**؛ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الخافضِ؛ أي: فِي الاختيارِ، **(أبدًا)** ظرفُ زمانٍ مُتَعَلِّقٌ بـ**(يَلِي)** (م).

(٣) تمثيل لأنواعه ومحاله، لكنه راعى الأعرف؛ فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب. وإن فاته تقديم المرفوع، وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة، فمثل للمتكلم والمجرور: بـ**(ابني)**، وللمخاطب والمنصوب: بـ**(أكرمك)**، وللمرفوع والغائب بـ**(سليه)**. «الخضري» (١/ ٥٤).

(٤) (م) وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هو، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صلةُ **(ما)**، والعائدُ إِلَى الموصولِ محذوفٌ؛ أي: سَلِيهِ الَّذِي مَلَكَهُ (م).

(٥) في (ص)، (ن): «الضمير». وهما مترادفان.

(٦) ليس في (ح).

[سبب تقسيم المضمرات إلى متصلة ومنفصلة] (٧) **فإن قيل**: ولِمَ كانت المضمراتُ متّصلة ومنفصلةً، وهلّا كانت كلُّها متّصلةً، أو منفصلةً؟
قيل: القياسُ فيها ـ أنّ تكون كلها متّصلةً؛ لأنّها أَوْجَزُ لفظًا، وأبلغُ في التعريف. وإنّما أُتي بالمنفصل؛ لاختلافِ مواقعِ الأسماء التي تُضمَر، فبعضُها يكون مبتدأً، =

الذي لا يُبْتَدَأُ [١٨/ظ] به[١]؛ ....

= نحو: (زيدٌ قائمٌ). فإذا كنيتَ عنه، قلتَ: (هو قائمٌ)، أو (أنت قائمٌ)، إن كان مخاطبًا؛ لأنَّ الابتداء ليس له لفظٌ يتصل به الضميرُ، فلذلك وجب أنّ يكون ضميرُه منفصلًا.

وبعضُها يتقدّم على عامله، نحو: (زيدًا ضربتُ). فإذا كنيتَ عنه مع تقديمه، لم يكن إلا منفصلًا، لتعذر الإتيان به متّصلًا مع تقديمه، فلذلك تقول: (إيّاه ضربتُ)، أو (إيّاك). قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، أتى بالضمير المنفصل لمّا كان المفعولُ مقدَّمًا.

وقد يُفصَل بين المعمول وعامله، فإذا كُني عنه لا يكون ضميرُه إلَّا مفصولًا، نحو: (ما ضَرَبَ زيدًا إلَّا أنتَ)، و(ما ضربتُ إلَّا إيّاك)، و(علّمتُ زيدًا إيّاه)، فلذلك كانت متّصلةٌ ومنفصلةٌ، والذي يُؤيِّد عندك ذلك: أنّ الاسم المجرور، لمّا كان عاملُه لفظيًّا، ولا يجوز تقديمُه عليه، ولا فصلُه عنه - لم يكن له ضميرٌ إلَّا متصلٌ، والمتّصل أَوْغَلُ في شَبَهِ الحرف لعدم استبداده بنفسه، وأعرفُ من المنفصل على ما ذكرنا، والمنفصلُ جارٍ مجرى الأسماء الظاهرةِ في استبداده بنفسه، وعدمِ افتقاره إلى ما يتّصل به. «شرح الكتاب» (٩/ ٣٥)، «اللباب» (١/ ٤٧٤)، «شرح المفصل» (٣/ ١٥٥).

(١) **[أقسام الضمير المتصل]:** [أقسام الضمير المتصل]

يقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب - من رفع ونصب وجر - إلى ثلاثة أقسام: [المختص بالرفع فقط]

الأول: ما يختص بمحل الرفع فقط، وهو خمسةٌ:

أحدها: التاء مضمومة كانت أو مفتوحة، أو مكسورة كقمتُ بالحركات الثلاث.

وثانيها: الألف الدالة على اثنين أو اثنتين: كقاما وقامتا.

وثالثها: الواو الدالة على جمع المذكر: كقاموا.

ورابعها: النون الدالة على جمع الإناث: كقمن.

وخامسها: ياء المخاطبة بناء على أنها ضمير، وهو قول سيبويه.

والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة: ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: [ضمائر النصب والجر]

أحدها: ياء المتكلم نحو: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝١٥﴾ [الفجر: ١٥]، فالياء من ﴿رَبِّىٓ﴾ في محل جر بإضافة رب إليها، وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم.

وثانيها: كاف المخاطب بفتح الطاء نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]؛ فالكاف من ﴿وَدَّعَكَ﴾ في محل نصب على المفعولية، ومن ﴿رَبُّكَ﴾؛ في محل جر =

كالكافِ مِن (أَكْرَمَكَ[١]) ونحوِه، ولا يَقَعُ بعدَ (إلَّا) فِي الاختيارِ[٢]؛ فلا تقول[٣]: ما أَكْرَمَ[٤] إلَّاكَ.

[مجيء الضمير المتصل بعد (إلا)]

وقد جاءَ شَاذًّا[٥] [في الشعرِ[٦]؛ ....

= بإضافة رب إليها.

وثالثها: هاء الغائب نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧]، فالهاء من له وصاحبه في محل جر؛ في الأول باللام، وفي الثاني بالإضافة، وفي (يحاوره) في محل نصب على المفعولية بـ(يحاوره).

[ضمائرُ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ]

والقسم الثالث من الأقسام الثلاثة: ما هو مشترك بين المحال الثلاثة، محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر، وهو (نا) خاصة بشرطين: اتِّحاد المعنى والاتصال نحو: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣] فـ(نا) في ربنا في محل جر، بإضافة رب إليها، وفي إننا في محل نصب بـ(إن)، وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع. «التصريح» (١/ ٩٨ ـ ٩٩).

(١) الكاف هنا للمخاطب، ومحلها نصب.

(٢) (م) أجازَ جماعةٌ ـ مِنهم: ابنُ الأَنْبَارِيِّ ـ وُقُوعَه بعدَ (إلَّا) اختيارًا، وَعَلَى هَذَا فلا شُذُوذَ فِي البيتَيْنِ ونحوِهما (م).

(٣) في (س)، (ن): «يقال».

(٤) وضبطها في النسختين (ك)، (ع) بفتح الميم. والذي في (س)، (ن): «أكرمت».

(٥) في (ن): «شذوذًا».

(٦) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٥٣): «والأكثرون على أن الاتصال فيه ـ لم يستبح إلا للضرورة؛ لأن حق الضمير الواقع بعد (إلا) الانفصال اعتبارًا؛ بأن (إلا) غير عاملة، ومن حكم على (إلا) بأنها عاملة ـ لم يعدّ هذا من الضرورات؛ بل جعله مُراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء، فأخّرْت استيفاء الكلام فيه إلى بابه؛ حتى نأتيه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأما ما أجاز ابنُ الأنباري؛ من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له، إلا إن جعِلتْ حتى جارة وذلك أيضًا مفتقر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغنت في المضمر بإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلًا». وانظر: «التذييل والتكميل» (٢/ ٢٢٣).

(كقول الشاعر)[(١)](٢)(٣):

١٣ ـ أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِن فِئَةٍ بَغَتْ عليَّ فمَا لِي عَوْضُ[(٤)] إلَّاهُ[(٥)] نَاصِرُ[(٦)]

وقولِهِ[(٧)(٨)]:

(١) في (س): «قال»، وفي (ك): «فقال»، وفي (ن): «كقوله». والمثبت الذي اخترناه أكمل في نظرنا.

(٢) العبارة فيما بين المعكوفين في (ح): «ومنه قوله».

(٣) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٢٧٠): «أقول: لم أقف على اسم قائله».

(٤) ضبطها في (ع) بكسر العين، وفتح الواو، والتنوين بالضم آخره.

(٥) القياس: إلا إياه، ولكنه اضطر فحذف (إيا) وأبقى (الهاء)، أو: أوقع المتصل موقع المنفصل.

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (إلَّاهُ)؛ حَيْثُ وَقَعَ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ بعدَ (إلا)، وَهوَ شاذٌّ لا يجوزُ إلَّا فِي ضرورةِ الشعرِ، إلا عندَ ابنِ الأنبارِيِّ ومَن ذهَبَ نحوَ مَذْهَبِه، فإنَّ ذلك عندَهم سائغٌ جائزٌ فِي سَعَةِ الكلامِ، ولكَ عندَهم أنْ تَحْذُوَ عَلَى مِثالِهِ.
وقدْ هَوَّنَ هَذَا الشذوذَ: أنَّ الأَصْلَ فِي الضَّمِيرِ أنْ يَكُونَ متَّصِلًا؛ بدليلِ أنَّهُ لا يُعْدَلُ عن الضَّمِيرِ المتَّصِلِ ـ إلَّا إذا تَعَذَّرَ الإتيانُ به، وشيءٌ آخرُ يُسَهِّلُ هَذَا الشذوذَ، وَهوَ أنَّ (إلا) بمعنى (غَيْرٍ)، وأنتَ لو جِئْتَ بغَيْرٍ هنا ـ لوَجَبَ أنْ تقولَ: (غَيْرَهُ)؛ فتَأْتِيَ بالضَّمِيرِ المتَّصِلِ، فقدْ حَمَلَ الشاعرُ إلَّا عَلَى غيرٍ لكونِهِما بمعنًى واحدٍ (م).

(٧) في (س): «وقال»، وفي (ع): «وكقول الشاعر»، وفي (ص): «وقال آخر».

(٨) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٢٧٠): «هذا البيت أنشده الفراء؛ ولم ينسبه إلى أحد».
وبنحوه قال البغدادي في «الخزانة» (٥/ ٣٨٠).
قال ابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ٢٥٢): «فالأصل (إلا إيّاك)، ثم وصل الضمير بـ(إلا) اضطرارًا وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأنَّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام، وإذا اتصل الضمير بـ(إلا)، وهو حرف؛ فالأحرى: أن يتّصل بالفعل؛ لأن الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف.
فإن قيل: وما الذي أحوج إلى تكلف هذا؛ أعني أن يتصل الضمير بغير عامله، وهلا جعل (لنا) في موضع خبر كان مقدمًا، وتكون الجملة في موضع الصفة لجيران؟
فالجواب: أنّه لو جُعل خبر كان مقدّمًا لكانت النية به التأخير وعلى ما ذكرناه من زيادة كان يكون المجرور في موضعه».

١٤ ـ وَمَا عَلَيْنَا[١] إِذَا مَا[٢] كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ[٣] دَيَّارُ[٤]

[بناء الضمير] [٥٧] وكلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المُضْمَرَاتُ كلُّها مَبْنِيَّةٌ؛ لِشَبَهِهَا الحرفَ[٥] فِي الجُمُودِ[٦]؛ ولذلك

---

(١) في (ح): «نبالي».

(٢) **(ما)** الأولى نافيه، والثانية زائدة؛ لا مصدرية ـ خلافًا للعيني في «المقاصد» (١/ ٢٧٢)؛ لأن **(إذا)** الشرطية مختصة بالجمل الفعلية، **(وما علينا)** أي: وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك، و**(ديَّار)** بمعنى: أحد ـ من ألفاظ العموم الملازمة للنفي أصله: ديوار؛ لأنه من دارَ يدورُ، و**(إلّاك)** مستثنى منه مقدم عليه، وقياسه: إلا أيّاك؛ أي: لا نبالي بعدم مجاورة سواك أيتها المحبوبة ـ إذا كنتِ أنتِ جارتنا.
قال الخضري (١/ ٥٤): «وإذا تأملت في معنى البيت وجدت **(إلا)** بمعنى **(غير)** لا استثنائية، فتكون في محل نصب على الحال، و**(الكاف)** في محل جر بالإضافة لا مستثنى ـ كما قاله أرباب الحواشي. والاتصال ممنوع بعد كل منهما».

(٣) القياس: (إلا إياك)، ولكنه اضطر فحذف (إيا) وأبقى (الكاف)، أو أوقع المتصل موقع المنفصل.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إِلَّاكِ)** حَيْثُ وَقَعَ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ بعدَ (إِلَّا) شُذُوذًا.
وقالَ المُبَرِّدُ: ليسَتِ الروايةُ ـ كَمَا أَنْشَدَهَا النُّحاةُ، (إِلَّاكِ)، وإنما صِحَّةُ الروايةِ:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ

وقالَ صاحبُ اللُّبِّ: روايةُ البَصْرِيِّينَ:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ

فلا شاهدَ فيه عَلَى هاتيْنِ الروايتيْنِ. فتَفَطَّنْ لذلكَ (م).

(٥) في (ع)، (ح): «بالحرف»، وفي (ن): «بالحروف».

(٦) (م) قد عَرَفْتَ ـ فيما مضَى أوَّلَ بابِ **المعرَبِ والمبنيِّ** ـ أنَّ الضمائرَ مبنيَّةٌ لشَبَهِهَا بالحروفِ شَبَهًا وَضْعِيًا؛ بسببِ كونِ أكثرِها قد وُضِعَ عَلَى حرفٍ واحدٍ أو حرفيْنِ، وحُمِلَ مَا وُضِعَ عَلَى أكثرَ من ذَلِكَ عليه؛ حَمْلًا للأقلِّ عَلَى الأكثرِ.
[الشبه الجمودي] وقد ذَكَرَ الشارِحُ فِي هَذَا الموضِعِ ـ وَجهًا ثانيًا من وُجُوهِ شَبَهِ الضمائرِ بالحروفِ، وَهوَ مَا سَمَّاهُ بـ**(الشَّبَهِ الجُمُودِيِّ)**، وهو: كونُ الضمائرِ؛ بحيثُ لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأسماءِ، فلا تُثَنَّى ولا تُصَغَّرُ ولا تُجْمَعُ. وأمَّا نحوُ: (هما وهم وهُنَّ وأنتما وأنتم وأنتُنَّ)، فهذه صِيَغٌ وُضِعَتْ مِن أوَّلِ الأمرِ عَلَى هَذَا الوجهِ، وليسَتْ علامةُ المثنَّى والجَمْعِ طارئةً عليها.

=

لا تُصَغَّرُ(١) ولا تُثَنَّى(٢) ولا تُجْمَعُ، وإذا تقرر(٣) أنها مَبْنِيَّةٌ فمِنها ما يَشْتَرِكُ(٤) فيه الجرُّ والنصبُ، وهو كلُّ ضميرِ (نَصْبٍ أو جَرٍّ)(٥) مُتَّصِلٍ، نحوُ: أَكْرَمْتُكَ ومَرَرْتُ بِكَ، وإنَّه، ولَهُ، فالكافُ فِي (أَكْرَمْتُكَ) فِي موضِعِ نصبٍ، وفي (بِكَ) فِي موضعِ جرٍّ، والهاءُ فِي (إنَّه) فِي موضعِ نصبٍ، [وفي (لَهُ)](٦) فِي موضعِ جرٍّ، ومنها ما يَشْتَرِكُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وهو (نا)، وأشارَ إليه المصنف(٧) بقولِهِ:

[ص] **[٥٨]** **للرفعِ والنصبِ وجَرٍّ (نَا) صَلَحْ** كـ(اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ) [الموقع الإعرابي للضمير المتصل]

[ش] أي: صَلَحَ لفظُ **(نا)** للرفعِ، نحوُ: نِلْنَا، وللنصبِ، نحوُ: فإنَّنا، وللجرِّ، نحوُ: بِنَا، ومِمَّا يُسْتَعْمَلُ للرفعِ والنصبِ والجرِّ الياءُ، فمثالُ الرفعِ نحوُ(٨): (اضْرِبِي)، [ومثالُ النصبِ نحوُ(٩)](١٠): (أَكْرَمَنِي)، ومثالُ الجرِّ نحوُ(١١): (مَرَّ بِي)، [ويُسْتَعْمَلُ(١٢) في الثلاثةِ (أيضًا

= ونقولُ: قد أَشْبَهَتِ الضمائرُ الحروفَ فِي **وجهٍ ثالثٍ**، وَهِيَ: أنها مُفْتَقِرَةٌ فِي دَلالَتِها عَلَى مَعْنَاهَا أَلْبَتَّةَ إِلَى شيءٍ، وَهوَ المرجعُ فِي ضميرِ الغائبِ، وقرينةُ التكلُّمِ أو الخِطابِ فِي ضميرِ الحاضرِ.

وأَشْبَهَتْهُ فِي **وجهٍ رابعٍ**، وَهوَ أنها اسْتَغْنَتْ بسببِ اختلافِ صِيَغِها عن أنْ تُعْرَبَ، فأنتَ تَرَى أنهم قد وَضَعُوا للرفعِ صِيغةً لا تُسْتَعْمَلُ فِي غيرِه، وللنصبِ صِيغَةً أُخْرَى، ولم يُجِيزُوا إِلَّا أنْ تُسْتَعْمَلَ فيه، فكانَ مُجَرَّدُ الصِّيغةِ كافيًا لبيانِ موقعِ الضَّمِيرِ، فلم يَحْتَجْ للإعرابِ ليَبِينَ موقِعُه، فأَشْبَهَ الحروفَ فِي عدمِ الحاجةِ إِلَى الإعرابِ، وَإِنْ كَانَ سببُ عدمِ الحاجةِ مُخْتَلِفًا فيهما (م).

(١) في (ك): «يصغر».
(٢) أما نحو: (هما وهم ونحن) ـ فوضعت كذلك ابتداءً.
(٣) في (ن): «ثبت».
(٤) في (ك): «اشترك».
(٥) ليس في (ك)، وفي (ح)، (ص): «نصب».
(٦) في (س): «وله».
(٧) من (ص)، (ح).
(٨) من (ن).
(٩) من (ح)، (ن).
(١٠) ما بين المعكوفين ليس في (ح).
(١١) من (ن).
(١٢) في (ك): «ومما يستعمل».

هُم)[١]][٢]، فمثالُ الرفعِ: (هم قائِمُونَ)، ومثالُ النصبِ: (أَكْرَمْتُهُمْ)، ومثالُ الجرِّ: (لهم).

وإنما لم يَذْكُرِ المصنِّفُ[٣] [١٩/و] الياءَ وهم؛ لأنَّهما لا يُشْبِهَانِ **(نا)** من كلِّ وجهٍ[٤]؛ لأنَّ **(نا)** تكونُ [للرفعِ والنصبِ والجرِّ][٥]، والمعنَى واحدٌ، وهي ضميرٌ متَّصِلٌ فِي الأحوالِ الثلاثةِ[٦]، بخلافِ الياءِ؛ فإنَّها وإنِ اسْتُعْمِلَتْ للرفعِ[٧] والنصبِ والجرِّ وكانَتْ [ضميرًا متَّصِلًا][٨] فِي الأحوالِ الثلاثةِ[٩] - لم تَكُنْ بمعنًى[١٠] واحدٍ فِي الأحوالِ[١١] الثلاثةِ؛ لأنَّها فِي حالِ الرفعِ للمخاطَبِ[١٢][١٣]، وفي حالَتَيِ[١٤] النصبِ والجرِّ للمتكلِّمِ[١٥].

---

(١) في (ك): «هم أيضًا».

(٢) العبارة في (ص): «وتستعمل أيضًا في الثلاثة هم».

(٣) اختصرها في (ك) إلى: «المص».

(٤) في (ح): «جهة».

(٥) في (ك): «للجر والرفع والنصب».

(٦) رسمت في (ع): «الثلثة».

(٧) في (ك): «في الرفع».

(٨) في (ك): «متصل»!!

(٩) كتب بعدها في حاشية (س): «لكنها».

(١٠) في (ك): «بغير».

(١١) ليس في (ك)، (ع).

(١٢) في (س)، (ك)، (ع): «للخطاب».

(١٣) (م) كَانَ عَلَى الشارحِ أنْ يقولَ: (للمخاطَبَةِ)؛ لأنَّ الياءَ فِي نحوِ: (اضْرِبِي)؛ ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطَبَةِ، ويُعْتَذَرُ عنه بأنه أرادَ الجِنْسَ (م).

(١٤) في (ص): «حالة».

(١٥) ويضاف أيضًا: (أنّ)؛ لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، بدليلين:

أحدهما: أن (ياء المخاطبة) - مختلف في اسميتها، و(ياء المتكلم) لم يختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه.

والثاني: أن (ياء المخاطبة) موضوعة للمؤنث، و(ياء المتكلم) موضوعة للمذكر، و(ما) للمؤنث غير (ما) للمذكر، ولأن الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة، قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٩٩): «فانتفى الإيراد وثبت المراد».

وقال الدنوشري: «إن ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثة؛ نحو: ضربي حسن، وأكرمني، وغلامي». =

وكذلك (هم)؛ لأنَّها وإنْ كانَتْ بمعنًى واحدٍ فِي الأحوالِ الثلاثةِ ـ فلَيْسَتْ[1] مثلَ[2] (نا)؛ لأنَّها فِي حالةِ الرفعِ ضميرٌ منفصِلٌ، وفي حالَتَيِ[3] النصبِ والجرِّ ضميرٌ متَّصِلٌ. (والله تعالى أعلم)[4].

[ص] **[٥٩]** وألِفٌ والواوُ والنونُ لِمَا غابَ وغَيْرِهِ، كَـ(قَاما، واعْلَمَا)

[ش] الألفُ والواوُ والنونُ من ضمائرِ الرفعِ المتَّصِلَةِ، وتكونُ للغائبِ والمخاطَبِ[5]، فمِثالُ الغائبِ: (الزيدانِ قامَا، والزيدونَ قامُوا، والهِندَاتُ قُمْنَ[6])، ومثالُ المخاطَبِ: (اعْلَمَا، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ)، ويَدْخُلُ تحتَ [قولِ المصنِّفِ][7]: **(وغَيْرِهِ)** المخاطَبُ والمتكلِّمُ. وليسَ هذا بجَيِّدٍ[8]؛ لأنَّ هذه الثلاثةَ لا تكونُ للمتكلِّمِ أصلًا؛ بل إنما تكونُ للغائبِ أو المخاطَبِ[9] كما مَثَّلْنَا[10].

[الضمير المستتر]

[ص] **[٦٠]** ومِن ضميرِ الرفعِ ما يَسْتَتِرُ كَـ(افْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ)

[ش] يَنْقَسِمُ الضميرُ إلى مُسْتَتِرٍ (وإلى بَارِزٍ)[11][12]. والمُسْتَتِرُ إلى واجبِ

= فإن الياء في الجميع ضمير متصل لمعنى واحد، ومحلها: رفع في الأول بالضرب، ونصب في الثاني، وجر في الثالث.

والجواب: أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعًا كالفعل، ومحلها الأصلي ـ بالنسبة للمضاف هو الجر فقط، أما (نا) فمشتركة بالأصالة. «الصبان» (١/ ١١٠)، و«الخضري» (١/ ٥٥): .

(١) كتب فوقها في (ع): «لفظًا». (٢) في (س)، (ص): «بمثل».

(٣) في (ص)، (ح): «حالة». (٤) من (ح).

(٥) في (ن): «وللمخاطب». (٦) في (ص): «يقمن».

(٧) في (ك): «قوله».

(٨) قال الخضري (١/ ٥٥): «ولو قال لما غاب، وخوطب لكفاه.

لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الإعراب لا الغائب وغيره».

(٩) في (ص): «للمخاطب». (١٠) في (ص): «مثلناه».

(١١) في (ح)، (ن): «وبارز».

(١٢) (م) المنقسِمُ هو الضَّمِيرُ المتَّصِلُ، لا مُطْلَقُ الضَّمِيرِ، والمرادُ بالضَّمِيرِ البارِزِ: =

[أنواع استتار الضمير] [١٩/ظ] الاستتارِ وجائزِه، والمرادُ بواجبِ الاستتارِ: ما لا يَحِلُّ[(١)] مَحَلَّه الظاهرُ[(٢)]، والمرادُ بجائزِ الاستتارِ: ما يَحِلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ[(٣)].

[مواضع وجوب استتار الضمير] وذكَرَ المصنِّفُ فِي هذا البيتِ مِن المواضعِ التي يَجِبُ فيها استتارُ الضمير أربعةً:

الأوَّلُ: فِعْلُ الأمرِ (للواحدِ المخاطَبِ)[(٤)]، كافْعَلْ، التقديرُ:

= (مَا له صُورةٌ فِي اللفظِ حقيقةً)، نحوُ: التاءِ والهاءِ فِي أَكْرَمْتُهُ، والياءِ فِي ابْنِي، أو حُكمًا؛ كالضَّمِيرِ المتَّصِلِ المحذوفِ مِن اللفظِ جَوَازًا فِي نحوِ قولِكَ: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ؛ فإنَّ التقديرَ: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، فحُذِفَتِ الهاءُ من اللفظِ وَهِيَ مَنْوِيَّةٌ؛ لأنَّ الصلةَ لا بُدَّ لها من عائدٍ يَرْبُطُها بالموصولِ، ومِن هنا تَعْلَمُ أنَّ البارزَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسمَيْنِ: **الأوَّلُ**: المذكورُ، **والثاني**: المحذوفُ.

والفرقُ بينَ المحذوفِ والمُسْتَتِرِ من وجهَيْنِ:

[الفرق بين الحذف والاستتار] **الأوَّلُ**: أن المحذوفَ يُمْكِنُ النطقُ به، وأمَّا المُسْتَتِرُ: فلا يُمْكِنُ النطقُ بِهِ أصلًا، وإنَّما يَسْتَعِيرُونَ له الضميرَ المنفصِلَ ـ حِينَ يقولون: مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو، أو يقولون: مُسْتَتِرٌ وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنا أو أنتَ ـ وَذَلِكَ لقصدِ التقريبِ عَلَى المتعلِّمينَ، وليسَ هَذَا هو نفسَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ عَلَى التحقيقِ.

والوجهُ الثاني: أنَّ الاستتارَ يَخْتَصُّ بالفَاعِلِ الَّذِي هو عُمْدَةٌ فِي الكلامِ، وأمَّا الحذفُ فكثيرًا مَا يَقَعُ فِي الفَضَلَاتِ، كَمَا فِي المفعولِ بِهِ فِي المثالِ السابقِ، وقد يَقَعُ فِي العُمَدِ فِي غيرِ الفَاعِلِ ـ كَمَا فِي المُبْتَدَإِ، وَذَلِكَ كثيرٌ فِي العربيَّةِ، ومِنه قولُ سُوَيْدِ بنِ أبي كاهِلٍ اليَشْكُرِيِّ، فِي وصفِ امرئٍ يُضْمِرُ بُغْضَه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ لَوْ يَفْقِدُنِي ... لَبَدَا مِنْهُ ذُبَابٌ فَنَبَعْ

يريدُ: هو مُسْتَسِرُّ البُغْضِ، فحَذَفَ الضميرَ؛ لأنَّه معروفٌ يَنْسَاقُ إِلَى الذِّهْنِ، ومثلُ ذَلِكَ أكثرُ مِن أنْ يُحْصَى فِي كلامِ العربِ (م).

(١) في (ص): «حل».

(٢) «أي: بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل كـ(زيد قام) يصح فيه (قام أبوه)، أو (ما قام إلا هو) بخلاف الواجب، وليس المراد بالجواز ـ صحة بروزه؛ إذ لا يقال: (قام هو) على الفاعلية؛ لأن المستتر مطلقًا لا ينطق به أصلًا؛ لأنه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزًا، ومقابله واجبًا ـ مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه؛ فاندفع ما للموضح هنا؛ أفاده ابن قاسم». «الخضري» (١/٥٦).

(٣) أي: يحل محله بأن يرتفع بعامله.

(٤) في (ح): «للمخاطب الواحد».

[أنتَ، وهذا الضميرُ لا يَجُوزُ إبرازُه[١]؛ لأنَّه لا يَحِلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ، فلا تَقُولُ[٢]: افْعَلْ زَيْدٌ، فأَمَّا][٣] (افْعَلْ أَنْتَ) فأنتَ تأكيدٌ للضميرِ المُسْتَتِرِ فِي (افْعَلْ)، وليسَ بفاعلٍ لافْعَلْ؛ لِصِحَّةِ الاستغناءِ عنه، فتقولُ: افْعَلْ، فإِنْ كانَ الأمرُ لواحدةٍ أو لاثنيْنِ أو لجماعةٍ بَرَزَ الضميرُ، نحوُ: اضْرِبِي واضْرِبَا واضْرِبُوا واضْرِبْنَ.

الثاني: الفعلُ المضارعُ[٤] الذي فِي أوَّلِهِ الهمزةُ، نحوُ: **(أُوَافِقُ)**، التقديرُ: أنا. فإِنْ قُلْتَ [(أُوَافِقُ أنا) ـ كانَ (أنا تأكيدًا)[٥]][٦] للضميرِ المُستتِرِ.

الثالثُ: الفعلُ المضارعُ الذي فِي[٧] أوَّلِه النونُ، نحوُ: **(نَغْتَبِطُ)**؛ أي: نحنُ.

الرابعُ: الفِعْلُ المضارعُ الذي فِي أوَّلِه التاءُ لخِطَابِ[٨] الواحدِ، نحوُ: **(تَشْكُرُ)**؛ أي: أنتَ، فإنْ كانَ الخِطَابُ لواحدةٍ أو لاثنيْنِ أو لجماعةٍ بَرَزَ الضميرُ، نحوُ: أنتِ تَفْعَلِينَ، وأنتما تَفْعَلَانِ، وأنتم تَفْعَلُونَ، (وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ)[٩].

[هذا[١٠] ما ذَكَرَه المُصَنِّفُ مِن المواضعِ التي يجبُ فيها استتارُ

---

(١) «الأولى: واجب الاستتار» ـ كما قال في مقابله الآتي» «الخضري» (١/٥٦).

(٢) في (س): «يقول».

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ص).

(٤) ليس في (ك).

(٥) ما بين القوسين في (ح): «توكيدًا».

(٦) ما بين المعكوفين في (ص): «أنا كان توكيدًا».

(٧) ليس في (ص).

(٨) في (ك): «كخطاب».

(٩) كتبها في حاشية (س) بخط مغاير.

(١٠) (م) وبَقِيَتْ مواضِعُ أُخرَى؛ يَجِبُ فيها استتارُ الضَّمِيرِ: [مواضع وجوب استتار الضمير مما لم يذكره الشارح]

الأَوَّلُ: اسمُ فِعْلِ الأمرِ، نحوُ: صَهْ، ونَزَالِ. ذَكَرَه فِي «التسهيلِ» (ص٢٢).

والثاني: اسمُ فعلِ المضارِعِ، نحوُ: أُفٍّ وأَوْهِ. ذَكَرَه أبو حَيَّانَ.

والثالثُ: فِعْلُ التعجُّبِ، نحوُ: مَا أَحْسَنَ مُحَمَّدًا.

=

[مثال للضمير الجائز الاستتار]

الضميرِ][١]، ومثالُ الجائزِ الاستتارِ: زيدٌ يقومُ؛ [أي: هو][٢]، وهذا الضميرُ[٣] جائزُ الاستتارِ؛ لأنَّه يَحِلُّ مَحَلَّه الظاهرُ، فتقولُ: زَيْدٌ يَقُومُ أبوه، [٢٠/و] وكذلك[٤] كلُّ فِعْلٍ[٥] أُسْنِدَ إلى غائبٍ أو غائبةٍ، نحوُ: هِنْدٌ تَقُومُ، وما كانَ بمعناه[٦]، نحوُ: زيدٌ قائمٌ؛ أي: هو.

= والرابعُ: أَفْعَلُ التفضيلِ، نحوُ: مُحَمَّدٌ أفضلُ مِن عَلِيٍّ.

والخامسُ: أفعالُ الاستثناءِ، نحوُ: قَامُوا مَا خَلا عَلِيًّا، أو مَا عَدَا بكرًا، أو لا يَكُونُ مُحَمَّدًا. زادَهَا ابنُ هِشامٍ فِي «التوضيحِ»؛ تَبَعًا لابنِ مالكٍ ـ فِي بابِ الاستثناءِ مِن «التسهيلِ» (ص٢٢)، وَهوَ حقٌّ.

السادسُ: المصدرُ النائبُ عن فعلِ الأمرِ، نحوُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وأمَّا مرفوعُ الصفةِ الجاريَةِ عَلَى مَن هِيَ له ـ فجائزُ الاستتارِ قطعًا، وَذَلِكَ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ فِي تركيبٍ آخرَ: (زيدٌ قائمٌ أَبُوه). وقد ذَكَرَه الشارحُ فِي جائزِ الاستتارِ، وَهوَ صحيحٌ، وكذلكَ مرفوعُ نِعْمَ وبِئْسَ، نحوُ: (نِعْمَ رَجُلًا أبو بَكْرٍ، وبِئْسَتِ امرأةً هِنْدٌ)، وَذَلِكَ: لأنكَ تقولُ فِي تركيبٍ آخرَ: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَتِ المرأةُ هِنْدٌ) (م).

فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر، ولا الضمير البارز، إلا أفعل التفضيل، فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل؛ مثل قولك: (ما رأيت عينًا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد) عند جميع العرب، ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: (مررت برجل أفضل منه أنت) ـ إذا لم يعرب (أنت) مبتدأ، وعلى هذا فعد (أفعل) التفضيل؛ من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبًا يشكل على الضابط المذكور. «التصريح» (١٠٣/١).

(١) من (ح)، (ن)، وكتبها في حاشية (س)، وصحح عليها.

(٢) ليس في (ح)، (ص)، لكن كتبها في حاشية (ص) مصححًا.

(٣) في (ح): «المضمر».

(٤) في (س): «وكذا».

(٥) سوى فعل الاستثناء والتعجب؛ فإنهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما؛ لجريان الثاني مجرى المثل، فلا يغير ولئلا يفوت حمل الأول على (إلا) في تلو المستثنى له.

(٦) من الصِّفات المحضة ـ أي: الباقية على الوصفية، نحو: زيد قائم، أو مضروب أو حسن، ويدخل فيها اسم التفضيل ـ سواء جرت على من هي كما مثله أو لا، ومثلها الظرف والجار والمجرور، وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية؛ =

[الضمير المنفصل]

[ص] [٦١] وذو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ (أنا، هُو، وأنتَ)، والفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الضميرَ يَنْقَسِمُ إلى مُسْتَتِرٍ وإلى بارِزٍ، وسَبَقَ الكلامُ فِي المُسْتَتِرِ. والبارزُ يَنْقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ، فالمُتَّصِلُ: يكونُ مَرْفُوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، وسَبَقَ الكلامُ فِي ذلك، والمنفصِلُ يكونُ مرفوعًا ومنصوبًا، ولا يكونُ مجرورًا.

[ضمائر الرفع المنفصلة]

وذَكَرَ المصنِّفُ فِي هذا البيتِ (المرفوعَ المنفصِلَ)[1]، وهو اثنا عَشَرَ: (أنا[2]) للمتكلِّمِ وَحْدَه، و(نَحْنُ) للمتكلِّمِ المشارَكِ أو المُعَظِّمِ

= كالأجرع والأبطح والصاحب، وكالصفات المذكورة: (ذو) بمعنى صاحب، والمنسوب؛ كدمشقي، وكالضمير المرفوع باسم الفعل الماضي قال خالد الأزهري نحو: زيد هيهات، فلا ضمير فيها أصلًا لدلالتها على مجرد الذات.

وقال «الصبان»: وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات ـ فإنما يصح على القول: بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل، وهو خلاف المشهور ـ على ما قاله الروداني. وفيه نظر؛ لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه. أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلًّا؛ فما أظن أحدًا يمنعه، فتأمل.

«الصبان» (١/ ١١٣)، و«الخضري» (١/ ٥٦)، و«مجيب الندا» مع «حاشية يس» (١/ ١٠٩)، و«المطالب السنية» (٢/ ٧٣).

(١) في (ح): «المنفصل المرفوع».

[مذهب البصريين والكوفيين من الضمير (أنا)]

(٢) مذهب البصريين: أن ألف (أنا) زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها (هاء السكت) ـ في قول حاتم: (هذا فزدي أنَهْ) [يعني: فصدي أنا، في ناقة أمر بفصدها فنحرها؛ وهو مَثَل عربي، ينظر: «الأمثال» للسدوسي (ص٣)].

ومذهب الكوفيين: أن الاسم ـ هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره الناظم في «التسهيل» (١/ ١٤٦ شرح).

[لغات العرب في (أنا)]

وفي «أنا» لغات فصيحة:

الأولى: حذف ألفه وصلًا وإثباتها وقفًا.

والثانية: إثباتها وصلًا ووقفًا؛ وهي لغة تميم.

والثالثة: بإبدال همزته هاء.

والرابعة: (آن) بمدة بعد الهمزة.

قال الناظم: من قال: (آن) فإنه قلب (أنا) ـ كما قال بعض العرب في رأي راء. =

نَفْسَه، و(أَنْتَ) للمُخاطَبِ، و(أَنْتِ) للمُخاطَبَةِ، و(أَنْتُمَا) للمُخاطَبَيْنِ أو المخاطبتيْنِ، [و(أَنْتُمْ) للمُخَاطَبِينَ](١)، و(أَنْتُنَّ) للمُخَاطَبَاتِ، و(هُوَ) للغائبِ، و(هي) للغائبةِ، و(هُمَا) للغائبيْنِ أو(٢) الغائبتيْنِ، و(هُمْ) للغائبينَ، و(هُنَّ) للغَائِبَاتِ.

[ضمائر النصب المنفصلة] [ص] [٦٢] وذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، والتَّفْرِيعُ ليسَ مُشْكِلَا

[ش] أشارَ فِي هذا البيتِ(٣) إلى [المنصوبِ المُنْفَصِلِ](٤)، وهو اثنا عَشَرَ: (إِيَّايَ) للمتكلِّمِ وَحْدَه، و(إِيَّانَا) للمتكلِّمِ المُشارَكِ(٥) أو المُعَظِّمِ نفسَه، و(إِيَّاكَ إِيَّاهُمَا) للمخاطَبِ، و(إِيَّاكِ) للمخاطَبةِ، و(إِيَّاكُمَا) للمخاطَبَيْنِ [أو المخاطَبَتَيْنِ](٦)، و(إِيَّاكُمْ) للمُخَاطَبِينَ، و(إِيَّاكُنَّ) للمُخَاطَبَاتِ، و(إِيَّاهُ) للغائبِ، و(إِيَّاهَا) للغائبةِ، و(إِيَّاهُمَا) للغائبيْنِ أو الغائبتيْنِ(٧)، و(إِيَّاهُم) للغائِبِينَ، و(إِيَّاهُنَّ) للغائباتِ(٨). [٢٠/ظ]

= **والخامسة**: «أن» ـ «كعن»؛ حكاها قطرب. «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٦٥).

(١) ليس في (ص)، لكنه كتبها في الحاشية مصححًا.

(٢) في (س): «و».

(٣) تلخص من كلام المصنف في قوله: **(وذو اتصال...)** إلى هنا ـ أن الضمير خمسة أنواع؛ لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل. وخصَّ الجر بالمتصل ـ كما علمته. وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسمًا؛ لأنه إما للمفرد المذكر، أو المؤنث أو لمثناهما، أو لجمع الذكور، أو الإناث وعلى كلٍّ: إما مخاطب، أو غائب، ثم المتكلم وحده. ومع غيره؛ فالجملة ستون، ولا تخفاك أمثلتها. ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهي: (أضرب ونضرب وتضرب وتضربين). ولم يعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع (تضرب) ـ كما اتَّحَدَ مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدر، وكذا لم تعد الواو والألف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضي وكذا: اضربي مع تضربين. وإنما حمل الضمير في الأمر على المضارع دون العكس؛ لأنه الأصل فتدبر. «الخضري» (١/ ٥٧).

(٤) في (ح): «المنفصل المنصوب».

(٥) ضبطها في (ك) بكسر الراء.

(٦) ليس في (ك)، (ح).

(٧) في (ص): «للغائبتين».

[مذاهب النحاة في لواحق ضمائر النصب المنفصلة] (٨) (م) اختُلِفَ فِي هذه اللواحقِ التي بعدَ **(إِيَّا)** فقيلَ: هِيَ حروفٌ تُبَيِّنُ الحالَ وتُوَضِّحُ =

[ص] **[٦٣]** وفي اختيارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ(١)

[اتصال الضمير وانفصاله]

[ش] كلُّ مَوْضِعٍ أَمْكَنَ أنْ يُؤْتَى فيه بالضميرِ(٢) مُتَّصِلًا(٣) لا يَجُوزُ

= المرادَ مِن (إيَّا) متكلِّمًا أو مخاطَبًا أو غائبًا، مُفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، ومثلُها مثلُ الحروفِ التي فِي (أنتَ وأنتُما وأَنْتُنَّ)، ومثلُ اللواحقِ فِي أسماءِ الإشارةِ، نحوُ: (تلكَ وَذَلِكَ وأولئكَ)، وهذا مذهَبُ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (١/ ٢٧٩) والفَارِسِيِّ والأَخْفَشِ، قالَ أبو حَيَّانَ «التذييل» (٢/ ٢٠٧): وَهوَ الَّذِي صَحَّحَهُ أصحابُنا وشُيُوخُنا.

وذهَبَ الخليلُ، والمَازِنِيُّ، واخْتَارَهُ ابنُ مالكٍ «شرح التسهيل» (١/ ١٤٦)، إِلَى أنَّ هذه اللواحِقَ أسماءٌ، وأنها ضمائرُ أُضِيفَتْ إليها **(إيَّا)**؛ زاعمينَ أن **(إيَّا)** أُضِيفَتْ إِلَى غيرِ هذه اللواحقِ فِي نحوِ: (إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ)، فيَكُونُ فِي ذلك دليلٌ عَلَى أنَّ اللواحقَ أسماءٌ. **وَذَلِكَ باطلٌ** لوجهيْنِ:

الأَوَّلُ: أن هَذَا الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ شاذٌّ، ولم تُعْهَدْ إضافةُ الضمائرِ.

والثاني: أنَّهُ لو صَحَّ مَا يقولونَ ـ لكانَتْ **(إيَّا)** ونحوُها ملازمةً للإضافةِ، وقد عَلِمْنَا: أنَّ الإضافةَ مِن خصائصِ الأسماءِ المعربَةِ، فكانَ يَلْزَمُ أنْ تكونَ **(إيَّا)** ونحوُها معربَةً، أَلَسْتَ تَرَى أنهم أَعْرَبُوا **(أيّ)** الموصولةَ والشرطيَّةَ والاستفهاميَّةَ لِمَا لَازَمَها من الإضافةِ؟

وقالَ الفَرَّاءُ: إنَّ (إيَّا) ليسَتْ **ضميرًا**، وإنما هِيَ حرفُ عِمَادٍ؛ جِيءَ بِهِ تَوَصُّلًا للضميرِ، والضَّمِيرُ هو اللواحِقُ، وجِيءَ بهذا العِمادِ؛ لِيَكُونَ دِعَامَةً يَعْتَمِدُ عليها؛ ولِتَمْيِيزِ هذه اللواحقِ عن الضمائرِ المتَّصِلَةِ.

وزَعَمَ الزَّجَّاجُ: أنَّ الضمائرَ هِيَ اللواحِقُ؛ مُوَافِقًا فِي ذَلِكَ للفَرَّاءِ، ثُمَّ خَالَفَه فِي **(إيَّا)**؛ فادَّعَى أنها اسمٌ ظاهرٌ مُضَافٌ إِلَى الكافِ والياءِ والهاءِ. وقالَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ: إنَّ هَذَا اسمٌ ليسَ ظاهرًا ولا مُضْمَرًا، وإنما هو بَيْنَ بَيْنَ.

وقالَ الكُوفِيُّون: المجموعُ مِن (إيَّا) ولواحِقِها ـ ضَمِيرٌ واحدٌ (م). ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٣/ ١٢٠ ـ ١٢١)، و«الإنصاف» لابن الانباري (٢/ ٥٧٠) وما بعدها.

(١) (م) والتقديرُ: إذا تَأَتَّى مجيءُ المتَّصِلِ، والجُمْلَةُ من **(تَأَتَّى)**، وفَاعِلِه: فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ **(إذا)** إليها، وجوابُ **(إِذَا)** محذوفٌ؛ لدَلالةِ مَا قبلَه عليه، والتقديرُ: إِذَا تَأَتَّى مجيءُ المتَّصِلِ ـ فلا يَجيءُ المنفصِلُ (م).

(٢) في (ح): «بالمضمر».

(٣) في (ك): «المتصل».

العُدُولُ فِيهِ(١) إلى المُنْفَصِلِ(٢)، إلَّا فيما سَيَذْكُرُه المُصَنِّفُ، فلا تقولُ [في أَكْرَمْتُكَ](٣): (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ)؛ لأنَّه يُمْكِنُ الإتيانُ بالمتَّصِلِ، فتقولُ: أَكْرَمْتُكَ.

فإنْ لَمْ يُمْكِنِ الإتيانُ بالمُتَّصِلِ: تَعَيَّنَ المنفصِلُ، نحوُ: إيَّاكَ أَكْرَمْتُ(٤)، ....

---

(١) ليس في (ع).

(٢) لأن وضع الضمير على الاختصار؛ والمتصل أخصر من المنفصل؛ فـ(قمتُ) بضم التاء، و(أكرمتُك)، لا يقال فيهما: (قام أنا)؛ ولا (أكرمتك إياك)؛ لأن التاء أخصر من (أنا) والكاف أخصر من (إياك).

(٣) من (ن). وأثبتها الناسخ بخط مغاير في حاشية (ع).

(٤) **[متى يجب انفصال الضمير]:**

[مواضع وجوب انفصال الضمير]

(م) اعْلَمْ أنَّهُ يَتَعَيَّنُ انفصالُ الضَّمِيرِ، ولا يُمْكِنُ المجيءُ بِهِ متَّصِلًا، فِي عَشَرَةِ مواضِعَ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ محصورًا؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقولِ الفَرَزْدَقِ:

أنا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وإنَّمَا ... يُدَافِعُ عنْ أَحْسَابِهِم أنَا أو مِثْلِي

إذِ التقديرُ:

لا يُدَافِعُ عن أحسابِهم ... إلَّا أنا أو مِثْلِي

ومِن هَذَا النوعِ: قولُ عمرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ الزُّبَيْدِيِّ:

قدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وجَارَاتُهَا ... ما قَطَّرَ الفَارِسَ إلَّا أنَا

الثاني: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مرفوعًا بمصدرٍ مضافٍ إِلَى المنصوبِ به، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ هو)، وكقولِ الشاعرِ:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ، وقَدْ ... أَغْرَى العِدَى بِكُمُ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا

الثالثُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ مُضْمَرًا، نحوُ قولِ السَّمَوْءَلِ:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النفسِ ضَيْمَهَا ... فليسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وكقولِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأَوَائِلُ

الرابعُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ متأخِّرًا عنه؛ كقولِهِ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ =

وقد جاءَ [الضميرُ[١] في الشِّعْرِ][٢] مُنْفَصِلًا مَعَ إمكانِ الإتيانِ به[٣] مُتَّصِلًا؛ كقولِهِ[٤][٥]:

١٥ ـ بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتَ قَدْ ضَمِنَتْ ... إيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٦][٧]

= نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥]. وهذا هو الموضِعُ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ الشارِحُ.

الخامِسُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ مَعْنَوِيًّا، وَذَلِكَ إذا وقَعَ الضَّمِيرُ مبتدًا، نحوُ: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدٌ أَثِيمٌ، وَأَنْتَ مَوْلًى كَرِيمٌ).

السادسُ: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَعْمُولًا لحرفِ نفيٍ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٤﴾ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٥﴾﴾ [الشعراء: ١١٤، ١١٥]، ، وكقولِ الشاعرِ:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابعُ: أنْ يُفْصَلَ بينَ الضَّمِيرِ وعامِلِه بمعمولٍ آخَرَ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وكقولِ الشاعرِ:

مُبَرَّأً مِن عُيُوبِ الناسِ كُلِّهِمُ ... فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامِنُ: أنْ يَقَعَ الضَّمِيرُ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، كقولِ أبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ:

فَآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً ... تَكُونُ وإِيَّانَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسعُ: أنْ يَقَعَ الضَّمِيرُ بعدَ (أَمَّا) نحوُ: (أَمَّا أنا فشاعرٌ، وأَمَّا أنتَ فكاتبٌ، وأَمَّا هو فنَحْوِيٌّ).

العاشِرُ: أنْ يَقَعَ بعدَ اللامِ الفارِقَةِ، نحوُ قولِ الشاعرِ:

إنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإِيَّا ... كَ، فمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا (م).

(١) ليس في (ع)، لكن كتبها في حاشيتها؛ تصحيحًا.

(٢) العبارة في (ح)، (ص): «في الشعر الضمير».

(٣) ليس في (ح).

(٤) في (ح): «وذلك قوله».

(٥) وهو: الفرَزْدَقُ في ديوانِه (١/ ٢١٣).

(٦) رسمت في (ح): «الدهاريري».

(٧) (م) (الأمواتِ) يجوزُ فيه وجهانِ: [الأوجه الجائزة في «أموات»]

أحدُهما: جَرُّه بالكسرةِ الظَّاهِرَةِ؛ عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، والمضافُ هو (**الباعثِ والوارثِ**) ـ عَلَى مِثالِ قولِه:

يَا مَن رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ لَهُ ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقولِهِم: (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قَالَها). =

[مواضع جواز الاتصال والانفصال] [ص] [٦٤] وصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا ... أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى
[٦٥] كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَاتِّصَالَا ... أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

[ش] أشارَ فِي هذيْنِ البيتيْنِ إلى المواضِعِ التي يَجُوزُ أنْ يُؤْتَى فيها[١] بالضميرِ مُنْفَصِلًا، معَ إمكانِ أنْ يُؤْتَى به[٢] مُتَّصِلًا.

فأشارَ[٣] بقولِه: (سَلْنِيهِ) إلى ما تَعَدَّى إلى مفعوليْنِ، الثاني مِنهما ليسَ خَبَرًا فِي الأصلِ[٤]،

= والوجهُ الثاني: نَصْبُ الأمواتِ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ـ تَنَازَعَه الوصفانِ؛ فأُعْمِلَ فيه الثاني، وحُذِفَ ضميرُه من الأوَّلِ لكونه فَضْلَةً.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (ضَمِنَتْ إِيَّاهُم)؛ حَيْثُ عَدَلَ عن وَصْلِ الضَّمِيرِ إِلَى فَصْلِه، وَذَلِكَ خاصٌّ بالشِّعْرِ، ولا يَجُوزُ فِي سَعَةِ الكلامِ، ولو جاءَ بِهِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّه الكلامُ لقالَ: (قد ضَمِنَتْهُمُ الأرضُ).

ومثلُ هَذَا البيتِ: قولُ زِيَادِ بنِ مُنْقِذٍ العَدَوِيِّ التَّمِيمِيِّ؛ مِن قَصِيدةٍ له يَقولُها فِي تَذَكُّرِ أهلِه والحنينِ إِلَى وَطَنِه، وَكَانَ قد نَزَلَ صَنْعَاءَ فاسْتَوْبَأَهَا، وَكَانَ أهلُه بنَجْدٍ فِي وادِي أُشَيٍّ ـ بزِنَةِ المُصَغَّرِ. وانظر (١/ ٦٥) من كتابِنا: «هِدَايَةِ السالِكِ إِلَى أَوْضَحِ المسالِكِ» (١/ ٩٠) مِن كِتَابِنَا: «عُدَّةِ السالِكِ»:

وما أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ ... إِلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

فقدْ جاءَ بالضَّمِيرِ مُنْفَصِلًا، وَهوَ قَوْلُهُ: (هُمُ) فِي آخرِ البيتِ، وَكَانَ مِن حَقِّه أنْ يَجِيءَ بِهِ مُتَّصِلًا بالعَامِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (يَزِيدُ)، ولو جاءَ بِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الاستعمالُ لقالَ: (إِلَّا يَزِيدُونَهم حُبًّا إِلَيَّ).

ومثلُ ذَلِكَ قولُ طَرَفَةَ بنِ العَبْدِ البَكْرِيِّ:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ بَلْ صَرَمُوا ... يا صاحِ بل قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

وَكَانَ مِن حقِّهِ أنْ يقولَ: (بل قَطَعُوا الوِصَالَ)؛ لكنَّهُ اضْطُرَّ ففَصَلَ (م).

(١) ليس في (ح). (٢) في (س)، (ك): «فيه».

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «وأشار».

(٤) بكون العامل ليس ناسخًا أصلًا كسأل، أو ناسخًا لأحد الضميرين فقط كـ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ الآية [الأنفال: ٤٣]؛ فإن (رأى) الحُلْمية ـ لم تنسخ الكاف؛ بل الهاء؛ لكنها ليست خبرًا في الأصل. فالآية من باب (سلنيه) لا (خلتنيه)؛ لأن النسخ المعتبر في (خلتنيه) للضميرين معًا؛ فتعبير الشارح أولى ـ =

وهما ضميرانِ(١)، نحوُ: (الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ)، فيَجُوزُ لكَ فِي هاءِ (سَلْنِيهِ) الاتِّصالُ، نحوُ: سَلْنِيهِ، والانفصالُ، نحوُ: سَلْنِي إيَّاهُ، وكذلك كلُّ فِعْلٍ(٢) أَشْبَهَهُ، نحوُ: الدِّرْهَمُ(٣) أَعْطَيْتُكَهُ، وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ: أنه يَجُوزُ فِي هذه المسألةِ الاتِّصالُ والانفصالُ على السَّوَاءِ، وهو ظاهرُ كلامِ أكثرِ النَّحْوِيِّينَ(٤)، وظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْهِ(٥): أنَّ الاتِّصالَ فيها [٢١/و] واجبٌ، وأنَّ الانفصالَ مخصوصٌ بالشِّعْرِ(٦).

= من التعبير بكون العامل ليس ناسخًا. «الخضري على ابن عقيل» (١/٥٨).

(١) أولهما أعرف ـ كما يفيده المثال ـ فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما ـ مع نصبهما وجب الفصل، وخرج بكونهما مفعولين: ما إذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل، ولو قدم غير الأعرف كـ(ضربتك)، و(ضربونا)؛ لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل، وذلك مفقود هنا؛ إذ المرفوع كجزء الفعل، ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعًا أو مجرورًا: كـ(عجبت من ضربك وضربي إياك)، وإذ الياء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعًا فقط. ولا يكون إلا مستترًا: كـ(أنا الضَّارِبُكَ)، و(الضارب إياك) ـ على أن الكاف مفعول؛ لا مضاف إليه، وإلا تعين الوصل؛ لأن المجرور لا يكون إلا متصلًا. اهـ. «الصبان» (١/١١٦).
قال «الخضري» (١/٥٨): وكذا يجب الوصل في (أنا ضاربه) ـ بلا (أل)؛ لتعين الإضافة فيه؛ فإن نوَّن الوصف ـ تعيَّن الفصل: كـ(ضارب إياه)، فتدبر. فعلم أن اشتراط الشارح التعدي إلى مفعولين ـ خاص بالفعل؛ لأنه اقتصر عليه دون الاسم. بقي أن موضوع المسألة الضميران ـ فلو أبدل أحدهما بالظاهر كـ(الدرهم أعطيته زيدًا)، فالظاهر: تعين الوصل على الأصل. والله أعلم.

(٢) سقط من (ك).
(٣) ليس في (س).

(٤) في (ك): «النحاة».

(٥) ينظر: «الكتاب» (٢/٣٦٣ ـ ٣٦٥).

(٦) يرد عليه حديث: «**إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ**» [ذكره أبو حامد الغزالي في «الإحياء» (٢/٢١٩)، ولا إسناد له بهذا اللفظ]؛ أي: الأرقاء، ولو وصل لقال: «مَلَّكَكُمُوهم»؛ بفتح الكاف الأولى، وضم الثانية، «ولو شاء لملكهم إياكم»؛ والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعرف، وقد =

وأشارَ بقَوْلِهِ: (**في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى**) إلى أنه إذا كانَ خبرُ (كانَ) وأَخَوَاتِهَا ضميرًا(١)، فإنَّه يَجُوزُ اتصالُه(٢) وانفصالُه، واخْتُلِفَ فِي المُختارِ منهما؛ فاختارَ المصنِّفُ(٣) الاتصالَ(٤)، (نحوُ(٥): كُنْتُهُ، واخْتَارَ سِيبَوَيْهِ(٦)

= يقال: عدل عن هذا لثقله ـ مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده. «التصريح» (١/ ١٠٤)، و«الخضري» (١/ ٥٨).

(١) سكت عن اسمها؛ فأفاد: أنه لا يشترط كونه ضميرًا، ويدل عليه ابن الناظم نحو: (الصديق كأنه زيد)؛ لكن عبارة «شرح الكافية» (١/ ٢٣٠)، تدل على الاشتراط. «الخضري» (١/ ٥٨).

(٢) في غير الاستثناء. أما فيه: فيجب الفصل كـ(جاؤوا ليس إياه).

(٣) في «شرح التسهيل» (١/ ١٥٤).

(٤) علله الخضري (١/ ٥٨) بقوله: «لأنه الأصل، ولكثرته نظمًا ونثرًا في الفصيح؛ كحديث: «**إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ**. . .» [البخاري (٣٠٥٥)] إلخ، وكقول أبي الأسود لعبده:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُواةُ فَإنَّني ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغنيًا بِمَكَانِها
فإن لَا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فَإنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِها

ومراده بأخيها: نبيذ الزبيب، ولعله ممن يقول بحله إذا لم يسكر، وأما الانفصال فجاء شعرًا؛ كقوله:

لَئِنْ كَانَ إِيّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا ... عَنِ العَهْدِ والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ولم يجئ نثرًا إلا في الاستثناء».

(٥) في (ح): «في».

(٦) في «الكتاب» (٢/ ٣٦٥)، ونصه: «تقول: حسبتُك إياه، وحسبتني إياه؛ لأن حسبتُنيه وحسبتُكَه قليل في كلامهم».

وعلَّله بقوله: «وذلك لأن (حسبتُ) بمنزلة (كان)، إنما يدخلان على المبتدإ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال. **ألا ترى أنك لا تقتصر** على الاسم الذي يقع بعدهما ـ كما لا تقتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد (حسبتُ) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس)، و(كان). وكذلك الحروف التي بمنزلة (حسبتُ)، (كان)، ؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقينًا أو شكًّا أو عِلمًا، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك: كـ(ضربتُ) و(أعطيتُ)، إنما يجعلان الأمر في علمك يقينًا أو شكًّا؛ فيما مضى.

ولا يجوز أن تقول: (ضربتُني ولا ضربتُ إياي)، لا يجوز واحدٌ منهما؛ لأنهم قد =

الانفصالَ، نحوُ: كُنْتُ إيَّاهُ[(١)]، [تقولُ: الصديقُ كُنْتُهُ، وكُنْتُ إيَّاهُ][(٢)].

وكذلك يُخْتَارُ[(٣)] عندَ[(٤)] المصنِّفِ الاتصالُ)[(٥)] فِي نحوِ: (خِلْتَنِيهِ)[(٦)]، وهو كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولَيْنِ؛ الثاني مِنهما خبرٌ فِي الأصلِ[(٧)]، وهما ضَمِيرَانِ، ومَذْهَبُ [سِيبَوَيْهِ أنَّ المُخْتَارَ (فِي هذا)[(٨)] أيضًا الانفصالُ، نحوُ: خِلْتَنِي إيَّاهُ، ومَذْهَبُ][(٩)] سِيبَوَيْهِ ـ أَرْجَحُ؛ لأنَّه

= استغنوا عن ذلك، بـ(ضربتُ نفسي) و(إيّاي ضربتُ)».

(١) (م) قد وَرَدَ الأمرانِ كثيرًا فِي كلامِ العربِ، فمِن الانفصالِ: قولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ: [ورود الانفصال والاتصال كثيرًا في كلام العرب]

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ الْعَهْدِ، والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقولُ الآخَرِ:

لَيْسَ إيَّايَ وَإيَّا ... كَ، ولا نَخْشَى رَقِيبَا

ومِن الاتِّصالِ: قولُ أبي الأسودِ الدُّؤَلِيِّ يُخاطِبُ غلامًا له كَانَ يَشْرَبُ النَّبِيذَ؛ فيَضْطَرِبُ شأنُه وتَسُوءُ حَالُه:

فَإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقولُ رسولِ اللهِ ﷺ لعمرَ بنِ الخَطَّابِ فِي شأنِ ابنِ الصَّيَّادِ: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**» [البخاري (٣٠٥٥)] (م).

(٢) ما بين المعكوفين من (ن).

(٣) كذا ضبطها في (س)، (ع)، وفي (ص): «المختار».

(٤) في (ك): «غير»، وهو تحريف ظاهر.

(٥) ما بين القوسين ليس في (ص)، لكن بحاشيتها تصحيحًا.

(٦) (م) قدْ وَرَدَ الأمرانِ فِي فَصِيحِ الكلامِ أَيْضًا؛ فمِن الاتصالِ: قولُه تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣].

وقولُ الشاعرِ:

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ ... إذْ لَمْ تَزَلْ لاكتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرَا

ومن الانفصالِ قولُ الشاعرِ:

أَخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ، وقدْ مُلِئَتْ ... أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ والإِحَنِ(م)

(٧) لكون العامل ناسخًا لهما معًا.

(٨) في (ص): «هنا».

(٩) ساقطة من (ك)، انتقال نظر.

هو الكثيرُ فِي لسانِ العربِ على ما حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عنهم، وهو المُشَافِهُ لهم؛ قالَ الشاعِرُ:

١٦ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[(١)]

[التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين]

[ص] [٦٦] وقَدِّمِ الأَخَصَّ[(٢)] فِي اتِّصَالِ وقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

---

(١) (م) هَذَا البيتُ ـ قِيلَ: إِنَّهُ لدَيْسَم بنِ طَارِقٍ أحدِ شُعَرَاءِ الجاهليَّةِ، وقد جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، وصارَ يُضْرَبُ لكلِّ مَن يُعْتَدُّ بكلامِه، ويُتَمَسَّكُ بمقالِه، ولا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا يَقُولُ غيرُه، وفي هَذَا جاءَ بِهِ الشارِحُ، وَهوَ يُرِيدُ: أَنَّ سِيبَوَيْهِ هو الرجلُ الَّذِي يُعْتَدُّ بقولِه، ويُعْتَبَرُ نَقْلُه؛ لأَنَّه هو الَّذِي شَافَهَ العربَ، وعنهم أَخَذَ، ومِن أَلْسِنَتِهِمُ اسْتَمَدَّ.

التمثيلُ به: قد جاءَ الشارحُ بهذا البيتِ ـ وَهوَ يَزْعُمُ أَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ أَرْجَحُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الناظِمُ ـ وكأنَّه أرادَ أَنْ يُعَرِّفَ الحقَّ بأَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَى عالِمٍ جَلِيلٍ كسِيبَوَيْهِ، **وَهِيَ فِكْرَةٌ لا يَجُوزُ للعلماءِ أَنْ يَتَمَسَّكُوا بها**.

ثُمَّ إِنَّ الأرجحَ فِي هذه المسألةِ ـ ليسَ هو مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ؛ بل الأرجحُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ مالِكٍ [«التسهيل» ص٢٧، و«شرح التسهيل» (١/ ١٥٢)، و«شرح الكافية» (١/ ١٩٢)]، والرُّمَّانِيُّ، وابنُ الطَّرَاوَةِ [كما في «التذييل» (٢/ ٣٣٩)]؛ مِن أَنَّ الاتصالَ أرجحُ فِي خبرِ كَانَ وفي المفعولِ الثاني من مفعولَيْ (ظَنَّ) وأَخَوَاتِها؛ وَذَلِكَ مِن قِبَلِ: أَنَّ الاتصالَ فِي البابَيْنِ أكثرُ وُرُودًا عن العربِ، وقد وَرَدَ الاتصالُ فِي خبرِ (كانَ) فِي الحديثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ لكَ، ووَرَدَ الاتصالُ فِي المفعولِ الثاني مِن بابِ ظَنَّ فِي القرآنِ الكريمِ فيما قد تَلَوْنَا مِن الآياتِ، ولم يَرِدْ فِي القرآنِ الانفصالُ فِي أحدِ البابيْنِ أصلًا، وبحَسْبِكَ أَنْ يَكُونَ الاتصالُ: هو الطريقَ الَّذِي اسْتَعْمَلَه القرآنُ الكريمُ باطِّرادٍ (م).

(٢) قال الأشموني (١/ ٩٥): «الأخصَّ من الضميرين في الأبواب الثلاثة ـ على غير الاخصِّ منهما وجوبًا في حال اتصال؛ فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، وضمير المخابط على ضمير الغائب ـ كما في (سلنيه واعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك). ولا يجوز تقديم (الهاء) على (الكاف) ولا (الهاء) ولا (الكاف) على (الياء) في الاتصال».

وقال الخضري: «ضابطه: أن يرفع أحد الضميرين في غير باب (كان): كـ**(ضربونا) (فاسألونا)**؛ فيجب اتصالهما، وتقديم المرفوع ـ وإن كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل؛ فلا يحجز المنصوب عن الاتصال ـ على أصل الضمير بلا =

[ش] ضميرُ المتكلِّمِ أَخَصُّ مِن ضميرِ المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أَخَصُّ مِن ضميرِ الغائبِ، فإنِ اجْتَمَعَ[١] ضميرانِ منصوبانِ، وأَحَدُهما[٢] أخصُّ من الآخرِ، فإنْ كانَا مُتَّصِلَيْنِ: وَجَبَ تقديمُ الأخصِّ مِنهما، فتقولُ: **(الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ)** و**(أَعْطَيْتَنِيهِ)**، بتقديمِ (الكافِ والياءِ)[٣] على الهاءِ؛ لأنَّهما أخصُّ مِن الهاءِ؛ لأنَّ الكافَ للمخاطَبِ، والياءَ للمتكلِّمِ، والهاءَ للغائبِ، ولا يَجُوزُ تقديمُ الغائبِ معَ [٢١/ظ] الاتصالِ، فلا تقولُ: أَعْطَيْتُهُوكَ، ولا أَعْطَيْتُهُونِي، وأجازَه قومٌ. ومنه ما رَوَاهُ ابنُ الأَثِيرِ فِي «**غَرِيبِ الحديثِ**»[٤]؛ مِن قَوْلِ عُثْمَانَ (بن عفان)[٥] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا**»، فإنْ فُصِلَ[٦] أَحَدُهما ـ كُنْتَ بالخِيَارِ؛ فإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الأَخَصَّ، فقُلْتَ: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وأَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ، وإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ غيرَ الأَخَصِّ فَقُلْتَ: أَعْطَيْتُهُ[٧] إِيَّاكَ، وأَعْطَيْتَهُ إِيَّايَ، وإليه أشارَ بقولِهِ: **(وقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ)**، وهذا الذي ذَكَرَه ليسَ على إطلاقِه؛ بل إنما يَجُوزُ تقديمُ غيرِ الأَخَصِّ فِي الانفصالِ عندَ أمنِ اللَّبْسِ، فإنْ خِيفَ لَبْسٌ ـ لم يَجُزْ، فَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ[٨] ـ لم يَجُزْ تَقْدِيمُ الغائبِ،

[بعض الضمائر أخص من بعض]

= معارض؛ بخلاف الأبواب الثلاثة، ونصَّ بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص؛ لأن قوله: **(وما أشبهه)** يصدق بأي شبه، ولو في غير ذلك».

(١) في (ح): «اختص».

(٢) ضبطها في (ع): بفتح الهمزة والحاء، والذي في (ك): «واحِدهما». وضبطها بكسر الحاء. والذي في (ص): «أحدهما».

(٣) في (ح): «الياء والكاف».

(٤) «النهاية» (٢/ ١٧٧)، ولا يعرف المحدثون له إسنادًا.

(٥) من (ح).

(٦) في (ح): «انفصل».

(٧) في (ك): «الدرهم أعطيته».

(٨) (م) إنما يَقَعُ اللَّبْسُ فيما إذا كَانَ كلُّ واحدٍ مِن المفعولَيْنِ ـ يَصْلُحُ أنْ يَكُونَ فاعِلًا؛ كَمَا تَرَى فِي مِثالِ الشارحِ، أَلَسْتَ تَرَى أنَّ المخاطَبَ وزَيدًا يَصْلُحُ كلٌّ مِنْهُمَا أنْ يَكُونَ آخِذًا، ويَصْلُحُ أنْ يَكُونَ مأخوذًا، أمَّا نحوُ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ)، أو (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) ـ فلا لَبْسَ؛ لأنَّ المخاطَبَ آخِذٌ؛ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، والدِّرْهَمَ =

فلا تقولُ: زَيْدٌ(١) أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ؛ لأنَّه(٢) لا يُعْلَمُ(٣): هل زيدٌ مأخوذٌ أو(٤) آخِذٌ.

[ص][٦٧] وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا وقدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ(٥) وَصْلَا

[ش] إذا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وكانا مَنْصُوبَيْنِ واتَّحَدَا فِي الرُّتْبَةِ، كأنْ(٦) يَكُونَا لِمُتَكَلِّمَيْنِ أو لِمُخَاطَبَيْنِ(٧) أو غائِبَيْنِ، فإنَّه يَلْزَمُ الفصلُ فِي أَحَدِهما، فتقولُ: أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاكَ، وأَعْطَيْتُه إِيَّاهُ. ولا يَجُوزُ اتِّصَالُ الضميرَيْنِ، فلا تقولُ: أَعْطَيْتَنِينِي، ولا أَعْطَيْتُكَكَ، ولا أَعْطَيْتُهُوهُ، نعمْ، إنْ(٨) كانَا غائبيْنِ واخْتَلَفَ لَفْظُهُما(٩) فقدْ يَتَّصِلانِ(١٠)، نحوُ: الزيدانِ الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ، وإليه أشارَ [٢٢/و] بقولِهِ فِي («الكافيةِ»(١١)):

[حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل]

مَعَ اخْتِلافِ مَا وَنَحْوَ: (ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ) الضرورةُ(١٢) اقْتَضَتْ

= مأخوذٌ؛ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ (م).

(١) ليس في (ص). (٢) في (ح): «فإنه».

(٣) الأولى ـ أن يقال: لأن الفاعل مَعْنِيٌّ؛ وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرًا كان، أو ظاهرًا فلو قدم غيره ـ تبادر أنه الآخذ؛ فيحصل اللبس، وأما عدم العلم بشيء: فإجمال لا لبس. من «الخضري» (١/ ٧٠)، بتصرف.

(٤) في (ح): «أم». (٥) أي: في اتحاد الرتبة.

(٦) في (ح)، (ص): «بأن». (٧) في (ح)، (ص): «مخاطبين».

(٨) في (ح): «إذا».

(٩) أي: في الإفراد والتذكير أو ضدهما؛ كمثاله ونحو: (أحسن الناس وجوهًا، وأنصرهموها)؛ سواء **تباعد** الهاءان ـ كما ذكر، أم **تقاربا** نحو: (أعطاهوها، وأعطاهاه)؛ إلا أن الفصل حينئذ أجود تخلصًا من قربهما؛ إذ ليس بينهم إلا حرف واحد. وإنما اشترط اختلاف لدفع توالي المثلين، وإيهام التأكيد، وقيد بالغيبة؛ لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحدي الرتبة ـ إذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما، وذلك لا يمكن في الخطاب، أو التكلم؛ لأنهما حينئذ لشيء واحد إذ لا يقال: (علمتنان)، ولا (ظننتكماك). «الخضري» (١/ ٦٠).

(١٠) في (ك): «تتصلان».

(١١) «الكافية الشافية» (١/ ٢٢٩).

(١٢) في (ح): «والضرورة»، وفي (ص): «للضرورة»!!

ورُبَّمَا أُثْبِتَ هذا البيتُ فِي بعضِ (نُسَخِ «الألْفِيَّةِ»)، وليسَ مِنها، وأشارَ بقولِهِ: (**وَنَحْوَ ضَمِنَت...**) إلى آخِرِ البيتِ، إلى أنَّ الإتيانَ بالضميرِ منفصِلًا فِي موضعٍ يَجِبُ فيه اتِّصالهُ ضرورةٌ؛ كقولِهِ:

(بالبَاعِثِ الوَارِثِ)[١] الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٢]

وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ[٣] ذلك. (والله تعالى أعلم)[٤].

[أحكام نون الوقاية]

[ص] [٦٨] **وقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، (وَلَيْسِي) قَدْ نُظِمْ**

[ش] إذا اتَّصَلَ بالفعلِ ياءُ المتكلِّمِ لَحِقَتْه لُزُومًا (نونٌ تُسَمَّى)[٥] نونُ الوِقايةِ، وسُمِّيَتْ بذلكَ؛ لأنَّها تَقِي الفعلَ[٦] مِن[٧] الكسرِ، وذلك نحوُ: (أَكْرَمَنِي [ويُكْرِمُنِي وأَكْرِمْنِي[٨])][٩]، وقد جاءَ حَذْفُها معَ ليسَ[١٠]

---

(١) في (ح): «بالوارث الباعث».

(٢) مَضَى شرحُ هَذَا البيتِ قَرِيبًا (ص٦٣). (٣) ليس في (ص).

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (ح)، (ص).

(٦) أي: الفعل الصحيح، وحمل عليه نحو: (دعى ورمى)؛ طردًا للباب، وقوله: (الكسر)؛ أي: الذي يختص مثله بالاسم، وهو الذي بسبب ياء المتكلم؛ لأنه أخو الجر في الاختصاص؛ فَصِينَ عنه الفعل. أما ما لا يختص به؛ بأن لم يدخله أصلًا، كالذي قبل ياء المخاطبة، أو يدخل فيهما، كالذي للتخلص من السكونين؛ فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضًا. وقال الناظم: لأنها تقي لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث ـ في نحو: (أكرمني وأكرمي)، وحمل الماضي والمضارع على الأمر، ودخلت في غير الفعل؛ لتقي تغير آخره. «الخضري» (١/ ٦٠).

(٧) ليس في (ص)، (س)، لكن كتبها في حاشية (س) مصححًا.

(٨) ليس في (ح)، وكتبها في حاشيتها مصححًا.

(٩) في (ح): «وأكرمني وتكرمني».

(١٠) لشبهه للحروف الآتية في الجمود. والقياس: لزومها كسائر الأفعال، وهو الكثير ـ كقول بعضهم، وقد بلغه أن شخصًا يهدده: **(عليه رجلًا ليسني)** [«الكتاب» (١/ ٢٥٠)]؛ أي: ليلزم رجلًا غيري. «الخضري» (١/ ٦٠).

شُذُوذًا؛ كما قالَ(١) الشَّاعِرُ(٢):

[حكم لزوم نون الوقاية أفعل التعجب]

١٧ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي(٣)

واخْتُلِفَ فِي أَفْعَلِ(٤) التعجُّبِ؛ هل تَلْزَمُه(٥) نونُ الوِقايةِ أم لا؟ فتقولُ(٦): ما أَفْقَرَنِي(٧) إلى عَفْوِ اللهِ، [وما أَفْقَرِي إلى عفوِ اللهِ](٨) - عندَ مَن لم(٩) يَلْتَزِمْها فيه(١٠)(١١)، والصحيحُ: أنها تَلْزَمُ(١٢). (والله ﷻ أعلم)(١٣).

---

(١) في (ص): «لقول».

(٢) **قيل**: هو لِرُؤْبَةَ بْنِ العَجَّاجِ، وليسَ فِي **(ديوانِه)**، ولكنَّه فِي **«زِيَادَاتِه»** (ص١٧٥).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ شاهدانِ، وكلاهما فِي لفظِ **(لَيْسِي)**:

أَمَّا **الأَوَّلُ**: فإنَّه أتَى بخبرِه ضَميرًا مُتَّصِلًا، ولا يَجُوزُ عندَ جَمْهَرَةِ النحاةِ: أنْ يَكُونَ إلَّا مُنْفَصِلًا، فكانَ يَجِبُ عليه - عَلَى مذهبِهم هَذَا - أنْ يقولَ: ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليسَ إِيَّايَ.

والثاني: وَهوَ الَّذِي جاءَ الشارحُ بالبيتِ من أجلِه هنا؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ - مِن (ليسَ) معَ اتِّصالِها بياءِ المتكلِّمِ، وَذَلِكَ شاذٌّ عندَ الجمهورِ؛ الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ (ليسَ) فعلٌ (م). وينظر: «الأصول» لابن السرّاج (١/١٤٢)، و«شرح السيرافي على سيبويه» (٣/١١٩).

(٤) في (ح)، (ص): «فعل».

(٥) في (ح): «يلزمه».

(٦) في (ك): «نحو».

(٧) من (فقِر) بالكسر؛ أي: افتقر. لا من (افتقر)؛ لأن صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذٌّ.

(٨) ليس في (ك)، (ع). لكن كتبها في حاشية (ع)، وصحَّح عليها.

(٩) في (ح)، (ن): «لا».

(١٠) في (ص): «فيها».

(١١) يعني: الكوفيين.

[مذهب البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بـ«أفعل»]

(١٢) (م) الخلافُ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ؛ فِي اقْتِرَانِ نونِ الوقايةِ بـ(أَفْعَلَ) فِي التعجُّبِ - مبنيٌّ عَلَى اختلافِهِم: فِي أَنَّهُ هو اسمٌ أو فعلٌ؛ فقالَ الكُوفِيُّونَ: هو اسمٌ؛ وَعَلَى هَذَا لا تَتَّصِلُ بِهِ نونُ الوقايةِ؛ لأنَّها إنما تَدْخُلُ عَلَى الأفعالِ؛ لِتَقِيَها الكسرَ الَّذِي ليسَ مِنها فِي شيءٍ. وقالَ البَصْرِيُّونَ: هو فعلٌ؛ وَعَلَى هَذَا: يَجِبُ اتصالُه بنونِ الوقايةِ لِتَقِيَهُ الكسرَ (م).

(١٣) من (ح).

[ص] [٦٩] و(لَيْتَنِي) فَشَا، و(لَيْتِي) نَدَرَا[1] وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا ـ

[٧٠] في البَاقِيَاتِ، واضْطِرَارًا خَفَّفَا (مِنِّي، وعَنِّي)[2] بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

[ش] ذَكَرَ فِي هذيْنِ البيتيْنِ حُكْمَ نونِ الوقايةِ معَ الحرفِ[3]، فذَكَرَ (لَيْتَ)، وأنَّ نونَ الوقايةِ لا تُحْذَفُ[4] مِنها إلَّا نُدُورًا[5]؛ كقولِهِ[6]:

١٨ ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ [٢٢/ظ] لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ[7] جُلَّ مَالِي[8]

---

(١) في (ك): «نذرًا». (٢) في (ح): «عني ومني».

(٣) في (ص)، (ن): «الحروف».

(٤) [علة الحذف]:

[علة حذف النون] اختلفوا في علّةِ حذف هذه النون، فقال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٦٩): إنّما حُذفت لكثرة الاستعمال، واجتماع النونات، وهم يستثقلون التضعيفَ.

[استشكال]:

فإن قيل: فإذا كانوا إنّما حذفوا نون الوقاية لثِقَلِ التضَعيف، واجتماع النونات، فما بالُهم حذفوها في (لَعَلِّي)، و(لَيْتِي)، ولم يجتمع في آخِرهما نوناتٌ؟

قيل: أمّا (لَعَلَّ)، فإنّها وإن لِم يكن في آخرها نون، فإنّ في آخِرها لامًا مضاعَفةً، واللامُ قريبةٌ من النون، ولذلك تُدغَم فيها، نحو قوله تعالى: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، ولا يُدّغَم في النون غير اللام [يعني: الإدغام الكامل]. وأمّا (لَيْتَ) فلم يكن في آخرها نونٌ، ولا ما يُضارع النون، ويقرُب منها، فيلزمُها النونُ وقالوا: (لَيتَنِي)، وقَلَّ في كلامهم: (لَيْتي)، وكان من قبيلِ الضرورة، ومع ذلك، فإنها حروفٌ أجريت مُجرى الفعل في العمل، وليست أفعالًا، فهي بحكم الشَّبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل. ومن حيث هي حروفٌ: يجوز إسقاطُ النون منها؛ لأنّ الحروف في ذلك على ضربَيْن: تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدَها، وذلك نحو قولك: (مِنِّي)، و(عَنِّي)، فهذه قد لزمتها النون على ما ترى.

وقالوا: (إِلَيَّ)، و(بي) من غيرِ نون؛ لأنّ الحروف لا يُكرَه فيها الكسرُ كما كُره في الأفعال، مع أنّهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسِه. «شرح المفصل» (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٥) في (ك): «نذورًا».

(٦) هو: زَيْدُ الخيرِ الطَّائيُّ في «ديوانه» (ص٨٧).

(٧) في (س)، (ك)، (ح): «وأفقد»، وذكر في (ع) أنها كذلك في نسخة.

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (لَيْتِي)؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ مِن (ليتَ) الناصبةِ لياءِ =

والكثيرُ فِي لِسَانِ العَرَبِ: ثُبُوتُها[١]، وبه وَرَدَ القرآنُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء: ٧٣].

وأمَّا (لَعَلَّ) فَذَكَرَ أنها بعكسِ (لَيْتَ)؛ فالفصيحُ[٢]: تَجْرِيدُها مِن النونِ؛ كقولِهِ تعالى ـ [حِكَايَةً عن فِرْعَوْنَ][٣]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦﴾ [غافر: ٣٦]، ويَقِلُّ[٤] ثُبُوتُ النونِ؛ كَقَوْلِ الشاعرِ:

١٩ ـ فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا[٥] قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ[٦]

= المتكلِّم، وظاهرُ كلام المصنِّفِ والشارحِ: أن هَذَا الحذفَ ليسَ بشاذٍّ، وإنما هو نادرٌ قليلٌ، وهذا الكلامُ عَلَى هَذَا الوجهِ ـ هو مذهَبُ الفَرَّاءِ من النُّحاةِ، فإنَّه لا يَلْزَمُ عندَه: أنْ تَجِيءَ بنونِ الوقايةِ معَ (ليتَ)؛ بل يَجُوزُ لكَ فِي السَّعَةِ أنْ تَتْرُكَهَا، وَإِنْ كَانَ الإتيانُ بها أَوْلَى، وعِبارةُ سِيبَوَيْهِ ـ تُفِيدُ أنَّ تَرْكَ النونِ ضرورةٌ، حَيْثُ قالَ [«الكتاب» (٢/ ٣٧٠)، و«شرح السيرافي» له (٣/ ١٣١)]: (وقد قالَتِ الشعراءُ: (لَيْتِي) إذا اضْطُرُّوا، كأنهم شَبَّهُوه بالاسمِ حَيْثُ قالُوا: الضارِبِي).اهـ. وانْظُرْ: شرحَ الشاهدِ (٢١) الآتِي.

ومثلُ هَذَا الشاهدِ ـ فِي حذفِ نونِ الوقايةِ معَ ليتَ ـ قولُ وَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ الأَسدِيِّ:

فيا لَيْتِي إذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جَمَعَ بينَ ذِكْرِ النونِ وتَرْكِها ـ حَارِثَةُ بنُ عُبَيْدٍ البَكْرِيُّ؛ أحدُ المُعَمَّرِينَ ـ فِي قَوْلِهِ:

ألَا يَا لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وهلْ يُجْدِي عَلَيَّ اليومَ لَيْتِي (م)

[علة قلة ثبوت النون في (لعل)]

(١) لشبهها الفعل معنًى وعملًا بلا معارض؛ بخلاف (لعل)؛ فإن عملها الجر في بعض الأحيان، وتوالي الأمثال في بعض لغاتها، وهو (لعنَّ) بالنون؛ عارض شبهها فندرت معها النون، وإنما خير في الباقيات؛ لأن المعارض فيها واحد، وهو توالي الأمثال فقط. «الخضري» (١/ ٦١).

بل فيها عدة لغات أخر: علَّ، ولعلَّ، وعنَّ، وأنَّ؛ بهمزة مفتوحة ـ كما في «اللامات» للزجاجي (١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) في (ح): «فالصحيح»، وهي غير واضحة في (ص)، لكنه كتبها في حاشيتها واضحةً: «والفصيح»، وبعدها علامة التصحيح.

(٣) من (ع)، وهي احترازٌ حسنٌ جدًّا.

(٤) في (ح): «ونقل».

(٥) في (ك)، (ص): «به».

(٦) هَذَا البيتُ من الشواهدِ التي لا يُعْرَفُ قَائِلُها.

ثم ذَكَرَ أَنَّكَ بالخِيَارِ فِي الباقياتِ؛ أي: فِي باقي[(١)] أَخَوَاتِ (لَيْتَ ولَعَلَّ)، وهي: (إِنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولَكِنَّ)، فتقولُ: إِنِّي وإِنَّنِي، [وأَنِّي وأَنَّنِي][(٢)]، وكَأَنِّي وكَأَنَّنِي، ولَكِنِّي ولَكِنَّنِي[(٣)].

ثمَّ ذَكَرَ أنَّ (مِنْ وعَنْ) تَلْزَمُهُما[(٤)(٥)] نونُ الوقايةِ، فتقولُ: (مِنِّي وعَنِّي) بالتشديدِ، ومِنهم مَن يَحْذِفُ النونَ فيقولُ: (مِنِي وعَنِي) بالتخفيفِ، وهو شاذٌّ؛ قالَ الشاعِرُ[(٦)]:

= قال العيني في «المقاصد» (١/ ٣٢٢): «لم أقف على اسم قائله».
(م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (لَعَلَّنِي)؛ حَيْثُ جَاءَ بنونِ الوقايةِ معَ (لعلَّ)، وَهوَ قليلٌ.
ونظيرُه: قولُ حاتِمِ الطَّائِيِّ يُخَاطِبُ امْرَأَتَهُ، وكانَتْ قد لَامَتْهُ عَلَى البَذْلِ والجُودِ:

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي … أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدَا

والكثيرُ فِي الاستعمالِ حذفُ النونِ معَ (لعلَّ)؛ وَهوَ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ القرآنُ الكريمُ، مثلُ: قوله تعالى [إخبارًا عن فرعون ـ لعنه الله]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾ [غافر: ٣٦]، ومثل: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]. ومنه قولُ الفرزدقِ:

وإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي … لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقولُ الآخرِ:

ولِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا … أَقُولُ لَهَا: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

(م) بتصرف يسير.

(١) في (ع): «باقيات».

(٢) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية تصحيحًا.

(٣) فثبوتها لشبه الفعل، وحذفها: لتوالي الأمثال؛ لأن الثقل حصل بها.
وقيل: حذفت الأولى لسكونها، والساكن أولى بالتغيير.
وقيل: حذفت الوسطى المدغم فيها؛ لأنها في محل اللام التي يلحقها التغيير، وكذا الخلاف في (أَنَّا) بالتشديد لكن لم يقل أحدٌ يعتد به بحذف الثالثة؛ لأنها ضمير عمدة قاله الروداني. اهـ. «الصبان» (١/ ١١٧). [علة حذف النون]

(٤) في (س)، (ك): «يلزمهما».

(٥) لتحفظ بناءهما على السكون؛ لأنه الأصل؛ بخلاف ما بني على غيره.

(٦) (م) وهذا البيتُ أَيْضًا من الشواهدِ المجهولِ قائلُها؛ بل قالَ ابنُ الناظمِ [«شرحه» (ص٤٤)]: أَنَّهُ من وضعِ النحْوِيِّينَ. وقالَ ابنُ هِشَامٍ عنه [«تخليص الشواهد» =

٢٠ ـ أَيُّهَا السائلُ عَنْهُمْ وَعَنِي   لَسْت مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِي

[ص] [٧١]   وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي   (قَدْنِي وقَطْنِي) الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

[الفصيح في (لدنّي)] [ش] أشارَ بهذا إلى أنَّ الفصيحَ فِي (لَدُنِّي)(١) إثباتُ النونِ؛ كقولِهِ تعالى [على لسان الخضر](٢): ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ﴿٧٦﴾﴾ [الكهف: ٧٦]، ويَقِلُّ(٣) حَذْفُها؛ كقِرَاءَةِ(٤) مَن قَرَأَ: (مِنْ لَدُنِي) بالتخفيفِ.

والكثيرُ(٥) فِي (قدْ) و(قَطْ) ثُبُوتُ النونِ، نحوُ: (قَدْنِي) و(قَطْنِي)، ويَقِلُّ(٦) الحَذْفُ، نحوُ: (قَدِي) و(قَطِي)؛ أي: حَسْبِي. وقدِ اجْتَمَعَ الحذفُ والإثباتُ فِي قَوْلِهِ(٧):

= (ص١٠٦)]: وفي النفسِ مِن هَذَا البيتِ شيءٌ.

ووجهُ تَشَكُّكِ هذين العالِمَيْنِ المُحَقِّقَيْنِ ـ فِي هَذَا البيتِ: أَنَّهُ قدِ اجْتَمَعَ فيه الحرفانِ (مِن) و(عن) وأُتِيَ بهما عَلَى لغةٍ غيرِ مشهورةٍ مِن لغاتِ العربِ؛ وهذا يَدُلُّ عَلَى قصدِ ذَلِكَ وتَكَلُّفِهِ.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَنِي) و(مِنِي)؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ مِنْهُمَا شُذُوذًا للضرورةِ (م).

نعم، قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٤): «وهو قليل في الاستعمال، وإن كان القياسُ لا يأباه كلَّ الإباء؛ من حيث كانت حروفًا، والحروفُ قد تأتي بالنون والياء، نحوُ: (مِني) و(عَنّي)، وقد تأتي بالياء وحدَها، نحو: (بِي) و(لِي)، فلذلك حَذَفَها مَنْ حذف حملًا لها على غيرها من الحروف».

(١) في (ع)، (ص): «لدن». وكتب في (ع): أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) احتراز حسنٌ من قِبَلنا.

(٣) في (ص): «ونقل».

(٤) غير واضحة في (ص)، ثم كتبها مبينة في حاشيتها. وهي قراءة أبي جعفر، ونافع، وشعبة عن عاصم، ينظر: «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران (٢٨١)، و«الحجة» لابن خالويه (٢٢٨).

(٥) في (ح): «والأكثر».

(٦) في (ص): «ونقل».

(٧) هو: أبو نُخَيْلَةَ: حُمَيْدُ بنُ مَالِكٍ الأَرْقَط؛ وهو من شعراء الدولة الأموية، معاصر للحجاج. ينظر: «المقاصد النحوية» (١/ ٣٢٧)، و«خزانة الأدب» (٥/ ٣٨٢).

وفي «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤): «البيت لأبي بَجدَلَةَ، وبعده:

ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ =

٢١ ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [ليسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ](١)(٢)

= والشاهد فيه حذفُ النون من (قَدِي)، تشبيهًا لها بـ(حسْبِي)، إذ كان معناهما واحدًا، وإثباتُها: هو المستعمل؛ لأنها في البناء، ومضارَعةِ الحروف بمنزلة (مِنْ)، و(عَنْ)، فألزموها النونَ قبل الياء، لئلا يُغير آخِرُها عن السكون».

(١) الشطر الثاني كله ـ ليس في (ص)، (ح).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (قَدْنِي) و(قَدِي)؛ حَيْثُ أَثْبَتَ النونَ فِي الأُولَى وحَذَفَها من الثانيةِ. **وقدِ اضْطَرَبَتْ عباراتُ النَّحْوِيِّينَ فِي ذلك**؛ فقالَ قومٌ: إنَّ الحذفَ غيرُ شاذٍّ، ولكنَّه قليلٌ. وتَبِعَهم المصنِّفُ والشارِحُ.

وقالَ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ٣٧١)]: (وقدْ يَقُولُونَ فِي الشعرِ: قَطِي وقَدِي. فأمَّا الكلامُ: فلا بُدَّ فيه من النونِ، وقدِ اضْطُرَّ الشاعرُ فقالَ: **(قَدِي)** شَبَّهَه بحَسْبِي؛ لأنَّ المعنى واحدٌ). اهـ.

[وهمٌ وقع الجوهري في الباب]: [بيان وهم وقع للجوهري]

قالَ الجَوْهَرِيُّ [«الصحاح» (٢/ ٥٢٣)، وتبعه في «المختار» (ص٢٤٨)]: «وأمَّا قولُهم: قَدْكَ بمعنى: حَسْبُ فهو اسمٌ، وتقولُ: قَدِي، وقَدْنِي أَيْضًا بالنونِ ـ عَلَى غيرِ قياسٍ؛ لأنَّ هذه النونَ إنما تُزَادُ فِي الأفعالِ وِقايةً لها، مثلُ ضَرَبَنِي وشَتَمَنِي».

قالَ ابنُ بريٍّ يَرُدُّ عَلَى الجَوْهَرِيِّ [كما في «اللسان» (٣/ ٣٤٧)]: «وَهَمَ الجَوْهَرِيُّ فِي قَوْلِهِ: (إنَّ النونَ فِي قَدْنِي زِيدَتْ عَلَى غيرِ قياسٍ، وجَعْلِ النونِ مخصوصًا بالفِعْلِ لا غيرُ)!! وليسَ كذلكَ، وإنما تُزَادُ وقايةً لحركةٍ أو سكونٍ فِي فعلٍ أو حرفٍ، كقولِكَ فِي مِن وعن إذا أَضَفْتَهُمَا لنَفْسِكَ: مِنِّي وعَنِّي، فزِدْتَ نونَ الوقايةِ لتَبْقَى نونُ مِن وعن عَلَى سكونِها، وكذلكَ فِي قَدْ وقَطْ، وتقولُ: قَدْنِي وقَطْنِي، فتَزِيدُ نونَ الوقايةِ لتَبْقَى الدالُ والطاءُ عَلَى سُكُونِها، وكذلك زَادُوها فِي لَيْتَ، فقالوا: لَيْتَنِي؛ لتَبْقَى حركةُ التاءِ عَلَى حالِها، وكذلكَ قالُوا فِي ضَرَبَ: ضَرَبَنِي؛ لِتَبْقَى الباءُ عَلَى فتحِها، وكذلكَ قالُوا فِي اضْرِبْ: اضْرِبْنِي، أَدْخَلُوا نونَ الوقايةِ لِتَبْقَى الباءُ عَلَى سُكُونِها». اهـ.

ولابنِ هِشامٍ هنا كلامٌ كثيرٌ وتَفريعاتٌ طويلةٌ ـ لم يَسْبِقْه إليها أحدٌ مِن قُدَامَى العلماءِ، وَهِيَ فِي «مُغْنِي اللَّبِيبِ» (ص٢٢٦، ٢٧٨، ٥٣٤)].

[حكم الاسم المعرب إذا أضيف للياء]: [حكم الاسم المعرب إذا أضيف للياء]

هذا، ولم يَتَكَلَّم المصنِّفُ ولا الشارحُ عن الاسم المعرَبِ إذا أُضِيفَ لياءِ المتكلِّمِ، واعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ فِي الاسم المعربِ أَلَّا تَتَّصِلَ بِهِ نونُ الوقايةِ، نحوُ: ضَارِبِي ومُكْرِمِي، وقد أُلْحِقَتْ نونُ الوقايةِ باسمِ الفَاعِلِ المضافِ إِلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ =

العَلَمُ [٢٣/ و](١)

[ص] [٧٢] اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا   عَلَمُهُ، كَـ(جَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا ـ(٢)

[٧٣] وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ ولَاحِقِ   وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ ووَاشِقِ)(٣)

[تعريف العلم] [ش] العَلَمُ هو الاسمُ الذي يُعَيِّنُ(٤) ....

= فِي قَوْلِهِ ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي» [البخاري (٥٧٧٧) ـ في بعض النسخ، وينظر: «الفتح» ١٠/ ٢٤٥]. وفي قولِ الشاعرِ:

ولَيْسَ المُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا   فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا

وفي قولِ الآخرِ:

أَلَا فَتًى مِن بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي   وليسَ حَامِلَنِي إِلَّا ابنُ حَمَّالِ

وفي قولِ الآخرِ:

وليسَ بِمُعيينِي وفي الناسِ مَمْتَعٌ   صديقٌ إذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لَحِقَتْ أفعلَ التفضيلِ ـ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ» [مسلم (٢٩٣٧)]؛ لمشابهةِ أفعلِ التفضيلِ لفعلِ التعجُّبِ (م).

[بعض معان العلم في اللغة] (١) (م) لفظُ (العَلَم) فِي اللغةِ ـ مُشْتَرَكٌ لفظِيٌّ بينَ عِدَّةِ مَعانٍ؛ منها: الجبلُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ۝٢٤﴾ [الرحمٰن: ٢٤]؛ أي: كالجبالِ، وقالَتِ الخَنْسَاءُ تَرْثِي أَخَاهَا صخرًا:

وإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ   كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومنها: الرايةُ التي تُجْعَلُ شِعارًا للدولةِ أو الجُنْدِ.

ومنها: العلامةُ، ولعلَّ المعنى الاصطلاحِيَّ ـ مأخوذٌ مِن هَذَا الأخيرِ، وأصلُ الترجمةِ (هذا بابُ العلم)؛ فحَذَفَ المبتدأَ، ثمَّ الخَبَرَ، وأقامَ المضافَ إِلَيْهِ مُقامَه، وليسَ يَخْفَى عليكَ إعرابُه (م).

(٢) (م): (**اسمٌ**): تقديرُ الكلام: وَذَلِكَ كائنٌ كقولِكَ: جَعْفَرٌ... إلخ (م).

(٣) (م): (**وخِرْنِقَا* وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولَاحِقٍ* وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ ووَاشِقٍ**)؛ كلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى جَعْفَرٍ (م).

[أقسام التعيين] (٤) أطلق التعين، وهو على قسمين: =

مُسَمَّاهُ[(١)] مُطْلَقًا؛ أي: بلا قَيْدِ[(٢)] التَّكَلُّمِ أو الخِطَابِ أو الغَيْبَةِ، فـ(**الاسمُ**): جِنْسٌ يَشْمَلُ النَّكِرَةَ والمَعْرِفَةَ، و(**يُعَيِّنُ**[(٣)] **مُسَمَّاهُ**): فَصْلٌ أَخْرَجَ النَّكِرَةَ[(٤)]، و(**بِلا قَيْدٍ**) أَخْرجَ بَقِيَّةَ المعارِفِ[(٥)]؛..........

= **أحدهما**: تعيين الأجناس بعضها من بعض؛ كماء وزيت وذهب ونحو ذلك.
والثاني: تعيين غير الأجناس كزيد، قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٧٥): «فكان ينبغي أن يقيد التعيين لغير الأجناس».

(١) أي: يدل على تعينه، لا أنه يحصله له؛ لأن المسمى لا يكون إلا معينًا. والمراد: ما يعم التعيين **الخارجي والذهني** معًا كغالب علم الشخص، أو **الذهني** فقط: كعلم الجنس، وبعض علم الشخص ـ كعَلَم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنًا، وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد؛ فإنَّ هذا المجموع لا يوجد إلا ذهنًا، فقولهم: تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي، أفاده «الصبان عن يس» (١/ ١٢٧).

(٢) تفسير للإطلاق؛ أي: بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ؛ لأن تعيين العلم من ذات وضعه، بخلاف باقي المعارف؛ فإنها موضوعة لتعيين مسماها ـ لكن بواسطة قرينة: إما **معنوية**: كالتكلم وأخويه ـ للضمير، والتوجه والإقبال للمنادى، أو **لفظية** كالصلة في الموصول، وأل في مدخولها. والظاهر: أن منها الإضافة في غلام زيد، أو **حِسّية**، وهي الإشارة بنحو الأصبع في اسم الإشارة؛ فتعيين المدلول: إنما هو بهذه القرائن لا من الوضع، ولا يرد أن العَلَم المشترك يحتاج لقرينة أيضًا؛ لأن ذلك عارض من تعدد الوضع. أما باعتبار كل وضع على حدته ـ فغير محتاج. «الخضري» (١/ ٦٢). [القرائن وأنواعها]

(٣) في (ص): «تعين».

(٤) وخرج نحو: شمس وقمر، فإن لفظهما ـ لا يعين مدلولهما من حيث الوضع، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى؛ وهو الانفراد في الوجود الخارجي. «التصريح» (١/ ١١٣).

(٥) فإن تعيينها لمسمياتها ليس تعيينًا مطلقًا؛ بل هو تعيين مقيد؛ إما **بقرينة لفظية** أو **معنوية**، ألا ترى أنّ ذا الألف واللام مثلًا ـ إنما يعين مسماه مما دامت فيه (أل)، فإذا فارقته: فارقه التعيين، ونحو: الذي، إنما يعين مسماه بالصلة، ونحو: (أنا وأنت وهو): إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة، فإن (أنت) ـ مثلًا: موضوع للمخاطب المعين؛ من حيث هو مخاطب، فإذا جعل صالحًا لكل شخص من المخاطبين، فهو غير معرفة مجازًا. قاله الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٥١). =

كالمُضْمَرِ(١)؛ فإنَّه: يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بقيدِ التكلُّمِ؛ كـ(أنا)، أو الخِطَابِ؛ كـ(أنتَ)، أو الغَيْبَةِ؛ كـ(هو)، ثمَّ مَثَّلَ الشيخُ [بأعلامٍ للأَنَاسِيِّ(٢)](٣) وغيرِها(٤)(٥)؛ تنبيهًا على أنَّ مُسَمَّيَاتِ الأعلامِ: العقلاءُ، وغيرُهم

= وانظر: «التصريح» (١/ ١١٤).

وكذلك: (هذا) إنما يعين مسماه ما دام حاضرًا، فإذا فارقه الحضور: فارقه التعيين. قاله الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤).

قال الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٥٢): «فإن (ذا) مثلًا ـ وضع لشخص مفرد قريب، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال، وحل ذلك المحل غير معرفة». اهـ.

وكذا الباقي من المعارف، فنحو: (يا رجل) لمعين ـ إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال، ونحو: غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الذي قام أبوه، وغلام الرجل، إنما يعين مسماه بالمضاف إليه، فإذا فارقه فارقه التعيين. قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤).

(١) في (ع): «كالضمير». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة ـ كالمثبت.

(٢) ذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة: «غيرهم».

(٣) في (ح): «بالأعلام للأجناس».

(٤) في (ك): «الإنساني»، وفي (ص): «وغيرهم».

[أنواع العلم] (٥) الأعلام وُضعت على الأشخاص، ليتميّز بعضُها من بعض.

والأشخاصُ على ضربَيْن: **أدميّةٌ، وغيرُ أدميّة.**

وغيرُ الأدميّة ـ على ضربَيْن: منه **ما يُتّخذُ ويؤلَف**: كالخيل والإبل والغنم والكلاب، فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد ذلك الجنس، فوضعوا لها أعلامًا، ليمتازَ كلُّ شخص باسم ينفرد به: كالأناسيّ. وذلك نحو: (أَعْوَجَ)؛ وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب، كان في الجاهليّة سابقًا يُنسَب إليه الخيل الأعوجيّة، و**(لاحقٌ)** وهو فَرَسٌ، كان لمعاوية بن أبي سُفيان رَحِمَهُ اللَّهُ مشهورٌ، واسمُ فَحْلٍ كان لـ(غنيّ) أيضًا. و**(شَذْقَمٌ)** وهو فَحْلٌ من الإبل كان للنّعمان. و(عُلَيّانُ): جملٌ كان لكليب بن وائل، و(خُطّةُ)، و**(هَيْلَةُ)**، وهما عَنْزا سَوْءٍ. وقيل **(هَيْلَةُ)**: شاةٌ كانت لقوم من العرب، مَنْ أساء إليها درّتْ له بلبَنها، ومن أحسن إليها وعلّفها نطحته، فكانت العرب تضرب بها المثل. وفي المثل: (لَعَنَ الله مِعْزى خَيْرُها خُطّةُ)، و(ضُمْرانُ): وهو كَلْبٌ. و(كَسابِ): وهي كَلْبةٌ. «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٧٨).

من المألوفاتِ؛ فـ[**جَعْفَرٌ**[1]: اسمُ رجلٍ، **وخِرْنِقُ**][2][3]: اسْمُ امرأةٍ مِن شُعَرَاءِ[4] العَرَبِ[5]، وهي أختُ طَرَفَةَ بنِ العَبْدِ لأُمِّهِ، **وقَرَنٌ**[6]: اسمُ قبيلةٍ، **وعَدَنٌ**: اسمُ مكانٍ، **ولاحِقٌ**: اسمُ فَرَسٍ، **وشَذْقَمٌ**: اسمُ جَمَلٍ[7]، **وهَيْلَةُ**: اسْمُ شَاةٍ، **ووَاشِقٌ**: اسمُ كَلْبٍ. (والله تعالى أعلم)[8].

---

(١) هو عَلَم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل، وهو أيضًا: أبو قبيلة من عامر، وهو جعفر بن كلاب من ربيعة بن عامر، وهم الجعافرة. «التصريح» (١/ ١١٤).

(٢) العبارة فيما بين المعكوفين في (س)، (ع): «كخرنق». لكن كتبها في حاشية (ع): كالمثبت، وفي (ص)، (ح): «فخرنق»، والمثبت من (م)، وحاشية (ع): أجود وأكمل للسياق في نظرنا. [أصل خرنق]

(٣) بكسر الخاء المعجمة والنون: وهو عَلَم منقول ـ عن ولد الأرنب ـ لامرأةٍ شاعرة، وهي: أخت طَرَفة بن العبد لأمِّه. قال أبو عبيدة: وهي: خِرنَق بنت هَفَّان؛ من بني سعد بن ضُبَيْعَة؛ رهط الأعشى. «التصريح» (١/ ١١٤)، و«تاج العروس» (٢٥/ ٢٣٥).

(٤) ليس في (ح).

(٥) (م) لعلَّ الأَوْلَى ـ بلِ الأصوبَ ـ أنْ يقولَ: من شَوَاعِرِ العربِ (م).

(٦) بفتح القاف والراء: وهو اسم قبيلة من مراد، أبوهم قَرَن بن ردمان بن ناجية بن مراد، وإليه ينسب أويس القرني ﷺ، وفي «معجم البلدان» (٤/ ٣٣١): «قال الجوهري: قرن، بالتحريك، ميقات أهل نجد، ومنه أويس القرني، وقال الغوري: هو منسوب إلى بني قرن، وغير الجوهري يقول بسكون الراء». [أصل (قرن)]
قال الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤): «ومن قال: إنه منسوب إلى قرن المنازل؛ بسكون الراء؛ كالجوهري ـ فقد سها».
وانظر: شرح «المفصل» (١/ ٣٤)، وفي «الأغاني» ٢٤٦/١٧ أنه اسم فرس لزيد الخيل، وفي «أنساب الخيل» (ص٢٢، ٣٣) أنه اسم فرس لغني بن أعصر، وفي «معجم الخيل العربية المنسوبة» (ص١٨٦) أنه اسم فرس للحسين بن علي بن أبي طالب، وللحازوق الخارجي، ولعتيبة بن الحارث، ولسعد بن زيد.

(٧) عَلَم فحل من فحولة الإبل، كان للنعمان بن المنذر، وإليه تنسب الإبل الشذقمية. «التصريح» (١/ ١١٥).

(٨) من (ح).

[العلم باعتبار وضعه] [ص][٧٤] واسْمًا أتَى وكُنْيَةً ولَقَبا وأَخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاهُ[(١)] صَحِبَا[(٢)]

[ش] يَنْقَسِمُ العَلَمُ إلى ثلاثةِ[(٣)] أقسامٍ: إلى اسمٍ وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ[(٤)]. والمرادُ بالاسمِ هنا: ما ليسَ بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ؛ [كزَيْدٍ وعَمْرٍو][(٥)]. وبالكُنْيَةِ: ما كانَ في أوَّلِهِ أَبٌ أو أُمٌّ؛ كأبي عبدِ اللهِ، وأُمِّ الخَيْرِ[(٦)]. وباللَّقَبِ: ما أَشْعَرَ بمدحٍ؛ كزَيْنِ العابِدِينَ، أو ذَمٍّ؛ كأنفِ الناقةِ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَأَخِّرَنْ [٢٣/ظ] ذَا...) إلخ[(٧)] إلى أنَّ اللَّقَبَ إذا

---

(١) اعترض على الناظم جعله (سوى) متصرفًا؛ لأنه مفعول (صحب)، وسوى عند سيبويه [«الكتاب» (١/ ٤٠٧)] ـ لا يتصرف إلا في ضرورةٍ؛ نحو ما أنشده سيبويه ـ من قول الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائكا

قال الشاطبيُّ: «لكن الناظم جرى على مذهبه فيها من جواز تصرفها؛ حسبما نصَّ عليه في (باب الاستثناء)؛ فلا درك عليه هنا في استعمالها متصرفة من وجهين». «المقاصد الشافية» (١/ ٣٦٨).

(٢) (م) جوابُ الشرطِ محذوفٌ، والتقديرُ: إنْ صَحِبَ اللَّقَبُ سِوَاهُ فأَخِّرْهُ (م).

(٣) رسمت في (ح): «ثلثة».

(٤) هذه الثلاثة كلُّها ترجع إلى معنى واحد، وهو العَلَم، ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها.

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

[الكنية ليست علمًا في الأصل] (٦) الكنيةُ لم تكن علمًا في الأصل، وإنّما كانت عادتهم: أن يدعوا الإنسان باسمه، وإذا وُلد له ولدٌ ـ دُعي باسم ولده توقيرًا له، وتفخيمًا لشأنه، فيقال له: أبو فلانٍ، وأمّ فلانٍ، ولذلك استقبحوا أن يكني الإنسانُ نفسَه. وقد يكنون الوليد، فيقولون: أبو فلان، على سبيل التفاؤل بالسلامة، وبُلوغِ سِنِّ الإيلاد. يقال منه: كنَوْت الرجل، وكنَيْته، وهو من الكِناية، وهي التَّوْرية، والكنية من الأعلام، وهي جاريةٌ مجرى الأسماء المضافة، نحو: عبد الله، وعبد الواحد، والذي يدلّ على أنّها أعلامٌ قولُ الشاعر:

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوابًا وأُغْلِقُها حتّى أتيتُ أَبَا عمرِو بنَ عَمّارِ

فحذف التنوين من (أبي عمرو)؛ لأنّه لو لم يكن علمًا لما حُذف، بمنزلة حذفه من جعفرِ بن عمَّارٍ. «شرح المفصل» (١/ ٦٤).

(٧) ليس في (ص)، (ح).

صَحِبَ الاسمَ وَجَبَ تَأْخِيرُه؛ كزيدٍ أَنْفِ الناقةِ، ولا يَجُوزُ تقديمُه على الاسمِ[١]؛ فلا تقولُ: أنفُ الناقةِ زيدٌ، إلا قليلًا، ومِنه قولُه[٢]:

٢٢ ـ بأنَّ[٣] ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا [بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ][٤][٥]

[متى يجب تأخير اللقب؟]

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ: أنه يَجِبُ تأخيرُ اللَّقَبِ إذا صَحِبَ سِوَاهُ،

---

(١) أي: حملًا على النعت؛ لأنه يشبهه بالإشعار بالصفة، ولئلا يتوهم إرادة مسماه الأول في نحو: (بطة)، و(أنف الناقة)، وحمل الباقي عليه، ولتأخره عن الاسم وضعًا؛ فكذا لفظًا. «الخضري» (١/ ٦٤).

(٢) البيتُ لجنوبَ أُخْتِ عمرٍو ذي الكلبِ بنِ العَجْلانِ؛ أحدِ بَنِي كَاهِلٍ، وَهوَ مِن قصيدةٍ لها تَرْثِيهِ بها.

وانظر: «شرح تسهيل الفوائد» (١/ ١٧٤)، و«تخليص الشواهد» (ص١١٨)، و«لسان العرب» (١٤/ ٤٣١)، و«المقاصد النحوية» (١/ ٣٩٥).

(٣) في (ص): «فإن». وكتب قبل هذا البيت في الحاشية ما نصه:

(أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها عَنى حديثًا وَبَعض القَوْل تَكْذِيب)

(٤) من (م). وهي ثابتة ـ أيضًا ـ بحاشية (س)، (ص)، (ح).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قولُها: **(ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا)**؛ حَيْثُ قَدَّمَتِ اللقبَ ـ وَهوَ قولُها: **(ذا الكلبِ)** ـ عَلَى الاسمِ، وَهوَ قولُها: **(عمرًا)**، والقياسُ: أنْ يَكُونَ الاسمُ مقدَّمًا عَلَى اللَّقَبِ، ولو جاءَتْ بالكلامِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ القياسُ ـ لقَالَتْ: **(بأنَّ عَمْرًا ذا الكَلْبِ)**.

[وجوب تقديم الاسم وتأخير اللقب]

وإنما وَجَبَ فِي القياسِ تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ اللقبِ؛ لأنَّ الاسمَ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ وحدَها، واللَّقَبَ يَدُلُّ عليها وَعَلَى صفةِ مدحٍ أو ذمٍّ، كَمَا هو معلومٌ، فلو جِئْتَ باللقبِ أوَّلًا ـ لَمَا كَانَ لذِكْرِ الاسمِ بعدَه فائدةٌ، بخلافِ ذِكْرِ الاسمِ أوَّلًا؛ فإنَّ الإتيانَ بعدَه باللقبِ يُفِيدُ هذه الزيادةَ.

ومثلُ هَذَا البيتِ فِي تقديمِ اللقبِ عَلَى الاسمِ: قولُ أَوْسِ بنِ الصَّامِتِ بنِ قَيْسِ بنِ أَصْرَمَ الأَنْصَارِيِّ الخَزْرَجِيِّ.

أنا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

والشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(مُزَيْقِيَا عَمْرٍو)**؛ فإنَّ (مُزَيْقِيَا) لقبٌ، و(عمرٌو) اسمُ صاحبِ اللقبِ، وقد قُدِّمَ هَذَا اللقبُ عَلَى الاسمِ كَمَا تَرَى، أما قَوْلُهُ: **(عامرٌ ماءُ السماءِ)** فقد جاءَ عَلَى الأصلِ؛ لأنَّ عامرًا اسمٌ، وماءَ السماءِ لقبٌ، وقد قُدِّمَ الاسمُ وأُخِّرَ اللَّقَبُ (م).

ويَدْخُلُ تحتَ قَوْلِهِ: (سِوَاهُ) الاسمُ والكُنْيَةُ، وهو إِنَّما[١] يَجِبُ تَأْخِيرُه مَعَ الاسمِ، فأَمَّا مَعَ الكُنْيَةِ: فأنتَ[٢] بالخِيَارِ[٣] بَيْنَ أَنْ تُقَدِّمَ الكُنْيَةَ على اللَّقَبِ فتقولَ: أبو عبدِ اللهِ زَيْنُ العابدينَ، [أو اللقب][٤] على الكُنْيَةِ فتقولَ: زَيْنُ العابدينَ أبو عبدِ اللهِ. ويُوجَدُ في بعضِ النُّسَخِ بَدَلَ قولِه: **(وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا)**، **(وذَا اجْعَل اخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبَا)** ـ وهو أحسنُ مِنه؛ لسلامتِه ممَّا وَرَدَ[٥] على هذا[٦]؛ فإنَّه نصٌّ في أنه إنَّما يَجِبُ

---

(١) في (ك): «مما». (٢) في (ص): «فأنت فيه».

[جواز تقديم الكنية على اللقب]

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذكَرَه الشارحُ: هو مَا ذَكَرَه كِبارُ النَّحْوِيِّينَ مِن جَوَازِ تقديمِ الكُنْيَةِ عَلَى اللقبِ أو تأخيرِها عَنْهُ، والذي نُرِيدُ أَنْ نُنَبِّهَ عليه أَنَّ الشارحَ وغيرَه ـ كصاحبِ «التوضيحِ» (١/ ١٣٦) ابنِ هِشامٍ الأنصاريِّ ـ ذَكَرُوا أَنَّ قولَ ابنِ مَالِكٍ:

وأَخِّـــرَنْ ذَاَ إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِـــبَـــا

مُوهِمٌ لخلافِ المرادِ، مُعْتَمِدِينَ فِي ذلك عَلَى مَذْهَبِ جَمْهَرَةِ النُّحاةِ، لكنْ قالَ السُّيُوطِيُّ فِي «هَمْعِهِ» (١/ ٢٨٤): إنْ كَانَ ـ أي: اللقبُ ـ معَ الكُنْيَةِ فالذي ذَكَرُوه جوازُ تَقَدُّمِهِ عليها وتَقَدُّمِها عليه، ومُقْتَضَى تعليلِ ابنِ مالكٍ: امتناعُ تقديمِه عليها، وَهوَ المختارُ.

وهذا يُفِيدُ أَنَّ الَّذِي يُوهِمُه كلامُ المصنِّفِ مقصودٌ له، وأَنَّ مذهبَه وجوبُ تأخيرِ اللقبِ عَلَى مَا عَدَاهُ، سواءٌ أكانَ مَا عداه اسمًا أم كُنْيَةً، وكُنْتُ قد كَتَبْتُ عَلَى هامشِ نُسْخَتِي تصحيحًا لبيتِ المصنِّفِ هَذَا نَصُّه: (وأَخِّرَنْ هَذَا إِنِ اسْمًا صَحِبَا). ثُمَّ ظَهَرَ لي أَنَّهُ لا يَجُوزُ تصحيحُ العبارةِ بشيءٍ مما ذَكَرْنَاهُ وذَكَرَه الشارحُ أو غيرُه.

وعبارةُ ابنِ هِشامٍ فِي «أوضحِ المسالكِ» (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧): تُفيدُ أَنَّ هذه العبارةَ التي اعْتَرَضَها الشارحُ قد وَرَدَتْ عَلَى وجهٍ صحيحٍ فِي نظرِ الجمهورِ، قالَ ابنُ هشامٍ: «وفي نسخةٍ من «الخُلَاصةِ»: مَا يَقْتَضِي أَنَّ اللقبَ يَجِبُ تأخيرُه عن الكُنْيَةِ؛ كأبي عبدِ اللهِ أنفِ الناقةِ، وليسَ كذلكَ». اهـ.

ومعنَى ذلك: أَنَّهُ قد وَرَدَتْ فِي النسخةِ المعتمدةِ عندَه عَلَى الوجهِ الصحيحِ فِي نظرِ الجمهورِ، وقد ذَكَرَ الشارحُ هنا نصَّ هذه النسخةِ (م).

(٤) العبارة في (م): «وبينَ أَنْ تُقَدِّمَ اللَّقَبَ».

(٥) في (ص): «أورد».

(٦) قال الخضري (١/ ٦٤): «أجيب بأن قوله: **(وأن يكونا)**؛ أي: اللقب وسواه =

تأخيرُ اللَّقَبِ إذَا صَحِبَ الاسمَ، ومفهومُه: أنه لا يَجِبُ ذلك معَ الكُنْيَةِ، وهو كذلك كما تَقَدَّمَ، ولو قالَ: **(وأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبَا)**[1] لَمَا وَرَدَ عليه شيءٌ؛ إذ يَصِيرُ التقديرُ: (وأَخِّرِ[2] اللَّقَبَ إِذَا[3] صَحِبَ سِوَى الكُنْيَةِ)، وهو الاسمُ، فكأنه قالَ: (وأَخِّرِ[4] اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ الاسمَ). (والله أعلم)[5].

[ص] **[٧٥]** وإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ[6] فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ[7] الَّذِي رَدِفْ[8] [أحوال إعراب الاسم واللقب]

= مفردين.. إلخ قرينة على عدم دخولها في السوي لأنها لا تكون مفردة.
وردَّه ابن قاسم بأن كون السوي مفردًا يتحقق ببعض أفراده فقط، وإن كان البعض الآخر مركبًا؛ فتدبر».

(١) لكن قال المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٣٩٢): «وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم حكم اللقب مع الكنية».
قال الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٦): «ولك أن تقول: أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية ـ فمُسَلَّم باعتبار المنطوق، وغير مُسَلَّم باعتبار المفهوم، وأما كونها أولى: فممنوع؛ لأنها تفهم غير الصواب».

(٢) في (ص): «وأخرن».
(٣) في (س)، (ك): «إن».
(٤) في (ص): «وأخرن».
(٥) من (ص).

(٦) يرد على قوله: **(إن كانا مفردين)** العَلَم الذي فيه (أل) للمح الصفة نحو: الحارث والعباس، فإنه ما دامت فيه لا يضاف إلى اللقب أصلًا مع أنه مفرد، فتقول: هذا الحارث كرز، ورأيت الحارثَ كرزًا، ومررت بالحارثِ كرزٍ. «منهج السالك» (١/ ٧٧).

(٧) اعترض على الناظم: حذفه الفاء من جواب الشرط، وفعل الجواب فعل أمر، فكان الواجب أن يقول: (وإلا فأتبع الذي ردف)، إذ لا يجوز أن تقول: إن أكرمك زيد أكرمه، إلا في الضرورة، ونحوه من المختص بالشعر قوله: *من يفعل الحسنات الله يشكرها * فالناظم حذف الفاء للضرورة. «المقاصد الشافية» (١/ ٣٦٩).

(٨) قوله: **(وإلَّا)** حذف فيه فعل الشرط وأبقى حرفه والجواب للعلم بما حذف، إذ هو جائز، وتقديره: وإلا يكونا مفردين فأتبع الذي ردف؛ أي: اجعل الذي ردف تابعًا للأول، وهذا الإتباع: يكون إما على البدل، وإما على عطف البيان نحو: مررت بعبد الله بطة، وهذا زيد أنف الناقة، وهذا عبد الله وزن سبعة، و**(ردف)** معناه =

[حكم اجتماع الاسم واللقب] [ش] إِذَا اجْتَمَعَ الاسمُ واللَّقَبُ : فإمَّا أنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ أو مُرَكَّبَيْنِ [٢٤/و]، أو الاسمُ مُرَكَّبًا واللَّقَبُ مُفْرَدًا، أو الاسمُ مُفردًا واللَّقَبُ مُرَكَّبًا.

[كونهما مفردين] فإنْ كانَا مُفْرَدَيْنِ وَجَبَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ الإضافةُ(١)(٢)، نحوُ: هذا

= تبع. فكأنه قال: وإلا أتبع الذي تبع، لكن الإتباع الأول اصطلاحي والثاني لغوي، فالمعنى: اجعل اللفظ الثاني الذي تبع الأول؛ أي: تلاه وهو اللقب تابعًا من التوابع الخمسة بدلًا أو عطف بيان. «شرح ألفية ابن مالك» للشاطبي (١/ ٣٦١).

(١) (م) وجوبُ الإضافةِ عندَهم مشروطٌ بما إذا لم يَمْنَعْ منها مانعٌ: كأنْ يَكُونَ الاسمُ مُقْتَرِنًا بألْ، فإنَّه لا تَجُوزُ فيه الإضافةُ، فتقولُ: جاءني الحارثُ كُرْزٌ، بإتباعِ الثاني للأولِ بَدَلًا، أو عطفَ بيانٍ؛ إذ لو أَضَفْتَ الأولَ للثاني: للَزِمَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ المضافُ مقرونًا بألْ والمضافُ إِلَيْهِ خاليًا منها ومن الإضافةِ إِلَى المقترنِ بها، وَذَلِكَ لا يجوزُ عندَ جمهورِ النحاةِ.

بَقِيَ أنْ يُقالَ: كيفَ أَوْجَبَ البَصْرِيُّونَ هنا إضافةَ الاسمِ إِلَى اللقبِ إذا كانا مفرديْنِ، ولا مانِعَ، معَ أنَّ مذهبَهم: أَنَّهُ لا يَجوزُ أنْ يُضافَ اسمٌ إِلَى مَا اتَّحَدَ بِهِ فِي المعنَى.

ويُمْكِنُ أنْ يُجابَ عن هَذَا: بأنَّ امتناعَ إضافةِ الاسمِ إِلَى مَا اتَّحَدَ بِهِ فِي المعنى - إنما هو فِي الإضافةِ الحقيقيَّةِ التي يُعْرَفُ فيها المضافُ بالمضافِ إِلَيْهِ، وإضافةُ الاسمِ إِلَى اللقبِ - مِن قَبِيلِ الإضافةِ اللفظيَّةِ؛ عَلَى مَا اختارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ [«المفصل» (ص٢٦)] (م).

(٢) [وجوب الإضافة يرده الصناعة والسماع] وقال بعضهم: وجوب الإضافة يرده النظر من جهتي؛ الصناعة والسماع:

أما **الصناعة**: فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني - لزم إضافة الشيء إلى نفسه. بيان الملازمة: أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين.

وأما **السماع** من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان: (هذا يحيى عينان)، بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين بالياء.

قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٥): «**وأجيب عن الأول**: بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى «جاءني سعيد كرز» بالإضافة: جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم؛ لأن الأول: هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ.

وأجيب عن الثاني: بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا، وإلى وجوب الإضافة في المفردين». =

سعيدُ كُرْزٍ، ورَأَيْتُ سعيدَ كُرْزٍ، ومَرَرْتُ بسعيدِ كُرْزٍ[(١)][(٢)]، وأَجَازَ الكُوفِيُّونَ الإتباعَ[(٣)][(٤)]، فتقولُ: هذا سعيدٌ كُرْزٌ، ورَأَيْتُ[(٥)] سَعِيدًا كُرْزًا، ومَرَرْتُ[(٦)] بسعيدٍ كُرْزٍ، [وأَجَازَ الكُوفِيُّونَ: الإتباعَ، فتقولُ: [هذا[(٧)] سعيدٌ كُرْزٌ، ورَأَيْتُ[(٨)] سَعِيدًا[(٩)] كُرْزًا، ومَرَرْتُ[(١٠)] بسعيدٍ كُرْزٍ][(١١)]، ووَافَقَهُم

= وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٣/٣١٨): «إن لنا مفردين ولا تجوز الإضافة مثل أن يكون فيهما الألف واللّام أو في أحدهما؛ فإنه لا يجوز الإضافة في هذه الحال؛ بل يتبع؛ نحو جاء الحارث كرز، ورأيت الحارث كرزًا، ومررت بالحارث كرز».

(١) **فإن قيل**: كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب، وهما كشيء واحد؟ وهل هو إلَّا إضافة الشيء إلى نفسه؟

فالجوابُ: أن العلم إذا أُضيف إلى اللقب، وابتزُّوا ما فيه من تعريف العلميَّة، صار للمسمَّى لا غير؛ والمسمَّى يضاف إلى الاسم، نحو: (ذاتَ مرَّةٍ)، و(ذا صباح)، ونحو قولِه:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ ... نوازعُ مِنْ قلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

«شرح المفصل» (١/٩٦).

(٢) الإضافة على هذا حقيقيةٌ؛ بمعنى لام المِلْك والاختصاص، فقولك: (سعيد كرز)؛ أي: المختصّ بهذا اللقب، أو: كأن هذه اللفظةَ ملَكتِ اللقبَ.

[موضع إفراد اللقب] فإن كان العلم مضافًا، أفردوا اللقب، كقولهم: (عبدُ الله بَطَّةُ)، ليصير بمنزلة (أبي بكر زيدٍ)، فيكون من قبيل عطف البيان. فـ(عبدُ الله) كـ(أبي بكرٍ) و(بَطَّةُ) كـ(زيد)، فلم يخرج عن حدِّ استعمالهم. انظر: «شرح المفصل» (١/٩٧).

(٣) المراد به الاتباع؛ اصطلاحًا، وبردف التبعية لغة ـ أي: اجعل الذي جاء آخرًا بدلًا، أو عطف بيان. «الخضري» (١/٦٤).

(٤) ونسبه في «شرح الكافية» (٢/١٣٩) ـ إلى الفراء.

(٥) كتبها في (س) فوق الكلمة بعدها.

(٦) كتبها في (س) فوق الكلمة بعدها.

(٧) ليس في (ح).

(٨) ليس في (ح).

(٩) في (س): «سعيدَ».

(١٠) ليس في (ح).

(١١) ما بين المعكوفين ليس في أصل (س)، لكن ألحقها بالحاشية بخط آخر. والعبارة في (ك)، (ح): «سعيد كرز، وسعيدًا كرزًا، وسعيدٍ كرز».

المصنِّفُ على ذلكَ في غيرِ هذا الكتابِ[١].

[الصورة الثانية كون الاسم واللقب مركبين]

وإنْ لم يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ، بأنْ[٢] كانا مُرَكَّبَيْنِ، نحوَ: عبدُ اللهِ أنفُ الناقةِ، أو مُرَكَّبًا ومُفردًا ـ نحوَ: عبدُ اللهِ كُرْزٌ، وسعيدٌ أنفُ الناقةِ ـ وَجَبَ الاتباعُ، فتُتْبِعُ[٣] الثانِيَ الأَوَّلَ في إعرابِه، ويَجُوزُ القطعُ إلى الرفعِ أو[٤] النصبِ[٥]، نحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ أَنْفُ الناقةِ، وأنفَ الناقةِ، فالرفعُ على إضمارِ مبتدأٍ، التقديرُ[٦]: هو أنفُ الناقةِ، والنصبُ على إضمارِ فِعلٍ، التقديرُ[٧]: أعني: أنفَ الناقةِ. فيُقْطَعُ معَ المرفوعِ إلى النصبِ، ومعَ المنصوبِ إلى الرفعِ، ومعَ المجرورِ إلى النصبِ أو[٨] الرفعِ، نحوُ: هذا زيدٌ أنفَ الناقةِ، [ورَأَيْتُ زيدًا أنفُ الناقةِ][٩]، ومَرَرْتُ بزيدٍ أنفَ الناقةِ وأنفُ الناقةِ. (والله ﷻ أعلم)[١٠].

---

(١) كما في «شرح الكافية» (٢/ ١٣٩)، و«شرح التسهيل» (١/ ١٧٤).
قال الخضري (١/ ٦٤): «وهذا هو الحق لعدم حاجته للتأويل. فجوازه أولى مما لا يصح بدونه، ومثله القطع».

(٢) في (ح): «فإن». وصحَّحها في (ص) كذلك.

(٣) في (ح): «فيتبع».

(٤) في (ح): «و».

(٥) وامتنعت إضافة الأول إلى الثاني.

[وجه امتناع إضافة الأول إلى الثاني]

ووجه الامتناع: أن الإضافة تقتضي أن يكون ذلك اللفظ مضافًا كان أو مضافًا إليه مستقلًّا بالمعنى، وإذا سمي بهما معًا ـ لم يكن أحدهما مستقلًّا بمعنى؛ لأنهما قد نقلا وسمي بهما مضافين، فصار كل اسم منهما بمنزلة (الجيم) من جعفر، وذلك لا يجوز إضافته ولا الإضافة إليه لأنه ليس له معنى.

لا يقال: كون كل واحد منهما بمنزلة بعض الاسم يقتضي ألا يعرب! **لأنا نقول:** لما كانا في الأصل مضافًا ومضافًا إليه ونُقِلا وسُمِّي بهما ـ بقي الإعراب على حاله؛ نظرًا إلى أصله، وهذا بخلاف الإضافة؛ قاله في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٠٢).

(٦) في (ص): «فالتقدير».

(٧) ليس في (ح).

(٨) في (ح): «و».

(٩) ليس في (ح).

(١٠) من (ح).

[ص] [٧٦] ومِنْهُ مَنْقُولٌ، كَـ(فَضْلٍ، وَأَسَدْ) وَذُو ارْتِجَالٍ، كَـ(سُعَادَ، وَأُدَدْ) [أقسام العلم باعتبار أصله]

[٧٧] وَجُمْلَةٌ(١)، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

[٧٨] وشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَهْ)

[ش] يَنْقَسِمُ العَلَمُ إلى مُرْتَجَلٍ، وإلى منقولٍ(٢)، فالمُرْتَجَلُ: هو ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَمِيَّةِ في غيرِها، كسُعَادَ وأُدَدَ(٣)(٤). [أقسام العلم باعتبار لفظه المرتجل]

---

(١) الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ أطلق القول في الجملة، ولم يقيِّدها باسمية ولا فعلية. والمسموع في كلام العرب: التسمية بالجملة الفعلية خاصة، قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٣٧٩): «يحتمل أن يكون إطلاقه قياسيًّا؛ لأن التسمية بالجملة الاسمية سائغ، فلو سميت بـ(زيد قائم) أو (هذا أبوك)، وما أشبه ذلك لجرى مع (برق نحره، وذرى حبًّا)، على طريق واحد. ويحتمل: أن يكون إحالة على ما سمع؛ فكأنه يقول: قد سموا بالجملة، فإليك البحث على أي الجملتين هي. ولا محذور في هذا».

(٢) هذا التقسيم باعتبار الوضع.

(٣) نوزع في ارتجاله: بأنه منقول من جمع أُدَة، وهي المرة من الوُد؛ كغُرَف وغُرْفة، والهمزة بدل من الواو المضمومة ـ كما في ﴿أُقِّتَتْ ⑪﴾ [المرسلات: ١١]، وأُجُوه جمع وجه، الأصل: وقتت، ووجوه. وقال شيخ الإسلام زكريا: «أُدَد عَلَم رجل مشتق عند سيبويه [«الكتاب» (٣/ ٤٦٤)] من الود؛ فهمزته بدل من واو، وعند غيره [كما في «شرح الشافية» للرضي (١/ ٢١٧)]: من الأَدِّ بفتح الهمزة وكسرها، وهو العظيم. فهمزته أصلية».اهـ. قال الخضري (١/ ٦٥): «ولعل ارتجاله مبني على هذا».

(٤) هُو قسمانِ: مقيسٌ وشاذٌّ.

فالمقيسُ: ما سلك به سبيل نظيره من النكرات، والمراد بذلك: أن يكون على قياس كلام العرب. نحو غطفان وعمران وحمدان بالفتح وفقعس، وحنتف؛ فإن نظائرها من النكرات: نزوان وسرحان وسكران وجعفر وعنسل. [المرتجل وأنواعه]

والشاذُّ: ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات، فهو ليس على قياس كلام العرب. **وشذوذه** يكون بأحد أوجه خمسة:

١ ـ فكُّ ما حقه الإدغام: نحو محبب؛ فإنه مُفَعَّل من الحُبّ. فالقياس يقتضي أن يكون (محبًّا) بالإدغام؛ لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد؛ وليس كمهدد؛ لأنه ليس في الكلام تركيب (م ح ب)؛ حتى تكون الباء الثانية للإلحاق.

=

[المنقول] والمنقولُ [٢٤/ظ](١): ما(٢) سَبَقَ له استعمالٌ في غيرِ العَلَمِيَّةِ والنقلِ، إمَّا مِن صفةٍ؛ كحَارِثٍ، أو(٣) مِن مصدرٍ؛ كفَضْلٍ، أو مِن اسمِ جِنْسٍ؛ كأَسَدٍ، وهذه تكونُ مُعربةً، [أو مِن(٤) جملةٍ](٥)(٦)؛ كقامَ زَيْدٌ،

= ٢ ـ **فتحُ ما حقّه الكسر**: نحو مَوْهَب؛ فإنه مَفْعَل من وهب، فالقياس يقتضي أن يكون (موهِبًا) بكسر الهاء؛ لأن ذلك حكم كل مفعل فاؤه واو ولامه صحيحة.

٣ ـ **كسرُ ما حقّه الفتح**: نحو مَعْدِي كرب؛ فإن القياس يقتضي أن يكون (مَعْدَى)؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح: كمَرْمى ومَسْعَى ومَوْلى.

٤ ـ **تصحيحُ ما حقّه الإعلال**: نحو مَدْيَن ومَكْوَزة؛ فإن القياس يقتضي إعلالهما بقلب الياء والواو ألفًا، كما فعل بنظائرها: كمنارة ومهانة ومفازة.

٥ ـ **إعلالُ ما حقّه التصحيح**: كداران وماهان؛ فإن القياس يقتضي تصحيحها، وأن يقال فيها: دوران وموهان ـ كما يقال في نظائرها من النكرات: كالجولان والطوفان. «تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨)، و«شرح المفصل» (١/ ٧٥ ـ ٧٦).

[أنواع المنقول في كلام العرب] (١) المنقولُ في كلام العرب اثنا عشر نوعًا، وذلك أنه: إما اسم أو فعل أو جملة فعلية.

أما الاسم فستة أقسام: لأنه إما صوت أو غير صوت، وغير الصوت: إما صفة هي اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، وإما غير صفة: فإما اسم عين أو اسم معنى.

وأما الفعل فثلاثة: ماض ومضارع وأمر.

وأما الجملة الفعلية فثلاثة أقسام أيضًا: لأن فاعلها إما ظاهرٌ أو مضمر بارز أو مستتر، ولم ينقل من حرف ولا جملة اسمية.

ينظر: «شرح التسهيل» (١/ ١٧٢)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٥)؛ بتصرف.

(٢) في (ص): «هو ما». (٣) في (ص): «وإما».

(٤) ليس في (ح).

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

[أصل المنقول] (٦) أي: ومن المنقول: ما أصله الذي نقل عنه جملة فعلية، و«بذلك يدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضي كونه قسيمًا للمنقول والمرتجل. وإنما تكلم على المنقول من جملة، والمنقول من مركب مزجي، والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات؛ كالمركب التقييدي، لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها». «يس على الصَّبَّان» (١/ ١٣١).

وزيدٌ قائمٌ وحُكْمُها: أنها تُحْكَى، فتقولُ: جاءَنِي زيدٌ قائمٌ، ورَأَيْتُ زيدٌ قائمٌ، ومَرَرْتُ بزيدٌ قائمٌ، وهذه[1] من الأعلامِ المركَّبةِ.

ومنها أيضًا: ما [رُكِّبَ[2] **تَرْكِيبَ]**[3] **مَزْجٍ**؛ كبَعْلَبَكَّ ومَعْدِي كَرِبَ وسِيبَوَيْهِ. وذَكَرَ المصنِّفُ ـ أنَّ المُرَكَّبَ تَرْكِيبَ مَزْجٍ: إنْ خُتِمَ بغيرِ (وَيْهِ) أُعْرِبَ. ومفهومُه: أنه[4] إنْ خُتِمَ بـ(وَيْهِ) ـ لا يُعْرَبُ. بل يُبْنَى، وهو كما ذَكَرَه[5]، فتقولُ: جاءَنِي بَعْلَبَكُّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ ببَعْلَبَكَّ، فتُعْرِبُه إعرابَ ما لا يَنْصَرِفُ[6]، * ويَجُوزُ (فيه أيضًا البناءُ)[7] على الفتحِ[8]، فتقولُ: جاءَنِي بَعْلَبَكَّ، (ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ ببَعْلَبَكَّ)[9]. ويَجُوزُ أيضًا أنْ يُعْرَبَ ـ إعرابَ المُتَضَايِفَيْنِ[10][11] فتقولَ: جاءَنِي حَضْرُمَوْتَ،

---

(١) في (ص)، (ح): «وهذا».

(٢) **المركب** ثلاثة أقسام: مركب **الإضافة**، ومركب **الإسناد**، ومركب **المزج**. [أنواع المركب]
وبيان الحصر في الثلاثة: أن الكلمتين قبل التسمية: إما أن يكون بينهما ارتباط أو لا؛ فإن **كان بينهما ارتباط قبل ذلك**: فلا يخلو أن يكون بينهما **ارتباط حملي** أو لا؛ فإن كان ارتباطا حمليًا: فهو تركيب الإسناد، وإن كان **غير حملي**: فهو تركيب الإضافة كغلام زيد، وإن **لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك**: فهو تركيب المزج، نحو: بعلبك ومعدي كرب. «تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٩).

(٣) في (ك): «تركب». (٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) في (ص)، (ح): «ذكر».

(٦) أي: على الجزء الثاني. أما الأول: فيلزم الفتح، أو السكون. وكذا نحو سيبويه؛ إذا أعرب كذلك. «الخضري» (١/ ٦٥).

(٧) في (ح): «أيضًا البناء فيه».

(٨) تشبيهًا بـ(خمسةَ عشرَ)؛ بجامع المزج في كلٍّ؛ لأن موجب البناء: إنما وجد في الثاني، وهو تضمنه معنى العطف، وإذا سمي بالمركب العددي: حكي بناؤه على الأشهر ـ كما سيذكره المصنف في بابه، فمراده بالمزجي هنا غير العددي. «الخضري» (١/ ٦٥).

(٩) في (ح): «ومررت ببعلبك، ورأيت بعلبك».

(١٠) في (ص): «متضايفين».

(١١) أي: فيخفض العَجُز أبدًا، وتجري على الصدر: وجوه الإعراب؛ إلا أن الفتحة =

ورَأَيْتُ حَضْرَمَوتَ، ومَرَرْتُ بِحَضْرَمَوْتَ *(١).

وتقولُ (فيما خُتِمَ بوَيْهِ)(٢): جاءَنِي سِيبَوَيْهِ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ، فتَبْنِيهِ على الكسرِ(٣). وأجازَ بَعْضُهم إعرابَه إعرابَ ما لا يَنْصَرِفُ، نحوُ: جَاءَنِي سِيبَوَيْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهَ.

ومِنها ما رُكِّبَ **تَرْكِيبَ إضافةٍ**؛ كعبدِ شَمْسٍ، وأبي قُحَافَةَ، وهو معربٌ [٢٥/و]، فتقولُ: جَاءَنِي عبدُ شَمْسٍ، وأبو قُحَافَةَ، ورَأَيْتُ عبدَ شَمْسٍ وأبا قُحَافَةَ، ومَرَرْتُ بعبدِ شمسٍ وأبي قُحَافَةَ.

ونَبَّهَ بالمثالَيْنِ على أنَّ الجُزْءَ الأوَّلَ يكونُ مُعربًا بالحركاتِ(٤)؛ كـ(عبدِ)(٥)، وبالحروفِ؛ كـ(أبي)، وأنَّ الجزءَ الثانِيَ يكونُ مُنْصَرِفًا؛ كـ(شَمْسٍ)، وغيرَ مُنْصَرِفٍ؛ كـ(قُحَافَةَ).

[علم الجنس] [ص] **[٧٩] وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ(٦) كعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفظًا، وَهْوَ عَمّ(٧)**

= كغيرها لا تظهر في نحو معدي كرب، وإن كانت تظهر على الياء في غيرها؛ لثقله بالتركيب. «الخضري» (١/ ٦٥).

(١) العبارة فيما بين العلامتين (* *) كررها في (ح)؛ متأخرة مرةً ومتقدمة مرةً ـ عما قبلها، فتأمل!

(٢) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ح).

(٣) وإنما لم يعرب؛ لاختلاط الاسم الأول بالصوت، وصيرورتهما اسمًا واحدًا، فعومل معاملة الصوت؛ كغاقٍ ـ فبني ونون إن نكر، كما ينون غاق إن نكر، ولم يذكر سيبويه في [«الكتاب» (٣/ ٣٠٢)] فيه إلا البناء. «منهج السالك» (١/ ٧٨).

(٤) وهذا جواب على ما أُورِدَ على الناظم بأن قوله: **(ذا إن بغير ويه تم إعربًا)** ـ فيه إطلاق القول بالإعراب.

(٥) بعدها في (ك): «شمسٍ»!

(٦) أراد علمًا، لكنه حذف التنوين في الوقف من المنصوب، وأجراه مجرى المرفوع والمجرور، على لغة من قال:

وآخُذُ مِنْ كُلِّ حيٍّ عُصُمْ

«المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٥).

(٧) (م): **(عَمْ)** يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعلًا ماضيًا، وفاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى الضَّمِيرِ العائدِ إِلَى عَلَمِ الجنسِ، وَعَلَى هَذَا: تكونُ الجُمْلَةُ من الفِعْلِ =

[٨٠] مِنْ ذاكَ (أُمُّ عِرِّيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ
[٨١] وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّةْ كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَةْ

[ش] العَلَمُ (ينقسم إلى[1] قِسميْنِ)[2]: عَلَمُ شَخْصٍ، وعَلَمُ جِنْسٍ.

= والفَاعِلِ ـ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ. ويجوزُ أنْ يَكُونَ (عَمْ) أفعلَ تفضيلٍ، وأصلُه أَعَمَّ، فسَقَطَتْ همزتُه؛ لكثرةِ الاستعمالِ ـ كَمَا سَقَطَتْ مِن (خَيْرٍ وشَرٍّ)، ويَكُونُ أفعلُ التفضيلِ عَلَى غيرِ بابِه، وَهوَ خبرٌ عن الضَّمِيرِ الواقعِ مبتدأً (م).

[مقصد العرب في وضع العلم] **ثم اعلم أن** للعرب مقصدًا آخر في وضع العَلَم، وهو أن يكون المعتنى به في التخاطب: تخصيص الأجناس باسم مخصوص، بحيث يكون كل فرد من أفراد ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، لما قصدوه من الإخبار عنه، إذ لم تكن لهم عناية بالأفراد والإخبار عنها، فيخصوا كل واحد من تلك الأفراد باسم يخصه، فذكر أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلامًا تجري مجرى الأعلام المتقدمة في الحكم، وعلى ذلك نبّه بقوله: **(كعلم الأشخاص لفظًا وهو عم)**؛ يعني: أن هذا للعلم الموضوع للأجناس كالعلم الموضوع للأشخاص في الأحكام اللفظية. فيجري عليه منها ما يجري على علم الأشخاص، ويجري مجرى أسماء الأجناس في المعنى، وذلك المراد بقوله: **(وهو عم)**؛ يعني: أنه قد عم في المعنى على حد عموم أسماء الأجناس، إذ هي لا تختص بشخص من ذلك الجنس دون آخر.

أما كون هذه الأعلام في اللفظ كعلم الأشخاص؛ فيتبين بأمور:

منها: عدم احتياجها إلى ما يعرفها، فإنها غير مفتقرة إلى الإضافة، إلا على حد ما يفتقر زيد إليها في قوله:

علا زيد نا يوم النقا رأس زيدكم

ولا يلحقها حرف التعريف فلا تقول: الأسامة ولا الثعالة.

ومنها: أنها لا توصف بالنكرة. وإنما توصف بالمعرفة فتقول: مررت بأسامة المفترس، ولا تقول: مررت بأسامة مفترس.

ومنها: انتصاب الحال عنها كثيرًا، تقول: هذا ثعالة مقبلًا، وهذا أبو جخادب باديًا. . .، ونحو ذلك.

ومنها: أن تقع مبتدأة بلا شرط، فتقول: أسامة مقبل، كما تقول: زيد مقبل.

ومنها: أنها لا يصرف منها ما زاد سببًا آخر على العلمية؛ كأسامة وثعالة. «المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨٣).

(١) ليس في (ك).

(٢) العبارة في (ص)، (ح): «على قسمين».

[حكم علم الشخص]

فعَلَمُ الشخصِ: له حُكمانِ: **معنويٌّ**؛ وهو أنْ يُرَادَ به واحدٌ بعَيْنِه؛ كزيدٍ وأحمدَ، **ولَفْظِيٌّ**؛ وهو صِحَّةُ مَجِيءِ الحالِ مُتَأَخِّرَةً عنه، نحوُ: (جَاءَنِي[١] زَيْدٌ ضَاحِكًا)، ومَنْعُهُ مِن الصرفِ معَ سببٍ آخرَ غيرِ العَلَمِيَّةِ، نحوُ: (هذا أحمدُ)، ومَنْعُ دخولِ الألفِ واللامِ عليه، فلا تقولُ: (جاءَ العَمْرُو)[٢].

[علم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي]

وعَلَمُ الجِنْسِ كعَلَمِ الشخصِ في حُكْمِه اللفظيِّ، فتقولُ: (هذا أُسَامَةُ مُقْبِلًا)؛ فتَمْنَعُه مِن الصرفِ وتأتي بالحالِ بعدَه، ولا تُدْخِلُ[٣] عليه الألفَ واللامَ، فلا تقولُ: (هذا الأُسَامَةُ[٤])[٥].

---

(١) في (ح)، (ص): «جاء».

[العلم بحسب الأصل]

(٢) (م) اعْلَمْ أن العَلَمَ بحسَبِ الأصلِ: لا تَدْخُلُه الألفُ واللامُ، ولا يُضافُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه معرفةٌ بالعَلَمِيَّةِ، وألْ والإضافةُ وَسِيلَتَانِ للتعريفِ، ولا يجوزُ أنْ يَجْتَمِعَ عَلَى الاسمِ الواحدِ مُعَرِّفَانِ، إلَّا أنَّهُ قد يَحْصُلُ الاشتراكُ الاتِّفاقِيُّ فِي الاسمِ العَلَمِ، فيَكُونُ لك صَديقانِ اسمُ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا زيدٌ أو عمرٌو، مثلًا، وفي هذه الحالةِ يُشْبِهُ العلمُ اسمَ الجنسِ، فتَصِلُ بِهِ ألْ، وتُضِيفُه، كَمَا تَفْعَلُ ذلك برجلٍ وغلامٍ، وقد جاءَ ذلك عنهم، فمِن دخولِ (ألْ) عَلَى عَلَمِ الشخصِ قولُ أبي النَّجْمِ العِجْليِّ:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقولُ الأخطلِ التَّغْلِبِيِّ:

وقد كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ   أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفي هَذَا البيتِ اقترانُ العَلَمِ بألْ، وإضافتُه.

ومِن مجيءِ العَلَمِ مضافًا قولُهم: رَبِيعَةُ الفَرَسِ، وأنمارُ الشاةِ، ومُضَرُ الحمراءِ، وقالَ رجلٌ مِن طَيِّئٍ:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ   بأَبْيَضَ ماضِي الشَّفرتَيْنِ يَمَانِ

وقالَ رَبِيعَةُ الرَّقِّيُّ:

لشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى   يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حَاتِمِ

والشواهدُ عَلَى ذَلِكَ كثيرةٌ (م).

(٣) في (ص): «يدخل».

(٤) إلا إن قصد فيهما الشياع في المسألتين؛ لأن المانع من ذلك: اجتماع مُعَرِّفين مختلفين على معرف واحد، وذلك مأمون بالشياع ـ كما أفاده الأزهري في «التصريح» (١/ ١٢٤).

(٥) (م) ذكَرَ الشارحُ مِن أحكامِ العَلَمِ اللفظيَّةِ: ثلاثةَ أحكامٍ يَشْتَرِكُ فيها النوعانِ، وتَرَكَ =

وحُكْمُ عَلَمِ الجِنْسِ في المعنَى: كحُكْمِ[1] النَّكِرَةِ[2][3]؛ مِن جِهَةِ

[حكم علم الجنس في المعنى]

= ثلاثةٌ أُخْرَى:

الأوَّلُ: أنَّهُ يُبْتَدَأُ بِهِ؛ بلا احتياجٍ إِلَى مُسَوِّغٍ، تقولُ: أُسَامَةُ مُقْبِلٌ، وثُعَالَةُ هَارِبٌ.

الثاني: أنَّهُ لا يُضافُ بحَسَبِ أصلِ وضعِه، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: أُسَامَتُنا، كَمَا يَمْتَنِعُ أنْ تقولَ: مُحَمَّدُنا، فَإِنْ حصَلَ فيه الاشتراكُ الاتفاقيُّ: صَحَّتْ إضافتُه عَلَى مَا عَلِمْتَ فِي عَلَمِ الشخصِ.

الثالثُ: أنَّهُ لا يُنْعَتُ بالنكرةِ؛ لأنَّه معرفةٌ، ومِن شرطِ النعتِ: أنْ يَكُونَ مثلَ المنعوتِ فِي تعرِيفِه أو تنكيرِه (م).

(١) في (ص): «حكم».

(٢) وهذا معنى ما ذكره الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٠)، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنًى، معرفة لفظًا، وأنه في الشياع كأسد.

[تفرقة الواضع بين (أسامة) و(أسد) في الأحكام اللفظية]

وتعقبه المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) بقوله: «وأقول: تفرقة الواضع بين (أسامة) و(أسد) في الأحكام اللفظية (تؤذن) بفرق من جهة المعنى».

ومما قيل في ذلك: أن (أسد) وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع (أسد) على الشياع في جملتها، ووضع (أسامة) لا بالنظر إلى شخص؛ بل على معنى الأسدية المعقولة؛ التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلًا في الذهن، ثم صار (أسامة) يقع على الأشخاص لوجودٍ ما: هو ذلك المعنى المفرد الكلي في الأشخاص.

والتحقيق في ذلك: أن اسم الجنس: هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي؛ (فأسد) موضوع للحقيقة، من غير اعتبار قيد معها أصلًا. وعلم الجنس كـ(أسامة): موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني؛ الذي هو نوع شخصي لها ـ مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كان عامةً بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه: أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة (الأسد) مثلًا: فإن وضع لها من حيث خصوصها: فهو علم الجنس أو من حيث عمومها: فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيبويه [«الكتاب» (٢/ ٣٠٩)]: إيماء إلى هذا التحقيق.

(٣) **نعم**؛ ليس بمرادف لها؛ من حيث هي واقعة على واحد غير معين في جنسه، كما أن (زيدًا) لا يرادف النكرة كذلك، وإنما هو مرادف لاسم الجنس المعرف باللام =

أنه لا يَخُصُّ واحدًا بعينِه، فكلُّ أسدٍ[1] يَصْدُقُ عليه أُسامةُ، وكلُّ عَقْرَبٍ

= الجنسية، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: **(وهو عم)**؛ أي: وقع علمًا على جملة الجنس، بحيث يصدق على كل فرد. قال الإمام الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٨٤): فإنْ ذَكَر أحدٌ من النحويين: أنه مرادف للنكرة؛ فعلى لحظ معنى الجنس فيها، لا على لحظ وقوعها على واحد من أفراد الجنس لا بعينه، وهما مقصدان متباينان، وأيضًا فقد نصَّ ابن خروف في كتابه: في «الرد على أبي المعالي الجويني» [هو ردٌّ على كتابيه: الإرشاد والبرهان، ولم يصب في أكثره، ينظر: «الذيل والتكملة» (٣/ ٢٧٠)]: أن أعلام الأجناس كأسماء الأجناس، وقال: «ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين». ينظر: «التصريح» (١/ ١٢٥).

[أعلام الأجناس كأسماء الأجناس]

(١) **فإن قلتَ:** كيف تقول هذا الأسد فتشير إلى واحد بعينه؛ وأنت تعني الجنس؟!

فالجواب: أن أصل الاسم ـ الوضع على جملة الجنس، فإذا أشير إليه أو أخبر عنه: فإنما يعني به ذلك الفرد؛ من حيث الفرد من حَيّ: هو معروف الجنس، معلوم الأشباه، إذا لم يقصد من حيث الإخبار ذلك الأسد بعينه، حتى لو كان صاحب الخبر غيره لم يعتن بنقله مثلًا، فإنك لو أردت ذلك: لم تأت بلفظ أسامة البتة، فقولك: أقبل الأسد أو أقبل الرجل، يقال على وجهين:

أحدهما: معهودًا بينك وبين مخاطبك قد تقدم، لكما فيه بعينه عهد لا في غيره من أفراد جنسه.

والثاني: أن تريد معهود الجنس الذي أنت تعرفه من بين سائر الأجناس؛ لا أن تريد ذلك المقبل بعينه، وإنما قصدت هذا الذي تعرف جنسه، وهما مقصدان.

فالأول: عَلَمه إذا وضع عَلَم الشخص وهو الموجود في نحو زيد، **والثاني:** عَلَمه عَلَم الجنس الموجود في نحو أسامة؛ فلا يصح لك أن تقول على **الأول:** أقبل أسامة، ولا على **الثاني:** أقبل زيد.

فإن قيل: فقد كان لهم أن يستغنوا بقولهم: أقبل الأسد، عن قولهم: أقبل أسامة؛ إذا كان معناه معناه؟

فالجواب: أن اسم الجنس قد يستعمل على غير هذا الوجه؛ فإنك قد تقول: هذا الأسد، وأنت تعني: كمال الأسدية فيه، وقد تقوله؛ وأنت تريد الجنس، فأرادوا أن يخلصوا ما أرادوا من المعنى ـ باسم عَلَم يخصه، كما أن الرجل لما كان يستعمل على غير معنى واحد، خصوا أحد معانيه باسم علم، فقالوا: زيد، فالعلم الشخصي والجنسي في هذا القصد على معنى واحد، فتدبر هذا المعنى، فإنه معنى كلام سيبويه والنحويين ومراد العرب، وهو الذي قصد الناظم بقوله: **(كعلم الأشخاص لفظًا وهو عم)**. «المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٣)، بتصرف يسير.

يَصْدُقُ عليها أُمُّ عِرْيَطٍ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عليه ثُعَالَةُ[(١)].

وعَلَمُ الجِنْسِ يكونُ للشخصِ [٢٥/ظ][(٢)]؛ كما تَقَدَّمَ، ويكونُ للمعنَى؛ كما (مَثَّلَ بقولِه)[(٣)]: (بَرَّةُ لِلْمَبَرَّةِ، وفَجَارِ للفَجْرَةِ).

---

(١) (م) هٰهنا أربعةُ أشياءَ أُريدُ أنْ أُبَيِّنَ لكَ حقيقةَ كلِّ واحدٍ مِنها بيانًا قريبَ الفهمِ، وأُفَرِّقَ لكَ بينَ كلٍّ مِنها والآخرينَ، وهي: عَلَمُ الشخصِ، وعَلَمُ الجِنْسِ، واسمُ الجنسِ، والنكرةُ.

[تعريف علم الشخص] أما **عَلَمُ الشخصِ**: فهو اللفظُ الَّذِي وُضِعَ للذاتِ معَ جميعِ مُشَخَّصَاتِها التي تَتَمَيَّزُ بها عن جميعِ مَا عَدَاها مِن الذواتِ، نحوُ: مُحَمَّدٍ وعليٍّ وأبي بكرٍ وأمِّ كُلْثُومٍ، فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن هذه الألفاظِ قد وَضَعَه أبوه لذاتِ ولدِه، معَ كلِّ الصفاتِ التي تَتَمَيَّزُ بها هذه الذاتُ: مِن طُولٍ أو قِصَرٍ، وبَياضٍ أو سُمْرَةٍ، وعَبالةٍ أو نَحافَةٍ، وسلامةٍ أو غيرِها. وإذا أُطْلِقَ: فُهِمَ مِنه هذه الذاتُ الموجودةُ فِي الخارجِ معَ كلِّ المُشَخِّصَاتِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنها وَمَا لم نَذْكُرْه، وَهوَ يُشْبِهُ الاسمَ المقترنَ بـ(أَلْ) التي للعَهْدِ فِي الدَّلالةِ عَلَى فردٍ مُعَيَّنٍ، والفرقُ بينَهما: أنَّ دَلالةَ مصحوبِ (أَلْ) العهديةِ عَلَى تَعَيُّنِ المرادِ حاصلٌ بواسطةِ (أَلْ). أما دَلالةُ عَلَمِ الشخصِ عَلَى تَعَيُّنِ مُسَمَّاهُ ـ فمِن جَوْهَرِ اللفظِ، وهذا يُفْهَمُ من قولِ الناظمِ:

اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا

وأَمَّا عَلَمُ الجنسِ واسمُ الجنسِ والنكرةُ: فإنَّ لكلِّ واحدٍ مِنها حقيقةً ـ وَهِيَ فِي أُسامةَ مثلًا؛ وفي أسدٍ أَيْضًا: الحيوانُ المفترِسُ ذو الأظفارِ التي يَغْتَالُ بها ـ ولكلِّ واحدٍ منها أفرادٌ متعددةٌ يَصْدُقُ عليها، والفرقُ بينَ هذه الثلاثةِ: اعتباريٌّ؛ وَذَٰلِكَ أَنَّا نُقَدِّرُ أَنَّ **عَلَمَ الجنسِ** قد وُضِعَ للحقيقةِ؛ بشرطِ أنْ تكونَ هذه الحقيقةُ حاضرةً فِي الذِّهْنِ فِي حِينِ الوضعِ. [علم الجنس]

فلفظُ (أُسامةَ) موضوعٌ للحقيقةِ ـ وَهِيَ الحيوانُ المفترسُ المتَّصِفُ بما عُرِفَ عنه من الصفاتِ ـ بشرطِ حضورِ هذه الحقيقةِ فِي ذِهْنِ الواضِعِ، ويُقَدَّرُ **اسمُ الجنسِ** موضوعًا لهذه الحقيقةِ؛ من غيرِ اشتراطِ حُضُورِها فِي ذِهْنِ الواضعِ، ولَمَّا كانَتِ الحقيقةُ متحقِّقةً فِي كلِّ فردٍ صَلَحَ للواحدِ وللكثيرِ، و**النكرةُ** لم تُوضَعْ للحقيقةِ أصلًا، وإنما وُضِعَتْ للفردِ الواحدِ من الأفرادِ التي تَصْدُقُ عَلَى كلِّ واحدٍ مِنها هذه الحقيقةُ (م). [اسم الجنس] [النكرة]

(٢) في (ص): «للعين».

(٣) في (ك): «تقول».

اسمُ الإشارةِ(١)

---

(١) [حد اسم الإشارة]:

[حد اسم الإشارة]

لم يَحُدّه الناظم! ولعل عذره في ذلك: ما قاله أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ٩٧٤) بأنه: «محصور فلا يحتاج إلى حد، ولا رسم»، وحده في «التسهيل» (ص٣٩)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٢) بقوله: «وهو ما وضع لمسمى وإشارةٍ إليه».

واعترضه أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨١) بقوله: «وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود ولا الرسوم؛ إذ لم يأت فيه بجنس وفصلٍ».

ثم قال: «وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة: هو: الموضوع لمعين في حال الإشارة. فـ«الموضوع لمعين» جنس يشمل المعارف، و«في حال الإشارة» فصل يُخرج سائر المعارف، ويخص اسم الإشارة».

«ومعنى الإشارة: الإيماء إلى حاضر بجارحةٍ أو ما يقوم مقامَ الجارحة، فيتعرفُ بذلك. فتعريفُ الإشارة: أن تخصّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسّةِ البَصَرِ، وسائرِ المعارف: هو أن تختصّ شخصًا يعرفه المخاطبُ بقلبه، فلذلك قال النحويون: إن أسماء الإشارة تتعرّف بشيئَيْن: بالعين وبالقلب». «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٧).

والمشار إليه: قد يكون مفردًا، وقد يكون مثنى، وقد يكون جمعًا، وكل من الثلاثة قد يكون مذكرًا، وقد يكون مؤنثًا، فهذه ستة أقسام.

[مراتب الإشارة]

[مراتب الإشارة]:

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٣٩): «وللنحويين في أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة؛ كالمنادى.

والثاني: أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور. وإن كان الأول أولى بالصواب.

فالحاصل: أن المشار إليه في المرتبة الأولى **إن كان مفردًا**؛ ولم يقصد معه تثنية: فله في التذكير لفظ واحد وهو (ذا)، وله في التأنيث عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة =

[ص][٨٢] بِـ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ(١) أَشِرْ ... بِـ(ذِي، وذِهْ، تِي، تَا) عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ [ألفاظ الإشارة]

= بتاء، وخمسة مبدوءة بذال، فالتي بالتاء: تي وتا وته ـ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع، والتي بالذال: (ذي وذات وذه) ـ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع.

وإن كان المشار إليه **المفرد في المرتبة الثانية**، ولم يقصد منه تثنية: فله في التذكير لفظ واحد وهو ذاك، وله في التأنيث ثلاثة ألفاظ. وهي: (تيك وتيك وذيك).

وإن كان المشار إليه **المفرد في المرتبة الثالثة:** فله في التذكير لفظان وهما: (ذلك وآلك)، وله في التأنيث أربعة ألفاظ وهي: تلك وتلك وتيلك وتالك، كلها مروية عن العرب، إلا أن بعضها أشهر من بعض».

وذكر أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨٤): «أن الواحد المذكّر القريب ـ يشار إليه بلفظين آخرين؛ لم يذكرهما المصنف، وهما: (ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائه) بهمزة بعد الألف وهاء تليها مكسورة».

علّق ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٩٦) بقوله: «ولا شك أن هاتين الكلمتين في غاية الندرة، فلذلك لم يذكرهما المصنف».

[سبب بنائها]: [علة بناء اسم الإشارة]

«إنما كانت مبنية لتضمّنها معنى حرفِ الإشارة. وذلك: أن الإشارة معنى، والموضوع لإفادةِ المعاني: إنّما هي الحروفُ، فلما استُفيد من هذه الأسماء الإشارة، عُلم أن للإشارة حرفًا تَضمَّنه هذا الاسم، وإن لم يُنْطَق به، فبُني كما بُني (مَنْ)، و(كَمْ) ونحوُهما. وقال قوم: إنّما بُني اسمُ الإشارة لشَبَهه بالمضمر، وذلك لأنّك تشير به إلى ما بحَضْرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب ـ زال عنه ذلك الاسمُ. والأسماءُ موضوعة للزومِ مسمَّياتها، ولمّا كان هذا غيرَ لازم لِما وُضع له؛ صار بمنزلة المضمر الذي يُسَمَّى به إذا تقدم ظاهرٌ، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك، فهو اسمٌ للمسمى في حال دون حال، فلمّا وجب بناءُ المضمر، وجب بناء المبهم كذلك.

ويقال لهذه الأسماء: مبهماتٌ؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتُلْبِس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك. ولذلك، لزمها البيانُ بالصفة عند الإلباس». «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧). [علة تسمية اسم الإشارة بالمبهم]

---

(١) ولو تنزيلًا نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨].

قال الخضري (١/ ٦٧): وقيل: ذكره مراعاةً للخبر، أو لأن لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

[حكم الألف من (ذا)] [ش] يُشارُ إلى (المفردِ المذكَّرِ)[١] بـ(ذا[٢])، ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ الألفَ[٣]

---

(١) في (ح): «المذكر المفرد».

[أصل (ذا)] (٢) وهو ثُلاثي، ووزنُه (فَعْلٌ) ساكن العين محذوفَ اللام، وألفُه منقلبة عن ياء، فهو من مضاعَفِ الياء من بابِ (حَييتُ)، و(عَيِيتُ). هذا مذهبُ البصريين، قالوا: أصلُه: (ذَيّ) على لفظِ (حَي)، و(عَي)، ثمّ حُذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي (ذَيْ) ساكن الياء، فقُلبت ياؤه ألفًا، لئلا يُشْبِه الأدواتِ، نحو: (كَيْ)، و(أَيْ).

[ألف (ذا) منقلبة عن ياء] **فإن قيل**: فمن أَيْنَ زعمتم أن ألفَه منقلبةٌ عن ياء؟ وهلّا كانت أصلًا، لبُعْدها من التمكّن، وعدم اشتقاقِها ـ كما قلتم ذلك في أَلِف (مَتَى) و(لَدَى)، و(إذا) ونحوها من الأسماء غير المتمكنة؟!

فالجوابُ: أنهم قد قالوا في **(ذَا)**: (ذا)، فأمالوها، حكاه سيبويه، فدل أنها من الياء.

وذهب قومٌ إلى أنّها من الواو، قالوا: لأن بابَ (شَوَيْتُ)، و(لَوَيْتُ) أكثرُ من بابِ (حَيِيتُ) و(عَيِيتُ). والأوّلُ أقيسُ لمجيء الإمالة فيها.

[سبب كون (ذا) من ذوات الثلاثة] **فإن قيل**: ولِمَ حكمتم عليها بأنّها من ذواتِ الثلاثة؟ وهلّا كانت ثُنائيةَ كـ(مَنْ)، و(كَمْ). **قيل**: لأن **(ذَا)** اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه، قد غلب عليه أحكامُ الأسماء الظاهرة، نحو وَصْفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره. فلمّا غلب عليه شَبَهُ الأسماء المتمكّنة، حُكم عليه بأنه ثُلاثي كالأسماء المتمكنة. وقد جعله بعضُهم من الأسماء الظاهرة، وهو القياسُ، إذ لا يفتقر إلى تقدُّم ظاهرٍ، فيكونَ كنايةً عنه.

فإن قيل: فهلَّا كان مما أُضمر على شريطةِ التفسير، ويكون ما بعده من النعت بيَانًا له، كما فُسّر المضمر بالظاهر في قولك: (أَكْرَمَني، وأكرمتُ زيدًا).

قيل: لو كان كذلك، لزم نعتُه، ولم يجز أن لا تذكره. ألا تراك تقول: (هذا زيدٌ)، و(رأيتُ هذا)، فلا تأتي له بصفةٍ، إنّما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرًا.

وقد أشكل أمرُه على قوم، فجعلوه قِسْمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأن له شَبَهًا بالظاهرة، وشبهًا بالمضمَرة. فمن حيث كانت مبنيّة، ولم يُفارِقها تعريفُ الإشارة، كانت كالمضمرة، ومن حيث صُغرت، ووُصفت، ووُصف بها، كانت كالظاهرة. «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٧).

(٣) كتب بين الكلمتين في (ح): «صح».

مِن نفسِ الكَلِمَةِ، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ(١): إلى أنها زائدةٌ(٢)(٣).
ويُشارُ إلى المُؤَنَّثَةِ بـ(ذِي(٤)) و(ذِهْ): بسكونِ الهاءِ(٥)، و(تِي) و(تَا)

---

(١) محتجين بقولهم في التثنية: ذان، فإن الألف للتثنية فلم يبق إلا الذال.
ويجاب عن هذا: بأنها ليست للتثنية؛ بل هي صيغة موضوعة للتثنية، ولما سلم أنها للتثنية: أمكن دعوى سقوط الألف لالتقاء الساكنين. ويضعف مذهب الكوفيين ـ أيضًا: بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٩٦)، بتصرفٍ.

(٢) وعليه؛ فهو أحادي الوضع؛ لأن الألف والياء في ذان وذين للتثنية. **ورُدَّ**: بأن ألفه حذفت للساكنين، ولذا شدّد النون عوضًا عنها.

(٣) (م) إنَّ (ذا) إشارةٌ للمفردِ، وهذا المفردُ: إما أنْ يَكُونَ مفردًا حقيقةً أو حُكمًا، فالمفردُ الحقيقيُّ: نحوَ: هَذَا زيدٌ، وهذا خالدٌ، والمفردُ حُكْمًا: نحوُ: هَذَا الرَّهْطُ، ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ أي: بينَ المذكورِ مِن الفارضِ والبِكْرِ، ورُبَّمَا اسْتُعْمِلَ (ذا) فِي الإشارةِ إِلَى الجمعِ، كَمَا فِي قَوْلِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ العامريِّ: [المفرد الحقيقي والحكمي]

ولقدْ سَئِمْتُ مِنَ الحياةِ وطُولِها وسؤالِ هَذَا الناسِ كيفَ لَبِيدُ

والأَصْلَ فِي (ذا) أنْ يُشارَ بِهِ إِلَى المذكَّرِ حَقِيقَةً، وقد يُشارُ بِهِ إِلَى المؤنَّثِ؛ إذا نَزَلَ مَنْزِلَةَ المذكَّرِ، كَمَا فِي قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، أشارَ إِلَى الشمسِ ـ وهي مؤنَّثةٌ بدليلِ قولِهِ: ﴿بَازِغَةً﴾ ـ بقولِهِ: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾؛ لأنَّه نَزَّلَهَا مَنْزِلَةَ المذكَّرِ. ويُقالُ: بل لأنَّه أَخْبَرَ عنها بمذكَّرٍ (م) باختصار وتصرف. [(ذا) يشار به إلى المذكر حقيقةً]

(٤) هو تأنيثُ (ذَا)، ووزنُه فِعْلٌ، كـ(بِنْت)، والياء فيه أصل، وليس للتأنيث، إنما هي عينُ الكلمة، واللامُ محذوفة كما كانت في (ذا) كذلك. والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة، وصحّت الياء لانكسار ما قبلها. «شرح المفصل» (٣/ ٢٣٥).

(٥) هي (ذِي)، والهاء فيها بدلٌ من الياء، وليست للتأنيث أيضًا. [هاء (ذه) مبدلة من الياء وليست للتأنيث]
فإن قيل: فلِمَ قلتم: إن الهاء بدل من الياء في (ذي)؟ وهلّا كان الأمرُ فيها بالعكس.
قيل: إنما قلنا: إن الياء هي الأصلُ، لقولهم في تصغير (ذَا): (ذَيَّا). و(ذِي) إنما هو تأنيثُ (ذَا)، فكما أن الهاء ليس لها أصلٌ في المذكر، فكذلك هي في المؤنث؛ لأنها من لفظه.
فإن قيل: فهلّا كانت الهاء للتأنيث على حدّها في «قائمة»، و(قاعدة)؟ =

و(ذِهِ): بكسرِ الهاءِ باختلاسٍ وبإشباع، و(تِهْ): بسكونِ الهاءِ وبكسرِها[1]؛ باختلاسٍ وإشباعٍ، و(ذَات[2])[3][4].

[ص] [٨٣] و(ذَانِ، تَانِ) لِلْمُثَنَّى المُرْتَفِعْ وفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

[ش] يُشارُ إلى المُثَنَّى المذكَّرِ[5] في حالةِ الرفعِ بـ(ذانِ)[6]، وفي حالةِ

= فالجوابُ: أنها لو كانت للتأنيث على حدّها في (قائمة)، و(قاعدة) ـ لكانت زائدة، وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد، وقد بينّا ضعْفَ مذهب الكوفيين في ذلك. **وأمرٌ آخرُ**: أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع. والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك: (اضربِي). فأمّا (قائمة) و(قاعدةٌ): فإنما التأنيثُ بالتاء. و(الهاء) من تغيرِ الوقف، ألا تراك تجدها تاء في الوصل، نحو: (طَلْحَتان)، و(هذه طلحةٌ يا فَتَى، وقائمة يا رجلُ)، فإذا وقفتَ كانت هاء؟ والهاء في (ذِهْ) ثابتة وصلًا ووقفًا، والكلامُ إنّما هو في حقيقته، وما يندرج عليه، ألا ترى أننا نُبدِل من التنوين ألفًا في النصب، وهو في الحقيقة تنوين على ما يُدْرَج عليه الكلامُ؟ ويؤيد ذلك: أن قومًا من العرب ـ وهم طَيِّئٌ ـ يقِفون على هذا بالتاء، فيقولون: (شَجَرَت)، و(حَجَفَت)، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في (ذِهْ) ليست كالهاء في (قائمة)، فلا تُفيد فائدتَها من التأنيث. «شرح المفصل» (٣/ ٢٣٦).

[الهاء قد تأتي أحيانًا ليست للتأنيث]

(١) في (ص): «وكسرها».

(٢) بالبناء على الضم هي أغربها، واسم الإشارة فيها (ذا)، والتاء للتأنيث. «الخضري» (١/ ٦٧)، «المطالب السَّنية» (٢/ ١٧١).

(٣) ليس في (ص).

(٤) جملة ما ذكره لها عشرة. خمسة بالذال، وخمسة بالتاء، وأفاد الروداني: أن أصل الجميع ذا قلبت الألف ياء، والذال تاء في ذي وتي ثم الياء هاء في ذه وتِه وقس الباقي. «الخضري» (١/ ٦٧).

وفي الحقيقة ألفاظ المثنى اثنان (ذي وتي) وغيرهما فروع لهما. «حمدون» (١/ ٦٠).

وحكى ابن أبي الربيع: أن من العرب من يقول: (ذهي) في الوصل (وذه) في الوقف ـ بسكون الهاء؛ تشبيها بالمضمر، وأن منهم من يقول: **(ذي)** في الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال: **(ذه)**. «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٤٠٧).

(٥) ولو باعتبار الخبر؛ كقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢].

(٦) **(ذان)**: بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها، وللمثنى المذكر في حالة الرفع نحو: =

النصبِ والجرِّ بـ(ذيْنِ)، وإلى المؤنَّثَتَيْنِ بـ(تانِ) في الرفعِ و(تَيْنِ) في (النَّصْبِ والجرِّ)(١).

[ص][٨٤] وبـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا وَالمَدُّ أَوْلَى(٢)، ....

= جاءني ذان، فتقول في إعرابه: (ذان) في محل الرفع فاعل مبني على الألف لشبهه بالحرف شبهًا معنويًا، والنون حرف زائد لشبه التثنية، و(زَيْن في حالتي النصب والجر) نحو: رأيت زين، ومررت بزين، و(زين) في محل النصب، أو في محل الجر مبني على الياء، والنون حرف زائد لشبه التثنية، وكذا تقول في إعراب (تان وتين) سواءً بسواء، وظاهر الناظم: أنهما مثنيان حقيقة، وأنهما معربان؛ كالزيدان والزيدين، **والذي ذهب إليه المحققون**: أنهما مبنيان لوجود علة البناء فيهما، ومجيئهما على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع، وعلى صورة المثنى المنصوب، والمجرور في حالتي النصب والجر اتفاقي، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف؛ بل كان كل منهما أصل وضع هكذا. ولو كانا مثنيين حقيقة.. لقيل فيهما: (ذيان وتيان) كما قالوا: فتيان.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]..... **فقد أجيب عنه بأجوبة:**

منها: أن تكون (إن) بمعنى نعم، فيكون حينئذ ﴿هَٰذَانِ﴾ مبتدأ و﴿لسحران﴾ خبرًا لمبتدإ محذوف تقديره: هذان لهما ساحران، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا يكون (ساحران) خبر ثانٍ؛ لأن لام الابتداء لاتدخل على الخبر، و(إن) بمعنى: نعم، وإن لم ترد في القرآن، فقد وردت في كلام العرب؛ فمن ذلك أن أعرابيًّا سأل ابن الزبير شيئًا فمنعه، فقال الأعرابي: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إن وراكبها. أي: نعم راكبها. «حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٦٠)، و«التتمة القيمة على متن الآجرومية» (٢/ ١٧٢).

(١) في (س)، (م): «الجر والنصب».

(٢) أتى الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلغة القصر أولًا، ثم أردفها بلغة المد بقوله: **(والمد أولى)** ـ مع عدم التنبيه على زيادة معنى، فدل على أن اللغتين عنده بمعنى واحد، ويعني: أن الأشهر في كلام العرب مد (أُولى) لا قصرها وإن كان فيها لغتان، وإنما نص على ذلك لوجهين: [علة إتيان المؤلف (أولى) بلغة القصر أولًا، ثم أردفها بلغة المد]

أحدهما: تعيين النقل في اللغتين مطلقًا.

والثاني: أنه قدم أولًا لغة القصر، فلو نقل بعد ذلك لغة المدِّ؛ خليةً عن التنبيه على الأولوية ـ لتوهم الناظر في نظمه: أن لغة القصر هي الشهرى، اتكالًا على التقديم، إذ الناظر يعتمد كثيرًا التنبيه بالتقديم على الأولوية، فلما كان سكوته عن =

[مراتب المشار إليه]

[٨٤] .... وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا[1]

[٨٥] بالكافِ حرفًا دُونَ لامٍ أوْ مَعَهْ ... واللامُ[2] ـ إنْ قَدَّمْتَ (هَا) ـ مُمْتَنِعَهْ

= بيان ما هو الأولى يؤدي إلى فهم ما ليس بمقصود له: صرح بأن ما ذكر آخرًا هي اللغة الفصحى وأن ما قدم لغة دونها، ولا مرية في أن ذلك على ما قال: لأن المد لغة القرآن ففيه: ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿ها أنتم هؤلاء حاججتم﴾ [آل عمران: ٦٦]، وهو كثير، لكن في كلامه إيهامًا ما، يوجب إيهام نقل لا يصح، وذلك أن المد في «أولاء» فيه لغتان؛ بل ثلاث لغات:

إحداها: المد مع الكسر من غير تنوين.

والثانية: الكسر مع التنوين، فتقول: هؤلاءٍ قومك، ورأيت هؤلاءٍ، ومررت بهؤلاءٍ.

والثالثة: أولاء بضم الهمزتين من غير تنوين حكاها قطرب، وكلتا اللغتين الثانية والثالثة ضعيفة، فلا تكون أولى من القصر؛ بل ربما كان القصر أولى منها، وإذا ثبت هذا: فالناظم لم يعين من هذه اللغات الثلاث واحدة؛ بل أطلق المد؛ وهو دائر كما تر بين لغات ثلاث، ففيه إيهام أنها كلها أو إحداها على الجملة ـ أولى من لغة القصر. وهذا غير صحيح فكان الأولى به أن يقيد بالمد مع الكسر من غير تنوين، لكنه لم يفعل فكان معترضًا.

وقد يعتذر عنه: بأن ما عدا اللغة المشهورة نادر وغير مستعمل، على خلاف ما عليه لغة القرآن، فاكتفى بشهرتها عن تقييدها.

«المقاصد الشافية» (١/ ٤٠٢).

(١) (م): (**انْطِقَا**) فعلُ أمرٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، والألفُ للإطلاقِ، ويَجُوزُ أنْ تكونَ الألفُ مُبْدَلَةً من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ للوقفِ، وهذا أَوْلَى وأقربُ (م).

(٢) مبتدأ خبره (**ممتنعة**)، وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه ـ على ما مرَّ في قوله: (**والأمر إن لم يك للنون محل...**) إلخ. فلا تغفل، و(ها) بالقصر مفعول (**قدمت**)، وتكتب مفصولة منه؛ لأن المقصود: اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والألف اللينة، فهو معرفة بالعلمية عليه؛ لكنه ينكر ويضاف للتنبيه؛ ليتضح المراد به من إضافة الدال للمدلول. ولا يقال: هاء التنبيه بالمد؛ لئلا يقتضي أن الدال عليه هو هاء بالمد إن قصد لفظها، أو مسماها وهو (ها) المفردة إن قصد معناها ـ كما يقال: باء الجر؛ مع أن العامل مسماها وهو: (ب)؛ فتدبر. «الخضري» (١/ ٦٨).

[ش] يُشارُ إلى الجمع (سواء كان)[1] مذكَّرًا كانَ أو مُؤَنَّثًا بـ(أُولَى)؛ ولهذا قالَ المصنِّفُ: (أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا)، ومُقْتَضَى هذا: أنه يُشارُ بها[2] إلى العقلاءِ وغيرِهم[3]، وهو كذلكَ، لكِنَّ الأكثرَ اسْتِعْمَالُها في العاقلِ[4]، ومِن وُرُودِها في غيرِهِ[5]: قولُه[6]:

٢٣ ـ ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى والعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[7]

وفيها لُغتانِ: **المَدُّ**، وهي لغةُ أهلِ [٢٦/و] الحِجازِ، وهي الواردةُ في القرآنِ العزيزِ، **والقَصْرُ**، وهي لغةُ بَنِي[8] تَمِيمٍ.

وأشارَ بقولِهِ: (**وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ**...) [إِلَى آخرِ][9] البيتِ ـ إلى أنَّ المشارَ إليه له[10] رُتبتانِ: القربُ والبعدُ؛ فجميعُ ما تَقَدَّمَ يُشارُ به إلى القريبِ، فإذا أُرِيدَ الإشارةُ إلى البعيدِ: أُتِيَ بالكافِ[11] وحدَها،

---

(١) من (س)، (م). (٢) ليس في (ح).

(٣) منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

(٤) في (ص): «العقلاء».

(٥) في (س)، (ص)، (ح): «غيرهم».

(٦) هو جَرِير بنُ عَطِيَّةَ في «ديوَانه» (ص٥٥١) ونصُّها: (والعَيْشَ بعدَ أُولَئِكَ **الأَقْوَامِ**).

(٧) (م) وَعَلَى ذَلِكَ لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ؛ لأنَّ الأقوامَ عُقَلَاءُ، والخَطْبُ فِي ذلك سَهْلٌ؛ لأنَّ الآيَةَ الكريمةَ التي تَلَوْنَاهَا كافيةٌ أعظمَ الكفايةِ للاستشهادِ بها عَلَى جوازِ الإشارةِ بأُولاءِ إِلَى الجَمْعِ من غيرِ العقلاءِ (م).

(٨) ليس في (ص). (٩) في (ص): «حرفًا».

(١٠) ليس في (ك)، (ح).

(١١) كاف الخطاب على ضربَيْن:

أحدهما: ما يُفيد الخطابَ والاسمية.

والآخرُ: ما يفيد الخطاب مجردًا من معنى الاسمية. [بيان أضرب كاف الخطاب]

فالأول: نحو الكاف في نحو: (أخيك)، و(أبيك)، و(غلامك)، ممّا له موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أن موضعَ هذه الكاف خفضٌ بإضافةِ الاسم الأول إليه، وكذلك إذا وضعتَ مكانَه ظاهرًا، كان مخفوضًا، نحو: (أخي زيد)، و(أبي خالدٍ)، و(غلامِ عمرو). =

فتقولُ: (ذاكَ) أو الكافِ واللامِ، نحوُ: (ذَلِكَ[١])، وهذه الكافُ حرفُ خِطابٍ[٢][٣]، فلا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ. وهذا لا خِلافَ فيه،

= **والثاني**: نحو الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة، نحو: (ذاك)، و(ذانّك)، و(ذَيْنِك)، و(تاك)، و(تانِك)، و(تَينِك)، و(تِيك)، و(ذِيك)، و(أولئك). الكاف في جميع ذلك للخطاب مجردًا من معنى الاسمية. والذي يدل على تجرُّدها من معنى الاسمية: أنها لو كانت باقية على اسميتها، لكان لها موضعٌ من الإعراب: إما رفعٌ، وإما نصبٌ، وإما خفضٌ. وذلك ممتنِعٌ هٰهنا.

ومما يدل على أن هذه حروفٌ، وليست أسماء، إثبات نون التثنية معها في (ذانك)، و(تانك)، ولو كانت أسماء، لوجب حذفُ النون قبلها، وجَرُّها بالإضافة، كما تقول: (غلاماك)، و(صاحباك). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(١) الاسمُ فيه (ذَا)، والكافُ للخطاب، وزيدت اللامُ لتدل على بُعْدِ المشار إليه، وكُسرت لالتقاء الساكنين، ولم تُفتَح لئلا تُلبِس بلام المِلْك، لو قلت: (ذا لَكَ). فـ(ذَا) إشارةٌ إلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدل على البُعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقةَ الإشارة الإيماء إلى حاضر. فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعِدٍ، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعُدِ المشار إليه، فقالوا: **(ذَاكَ)**، فإن زاد بُعْدُ المشار إليه، أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: **(ذَلِكَ)**. واستُفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوَّةَ اللفظ مُشْعِرة بقوة المعنى. «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٤).

[سبب زيادة اللام في (ذلك)]

(٢) من (م)، وكتبها في حاشية (ع) مصححًا.

(٣) أي: لا ضمير، وإلا لأضيف اسم الإشارة إليها إذ لا يتصل الضمير إلا بعامله، ولو أضيف: لحذفت النون من ذينك وتينك ـ مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية، وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب ـ على الأفصح كالكاف الاسمية، وقد تفرد إما مفتوحة في الأحوال كلها، أو مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جمعًا أو غيره؛ ففيها ثلاث لغات، وهذه الكاف الحرفية: هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاك هاكما، وللضمير في إياك إياكما... إلخ، ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو: ﴿أَرَأَيتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

فـ(التاء) فاعل مجرد عن الخطاب، ملتزم إفراده استغناء بتصرف الكاف، وليست هي الفاعل، والتاء حرف خلافًا للفراء؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع ـ مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء، ولا يستخبر بهذا الترتيب إلا عن حالة عجيبة، فلا بد بعده من استفهام يبينها إما ظاهر: كـ أرأيت زيدًا ما صنع؟ أو مقدر كالآية؛ =

فإنْ(١) تَقَدَّمَ حرفُ التنبيهِ [الذي هو (ها)](٢)(٣) ـ على اسمِ الإشارةِ أَتَيْتَ بالكافِ وَحْدَها، فتقولُ: (هَذَاكَ)(٤). وعليه قولُه(٥):

= أي: لَمَ كرّمته وقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢] كلام آخر والمنصوب بعده إما بنزع الخافض؛ أي: أخبرني عن زيد، وعن الذي لأن هذا من مورد السماع، أو مفعول به على حذف المضاف؛ أي: أخبرني خبر زيد، وقد يحذف نحو: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤٧] إلخ، ولا محل لجملة الاستفهام؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال ـ بناء على أن أصله بمعنى: أبصرت أو أعرفت؛ فيطلب مفعولًا واحدًا؛ مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلًا إلى طلب الإخبار. «الخضري» (١/ ٦٨).

(١) كررها في (ك).

(٢) ليس في (ص)، لكنَّه كتبها في الحاشية مصححًا.

(٣) هي على حرفَيْن كـ(لَا)، و(مَا)، فإذا أرادوا تعظيمَ الأمر والمبالغةَ في إيضاحِ المقصود: جمعوا بين التنبيه والإشارة، وقالوا: (هذَا)، و(هذِهِ)، و(هاتِهِ)، و(هاتَا)، و(هاتِي). [حرف التنبيه (ما) على حرفين]

فـ(هَا) للتنبيه، و(ذَا) للإشارة، والمرادُ: تَنَبَّه أيُّها المخاطبُ لمن أشِيرُ إليه. وتسقُط ألفُه في الخَط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظًا. وقد يكون معهما خطابٌ، فتقول: (هاذاك)، و(هاتاك)، فـ(هَا) تنبيهٌ، و(ذَا)، و(تَا) إشارةٌ، والكافُ حرفُ خطاب.

وفي التثنية (هاذانِ)، و(هاتانِ)، وإن جئت بالخطاب، قلت: (هاذانِكَ)، و(هاتانِكَ)، فـ(هَا) تنبيهٌ، و(ذان) إشارة إلى اثنين، والكافُ حرفُ خطاب. وتقول في الجمع (هؤُلاءِ). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٥).

(٤) (م) إذا كَانَ اسمُ الإشارةِ لمُثَنًّى أو لجمعٍ: فإنَّ ابنَ مالِكٍ [«شرح التسهيل» (١/ ٢٤٤)]، يَرَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُؤْتَى بالكَافِ معَ حرفِ التنبيهِ حينَئذٍ، وذهَبَ أبو حَيَّانَ [«التذييل» (٣/ ١٩٠)] ـ إِلَى أن ذلك قليلٌ لا مُمْتَنِعٌ، ومِمَّا وَرَدَ منه قولُ العَرْجِيِّ، وقِيلَ: قائلُه كامِلٌ الثَّقَفِيُّ:

يَـامَـا أُمَيْـلِحَ غِـزْلانًـا شَـدَنَّ لَـنَـا ... مِـنْ هؤُلَـيَّـائِكُـنَّ الضَّـالِ والسَّـمْـرِ

الشاهدُ فيه هنا: قَوْلُهُ: (هَؤُلَيَّائِكُنَّ)؛ فإنَّه تصغيرُ (أُولَاءِ)؛ الَّذِي هو اسمُ إشارةٍ إِلَى الجمعِ، وقدِ اتَّصَلَتْ بِهِ (ها) التنبيهُ فِي أوَّلِهِ، وكافُ الخطابِ فِي آخِرِه (م).

(٥) هو طَرَفَة بنُ العَبْدِ في «ديوانه» (ص٤٥ بشرح الأعلم).

٢٤ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي ... وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ[١]

[لا يجوز الإتيان بالكاف واللام معًا]

ولا يَجُوزُ الإتيانُ بالكافِ[٢] واللامِ، فلا تقولُ: (هذالِكَ). وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ: أنه ليسَ للمُشارِ إليه إلا رُتبتانِ: قُرْبَى وبُعْدَى؛ كما قَرَّرْنَاهُ[٣]، والجمهورُ: (على أنَّ[٤])[٥] له ثلاثَ[٦] مراتِبَ[٧]: قُرْبَى

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(هَذَاكَ)** حَيْثُ جاءَ بـ(ها) التنبيهِ معَ الكافِ وحدَها، ولم يَجِئْ باللامِ، ولم يَقَعْ لي - معَ طويلِ البحثِ وكثرةِ الممارسةِ - نظيرٌ لهذا البيتِ مِمَّا اجْتَمَعَتْ فيه (ها) التنبيهِ معَ كافِ الخطابِ بينَهما اسمُ إشارةٍ للمفردِ، ولعلَّ العلماءَ الذين قَرَّرُوا هذه القواعدَ قد حَفِظُوا من شواهدِ هذه المسألةِ مَا لم يَبْلُغْنَا، أو لَعَلَّ قُدَامَاهُم الذين شَافَهُوا العربَ قد سَمِعُوا مِمَّن يُوثَقُ بعربِيَّتِه استعمالَ مثلِ ذلك فِي أحاديثِهم فِي غيرِ شُذُوذٍ ولا ضرورةٍ تُحْوِجُ إليه؛ فلهذا جَعَلُوه قاعدةً (م).

(٢) في (ك): «بالهاء والكاف». (٣) في (س): «قدمناه».

(٤) في (ع): «أنه». (٥) في (س): «أنه على».

(٦) رسمها في (ع): «ثلث»، وهي في (س): «ثلاثة».

(٧) قال الخضري (١/ ٦٩): «يضعفه: أن اللام تمتنع في الثنى وأولاء الممدود؛ فبماذا دل على البعد حينئذ؟! وتشديد النون، والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضًا - مع أن لغة تميم تركها مطلقًا.

واعلم، أن المشار إليه إما مفرد أو مثنى أو جمع مذكر، أو مؤنث؛ فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية. يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون؛ لأن ستة المشار إليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف، وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول: كيف هذا الرجل، وذي المرأة مثلًا يا رجل، ويا رجلان... إلخ، ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر: وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب، مع مثنى المشار إليه مذكرًا أو مؤنثًا نحو: ذان لك، ذان لكما، تان لك، تان لكما، ... إلخ. تبقى صور الجواز ستة وستين: وهي **رتبة التوسط** بتمامها، وستة من القرب، وأربعة وعشرون في البعد، وهذا العدد باعتبار المعنى، وإلا فيشار للجمع المذكر والمؤنث: بلفظ واحد، وخطاب المثنى مذكرًا أو مؤنثًا كذلك؛ فباعتبار اللفظ تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون، ويمتنع عشرة. وإن نظر إلى تعدد أدوات الإشارة لكل مشار إليه تكاثرت الصور. وهذا الإيضاح يغنيك عن الجدول».

وبُعْدَى ووُسْطَى، فيُشارُ إلى مَن في القُرْبَى بما ليسَ فيه كافٌ ولا لامٌ: كَذَا وذِي، وإلى[١] (مَن في)[٢] الوُسْطَى بما فيه الكافُ وحدَها، نحوُ: (ذاكَ)، وإلى (مَن في)[٣] البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحوُ: (ذَلِكَ).

[ص] [٨٦] وَبِـ(هُنَا، أَوْ هَهُنَا[٤]) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ[٥]، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا[٦][٧]

[٨٧] فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أو بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ أَوْ (هِنَّا)

[ش] يُشارُ إلى المكانِ القريبِ بـ(هُنَا [٢٦/ظ][٨])، ويَتَقَدَّمُها هاءُ التنبيهِ، [الإشارة إلى المكان]

---

(١) في (ك): «والتي».
(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) ليس في (ح).
(٤) رسمت في (س)، (ع)، (ك): «هاهنا».
(٥) قوله: **(داني المكان)**؛ أي: المكان الداني، أو الداني منه؛ فهي خاصة بالمكان. لكن في «التسهيل» (ص٤١): أنَّ هناك وهنالك وهنا ـ بالتشديد قد يشار بها للزمان، نحو: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]؛ أي: في يوم نحشرهم وقوله:

وَإِذَا الأُمُورُ تَشَابَهتْ وتَعَاظَمَتْ ... فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْزَعُ

أي: في وقت تشابه الأمور وقوله:

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هُنَّا حَنَّتِ

أي: ولات في هذا الوقت حنين.

قال الخضري (١/ ٦٩): «واعلم أن المكان والزمان لا يشار إليهما؛ من حيث كونهما ظرفين ـ إلا بهذه الأدوات؛ فهي في محل نصب على الظرفية. أما من غير تلك الحيثية: فلا يشار بها؛ بل بغيرها نحو: هذا مكان طيب، وذاك زمان الربيع». [المكان والزمان يشار إليها بهذه الأدوات]

(٦) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف، وليس كذلك؛ بل هذه تلزم الفتح والإفراد. «منهج السالك» (١/ ٨٦)، و«الصبان» (١/ ١٤٤).
(٧) (م): **(صِلَا)**: فعلُ أمرٍ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا؛ تَقْدِيرُهُ أنتَ، والألفُ للإطلاقِ، ويجوزُ: أنْ تكونَ هذه الألفُ مبدلةً من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ للوقفِ (م).
(٨) فيها ثلاثُ لغاتٍ: (هُنَا)، و(هَنا)، و(هِنا)، فأفصحُها (هُنَا) بضم الهاء، وأردؤُها (هِنا) بالكسر. وألفُ (هُنَا) لام، ووزنُه (فُعَل) كـ(صُرَد) و(نُغَرٍ). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٧).

فيقالُ: (هَاهُنَا)(١)، ويُشارُ إلى البعيدِ على رأيِ المصنِّفِ بـ(هُنَاكَ وهُنَالِكَ)(٢) وهَنَّا، بفتحِ الهاءِ وكَسْرِها [مَعَ تشديدِ النونِ](٣)(٤)، وبـ(ثَمَّ(٥)) و(هنَّتْ(٦)). وعلى مذهَبِ غيرِه: (هُنَاكَ) للمتوسِّطِ، وما بعدَه للبعيدِ.

۞ ۞ ۞

(١) في (ح): «هٰهنا». (٢) في (ص): «بهنالك وهناك».

(٣) ما بين المعكوفين من (م).

(٤) (هنَّا) بتضعيف العين، قال ابن يعيش: فينبغي أن لا يكون من لفظِ (هُنَا)؛ بل من معناه، وإن وافَقَه في بعضِ حروفه، كـ(سَبِط)، و(سِبَطْر)، و(دَمِث)، و(دِمَثْر). وألفُه زائدةٌ، ووزنُه (فَعْلَا)، العينُ واللامُ من واد واحد، كـ(حَبٍّ)، و(دَرٍّ)، وذلك لقلةِ ما جاء في الأسماء على وزنِ (فَعَّلَ)، إنما جاء في أسماء قليلة من المعارف، نحوِ: (خَضَّمَ)، و(عَثَّرَ).
ويحتمل: أن تكون ألفُه للإلحاق، نحو: (أرطى)؛ فيمن قال: (أدِيمٌ مأروطٌ)، و(عَلْقَى)، ولم يُنوَّن للبناء. **ويحتمل**:أن تكون للتأنيث كـ(سَلمَى)، و(رَضوَى)، وأما من كسر الهاءَ، فقال: (هِنا)، فهي أردأُ اللغات وأقلها، وألفُه زائدةٌ أيضًا؛ لأنّه قد ثبتت زيادتُها في لغةِ مَن فتح الهاءَ، فتكون زائدة في لغةِ مَن كسر؛ لأنها لا تكون أصلًا في لغةٍ، زائدة في لغة اخرى. **ويحتمل**: أن تكون ألفُه للإلحاق بـ(دِرْهَم)، كـ(مِعزى). **ويحتمل**: أن تكون للتأنيث كـ(دِفْلَى). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٧).

(٥) بفتح المثلثة وتشديد الميم، وبنيت على الفتح؛ للتخفيف، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين؛ لاستثقال الكسرة مع التضعيف، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ۝٦٤﴾ [الشعراء: ٦٤]؛ وهي ملازمة للظرفية، فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها، نحو: (جئت من ثم)؛ لأن الظرف والجار والمجرور أخوان، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] فـ﴿ثَمَّ﴾ ظرف مكان لـ﴿رَأَيْتَ﴾ المتقدمة عليه. لا مفعول مطلق على الصواب. «التصريح» (١/ ١٢٩).

(٦) في (س): «وثمت».

الموصولُ(١)

(١) الموصول الاسمي والموصول الحرفي ـ كلاهما محصور بالعدِّ، فلا يفتقرا إلى الحد، وقد حدَّهما الناظم في «شرح التسهيل» (١/١٨٦) بقوله: «وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ أو خَلَفه، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية، ومن الحروف: ما أُوِّلَ مع ما يليه بمصدر، ولم يَحْتَج إلى عائد». [حد الموصول الأسمي والحرفي]

[شرح التعريف] فقوله: **(ما افتقر)** جنس. وقوله: **(أبدًا)** احتراز من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها، تفتقر إلى ما ذكر، لكن الموضع بحق الأصالة لمفرد تؤول الجملة به، ويغني ذكر المفرد عنها، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها، وإن صدق في الظاهر: أنها مفتقر إليها؛ فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدًا. وقوله: **(إلى عائد)** احتراز من (حيث) و(إذ) و(إذا)، فإنها أسماء تفتقر أبدًا إلى جملة، لكنها مستغنية عن عائد. وقوله: **(أو خلفه)** ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خلف من الضمير. وقوله: **(وجملة صريحة أو مؤولة)**: مثال التأويل بجملة مؤولة الوصل بالظرف والمجرور التَّامين، والصفة الواقعة صلة للألف واللام، فإذا قلتَ: قام الذي عندك، أو في الدار، فإن صلة الموصول جملة مسندة إلى ضمير الموصول محذوفة، وبها يتعلق حرف الجر، وهي عاملة في الظرف. وكذلك: مررت بالضارب، هو مؤول بجملة، ولذلك تعمل الصفة ماضية ومستقبلة وحالًا. وقوله: **(غير طلبية)**: المقصود بالصلة توضيح الموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أحرى أن لا يتحصل بها وضوح غيرها.

وما ذكره المصنف؛ من أن الجملة الواقعة صلة تكون غير طلبية ـ هو مذهب الجمهور، وفي ذلك خلاف مبسوط في المطولات. وقوله: **(ولا إنشائية)** هذا مخالف لما قسم الكلام إليه من أنه خبرٌ وطلب، وهنا جعل الجمل ثلاثًا: خبرًا وطلبًا وإنشاءً، وتقسيمها إلى خبر وإنشاء: هو التقسيم الصحيح.

وما ذهب إليه من أن جملة الإنشاء لا تقع صلة ـ هو مذهب الجمهور. وذهب هشام إلى أنه يجوز في ليت ولعل وعسى أن يقعن صلة للموصول، فتقول: الذي ليته منطلق زيدٌ، والذي لعله منطلق زيدٌ، والذي عسى أن يخرج عمروٌ. =

[ص] [٨٨] موصولُ الاسماءِ (الَّذِي)، الأُنْثَى (الَّتِي) والْـيَـا إِذَا مَـا ثُـنِّـيَـا لَا تُـثْـبِـتِ(١)
[٨٩] بـلْ مَـا تَـلِـيـهِ أَوْلِـهِ الْـعَـلَامَـةْ(٢) . . . .

= أما اشتراط انتفاء كونها تعجبية: فإن التعجب عندهم خبر من الأخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه! وعلة ذلك: أن التعجب إنما يكون من خفي السبب، والصلة موضحة، فتنافيا.

وأما من يذهب إلى أن التعجب إنشاء: فوجه المنع ظاهر، وذلك: أن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبدًا إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز.

وأما اشتراط كونها لا تكون مستدعية كلامًا قبلها: فهو نحو أن تقول: جاءني الذي حتى أبوه قائم، فلا يجوز ذلك لأن (حتى) لا بد أن يتقدمها كلام تكون (حتى) غاية له.

وقوله: **(ولم يحتج إلى عائد)** احتراز من (الذي) الموصوف به مصدر محذوف، فإنه يدل على المصدر، ولابد له من عائد، نحو: قمت الذي قمت، تريد: القيام الذي قمت، فهذا لا بد من تقدير عائد؛ أي: قمته.

قال الناظم: «ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]؛ أي: كالخوض الذي خاضوه، حذف الخوض، وأقام (الذي) مقامه، وحذف العائد إلى (الذي)؛ لأنه منصوب متصل بفعل، وحذف مثله كثير».

قال أبو حيان: «وهذا المثال أيضًا ـ لا يتعين لما ذكر؛ بل قالوا: يكون مما حذفت منه النون؛ أي: كالذين، أو صفة لمفرد في معنى الجمع؛ أي: كالجمع الذي خاضوا، ويكون قد جمع الضمير في الصلة على معنى (الذي) لا على لفظه». «التذييل والتكميل» (٣/ ٥ ـ ١٩).

واعلمْ أن الموصولاتِ ضربٌ من المُبْهَمات، وإنما كانت مبهمةٌ لوقوعها على كل شيء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما، كوقُوعِ (هذَا)، و(هؤُلاءِ) ونحوِهما من أسماء الإشارة على كل شيء». «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(١) (م) جوابُ الشرطِ محذوفٌ؛ دَلَّ عليه الكلامُ، والتقديرُ: ولا تُثْبِتِ الياءَ، إذا ثَنَّيْتَهُمَا ـ أي: (الَّذِي والتي) ـ فلا تُثْبِتْها (م).

(٢) فِي قوله: **(بل ما تليه أوله العلامة)** ـ زيادة بيان لقوله: **(واليا إذا ما ثنيا لا تثبت)**.

فإن قيل: هذه الزيادة حشو لا محصول تحتها سوى التكرار وهذا مخالف لعادته، إذ ليس معنى الكلام الأول: إلا أنك تولي الذال والتاء علامة التثنية!

قيل: الظاهر أن ذلك لا مزيد فائدة فيه؛ على اعتبار المفهوم، وهو على خلاف =

[٨٩] .... والنـونُ إنْ تُشْـدَدْ فـلَا مَـلَامَـةْ(١)

[٩٠] والـنـونُ مِـن (ذَيْـنِ، وتَيْـنِ) شُـدِّدَا أيـضًـا، وتَـعْـوِيـضٌ بـذاكَ قُـصِـدَا

[ش] يَنْقَسِمُ الموصولُ إلى اسْمِيٍّ وحَرْفِيٍّ.

[الموصولات الحرفية] ولـم يَذْكُرِ الـمصنِّفُ(٢) الـموصولاتِ الـحرفيَّةَ، وهي خمسةُ أحرفٍ(٣):

[أن المصدرية] **أحدُها:** أنِ المصدريَّةُ(٤)(٥)، ....

= عادته المستمرة، ولكن فيه فائدة التنصيص على إيلاء الحرفين قبل الياء العلامة؛ لأن ذلك كان مفهومًا من قوله: **(واليا إذا ما ثنيا لا تثبت)**، لا منطوقًا به؛ فصرَّح به في الكلام الثاني، فقد لا يعد مثل هذا تكرارًا، وإنما كان يكون تكرارًا محضًا لو صرَّح به في الكلامين معًا. «شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك» (١/٤٢٩).

(١) (م) خَبَرُ **(لا)** محذوفٌ، وتَقْدِيرُهُ: فلا مَلَامَةَ عليكَ، مثلًا، والجُمْلَةُ مِن لا واسمِها وخبرِها؛ فِي مَحلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ، وجملةُ الشرطِ والجوابِ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ (م).

(٢) ليس في (س)، (ك). وكتبها بحاشية (ص) مصححًا.

(٣) نظمها العلامة الأزهري أحمد بن علي السُّنْدُوبي (١٠٩٧هـ)؛ فقال:

وهـاكَ حُرُوفًـا بـالـمـصـادِرِ أُوِّلَـتْ وذِكري لَهَا خمسًا أَصَحُّ كَمَا رَوَوْا
وهـا هِـي أَنْ بـالـفَـتْـح أَنَّ مُـشَـدَّدا وزِيدَ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْها وَمَا ولَو

ونظمها المناويُّ في بيتٍ واحدٍ فقالَ:

مَوْصُولُنَا الحَرْفِي خَمْسَةُ أَحْرُفٍ هِيَ: أَنْ أَنَّ وَكَيْ وَمَا فَاحْفَظْ وَلَو

وزاد ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/١٢٦)؛ تبعًا لابن مالك في «شرح التسهيل» (١/١٨٨): (الذي).

وينظر: «التصريح» (١/١٣٠ ـ ١٣١).

وجمعت في قول بعضهم:

مَوْصُولُنَا الحَرْفِي فِي أَنْ وَلَوْ وَمَا وَأَنَّ وَكَـيْ ثُـمَّ الَّـذِي يَـا مَـنْ سـمَـا

وزاد بعضهم: (همزة التسوية)؛ فجعلها سبعةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠].

«حاشية الخضري» (١/٧٠)، و«التتمة القيمة» (١/١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) من (م).

(٥) **احترازًا** من التي أصلها أنَّ: (المخففة من الثقيلة) نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ =

وتُوصَلُ بالفعلِ المتصرفِ(١) **ماضيًا**، مثلُ: (عَجِبْتُ مِن أنْ قامَ زيدٌ)،

= [المزمل: ٢٠]، **واحترازًا** من (أنْ) الزائدة نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، ومن (أنْ) التفسيرية نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣].

[المتصرف قيد لما توصل به (أن)]

(١) أي: مطلقًا، والمتصرف قيدٌ لما توصل به (أن)، وأنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع؛ كـ(ينبغي) في الأشهر، ولا ماض كـ(عسى)، ولا أمر كـ(هلمَّ) في لغة بني تميم.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٤): «وإذا تقرر هذا؛ فاعلم أن الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]؛ مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبرها». قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨٤): «ولا يقوي عندي وصل (أن) بفعل الأمر لوجهين:

أحدهما: أنه إذا سبكت من (أن) وفعل الأمر مصدرًا ـ فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه أن أقم.

والثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أن قم، ولا: أحببت أن قم، ولا: عجبت من أن قم، فكون ذلك مفقودًا في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أن قام زيدٌ، وأحببت أن قام، وعجبت من أن قام، ويعجبني أن يقوم زيدٌ، وأحب أن يقوم زيدٌ، وعجبت من أن يقوم زيدٌ. وأما ما حكى س من قولهم: (كتبت إليه بان قم) فالباء زائدة مثلها في: لا يقرأن بالسور». وتعقَّبه تلميذه ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٥٦) بقوله: «وفيما قاله نظر:

أما **الوجه الثاني**: فالاستدلال به ظاهر الفساد؛ لأنه لا معنى لقولك: يعجبني أن قم ولا أحببت أن قم؛ لأنه إنما تعجب أو يحب ما يمكن أن يكون له خارج. والطلب إنشاء والإنشاء لا خارج له.

وأما **الوجه الأول**: فقد أحببت عنه بأن فوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر؛ كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، وما قرَّره المصنف يعتضد بما حكاه سيبويه عن العرب؛ وهو كتبت إليه بأن قم، وحكم الشيخ بزيادة الباء غير مرضي؛ لأن حروف الجر ولو كانت زائدة؛ إنما تباشر الأسماء الصريحة أو المؤولة».

و[١]**مضارعًا**[٢]، نحوُ[٣]: (عَجِبْتُ مِن أنْ يَقُومَ زيدٌ[٤])، و[٥]**أمرًا**، نحوُ: (أَشَرْتُ إِلَيْهِ بأنْ قُمْ)[٦]؛ فإنْ وَقَعَ بعدَها فعلٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ[٧]، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]، وقولِه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهي مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ.

[أنَّ] ومِنها (أنَّ)، وتُوصَلُ باسمِها وخبرِها، [نحوُ[٨]: (عَجِبْتُ مِن أنَّ زيدًا قائمٌ)، (ومِنه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١])[٩]، وأنِ المخفَّفَةُ كالمُثَقَّلَةِ[١٠] وتُوصَلُ باسمِها وخبرِها][١١]، لكنَّ اسْمَهَا يكونُ محذوفًا، واسمُ المثقَّلَةِ[١٢] مذكورًا.

[كي] ومِنها [٢٧/و] (كي)، وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقطْ، مثلُ[١٣]: (جِئْتُ[١٤] لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا[١٥]).

---

(١) في (ع): «أو». وكتب الهمزة بالمداد الأحمر.

(٢) في (ك): «مضارع». (٣) في (ص): «مثل».

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (ع): «أو». وكتب الهمزة بالمداد الأحمر.

(٦) [اختلاف النحاة في (أن) الداخلة على فعل الأمر] (م) اخْتَلَفَ العلماءُ فِي (أنِ) الداخلةِ عَلَى فعلِ الأمرِ فِي نحوِ هَذَا المثالِ؛ فقالَ قومٌ مِنهم سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٣/ ١٦٢)]: هِيَ مصدريَّةٌ مؤوَّلَةٌ لِمَا بعدَها باسم يَكُونُ مجرورًا بالباءِ المذكورةِ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يَتَطَلَّبُ الاسمَ، فَإِنْ لم تُوجَدِ الباءُ فِي اللفظِ فهي مقدَّرَةٌ.
وقالَ قومٌ مِنهم الزَّمَخْشَرِيُّ [«الفائق» (ص٤٢٨)]: إنْ لم تُذْكَرِ الباءُ فهي مفسِّرَةٌ، نَظِيرُها فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦]، فَإِنْ تَقَدَّمَ عليها حرفُ الجرِّ فهي مصدريَّةٌ. وقالَ قومٌ: هِيَ زائدةٌ. ومعنى (بِأَنْ قُمْ) ـ بلفظِ (قُمْ) (م).

(٧) في (ك): «منصرف». (٨) في (س)، (ك): «مثل».

(٩) ما بين القوسين من (ص)، (م). (١٠) في (ح): «كالثقيلة».

(١١) ما بين المعكوفين ليس في أصل (ع)، لكن كتب بالحاشية تصحيحًا.

(١٢) في (ح): «الثقيلة يكون». (١٣) في (ص): «نحو».

(١٤) في (س): «جئتك».

(١٥) هذا مثال لـ(كي)؛ مقرونة بلام التعليل لفظًا، ومثالها مقرونة تقديرًا: جئت كي أراك، ولا يتعين كون (كي) مصدرية ـ إلا وهي مقرونة باللام لفظًا. وأما إذا لم =

[ما المصدرية الظرفية]

ومنها (ما)[١]، وتكونُ مصدريَّةً[٢] ظرفيَّةً، نحوُ[٣]: (لا أَصْحَبُكَ[٤] ما دُمْتَ مُنْطَلِقًا)؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا[٥]، وغيرَ ظرفيةٍ، [نحوُ:

= يقارنها اللام: **فتحتمل**: أن تكون مصدرية واللام مقدرة ـ كما تقدر مع (أن) في نحو: جئت أن أراك.

ويحتمل: أن تكون حرف جر بمعنى اللام، ويكون الفعل بعدها منصوبًا بأن مقدرة؛ فإذا لفظ باللام ـ لم يجز أن تكون بمعناها؛ لئلّا يلزم دخول حرف جر على حرف جر. قاله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٤).

(١) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «لفظ ما».

(٢) **[الفرق بين (ما)، و(أن)]**:

[الفرق بين (ما)، و(أن)]

أن (ما) تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، و(أنْ) مختصّةٌ بالفعل، ولذلك كانت عاملة فيه، ولعدمِ اختصاصِ (ما) لم تعمل شيئًا، وذلك قولك في الفعل: (يُعجِبني ما تصنع)؛ أي: صنيعُك، ودخولُها على الاسم قولك: (يعجبني ما أنت صانعٌ)؛ أي: صنيعُك.

وتقول: (بلغني أن جاء زيدٌ)؛ أي: مجيئُه، فيكون المصدر بمعنى الماضي؛ لأنّ (أنْ) دخلت على فعل ماض.

وتقول: (أُريد أن تفعل)؛ أي: فعْلَك، فيكون المصدر لِما لم يقع؛ لأن (أنْ) دخلت على فعل مستقبل. وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٦]، يُرْوَى برفع الجواب ونصبِه. فمَن رفعه: كان الخبر (أنْ) والفعل، على تقديرِ: فما كان جوابُ قومه إلَّا قولَهم. ومَن نصبه، كان خبرًا مقدمًا، و(أن قالوا) في موضع الاسم. «شرح المفصل» (٥/ ٨٧)، ط. العلمية.

(٣) ليس في (ك).

(٤) في (ح) في المواضع جميعها: «لا صحبتك»، والذي في (ع)، وضبطها فيها في كل مواضعها ضبط قلم: «لَا أُصْحِبُكَ».

(٥) ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها. **نعم**، أجاز الزمخشري مشاركة (أن) إياها في ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ أي: وقت أن آتاه الله الملك.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٥): «والذي ذهب إليه: غير جائز عندي؛ لأن استعمال (أن) في موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه، واستعمالها في موضع الظرف ـ لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغي أن يعترف به؛ لأن كل موضع ادعى فيه ذلك صالح للتعليل فالقول به موقع في لبس». =

(عَجِبْتُ ممَّا ضَرَبْتَ[(١)]‌[(٢)] زَيْدًا)، وتُوصَلُ بالماضي كما مُثِّلَ[(٣)]، وبالمضارعِ، نحوُ: ([لا أَصْحَبُكَ][(٤)] ما يَقُومُ زيدٌ، وعَجِبْتُ مما تَضْرِبُ[(٥)] زَيدًا)، [ومنه[(٦)]: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ۝٢٦﴾ [صَ: ٢٦]][(٧)]، وبالجملةِ الاسميَّةِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مما زيدٌ قائمٌ، ولا أَصْحَبُكَ ما زيدٌ قائمٌ)، وهو قليلٌ[(٨)]، وأكثرُ ما تُوصَلُ الظرفيَّةُ المصدريَّةُ بالماضي أو

[أكثر ما توصل الظرفية بلم]

= وللزمخشري رأي آخر في «الكشاف» (١/ ٣٨٧) وهو: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ متعلق بـ﴿حَآجَّ﴾ على وجهين:
أحدهما: ﴿حَآجَّ﴾؛ لأن ﴿ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾، على معنى أن إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر فحاج لذلك؛ فتكون أن للتعليل.
والثاني: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) في (س): «تضرب».
(٢) ليس في أصل (ك)، وكتبها في الحاشية.
(٣) وأكثر ما يكون ماضيًا.
(٤) رسمت في (ص): «لأصحبك».
(٥) في (ك)، (ح): «يضرب».
(٦) (م) أي: مِن وَصْلِها بالفعلِ، بقطعِ النظرِ عن كونِه ماضيًا أو مضارِعًا (م).
(٧) ليس في (ح). مكانها في (س)، (ك): «ولا أصحبك ما يقوم زيد»، وفي (ص): «لأصحبك ما يقوم زيد»!
(٨) (م) اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فيما إذا وَقَعَ بعدَ (ما) هذه جملةٌ اسميَّةٌ مصدَّرَةٌ بحرفٍ مصدريٍّ، نحوُ قَوْلِهِم: لا أَفْعَلُ ذَٰلِكَ مَا أَنَّ فِي السماءِ نَجْمًا، ولا أُكَلِّمُه مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَه، فقالَ جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ: (أَنَّ) وَمَا دَخَلَتْ عليه فِي تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ؛ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ عَلَى هذا: لا أُكَلِّمُهُ مَا ثَبَتَ كونُ نجمٍ فِي السماءِ، وَمَا ثَبَتَ كونُ حِرَاءَ مكانَه، فهو حينَئذٍ من بابِ وصلِ (ما) المصدريَّةِ بالجُمْلَةِ الفعليَّةِ الماضَويَّةِ، ووجهُ ذَٰلِكَ عندَهم أَنَّ الأَكثرَ وَصْلُها بالأفعالِ، والحمْلُ عَلَى الأكثرِ أَوْلَى، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إِلَى أَنَّ (أَنَّ) وَمَا دَخَلَتْ عليه فِي تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ هَذَا المصدرَ المرفوعَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُه محذوفٌ، والتقديرُ عَلَى هَذَا الوجهِ: لا أَفْعَلُ كذا مَا كونُ حِرَاءَ فِي مكانِه ثابتٌ، وَمَا كونُ نَجْمٍ فِي السماءِ موجودٌ، فهو مِن بابِ وصلِ (ما) بالجُمْلَةِ الاسميَّةِ؛ لأَنَّ ذَٰلِكَ أقلُّ تقديرًا (م).

[اختلاف النحاة في (ما) إذا جاء بعدها جملة اسمية مصدّرة بحرف مصدري]

بالمضارعِ المنفيِّ بلمْ، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ[١] ما لم تَضْرِبْ زَيْدًا)، ويَقِلُّ[٢] وَصْلُها - أعني: المصدريَّةَ الظرفيةَ[٣] - بالفعلِ المضارعِ الذي ليسَ منفيًّا[٤] بـ لمْ، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ ما يَقُومُ زيدٌ)، ومِنه قولُه[٥]:

٢٢٥ - أُطَوِّفُ[٦] مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[٧]

[لو] ومنها (لو)[٨]، وتُوصَلُ بالماضِي، نحوُ: (وَدِدْتُ لو قامَ زيدٌ)،

---

(١) في (ح): «صحبتك».
(٢) في (ك): «وهل».
(٣) ليس في (م).
(٤) في (ك): «منفي»، وفي (س)، (ح) «بمنفي» وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كذلك.
وكانت العبارة في (ص): «فيه منفي». ثم ضرب على الكلمة الأولى «فيه»، ولم يلحظ اختلاف الإعراب.
(٥) هو للحُطَيْئَةِ في «ديوانِه» (ص١٢٠)، وقد نَسَبَه ابنُ السِّكِّيتِ فِي كتابِ (الألفاظِ) (ص٧٣)، ط. بيروت - إِلَى أبي غَرِيبِ النَّصْرِيِّ.
(٦) كذا بضم الهمزة، والتشديد في (س)، (ك)، (ح). وضبطها في (ع): «أَطُوفُ» في الموضعين؛ على التخفيف.
(٧) (م) الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ شاهدانِ للنُّحَاةِ: **أَوَّلُهما**: فِي قَوْلِهِ: **(مَا أُطَوِّفُ)** حَيْثُ أَدْخَلَ **(ما)** المصدريَّةَ الظرفيَّةَ عَلَى فعلٍ مضارعٍ غيرِ مَنْفِيٍّ بلم، وَهوَ الَّذِي عناه الشارحُ من إتيانِه بهذا البيتِ هٰهنا.
والشاهدُ الثاني: يُذْكَرُ فِي أواخرِ بابِ النداءِ؛ فِي ذِكْرِ أسماءٍ ملازمةٍ للنداءِ، وَهوَ فِي قَوْلِهِ: **(لَكَاعِ)** حَيْثُ يَدُلُّ ظاهرُه عَلَى أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ خَبَرًا للمبتدأِ؛ فجاءَ بِهِ فِي غيرِ النداءِ ضرورةً، والشائعُ الكثيرُ فِي كلامِ العربِ: أَنَّ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ فَعَالِ - بفتح الفاءِ والعينِ - مما كَانَ سبًّا للإناثِ لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُنَادًى، فلا يُؤَثِّرُ فيه عاملٌ غيرُ حرفِ النداءِ، تقولُ: يا لَكَاعِ ويا دَفَارِ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: هذه لَكَاعِ، ولا أنْ تقولَ: رأيتُ دَفَارِ، ولا أنْ تقولَ: مَرَرْتُ بدَفَارِ؛ ومن أجلِ هَذَا يُخْرَجُ قَوْلُهُ: **(لَكَاعِ)** هنا عَلَى حذفِ خبرِ المُبْتَدَأ وجَعْلِ **(لَكَاعِ)** مُنَادًى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ (م).
[علامة (لو) لكي تكون حرف وصل] (٨) علامتها: أن تصلح في موضعها (أن)، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ، ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع، وهذا مراد الناظم بقوله: «وصلتها كصلة ما في غير نيابة». «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٨).

وبالمضارعِ[١]، نحوُ: (وَدِدْتُ لو يَقُومُ زيدٌ).

فقولُ[٢] المصنِّفِ: **(موصولُ الاسماءِ)** احترازٌ[٣] مِن الموصولِ الحرفيِّ، وهو **(أنْ وأنَّ وكَي وما ولو)**، وعلامتُه صِحَّةُ وقوعِ المصدرِ مَوْقِعَه، نحوُ: (وَدِدْتُ لو تَقُومُ[٤])؛ أي: قِيَامَكَ[٥]، و(عَجِبْتُ ممَّا تَصْنَعُ، [وجِئْتُ لكيْ أَقْرَأَ][٦]، ويُعْجِبُني أنَّكَ قائمٌ، وأُرِيدُ أنْ تَقُومَ)، وقد سَبَقَ ذِكْرُه.

[الموصول الاسمي] وأما الموصولُ [٢٧/ظ] الاسميُّ[٧]: فـ(الذي) للمفردِ المذكَّرِ[٨][٩]،

---

(١) في (ص)، (م): «والمضارع».
(٢) في (س)، (ح): «وقول».
(٣) في (ك): «احترازًا».
(٤) غير منقوطة في (ك).
(٥) في (ك): «من قيامك».
(٦) في (ص): «وجئتك كي تقرأ».
(٧) هو ما يحْتَاج الى أمريْن:
أَحدهمَا: الصِّلَة؛ وَهِي وَاحِد من أَرْبَعَة أُمُور:
[شروط الموصول الاسمي] ١ ـ الْجُمْلَة ـ وَشَرطهَا: أَن تكون **خبرية**؛ أي: مُحْتَملَة للصدق وَالْكذب، تَقول: جَاءَنِي الَّذِي قَامَ وَالَّذِي أَبوهُ قَائِم، وَلَا يجوز: جَاءَ الَّذِي هَل قَامَ أَو الَّذِي لَا تضربه.
٢ ـ **الظّرْف**.
٣ ـ **الْجَار وَالْمَجْرُور**، وشرطهما: أَن يَكُونَا تامّين، وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩].
٤ ـ **الْوَصْف الصَّرِيح**، وَهَذَا يكون صلَة للألف وَاللَّام خَاصَّة نَحْو: الضَّارِب والمضروب.
وَالْأَمرُ الثَّانِي: الضَّمِير الْعَائِد من الصِّلَة إِلَى الْمَوْصُول، نَحْو: جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبوهُ.
وَشَرطه: أَن يكون مطابقًا للموصول فِي الْإِفْرَاد والتذكير وفروعهما، وَقد يخلفه الظَّاهِر. «شذور الذهب» (ص١٧٤)، «التتمة القيمة» (ص٢٠٠).
(٨) (م) لا فرقَ بينَ أنْ يَكُونَ المفردُ؛ **حقيقةً**، كَمَا تقولُ: زَيْدٌ الَّذِي يَزُورُنَا رجلٌ كريمٌ، وَأَنْ يَكُونَ **حُكْمًا**، كَمَا تقولُ: الفريقُ الَّذِي أكونُ فيه فريقٌ مُخْلِصٌ نافعٌ، كَمَا أَنَّهُ لا فرقَ بينَ أنْ يَكُونَ عاقلًا كَمَا مَثَّلْنَا، وَإِنْ يَكُونَ غيرَ عاقلٍ كَمَا تقولُ: اليومُ الَّذِي سَافَرْتُ فيه كَانَ يومًا ممطرًا (م).
(٩) **(فالذي)**: يكتب هو وجمعه و**(التي)**؛ بلام واحدة لكثرة استعمالها، و**(اللذين**، =

و(التي) للمؤنَّثةِ(١)(٢).

= واللتين) مثنى بلامين ـ على الأصل في كل ما أوله لام حلي بـ(أل)، وللفرق بينه وبين الجمع نصبًا وجرًا، وحمل الرفع عليهما، ولم يعكس لسبق المثنى؛ فاستحق الأصل، و(أل) في الجميع زائدة لا مُعَرِّفة؛ لأن تعريفها بالصلة، وحذفها من الجميع لغة، وكذا حذف نون الجمع. وخرج عليها كالذي خاضوا في قول: ونون المثنى لبني الحارث كقوله:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إن عمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلوكَ، وفكَّكا الأغْلالا

والحاصل: أن الذين الجمع، إما بالنون مع (أل)، أو حذفها، أو: بحذف النون مع (أل)، والرابعة: رفعه بالواو والمثنى، إما بتخفيف النون مع أل وحذفها، أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضًا. وأما (الذي والتي) فتخذف ياؤهما مع أل مع إسكان ما قبلها، أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها، وتشد مكسورة ومضمومة مع (أل) ففيهما ست لغات. من «الخضري» (١/ ٧١).

[حكم (ياء) الذي] وعبارة «التصريح» (١/ ١٣١): «ولك في ياءي (الذي والتي) وجهان: الإثبات والحذف، فعلى الإثبات: تكون إما خفيفة فتكون ساكنة، وأما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورًا؛ كما كان قبل الحذف وإما ساكنًا، فهذه الخمس لغات في (الذي والتي)».

[أصل (الذي)] وقال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٢): «أصلُ (الَّذي): (لَذ)، كـ(عَم) و(شَج)، فاللامُ فاءُ الكلمة، والذال عينها، والياء لامها. هذا مذهبُ البصريين، وقال الكوفيون: الأصل في (الَّذي) الذال وحدَها، وما عداها زائدٌ، فأصلُ (الَّذي) كأصلِ (هذَا). و(هذا) عندهم أصلُه الذال وحدها، فجَوْهَرُهما واحدٌ، وإنما يفترقان بحسبِ ما يلحَقهما من الزيادات المختلفة لاختلافِ معنيَيْهما».

(١) في (م): «للمفردة المؤنثة».

(٢) من حَيَوان وغيره، تقول: (جاءتَني المرأةُ التي تعرفُها)، و(رأيتُ الناقة التي عندك)، و(غُنِيتُ بالشجرة التَي حَمْلُها طيّبٌ)، والكلامُ فيها كما الكلامُ في (الذِي). والألفُ واللام فيها زائدة ـ كما كانت في (الذِي)؛ لإصلاحِ لفظها لوصفِ المعارف. وهي ثُلاثيةٌ، الاسمُ: اللامُ والتاء والياء؛ لأنه المَوجود، والذي عليه اللفظُ، وقال الكوفيون: هي منقولة من (تَا) في الإشارة، وأصلُ (تَا) عندهم التاءُ وحدَها، والكلامُ عليها كالكلام في (الذي). وفيها أربعُ لغات كلغاتِ (الَّذي). يقولون: (الَّتِي) بإسكان الياء، واللَّتِ بالكسر، واللَّتْ بالسكون، واللَّتِيُّ بالتشديد. والكلامُ عليها كالكلام على (الذِي). «شرح المفصل» (٢/ ٣٧٦).

فإنْ ثَنَّيْتَ(١): أَسْقَطْتَ الياءَ(٢)، وأَتَيْتَ مكانَها بالألفِ في حالةِ الرفعِ، نحوُ: (اللذانِ واللتانِ)، وبالياءِ في حالَةِ(٣) الجرِّ والنصبِ، فتقولُ: (اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ)، وإنْ شِئْتَ شَدَّدْتَ النونَ عِوَضًا عن

[تحذف الياء في (الذي) عند التثنية]

(١) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٥): «واعلمْ أن جميعَ هذه الأسماء المُبهَمة، نحو: (الَّذي)، و(التي)، وأسماءِ الإشارة، ونحوِها ممَّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصح تثنيتُه. فالتثنية فيه إنما هي صيغة موضوعةٌ للتثنية. لأن التثنية إنما تكون في النكرات، نحوِ قولك: (رجل)، و(رجلان)، و(فرسٌ) و(فرسان). فأمّا (زيدٌ)، و(عمرٌو)، و(زيدان)، و(عمران)، فإنك لم تُثَنه إلَّا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريفِ العَلَمية، حتى صار شائعًا كـ(رجلٍ) و(فرسٍ). وإنما كان كذلك من قِبَل أن المعرفة لا يصح تثنيتُها؛ لأن حد المعرفة ما خص الواحدَ من جنسه، ولم يَشِع في أُمته. وإذا ثُنّي، فقد شُورِكَ في اسمه، وخرج عن أن يكون معرفة.

[التثنية لا تكون إلا في النكرات]

وإذا ثبت أن المعرفة لا تصح تثنيتُها مع بَقاءِ تعريفها: (فما لا يصح تنكيرُه، لا تصح تثنيتُه). ولما كانت هذه الأسماءُ ممّا لا يصح اعتقادُ التنكير فيها، لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية، وإنما هي صيغةٌ موضوعة للدلالة على التثنية، إلَّا أنها جرت على منهاجِ التثنية الحقيقية في الإعراب، لقُربها من الأسماء المتمكنة. وممّا يؤيِّد أنها وَضْعيةٌ حذفُ الياء في التثنية. ولو كانت تثنية صِناعيّة، لَثبت فيها الياءُ، كما تثبت في (عَمٍ)، و(عَمِيانِ).

[ما لا يصح تنكيره، لا تصح تثنيته]

ومجرى النونِ فيها مجراها في (هذانِ). وكانت مكسورة؛ لأنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية، تقول: (رجلان)، و(فرسان)، بكسر النون، كذلك هٰهنا. ومنهم من يقول: دخلت النونُ في (اللذانِ)، و(اللَّتانِ) عوضًا من الياء المحذوفة، كما كانت في (هذانِ) كذلك. ومنهم من لا يجعلها عوضًا من شيء؛ لأنها صيغةٌ موضوعة للتثنية على ما تقدم».

[النون في (اللذان) جرت على منهاج التثنية الحقيقية]

(٢) أي: ياء المفرد لكونها مع العلامة، ولم يقل: (اللذيان) بتحريك ياء المفرد؛ لكونها مع العلامة كالشجيان؛ لأنها لا حظ لها في الحركة بسبب البناء، ومقتضى ذلك: أنها تثنية حقيقية، فلا يشترط فيها إعراب المفرد ـ كما قيل به، والأصح: اشتراطه، وأنهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى، لا تثنية حقيقية، وحينئذ: فالظاهر بناؤها كالمفرد؛ لأن التثنية التي هي من خواصِّ الأسماء لم توجد؛ حتى تعارض سببهما الافتقاري، وإنما اختلفا مع العامل؛ نظرًا لصورة التثنية، فبنيا على ما يشكل إعرابهما من ألف أو ياء، ومثلهما: ذان وتان، وكذا يقال في (اللذون)؛ على رفعه بالواو. فتدبر. «الخضري» (١/ ٧١).

(٣) في (م): «حالتي».

الياءِ[١] المحذوفةِ فقُلْتَ: (اللذانِّ واللتانِّ)، وقد قُرِئَ: (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ)[٢]، ويَجُوزُ التشديدُ أيضًا معَ الياءِ، وهو مذهَبُ الكُوفِيِّينَ، فتقولُ: (اللذيْنّ واللتيْنّ)، وقد قُرِئَ: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ[٣]) بتشديدِ النونِ[٤].

وهذا التشديدُ يَجُوزُ أيضًا في تثنيةِ (ذا وتَا)[٥]: اسْمَي الإشارةِ، فتقولُ: (ذانِّ وتانِّ)، وكذلك معَ الياءِ فتقولُ: (ذَيْنّ وتَيْنّ)، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ[٦]. والمقصودُ بالتشديدِ: أنْ يكونَ عِوَضًا عن الألفِ المحذوفةِ؛ كما تَقَدَّمَ في (الذي والتي[٧]).

[ص] [٩١] **جَمْعُ الَّذِي[٨]: (الأُلَى)، . . . . .** . . . .

---

(١) مقتضاه: منع تشديد المصغر؛ لرجوع يائه قاله ابن قاسم، قال الخضري (١/ ٧٢): «ولم يعوضوا في (يدين ودمين)؛ لأن الحذف فيهما قبل التثنية لا لها».

(٢) هذه قراءة الإمام ابن كثير. انظر: «السبعة» (ص٢٢٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٨).
وتشديد النون لغة قريش، وتخفيفها لغة الحجاز. انظر: «التذييل» (٣/ ٢٥).

(٣) رسمت في (ص)، (س): «الذين».

[(نـــــون) الموصول فيها ثلاث لغات]

(٤) فتلخص: أن في «نون» الموصول ثلاث لغات: الإثبات والحذف والتشديد، وفي نون الإشارة لغتان: الإثبات والتشديد، ولجمع المذكر العاقل كثيرًا أو لغيره؛ أي: لغير العاقل (قليلًا: الألى) على وزن العلى، ويكتب بغير واو. ينظر: «التصريح» (١/ ١٣٢).

(٥) في (ك): «ذوَاتا».

(٦) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٦٩ ـ ٦٧٧). (٧) من (م).

(٨) مبتدأ خبره **(الألى)**، و**(الذين)** بحذف العاطف. و**(مطلقًا)** حال من **(الذين)** أي: بالياء في الرفع وغيره، والمراد: الجمع اللغوي؛ وهو مطلق التعدد؛ لأنهما اسما جمع لا جمعان؛ لأن شرط الجمع إعراب المفرد كالتثنية، ولأن **(الألى)** لا واحد له من لفظه، و(الذين) أخص من المفرد؛ لاختصاصه بالعقلاء، فلم يجر على سنن الجموع. كذا قيل. وفيه: أن عموم الذي للعقلاء وغيرهم بدلي، فلا يمنع جمعه إذا أريد به عاقل ليعمهم شمولًا كجمع نحو: قائم ونائم ـ على قائِمِين ونائِمِين؛ لخصوص العقلاء ـ مع إطلاق المفرد على غيرهم، ولو سلم: لبطل كونه اسم جمع أيضًا ـ كما مر في عالم وعالمين. فالأسلم التعليل الأول، وإن احتمل عليه أنه جمع؛ لم يستوفِ الشروط، فيكون في كلام المصنف تغليب؛ =

[ص] [٩١] .... (الَّذِينَ(١) مُطْلَقَا(٢) وبعضُهمْ بالواوِ رَفْعًا نَطَقَا

[٩٢] بـ(اللَّات(٣)، واللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا و(اللَّاءِ) كـ(الَّذِين) نَزْرًا وَقَعَا

[ش] يُقالُ في جمعِ المذكَّرِ: (الأُلَى) مُطلقًا(٤) عاقلًا كانَ أو غيرَه، نحوُ: (جاءَنِي(٥) الأُلَى فَعَلُوا)، وقد يُسْتَعْمَلُ(٦) في جمعِ المؤنَّثِ، وقدِ اجْتَمَعَ(٧) الأمرانِ في قَوْلِهِ(٨):

= فتأمل، ويكتب **(الألى)** بلا واو للزومه (أل)، فلا يشتبه بـ(إلى) الجارة، بخلاف أولى الإشارية. «الخضري» (١/ ٧٢).

(١) جعلهما معًا جمعًا للذي، وهذا يفهم بظاهره: أنه في الجمعية على حد الزيود والزيدين في جمع زيد، وذلك غير مستقيم، أما (الألي): فهو من غير لفظه فهو كأولى مع ذي اسم جمع له لا جمع حقيقة وهذا متفق عليه، وأما (الذين) فلا يصح أن يطلق عليه أنه جمع للذي إلا على لغة هذيل، على ما في ذلك من الخلاف، وعلى لغة الجمهور: لا يصح فيه ذلك إلا على طريقة أبي الحسن في صاحب وصحب، إن صح أن يقول بذلك قائل؛ فإنه لم ينقل في ذلك عن أبي الحسن شيء، وعلى مذهب الجمهور: هو اسم جمع مطلقًا: كالمخالف في اللفظ، فهذا الإطلاق فيه ما ترى؛ اللَّهُمَّ إلا أن يقول: إنه جمع جاء مخالفا للجموع، وذلك مغتفر كما اغتفرت مخالفته في التصغير لأبنيه التصغير، ومثل هذا جار في (اللاتي) المذكور بعد هذا، وهو ممكن لكنه بعيد. وقد أشار المؤلف في الشرح إلى الاحتمال. [(الألى) من غير لفظه]

والجواب: أنه أطلق هذا اللفظ على الاتساع في العبارة، واعتبار المعنى؛ مع قطع النظر عن اصطلاح النحوي، والأمر في هذا قريب. «المقاصد الشافية» (١/ ٤٣٩).

(٢) يعني: في الأحوال كلها: من رفع أو نصب أو جر؛ يعني: أن هذا الجمع يقع هكذا بالياء في الرفع والنصب والجر لا يختلف الحكم فيه كما يختلف في المجموع حقيقة، فيكون في الرفع بالواو، وبالياء في غيره ودل على أن هذا مراده بالإطلاق. «المقاصد الشافية» (١/ ٤٣٦).

(٣) في (ع): «باللاتي». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) من (م).

(٥) في (ك): «جاءنا».

(٦) في (ك): «تستعمل».

(٧) في (ك): «يجتمع». لكنها غير منقوطة.

(٨) لأبي ذُؤَيْبٍ خُوَيْلِدِ بنِ خَالِدِ الهُذَلِيِّ؛ كما في «شرح أشعار الهذليين» (١/ ٨٨).

٢٦ - وتُبْلِي[١] الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلَى   تَراهُنَّ [٢٨/ و] يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَأِ الْقُبْلِ[٢][٣]

فقالَ: (يَسْتَلْئِمُونَ) ثمَّ قالَ: (تَرَاهُنَّ)[٤].

[(الذين) للمذكر العاقل في الجمع مطلقًا]

ويُقالُ للمذكَّرِ العاقلِ في الجمعِ: (الذين) مُطلقًا؛ أي: [رفعًا ونصبًا وجرًّا][٥]، فتقولُ: (جاءني الذين أَكْرَمُوا زيدًا، ورأيتُ الذين [أَكْرَمُوا زيدًا][٦]، ومَرَرْتُ بالذينَ [أَكْرَمُوا زيدًا][٧]).

---

(١) في (ص): «ونعني».

(٢) رسمت في (س)، (ص)، (ع)، (ح): «القبلي»، بالخط العروضي؛ وهو غير مقيس. نعم، ضبطها في (ع)، (س): بضم القاف، وزاد في (ع): تشديد الباء. وصحَّفها في (ك): «القتلى»!

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ)** وقولُه: **(الأُلَى تَرَاهُنَّ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ لفظَ الأُلَى فِي المرَّةِ الأُولَى فِي جَمْعِ المذكَّرِ العاقلِ، ثمَّ اسْتَعْمَلَهُ فِي المرَّةِ الثانيةِ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ غيرِ العاقلِ؛ لأنَّ المرادَ بـ**(الأُلَى تَرَاهُنَّ...)** إلخ، الخيلُ، والدليلُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا هَذَا الاستعمالَ: ضميرُ جماعةِ الذكورِ فِي **(يَسْتَلْئِمُونَ)** وَهوَ الواوُ، وضميرُ جماعةِ الإناثِ فِي **(تَرَاهُنَّ)** وَهوَ (هُنَّ).

[استعمالات (الأُلَى)]

ومِن استعمالِ (الأُلَى) فِي جَمْعِ الإناثِ العاقلاتِ قولُ مَجْنُونِ بَنِي عَامِرٍ:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا   وحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وقولُ الآخَرِ:

فأمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ   فكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

وهذا البيتُ يَقَعُ فِي بعضِ نُسَخِ الشَّرْحِ، ولا يَقَعُ فِي أَكْثَرِها؛ ولهذا أَثْبَتْنَاهُ، ولم نَشْرَحْهُ، ومِن استعمالِه فِي جَمْعِ الذكورِ العقلاءِ قولُ الشاعرِ:

فإنَّ الأُلَى بالطَّفِّ مِن آلِ هَاشِمٍ   تآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التآسِيَا

ومِن استعمالِهِ فِي الذكورِ غيرِ العقلاءِ - وَإِنْ كَانَ قد أَعَادَ الضميرَ عليه كَمَا يُعِيدُهُ عَلَى جَمْعِ المُؤَنَّثَاتِ - قولُ الآخَرِ:

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى   مَرَرْنَ عَلَيْنَا، وَالزَّمَانُ وَرِيق (م).

(٤) كتب تحتها في (ع) - بخط آخر: «مؤنث».

(٥) كتب تحت العبارة في (ع) بخط آخر: «كلهم بالياء».

(٦) في (ع)، (م): «أكرموه».

(٧) في (ع)، (م): «أكرموه». وكتب تحتها في (ع) بخط آخر: «أي: زيدًا».

وبعضُ العربِ يَقُولُ: (الَّذُونَ[١]) في الرفعِ، [والذين[٢] في (النصبِ والجرِّ)[٣]، وهم بَنُو[٤]][٥] هُذَيْلٍ[٦]، [ومِنه قولُه[٧]:

٢٧ ـ نَحْنُ الَّلذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا][٨][٩]

ويُقالُ في جمعِ المؤنَّثِ: اللاتِ واللاءِ ـ [بلا ياءٍ][١٠][١١]، فتقولُ: (جَاءَنِي اللاتِ فَعَلْنَ، واللاءِ فَعَلْنَ)، ويَجُوزُ إثباتُ الياءِ[١٢]؛ فتقولُ: (اللَّاتِي واللَّائِي).

وقد وَرَدَ (اللاءِ) بمعنَى الذين[١٣]؛ قالَ الشاعرُ[١٤]:

[اللاء تأتي بمعنى الذين]

٢٨ ـ فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا[١٥][١٦]

---

(١) في (س)، (ح): «اللذون».

(٢) في (ك): «واللذين».

(٣) في (ك): «الجر والنصب».

(٤) في (ص): «بنوا».

(٥) ما بين المعكوفين ساقط في (ح).

(٦) ويكتب على هذه اللغة بلامين؛ لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه (أل)، ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة، والظاهر عليها: أنه مبني على فتح النون لا على الياء. فتأمل. «الخضري» (١/ ٧٢).

(٧) هو رُؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ في «ديوانه» ـ كما في مجموع أشعار العرب (ص١٧٢).

(٨) ما بين المعكوفين من (م).

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الَّذُونَ**)؛ حَيْثُ جاءَ بِهِ بالواوِ فِي حالةِ الرفعِ، كَمَا لو كَانَ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، وبعضُ العلماءِ قدِ اغْتَرَّ بِمَجِيءِ (الذونَ) فِي حالةِ الرفعِ، ومجيءِ (الذين) فِي حالَتَي النصبِ والجرِّ؛ فزَعَمَ أن هذه الكَلِمَةَ مُعْرَبَةٌ، وأنها جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ حقيقةً، وَذَلِكَ بِمَعْزِلٍ عن الصوابِ، والصحيحُ: أَنَّهُ مبنيٌّ؛ جِيءَ بِهِ عَلَى صورةِ المُعْرَبِ، والظاهرُ: أَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى الواوِ إنْ كَانَ بالواوِ، وَعَلَى الياءِ إنْ كَانَ بالياءِ (م).

(١٠) ليس في (ص)، والعبارة في (م): «بحذف الياء».

(١١) اجتزاءً؛ أي: استغناءً عنها بالكسرة.

(١٢) في (ك): «التاء».

(١٣) كتب في حاشية (ع): «في الشعر»، وصحَّح عليها.

(١٤) البيت ذكره العيني في «المقاصد» (١/ ٣٩٣)، ثم قال: «قائله هو رجل من بني سليم؛ أنشده الفراء».

(١٥) أي: ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهدًا لنا ـ بأكثر امتنانًا علينا من الممدوح، فأوقع اللائي للمذكر بدليل: (**مهدوا**)، وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي هو الخبر وتجويزه قول. «الخضري» (١/ ٧٣).

(١٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**اللَّاءِ**)؛ حَيْثُ أَطْلَقَه عَلَى جماعةِ الذكورِ، فجاءَ بِهِ وصفًا لآباء. =

[كما قد تَجِيءُ (الأُلَى) بمعنى اللاءِ؛ كقولِه(١):

فأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ   فكلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا](٢)

[الموصول المشترك]

[ص] **[٩٣]** و(مَن، ومَا، وألْ) تُسَاوِي ما ذُكِرْ   وهكذا (ذُو) عندَ طَيِّئٍ شُهِرْ

[٩٤] وكـ(الَّتي) أيضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ)   ومَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

[ش] أشارَ بقولِهِ: **(تُسَاوِي مَا ذُكِرْ)** إلى أنَّ **(مَن وما)** والألفَ واللامَ - تكونُ(٣) بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ [والمؤنَّثِ المفردِ](٤)، والمثنَّى والمجموعِ، فتقولُ: جاءني مَن قامَ، ومَن قامَتْ، ومَن قاما، ومَن (قامَتَا، ومَن قَامُوا)(٥)، ومَن قُمْنَ، وأَعْجَبَنِي ما رُكِبَ(٦)، وما رُكِبَتْ، وما رُكِبَا(٧)، وما (رُكِبَتَا، وما رُكِبُوا)(٨)، وما رُكِبْنَ، وجَاءَنِي القائمُ والقائمةُ والقائمانِ والقائمتانِ والقائمونَ والقائماتُ.

[(ما) أكثر استعمالها في غير العاقل]

وأكثرُ ما [٢٨/ظ] تُسْتَعْمَلُ(٩) (ما)(١٠)(١١) في غيرِ العاقلِ، وقدْ

[استعمال النحاة (الآلاء) اسمًا موصولًا]

= وقد استعمَلوا (الأُلَاءِ) اسمًا موصولًا. وأصلُه اسمُ إشارةٍ، وأَطْلَقُوه عَلَى جَمْعِ الذكورِ؛ كَمَا فِي قولِ خَلَفِ بنِ حَازِمٍ:

إِلَى النَّفَرِ الْبِيضِ الأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ   صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقولِ كُثَيِّرِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ؛ المشهورِ بِكُثَيِّرِ عَزَّةَ:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ   سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا (م)

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤١٩): «أنشده ولد الناظم؛ ولم يعزه إلى أحد، وكذا أنشده والده؛ ولم يبيّن قائله، ولم أقف على اسم قائله».

(٢) ما بين المعكوفين من (م).   (٣) في (س): «يكون».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٥) في (ص): «قاموا، ومن قامتا»؛ على الإبدال.

(٦) ضبطها في (ع) بضم الراء وكسر الكاف، وكذا ما بعدها.

(٧) في (ك): «ركبنا».   (٨) في (ص): «ركبوا وما ركبتا».

(٩) في (س): «يستعمل».   (١٠) ليس في (ح)، (ك).

(١١) (مَا) موصولة بمعنى (الذِي)، تحتاج من الصلة إلى مثلِ ما تحتاج وهي مبنيةٌ: من أنها هي وما بعدها اسمٌ واحدٌ، فكانت كبعضِ الاسم. وهي: تقع على ذواتِ ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل. قال الله تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ۝٢٠﴾ =

تُسْتَعْمَلُ في العاقلِ(١)، ومِنه قولُه تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾(٢) [النساء: ٣]، وقولُهُ(٣): (سبحانَ ما [سَخَّرَكُنَّ لنا)(٤)](٥)، و(٦)(سبحانَ ما يُسَبِّحُ الرعدُ بحَمْدِهِ)(٧).

[(مَن) عكس (ما)] و(مَن) بالعكسِ، فأكثرُ ما تُسْتَعْمَلُ في العاقلِ، وقد تُسْتَعْمَلُ في غيرِه(٨)؛

= [الحج: ٢٠]؛ أي: يُذاب ما في بطونهم وجلودُهم وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٣]، فأوقع (مَا) على ما كانوا يعبدون من الأصنام. وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

(١) [مواضع استعمال (ما) في العاقل] (م) تُسْتَعْمَلُ (ما) فِي العاقلِ فِي ثلاثةِ مواضِعَ:
الأَوَّلُ: أنْ يَخْتَلِطَ العاقلُ معَ غيرِ العاقلِ، نحوُ قولُه تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١]، فإنَّ (ما) يَتَنَاوَلُ مَا فيهما من إنسٍ ومَلَكٍ وجِنٍّ وحَيَوَانٍ وجَمَادٍ؛ بدليلِ قولِهِ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].
والمَوْضِعُ الثاني: أنْ يَكُونَ أَمْرُه مُبْهَمًا عَلَى المتكلِّم، كقولِكَ وقدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِن بَعِيدٍ: انْظُرْ مَا ظَهَرَ لي. وليسَ مِنه قولُه تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ لأنَّ إبهامَ ذُكُورَتِه وأُنُوثَتِه لا يُخْرِجُه عن العقلِ؛ بل استعمالُ (ما) هنا فِي مَا لا يَعْقِلُ؛ لأنَّ الحملَ مُلْحَقٌ بالجمادِ.
والموضِعُ الثالثُ: أنْ يَكُونَ المرادُ صفاتِ مَن يَعْقِلُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣]، وهذا الموضِعُ هو الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ بالمثالِ الأوَّلِ مِن غَيْرِ بَيَانٍ (م).

(٢) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ع).

(٣) أي: قول العربي. والعبارة في (م): «وقولهم».

(٤) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بحق من».

(٥) العبارة في (ص): «سخر لنا هذا». (٦) في (ك): «وقوله».

(٧) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بحق من».

(٨) [مواضع استعمال (مَن) في غير العاقل] (م) تُسْتَعْمَلُ (مَن) فِي غيرِ العاقلِ فِي ثلاثةِ مواضِعَ:
الأَوَّلُ: أنْ يَقْتَرِنَ غيرُ العاقلِ معَ مَن يَعْقِلُ فِي عمومٍ فَصْلٍ بمِن الجارَّةِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، ومَن المستعملةُ فيما لا يَعْقِلُ مجازٌ مُرسَلٌ عِلاقَتُه المجاورةُ فِي هَذَا الموضِعِ. =

كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ[(١)] (يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[(٢)]) [النور: ٤٥]، [(ومِنه قولُ الشاعرِ)[(٣)(٤)]:

٢٩ ـ بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي ... فقُلْتُ ومِثْلِي بالبكاءِ جَدِيرُ

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟][(٥)(٦)]

= والمَوْضِعُ الثاني: أنْ يُشَبَّهَ غيرُ العاقلِ بالعاقلِ فيُسْتَعَارَ له لفظُه، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقولِ الشاعرِ:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

وهو الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ المؤلِّفُ فيما يلي، وسَنَذْكُرُ معَه نظائِرَه، واستعمالُ (مَن) فيما لا يَعْقِلُ حينَئذٍ استعارةٌ؛ لأنَّ العِلاقةَ المُشابهةُ.

والمَوْضِعُ الثالثُ: أنْ يَخْتَلِطَ مَن يَعْقِلُ بما لا يَعْقِلُ، نحوُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ولله يسجد من في السماوات ومن في الأرض﴾ [الرعد: ١٥]، واستعمالُ (مَن) فيما لا يَعْقِلُ ـ فِي هَذَا الموضع ـ من بابِ التغليبِ، واعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ تغليبُ مَن يَعْقِلُ عَلَى مَا لا يَعْقِلُ، وقد يُغَلَّبُ مَا لا يَعْقِلُ عَلَى مَن يَعْقِلُ لِنُكْتَةٍ، وهذه النُّكَتُ تَخْتَلِفُ باختلافِ الأحوالِ والمقاماتِ (م).

[متى تستعمل (من) فيما لا يعقل من باب التغليب؟]

(١) كتب في حاشية (ع) أنها في نسخة: «رجلين».

(٢) من (م).

(٣) في (ك): «وقوله».

(٤) هو مجنون ليلى في «ديوانه» (ص١٣٧).

(٥) ما بين المعكوفين من (م)، وكُتب البيتان في حاشية (ك)، وبعدها علامة التصحيح. واقتصر في حاشية (ع) على البيت الثاني ـ مصححًا.

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَسِرْبَ الْقَطَا**) وقولُه: (**مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ**)، والنداءُ معناه: طَلَبُ إقبالِ مَن تُنَادِيهِ عليك، ولا يُتَصَوَّرُ أنْ تَطْلُبَ الإقبالَ إلا مِن العاقلِ الَّذِي يَفْهَمُ الطلبَ ويَفْهَمُ الإقبالَ، أو: الَّذِي تَجْعَلُه بمنزلةِ مَن يَفْهَمُ الطلبَ ويَفْهَمُ الإقبالَ. فلَمَّا تَقَدَّمَ بندائِه: اسْتَسَاغَ أنْ يُطْلِقَ عليه اللفظَ الَّذِي لا يُسْتَعْمَلُ بحسَبِ وضعِه إلا فِي العقلاءِ، وقد تَمَادَى فِي معاملتِه معاملةَ ذَوِي العقلِ، فاسْتَفْهَمَ منه طالبًا أنْ يُعِيرَه جَنَاحَهُ، والاستفهامُ وطَلَبُ الإعارةِ: إنما يُتَصَوَّرُ تَوْجِيهُهما إِلَى العقلاءِ.

ومثلُ ذلك قولُ امرئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ:

[نداءها لا يعقل]

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَن كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي (م)

[الألف واللام] وأمَّا الألفُ واللامُ فتكونُ للعاقلِ ولغيرِه[(١)(٢)]، نحوُ: (جَاءَنِي

(١) في (س)، (ح): «وغيره».

(٢) (أل): تكون موصولة؛ أي: بمعنَى (الذي) في الصفة نحوِ: اسم الفاعل، واسم المفعول، تقول: (هذا الضاربُ زيدًا)، والمراد: الَّذي ضرب زيدًا، و(هذا المضروبُ) والمراد: الذي ضُرب، أو يُضرَب. وذلك: أنهم أرادوا وصفَ المعرفة بالجملة من الفعل، فلمَّا لم يُمكِن ذلك لتَنافِيهما في التعريف والتنكير: توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنَى (الَّذي)، بأن نَوَوْا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة، كما وصلوا (الذي) بها، إلا أنه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم، حوَّلوا لفظَ الفعل إلى لفظ الفاعل، أو المفعول، وهم يريدون الفعل.

فإذا قلت: (الضاربُ)، فالألفُ واللام اسم في صورة الحرف، واسمُ الفاعل فعل في صورة الاسم. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (هٰذا ضاربٌ زيدًا أمسِ)، فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه ألبتةَ؟ ويجوز أن تقول: (هذا الضاربُ زيدًا أمس)، فتُعمِلُه؛ لأنّك تنوي بـ(الضارب) الذي ضَرَبَ. ومتى لم تَنوِ بالألف واللام (الذي)، لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه، وصار كسائرِ الأسماء، ويؤيد ما ذكرناه: أن الشاعر قد يُضطرَّ، فيُدخِل الألف واللام على لفظ الفعل من غيرِ أن ينقُله إلى اسم الفاعل، وما أَقَلَّه! قال الشاعر:

فيُستَخْرَجُ اليَربُوعُ من نافِقائه ... ومن جُحرِهِ ذِي الشيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

وقال الآخر:

يقول الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا ... إلى رَبهِ صَوْتُ الحَمارِ اليُجَدَّعُ

والمراد: الذي يتقصعُ، والذي يُجدَّع.

[اختلاف النحاة في لام (ال)]

[اختلافهم في اللام]:

وقد اختُلف في هذه اللام، فذهب **قومٌ**: إلى أنّها حرف وليست اسمًا، وإن نُوي بها مذهبُ الاسمية، ولذلك أُعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ (الذي) بغيرِ صلة. ولو كانت اسمًا، لكان الإعرابُ لها، وحُكِم على موضعها بالإعراب الذي يستحِقه (الذي).

وذهب **قومٌ** إلى أنها اسم، واحتجوا لذلك: بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى (الذي) من صلتها. والصوابُ الأول: أنها حرف، إذ لو كانت اسمًا، لكان لها موضعٌ من الإعراب. **ولا خلافَ أنه لا موضعَ لها من الإعراب،** ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب، لكنت إذا قلت: (جاءني الضاربُ)، يكون موضعُها رفعًا بأنها فاعلٌ، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل =

القائمُ والمركوبُ)، واخْتُلِفَ فيها؛ فذَهَبَ قومٌ إلى أنها اسمٌ موصولٌ[١]، وهو الصحيحُ، وقيلَ: إنها حرفٌ موصولٌ[٢]. وقيلَ: إنها[٣] حرفُ تعريفٍ[٤] ....

= الواحد فاعلان من غيرِ تثنية، أو عطفٍ: الألفُ واللام، واسمُ الفاعل. وإذا قلت: (ضَرَبتُ الكاتبَ)، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛ لأن هذا الفعل لا يكون له أكثرُ من مفعول واحد. وإذا قلت: (مررت بالضارب)، يكون لحرفِ الجرّ مجروران، وذلك مُحال. وأما قولهم: إنه يعود إليها الضميرُ من الصفة، فلا تقول: إن الضمير يعود إلى نفس الألف واللام؛ بل تقول: إنّه يعود إلى الموصوف المحذوف لأنك إذا قلت: (مررت بالضارب)، فتقديرُه: (مررت بالرجل الضارب)، فالضميرُ يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكمِ المنطوق به، وتارة تقول: إنه يعود إلى مدلولِ الألف واللام، وهو (الذِي)». «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(١) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بمعنى الذي».

(٢) [مذهب الشلوبين في (ال)] وهو قول الشلوبين فقال ـ كما في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٣): «الدليل على أن الألف واللام حرف: قولك: جاء القائم؛ فلو كانت اسمًا: لكانت فاعلًا، واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول».

قال الناظم: «والجواب أن يقال: قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذي المضي؛ فلم يبق إلا كونها اسمًا موصولًا؛ إذ لا ثالث.

والجواب عن قول الشلوبين: أن يقال: مقتضى الدليل: أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه؛ لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل. فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل».

(٣) ليس في (ع).

(٤) [(ال) حرف تعريف عند المازني] وهو قول المازني: أنها للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة.

وضعفه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٠) لوجهين:

أحدهما: أن ذلك لو جاز مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا؛ بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف. =

ولَيْسَتْ مِن الموصوليَّةِ(١) في شيءٍ.

وأمَّا (مَن) و(ما) غيرُ المصدريَّةِ فاسمانِ اتِّفَاقًا(٢)(٣)،

= **الثاني**: أن الألف واللام لو كانت المعرفة ـ لكان لحاقها اسم الفاعل؛ قادحًا في صحة عمله؛ مع كونه بمعنى الحال والاستقبال.

والأمر بخلاف ذلك: فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله، وإن كان ماضي المعنى؛ فعلم من ذلك: أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل؛ ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقًا، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝﴾ [العاديات: ٢ ـ ٣]. ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨].

ونقل عن المازني أنه يقول: بأنها حرف موصول، قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٣/ ٦٥): «والّذي حكاه المصنّف عن المازنيّ هو الّذي حكي أنّه مذهب الأخفش. والمحكيّ عن المازنيّ أن أل موصول حرفيّ قال: والجمع بين الحكايتين أنّ أل معرّفة في مذهب الأخفش ومذهب المازنيّ. إلا أنّ مذهب المازني هي عنده موصول حرفي، وعند الأخفش هي معرّفة وليست موصولة، فقد اشترك المذهبان في التّعريف واختصّ مذهب المازني بالوصل».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٨٧): «ولم يظهر لي فائدة من هذه التفرقة، أعني فائدة معنوية؛ غايته أنه ذكر تفرقة في العبارة والتفرقة في العبارة معلومة من حكاية المذهبين أولًا».

(١) في (س)، (ح)، (ع): «الموصولة»، وضرب عليها ـ في (ع) ـ وكتب في الحاشية بنفس الخط كالمثبت، وبعدها: «صح».

(٢) في (ص): «باتفاق».

(٣) (مَنْ) هي بمعنَى (الذي)، وتحتاج من الصلة إلى مثلِ ما احتاجت إليه (الذي)، إلَّا أنّها لا تكون إلّا لذَواتِ مَن يعقِل، وهي اسم بدليلِ أنّها تكون فاعلة، نحوَ قولك: (جاءني من قام)، فموضعُ (مَنْ) رفعٌ بأنه فاعل، ومفعولة، نحوَ: (رأيت مَن عندك)، فيكون موضعُها نصبًا بأنه مفعول به كما تكون الأسماءُ كذلك. ولا بد لها من ضمير يعود إليها، وذلك من خصائص الأسماء. [الفرق بين (من) و(الذي)]

ويدخل عليها حروفُ الجرّ، نحوَ قولك: (مررت بِمَنْ عندك). قال الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وهي مبنية كما كانت (الَذِي) كذلك؛ لأنّ ما بعدها من الصلة من تمامها، فهي بمنزلةِ بعض الاسم، وبعضُ الاسم مبني لا =

وأمَّا (ما)(١) المصدريَّةُ: فالصحيحُ أنها حرفٌ(٢)، وذَهَبَ الأخفشُ ـ إلى أنها اسمٌ(٣)(٤).

[أشهر اللغات في (ذو) الطائية]

ولغةُ طَيِّئٍ: استعمالُ (ذو) موصولةً(٥)، وتكونُ للعاقلِ وغيرِه(٦)، وأشهرُ لغاتِهِم فيها أنها(٧) تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، [مُفردًا و(٨)مثنًّى

= يستحِق الإعرابَ، وذلك نحوُ قولك: (جاءني مَن عندك)؛ أي: الذي عندك. قال الله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩]، إلَّا أنها تُفارِق (الذي) في أنها لا توصف كما توصف (الذي)، ولا يوصَف بها كما يوصف بـ(الذي). ألا تراك تقول: (جاءني زيد الذي قام)، و(جاءني الذي قام الظريف)، فتصف (الذي)، وتصف بها، ولا تفعل ذلك في (مَن)؛ لخروجها عن شَبَهِ الأسماء المتمكِّنة، وشَبَهِها بالمضمرات بنَقْصِ لفظها. ألا ترى أنّها على حرفَيْن، والأسماءُ الظاهرة لا تكون على أقل من ثلاثةِ أحرف. فلمّا بعُدتْ من الظاهر، لم توصَف، ولم يوصَف بها. وليس كذلك (الذي) فإنها على ثلاثة أحرف، إذ أصلُها (لَذِ)، مثلُ: (عَم) و(شَج). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦١).

(١) ليس في (ك).

(٢) وهو مذهب سيبويه ـ كما في «الكتاب» (٣/ ٣).

(٣) أي: واقعة على الحدث مقدرٌ عائدها؛ فمعنى أعجبني ما قمت: أعجبني القيام الذي قمته. «الصبان» (١/ ١٥٢).

(٤) ذكر ابن السرَّاج «الأصول» (٢/ ١١٢): أن مذهب الأخفش أنّ (ما) اسم. لكنه ذكر في «معاني القرآن» (ص٤٠ ـ ٤٣، ١٠٢): ما يدل على أنها حرف.

[أصل (ذو) طيئ]

(٥) (ذُو) طَيِّئٍ تقول: (هذَا ذُو قال ذاك)، يريدون: الذِي قال ذاك. وهي (ذُو) التي بمعنَى (صاحِب)، نقلوها إلى معنَى (الذِي)، ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصَل بها (الذي)، وبنوها: لاحتياجها إلى ما بعدها ـ كما كانت (الذي) مبنية، فقالوا: (هذا زيدٌ ذُو قام)، و(رأيت زيدًا ذو قام)، و(مررت بزيدِ ذو قام أبوه)، فيكون في حال الرفع والنصب والجرّ بالواو. وهذه الواوُ عينُ الكلمة، وليست علامةَ الرفع. وتقول: (مررت بالمرأة ذو قامت، وبالرجلَيْن ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا)، فيستوي فيه التثنيةُ والجمع والمؤنث. «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٧).

(٦) في (م): «ولغيره».

(٧) في (ص): «أن».

(٨) في (ص): «أو».

و[1]مجموعًا[2]][3]، فتقولُ: (جاءني ذو[4] قامَ، وذو قَامَتْ، وذو قامَا، وذو قَامَتَا)[5]، [وذو قَامُوا، (وذو قُمْنَ)[6]][7]، ومِنهم مَن يقولُ في المفردِ المؤنَّثِ[8]: (جَاءَنِي ذاتُ[9] قامَتْ[10])، وفي جمعِ المؤنثِ: **(ذَوَاتُ)**[11]، وهو المشارُ إليه بقولِهِ: **(وكالتي أيضًا...)** البيتَ[12].

ومِنهم مَن يُثَنِّيها ويَجْمَعُها فيقولُ: (ذوا وذَوُو[13]) في الرفعِ،

---

(١) في (ص): «أو».

(٢) (م) لا فرق بينَ أنْ يَكُونَ مَا اسْتُعْمِلَ فيه (ذو) الموصولةُ عاقلًا أو غيرَ عاقلٍ، فمِن اسْتِعْمَالِها فِي المفردِ المذكَّرِ العاقلِ: قولُ مَنْظُورِ بنِ سُحَيْمٍ الَّذِي يَسْتَشْهِدُ الشارحُ به، وقولُ قوالٍ الطائيِّ: [شــواهــد استعمال (ذو) الموصولة للعاقل ولغير العاقل]

فقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا ... هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرَفِيَّ الفرائِضُ

يريدُ: فقولا لهذا المرءِ الَّذِي جاءَ ساعيًا.

ومِن استعمالِها فِي المفردِ المؤنَّثِ غيرِ العاقلِ: قولُ سِنَانِ بنِ الفَحْلِ الطائيِّ:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

يريدُ: وبِئْرِي التي حَفَرْتُها والتي طَوَيْتُها؛ لأنَّ البئرَ مؤنَّثةٌ بدونِ علامةِ تأنيثٍ.

ومن استعمالِها فِي المفردِ المذكَّرِ غيرِ العاقلِ: قولُ قوالٍ الطائيِّ أَيْضًا.

أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبًا ... سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ (م)

(٣) العبارة في (ع): «والمفرد والمثنى والمجموع».

(٤) في (ص): «ذوا». (٥) في (س): «وقامتا».

(٦) في (ح): «وقمن».

(٧) في (س)، (ك): «وقاموا وقمن».

(٨) في (ص): «والمؤنث»، ثم كشط الواو.

(٩) وضع ضمة على التاء في (ع)، (ك). (١٠) من (س)، (م).

(١١) العبارة في (س): «ذواتُ قمن»، وفي (م): «جاءني ذواتُ قمن».

(١٢) أي: فهو إشارة؛ أي: لغة ثانية ـ كما يفيده قوله: (أيضًا)، وحاصلها: أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة، وجمعها وذو للباقي، وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه، وكذا مثنى المؤنث ـ كما هو ظاهر المتن والشارح. لكن في الرضي: أن له ذات على هذه اللغة كمفرده فقول المتن: (وكالتي)؛ أي: واللتين لديهم ذات. «الخضري» (١/ ٧٤).

(١٣) رسمت في (ع)، (ك)، (ح) مضبوطةً هكذا: «وذَوَوْا».

[و(ذَوَيْ وذَوِي)[١] في (النصبِ والجرِّ)[٢]][٣]، وذَوَاتَا[٤] في الرفعِ، و(ذواتَى)[٥] في الجرِّ والنصبِ [٢٩/و]، و(ذَوَاتُ) في الجمعِ[٦]، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ[٧]. وحَكَى الشيخُ بهاءُ الدينِ بنُ النحَّاسِ[٨]: (أن إعرابَها كإعرابِ)[٩] جمعِ المؤنَّثِ السالمِ[١٠].

---

(١) ضبطها في (ع) هكذا. (٢) في (ك): «الجر والنصب».

(٣) العبارة في (ص)، (ح): «وذوي في الجر والنصب».

(٤) في (ص): «وذاتا». (٥) في (ص): «وذاتى».

(٦) أي: فيصرفها تصريف ذي ـ بمعنى صاحب ـ مع إعراب جميع تصاريفها حملًا عليها. ومقتضاه: أن **(ذات)** تعرب بالحركات الثلاث؛ وأن يقال في تثنيتها: (ذواتًا وذواتَي) بواو بعد الذال ـ كما في (التي) بمعنى: صاحبة، وأن **(ذوات)** تعرب كجمع المؤنث؛ كـ(التي)؛ بمعنى صواحبات على هذه اللغة. «الخضري» (١/ ٧٥).

(٧) قال الخضري (١/ ٧٥): «اعلم أن الشارح تكلَّمَ، أولًا على **(ذو)**؛ من حيث إفرادها وعدمها، فذكر فيها ثلاث لغات، ثم شرع يتكلم عليها؛ من حيث الإعراب والبناء؛ فهذا كلام مستأنف بيِّن به: أن من يقول (ذوات) بعضهم يبنيها، وهي اللغة الثانية في كلامه، وبعضهم يعربها ـ وهي **الثالثة**. ثم بيَّن أن بناء **(ذو)** المفردة؛ أي: في اللغة الأولى والثانية ـ أشهر من إعرابها بالحروف، وهي اللغة الثالثة. وليس هذا مكررًا؛ مع قوله فيما مر: **(وأشهر لغاتهم. . .)** إلخ؛ لأن ذلك من حيث لزومها لفظًا واحدًا بقطع النظر عن بنائها، وهذا من حيث البناء والإعراب. نعم، كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا، وهكذا قوله: **(وأما ذات فالفصيح...)** إلخ، وبهذا التقرير: يعلم أنه لا تكرار في كلامه».

(٨) هو شيخ العربية بالديار المصرية الإمام العلامة: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، معروفًا بحل المشكلات، واقتنى كتبًا نفيسة، ولم يتزوج قط، وكانت له أوراد من العبادة. سمع الموفق ابن يعيش وأبا القاسم ابن رواحة وابن خليل والأربلي. وأخذ عنه: أبو حيّان وابن الأثير. له إملاء على كتاب «المقرب» لابن عصفور؛ من أول الكتاب إلى باب الوقف أو نحوه. توفي ٦٩٨هـ. «فوات الوفيات» (٣/ ٢٩٤). [ترجمة ابن النحاس]

(٩) في (ص)، (ح): «إعرابها إعراب».

(١٠) قال أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ١٠٠٨): «وهو نقل غريب».

[(ذو) الموصول أشهر لغاتها البناء]

والأشهرُ[(١)] في (ذُو) هذه ـ أَعْنِي: الموصولةَ ـ أَنْ تكونَ مبنيَّةً[(٢)]، ومِنهم مَن يُعْرِبُها بالواوِ رَفعًا، (وبالألفِ نصبًا)[(٣)]، وبالياءِ جرًّا، فيقولُ: (جاءني ذو قامَ، ورَأَيْتُ ذا قامَ، ومَرَرْتُ بذي قامَ)، فتكونُ مثلَ (ذي) بمعنى صاحبٍ، وقد رُوِيَ قولُه[(٤)]:

فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

بالياءِ[(٥)]: على الإعرابِ، وبالواوِ: على البناءِ.

[الفصيح في (ذات)]

وأما (ذاتُ) فالفصيحُ[(٦)] فيها: أَنْ تكونَ مبنيَّةً على الضمِّ؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا، مثلَ (ذواتُ)، ومِنهم مَن يُعْرِبُها إعرابَ مُسْلِماتٍ؛ فيَرْفَعُها[(٧)] بالضمَّةِ، ويَنْصِبُها ويَجُرُّها بالكسرةِ[(٨)].

---

(١) في (ص): «والأصل».

(٢) الفرق بين (ذُو) التي بمعنَى (الذي) ـ على لغةِ طيِّئ وبين (ذُو) التي بمعنَى صاحب ـ من وجوه:
منها: أن (ذُو) في لغةِ طيئ توصَل بالفعل، ولا يجوز ذلك في (ذُو) التي بمعنى (صاحب).
ومنها: أن (ذُو) في مذهبِ طيئ: لا يوصَف بها إلَّا المعرفةُ، والتي بمعنَى (صاحب): يوصف بها المعرفة والنكرة. إن أضفتَها إلى نكرة، وصفت بها النكرة، وإن أضفتها إلى معرفة، صارت معرفة، ووصفت بها المعرفة، وليست (ذُو) التي بمعنَى (الذي) كذلك؛ لأنها مُعرَّفةٌ بالصلة على حد تعريفِ (مَن)، و(مَا).
ومنها: أن التي في لغةِ طيئ: لا يجوز فيها (ذَا) ولا (ذِي)، ولا تكون إلَّا بالواو، تقول: (مررت بالرجل ذُو قال)؛ أي: (الذي قال)، و(رأيت الرجلَ ذُو قال)، وليس كذلك التي بمعنَى (صاحب). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٨).

(٣) ليس في (ك).   (٤) سبق تخريجه.

(٥) في (ك): «تاليًا».

(٦) في (س): «فالصحيح». ذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كذلك.

(٧) في (ك): «فترفعها».

(٨) قال الخضري: «صريحه: أن هذا لـ**(ذات)** المفردة، وهو أيضًا في «الهمع» (١/ ٣٢٧)؛ على أن الشارح ثقة، فليس لنا أن نقول: لم يقل أحد بذلك، وأما عود =

[من الموصول المشترك] [ص] **[٩٥]** ومِثْلُ (ما)، (ذا) بعدَ (ما) استفهامِ[(١)] أو (مَن) إذَا لم تُلْغَ في الكلامِ

[ش] يعني: أن (ذا) اخْتُصَّتْ مِن بينِ سائرِ أسماءِ الإشارةِ؛ بأنها تُسْتَعْمَلُ موصولةً، وتكونُ مثلَ (ما) في أنها تُسْتَعْمَلُ بلفظٍ واحدٍ[(٢)]؛ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مُفردًا كانَ أو مُثَنًّى أو مجموعًا، فتقولُ: (مَن ذا عندَكَ) و(ماذا عِندَكَ)، سواءٌ كانَ ما[(٣)] عندَه مفردًا مذكرًا أو[(٤)] غيرَه.

[شروط استعمال (ذا) موصولة] وشرطُ استعمالِها موصولةً: أنْ تكونَ مسبوقةً بـ(ما) أو (مَن)؛ الاستفهاميتيْنِ، نحوُ: (مَن ذا جاءَكَ، وماذا تفعل[(٥)])، فـ(مَن) [٢٩/ظ]: اسمُ استفهامٍ وهو مبتدأٌ، و(ذا) موصول[(٦)]؛ بمعنى الذي، وهو خبرُ (مَن). و(جَاءَكَ)، صلةُ الموصولِ، و[(٧)]التقديرُ: (مَن الذي جاءَكَ)، وكذلك (ما) مبتدأٌ وذا موصولٌ (بمعنى الذي)[(٨)]، وهو خبرُ ما، و(فَعَلْتَ)[(٩)] صِلَتُه، والعائدُ محذوفٌ و[(١٠)]تقديرُه (ماذا فَعَلْتَهُ[(١١)])؛ أي: ما الذي فَعَلْتَه[(١٢)].

واحْتَرَزَ بقولِهِ: **(إذَا لم تُلْغَ في الكلامِ)**: من أنْ تُجْعَلَ (ما) مع (ذا)، أو (مَن) مع (ذا) ـ كلمةً واحدةً للاستفهامِ، نحوُ: (ماذا عندَكَ)؛ أي: أيُّ

= الضمير على ذوات ـ فلا يخفى فساده. نعم، يوهم كلامه أن **(ذات)** لا تنصب بالفتحة أَصْلًا، وليس كذلك. بل حكاه أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ١٠٠٧ ـ ١٠٠٨)» باختصار.

(١) من إضافة الدال للمدلول؛ فهي على معنى (لام) الاختصاص، لا بيانية.

(٢) أي: مبني على سكون الواو في الأحوال كلها، وهي: مراد المتن ـ بقوله: **(وهكذا ذو)**؛ أي: تساوي ما ذكر. «الخضري» (١/ ٧٤).

(٣) في (س): «من».

(٤) في (س)، (ك): «أم».

(٥) في (ص)، (م): «فَعَلْتَ».

(٦) في (م): «موصولة».

(٧) من (م).

(٨) من (م).

(٩) في أصل (ع): «وتفعل»، ثم كتب قبالها في الحاشية: «وفعلته».

(١٠) من (م).

(١١) في أصل (ع): «تفعله». وكتب تحتها بخط آخر كالمثبت تصحيحًا.

(١٢) ليس في (ص)، (ك). وهي في (ع): «تفعله».

شيءٍ عندَكَ، وكذلك (مَن ذا عندَكَ)، فـ(ماذا) مبتدأٌ و(عِندكَ) خبرُه، وكذلك (مَن ذا) مبتدأٌ و(عندَكَ) خبرُه، فـ(ذا) في هذين الموضعيْنِ ـ مُلغاةٌ[1]؛

(١) وأن لا تكون مشارًا بها. أما إذا قصد بها الإشارة: فأمرها واضح؛ وهو أن يقال: (ماذا)، فـ(ما) استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة خبر والاستفهام عنه. وكذا إذا قلت: (من ذا). وهذا كلام تام. ولك أن تنعته وتقول: ماذا الكتاب ومن ذا الرجل.

والمراد بالإلغاء: أن (ذا) تلغى فتجعل مع ما مبتدأ واحدًا فيصيران معًا اسم استفهام. [معنى إلغاء (ذا)]

وذكر الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٩٧) وغيره ـ معنيين آخرين، فقال: «وقد تكون (ماذا) في غير الاستفهام والإشارة اسمًا واحدًا، بمعنى الذي أو بمعنى شيء؛ يعني: إما أن يجعلا معًا اسمًا موصولًا، أو نكرةً موصوفةً؛ كقول الشاعر:

(دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيه وَلَكِن بِالمُغَيَّب نَبِّئِينِي)

أي: دعي الذي علمت أو دعي شيئًا علمت».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٧٤ ـ ٦٧٦): «ثم ها هنا ثلاثة أمور:

الأول: أنهم ذكروا في وقوع **(ذا)** الموصولة بعد (من) الاستفهامية خلافًا لا يعتد به، والدليل على صحة ذلك: قول أعشى ميمون:

(وغريبةٍ تأتي الملوكَ كريمة قد قُلْتُها لِيُقالَ مَنْ ذا قالها)

وقول أمية بن أبي عائذ الهذلي:

(ألا إنَّ قلبي لدى الظّاعنين حزينٌ فمن ذا يعزّي الحزينا)

الأمر الثاني: قد تقدم أن (ذا) ـ تلغى فتركب مع (ما) وتصير الكلمتان واحدة؛ أي: تفيد معنًى واحدًا، ولم يستدل على ذلك إلا بنصب الجواب أو البدل، ولا شكَّ أن هذا الدليل ليس بقاطع؛ لأن المطابقة ليست بواجبة».

وقد استدل على التركيب بثلاثة أشياء:

أحدها: قول العرب: (عن ماذا تسأل) ـ بإثبات ألف (ما)؛ لكونها توسطت. ولا يصح موصولية (ذا)؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الجملة. [ما استدل به على التركيب]

الثاني: قول الشاعر:

(يَا خُزْر تغلبَ مَاذَا بالُ نِسْوتِكُم لَا يَسْتَفِقن إِلَى الدَّيرين تَحْنانَا)

فلا يصح في ذا أن تكون موصولة؛ لأن العرب لا تقول إلا: ما بالك، ولا تقول: ما الذي بالك.

الثالث: قول الآخر:

وأبلغْ أبا سعدٍ إذا ما لقيتَه نذيرًا وماذا ينفعنّ نذير؟ =

لأنَّها جُزءُ كَلِمَةٍ؛ لأنَّ المجموعَ: اسم[١] استفهامٍ[٢]. (والله أعلم)[٣].

[صلة الموصول وشرطها] [ص] [٩٦] وكُلُّهَا يَلْزَمُ[٤] بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

[ش] الموصولاتُ كلُّها[٥] ـ [حرفيَّةً كانَتْ أو اسْمِيَّةً][٦] ـ يَلْزَمُ أنْ يَقَعَ

= لأنه لو كانت (ذا) بمعنى الذي ـ لم يؤكد الفعل بعدها بالنون؛ لأنه موجب. وإذا لم يجعل بمعنى الذي كان الاستفهام مستوليًا على الفعل بعدها؛ فيسوغ توكيده.

قال المصنف: «ويترجّح تركيبه إذا كان بعد ماذا الّذي»؛ كقول ابن الدّمينة:

فماذا الّذي يشفي من الحبّ بعد ما ... تشرّبه بطن الفؤاد وظاهره

قال: «قد يجعل (ذا) في هذا البيت بمعنى الّذي، والّذي بعدها توكيد أو خبر مبتدأ مضمر؛ كقول معاوية رضي الله عنه:

إن الّذين الأولى أدخلتهم نفر ... لولا بوادر إرعاد وإبراق

[مذهب البصريين والكوفيين في الموصولات] **الأمر الثالث:** قالوا: لا يجوز عند البصريين ـ أن يستعمل اسم إشارة إلا (ذا)، وزعم الكوفيون: أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧﴾ [طه]، فـ﴿تِلْكَ﴾ عندهم موصولة و﴿بِيَمِينِكَ﴾ صلة كأنه قيل: وما التي بيمينك يا موسى. ومما تمسكوا به قول الشاعر:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمَارَةٌ ... نَجَوْتَ، وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

كأنّه قال: والذي تحملين.

وقد أجيب عن ذلك: بأن ﴿بِيَمِينِكَ﴾؛ في موضع نصب على الحال، وكذا **(تحملين وطليق)** ـ خبر اسم الإشارة».

(١) من (م).

[إعراب (ماذا) و(من ذا)] (٢) (م) إذا جَعَلْتَ (ماذا) و(مَن ذا) ـ كَلِمَتَيْنِ؛ فهما: مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، والجُمْلَةُ التي بعدَهما لَا مَحَلَّ لها؛ صِلَةٌ. وإذا جَعَلْتَهُما كَلِمَةً واحدةً ـ بأن تَجْعَلَ (ذا) زائدةً، أو تَجْعَلَها مُرَكَّبَةً معَ (مَا) أو معَ (مَن) ـ فإذا قُلْتَ: (ماذا فَعَلْتَ؟) فماذا: اسمُ استفهامٍ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وإذا قُلْتَ: (ماذا عندَكَ؟) فـ(ماذا): اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، و(عندَكَ): ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ (م).

(٣) من (ص).

(٤) جعلها في (ع): بالياء والتاء على الوجهين.

(٥) من (م).

(٦) في (ع): «اسمية كانت أو حرفية».

بعدَها صِلَةٌ(١)(٢) تُبيِّنُ معناها(٣).

[شروط صلة الموصول الاسمي]

ويُشْتَرَطُ في صلةِ الموصولِ الاسميِّ: أنْ يَشْتَمِلَ(٤) على ضميرٍ(٥) يليق(٦) بالموصولِ؛ [إن مفردًا مذكرًا: فمفردٌ مذكرٌ](٧)، (وإن غيرَه فغيرُهُ)(٨)، نحوُ: (جاءني الذي ضَرَبْتُهُ)، [وكذلك المثنَّى والمجموع

[مواضع الفصل بين الموصول والصلة]

(١) متصلة بها، وقد يفصل بينهما بالجملة **القسمية**؛ كقوله:

(ذاكَ الَّذي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مالِكًا ... والحَقُّ يَدفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ)

أو **الندائية**: كقول الفرزدق لذئب رمى إليه من زاده:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

وكذا **الاعتراضية**، ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول؛ لأنها كالجزء المتمم له، وأما نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف: ٢٠]؛ فمتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة (أل)؛ أي: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين؛ فالظرف الثاني: إما خبر ثان، أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد؛ كعالم من العلماء، أو: للتأسيس، على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين. «الخضري» (١/ ٧٦).

[سيبويه يسمي جملة الصلة حشوًا]

(٢) أكثرُ النحويين يسمي هذه الجملة صِلَة، وسيبويه يسمّيها - في «الكتاب» (٢/ ١٠٧) حَشوًا.

[تعريف الصلة]

(فالصلَةُ): مصدر كالوَصل من قولك: (وَصَلت الشيءَ وَصلًا وصِلَةً). والمراد: أن الجملة وَصْلٌ له. فأمّا تسميةُ سيبويه لها حَشوًا، فمن معنى الزيادة؛ أي: أنها ليست أصلًا، وإنما هي زيادةٌ يُتمم بها الاسم، ويُوضَح بها معناه. ومنه: (فُلان من حَشوِ بني فُلان)؛ أي: من أَتْباعهم، وليس من صَمِيمهم. «شرح المفصل» (٣/ ٢٧٣).

(٣) لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته الرافعة لإبهامه: بتعيين شخصه، أو جنسه؛ إذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها.

(٤) في (م): «تشتمل»، والوجهان سائغان. وغير منقوطة في (ك).

(٥) وقد يخلفه الظاهر سماعًا كقوله:

وَأَنْتَ الّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّه أَطْمَعُ

(٦) في (ك)، (م): «لائق».

(٧) العبارة في (ك): «إنْ مُفردًا فمفردٌ، وإنْ مذكَّرًا فمذكَّرٌ». وفي (م): «إنْ **كانَ** مُفردًا فمفردٌ، وإنْ **كانَ** مذكَّرًا فمذكَّرٌ».

(٨) في (م): «وإن كانَ غيرَهما فغيرُهما».

نحوُ][١]: (جاءَنِي[٢] اللذانِ ضَرَبْتُهُما والذين ضَرَبْتُهم)، وكذلك المؤنَّثُ فتقولُ[٣]: (جاءَتِ التي ضَرَبْتُها، واللتانِ ضَرَبْتُهُما، واللاتي ضَرَبْتُهُنَّ).

وقد يكونُ الموصولُ؛ لفظُه: (مفردًا مذكَّرًا)[٤]، ومعناهُ: مثنًّى [٣٠/و] أو مجموعًا أو غيرَهما، وذلك نحوُ: (مَن وما)؛ إذا قُصِدَ[٥] بهما غيرُ[٦] المفردِ المذكَّرِ[٧]، فيَجُوزُ حينَئذٍ[٨] مراعاةُ اللفظِ ومراعاةُ المعنى، فتقولُ: (أَعْجَبَنِي مَن قامَ ومَن قامَتْ ومَن قاما [ومَن قامتا ومَن قاموا ومَن قُمْنَ)][٩]، على حَسَبِ ما يُعْنَى[١٠] بها. [فإن عنيت بها مؤنثًا أو مثنىً أو مجموعًا: جاز مراعاةُ اللفظِ، فيكون الضمير مفردًا مذكرًا: نحوُ أَعْجَبَنِي مَن قامَ، وجاز مراعاة المعنى، فتقول: من قامت أو قاما أو قاموا أو قمن؛ على حسب ما تعني][١١].

[أنـواع الصلة وشرط كل نوع] [ص] [٩٧] وجُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ، كَـ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ)

[ش] صِلَةُ الموصولِ: لا تكونُ إلا جملةً[١٢] أو شِبْهَ جملةٍ. ونعني بشبهِ

---

(١) ليس في (ص).
(٢) في (ص): «وجاءني»، وفي (ع): «جاء».
(٣) في (ص)، (م): «تقول».
(٤) في (ص): «مفرد مذكر».
(٥) في (م): «قصدت».
(٦) ضبطها في (ع) بالضم، على أن الفعل قبلها مبني للمفعول.
(٧) في (س): «والمذكر».
(٨) وضع مكانها في (ك): «ح» وعليها علامة المد، كأنه يختصرها، وهو صنيعٌ نادر!
(٩) ما بين المعكوفين ليس من (م)، وهي ثابتة بحاشية (ع) تصحيحًا.
(١٠) في (ص)، (ع): «تعنى»، وغير منقوطة في (ك). لكن ضبطها بعض النساخ في (ع) بخط آخر: بضم التاء وسكون العين.
(١١) ما بين المعكوفين من (ع)، وكتب في أولها بالمداد الأحمر: «من نسخة»، وفي آخرها: «إلى»، وهو تدقيق حسن من تلك النسخة.
(١٢) ولا فرقَ في ذلك بين أن تكون الجملة إيجابًا، أو سَلبًا. فمثالُ الإيجاب: (الذي قام زيدٌ)، ومثال السلب: (الذي ما قام زيدٌ). وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر: (جاءني الذي أبوه قائمٌ)، فـ(الذي) اسمٌ موصولٌ، و(أبوه قائم) الصلةُ، =

الجملةِ: (الظرفَ، و(١)الجارَّ والمجرورَ)(٢). هذا(٣) في غيرِ صِلَةِ(٤) الألفِ واللامِ(٥)، وسيأتي حُكْمُهما.

[ما يشترط في الجملة الموصول بها]

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصولِ بها: (ثلاثةُ(٦) شروطٍ(٧)):

= والعائدُ الهاء في (أبوه). ومثلُه: (جاءني الذي هو قائم)، فقولُك: (هو قائمٌ) صلة، و(هُوَ) العائدُ إلى الموصول، ومثالُ وَصْلك بالشرط والجزاء قولك: (جاءني الذي إنْ تَأْتِه يَأتِك عمرو)، فقولك: (إن تأته يأتك عمرو) صلة، والعائدُ الهاء في (تأته).

[الشرط والجزاء جملة فعلية تامة]

واعلمْ؛ أن كل واحد من الشرط والجزاء ـ جملة فعلية تامة، فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط: ربطهما وجعلهما كجملة واحدة؛ في افتقار كل واحدة من الجملتَيْن إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملةُ الأولى التي هي شرط: بمنزلة المبتدأ، والجملةُ الثانية التي هي جزاءٌ: كالخبر. وإذا كان كذلك، فأنتَ بالخيار في إلحاقِ العائد: إن شئت أتيت به في الجملة الأولى، نحوَ ما تقدم من قولك: (جاءني الذي إن تأته يأتك عمرٌو). فالعائدُ الهاء في (تَأْتِهِ). وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية، نحوَ قولك: (جاءني الذي إن تُكرِمْ زيدًا يَشْكُرْك)، فالعائدُ المضمر في (يشكرك). فإن جئت بالضمير فيهما، فأحسنُ شيء، نحوَ قولك: (جاءني الذي إن تَزُرْه يُحْسِنْ إليك)، فالعائدُ الأول الهاء المنصوبة في (تزره)، والآخَرُ الضمير المرفوع في (يحسن إليك)، كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلة كذلك، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحدَه، نحوَ: (جاءني الذي أبوه قائم)، وإن شئت أتيت به مع الخبر وحدَه، نحوَ: (الذي أخوك غلامُه زيد)، وإن شئت أتيت به معهما، نحوَ: (الذي أبوه أخوه زيد)، و(الذي عَمُّه خالُه عمرٌو). «المقتضب» (٣/ ١٩١)، «أصول ابن السرّاج» (٢/ ٢٦٦)، «شرح المفصل» (٢/ ٢٧٢).

(١) في (ك): «أو».

(٢) في (ص)، (ح): «الجار والمجرور والظرف».

(٣) في (ع)، (م): «وهذا».

(٤) من (م).

(٥) ليس في (ح)، لكن كتبها بخط آخر فوق ما قبلها، وكتب في حاشية (ع) ما نصه: «لأن صلتهما يجئ اسم فاعل أو مفعول».

(٦) في (ص)، (س): «ثلاث».

(٧) بقي شرط رابع ـ لم يذكره، وهو: أن لا تكون معلومة لكل أحد، نحو: جاء =

أحدُها(١): أنْ تكونَ خَبَرِيَّةً(٢)، **الثاني**: كَوْنُها(٣) خاليةً من معنَى(٤) التعجُّبِ(٥)،

= الذي حاجباه فوق عينيه إلا عند إرادة الاستغراق، وأن تكون معهودة.

قال الخضري (١/٧٧): «ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس؛ لأن الخبر قد يجهله المخاطب، فلو عبر به الشارح لكان أولى».

(١) ليس في (ك)، وكتبها بالحاشية.

(٢) (م) ذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أنْ تكونَ صلةُ الموصولِ جملةً إنشائيَّةً، واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بالسماع، فمِن ذلك قولُ الفَرَزْدَقِ:

وإِنِّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي ... لَعَلِّي - وإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقولُ جَمِيلِ بُثَيْنَةَ:

وماذا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

وزَعَمَ الكِسَائِيُّ أنَّ جُمْلَةَ **(لَعَلِّي أَزُورُهَا)**؛ مِن لَعَلَّ واسْمِها وخبرِها صلةُ التي، كَمَا زعَمَ أنَّ **(ما)** فِي قولِ جَمِيلٍ: **(وماذا)** اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، و**(ذا)** اسمٌ موصولٌ خَبَرُه، وجملةَ عَسَى واسمِها وخبرِها صِلَةٌ.

والجوابُ: أنَّ صِلَةَ (التي) فِي البيتِ الأوَّلِ محذوفةٌ، والتقديرُ: قِبَلَ التي أقولُ فيها لَعَلِّي... إلخ، أو: الصلةُ هِيَ جملةُ أَزُورُها، وخَبَرُ لعلَّ محذوفٌ، و(ماذا) كلُّها فِي البيتِ الثاني اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، وليسَ ثَمَّةَ اسمٌ موصولٌ أصلًا (م).

(٣) في (ص): «أن تكون». (٤) في (ص): «فعل».

(٥) (م) اخْتَلَفَ العلماءُ فِي جملةِ التعجُّبِ: أَخَبَرِيَّةٌ هِيَ أم إنشائيَّةٌ؟

[اختلاف النحاة من جملة التعجب]

فذَهَبَ قومٌ: إِلَى أنها جملةٌ إنشائيَّةٌ، وهؤلاء جميعًا قالُوا: لا يَجُوزُ أنْ يُوصَلَ بها الاسمُ الموصولُ. وذَهَبَ **فريقٌ**: إِلَى أنها خَبَرِيَّةٌ، وقدِ اخْتَلَفَ هَذَا الفريقُ فِي جوازِ وصلِ الموصولِ بها؛ فقالَ ابنُ خَرُوفٍ: يَجُوزُ. وقالَ الجمهورُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ التعجبَ إنما يُتَكَلَّمُ بِهِ عندَ خَفَاءِ سببِ مَا يُتَعَجَّبُ منه، فَإِنْ ظهَرَ السببُ بَطَلَ العجبُ، ولا شَكَّ أنَّ المقصودَ بالصلةِ: إيضاحُ الموصولِ وبيانُه، وكيفَ يُمْكِنُ الإيضاحُ والبيانُ بما هو غيرُ ظاهرٍ فِي نفسِه؟! فلمَّا تَنَافَيَا لم يَصِحَّ رَبْطُ أحدِهما بالآخَرِ.

ويُؤَيِّدُ هَذَا التفصيلَ قولُ الشارحِ فيما بعدُ: **(فلا يجوزُ: جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ، وَإِنْ قُلْنَا: إنها خبريةٌ)**؛ فإنَّ معنى هذه العبارةِ: لا يجوزُ أنْ تكونَ جملةُ التعجُّبِ صلةً إنْ قلنا: إنها إنشائيَّةٌ. وَإِنْ قُلنا: إنها خبريةٌ، فلا تَلْتَفِتْ لِمَا قالَه الكاتبونَ فِي هَذَا المقامِ مِمَّا يُخَالِفُ هَذَا التحقيقَ (م). =

الثالثُ: كَوْنُها غيرَ[١] مُفْتَقِرَةٍ إلى كلامٍ قَبْلَها، [فَاحْتَرَزَ[٢] بـ(الخبريَّةِ)][٣] من[٤] غَيْرِها، [وهي[٥] الطلبيَّةُ والإنشائيَّةُ][٦]، فلا يَجُوزُ (جاءَنِي الذي أَضْرِبُه)، خِلافًا للكِسائيِّ، ولا (جاءَنِي الذي لَيْتَهُ قائمٌ) خلافًا لهشامٍ، واحْتُرِزَ بـ(**خاليةٍ**)[٧] من معنى[٨] التعجُّبِ مِن جملةِ التعجُّبِ، فلا يَجُوزُ (جاءَنِي الذي ما أَحْسَنَهُ)، وإنْ قُلْنَا: إنها خَبَرِيَّةٌ[٩][١٠]، واحْتُرِزَ (**بغيرِ مفتقرةٍ إلى كلامٍ قبلَها**) من نحوِ: (جاء[١١] الذي لكِنَّهُ[١٢] قائمٌ)؛ فإنَّ هذه الجملةَ تَسْتَدْعِي[١٣] سَبْقَ جملةٍ أُخْرَى، نحوُ: (ما قَعَدَ زيدٌ لكنَّه قائمٌ).

[ما يشترط في الظرف والجار والمجرور]

ويُشْتَرَطُ في الظرفِ والجارِّ[١٤] والمجرورِ: أنْ يَكُونَا تامَّيْنِ [٣٠/ظ]، والمعنيُّ[١٥] بالتامِّ: أنْ يكونَ (في الوصلِ)[١٦] به فائدةٌ[١٧]، نحوُ:

---

(١) ليس في أصل (ع)، لكنه كتبها بنفس الخط في الحاشية؛ تصحيحًا.

(٢) في (ع)، (م): «واحترز».

(٣) في (س): «واحترزنا الخبرية».

(٤) وكتب في حاشية (ع) بالمداد الاحمر: «عن». لكن هل هي نسخة، أم كتبها تصحيحًا؟ ليس هناك ما يدل على شيء.

(٥) في (ع): «وهو».

(٦) من (ع)، (م).

(٧) في (ع): «بقوله: خالية». وكأنه ضرب على آخر الكلمة الأولى بالمداد الأحمر.

(٨) في (ص): «فعل».

(٩) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «جملة ما أحسنه».

(١٠) أي: أصالة؛ لأنها الآن إنشائية اتفاقًا، ولذا منعت.

(١١) في (م): «جاءني»، وليس في (ص).

(١٢) في (ح): «لاكنه».

(١٣) زاد في حاشية (ع): «إلى»، ووضع عليها علامة نسخة.

(١٤) من (ع)، (م).

(١٥) في نسخةٍ ـ ذكرها في حاشية (ع): «ونعني».

(١٦) في نسخةٍ ـ ذكرها في حاشية (ع): «بالوصل».

[تفسير التعلق التام والناقص]

(١٧) بأن يكون متعلقه عامًّا، أو خاصًّا؛ بقرينة كأن يقال: اعتكف زيد في الجامع، وعمرو في المسجد. فتقول: بل زيد الذي في المسجد فهذا **تام**، أما **الناقص**: فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة ـ كما مثله الشارح هذا؛ هو التحقيق في تفسير التام والناقص. «الخضري» (١/ ٧٧).

(جاءَ الذي عِنْدَكَ، أو[١] الذي في الدارِ)، والعاملُ فيهما: فعلٌ[٢] محذوفٌ وُجوبًا[٣]، التقديرُ[٤]: (جاءَ[٥] الذي اسْتَقَرَّ عندَك)، أو[٦] (الذي اسْتَقَرَّ في الدارِ)، فإنْ لم يَكُونَا تامَّيْنِ: لم يَجُزِ الوصلُ بهما، فلا تقولُ: (جاءَ[٧] الذي بِكَ)، ولا (جاءَ[٨] الذي اليومَ).

[صلة (أل) الموصولة] [ص] **[٩٨] وصفةٌ صريحةٌ صِلَةُ (ألْ)[٩] وكَوْنُهَا بمُعْرَبِ الأفعالِ قَلّ[١٠]**

---

(١) في (م): «و».

(٢) ليس في (ك)، (ح). وكتبها في (س) بين السطرين.

(٣) ولا يتعلق باسمِ فاعلٍ؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنّما تكون بجملة.

(٤) في (م): «والتقدير».

(٥) في (س)، (ص): «جاءني».

(٦) في (ص): «و».

(٧) في (س)، (ص): «جاءني».

(٨) ليس في (ص)، (ك).

(٩) قال الخضري (١/ ٧٨): «واعلم أن صلة (أل) إن كانت وصفًا: فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة، وما في المطول وغيره: من أنه جملة ـ فلعل المراد في معناها، ولا إعراب له ـ كما هو شأن الصلة؛ لأن العامل إنما يتسلط على (أل)، ولكن ينتقل إليه إعرابها عارية ـ كما انتقل إعراب (ألا) و(لا)؛ بمعنى (غير) بعدهما؛ لكونهما بصورة الحرف؛ كجئت بلا زاد، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]».

(١٠) ظاهر إطلاق الناظم: يقتضي جواز وصلها بالمضارع اختيارًا؛ لكن على قلة؛ لأنه قال: **(وكونهما بمعرب الأفعال قل)**. ولم يقل: شذ ولا ندر، ولا ما كان يعطى معنى عدم القياس ـ كما قال: **(وليتي ندرًا)**، **(وليسى قد نظم)**، **(ولاضطرار كبنات الأوبر)**. وعادته: قد استقرت على أن يأتي بلفظ القلة؛ حيث يكون ذلك القليل جائزًا في الكلام، وغيره أحسن منه كقوله: **(وخففت إن فقل العمل)**؛ تنبيهًا على قراءة ابن كثير ونافع [«السبعة» لابن مجاهد (ص٣٣٩)]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وكقوله في تخفيف (أن) المفتوحة **(وقليل ذكر لو)**؛ ونبَّه بذلك على نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ الآية [سبأ: ١٤].

وجميع هذه المواضع مما وقع في الكلام وجاز القياس فيه؛ لكن على ضعف، فهذا الموضع يقتضي أن الوصل بالمضارع جاء في الكلام، ويجوز القياس فيه قليلًا في الكلام، وقد صرَّح بهذا المعنى في «شرح التسهيل» (٣/ ٩٥) «المقاصد الشافية» (١/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨).

[ش] الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفةِ الصريحةِ[١]، قالَ المصنِّفُ في بعضِ كُتُبِه[٢]: وأعني[٣] بالصفةِ الصريحةِ: اسمَ الفاعلِ، نحوَ: (الضاربِ)، و: اسمَ المفعول نحوَ: (المضروبِ)، و: الصفةَ المُشَبَّهَةَ، نحوَ: (الحَسَنِ الوجهِ)، فخَرَجَ نحوُ: (القُرَشِيِّ والأفضلِ)[٤]، وفي كونِ الألفِ واللامِ الداخِلتيْنِ[٥] على الصفةِ المشبَّهَةِ موصولةً ـ خلافٌ، وقدِ اضْطَرَبَ اختيارُ الشيخِ[٦] أبي الحسنِ بنِ عُصْفُورٍ[٧] في هذه المسألةِ فمَرَّةً قالَ: إنها موصولةٌ، ومَرَّةً منَعَ ذلكَ[٨].

---

(١) المراد بالصريحة: الخالصة الوصفية؛ احترازًا مما يوصف به؛ وليس بمشتق نحو: (أسد)، ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح وأجرع وصاحب) فـ(أل) في ذلك: حرف تعريف لا موصولة. [المراد بالصفة الصريحة]

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ٦٥)؛ بتصرف. (٣) بدون الواو في (ص).

(٤) (م) أمَّا خُرُوجُ نحوِ: (القُرَشِيِّ)؛ فلأنَّه ليسَ وصفًا، وإنما هو مُؤَوَّلٌ بالوصفِ، فإنَّهم يُؤَوِّلُونَه بالمنسوبِ إِلَى قريشٍ؛ لِيُصَحِّحُوا وُقُوعَه نعتًا، وأمَّا خروجُ نحوِ: (الأَفْضَلِ)؛ فلِعَدَمِ مُشَابَهَتِهِ للفِعْلِ، وخَرَجَ أَيْضًا مَا سُمِّيَ بِهِ مِن الصفاتِ؛ كالصاحبِ والأَبْطَحِ والأَجْرَعِ (م).

(٥) في (س)، (ص)، (ع): «الداخلين»، ووجها التذكير والتأنيث سائغان. ولو قال فيما بعد: «. . . موصولًا» لجاز أيضًا.

(٦) ليس في (ص)، (ع).

(٧) انظر: «شرح جمل الزجاجي» (٣/ ٥٥).

(٨) (م) للعلماءِ خلافٌ طويلٌ فِي جوازِ وصلِ (أَلْ) بالصفةِ المُشَبَّهَةِ، فجمهورُهم: عَلَى أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ لا تكونُ صلةً لـ(أَلْ)، فألِ الداخلةُ عَلَى الصفةِ المشبَّهةِ عندَ هؤلاءِ: مُعَرِّفَةٌ لا موصولةٌ؛ والسرُّ فِي ذلك: أنَّ الأَصْلَ فِي الصلاتِ للأفعالِ، والصفةُ المشبَّهةُ بعيدةُ الشَّبَهِ بالفِعْلِ مِن حَيْثُ المعنَى؛ وَذَلِكَ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ عَلَى الحدوثِ، والصفةَ المشبَّهَةَ لا تَدُلُّ عليه، وإنما تَدُلُّ عَلَى اللزومِ. [اختلاف النحاة في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة]

ويُؤَيِّدُ هَذَا: أنهم اشْتَرَطُوا فِي اسم الفَاعِلِ واسم المفعولِ وأمثلةِ المبالغةِ؛ التي تَقَعُ صلةً لأَلْ ـ أَنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنها دالًّا عَلَى الحدوثِ، ولو دَلَّ أحدُها عَلَى اللزومِ: لم يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ صلةً لـ(أَلْ)؛ بل تكونُ (أَلِ) الداخلةُ عليه مُعَرِّفَةً، وَذَلِكَ كالمؤمِنِ والفاسقِ والكافرِ والمنافِقِ. =

وقد شَذَّ وَصْلُ الألفِ واللام بالفعلِ المضارعِ، وإليه أشارَ بقولِهِ: (وكَوْنُهَا[١] [بمُعْرَبِ الأفعالِ قَلّ[٢]][٣])، ومِنه قولُه[٤][٥]:

٣٠ ـ ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[٦]

وهذا عندَ الجمهورِ[٧]: [مخصوصٌ بالشِّعْر [٣١/و][٨]][٩]، وزَعَمَ المُصَنِّفُ[١٠] ....

= وذَهَبَ قومٌ: إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أنْ تكونَ الصفةُ المشبَّهَةُ صِلَةً لـ(ألْ)؛ لأنَّها أَشْبَهَتِ الفعلَ من حَيْثُ العملُ ـ وَإِنْ خَالَفَتْهُ فِي المعنى ـ أَفَلَسْتَ تَرَى أنها ترفَعُ الضميرَ المُسْتَتِرَ، والضميرَ البارِزَ، والاسمَ الظاهرَ، كَمَا يَرْفَعُها الفعلُ جميعًا؟ وأَجْمَعُوا عَلَى أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يَكُونُ صِلَةً لـ(ألْ)؛ لأنَّه لم يُشْبِهِ الفعلَ؛ لا من حَيْثُ المعنى، ولا مِن حَيْثُ العملُ:
أَمَّا عدمُ مُشَابَهَتِهِ الفعلَ مِن حَيْثُ المعنى: فلأنَّه يَدُلُّ عَلَى الاشتراكِ مَعَ الزيادةِ، والفعلُ يَدُلُّ عَلَى الحدوثِ.
وأما عدمُ شَبَهِهِ بالفِعْلِ من حَيْثُ العملُ: فلأنَّ الفعلَ يَرْفَعُ الضميرَ المُسْتَتِرَ والبارِزَ، ويَرْفَعُ الاسمَ الظاهرَ، أَمَّا أفعلُ التفضيلِ: فلا يَرْفَعُ باطِّرادٍ إلا الضميرَ المُسْتَتِرَ، ويَرْفَعُ الاسمَ الظاهرَ فِي مسألةٍ واحدةٍ؛ هِيَ المعروفةُ بمسألةِ الكُحْلِ (م).

(١) ليس في (ص). (٢) ليس في (ص).
(٣) ليس في (ع)، وألحقها بالحاشية مصححًا.
(٤) في حاشية (ع) بالمداد الأحمر: «أي: الفرزدق».
(٥) غالب من ذكر هذا البيت نسبه للفَرَزْدَق، ولم أجده في «ديوانه».
(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (التُرْضَى حُكُومَتُهُ)؛ حَيْثُ أَتَى بصلةِ (ألْ) جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ. ومثلُه قولُ ذِي الخِرَقِ الطُّهَوِيِّ:

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِن نَافِقَائِهِ ... ومِن جُحْرِهِ بالشيخةِ الْيَتَقَصَّعُ (م)

(٧) في (م): «جمهور البصريين». (٨) انظر: الإنصاف (٢/ ٧٢٢).
(٩) في (ك): «مختص بالفعل».
(١٠) في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٣).
[وصل (أل) بالمضارع اضطراريٌّ]
قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٦٩): «ولا خلاف أنّ وصل (أل) بالمضارع ـ لا يختصُّ بالشِّعر». قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٢/ ٦٩٠): فيكون وصل أل =

[في غيرِ هذا الكتابِ][(١)]: أنه لا يَخْتَصُّ به؛ بل قد[(٢)] يَجُوزُ في الاختيارِ، وجاءَ[(٣)] وَصْلُها بالجملةِ الاسميَّةِ وبالظرفِ شذوذًا، فمِن **الأوَّلِ**: قولُه[(٤)]:

٣١ - مِن القومِ الرسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ[(٥)(٦)]

= بالمضارع اضطرارًا، لا اختيارًا. وهذا الذي ذكره مبني على تفسير الضرورة ما هي؟

فالجماعة يقولون: «ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواءٌ اضطر إليه الشاعر أم لا، وعند المصنف: أن الضرورة هي ما يضطر إليه الشاعر، أما ما لا يضطر إليه: فلا ضرورة فيه، والمنقول عن الكوفيين: أن الأسماء المعرفة بـ(أل) كلها يجوز أن تستعمل موصولة».

(١) من (م)، وألحقها في (ع) بالحاشية. (٢) من (س)، (ك)، (ح).

(٣) في (م): «وقد جاء».

(٤) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤٤٢): «أنشده ابن مالك للاحتجاج؛ ولم يعزه إلى قائله».

(٥) في (ح)، (ك): «معدي». وضع في (ع) ضمةً على الميم، وشدة على العين!

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(الرسولُ اللهِ مِنْهُمْ)**؛ حَيْثُ وَصَلَ أَلْ بالجُمْلَةِ الاسميَّةِ، وَهِيَ: جملةُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، وَذَلِكَ شَاذٌّ.

[(أل) بعض كلمة]

ومن العلماءِ مَن يُجِيبُ عن هَذَا الشاهدِ ونحوِه بأنَّ (أَلْ) إنما هِيَ هنا بعضُ كَلِمَةٍ، وأصلُها (الذين)؛ فحُذِفَ مَا عدا الألفِ واللامِ، قالَ هؤلاء: ليسَ حَذْفُ بعضِ الكَلِمَةِ وإبقاءُ بعضِها بعَجَبٍ فِي العربيَّةِ، وهذا لَبِيدُ بنُ رَبِيعَةَ العامِرِيُّ يقولُ:

دَرَسَ الْـمَـنَـا بِـمَـتَـالِـعٍ فَـأَبَـانِ

أرادَ (المَنَازِلُ)؛ فحَذَفَ حرفيْنِ لغيرِ تَرْخِيمٍ. وهذا رُؤْبَةُ يقولُ:

أَوَالِـفًـا مَـكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الـحَـمِـي

أرادَ (الحَمَامِ)؛ فحَذَفَ الميمَ، ثُمَّ قَلَبَ فتحةَ الميمِ كسرةً والألفَ ياءً، وقد قالَ الشاعِرُ، وَهوَ أقربُ شيءٍ إِلَى مَا نحنُ بِصَدَدِهِ:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

أرادَ (وإنَّ الذين)، بدليلِ ضميرِ جماعةِ الذكورِ فِي قَوْلِهِ: **(دِمَاؤُهُمْ)**، وقولِه فيما بعدُ: **(هُمُ القَوْمُ)**، وعليه خرَّجُوا قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]؛ أي: كالذين خاضوا، وفي الآيةِ تخريجانِ آخرانِ:

[ومنَ الثاني: قولُه(١):

٣٢ ـ مَن لا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ(٢) فَهْوَ حَرٍ(٣) بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ](٤)(٥)

= أَحَدُهما: أنَّ الَّذِي موصولٌ حرفيٌّ كـ(ما)؛ أي: وخُضْتُم كَخَوْضِهِم.
وثانيهما: أنَّ الَّذِي موصولٌ اسميٌّ؛ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والعائدُ إِلَيْهِ من الصلةِ محذوفٌ؛ أي: وخُضْتُمْ كالخوضِ الَّذِي خَاضُوه.
قالُوا: وربما حَذَفَ الشاعرُ الكَلِمَةَ كُلَّها، فلم يُبْقِ منها إلَّا حرفًا واحدًا، ومِن ذلك قولُ الشاعِرِ:

نَادَوْهُمُ أَنْ أَلْجِمُوا أَلَاتَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَافَا

فإن هَذَا الراجزَ أرادَ فِي الشطرِ الأوَّلِ: (ألا تَرْكَبُونَ)، فحَذَفَ ولم يُبْقِ إلا التاءَ، وحَذَفَ مِن الثاني الَّذِي هو الجوابُ؛ فلم يُبْقِ إلا حرفَ العطفِ، وأصلُه: (ألا فَارْكَبُوا)، وبعضُ العلماءِ: يَجْعَلُ الحروفَ التي تُفْتَتَحُ بها بعضُ سُوَرِ القرآنِ ـ نحوَ: الم، حم، ص ـ من هَذَا القَبِيلِ، فيقولون: الم أَصْلُه: أنا اللهُ أَعْلَمُ، أو مَا أَشْبَهَ ذلكَ.
قُلْتُ: وهذا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ ليسَ إلا قِيَامًا مِن وَرْطَةٍ للوقوعِ فِي وَرْطَةٍ أُخْرَى أَشَدَّ مِنها وأَنْكَى، فهو تَخَلُّصٌ مِن ضرورةٍ إِلَى ضرورةٍ أَصْعَبَ مِنها مَخْلَصًا وأَعْسَرَ نَجَاءً.
ولا يَشُكُّ أحدٌ أنَّ هَذَا الحذفَ بجَمِيعِ أنواعِهِ التي ذَكَرُوها: من الضروراتِ التي لا يَسُوغُ القياسُ عليها؛ ولذلك اسْتَبْعَدَ كثيرٌ تخريجَ الآيةِ الكريمةِ التي تَلَوْنَاهَا أَوَّلًا عَلَى هَذَا الوجهِ، كَمَا اسْتَبْعَدَ كثيرونَ تَخْرِيجَهَا عَلَى أنَّ (الذي) موصولٌ حرفِيٌّ (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/٤٤١): «قائله راجز؛ لم أقف على اسمه، وهو من الرجز المسدس».
(٢) كتب بالمداد الأحمر في حاشية (ع): «أي: الذي معه».
(٣) ضبطها في (ك)، (س) بكسر الحاء، وزاد في (س) ـ أيضًا ـ تنوين الراء بالكسر، واقتصر على تنوين آخرها في (ح)، وكتب فوقها في (ع): «أي: حقيق».
(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ص).
(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (المَعَهْ) حَيْثُ جاءَ بصلةِ (أَلْ) ظرفًا، وَهوَ شاذٌّ عَلَى خلافِ القياسِ.
ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي وصلِ ألْ بالظرفِ شُذُوذًا ـ قولُ الآخَرِ: [شاهد لوصل (أل) بالظرف شذوذًا]

وغَيَّرَنِي مَا غَالَ قَيْسًا ومَالِكًا وعَمْرًا وحُجْرًا بِالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا =

[ص] **[٩٩]** (أيٌّ) كَـ(مَا)، وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ[(١)] وصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ[(٢)] [(أيّ) الموصولة]

[ش] يعني: أنَّ (أيًّا)[(٣)] ....

= يُريدُ: الَّذِي معَه، فاسْتَعْمَلَ (أَلْ) موصولةً بمعنى الذينَ، وَهوَ أمرٌ لا شيءَ فيه. وأتَى بصِلَتِها ظَرفًا، وَهوَ شاذٌّ؛ فإنَّ (أَلْ) بجميعِ ضروبِها وأنواعِها ـ مختصَّةٌ بالأسماءِ، وقالَ الكِسَائِيُّ فِي هَذَا البيتِ: إنَّ الشاعرَ يريدُ (معًا) فزادَ (أَلْ) (م).

(١) قال الخضري: «ولو قال: «أَيْ: كَـ(مَا) وَبُنِيَتْ إِذْ مَا تُضَفْ» إلخ، لكان أوضح».

(٢) (م) التقديرُ: أيٌّ: مثلُ مَا فِي كونِها موصولًا صالحًا لكلٍّ واحدٍ؛ مِن المفردِ والمثنَّى والجَمْعِ مذكَّرًا كَانَ أو مؤنَّثًا، وأُعْرِبَتْ هذه الكَلِمَةُ مُدَّةَ عَدَمِ إضافتِها؛ فِي حالِ كونِ صَدْرِ وَصْلِها ضميرًا مَحْذُوفًا (م).

(٣) **(أَيٌّ)**، فإنها تكون موصولة أي: تحتاج إلى كلام بعدها، تتِمّ به اسمًا كاحتياجِ (الذِي) و(مَنْ)، و(مَا)، إذا كانا بمعنَى (الذي). ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في (الذي)، إلَّا أنها تُفيد تبعيضَ ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمتْها الإضافةُ. وقد تُفرَد ومعناها الإضافة، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، والمعنى: أيَّ الاسمَين دعوتَ الله به، فله الأسماء الحسنى، ولا بدَّ من عائد في الجملة التي هي صلةٌ له. ألا تراك تقول: (جاءني ايُّهُم قام أبوه)، والعائدُ الهاء في (أبوه)، وتقول: (لأضربَن أيَّهُم قام غلامُه، وأيَّهُم هو أحسنُ)؟ فإن حذفتَ العائد المرفوع الذي لا يحسُن حذفُه في (الذِي)، بُني على الضم، نحوَ قولك: (لأضربَن أيهُم أحسنُ). قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم: ٦٩]، والمعنى أيَّهُم هو أشدُّ.

[ما يشترك في (أي) لكي تكون موصولة؟] [ما تفيده (أي) إذا جاءت موصولة] [مواضع إعراب وبناء (أيّ)]

وإنما بُنيت؛ لأن القياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيرَيْها، وهما (مَنْ)، و(مَا)؛ لأنها **إذا كانت استفهامًا**، فقد تضمنتْ معنَى همزة الاستفهام؛ **وإذا كانت جزاءً**، فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهو (إنْ)؛ وإذا كانت خبرًا بمعنَى (الذي) فهي كبعضِ الاسم على ما أصلنا.

وإنما أُعربت لتمكنها بلزوم الإضافة لها؛ حَمْلًا لها على نقيضها ونظيرها، وهو (بَعضٌ) و(كُلٌّ)، فلمّا حُذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفُه مع (الذي)، دخلها نقصٌ بإزالتها عن ترتيبها، فعادت إلى أصلها.

ومقتضَى القياس فيها من البناء: كما أنا (مَا) الحِجازيةَ إذا قدِّم خبرُها، أو دخلها الاستثناءُ الناقصُ لمعنَى الجَحْد، رُدّت إلى قياسِ نظيرها في الابتداء، نحوِ: (هَلْ)، و(إنَّمَا) ونحوِهما مما يكون بعده المبتدأ والخبر، وإنما بُني على الضم =

مِثْلُ (ما) [في أنها][(١)] تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مفردًا كانَ أو مثنًّى أو مجموعًا، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم[(٢)] قائمٌ)، ثمَّ [إنَّ (أيًّا)[(٣)] لها][(٤)] أربعةُ أحوالٍ: [أحوال (أيّ)]

أَحَدُها: أنْ تُضافَ ويُذْكَرَ صدرُ صِلَتِها، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائمٌ).

الثاني: أنْ[(٥)] لا تُضافَ، ولا يُذْكَرَ صدرُ صِلَتِها، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ).

الثالثُ: أنْ لا تُضافَ، ويُذْكَرُ صَدْرُ صِلَتِها[(٦)]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيٌّ هو[(٧)] قائمٌ). وفي هذه الأحوالِ الثلاثةِ[(٨)]: تكونُ معربةً بالحركاتِ الثلاثِ[(٩)(١٠)]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائمٌ، ورأيتُ أَيَّهُم هو قائمٌ،

= على التشبيه بـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ)، و(يَا زيدُ)؛ لأنّه يكون مُعرَبًا في حال، ومبنيًّا في حال، كما تقول: (جئتُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ)، و(يَا رجلًا)، ثم تقول: (جئت من قبلُ ومن بعدُ)، إذا أردت المعرفة، و(يَا زيدُ). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٣)، «ارتشاف الضرب» (٢/ ١٠١٢).

(١) في (ص): «وأنها».

(٢) زاد ـ بعدها ـ في (س)، (م): «هو»، وضرب عليها في (ع).

(٣) من (س)، (م).

(٤) في (س)، (ك): «إنها لها».

(٥) في (ك): «أنها».

(٦) في (س): «الصلة».

(٧) ليس في (ك).

(٨) رسمت في (ح): «الثلثة».

(٩) ليس في (ك). وذكر في حاشية (ع): أنها ثابتة في نسخة.

(١٠) «لأن شبهها الحرف في الافتقار ـ عورض بما يختص بالاسم؛ وهو إضافتها لفظًا أو تقديرًا؛ فرجعت إلى الأصل في الأسماء: وهو الإعراب، ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائمًا، وبنيت في الحالة الرابعة؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهه به في الصورة؛ فكأنه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف، و(مَ)، ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ؛ لكونه لا يشبهه، ولأنه لم يعهد. ن أعربها حينئذ ـ لاحظ الحقيقة، وإنما لم تبن في: (أي قائم) ـ مع عدم الإضافة لفظًا: لقيام التنوين مقامها كما في (كل وبعض).

قال الخضري (١/ ٧٨): «هذا ما علّلوا به! وفيه: أنه لا يمكن تنزيل المضاف إليه =

ومَرَرْتُ بأيِّهم هو قائمٌ)، وكذلك (أيٌّ قائمٌ، وأيًّا قائمٌ، وأيٍّ قائمٌ) وكذلك[1] (أيٌّ هو قائمٌ، وأيًّا هو قائمٌ، وأيٍّ هو قائمٌ).

الرابعُ: أنْ تُضافَ، ويُحْذَفَ صدرُ الصلةِ، نحوُ: (يُعْجِبُني أيُّهم قائمٌ). وفي[2] هذه الحالةِ: تُبْنَى على الضمِّ، فتقولُ: (يُعْجِبُنِي[3] أيُّهم قائمٌ، و[4]رأيتُ أيُّهم قائمٌ [٣١/ظ]، ومَرَرْتُ بأيُّهم قائمٌ)، وعليه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]، وقولُ[5] الشاعرِ[6]:

٣٣ ـ إذَا مَا[7] لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ   فسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ[8] أَفْضَلُ[9]

= منزلة المبتدأ المحذوف؛ في نحو: (أيهم قائم) لاختلافهما جمعًا وإفرادًا، وإن أمكن في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]؛ لأن أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره. إلا أن يقال: حمل الأول على الثاني طردًا للباب؛ فليتأمل هذا، وبنيت على حركة دفعًا للساكنين، أو: لأن لها أصلًا في الإعراب، وكانت ضمة جبرًا لفوات إعرابها بأقوى الحركات، أو تشبيهًا بـ(قبل وبعد)؛ في حذف بعض ما يوضحها».

(١) في (س)، (م): «وكذا».
(٢) في (م): «ففي».
(٣) وفي (ك)، وحاشية (ع)؛ تصحيحًا: «هذا».
(٤) من (م).
(٥) في (س): «قال».
(٦) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤٠٠): «قائله: هو غسان بن وعلة بن مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف [«الجيم» (٢/ ٢٦٤)]».
(٧) ليس في (ك).
(٨) ضبطها في (ك)، (ع)، (ح): بضم الياء وتشديدها.
(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَيُّهُمْ أَفْضَلُ**)؛ حَيْثُ أَتَى بـ(أيٍّ)؛ مبنيًّا عَلَى الضمِّ ـ عَلَى الروايةِ المشهورةِ الكثيرةِ الدورانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّوَاةِ ـ لكونِه مضافًا، وقد حُذِفَ صدرُ صِلَتِه وَهوَ المُبْتَدَأُ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ فِي إعرابِ البيتِ، وهذا هو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وجماعةٍ من البَصْرِيِّينَ فِي هذه الكَلِمَةِ: يَذْهَبُونَ إِلَى أنها تأتي موصولةً، وتكونُ مبنيَّةً إذا اجْتَمَعَ فيها أمرانِ:

[علة بناء (أيّ) على الضمّ في (أيهم أفضل)]

أحدُهما: أنْ تكونَ مضافةً لَفظًا.
والثاني: أنْ يَكُونَ صدرُ صِلَتِها مَحْذُوفًا. =

وهذا مستفادٌ من قولِهِ: (**وأُعْرِبَتْ ما لم [تُضَفْ**... (إلى آخرِ البيتِ)[١])؛ أي: وأُعْرِبَتْ (أيٌّ) إذا لم تُضَفْ في حالةِ حذفِ صدرِ الصلةِ، فَيَدْخُلَ[٢] في هذه: الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ، وهي: ما إِذَا أُضِيفَتْ وذُكِرَ صدرُ الصلةِ[٣]، أو لم][٤] تُضَفْ، ولم يُذْكَرْ (صدرُ الصلةِ)[٥]، أو لم تُضَفْ وذُكِرَ (صدرُ الصلةِ)[٦]، وخَرَجَ **الحالةُ الرابعةُ**، وهي: ما إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ (صدرُ الصلةِ، فإنَّها لا تُعْرَبُ حينَئذٍ)[٧].
[والله تعالى أعلى وأعلم][٨].

[حذف العائد][ص] [١٠٠] **وبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي** ذا الحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي ـ[٩]

[١ـ العائد المرفوع] [١٠١] **إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ** فالحذفُ نَزْرٌ[١٠]، وأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ ـ

= فإذا لم تَكُنْ مضافةً أصلًا، أو كانَتْ مضافةً؛ لكنْ ذُكِرَ صدرُ صِلَتِها، فإنَّها تكونُ مُعْرَبَةً، وذَهَبَ الخليلُ بنُ أحمدَ ويُونُسُ بنُ حَبِيبٍ ـ وهما شيخانِ مِن شيوخِ سِيبَوَيْهِ ـ إِلَى أنَّ (أيًّا) لا تَجِيءُ موصولةً؛ بل هِيَ: إمَّا شرطيَّةٌ وإما استفهاميَّةٌ، لا تَخْرُجُ عن هذيْنِ الوجهيْنِ. وذَهَبَ جماعةٌ مِن الكُوفِيِّينَ: إِلَى أنها قد تأتي موصولةً، ولكنَّها مُعْرَبَةٌ فِي الأحوالِ كُلِّها، أُضِيفَتْ أو لم تُضَفْ، حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها أو ذُكِرَ (م).

(١) ما بين القوسين ليس في (ك).

(٢) في (س): «فتدخل»، وفي (م): «فدخل».

(٣) في (ح): «صلتها».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ع)، انتقال نظر، لكنه ألحقها بالحاشية؛ مصححًا.

(٥) ليس في (ص). (٦) ما بين القوسين من (م).

(٧) ما بين القوسين في (ك): «الصدر، فإنها حينئذ لا تعرب».

(٨) من (ح).

(٩) (م) معنى الكلام: وبعضُ النُّحَاةِ حَكَمَ بإعرابِ (أيٍّ) الموصولةِ فِي جميعِ الأحوالِ، وغيرُ أيٍّ يَقْتَفِي ويَتَّبِعُ (أيًّا) فِي جوازِ حذفِ صدرِ الصلةِ إذا كانَتِ الصلةُ طويلةً (م).

(١٠) **[اعتراض على الناظم]:**

يَرِد على الناظم في هذه المسألة سؤالان:

= **أحدهما**: أنه أطلق القول بجواز الحذف فيما إذا طالت الصلة في غير (أي)، ولم يقيد ذلك بقلة، فاقتضى: أن الأمر في ذلك كـ(أي)، وليس ذلك كذلك؛ بل الذي عليه النحويون: أن الصلة إذا طالت ـ فالحذف ضعيف. والمشهور هو الإثبات. وانظر له: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٠٤). [إطلاق القول بجواز الحذف إذا طالت الصلة]

والثاني: أن قوله: **(فالحذف نزر)**؛ أي: قليل ـ يقتضي القياس على قلة؛ على طريقته المنبه عليها، وقد منع غيره هذا القياس وجعله من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وممن ظهر منه المنع: ابن جني قال في: «سر الصناعة» (٢/ ٦٠)، ط. العلمية: «إذا طال الكلام ـ جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر. ألا ترى إلى ما حكاه الخليل [كما في «الكتاب» (٢/ ١٠٨)] عنهم من قولهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا»... إلخ. وصرَّح ابن عصفور بعدم الجواز أيضًا، فكان من حق الناظم: أن يأتي بلفظ لا يدل على القياس.

[جواب الاعتراض]: [جواب الاعتراض]

قال الشاطبي: **والجواب عن الأول**: أن النحويين: إن ظهر منهم تضعيف الحذف مع الطول ـ فليس عنده بضعيف؛ بل هو عنده جائز كأي والذي جرأه على هذا الرأي مجيئه في القرآن كما تقدم في الآيات المذكورة، وأيضًا قد جاء على قراءة الجماعة وذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ فإنه على تقدير: وهو الذي هو في السماء إلٰه وفي الأرض إلٰه، وفي حرف أُبَيّ: ﴿وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله﴾. [ينظر: «الكامل في القراءات» (ص٦٣٤)]، وهو كالأول، فالصلة هنا لما طالت بالمجرور، وكان آتيًا في القرآن في مواضع ـ كان الأولى القول بالجواز الحسن، وعادة الناظم: القياس على ما جاء في القرآن والاعتماد عليه وعدم تضعيفه.

والجواب عن الثاني: أن كلام الجمهور على أنه من قلته منقاس؛ فقد قاس سيبويه على ما جاء منه في مواضع في باب (أي)، وإن نص على قبحه وقلته، وذكر في باب (من وما) شيئًا من ذلك وجعل منه قوله:

فكفى بنا فضلًا على من غيرنا

فرفع (غير) أجود من الجر، والجر جائز في الكلام على أن تكون (من) نكرة موصوفة، فالرفع على أن (من) موصولة مع حذف المبتدأ من صلتها ـ أولى من الجواز ونصَّ الفراء [«معاني القرآن» (١/ ٢٠)] أيضًا ـ على مثل ما نصَّ عليه سيبويه، وأجاز هو والزجاج [«معاني القرآن وإعرابه» (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤)] الرفع في قوله: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، ونصَّ ابن السراج [«الأصول» (٢/ ٣٢٣)] =

[٢ـ حذف العائد المنصوب]

[١٠٢] إنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالحذفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي ـ

[١٠٣] فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ(١) وَصْفٍ، كـ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

[ش] يعني: أن بعضَ العربِ أَعْرَبَ (أيًّا) مطلقًا(٢)(٣)؛ أي: وإنْ أُضِيفَتْ

= على ذلك أيضًا. ولا يكاد يخالف في هذا أحد، فالذي ينبغي إذا ورد في هذه المسألة عن أحد من النحويين عدم الجواز: أنه إنما يريد نفي الجواز الحسن لا نفي الجواز مطلقًا. وكلام ابن جني. [ينظر: «الخصائص» (٢/ ١٨٥)]: محتمل يصح حمله على هذا، وأما كلام ابن عصفور: فنص في المخالفة للجمهور؛ فلا اعتبار به.

واعلم أن المؤلف في «التسهيل» (ص٣٧)، و«شرحه» (١/ ٢٢٠) ـ نقل عن الكوفيين: عدم اعتبار هذا الشرط الثاني للحذف؛ وهو طول الصلة؛ بل أطلقوا الجواز في غير (أي) ـ على حده في (أيٍّ)، فإن كان ما نقل على ظاهره من التسوية في رتبة الحذف بين (أي) وغيرها؛ طالت الصلة أو لا: فما أورده هنا من التفصيل ظاهر في مخالفتهم، والسماع مع البصريين؛ لقلة الحذف عند العرب مع غير (أي)، وإن أراد أنهم يطلقون القياس في الجميع: فلا مخالفة بينهم وبين البصريين؛ لأن البصريين يقولون بالقياس في (أي) وغيرها، لكن الجواز عندهم على مراتب في الحسن والقبح، فليحقق النقل عن الكوفيين في المسألة. «المقاصد الشافية» (١/ ٤١٠ ـ ٤٢١).

(١) جعلها همزة قطع في (ع).

(٢) بعدها في حاشية (ع): «أيضًا».

[(أيّ) الموصولة معربة دائمًا عند الخليل ويونس]

(٣) «مذهب الخليل ويونس: أن (أيًّا) الموصولة معربة أبدًا، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف صدر صلتها؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]؛ جعله الخليل محكيًّا بقول مقدر، وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١١٠٨): «والحجة عليهما قول الشاعر:

إذا ما أتيت بني مالك فسلّم على أيّهم أفضل

لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها؛ أي: لا يحذف المجرور بها وتبقى هي. وإذا بطل التعليق وإضمار القول: تعين البناء؛ إذ لا قائل بخلاف ذلك».

وقال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٠٩ ـ ٧١٠): «أما التعليل الذي ذكره المصنف؛ لكون أي الموصولة لها حالان: حال تقتضي الإعراب وحال تقتضي البناء، وأن أولى أحوالها بالبناء الحالة التي ذكر أنها تبنى فيها... إلى آخر كلامه ـ =

وحُذِفَ صدرُ صِلَتِها، فيقولُ[١]: (يُعْجِبُنِي[٢] أيُّهم قائمٌ، ورَأَيْتُ أَيَّهُم قائمٌ، ومَرَرْتُ بأيِّهم قائمٌ)، وقد قُرِئَ: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ) [أَشَدُّ[٣] [مريم: ٦٩] بالنصبِ[٤]، ورُوِيَ][٥]:

فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

بالجرِّ[٦].

وأشارَ بقولِهِ: **(وفي ذا[٧] الحذفِ[٨] ...)** إلى آخرِه، إلى المواضعِ التي يُحْذَفُ فيها[٩] العائدُ على الموصولِ، وهو إمَّا أنْ يكونَ مرفوعًا أو غيرَه [٣٢/و]، فإنْ كانَ مرفوعًا: لم يُحْذَفْ إلَّا إذا كانَ مبتدأً (وخبرُه مفردٌ)[١٠]، [نحوُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]][١١]، فلا تقولُ: (جَاءَنِي[١٢] اللذانِ قامَ)، ولا (اللذانِ

= فلا يخفى ما فيه من اللطافة. وإن الذي يعين على قبوله إنما هو الذوق».

(١) في (س)، (ح): «فتقول». وغير منقوطة في (ك).

(٢) في (س): «أعجبني».

(٣) ليس في (س)، (ح).

(٤) هي قراءة طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء.
«الكتاب» (٢/ ٣٩٩)، «شرح السيرافي» (٩/ ١٣١)، «تفسير القرطبي» (١٣/ ٤٨٨)، «شرح التسهيل» للناظم (١/ ١٠٨).
قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٩٩): «وحدّثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم: ٦٩]، وهي: لغةٌ جيدة، نصبوها ـ كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيِّهم أفضلُ».

(٥) العبارة فيما بين المعكوفين غير واضحة في (ح).

(٦) ليس في (ع)؛ بل في حاشيتها تصحيحًا.

(٧) ليس في (ك)، وكتبت بالحاشية.

(٨) بعدها في (س)، (ح): «أيًّا». وبعدها في حاشية (ع) ـ بخط آخر: «أيًّا غير»، وكتب علامة التصحيح.

(٩) في نسخةٍ ذكرها في حاشية (ع): «منها».

(١٠) من (م)، وكتب في حاشية (ع) مكانها: «مخبرًا عنه بخبر».

(١١) من (م).

(١٢) في (ع)، (س): «جاء».

ضُرِبَ[١])؛ لرفعِ الأوَّلِ بالفاعليَّةِ، والثاني بالنيابةِ؛ بل يُقالُ: (قاما وضَرَبَا).

وأما المبتدأُ: فيُحْذَفُ معَ (أيٍّ)، وإنْ لم تَطُلِ الصلةُ ـ كما تَقَدَّمَ من قولِكَ: (يُعْجِبُنِي أَيُّهم قائمٌ) ونحوِه، ولا يُحْذَفُ [صدرُ الصلةِ][٢] معَ غيرِ (أيٍّ)؛ إلا إذا طَالَتِ الصلةُ[٣]، نحوُ: (جاءَ[٤] الذي هو ضاربٌ زَيْدًا)، فيَجُوزُ حذفُ (هو) فتقولُ: (جاءَ[٥] الذي ضَارِبٌ زيدًا)، [ومِنه قولُهم[٦]][٧]: (ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سُوءًا)، التقديرُ: (بالذي هو قائلٌ [لكَ سُوءًا[٨])][٩]، فإنْ لم تَطُلِ الصلةُ: فالحذفُ قليلٌ. وأَجَازَه الكُوفِيُّونَ قياسًا، نحوُ: (جاءَ الذي قائمٌ)، التقديرُ: (جاءَ[١٠] الذي هو قائمٌ)، ومِنه قولُه تعالى: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) [الأنعام: ١٥٤]؛ في قراءةِ الرفعِ[١١]، [التقدير[١٢]: أي[١٣]][١٤]: (هو أَحْسَنُ)[١٥].

---

(١) ضبطها في (ص)، (ع): على البناء للمفعول.

(٢) ليس في (ص).

(٣) بشيء يتعلق بها: كمعمول الخبر، أو نعته، أو غير ذلك؛ سواء تأخر المعمول عن الخبر ـ كما مثَّلَه، أو تقدم نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ أي: الذي وهو إلٰهٌ في السماء؛ أي: معبود فيها، وجعل ﴿إِلَٰهٌ﴾ مبتدأ خبره الظرف، أو فاعلًا به ـ يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد. «الخضري» (١/ ٧٩).

(٤) في (س): «جاءني». (٥) في (ك): «جاءني».

(٦) ليس في (س)، (ك)، وفي (ح): «قوله».

(٧) في (ص): «ومثاله». (٨) ليس في (س).

(٩) من (س)، (م)، وكتب مكانها في حاشية (ع) (لك)، مصححًا.

(١٠) ليس في (ك).

(١١) هي قراءة يحيى بن يعمر ـ كما في «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٣٤).

(١٢) من (س)، (ح). (١٣) ليس في (ح).

(١٤) مكان ما بين المعكوفين في (م): «والتقدير».

[مذهب الكوفيين في حذف العائد المرفوع بالابتداء]

(١٥) (م) ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ ـ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حذفُ العائدِ المرفوعِ بالابتداءِ مطلقًا؛ أي: سواءٌ أكانَ الموصولُ (أيًا) أمْ غَيْرَه، وسواءٌ أَطَالَتِ الصلةُ أم لم تَطُلْ، وذَهَبَ =

وقد جَوَّزُوا في (لا سِيَّمَا زَيْدٌ) إذا رُفِعَ (زيدٌ): أنْ تكونَ[(١)] (ما) موصولةً، وزيدٌ [خبرٌ[(٢)] لمبتدأٍ[(٣)]][(٤)] محذوفٍ. التقديرُ[(٥)]: (لا سِيَّ[(٦)]

= البصريونَ - إِلَى جوازِ حذفِ هَذَا العائدِ إذا كَانَ الموصولُ (أيًّا) مُطْلَقًا، فَإِنْ كَانَ الموصولُ غيرَ (أيٍّ) - لم يُجِيزُوا الحذفَ؛ إلا بشرطِ طولِ الصلةِ، فالخلافُ بينَ الفريقَيْنِ: مُنْحَصِرٌ فيما إذا لم تَطُلِ الصلةُ وَكَانَ الموصولُ غيرَ (أيٍّ)، فأمَّا الكُوفيُّونَ: فاسْتَدَلُّوا بالسَّمَاعِ، فمِن ذلك قراءةُ يَحْيَى بنِ يَعْمُرَ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، قالُوا: التقديرُ: عَلَى الَّذِي هو أَحْسَنُ، ومن ذَلِكَ قراءةُ مالكِ بنِ دِينَارٍ وابنِ السماكِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٦]، قالُوا: التقديرُ: مثلًا الَّذِي هو بَعُوضَةٌ فما فَوْقَها، ومِن ذَلِكَ قولُ الشاعِرِ:

لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ ... إِلَّا نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا: التقديرُ: لا تَنْوِ إلا الَّذِي هو خيرٌ، ومن ذَلِكَ قولُ الآخرِ:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المجْدِ والكَرَمِ

قالوا: تقديرُ هَذَا البيتِ: مَن يُعْنَ بالحمدِ لم يَنْطِقْ بالذي هو سَفَهٌ. ومن ذَلِكَ قولُ عَدِيِّ بنِ زَيْدٍ العَبَّادِيِّ:

لم أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَبَنِ الْـ ... أَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: مَا موصولةٌ، والتقديرُ: يَدْرُونَ الَّذِي هو عَوَاقِبُها.

وبعضُ هَذه الشواهدِ يَحْتَمِلُ وُجُوهًا من الإعرابِ غيرَ الَّذِي ذَكَرُوه؛ فمِن ذَلِكَ: أنَّ (ما) فِي الآيةِ الثانيةِ: يجوزُ أنْ تكونَ زائدةً، و﴿بَعُوضَةً﴾ خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، ومِن ذلك أن (ما) فِي بيتِ عَدِيِّ بنِ زَيْدٍ - يَحْتَمِلُ: أنْ تكونَ استفهاميَّةً مُبْتَدأً، وَمَا بعدَها خبرٌ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ لِيَدْرُونَ، وقد عُلِّقَ؛ لأنَّها مُصَدَّرَةٌ بالاستفهامِ، والكلامُ يَطُولُ إذا نحنُ تَعَرَّضْنَا لكلِّ واحدٍ مِن هذه الشواهدِ، فلْنَجْتَزِئْ لكَ هنا بالإشارةِ (م).

(١) في (ص): «يكون».

(٢) في (ك)، (م): «خبرًا»، والوجهان سائغان، نعم، ضبطها في (ع) بالتنوين مرفوعة.

(٣) في (ص): «مبتدأ» بدون لام أولها.

(٤) في (ح): «خبر مبتدأ».

(٥) في (م): «والتقدير».

(٦) في (س): «لا سيما».

الذي هو زيدٌ)، فحُذِفَ العائدُ (على المبتدأُ[١])[٢] ـ وهو قولُكَ: هو ـ وجوبًا، فهذا موضعٌ حُذِفَ فيه صدرُ الصلةِ [معَ غيرِ (أيٍّ)][٣] وجوبًا، ولم تَطُلِ الصلةُ، وهو[٤] مَقِيسٌ؛ وليسَ بشاذٍّ[٥].

---

(١) في (ك): «الموصول».

(٢) مكانها في (ص): «المبتدأ»، والذي في (م): «الذي هو المبتدأُ».

(٣) من (م). وألحقها بحاشية (ع).

(٤) مكانها في (ك): «وهو مع غير أي».

[حكم الاسم الواقع بعد (لا سيما)]

(٥) (م) الاسمُ الواقعُ بعد **(لا سيَّما)**؛ إما معرفةٌ، كأنْ يُقالَ لكَ: أَكْرِمِ العلماءَ لا سِيَّما الصالِحُ مِنهم، وإما نكرةٌ، كَمَا فِي قولِ امرئِ القيسِ:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... ولا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإنْ كَانَ الاسمُ الواقعُ بعد **(لا سيَّما)** نَكِرَةً: جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ: **الجرُّ**، وَهوَ أعلاها، **والرفعُ**، وَهوَ أقلُّ مِن الجرِّ، **والنصبُ**، وَهوَ أقلُّ الأوجهِ الثلاثةِ:

فأَمَّا الجرُّ: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ:

أَحَدِهِما: أنْ تكونَ **(لا)** نافيةً للجنسِ، و**(سِيَّ)**: اسمُها مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، و**(ما)**: زائدةٌ، وسيَّ مُضَافٌ، و**(يوم)**: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وخَبَرُ لا محذوفٌ، والتقديرُ: ولا مِثْلَ يومٍ بِدارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ.

والوجهُ الثاني: أنْ تكونَ **(لا)** نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و**(سِيَّ)** اسمُها؛ مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، وَهوَ مُضَافٌ، و(ما) نَكِرَةٌ غيرُ موصوفةٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ، و**(يوم)** بَدَلٌ مِن ما.

وأَمَّا الرفعُ: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ أَيْضًا:

أحدُهما: أنْ تكونَ **(لا)** نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و**(سيَّ)** اسْمُهَا، و**(ما)**: نكرةٌ موصوفةٌ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ **(سِيَّ)** إليها، و**(يومٌ)** خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو يومٌ، وخَبَرُ لا محذوفٌ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ شيءٍ عظيمٍ هو يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ.

والوجهُ الثاني: أنْ تكونَ **(لا)** نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و**(سيَّ)** اسمُها، و**(ما)**: موصولٌ اسْمِيٌّ بمعنى الَّذِي مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ **(سيَّ)** إِلَيْهِ، و**(يومٌ)** خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو يومٌ، والجُمْلَةُ من المُبْتَدَأ والخَبَرِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ، وخَبَرُ **(لا)** محذوفٌ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ الَّذِي هو يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ، وهذا الوجهُ هو الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشارِحُ. وأما =

[٣٢/ظ] وأشارَ بقولِهِ: (وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ *** إنْ صَلَحَ الباقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ[(١)]) إلى[(٢)] أنَّ شرطَ حذفِ صدرِ الصلةِ: أنْ لا يكونَ ما بعدَه صالحًا؛ لأنْ يكونَ صلةً، كما إذا وَقَعَ بعدَه جملةٌ، نحوُ [٣٢/ظ]: (جاءَ الذي هو أبوه منطلِقٌ)، [أو (هو يَنْطَلِقُ[(٣)])][(٤)]، أو ظرفٌ، أو (جارٌّ و)[(٥)]مجرورٌ تامَّانِ[(٦)]، نحوُ: (جاءَ[(٧)] الذي هو عندَكَ)، أو: (هو[(٨)] في الدارِ)؛ فإنَّه لا يَجُوزُ في (هذه المواضعِ)[(٩)] حذفُ صدرِ الصلةِ، فلا تقولُ: (جاءَ الذي أبوه منطلِقٌ)، [يعني[(١٠)]: (الذي[(١١)] هو أبوه

= **النصبُ**: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ أَيْضًا:

أحدُهما: أنْ تكونَ **(ما)** نكرةً غيرَ موصوفةٍ، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (سِيَّ) إليها، و(يومًا) مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ شيءٍ أَعْنِي يومًا بدَارَةِ جُلْجُلِ.

وثانيهما: أنْ تكونَ **(ما)** أيضًا ـ نَكِرَةً غيرَ موصوفةٍ، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و**(يومًا)** تَمْيِيزٌ لها.

[حكم الاسم الواقع بعدها معرّفة]

وإنْ كَانَ الاسمُ الواقِعُ بعدَها معرفةً؛ كالمثالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فقد أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يجوزُ فيه الجرُّ والرفعُ، واخْتَلَفُوا فِي جوازِ النصبِ؛ فمَن جَعَلَ النصبَ عَلَى المفعوليَّةِ: أجازَه كَمَا أجازَ فِي النكرةِ، ومَن جَعَلَ النصبَ عَلَى التمييزِ، وقالَ: إن التمييزَ لا يَكُونُ إلا نكرةً مَنَعَ النصبَ فِي المعرفةِ؛ لأنَّه لا يَجُوزُ عندَه أنْ تكونَ تمييزًا، ومَن جَعَلَ نَصْبَه عَلَى التمييزِ، وجَوَّزَ أنْ يَكُونَ التمييزُ معرفةً ـ كَمَا هو مَذْهَبُ جماعةِ الكُوفِيِّينَ: جَوَّزَ نَصْبَ المعرفةِ بعدَ **(سِيَّمَا)**.

والحاصلُ: أنَّ نَصْبَ المعرفةِ بعدَ **(لا سِيَّمَا)**، لا يَمْتَنِعُ إلَّا بشرطيْنِ: التزامِ كونِ المنصوبِ تمييزًا، والتزامِ كونِ التمييزِ نكرةً (م).

(١) من (ع)، (م).
(٢) في (ح)، (ص): «أي».
(٣) في (ك): «منطلق».
(٤) ليس في (ع).
(٥) من (م).
(٦) في (ع): «تامّين».
(٧) ليس في (ص).
(٨) في (ص): «الذي هو».
(٩) في (ص): «هذا الموضع».
(١٠) كذا على الالتفات. وفي (م): «تعني» على الجادة. وهي غير منقوطة في (ك).
(١١) من (م).

منطلِقٌ)](١)؛ لأنَّ الكلامَ يَتِمُّ بدونِه(٢)، فلا يُدْرَى أَحُذِفَ (منه شيءٌ)(٣) أم(٤) لا(٥).

وكذلك(٦) بَقِيَّةُ الأمثلةِ المذكورةِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ (أيٍّ) وغيرِها، فلا [تقولُ في](٧) (يُعْجِبُنِي أيُّهم هو يقومُ): (يُعْجِبُنِي أيُّهم يَقُومُ)؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ الحذفُ. ولا يُخْتَصُّ هذا الحكمُ بالضميرِ إذا كانَ مبتدأً؛ بل الضابطُ: أنه متَى احْتَمَلَ الكلامُ الحذفَ وعَدَمَه ـ لم يَجُزْ حذفُ العائدِ، وذلك كما إذا كانَ في الصلةِ ضميرٌ غيرُ ذلكَ الضميرِ المحذوفِ صالحٌ لعودِه على الموصولِ، نحوُ: (جاءَ(٨) الذي ضَرَبْتُهُ في دارِه)؛ فلا يَجُوزُ حذفُ الهاءِ مِن ضَرَبْتُهُ؛ فلا تقولُ: (جاءَ الذي ضَرَبْتُهُ في دارِه)؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ المحذوفُ.

وبهذا يَظْهَرُ لكَ ما في كلامِ المصنِّفِ من الإبهام(٩)؛ [فإنَّه لم يُبَيِّنْ أنه متَى صَلَحَ ما بعدَ الضميرِ لأنْ يكونَ صلةً لا يُحْذَفْ، سواءٌ أكانَ(١٠) الضميرُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وسواءٌ أكانَ الموصولُ (أيًّا) أمْ غيرَها. بل رُبَّما يُشْعِرُ ظاهرُ كلامِه: بأنَّ الحكمَ مخصوصٌ بالضميرِ المرفوعِ وبغيرِ (أيٍّ) مِن الموصولاتِ؛ لأنَّ كلامَه في ذلكَ. والأمرُ ليسَ كذلكَ؛ بل لا يُحْذَفُ معَ (أيٍّ) ولا معَ غيرِها متى صَلَحَ ما بعدَها لأنْ

---

(١) العبارة ملحقة بحاشية (ع)، وليست بأصلها.
(٢) في (س)، (ح): «دونه».
(٣) من (س)، (م)، وكتبت بحاشية (ع) بخط آخر.
(٤) في (س): «أو».
(٥) قال الخضري (١/٧٩): «فيه: أن هذا إجمال لا يعاب، مع أن الحاصل اللبس، فلو قال: لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف، فإن جعل الباقي صلة مستقلة: جاز في كل ما ذكره».
(٦) في (م): «وكذا».
(٧) ليس في أصل (ك)، لكن ألحقها بالحاشية.
(٨) في (ص): «جاءني».
(٩) في (ع)، (س): «الإيهام»؛ بالياء المثناة.
(١٠) في (س): «كان».

يكونَ صلةً؛ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (جاءَ الذي هو أبوه منطلِقٌ، ويُعْجِبُنِي أَيُّهُم هو أبوه منطلِقٌ)، وكذلك المنصوبُ والمجرورُ، نحوُ: (جاءني الذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ، ومَرَرْتُ بالذي مَرَرْتُ به في دارِه)، و(يُعْجِبُنِي أَيُّهُم ضَرَبْتُهُ في دارِه، ومَرَرْتُ بأَيِّهِم مَرَرْتُ به في دارِهِ)][1].

وأشارَ بقولِهِ: **(والحذفُ عِنْدَهم كثيرٌ مُنْجَلِي**[2]...) إلى آخرِه، - إلى العائدِ المنصوبِ.

[شروط جواز حذف العائد]

وشرطُ[3] جوازِ حذفِه: أنْ يكونَ متَّصلًا منصوبًا بفعلٍ تامٍّ أو بوصفٍ، نحوُ: (جاءَ الذي ضَرَبْتُه، والذي أنا مُعْطِيكَه دِرْهَمٌ).

فيَجُوزُ حذفُ الهاءِ مِن (ضَرَبْتُهُ)، فتقولُ: (جاءَ الذي ضَرَبْتُ)، ومِنه قولُه تعالى: [﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾[4] [المدثر: ١١]، وقولُه تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾ [الفرقان: ٤١]، التقديرُ [٣٣/و]: (خَلَقْتُهُ)، و(بَعَثَهُ)[5]][6].

---

(١) ما بين المعكوفين من (م)، وهي ثابتةٌ في حاشية (س)، وكتب بعدها: صح صح. نعم، كتب في حاشية (ع) ما نصه: «ومن هنا تنتقل بالقراءة إلى الورقة». انتهى. ولم أستطع فهم مراده، فليحرره من فتح الله عليه بفهم المراد!!

(٢) من (س)، (م).

(٣) في (ح): «ومن شرط»، وفي (ع): «وشرطه». لكنه وضع تحت الهاء بالمداد الأحمر؛ علامةً لحذفها، وأيضًا كتب في الحاشية: أنها في نسخة: «ومن شرط».

(٤) ليس في أصل (ع)، لكن ألحقها بالحاشية.

[شواهد على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف]

(٥) لم يَذْكُرِ الشارحُ شيئًا مِن الشواهدِ مِن الشعرِ العربيِّ عَلَى جوازِ حذفِ العائدِ المنصوبِ بالفِعْلِ المتصرِّفِ؛ بل اكْتَفَى بذِكْرِ الآيتيْنِ الكريمتيْنِ؛ لأنَّ مجيئَه فِي القرآنِ دليلٌ عَلَى كثرةِ استعمالِه فِي الفصيحِ، ومن ذَلِكَ قولُ عُرْوَةَ بنِ حِزَامٍ:

ومَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فأُبْهَتَ حتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِي الَّذِي كُنْتُ أَرْتَجِي ... وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أرادَ أنْ يقولَ: أُصْرَفَ عن وجهي الَّذِي كُنْتُ أَرْتَجِيهِ، وأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُه، فحَذَفَ العائدَ المنصوبَ بأَرْتَجِي وبأَعْدَدْتُ، وكلٌّ مِنْهُمَا فعلٌ تامٌّ مُتَصَرِّفٌ.

(٦) العبارة فيها تقديم وتأخير في (ح).

وكذلك يَجُوزُ حذفُ الهاءِ مِن (مُعْطِيكَهُ[١])، فتقولُ: (الذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ)، [ومِنه قولُه][٢]:

٣٤ ـ ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ[٣] فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَمَا لَدَى[٤] غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ[٥]

(تقديرُه: الذي اللهُ مُولِيكَهُ)[٦] فَضْلٌ. فحَذَفَ[٧] الهاءَ.

وكلامُ المصنِّفِ ـ يَقْتَضِي أنه كثيرٌ. وليسَ كذلكَ[٨] ـ؛ بل الكثيرُ:

---

(١) طمست الهاء في (س).
(٢) في (ك): «وقول الشاعر».
(٣) في (ك): «خيرًا».
(٤) في (ك): «الذي».
(٥) (م) هَذَا البيتُ مِن الشواهدِ التي ذَكَرُوها؛ ولم يَنْسُبُوها إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ما اللهُ مُولِيكَ)**؛ حَيْثُ حَذَفَ الضميرَ العائدَ عَلَى الاسمِ الموصولِ؛ لأنَّه مَنْصُوبٌ بوَصْفٍ، وهذا الوصفُ اسمُ فاعلٍ، وأصلُ الكلامِ: مَا اللهُ مُولِيكَهُ؛ أي: الشيءَ الَّذِي اللهُ تعالى مُعْطِيكَهُ هو فضلٌ وإحسانٌ مِنه عليكَ.
واعْلَمْ؛ أنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حذفِ العائدِ المنصوبِ بالوصفِ: أَلَّا يَكُونَ هَذَا الوصفُ صِلَةً لـ(أَلْ)، فَإِنْ كَانَ الوصفُ صِلَةً لـ(أَلْ) ـ كَانَ الحذفُ شاذًّا، كَمَا فِي قولِ الشاعرِ:
ما المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ ... ولو أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ
كانَ يَنْبَغِي أنْ يقولَ: مَا المُسْتَفِزُّهُ الهَوَى محمودَ عاقبةٍ، فحَذَفَ الضميرَ المنصوبَ معَ أنَّ ناصِبَه صلةٌ لـ(أَلْ)، ومثلُه: قولُ الآخرِ:
في المُعْقِبِ البَغْيِ أَهْلَ البَغْيِ مَا ... يَنْهَى امْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا
أرادَ أنْ يقولَ: فِي المُعْقِبِهِ البَغْيَ. فلم يَتَّسِعْ لَهُ الكلامُ.
وإنما يَمْتَنِعُ حذفُ المنصوبِ بصِلَةِ (أَلْ) ـ إذا كَانَ هَذَا المنصوبُ عائدًا عَلَى أَلْ نَفْسِها؛ لأنَّه هو الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اسميَّةِ (أَلْ)، فإذا حُذِفَ: زالَ الدليلُ عَلَى ذلكَ (م).
(٦) العبارة في (ص): «التقدير: الذي موليكه الله».
(٧) في (م): «فحذفت»، وضبطها بفتحات في (ع).
(٨) قال الخضري: «وأجيب عنه: بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم الفعل، واتكل على اشتهار أصالته في العمل، والتصرف الذي من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما».

[حَذْفُهَا[1] مِن][2] الفعلِ المذكورِ، وأمَّا معَ[3] الوصفِ: فالحذفُ مِنه قليلٌ.

فإنْ كانَ الضميرُ مُنْفَصِلًا[4]: لم يَجُزِ الحذفُ، نحوُ: (جاءَ الذي إيَّاهُ ضَرَبْتُ)، فلا يَجُوزُ حذفُ (إيَّاه)، وكذلكَ يَمْتَنِعُ الحذفُ إنْ[5] كانَ متصلًا منصوبًا بغيرِ فعلٍ أو وصفٍ، وهو الحرفُ، نحوُ: (جاءَ الذي إنه منطلِقٌ)، فلا يَجُوزُ حذفُ الهاءِ[6]، وكذلكَ يَمْتَنِعُ الحذفُ إذا كانَ

---

(١) في (ص)، (م): «حذفه». (٢) العبارة في (ص): «مع».

(٣) من (م).

(٤) (م) الَّذِي لا يَجُوزُ حذفُه هو الضَّمِيرُ الواجبُ الانفصالِ، فأمَّا الضَّمِيرُ الجائزُ الانفصالِ: فيجوزُ حذفُه، وإنما يَكُونُ الضَّمِيرُ واجبَ الانفصالِ؛ إذا كَانَ مقدَّمًا عَلَى عاملِه ـ كَمَا فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ، أو كَانَ مقصورًا عليه؛ كقولِكَ: جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ إلَّا إيَّاهُ، والسرُّ فِي عدمِ جوازِ حذفِه حينَئذٍ: أنَّ غَرَضَ المُتَكَلِّمِ يَفُوتُ بِسَبَبِ حَذْفِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (جاءَ الَّذِي إيَّاهُ ضَرَبْتُ) كَانَ المعنى: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ولم أَضْرِبْ سِوَاهُ، فإذا قُلْتَ: (جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ) ـ صارَ غيرَ دالٍّ عَلَى أنك لم تَضْرِبْ سِوَاهُ، وكذلك الحالُ فِي قولِكَ: (جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ إلَّا إيَّاهُ)؛ فإنَّه يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ قد ضَرَبْتَ هَذَا الجائِيَ ولم تَضْرِبْ غيره، فإذا قلتَ: (جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ) دَلَّ الكلامُ عَلَى أنكَ لم تَضْرِبْ هَذَا الجائِيَ فحَسْبُ، فانْعَكَسَ المعنى بالنسبةِ للجائي، ولم يَدُلَّ شيءٌ بالنظرِ لغيرِ الجائِي. [الضمير الواجب الانفصال لا يجوز حذفه]

فأمَّا المنفصِلُ جَوَازًا: فيجوزُ حذفُه، والدليلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشاعِرِ:

مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ

فإنَّ التقديرَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ **(ما اللهُ مُولِيكَهُ)**. ويجوزُ أنْ يكونَ: (ما اللهُ مُولِيكَ إيَّاهُ)، وممَّا يَدُلُّ عَلَى جوازِ حذفِ الجائزِ الانفصالِ: قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطور: ١٨]؛ فإنَّه يجوزُ أَنْ يَكُونَ التقديرُ: (بالذي آتاهُمُوهُ رَبُّهُم)، وَإِنْ يَكُونَ التقديرُ: (بالذي آتاهُمْ إيَّاهُ رَبُّهُم)، والثاني أَوْلَى، فيُحْمَلُ عليه تقديرُ الآيةِ الكريمةِ، وكذلك قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ٣]؛ فإنَّه يجوزُ أنْ يَكُونَ التقديرُ: (ومِن الَّذِي رَزَقْنَاهُمُوهُ) ـ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التقديرُ: (ومِن الَّذِي رَزَقْنَاهُمْ إيَّاهُ) (م).

(٥) في (ك)، (ح): «إذا».

(٦) (م) إنما قالَ الشارِحُ: **(فلا يَجُوزُ حذفُ الهاءِ)**؛ إشارةً إِلَى أنَّ الممنوعَ: هو حذفُ الضَّمِيرِ المنصوبِ بالحرفِ ـ معَ إبقاءِ الحرفِ، فأما إذا حَذَفْتَ الضميرَ والحرفَ =

منصوبًا متصلًا بفعلٍ ناقصٍ(١)، نحوُ: (جاءَ الذي كأنَّهُ زيدٌ).

[٣ـ حـذف العائد المجرور] [ص] [١٠٤] كذاكَ حَذْفُ ما بوَصْفٍ خُفِضَا ... كـ(أنتَ قاضٍ) بعدَ أمرٍ مِن(٢) قَضَى

[١٠٥] كذا الذي جُرَّ(٣) بما الموصولَ(٤) جَرّ ... كـ(مُرَّ بالذي مَرَرْتُ(٥) فَهْوَ بَرّ)

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على الضميرِ(٦) المرفوعِ والمنصوبِ: شَرَعَ في الكلامِ على المجرورِ، وهو إما أنْ يكونَ مجرورًا بالإضافةِ أو بالحرفِ.

فإن كانَ مجرورًا بالإضافةِ: لم يُحْذَفْ إلَّا إذا كانَ مجرورًا بإضافةِ(٧) اسم فاعلٍ(٨) بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، نحوُ: (جاءَ الذي أنا [٣٣/ظ] ضارِبُه الآنَ أو غدًا)، فتقولُ: (جاءَ الذي أنا ضاربٌ) بحذفِ الهاءِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بغيرِ ذلكَ: لم يُحْذَفْ(٩)، نحوُ: (جاءَ الذي أنا

= الناصبَ له جميعًا: فإنَّه لا يَمْتَنِعُ، ومن ذلك قولُ اللهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [القصص: ٦٢]، هَذَا إذا قَدَّرْتَ أصلَ الكلامِ: أينَ شُرَكَائِيَ الذين كُنْتُم تَزعُمُون أنهم شُرَكَائِي، عَلَى حدِّ قولِ كُثَيِّرٍ:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

فإن قَدَّرْتَ الأَصْلَ: (الذين كُنْتُمْ تَزْعُمُونَهُم شُرَكَائِي) ـ لم يَكُنْ من هَذَا النوعِ (م).

(١) لأنه كالحرف في أن منصوبَهُ عمدة، ولا يستقل هو بدونه؛ لأنه كالعوض عن مصدره.

(٢) على الميم فتحة في (ك)، والذي في (ح): «ما».

(٣) ضبطها بضم الجيم في (ك).

(٤) بكسر اللام في (ك).

(٥) ضبطها بالفتح في (ع)، (ك).

(٦) في (ص): «المضمر».

(٧) ليس في أصل (ع)؛ بل كتب بالحاشية بخط آخر.

(٨) في (ص): «الفاعل».

(٩) أي: بغير وصف أصلًا، أو باسم مفعول، أو باسم فاعل؛ لا بمعنى الحال ـ فلا يحذف مجرورها كما مثله. ومحله في اسم المفعول المتعدي لواحد كمثاله؛ لأن الضمير حينئذٍ فاعله في المعنى. أما المتعدي لاثنين: كخذ الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه؛ لأنه حينئذ فضلة منصوب المحل؛ أفاده الإسقاطي. «الخضري» (١/ ٧٩).

غلامُه، أو(١): أنا مضروبُه، أو(٢): أنا ضاربُه أمسِ)، وأشارَ بقولِهِ: **(كأَنْتَ قَاضٍ)** إلى قولِهِ تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، التقديرُ: [(فاقض ما)(٣) أنتَ قَاضِيه](٤)، فحُذِفَتِ(٥) الهاءُ، وكأنَّ المصنِّفَ اسْتَغْنَى بالمثالِ عن أنْ يُقَيِّدَ الوصفَ بكونِه اسمَ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بحرفٍ(٦): فلا يُحْذَفُ إلَّا إنْ دَخَلَ على الموصولِ حرفٌ مثلُه لفظًا ومعنًى، واتَّفَقَ العاملُ(٧) فيهما مادَّةً(٨)، نحوُ: (مَرَرْتُ [(بالذي مَرَرْتَ به، أو)(٩) أنتَ مارٌّ به)، فيَجُوزُ حذفُ الهاءِ فتقولُ: (مَرَرْتُ](١٠) بالذي مَرَرْتَ) قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [المؤمنون: ٣٣]؛ أي: منه، وتقولُ: (مَرَرْتُ بالذي أنتَ مارٌّ)؛ أي: به، ومِنه قولُه(١١):

---

(١) في (س)، (ك): «و».
(٢) في (س)، (ك): «و».
(٣) في (ك)، (م): «ما».
(٤) مكان الجملة في (ح): «قاضيه».
(٥) في (ك): «فحذف».
(٦) في (س): «بحرف جر».
(٧) كانت في (ع): «الحرفان»، ثم ضرب عليها وكتب في الحاشية بنفس الخط: «العاملان». ثم ضرب على آخره بخط آخر؛ ليصبح (العامل) وبعدها صح، فتأمل؛ توارد التصحيح على هذه النسخة.
(٨) ويزاد أن لا يكون الضمير عمدةً، ولا محصورًا، ولا موقعًا حذفه في لبس؛ فلا حذف في: مررت بالذي مرَّ به، أو بالذي ما مررت إلا به، أو رغبت في الذي رغبت فيه، وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل: أنه يزاد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته، وفي المجرور بالاسم: كون جاره اسم فاعل عاملًا، أو اسم مفعول متعديًا لاثنين. وفي المنصوب: كونه متصلًا ويلزمه عدم الحصر، وكون ناصبه فعلًا أو وصفًا، وكونه تامًّا. ويلزم من هذا: كونه غير عمدة وكون الوصف عاملًا. وفي المرفوع: أن يكون مبتدأ، وأن لا يكون معطوفًا... إلى آخره. «الخضري» (١/ ٧٩) بتصرف.
(٩) العبارة في (ك): «به، أو بالذي».
(١٠) ما بين المعكوفين ساقط في (ح)، انتقال نظر.
(١١) هو عَنْتَرَة بن شَدَّادٍ، في «ديوانه» (ص٢١١).

٣٥ ـ وقدْ كُنْتَ(١) تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً(٢) فَبُحْ الَانَ(٣) مِنْهَا(٤) بالَّذِي أنتَ بائحُ(٥)

أي: أنتَ(٦) بائحٌ به.

فإنِ اخْتَلَفَ الحرفانِ(٧): لم يَجُزِ الحذفُ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالذي غَضِبْتَ عليه)؛ فلا يَجُوزُ حذفُ (عليه)، وكذلك (مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتَ به على زيدٍ)، لا(٨) يَجُوز حذفُ (به) مِنه؛ لاختلافِ معنَى الحرفَيْنِ؛ لأنَّ (الباءَ) الداخلةَ على الموصولِ للإلصاقِ، والداخلةَ على الضميرِ [٣٤/و] للسببيَّةِ(٩)، وإنِ اخْتَلَفَ العاملانِ: لم يَجُزِ الحذفُ أيضًا، نحوُ: (مَرَرْتُ بالذي فَرِحْتَ به)، فلا يَجُوزُ حذفُ (به).

وهذا كلُّه هو المشارُ إليه بقولِهِ: **(كَذا الذي [جُرَّ(١٠) (بما الموصولَ(١١)](١٢) جَرَّ(١٣))(١٤)**؛ أي: كذلك يُحْذَفُ الضميرُ الذي

(١) ليس في (ك).
(٢) كسر الحاء في (ح)، وهو الذي في أكثر كتب الأدب والشعر. والذي في (س)، (ك): «خُفية»، وضبطها بضم الخاء في (س)، وفتح الياء في (ك).
(٣) في (س)، (ح): «لان».
(٤) ليس في (ع)، وكتبها في حاشيتها.
(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ)**؛ حَيْثُ اسْتَسَاغَ الشاعرُ حَذْفَ العائدِ عَلَى الموصولِ من جملةِ الصلةِ؛ لكونِه مجرورًا بمِثْلِ الحرفِ الَّذِي جَرَّ الموصولَ ـ وَهوَ الباءُ ـ والعاملُ فِي الموصولِ مُتَّحِدٌ معَ العَامِلِ فِي العائدِ مادَّةً: الأوَّلُ: **(بُحْ)**، والثاني: **(بائِحٌ)**، ومعنًى: لأنَّهما جميعًا من البَوْحِ، بمعنى الإظهارِ والإعلانِ (م).
(٦) من (ع)، (م).
(٧) أي: لفظًا ومعنًى أو معنًى فقط، كما مثله، أو لفظًا لا معنًى؛ كحللت في الذي حللت به. وقيل: بجواز الحذف حينئذ، وفيه نظر؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف. «التصريح» (١/١٤٨).
(٨) في (م): «فلا».
(٩) أو المصاحبة، وهي أظهر.
(١٠) ضبطها بضم الجيم في (ع).
(١١) كذا ضبطها في (ع).
(١٢) ساقط في (ص)، انتقال نظر.
(١٣) فتح الجيم في (ع).
(١٤) ليس في (س)، (ك)، (ح).

جُرَّ(١) بمثلِ ما جُرَّ(٢) الموصولُ به(٣)، نحوُ: (**مَرَرْتُ(٤) بالذي مَرَرْتَ فَهْوَ(٥) بَرّ**)؛ أي: بالذي(٦) مَرَرْتَ به.

فاسْتَغْنَى بالمثالِ عن ذِكْرِ بقيَّةِ الشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها(٧).

---

(١) ضبطها في (ص)، (ع) بضم الميم. وفي (ك) بعدها: (ما).

(٢) ضبطها في (ص)، (ع) بفتح الجيم، وعليه: فـ(**الموصول**) مفعول به.

(٣) (م) ومثلُه: أنْ يَكُونَ الموصولُ وصفًا لاسمٍ، وقد جُرَّ هَذَا الموصوفُ بحرفٍ؛ مثلِ الَّذِي جَرَّ العائدَ، ومنه قولُ كَعْبِ بنِ زُهَيْرٍ:

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

لا تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

ففي كلِّ بيتٍ من هذيْنِ البيتيْنِ شاهدٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ:

أمَّا **البيتُ الأوَّلُ**: فإنَّ الشاهدَ فيه قَوْلُهُ: (**بالأمرِ الَّذِي عُنِيَتْ**)؛ فإنَّ التقديرَ فيه: بالأمرِ الَّذِي عُنِيَتْ به، فحَذَفَ المجرورَ ثمَّ الجارَّ؛ لِكَوْنِ الموصوفِ بالموصولِ مجرورًا؛ بمثلِ الَّذِي جَرَّ ذلك العائدَ.

وأمَّا **البيتُ الثاني**: فالشاهدُ فيه قَوْلُهُ: (**إلى الأمرِ الَّذِي رَكَنَتْ**)، فإنَّ تقديرَ الكلامِ: (إِلَى الأمرِ الَّذِي رَكَنَتْ إِلَيْهِ)، فحَذَفَ المجرورَ، ثمَّ حَذَفَ الجارَّ؛ لِكَوْنِ الموصوفِ ـ وَهوَ (**الأمرُ**) ـ مجرورًا بحرفِ جرٍّ مُمَاثِلٍ للحرفِ الَّذِي جُرَّ بِهِ ذَلِكَ العائدُ (م).

(٤) في (ع): «مرّ».

(٥) في (ح): «هو».

(٦) في (ص)، (م): «الذي».

(٧) (م) من أحكامِ صلةِ الموصولِ: أنَّهُ يَجِبُ تَأَخُّرُها عن الموصولِ، وَأَنْ تَتَّصِلَ به. [أحكام صلة الموصول]

أمَّا **تَأَخُّرُها عنه**: فلأنَّها كالجزءِ المُتَمِّمِ له، ومِن شأنِ الجزءِ المتمِّمِ: أنْ يَقَعَ بعدَ مَا له التمامُ، وَعَلَى ذَلِكَ: يَجِبُ أَلَّا تَتَقَدَّمَ عَلَى الموصولِ، لا هِيَ ولا شيءٌ من مُتَعَلِّقَاتِها؛ ولهذا قَدَّرَ النحاةُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف: ٢٠]، أن (فِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ تَدُلُّ عليه صلةُ (ألْ)، وتقديرُ الكلامِ: وكانوا زاهدينَ فيه مِن الزاهدينَ؛ لئلَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ صلةِ (ألْ) عليها.

وأمَّا **اتِّصَالُها بِهِ**: فقد خَالَفُوا هَذَا؛ فأجازُوا أنْ يُفْصَلَ بينَ الموصولِ وصِلَتِه: وجملةِ القَسَمِ، وجملةِ النداءِ، والجُمْلَةِ الاعتراضيَّةِ، فمثالُ الأُولَى: قولُ الشاعرِ:

ذاكَ الَّذِي ـ وأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكًا ... والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ =

(والله أعلم)(١).

❁ ❁ ❁

= ومثالُ الثانيةِ: قولُ الفَرَزْدَقِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ـ يا ذِئْبُ ـ يَصْطَحِبَانِ

ومثالُ الثالثةِ: قولُ الشاعرِ:

وإنـي لـراجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي لَـعَـلِّـي وَإِنْ شَـطَّـتْ نَـوَاهَـا أَزُورُهَـا

إذا جَعَلْتَ جملَةَ (أَزُورُهَا) صِلَةَ (التي)، وجملةَ (لعل)، ومَعْمُولَيْهَا: لَا مَحَلَّ لها مُعْتَرِضَةً بينَ الموصولِ والصلةِ (م).

(١) من (ص).

الفهارس العامة

- فهرس الموضوعات والفوائد.
- فهرس موضوعات مقدمة تحقيق شرح ابن عقيل.
- فهرس موضوعات تحقيق شرح ابن عقيل.

فهرس الموضوعات والفوائد

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
علامة فعل الأمر	١٩
الفرق بين ياء فعل الأمر ومطلق ياء الضمير	١٩
شواهد الياء اللاحقة للحرف	١٩
نوعا نون التوكيد	٢٠
الحرف وعلامته	٢٠
أقسام الحرف	٢١
علامة الفعل المضارع	٢١
علامة الفعل الماضي	٢١
علامة فعل الأمر	٢١
الفرق بين فعل الأمر واسم فعله	٢١
الفرق بين المضارع والماضي واسم فعليهما	٢٢
المعرفة والنكرة في أسماء الأفعال	٢٢
المقارنة بين الأفعال وأسماء الأفعال	٢٢
١ ـ الموافقة	٢٢
٢ ـ المخالفة	٢٣
تصنيف أسماء الأفعال	٢٤
مذهب الكوفيين في فعل الأمر	٢٤
النون ليست مختصة بفعل الأمر	٢٤
المعرب والمبني	٢٥
تعريف البناء لغة وصناعة	٢٥
النظر في علم النحو على قسمين	٢٥
نوعية التقسيم	٢٥
سبب تقديم الكلام على المعرب	٢٦
حد الإعراب لغةً	٢٦
اشتقاق الإعراب	٢٧

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

فهرس موضوعات مقدمة تحقيق شرح ابن عقيل

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

فهرس موضوعات تحقيق شرح ابن عقيل

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

مفكرة

مفكرة

مفكرة

دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 245620